

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

اعطاشکری زاده

المؤلف الفاضل ابو الحیر عصام الدین احمد بن مصطفى بن خليل

مجلد قیسی

۱۰

معارف نظارت جلیله سنک [۵۶۷] نومرولو و [۲۵] ترمیع الاول قی سنه [۱۳۱۲]

تاریخولو رخصتنامه سیه

در سعادت

مطبعة عامره ده طبع اولمشدر

شرکت اشترکت عثمانیه

بازید جامع شرقی پیشگاهنده صحاف خانه وراقه لندن شرکت مذکور (۶۸) نومرولی
دکاتنده و سکا کله جار شوسنده موافق متمدن دده فروخت اولنور

فهرست شرح القوائد الثمانية من على المعاني والبيان للمولى الفاضل ابي الخير
عصام الدين احمد بن مصطفى الشهير بطاشكيري زاده

صفحة

- ٥ مختصر في على المعاني والبيان يتضمن مقاصد مفتاح العلوم
- ٨ وهو مرتب على مقدمة وفصلين وتحقيق لفظ المقدمة لغة واصطلاحاً
- ١٠ علم المعاني تتبع ما يفيد التراكيب لا بمجرد الوضع
- ١٥ علم البيان معرفة مرادب العبارات في الجلاء وهذا كشبة للمعاني
- ١٧ الفصل الاول في علم المعاني والكلام في الخبر والطلب
- ١٨ تنبيهات على تعاريف الثلاث للخبير اشكالا وجوابا
- ٢١ القانون الاول في الخبر سر جع الخبرية الى حكم يوقع
- ٢٣ المذاهب في الصدق والكذب والمختار منها
- ٢٥ تحقيق مذهب النظام والاجوبة عن ادلته وبيان ردّها • وفيه قائمة لطيفة
- ٢٧ الفن الاول في الاسناد الخبري
- ٢٨ ومن حق الكلام عقلاً ان يكون بقدر الحاجة لا يزيد ولا ينقص
- ٣٢ حال مخاطب اربعة عالم وخال ومنكر وسائل فأقسام الاخراج لاعلى مقتضى
- الظاهر ستعشر عقلاً حاصلة من ضرب الاحوال الاربعة في مثلاً
- ٣٦ الفن الثاني في المسند والمستدله • النوع الاول في الحذف والاثبات
- ٣٧ العلل المرجحة على قسمين العلة الباعثة والعلة النافية
- ٣٨ الاشياء امان قيل الذوات المستقلة الخارجية والذهنية او من قيل المعاني
- ٣٩ العلل الموجبة للحذف يترجم على الاثبات باتى عشر وجها
- ٤٣ بيان مورد مثل (الاحطية فلاية)
- ٤٤ ثم ان الحذف المقبول عللاً اخرى غير الوجوه المذكورة
- ٤٥ ويترجم الاثبات على الحذف لوجوه اتى عشره عدد وجوه الحذف
- ٤٦ في تحقيق قوله تعالى حكاية عن موسى عليه السلام (ولى فيما رب اخرى) وتعدادها
- ٤٩ مستند السببي ووصف السببي وقياس الاول الى الثاني ثم ان للمستند السببي
- ٥٠ ان ههنا وجوهاً اخرى وليس غرضهم حصر الاغراض اذ الاعتبارات لانهاى
- ٥٢ الثوم الثاني في التعريف والتكثير • التعريف لإفادة قائمة يتنبها
- ٥٣ تنبيه • التعريف يقصده به معنيين عند السامع من حيث هو معين
- ٥٤ وبه يفرق الفرق بين اسد والاسد وان مؤداهما واحد وانما يختلف في الاستعمال
- ٥٥ تحقيق الفرق بين اسم الجنس وبين المعرفة بلام الجنس

كتب عن
بسم الله الرحمن الرحيم

- ٥٦ فان قيل فعرف الفرق بين الاسدوين اسامة ولم قيل الاسداسم الجنس واسامة علم
الجنس ويختار العلم لوجوه الاختلاف في عليقة لفظة الله . في اشتقاق لفظة الله مذهب
٥٩ ويختار الضمير لوجوه ثلاثة الاشارة الى المذكور او في حكمه . حكاية التكميم .
٦٢ ويختار الاشارة لوجوه خمسة
٦٩ ان اسم الاشارة وضمت وضاماتها لكل مشار اليه اما قريب او بعيد او متوسط
٧١ ويختار المعرفة باللام للاشارة الى الحقيقة او للاستعراق او للعهد
٧٣ تنبيه اللام للتعريف والحقيقة تفيدها جوهر اللفظ والتميم والتخصيص عارضان
٧٤ ويختار المضاف لامور . وفي هذا المقام اثبات ثلاثة
٧٨ تذييب قد يقع المعرفة وكونه معلوما مينا لا يتبع كون الخبر مفيدا
٨٠ ويترجم التأكيد لامور خمسة الاول الافراد شخصا او نوما
٨٤ النوع الثالث في التوابع فالوصف لوجوه
٨٦ اعلم ان الصفة ملزمة الثبوت للموصوف وهو فرع ثبوتها في نفسها
٨٧ ويترجم عطف البيان لزيادة الايضاح الحاصل بالعلم
٩٠ ويترجم البدل للذكر المقصود . والعطف لتفصيل مع اختصار
٩٢ خاتمة قد يبدل عن مقتضى الظاهر فيوضع اسم الاشارة موضع الضمير
٩٥ ثم ان الحكاية والخطاب والنية ثلاثها يستعمل كل مقام الاخر او يتقل منه
٩٧ اليه ويسمى التثاقبا
١٠٠ تذييب ومن هذا القبيل وضع الماضي موضع المضارع للتحقيق
١٠١ النوع الثالث في وضع الطرفين كل عند صاحبه والنظر في التقديم والتأخير
١١٠ تذييبات الاول انما عرف دون انما عرفت في التقوية لعدم تغير الضمير
١١١ الثاني قال زيد عرف للتأكيد لانه اذا اخر كان فاعلا الانادرا
١١٣ الثالث وكذا زيد عرفت او عرفته للتأكيد وزيدا عرفت للتخصيص
١١٤ الرابع مثلك لا يخل وغيرك يخل التزم فيها التقديم للتقوية اذا لم ير من يدلائس اثنين
١١٤ النوع الثاني في الربط بين مفردين او مفرد وجلة فبالحل وحده
١١٩ أدوات الشرط اما ان الاستقبال مع عدم الجزم . واذا لمع الجزم
١٢٠ واذا ما للتميم في الازمنة . ومتى ما للتميم الاوقات
١٢٩ النوع الثالث في القصر وهو يقع للموصوف على الصفة فلا يتبدلها الى صفة اخرى
١٣٠ وطرق القصر اربعة الاول العطف نحو زيد شاعر لانه لا يجمع ولا يعبرو
١٣٢ الثاني الابد النفي نحو ليس زيد او ما زيد الشاعر
١٣٤ الثالث اثما وتضمن معنى والا . قال الربيعي ان العقيق وما مؤكدة لانه

- ١٣٦ الرابع القديم نحو أنا كفيث • واعلم ان الاربعة يشملها امر واحد
 ١٤٤ خاتمة لا بد في الاستثناء من المستثنى منه ومن عمومه لعدم التخصص
 ١٤٦ الفن الرابع في وضع الجملتين والكلام في الفصل والوصل وهما ترك العاطف
 ١٥٦ النوع الثاني في الایجاز والاطناب وهى نسيان ولهما مراتب لانهى
 ١٥٨ ومن الاطناب باب نم وبئس وباب التميز وفيهما تفصيل بعد اجمال
 ١٦٠ والایجاز قديس بر بما هو خليف بتمام الاطناب
 ١٦٤ النوع الثالث في جعل احدى الجملتين جالا مؤكدة بلاوا والاتحاد ومتقلة
 ١٦٦ القانون الثانى في الطلب واقسامه خمسة التثني والامر والتهى والنداء والاستفهام
 ١٦٨ الاستفهام ليحصل في الخارج ما نقشه في الذهن بأن يصل في الخارج على صورته
 ١٧٢ انواع الطلب التثني ولفظه الموضوع له • الاستفهام وكلمته الموضوع له
 ١٧٦ من ادوى العلم • وای لما يميز احد المتشاركين في امر ظاهري وكل للعدد • وكيف الحال
 ١٧٨ خاتمة • لا يخفى عليك مقام انت ضربت بنية القديم او يبرها وازيد اضربت
 ١٧٩ الثالث الامر وله اللام في الفعل وصيغ واسماء • والامر اقتضاء الفعل بالقول استملاء
 ١٨١ المعاني المتولدة من الامر الموضوع للجواب خمسة عشر ونفيه تسعة
 ١٨٢ الرابع التثني وحرقة لا الجازمة وهو كالامر في احكامه
 ١٨٣ خاتمة • التثني والاستفهام والامر والتهى تعين على تقدير الشرط بعدها
 ١٨٦ تذييل قد يوضع الخبر موضع الطلب لوجوه الاول التناول الى آخره
 ١٨٩ الفصل الثاني من الكتاب في علم البيان
 ١٩١ دلالة اللفظ على تمام معناه وضعية وعلى غيره عقلية فعلى جزئه تضمن
 ١٩٢ فالانتقال من الملزوم الى اللازم مجاز كناية وهو بمحونة الاول
 ١٩٤ ومن المجاز نوع يسمى الاستعارة وهو فرع التشبيه فهنا اصول اربعة
 ١٩٧ الاصل الاول في التشبيه ولا بد فيه من طرفين مختلفين ومن وجه شبه
 ١٩٧ النوع الاول في طرفيه وهما المشبه والمشبه به وهما اما احسان او عقليان او مختلفان
 ١٩٨ النوع الثاني في وجهه وهو اما صفة لحقيقتين او حقيقة لصفتين
 ٢٠١ تذييلات الاول قد يتساع اذا ذكر وجه الشبه وهو امر اعتباري
 ٢٠٢ النوع الثالث في غرض التشبيه وهو دقالب الى المشبه وهو اما لبيان حاله
 ٢٠٦ تبيين • اذا كان وجه الشبه وصفا غير حقيقى منتزعا من امور يسمى تشبلا
 ٢٠٩ النوع الرابع في حال التشبيه • مقدمات • ادراك الشيء مجلا اسهل
 ٢١٤ النوع الخامس صيغة التشبيه قد يصح وقد لا يصح نحو زيد اسد
 ٢١٦ تبيين • وقد يستبرر الشبه في صفة التضاد بأن يجمل هذه الصفة بمثلة وجه الشبه

- ٢١٦ الأصل الثاني في المجاز دلالة اللفظ بين أنها بالوضع
 ٢٢٤ ثم اللفظ قبل الاستعمال ليس حقيقة ولا مجاز ولا بد في المجاز من تصرف
 ٢٢٥ وجوه التصرف في اللفظ • منها ما يكون بالتقصان وبالإضافة
 ٢٣٦ وجوه التصرف في المعنى • بالتقصان وبالإضافة وبالتقليل والتقليل لتركيب
 ٢٣٨ الأصل الثالث في الاستعارة • وهي جعل الشيء لشيء آخر مبالغة في التشبيه
 ٢٤٢ وإلا بد في الاستعارة من مستعار منه ومستعار له ومستعار ثم يتبعه حكم فهي أربعة
 ٢٤٤ المشبه المتروك في المصرح بهما أمام وجود حقيقة أو لا تخيلية
 ٢٤٧ سؤال أوجبت في الاستعارة انكار كونه من جنس المشبه جواب وليس هنالك نقل
 ٢٤٨ المستعار أما اسم جنس فأصلية أو غيره فتبعية كالفعل لأنه بواسطة المصدر
 ٢٥٢ تنبيه أما الفعل فيدل على النسبة ويستدعي حدثاً وزماناً
 ٢٥٤ الرابع الحكم أن نائب المشبه فريدة والمشبه به فرشة
 ٢٥٨ أن الاستعارة فرع التشبيه فأواعها كأواعه خسة
 ٢٥٩ الأصل الرابع في الكناية وهي ترك التصريح بذكر الشيء إلى ما يلزمه
 ٢٦٠ وأقسام الكناية ثلاثة: المقصود بها الموصوف أو الصفة أو التخصيص لها به
 ٢٦٢ تذييلات الأول الكناية قد تساق لتبرير الموصوف المذكور
 ٢٦٣ الثاني التبرير قد يكون كناية بأن يراد به الموصوف أيضاً ومجازاً بأن يراد
 ٢٦٤ الثالث لأوجه لتخصيص الكناية بالحقيقة لأنه نقل من معنى إلى معنى
 ٢٦٥ الرابع طبق البلاء أن المجاز يبلغ من الحقيقة لأنه إثبات الشيء بمأزومه
 ٢٦٦ تذييل البلاغة توفية الكلام بحسب المقام حقه من فوائد التراكيب
 ٢٧١ علم البديع قسماً لفظي ومعنوي فالعنوان أصناف • المطابقة
 ٢٧٢ المقابلة أن تجمع بين متافين • المشاكلة أن تذكر الشيء بلفظ غيره
 ٢٧٣ مراعاة التظهير • الجمع بين المتشابهات • المزاوجة • اللف والتشعر
 ٢٧٤ الجمع أن تدخل شيئاً في نوع واحد • التفريق عكسه • التقسيم • الجمع مع التقسيم
 ٢٧٥ التقسيم مع الجمع • الجمع مع التفريق • التقسيم • الأيهام • التوحيد أن يذكر كذا وجهين
 ٢٧٦ الاعتراض • التجاهل • الاستتاع وهو مدح يستعج مدحاً آخر
 ٢٧٨ واللفظي أصناف • التخييل وهو تشابه الكلمتين في اللفظ
 ٢٧٩ فنه تام ونقص ومذيل • ومضارع • ومطرف • ولاحق • ومزدوج
 ٢٨٠ وتجنيس تخفيف • ومتشابه • ومشوش • ومفروق • رد العجز على الصدر
 ٢٨١ القلب لكل • السجع وهو في النثر كالتقافية في الشعر
 ٢٨٢ الترميز وهو توازن الالفاظ مع توافق الأعجاز أو تقاربها سواء كان في النثر أو في النظم
 ٢٨٣ ويوردهما أنواع آخر ككون الحروف منقوطة وغير منقوطة أو مختلطة منهما
 ٢٨٥ أصل الجنين في الكل أن يقع اللفظ المعنى لاللفظ والمعنى اللفظ وانما هو بترك التكلّف

تَشْرِيحُ فَوَائِدِ الْعِلْمِ الْعَمِيمِ لِلْعَلَمِ الْبَلِيغِ

للمولى الفاضل أبي الخير عصام الدين أحمد بن مصطفى بن خليل

شارح مرحومك جميع علومه كتب مدونة كبرى في ومباحث غامضة رسائل
تفيسة كثيرة في وارد أزان جله (مفتاح السعادة و مصباح السيادة) نام كتاب كه
حقيقه تركه في موضوعات العلوم ناميله اقدام جريده مطبوعه سندن نشر ايندليور
(حواشي حاشية الكشف للسيد الشريف) (حواشي حاشية التجريد) العالم في علم
الكلام (متن جامع في المنطق) شرح الفوائد الغيائية (متن و شرح في الفرائض) شرح
الجزرية في علم القراءة (شقايق نعمانية) في تاريخ الدولة العثمانية) وتاريخ كبير (شرح
العوامل) و رسائل لندن (الواء المرفوع في حل مباحث الموضوع) (الرسالة الجامعة
لوصف العلوم النافعة حضرت شارح علائق اشتغالين دست شوي فراغت اولد قدن
بدي سته صكره يعني (٩٦٨) سنه في رجب شريفك سحنه مصادف بازار ايرسي
كيه سنده طازم دارالچنان اولوب نقش غفران نقشري درون استاينوله عاشق ياشاق
مجلسنده سيد ولايت حضرت تارينك تربة شريفه لري جوارينه دفن ايندلسدر
(رحمة الله عليه رجة واسعة) تفصيل ترجمه حالي وتأليف بيوردقاري كتب و رسائل
ذيل شقايقه مسطوردد

بمعارف نظارت جليله سنك (٥٦٧) نومرو و (٢٥) ربيع الاول في سنه (١٣١٢)
و (١٣) ايلول في سنه (٣١٠) تاريخلو رخصت نامه سيله در سعادت مطبعة عامر ده

طبع ايندلي



مصحح كتب مطبعة عامر عثمان حليمي قه حصار

طاشكبرى

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

لله الحمد في الآخرة والاولى على ان خلق الانسان في احسن تقويم • ولما شكر على جزيل ما اولى من هدايتهم الى دار السلام بالصراط المستقيم فسيجانه من يدع الهمنا بنايح المعاني وغرائب البيان • وعلنا دقائق المشاق بجباب التبيان • والصلوة على من صدع بقرآن تحطف سنا اعجازه ابصار الالباب • واقرعن بيان قاض حد ازل صحيفه بجوامع الكلم وقيل الخطايب • محمد الذي قهر غاضى كتابه كتاب البلاء • وخطب على منابر تطلأ دونه رقاب سوامد • الفصحاء وعلى الذين علوا في فنون الفصاحة شواخ ليس وراءها مطلع للنظار • وسما في اتاناث البلاغة اطوادا يكبو في تاليها جواد الابصار • من عظام آله وكرام صحابه ما نهل القيث من صحابه • وان مما نفعي الله من النعم والاحسان قم فوائد المعاني بمحتاج بنايح البيان • ومعرفة اسرار البلاغة ودلائل الاعجاز والتنبه لدقائق الكناية وحقايق المجاز لكن تقاعد الدواعى وقور الهمم • منعى عن اشاعة هذه النعم • فالاحلم طبع تلك المصارف بعدما اسدى • بل تركها شق واسديها سدى • حتى تفرقت اوراق ايادى سبا • وصارت بحيث طارت بها العقاء وعشت بومة الكسل في زوايا راسى • ونسجت عناكب النسيان على صحايف كراسى • وهكذا الى ان تدبرت ان الاوقات على شفا جرف القوات • وان كل حى على جناح المات وشرف الوقات • فلا بد للرم من اسريره كربه بصوالح الدعوات • ويكتب اسمه على صفحات الايام بالمشايا والندوات • فاوجدت عندى ما اكتسب به الناء والثناء من نفائس الاموال • فقلت فليسعد التطق ان لم يسعد الحال • فقصدت ان ابرز بعضاً من تلك الدفاتر المحلوة بطونه من بنات الخاطر الفاتر الانان خجلى بسبب قصور الفهم منعى اخرى ٧ عن الاقدام على الاتساء بأسوة لا تصل اليه الاخلاق بخطى الاقدام فتأخرت عن هذه الامنية بعد ما رايت الاقدام عليها اخرى • وتولعت في تيه الحيرة اقدم رجلا واؤخر اخرى • الى

٩ السوامد جمع سامد وهو الذى يرفع رأسه تكبرا كذا فى الصحاح ومنه قوله تعالى وهم سامدون على بعض من التفاسير ع

٧ اى كما منعى اولا قصور فهم الناس ع

ان نادى هاتف التيب الى الفؤاده وقال قم واسلك فهذا سبيل الرشاد وتيقن ان الاتيان
عائقبه كل الطباع اسلخ عن جلباب الامكان ونحجب قنائه الامتاع . والآن بحمد الله
عصابة هم للدين دعاتهم ولا يأخذهم في الحق لومة لائم . ونخلف في الرجال هم بقايم من كل
ذكي عارف . لا يصرفهم عن تحري وجهه الحق صارف . اذا شاهدوا منك صالحا قبلوه
احسانا واكراما واذا لحظوا الى السهو غصوا الطرف واذا مروا بالقوم مروا كراما .
ولما لم يسمى بهذه التصحيفة وتأملت في هذه الكلمات النصيحة انهم لما جرى في الاصرار
على التسوية وانبتت من ذات نفسى دواعي التصنيف . فاستخرت الله تعالى بتضرع كثيرة
فجارى في الاقدام آثر ذى اثره على بسط موائد الموائد في ترتيب شرح مفيد للقوائد
للابهام العظام والخبر القمام البدر الزاهر والبحر الزاخر حلال علوم الاوائل والاواخره
المستند بمجل الله المئين . مولانا عضد الملة والدين نور الله قبره وضاعف اجرة فساد
بحمد الله كتابا نسخ بجانبه نسخ كتب القدماته وقسح بيانه عزيمة عظام الادباء .
ولعمري لقد لحقت في هذه الحيلة سوابق تضع عند أقصى الطرف يداها ٣ وتسنت في
صاحب المباحث شواهد يزل الطرف عن مداها وانفتحت اليها ما كنت ابعده من
فوائد لا تحصى ولعمري انها احدى من تقاريق العصى هدية منى الى كل ذكي ارضع
بليان الانصاف وترعرع على اماطة غائم السجاج والاعتساف اللهم اختم على ماعلمته بحتام
الرضاء والثواب ولا تجعله عرضة لكل طمان ومفتاب واجل ما طابت فيه خالسا
لوجهك الكريم من عوجاة من عقابك بالايام . سبحانه من يقبل عن عباده اقليل ويغفر عنهم
الكثيره . وهو حسبي ونعم الوكيل نعم المولى ونعم النصير . اعلم ان المصنف روح الله وروحه
وزاد في اعلى القراديس فتوحه بيد ما عن يد كرم (بسم الله الرحمن الرحيم) افتتح كتابه بفاتحة
السبع المثاني والقرآن العظيم اقتداء بأسلوب ام الكتاب واتباعا لآخبار النبي وآثار
الاصحاب عليه وعليهم الصلاة والسلام والحيث والاكرام واقفاء لآثار السلف الصالحين
رسنوا الله عليهم اجمعين وشكرا لبعض ما أنعم الله عليه واولاء الذى هذا الكتاب من
افضله وأولاه حيث بدأ ٣ هذا الامر ذا البال مع اقتباس تهليل منه براعة الاستهلال
بقوله (الحمد لله الذى خلق الانسان ألهمة الماعى وعلمه البيان) أعنا قدم خلق
الانسان الذى هو اصل لضروب النعم وفنون الاحسان قضاء لمقام الحمد حق له لانه
يستدعى تقديم ما هو الاقوى لكونه في تشييط الحامد أدخل وأولى . واما تقديم تعليم
القرآن في سورة الرحمن لكونها مقام الامتنان فتقديم التعليم الذى هو الاشرف
والاظهر ٤ في صدد الامتنان أليق واجدر ولما كانت الماعى ٦ ما يحس في القلب عند
سماع الالفاظ ناسبه الالهام المفسر بالقراءة تالى الخير في القلب يطريق الفيض وان

٣ استار لفظ يداها ههنا
لرجعها المقدمين وهذا
الاستعمال شائع في الاحاديث
ولعل ذلك صارت حقيقة
بكثرة الاستعمال ٥
٣ ولما كان ذكر الله اهم في
نفسه والحمد اهم بحسب
المقام ولما لم يناف تقديم
الثاني اهمية الاول وكان
رعيته من البلاغة قدمه
ههنا ٦
٩ والمراد بالتعديد اما
الاخبار عن حصول
الكلمات له تعالى او انشاء
ذلك على المنهين وعلى
كلا التقديرين فهو مقدر
بالجملة العقلية الا انه حذف
الفعل وعدل الى الرفع للدلالة
على الثبات بايزاد الجملة
الاسمية ٧
٤ والقوت والظهور لا تلازم
بينهما فوجود احدهما
بدون الاخر مما لا يمنع ولا
ينكر ٨
٩ وقيل الماعى هي النقوش
الساحية بحسب الجوامع
المختلفة من مضمرات
القلوب والبيان الاظهر
عها بالالفاظ والحروف ٩

لا قيل الالهام في اللغة الغناء الذي في الروح قال الرانج ويختص بما يكون من جهته تعالى وجهة الملاء الاعلى قال الله تعالى
 فاعلمها فنجورها وتقويها فلم تخرج مختص بالخير بل يسمى والشر (٤) وفي الاصطلاح القاء معنى في القلب بطريق

جل الالهام على معنى الافهام ٧ كاهو المعنى القوي المناسب للمقام فناسبته للمعاني اظهر
 من ان يخفى ولما توقف البيان المقسر بالمنطق الفصيح المرعب عما في الضمير على الممارسة
 في صياغة التعبير والتصوير خصه بالتعليم المشعر بالندرج والاعتقال في القاء الطر وان
 يجوز ارادة العطين المخصوصين من المعاني والبيان يكون تخصيص الهام بالاول لكون
 مداره على الترتيق الذي يناسب الالهام وتخصيص التعليم بالثاني لكون مداره على العقل
 والفصل في الهمة المعاني اما لكونه استنباطا ٨ اول كونه على طريق تعداد التبرع وما قيل
 لكونه بياناً فغير ظاهر والوصل في وعمله للاتحاد في القيد اعنى الانسان اول التماثل بين
 المعاني والبيان ويمكن حل هاتين القرينتين على مراتب القوة النظرية لان خلق الانسان
 الذي يلزمه الاستعداد لجميع المعارف اشارة الى مرتبة العقل الهيولاني والالهام
 الذي هو المعرفة من غير استفاضة اشارة الى مرتبة العقل بالملكة والتعليم اشارة الى مرتبة
 النقل بالعقل اذ اكتساب النظريات اغاها بتعليم الله تعالى بناء على ان النتائج فائضة من
 جنبه عند اهل الحق والبيان الذي هو حتمى معرفة الانسان اشارة الى مرتبة العقل
 المستفاد ثم ان الله بمزيد الكرامة والزلفى لواسطة ذى جهتي تجرد وتعلق يستفيض
 بالاولى من جنبه سبحانه وتعالى وفيض بالثانية على ما حكى بابه من آله واصحابه ٩ لما كان
 واجبا عقلا كما كان واجبا نقلا ١٠ اردف المصنف جد الله سبحانه وتعالى بالصلوة على نبيه
 المصطفى فقال (والصلوة) على نبيه ٣ محمد ١١ الذي انزل عليه القرآن معجرا ١٢ ابيكم ٦ فصحاء
 بنى عدنان) خص بالذكر انزال القرآن لان ذلك ابرر معجزاته واقواها ١٣ وأردفه
 بالاعجاز قطبيا لشان الترتيق اليه بقوة البرهان و لشان الترتيق بلوغه الرتبة العليا
 والدرجة القصوى حتى ابيكم مصانع الخطباء والحكم مداره العرب الرياء وفي ارداد
 الاعجاز بكونه مبكرا فصحاء بنى عدنان اعاء الى ان الاعجاز امر من جنس الفصحاة
 والبلاغة كاهو المذهب الصحيح واتماخص بالذكر بقصصه بنى عدنان بلوغهم في البلاغة
 اقصى ما يتيسر للانسان فاذا عجزوا عن آخرهم مع تظاهرهم بكون عجز الآخرين
 أولى معان العدى وقع اولامهم وفي قوله ابيكم استعارة تبعية حيث شبه عجزهم عن
 التحدى بالكم فاستماره له ولا يخفى ما في هاتين القرينتين من براعة الاستهلال وفي هذا
 الترتيب من المذهب الكلاسي حيث اثبت نبوته باعجاز كتابه لان من ادعى النبوة واظهر
 المعجزة فهو بنى قطعا ولما كان حال الال والاصحاب في التوسط بين النبي واولى الباب
 كحاله عليه الصلاة والسلام بين الله تعالى وبين سائر الانام اتبع الصلاة عليهم على صلاته

القبض من غير كسب
 فيخص بالخير لقدم اطلاق
 القبض في الشر بل يطلق
 فيه الوسوسة ٤
 ٨ كما أنه يقال فاذا خلقه
 فالى ما ذال امره فقال الهمة
 المعاني وعلمه البيان ٥
 ٩ واستعمال الصلوة بكلمة
 على المعاهو لضمين معنى
 الترتيق الى الرحلة نازلة
 عليه من الله تعالى ٤
 ٣ الرسول بنى له كتاب
 وشريعة والنبي من بنى
 عن الله تعالى باسمه سواء
 كان له كتاب اولا فهو
 اغم مطلقا وقيل فمعدان
 بالذات ومختلفان بالاعتبار
 فمن حيث الانباء فهو من
 حيث الارسال رسول
 واولو العزم اخص من
 الرسول مطلقا ٤
 ٤ ومحمد من جد للنباتة
 في جد معى عليه السلام به
 لكثرة خصاله الحيدة
 فيحصل بناء الحكم على
 الوصف المناسب اشارة
 بالانجذاب وصفا اى بلا
 محظلة هذا المعنى الاصل
 الوضئ واسماى علا محظلة

افذاته عليه السلام ملزوم لكل كمال يمكن في كل كامل يمكن على ما قيل في لفظة الله وحاتم ٤ قوله معجرا (بالاصالة)
 حال في كدته من القرآن وحيلة ابيكم به صفة كاشفة لمعجرا ٤ ٦ وضميرا بكم للرسول والله وضميره لمعجرا ٤

٣ قيل الله عليه السلام بنو هاشم عند الفقهاء وجميع اقاربه واذ انفر دكر الال عن الاصحاب كان محمولا على من يختص به عليه السلام اما قرابة او موالاة فيم الاصحاب بل جميع الاتباع وقيل الله عليه السلام المختصون به من حيث العلم كان من يختص به من حيث العمل فقط يسمى امة وكل آل امة من غير عكس كذا نقل عن جعفر الصادق رضي الله عنه عه
٦ الاصحاب جمع صاحب كائنوا وناصر و هو كل مسلم تقبل عليه السلام طال صحبتها ولا يقل لي اور آموين الال والاصحاب عموم من وجه عه ٧ والرجة من الله تعالى الفضل ﴿ ٥ ﴾ والاحسان لارقة القلب فان المأخوذ في اسمائه تعالى هو

النسب الفعلي لا المبادي
الافتعالية كذا قيل عه

٦ كذا قال تعالى وكانوا حق

بها واهلها عه

٩ اي في تعقيب الرحمة

بالرضوان عه

٧ وجه المناسبة الاشتقاق

كما قيل الال مقلوب اهل

ويصر على اهل وان حكي

عن الكسائي انه سمع فصيحاً

يقول آل واول دون اهل

وجئت فتركان استعمالاً

ولفظاً عه

٣ قيل وللمكة بعد احوال

ثلاث اضافوا تركها منسية

وهي في عامرية فاذا تويت

الاضافة بنيت لظهور

الشبح بالحرف من حيث

الاحتياج عه

٢ قيل هذا اشار الى المرتب

المدون في الخارج ان

تأخرت الخطبة عن

الكتاب والاقتل الحاضر في الزهن

اقول ان اراد بالمدون في الخارج التقوش فذلك لا يطلق عليه الكتاب الاجاز وان اراد

الالفاظ فذلك يكونا غير متغايرين لا يتجمع الا في الخيال فلا يكون بين الاحتمالين فرق وان اطلقت الخارج على ما في الخيال لكونها

خارجا عن النفس لاعتقوى المدر كذا كذلك في القسم الثاني اي على تقدم الخطبة عه قوله في على المعاني والبيان اي

في بيان مقاصدها وما لا بد منه في ذلك من سوابقها ولو احقها فلا يخرج الخطبة والمقدمة والتذييل وغير ذلك بما يكون من

هذا القليل عه ٤ وانما قلنا انه لا يلائم المقام اذ يحزم اشتغال القوائد على القسم الثالث بتمامه وليس كذلك بل ما اشغل

هو عليه مهمات القسم الثالث لاجمعها فلناسب ح هو الوجه السابق كما لا يخفى عه

بالاصالة تعظيم الجنب خاتم الرسالة فقال (وعلى الله ٣ واصحابه ٦ اهل الرحمة ٧ والرضوان) وانما صاروا اهلها لما بحسب الاستحقاق ٦ عند الله تعالى او بحسب شيوع القرى والترحم في شأنهم من العباد وفيه ٩ ايضا ترق في المدح اذ رضوان من الله اكبر ولا يخفى ما بين الال والاهل من المناسبة ٧ ثم ان المص لما اراد الانتقال من التعميد والتصلة الى بيان سبب تأليف الكتاب تصرف في كلامه بما يورث نوع ملاحظة في هذا الباب فأتى من الاقتضاب نوعاً يسمى بفصل الخطاب فقال (ويذكر ٣ فهذا مختصر في على المعاني والبيان) القامق فهذه اما على توهيم كلة اما لشيوعها قبل بعد لانهم يحجرون على التوهم حكم الحق والمقدر او على تقديرها في نظم الكلام قالوا وح للطف على احتيا المقدس تفصيلاً لجمل حاضر في ذهن المتكلم ويمكن جعل الواو للربط بين القسمين بدون قصد التشريك وقيل هذه القاء منبهة على عدم كون ما بعدها مضافاً اليه وفي ثنية العلم قتيه على تميز المعلومين اسماً وحداً وعلى ان العلم لهذين العلمين لفظاً المعاني والبيان فقط وازدادة العلم اليهما كازدادة شجر الاراك واعلم يذكر البديع لكونه من التوابع والعلم هنا محمول على المعلوم اذ ليس المختصر في بيان الادراك ولا في بيان الملكة بل في بيان المسائل العلمية وهذه المعاني جارية في العلم المطلق والعلوم الخصوصية كالنحو والصرف ٥ ثم لما توجه ان يقال من أي كتاب اختصره اورد بطريق الاستئناف قوله (يتضمن مقاصد مفتاح العلوم) اي مقاصد القسم الثالث منه ويمكن ان يقال الفصل لكونه بدلا عن الجلة الاولى او تأكيداً لها واحتراز بذكر المقاصد عن تفريعات مسائله وشواهد دلالة ولا تنوهم انبه اراد بمفتاح العلوم المجموع وبالمقاصد القسم الثالث بناء على انه المدة القصوى من بين سائر لانه لا يلائم المقام ٤ (وسميته اي المختصر) بالقوائم الثمانية) سماه بالقوائم لتعريفه عن الزوائد ونسبها الى المصنف له تيمناً وهو الوزير الكبير غياث الدين محمد بن سلطان الوزراء رشيد الدين روح الله روحهما فقوله (تيمناً) مفعول له لقوله سميته لكن بطريق

الكتاب والاقتل الحاضر في الزهن اقول ان اراد بالمدون في الخارج التقوش فذلك لا يطلق عليه الكتاب الاجاز وان اراد الالفاظ فذلك يكونا غير متغايرين لا يتجمع الا في الخيال فلا يكون بين الاحتمالين فرق وان اطلقت الخارج على ما في الخيال لكونها خارجا عن النفس لاعتقوى المدر كذا كذلك في القسم الثاني اي على تقدم الخطبة عه قوله في على المعاني والبيان اي في بيان مقاصدها وما لا بد منه في ذلك من سوابقها ولو احقها فلا يخرج الخطبة والمقدمة والتذييل وغير ذلك بما يكون من هذا القليل عه ٤ وانما قلنا انه لا يلائم المقام اذ يحزم اشتغال القوائد على القسم الثالث بتمامه وليس كذلك بل ما اشغل هو عليه مهمات القسم الثالث لاجمعها فلناسب ح هو الوجه السابق كما لا يخفى عه

النسبة الى المصنفه اى للتبرك (باسم من التى اليه الدهر قياده) وهو جبل تقاضيه الدابة
 واستاد الالتاء الى الدهر مجازى على مذهب صاحب الايضاح او الدهر استعاره بالكناية
 ونسبة القاء القياد اليه قرينة للاستعاره على مذهب السكاكى والقياد تخيل واللقاء
 ترشيع والمجموع كناية عن اتقياد الدهر ولا يشترط فى المكعبه ان يكون حقيقيا واسترف
 تحقيقه وهذا كناية عن جريان ايامه على وفق مقصوده وسمائه فيها مبالغة غير مرئية
 (وقام اى الملقى اليه (بأمر الملك) والامر واحدا لأمور لا واحدا لأمور الملك بضم الميم
 بمعنى القدرة الحسية لا بغير الميم مصدر الملك بكسر اللام لا بكسر الميم لانه بمعنى القدرة
 الشرعية مصدر الملك وقوله (بأيد) ظرف مستقر حال من فاعل قام وهو وجه يدعى القوة
 اى قام بأمر الملك بقوة وشوكة (فأقامه) اى عدله وحفظه ٨ من الخلل من اقام العود
 (وما آده) اى ما اتقه القيام بأمر الملك وقوله وقام بأمر الملك تكميل ٤ لدفع مانأ من
 الكلام السابق وهو انه لما التى اليه الدهر قياده هل قدر على اصلاح الملك وقوله بأيد
 تميم ٧ للسابق فائدة زائدة اى قدر بقوة لا بضعف وفيه مبالغة فى جده واجتهاده ولا يخفى
 ما فى الايد والاولد من شبه الاشتقاق واهام الطباق (بابه قبله الحاجات يطوى اليه كل فج)
 اى طريق واسع بين الجبلين (عميق) وهو من العمق بمعنى قرار البئر او الفج او الوادى وقوله
 يطوى خبر ثان لقوله بابه واخلاء عن العاطف لمحبة على نعيم الصداقة ٦ شبه بابه بالكعبة
 والحاجات بالصلاوات وذكر القبلة استعاره بالكناية وتوايتها لهما تخيلا ثم رشحها بقوله
 يطوى الخ وفى هذه القرينة تبين ٣ كونه تأكيداً للمسبق لان من كان بابه قبله الحاجات
 يكون قائماً بأمر الملك بأيد ومقياله بلاؤد (وبلوى اليه اعتناق الآمال من كل بلد
 صحيح) اى يبدي شبه الآمال بالجمال فى التوجه الى المقصد وأثبت لها الاعتناق تخيلاً
 والواها ترشحاً فصيحة الاستعاره المكنية والتخييلية (يفرق فناءه جباه الصيد) قوله يفرق خبر
 بد خبر وهو اما مخفف او مشدد من غفره فى التراب اى مرغه والفتاء بالكسر ما امتد
 من جوانب الدار والجهاء بالكسر جمع الجبهة والصيد بالكسر جمع اصيد وهو الذى يرفع
 رأسه كبرا ومنه قيل للملك اصيد لانه لا يلتفت يمينا وشمالا وكذا الذى لا يستطيع الالتفات
 من داء واصله داء فى رأس البعير فيرفعه كذا فى الصحاح (وتترام) اى تجتمع (لاستلام
 عتته شفاء الصنادين) الاستلام لمس الحجر اما باليد او بالثم مأخوذ من السلام بالكسر
 بمعنى الحجر وفى بعض النسخ لاستسلام والمعنى واحد والتبعية اسكفة الباب والشفاه
 بالكسر جمع شفة والصنادين جمع صنديد وهو السيد الشجاع وفيه ترق اذن مادتهم
 تغير الجباه اولا واستلام التبعية ثانيا قوله (وامثالا) عطف على قوله تينا وهذا مفعول
 له لانه كائن واغرض على صحة كونه علة للتسمية بل لما دل عليه التسمية من لازمه

٦ باسم اراد به القلب
 وقيل اى جعلته منسوباً
 الى اسمه لطالبين والبركة
 وزيادة الخير فان العلم قد
 يذكر للتبرك ع
 ٨ ويحوز ان يكون بمعنى
 روي من قامت السوق ع
 ٤ التكميل من قيل
 الاطناب ويسمى الاحتراس
 ايضا وهو ان يؤتى فى كلام
 يومه خلاف المقصود
 بما يفهمه ع
 ٧ التميم من قيل الاطناب
 وهو ان تردف الجلة بما
 يفيد فائدة زائدة يتعلق
 بها ع
 ٦ كفى قوله تعالى الرحمن
 علم القرآن خلق الانسان
 علمه البيان ع
 ٣ التذييل من قيل
 الاطناب وهو تعقيب
 جملة بمجمل تشغل على
 منهاها للتوكيد ع

المقدم اعنى التأليف اذ التقدير الفتى وسميته اما التسمية للتين والتأليف للاستال (له)
 اى للممدوح (حين امر بتحصيل مستودعاته) اى ما استودع المقاح بل القسم الثالث منه
 من المسائل (و تجردها) اى تفرية المستودعات (عن فضفاض) ٩ اى واسع
 (عباراته المنخمة) ١٨ اى المنقش (التي تسقى) تلك العبارات (التفوس) اى تجعلها مائلة
 (بحسبها) شبه عبارات المقاح بالتوب الواسع فاستعار لها اسمها عن الفضفاض ثم رشحها
 بقوله المنخمة اولاً ثم بالشفيف ثانياً فقال (وتشغل) عباراته التفوس (بريق) ٤ اى
 بجيب (شفيفها) اى رقتها ثم بالتفوف ثالثاً حيث قال (وموق) اى مجيب (تفوفها)
 اى تخطيطها انما وصف عبارات المقاح بالتوب الواسع لعدم خلوها عن الانشباب ثم
 وصفها بالزينة والشفيف والتعطيط اذ كل الفاظها فضيحة عذبة على العذبات سلسة
 على الاسلات وجيع قعرها بليغة تخلو عن الاخلال وعن الابهام وتلوح عليها غايل
 السحر ودلائل الابهام قوله (عن مشاهدة) تنازع فيها تسقى وتشغل (عسان الخرائد)
 وهى جمع خريدة وهى من النساء الحسية (المتجلية) اى المتعطية تلك الخرايد بالجلباب
 وهى المطفة (بها) اى تلك العبارات (و) عن (التنع) بطائف خلقهم وهى جمع خلقة
 بمعنى الفطرة (وشاغلهم) اى اخلاقهم واستعار الخرايد للمعانى ثم عقبا بصفات
 ملاعبة لها قوله (ليعتليها) من اجتليت العروس اذا نظرت اليها مجلوة وهذا
 متعلق بقوله امر اى انما امر الممدوح بالتحصيل والتجريد لينظر الى المعانى
 حين عرست عليه مكشوفة (وهى) اى والحال ان تلك المعانى (غوان) وهى جمع
 غانية اى مستغنية بحسبها عن الزينة وقيل التى غنيت بزوجها عن غيره (مرفوعة الست)
 اى متروكة النظاه (مرفوعة الحجاب) الرفع ههنا خلاف الوضع (مطاة اللثام) اى
 مزاله نقابها الكائن على القم (منضوة الجلباب) اى مخلوعة المطفو على ما يستتر البدن
 من الثوب وقوله وهى غوان الى ههنا جملة معتزة وحشو لطيف يقرون امثاله حشو
 اللوزيخ قوله (فيقضى) عطف على قوله ليعتليها والمراد بالقضاء ههنا الفراغ (منها)
 اى من القوانى التى هى عبارة عن المعانى (وطره) اى حاجته (في اقصر مدة) يعنى ان
 تلك المعانى لما جردت عن الثياب الواسعة المستحسنة المزينة تاتى تشغل التفوس بما حق
 يتمها عن التمتع بين صارت الآن مكشوفة الاستار اولاً ومرفوعة الحجاب ثانياً ومزاله
 النقاب ثالثاً ومخلوعة الثياب رابحاً فعمل الوصول اليهن والتمتع بهن حتى يقضى منهن
 وطره في اقصر مدة ثم ان تلك المعانى لما كانت مقصودة بالتبع اُردف سهولة التمتع بها
 بدم المكوف عليها فقال (ولا يبرج) وهو بالنصب عطف على فيقضى أو على قوله ليعتليها

٩ الفضضة سعة الثوب
 والدرع والعيش يقال
 ثوب فضفاض اى واسع
 كذا فى بعض الشروح
 ٨ نعم الشيء بمنتهى اى
 رقبته وزحرفته وثوب
 منعم اى موشى كذا فى
 بعض الشروح
 ٤ راقى الشيء يروقى
 اى اعجبى والروق جاء
 بمعنى الصفاة ايضا والشفيف
 الرقيق بحيث يرى ما خلفه
 وموق اسم فاعل من
 آققى الشيء اى اعجبى به

أى لا يقيم الممدوح (عليه) أى على تلك الماعى (الافاحة راحل) أى الاقامة مثل اقامة راحل أى مدة برك من فى صدد الرحلة أى الاقامة قليلة على جناح العجل (مشر) أى رافع أزاره (عن ساق الجذ) وفى قوله ساق الجذ استارة بالكناية بأن يشبه الجذ بشخص متبى لسفر وأثبت الساق له والتشهير للساق تحييل قوله (لندبر) متعلق بقوله لا يخرج أى عدم الاقامة على تلك الماعى لاجل تفكر (لطائف كتاب الله تعالى وفوائده) لاجل (النوص فى تيار بحار عو يصاد) التيار الموج والعويس من الشعر ماصب استخراج معناه ولا يخفى أن اضافة البحار الى الويسات من قيل اضافة المشبه الى المشبه وذكر ما يلائم المشبه من التيار والنوص وكذا استخراج الفرائد فى قوله (لا استخراج فرائده) أى النوص لا استخراج فرائد كتاب الله تعالى والفرائد الدرر الكبار استمرت للأسرار اللطيفة المودعة فى التتريل التى لا يصل اليها الا القليل وفى هذا مدح آخر للمدوح بأنه لا يقف عند العلوم الآلية بل يحصلها لكسب المقصد الاقصى سيما كتاب الله سبحانه وتعالى وايضا فيه مدح لعلى الماعى والبيان حيث يتوصل بها الى الكشف عن دقائق الفرقان حتى اشترىا بكونهما علمين مختصين بالقرآن أذهما يتنبه على غوامض نكتته ودقائق عجزه. ويكشف القناع عن جلال بلاغته وعمجازه (والله تعالى أسأل) لاغيبه (ان ينفعه) أى هذا المختصر طاليه طامه والممدوح المذكور خاصة (انه) عز وجل (خير موفق و) خير (مين) والخير ههنا بمعنى التفضيل ولا يستعمل هو كصفه على وزن افضل الا فى غير القصيم (وهو) أى المختصر (مرتب على مقدمة وفصلين) ووجه الترتيب ان المذكور فى المختصر اما ان يكون من قيل مقاصد علم البلاغة اولا والا الثانى المقدمة والا اول ان كان الفرض منه الاحتراز عن الخطأ فى تطبيق الكلام لمقتضى الحال فهو الفصل الاول والا فان كان الفرض منه الاحتراز عن الخطأ فى ايراد الكلام على مراتب الموضوع بعد رطابة المطابقة لمقتضى الحال فهو الفصل الثانى واما ما ذكره أثناء المقاصد من الخلق والتذويب والتحة فذلك من مميزات الباحث وليس من الاقسام الاولى للكتاب كالمقدمة • واعلم ان البديع ذيل لعلى البلاغة مع كونه فنا مستقلا بحسب الموضوع تقيها على حظ رتبة عن غيره لكونه باحثا عن الحسن العرضى ولا يخفى ان جلله قابيا بحسب التدوين لا ينافى استقلاله بحسب الموضوع لان امر التدوين استحصانى سيما وقد انضم اليه التشبيه المذكور • واعلم ان المقدمة بالكسر مأخوذة من مقدمة الجيش اما بطريق النقل او بطريق الاستتارة ومعناها ما يتقدم على المقصود مطلقا فان اضيفت الى العلم تكون من قيل العلم وان اضيفت الى الكتاب تكون من قيل الالفاظ ثم ان المتقدمين قسروا مقدمة العلم على توقف عليه الشروع فى العلم • ثم ذكروا فيها ثلاثة امور معرفة الجذ

٩ المراد مولانا سعد الدين التفتازاني رحمه الله تعالى واعترض عليه الشرع الجرجاني من وجوه أحدها أنه جعل الأمور الثلاثة في شرحه للتخصيص مقدمة العلم وفي شرحه لرسالة الشمسية مقدمة الكتاب ولني توقف الشرع عليها فلا ثبت عنه الامقدمة الكتاب فيلزم ما يلزمه القول من اشكال الظرفية والجواب أنه جعل مقدمة العلم ادراك تلك الأمور حيث قال كحرفة حده وغاية موضوعه وجعل مقدمة الكتاب اللفظ حيث قلل بيان الحد والفاية والموضوع والبيان باللفظ غالباً وأما الذي فناه هو توقف الشرع مطلقاً ولا يلزم منه عدم كونه مقدمة العلم لجواز أن يتوقف عليه الشرع على بصيرة وأما أن يتوقف الشرع على بصيرة فليس لعدم صحته ﴿٩﴾ بل لمصرهم البصيرة في تلك الأمور مع أن البصيرة قد يكون بأقل منها فاصواب عنده

التصميم كإفصله في مقدمة الكتاب وثانها أن القوم لم يدعوا الحصر في تلك الأمور بل جوزوا الزيادة عليها والجواب نعم كذلك في جانب الكثرة لكن لزوم ذلك في جانب القلة اذ معنى التوقف أنه لا يوجد الشرع على بصيرة بدون هذه الأمور لكنه ليس كذلك وصراحه جانب القلة وثالثها أن الارتباط الذي اعتبره ليس اسماً مضبوطاً أيضاً والجواب نعم كذلك ومقصوده عدم الانحصار في جاني القلة والكثرة وعدم اشتراطه

والثانية والموضوع ولما رأى المتأخرون أن الشرع في العلم لا يتوقف الأعلى التصور بوجه ما أو التصديق بفائدة ماورأ أو التأويل يحمل ذكر ما عداها استطراداً يبدأ عن سياق كلامهم فسروها بما يتوقف عليه الشرع على بصيرة تصحيح ذكر الأمور الثلاثة فيها ولما رأى بعض الأفاضل ٩ أن الشرع على بصيرة لا يتوقف على تلك الأمور الثلاثة بل قد يكون بعبارة تصور الموضوع من معرفة الحد والفاية فلا يقي وجه لحصرها في الثلاثة دون الاثنين عدل إلى جعل المراد بالمقدمة مقدمة الكتاب وفرضها بطائفة من الكلام قدمت أمام المقصود لارتباط لها بها وانتفاع لها فيه سواء توقف عليها أم لا ولا يخفى أن هذا ليس اصطلاحاً جديداً كأقوالهم بل يحصل بإضافة المقدمة إلى الكتاب كما عرفت وبهذا الطريق يندفع إشكالان أحدهما كونها متفاوتة بحسب أغراض المصنفين وذلك لأن مقدمة الكتب لا يجب أن يكون موقوفاً عليها بحسب نفس الأمر بل يكفي جعلها كذلك وثانيهما الظرفية في قولهم المقدمة في كذا إذ المراد بمقدمة الكتاب الالفاظ ولا يترتب في جعلها مطروفة للمعاني من غير تكلف وتحقيق ذلك أن المطابقة بين اللفظ والمعنى قد يشبه بالظرفية لعدم زيادة ما يحمل مطروفاً على الآخر وإجماعاً يفرض مقدماً يكون طرفاً بناء على أن الطرف مقدم في الوجود فحينئذ أن لوحظ المعنى مقدماً كما هو حال المتكلم يكون المعنى طرفاً لأنه يلاحظه مقدماً ثم يصب فيه اللفظ بقدره وأن لوحظ اللفظ أولاً كما هو حال السامع ٧ وارتفع منه المعنى يكون اللفظ طرفاً إذا المظروف يترتب من الطرف عادة من غير عكس. فلي هذا لاجابة في جعل المعنى طرفاً إلى تقدير البيان كأقوالهم ٦ وبهذا يظهر أن الأولى حل مراد المصنفين على الظرفية الأولى ثم

التوقف لذلك وإنما الانحصار عنده استحسان وربما أن مجرد الارتباط لا يقتضي التقديم والجواب يقتضيه بحسب الاستحسان لكونه لازماً مقدماً وأما التقديم العقلي فليس في الأمور الثلاثة أيضاً بل في التصور بوجهما والتصديق بفائدة ما قطع وخامسها أن كلاماً من اللفظ والمعنى يصح جعله طرفاً للآخر فلا حاجة إلى جعل المقدمة مقدمة الكتاب تصحيحه والجواب أن مقدمة العلم من قبيل الإدراكات واللفظ ليس في بيان المعلومات على أن تقدير البيان تكلف مستغنى عنه عاذكر أنه تأمل في هذا المقام فانه من مداحض الأفهام ولقد قبل في كثير من العلماء الإعلام والله ولي التوفيق والإعلام عهد ٧ ولهذا يقال أن الكناية ضرب من الصياغة والتصوير عهد ٦ التوهم السيد السند عهد ﴿٢٠﴾ (معاني)

ان المصنف خالف الجمهور في هذا المختصر متاية للسكاكي حيث آخر تصور الموضوع
 كالمبادئ الى الفصلين لتدقارتباط المسائل بذلك لكونها جزءاً من القضايا التي عبر عنها
 بالمسائل وجعل المقدمة في بيان حدى الطرفين ليكون الشارع على بصيرة بسبب امتياز
 مسائلهما عنده اجمالاً مع اداء واجب التصور بوجهما في ضمنه وفي بيان الفرض فيها
 لتلا يكون سبب غيباً عرفاً مع اداء واجب التصديق بفائدة مافي ضمنه واعلم بصرح
 بناية علم البيان لكونها معلومة من تعريفه **المقدمة** اعلم ان المقدمة لما كانت مذكورة
 سابقاً عرفها باللام وخبره محذوف تقدير الكلام المقدمة التي جعلنا الكتاب مصدراً
 بها هذه ويجوز جعلها خبراً لابتداء محذوف لكن الاول اولى رطابة للتناسب بينها
 وبين الفصلين حيث سلك فيها الطريقة الاولى ويجوز ان لا يكون لها محل من الاعراب
 بل يذكر اعادة لما سبق هذا **●** واعلم ان اسماء الفنون انما وضعت لحاقيتها
 الاعتبارية التي هي المسائل وهي القضايا الواردة فيها وقد يطلق على التصديقات
 المتعلقة بتلك القضايا وعلى الملكية الحاصلة من تلك التصديقات والمراد ههنا احداً من المعنيين
 الآخرين لا خذهم في التعريف المعرفة المسببة للتبع والتمرن الجائزة امثالها في التعريفات
 لوضوح القرائن فحاصل التعريف (علم المعاني) اي التصديقات الواردة فيها او الملكية
 الحاصلة منها معرفة سببها (تبع ما يفيد التراكيب) الخبرية او الظلية بلقاء اهل
 العربية اما باعتبار هياتها او مفرداتها من حيث وقوعها فيها فمخرج بقيد التراكيب
 اللغوية والصرف والاشتقاق وبقيد الافادة البيان لانه بحثه عن كيفية الدلالة دون
 الافادة والفرق ان كلا منهما اذا كان لاعلام لازم المعنى الوضعي يحصل الافادة من غير
 استعمال اللفظ فيه والدلالة مع الاستعمال والفرق بأن الافادة يلاحظ فيها الالتقاء الى
 السامع دون الدلالة فالتلصص اذا كانت الدلالة ههنا صفة للفظ دون المتكلم لكن
 الاظهر هو الثاني كاستدراكه ثم ان الافادة لما كان متناولاً لافادة الالفاظ المعاني الوضعية
 التي يبحث عنها في النحو قيد لاخراجها التعريف بقوله (لا بمجرد الوضع) بل بشركة
 منه ومن النقل كقاعدة ان الدخلة على الجملة رد الشك او نفي الانتكار والتجريد عنها
 مجرد القصد الى الاخبار او من الذوق كقاعدة التقديم الحصر وانما ارتكبت المجاز في
 ايراد التبع وارادة المعرفة لان هذا المجاز بدفعته بقرائن الحال يتضمن قوالباً لتبيينه
 على طريق وضع قواعد هذا العلم لتبصير الطالب وعلى ان دلائل مسأله استقراء كلام
 البلغاء للارشاد الى طريق اثباته وعلى صعوبة المطلب لترغيبه في الجهد والاجتهاد
 وعلى خروج علم الله تعالى وملائكته وعلم ارباب السليقة بالخواص لان علمهم به لا يسمى
 علم المعاني قال السكاكي المراد بالتراكيب في هذا التعريف تراكيب البلغاء لا الصادرة

٧ فسوق الكلام شاهد يكون المراد تراكيب المتكلم وايضا لفظ التأدية والابراد قرينة على ذلك المراد لانها فصلان اختياريان
للتكلم ع ٩ من تلك القرائن قوله في آخر القسم الثالث من مفتاح العلوم واذا قد تحققت ان علم المعاني والبيان
معرفة خواص تراكيب الكلام ومعرفة صياغات المعاني ليتوصل بها الى توفية مقامات الكلام حقها بحسب ما تليق به
قوة ذلك ولا يخفى ان قوله ومعرفة ﴿ ١١ ﴾ صياغات المعاني اشارة الى معرفة تفاوت المقامات لان صيغة

المعاني ليس الانطباعا على
قوالها وقوالها هي
مقتضيات الاحوال الا غير
تدبر ومنها قول السكاكي
وكان شيخنا الخافعي يحننا
في كثير من مستحسنات الكلام
اذا راجعنا فيها على النوق
حيث اراد بالمستحسنات
الخواص المطابقة لمقتضيات
المقام وحيث كان المستحسن
تلك الخواص لاجرم
يكون مقتضى المقام الاستحسان
من غير شبهة ونظائره في
كلامه اكثر من ان يحصى
ع

وقل ايضا وارفع شأن
الكلام في الحسن والقبول
وانحطاطه في ذلك لمصادقته
مقتضى الحال ولا يخفى ان
المفهوم من هذا ان احسن
الكلام بالمطابقة لمقتضى
المقام ولا جرم يكون استحسانه
بتطبيقه له كالا يخفى على
التأمل ع

عن عداهم لعدم الاعتداد بها في صناعة البلاغة واعتراض عليه صاحب الايضاح بأن
جلها على تراكيب البلاء مع تعريفه البلاغة بتوفية خواص التراكيب حقها يستلزم
الدور اذ الظاهر ان مراده تراكيب البلاء في هذا التعريف ايضا واجيب تارة
بأن المراد بالتراكيب في تعريف المعاني التراكيب الصادرة عن له فضل تميز ومعرفة
وقوله وهي تراكيب البلاء خارج عن التعريف فلا يلزم اعتبار وصف البلاغة فيها
واخرى بأن المراد بالتراكيب في تعريف البلاغة تراكيب المتكلم اذ التعريف
لبلاغة المتكلم اذ حاصله توفية خواص تراكيبه ما يليق بها من المقامات فان قيل لم يعرف
لتراكيب المتكلم خواص حتى يضاف اليها قلنا تراكيب المتكلم البالغ لا يخلو عن الخواص
لانها املازمة لما هو هو واجارية تجري اللازم او تقول يورد المتكلم تراكيب معلومة
الخواص بالنوع من قواعد المعاني حال كون ايرادها مطابقة لمقتضى الحال وتحقيق ذلك
ان قواعد علم المعاني مستنبطة من تتبع خواص تراكيب البلاء ومن معرفة مقتضيات
المقامات ليتوصل بتخصيصها الى ايراد الكلام مشقلا على خواص يقتضيها المقام وتحصيل
ملكة يقتدر بها على هذا اليراد هي البلاغة المكتسبة التي عرفها السكاكي بلوغ
المتكلم حدا لا اختصاص بتوفية خواص تراكيب الكلام حقها ويراد انواع التشبيه
والجواز والكناية على وجهها ولا يخفى ان حاصله ايراد المتكلم كلامه حذو تراكيب
البلاء في التوفية والاراد المذكورين ٧ واذا عرفنا مدار علم المعاني على تتبع الخواص
وتفاوت خواص المقامات ليتمكن تطبيق الاول بالتالي يظهر لك ان مراد السكاكي
بقوله وما يتصل بها من الاستحسان وغيره هو الاشارة الى تتبع مقتضيات المقامات بناء
على ان ذلك مدار استحسان الكلام اذ رعاية الخواص لا يستحسن الا بمصادفة الكلام
لما يليق به من المقام ولها قرائن كثيرة في كلامه ٩ ولا يهولك اتفاق الشراح على حمله
على المحسنات البديعة او على تفاوت المتكلمين والمخاطبين بحسب البلاغة اذ الحق احق
بالاتباع ثم ان المصنف لما رأى ان درج المحسنات البديعية في تعريف علم المعاني قيم جدا
وغفل عما ذكره من الحمل الصحيح لقيد الاستحسان استحسن حذفه من التعريف
بالكلية لكنه قد اتسع الخرق على الراقع اذ قد سلمه الاخلال بالتعريف كل الاخلال كما

وقوله قد اتسع الخرق على الراقع مثل في الامر الذي لا يستطاع لتفاقه قال الشاعر لا نسب اليوم ولا خلة
اتسع الفتق على الراقع وقوله ولا خلة نسب على اضمحار فعل اي ولا ارى خلة كذا كتب في حواشي بعض
من كتب الاداب نقلا عن كتاب المستقصى ع

عرفته واعلم ان الاوضح في التعريف ان يقال معرفة خواص تراكيب الكلام وتفاوت المقامات ليتوصل بها الى توفية مقامات الكلام حقها هذا ثم ان المصنف لما ذكر ما يفيد التراكيب وكان ذلك مسمى عند اهل المعاني بالخاصية وكان التنبيه على الاصطلاحات مستحسنا عند ارباب التدوين تعرض لذلك فقال (ويسمى) ما يفيد التراكيب لا بمجرد الوضع (خاصية التركيب) الخاصة ما يخص الشيء ولا يكون مشتركا بينه وبين غيره مع امكانه وانما الحقوا بها الياء المشددة لئلا يخل على معنى النسبة تنبيها على قوة اختصاص خواص التراكيب بما بحيث لا يمكن اشتراكها بين تركيب وتركيب اذ بين النسبة وبين قوتها لاختصاص من اللزوم ما لا يخفى ومعنى قول الاطباء هذا الدواء يحمل بالخاصية يؤل الى ما ذكرنا لان معناه ان لا يتجاوز غيره ويشترط لزوم عدم التجاوز اذ لم يعلم هناك سبب من الطبائع والصور والكيفيات بل يستدل الى هويته فكما لا يتجاوز الهوية كذلك الخاصة فان قلت بعض من الخاصة مشترك بين التراكيب كالتأكيد المشترك بين اللام وان القسم قلت ان الخاصة في الشك او الانكار وهذا لا يتجاوز اجناس المؤكدات وما ذكرته انواعها وهكذا فاحفظ هذا الكلام اذ قد اشغبه الحق على اقوام ٧ وانما عمل عن تعريف السكاكي خاصة التركيب بقوله ما يسبق منه الى الفهم عند سماع التركيب الى قوله ما يفيد التراكيب لا بمجرد الوضع لكونه متناولا للمعنى الاصلى من اول الامر وانما قلنا من اول الامر اذ يدفع ذلك بارادة فهم ذوى القطرة السليمة ولا يخفى ان المعنى الاصلى لاختصاص له به ثم ان المصنف لما عين ما يطلى عليه لفظا لخاصية ذكر شرائط وجودها في التراكيب اما بحسب التكلم فقد اشار اليها بقوله (وانما يراعيها) اي الخاصة (البليغ) اي من له فضل تميز ومعرفة لان تركيب من عدها بمحزل عن وجودها بل هو في هذه الصناعة بمنزلة اصوات الحيوانات واما بحسب الخطايب فقد اشار اليها بقوله (ويشتملها ذو الطبع السليم) عن الاوقات القادحة في درك اللطائف الخطايبية ويحتمل ان يكون تلك الاوقات عارضية كما هو المشهور وان يكون جلية فان من الناس من يكون قوته العقلية في غاية الجودة وذو كفاءة في غاية القوة ومع ذلك يحرم الذوق الذي هو السبب في درك اللطائف الخطايبية فلا يتوهم في امثال هذه النفوس الافة قطعا ومن قصر في الاول فقد قصر واعلم يشترط في الفهم البلاغة اذ لو اشترط لم يوجد البلاغة المكتسبة اصلا لانها موقوفة على فهم الخواص ولو توقفت الفهم عليها لدار ثم ان في ذكر الشرط الاول فائدة اخرى وهي ان المراد من التراكيب في تعريف علم المعاني تراكيب البناء كما صرح به السكاكي وقد اشارنا الى ذلك عند تحقيق التعريف ثم اعلم ان الخواص الخطايبية منقسمة الى قسمين احدهما ما يشتر في تأديته الى ازدياد من دلالات وصناعة كزيادة ان اللام عند ارادة في الشك او رد الانكار وثانيهما ما لا يشتر في تأديته

٧ وما قيل في وجه العدول ان بعضا من الخواص يكون لاحقا لاسبقا قد فوجع بما صرح به شرح المفتاح من مراده يسبق معنى يصل والتعبير بذلك للاشارة الى استحصان وضوح التراكيب بحيث يسبق خواصه الى اذان الافهام

✽

سيد الشريف قدس سره

الى ازيد من دلالات وضعية كفاية التبريد عن المؤكد الى مجرد القصد الى الاخبار
وقد صرح السكاكي الى هذين القسمين عند بيان تفاوت المقامات وعبر عن الاول عند
تعريف الخواص بالجاري مجرى اللازم وعن الثاني باللازم لما هو هو الا ان الشرح قاطبة
الامن عصمهم الله وقليل ما هم حلوا القسم الاول على الخواص الخطائية والثاني على الخواص
الاستدلالية وكأني بهم يحكمون بركا كنهذا الحل الا انهم اضطروا الى هذا لعدم وقوفهم
على التحقيق وكيف لا والسكاكي وان جعل علم الاستدلال جزءا من علم البلاغة لكنه جعله
قسما مقابلا لعل المعاني فكيف يسمي نفسه تقسيم الخواص المأخوذة في تعريفه الى الخواص
الخطائية والاستدلالية وابرادامثلة للقسم الاول وترك امثلة للقسم الثاني بالكلية مع تكرير
الامثلة وامكان جعلها على قسمي الخواص الخطائية على الوجه الذي ذكرته وقد نقل هذا
التصنيف عن المصنف ايضا لكن الظاهر ان النقل غير صحيح ولئن صح فليحمل كلامه في هذا
الكتاب على ما هو الحق وان لم يرد ما ذل الحق احق بأن يقع (وتنقسم) اي خاصية التركيب
(الى ما هو كاللازم) للتركيب لانه لكونه محتاجا في تأديته الى لفظ زائد يجوز تخلف ذلك
اللفظ عن التركيب فلا يكون لازما حقيقيا لكن لما امتنع اخلا البليغ الكلام عن الخواص
المناسبة للمقام جرت منه مجرى اللازم ولذلك علله بقوله (لصدوره) ٩ اي التركيب (عن
البليغ) لانه لما جاز تخلف المدلولات الوضعية فيجوز ان الخواص والمزايا الى لكن لما جرت
عادة البلاء بعدم تخلف تراكيهم عنها جرت مجرى اللازم لها (والى ما هو لازم)
للتراكيب (لما هو هو) اي لنفس ذلك التركيب واحدا للغيرين راجع الى الموصول والآخر
الى التركيب ولا يخفى ان القصد الى الاخبار في زيد منطلق لازم لنفس التركيب لا ينفك
عنه اصلا سواء صدر عن البليغ او عن غيره وكذا الاختصار في قولك منطلق اذ لا يحتاج
الى زيادة لفظي يكون في شرف السقوط بل يتأدى بما يتأدى به المعاني الاصلية من الالفاظ
ولما كان البليغ قايما بورد هذا القسم في تركيبة لقلة ما يقتضيه من المقام قيد هذا القسم بقوله
(حيثا) اي في حين من احيان البليغ ولعل المصنف جعل هذا الطرف متعلقا بقوله لازم
اذ لا مجال لغيره في هذا التركيب لكنه ينبغي ان ينطق بالصدور كاقوع في عبارة السكاكي
اذما يكون في بعض احيان البليغ هو الصدور لا لزوم فلا بد من تكلف تقدير الصدور
بأن يقال والى ما هو لازم للتركيب لما هو هو صادرا عنه حيثما من احيان البليغ ونقل عن
المصنف انه بعدما حل القسم الثاني على الخواص الاستدلالية وجعل حيثما قيد للزوم
اعتراض عليه بأن حيثما متعلق بقوله لما هو هو فاجاب بأن كونه حيثما بالنظر الى وصفه
النزائي وان كونه لما هو هو بالنظر الى ذاته واراد بالوصف النزائي كونه خاصيته ٧
ولكنك خبير بأن هذا الاعتراض اعراض اعراض من جعل حيثما قيد للزوم واما اذا جعل قيدا

٩ قيل ويحتمل ان يكون
اللام صلة اللازم وحيثما
يكون اللازم والملازم
مذكورين بالفعل بعد

٧ و منهم من جعل قسم
اللازم لما هو هو اشارة
الى الخواص الاستدلالية
ولما لم يكن معتبة الا عند
الصدور من البليغ وكان
وقوعها في كلام البليغ حيثما
لا كثيرا ولاداعا قيدها به
فقوله حيثما متعلق بمحذوف
كحاصل او يحصل او يقع او
يصدر الى غير ذلك بعد

للصور فلا يرد الاعتراض رأسا فالوجه الوجه والحق الصريح ما قدمناه فليكن بتلقيه
 بالقبول وان خالف لما ذهب اليه كثير من المهرة الفحول ولقد در السكاكي في تحقيقه للمقام
 الا انه ما ملأه الله بلفظه بسبب اغلاقه في نظم الكلام تسبب لانحراف كثير من اولى الالباب عن
 منهج الصدوق وسيل الصواب سيما هذا الخبر الماهر والبحر الهامر مصنف هذه القوائد
 ومكمل هاتيك العوائد ثم ان المصنف المافرغ عن ذكر التعريف وما يتبعه من الروادف
 شرع في ذكر غاية العلم افادة لاز ديدا البصيرة الحاصلة من التعريف فقال (وغايته) اي غاية
 علم المعاني (تطبيق الكلام) اما في جانب المتكلم حين ابراهه او في جانب المخاطب عند سماعه
 (على مقتضى الحال) اعم من ان يكون ظاهرا للحال بحيث يتبادر الى فهم ذى القطرة السليمة
 او خلافا للطالب تقتضيه ومقتضى الحال هو الوجه المخصوص الذي يقتضى الحال ايراد
 المتكلم كلامه مشتملا عليه والحال هو الامر الداعي لذلك الايراد مثلا نكار المخاطب حال
 ومقتضا تحلية الكلام بأدائها تأكيد وتطبيق الكلام عليه ايراده مشتملا على التأكيد
 ولما كان تفاوت المتقاضيات من تفاوت المقامات اقتضى التعرض للاول تقديم التعرض
 للثاني فقال (فان المقامات مختلفة) لاشتغال كل وقت وحال بحرى على المتكلم والمخاطب نونا
 مخصوصا من الكلام (كالجد) اي كاختلاف مقام الجدد (مع) مقام (الهلزل) كاختلاف مقام
 (التواضع مع) مقام (الفخر) وغير ذلك كاختلاف مقام التهنيت مع مقام التهنيت ومقام الشكر مع مقام
 الشكاية وقد يكون اختلاف المقام بالنسبة الى حال المخاطب فقط كاختلاف الكلام مع النبي
 مع الكلام مع الذي الى غير ذلك وقد يتركب بعض من تلك المقامات مع بعض بحسب
 الاعتبارات بنسبها ممكن جمه كالتهنيت مع الجدد والشكر مع التواضع او الفخر وجزئيات
 المقامات وفروعها مما لا تكاد تنتهى وطريق معرفتها تتبع خواص تراكيب البنائى واستخراج
 مقامات مناسبة تستدعيها تلك الخواص (وكل) من المقامات المذكورة (يستدعى) تراكيبا
 (يفيد) ذلك التركيب (ما يناسبه) اي ما يناسب ذلك المقام من الخواص حتى يحصل توفيق
 المقامات حقها من الخواص وليس غاية المعاني الا هذه التوفيق ولما تبادر عن كلامه هذا
 ان مقتضى الحال لا بد وان يكون معنى مغايرا لاصل المعنى البتة مع انه قد يكون المعنى الاصل
 مقتضى الحال ايضا تشارك هذا بقوله (على انه) اي مع ان المقام (قد يقتضى) تأدية المعنى
 بمجرد دلالات وضعية) اي القفاظ مستعملة كيف كانت من غير اعتبار خواص زائدة
 (وتأليف) كيف كان من غير رعاية الترتيب في مفردات التراكيب وذلك كافى خطاب
 البليغ مع النبي او في جل كلام النبي على معان يناسبه فان مقتضى الحال في امثال هذا المقام
 هو ما يفيد المعنى الاصل فقط ولا يتوهم ان هذا الكلام اذا طابق مقتضى الحال يلزم
 ان يكون بليغا مع انه منزل في صناعة البلاغة منزلة اصوات الحيوانات فلا يكون بليغا لان

٧ قيل والكاف في كالجيد
 للتشديد والترض منه بيان
 وجوده وعلى هذا تشبيه كل
 مقول في الذهن بأحد
 افراده في الخارج ويسمى
 مثالا نحو الكلمة كزيد
 اي المقول في الذهن
 كالموجود في الخارج في
 الحصول والوجود وكذا
 حكم كل كلمة تشبيه
 ونحوها للمثال نحو نحو
 ونحوه كذا في بعض الشروح
 لهذا الكتاب بعد

٩ قيل والحاصل ان كل
 علم يحصل بملقه ويحصل
 لترضد ويستحصل بطريقه
 والاول في علم المعاني
 خواص التراكيب والثاني
 تطبيق الكلام على مقتضى
 الحال والثالث الاستقراء
 والتبع بعد

هذا الكلام بليغ بالنسبة الى التي لمطابقته مقتضى الحال معدود غير بليغ بالنسبة الى البليغ لعدم مطابقته مقتضى الحال منه ولا تنافي بين كونه بليغا وغير بليغ عند اختلاف الاعتبارين * واعلم ان في هذا المقام دليلا ظاهرا على ان علم المعاني هو المعرفة الحاصلة من تتبع اسرير تتبع الخواص وتبع المقامات حتى يعرف كيفية تطبيق الكلام على مقتضى المقام بل تتبع الامر الثاني اهم واصعب اما كونه اهم فلان معرفة حال المقام اقدم واولى اذ الخواص انما يطلب لاجلهم وتبع وجودها وجوده وان الخواص قديرتك في بعض المقام واما المقام فلا يقطع النظر عنه بحال واما كونه اصعب فلان العلاقة بين الخواص والتركيب عقلية او ذوقية وهذه مطردة في الاكثر واما العلاقة بينها والمقام طادية يمكن ان ينفل عنه لاختلافه بحسب اختلاف الطبائع والعادات والصناعات وانما اطننا الكتاب بتفصيل هذا الباب لكونه مختصا بغيره اولو الالاب ٣ وقد اشتبه الحق في حل هذا المقام لكثير من العلماء الاعلام والمرجو من الله سبحانه ان يحمل سمي مشكورا ويحفظ بصنعي هذا يوم الجزاء مسرورا انه ولى المراتد بحسب الدعوات ثم ان المصنف لما فرغ من حد علم المعاني وغايته شرع في ذكر حد علم البيان وقال: (وعلم البيان معرفة مراتب المراتب) المختلفة الدالة على معنى واحد مطابق لمقتضى الحال كاشا تلك المراتب (في الجلاء) وانما لم يذكر الخلفا لكونه مردودا في البلاغة وان كان بعض مراتب الوضع خفية بالنسبة الى ما هو اوضح منه ومما قيل انما اعمل الخلفا لانهم مراتبها من مراتب الجلاء ان اراد الله مراتب الخلفا الحقيقي فغير صحيح وان اراد مراتب الخلفا الاصنافي كما ذكرناه فصحيح لكن لم يجلها اذ هي داخلية في مراتب الجلاء وانما لم يذكر التبع ههنا لانه الى ان دل على علم البيان لكونه باحثا عن الملازمات العقلية هي العقل بخلاف علم المعاني فانه لكونه باحثا عن الملازمات العرفية والذوقية يحتاج الى ممارسات طويلة واستقراء صور كثيرة * ومن قال ٩ ان التبع مراد ههنا كما ان المعرفة مرادة هناك فقد غفل عن الإشارة المذكورة حتى قال بعضهم علم البيان مداره على العقل المحض بحيث لا يختص بالالفاظ العربية وان دون لاجلها اذ تفاوت الدلالات يوجد في جميع اللغات الا ان اشتراطهم كون تفاوت الدلالات بمدارية المطابقة لمقتضى الحال يدفع هذا الاحتمال واراد بقوله في الجلاء اي جلاء المراد فان المراد الواحد قديتا دى بطرق مختلفة بحسب قرب اللزوم وبهذه فالذي بعده اقل يكون كثير الجلاء والذي اكثر بالخلاف ويسمى تفصيله وانت خبير بأن هذا التعريف يقتض بالالفاظ المترادفة التي بعضها اجلى من بعض بحسب الالف فالصواب ان يقال معرفة مراتب المراتب في الجلاء بحسب الدلالة فيخرج ما ذكر اذ التفاوت هناك بحسب الالف بحسب الدلالة لا نقل ٧

٣ وقد اشار السكاكي الى صعوبة توفية مقامات الكلام حقها بقوله بحسب ما تاتي به قوة ذكائك في آخر القسم الثالث من كتابه

٩ واعلم ان ما ذكره الفاضل الشريف من كون التبع مرادة في تعريف علم البيان ايضا التفریط في شأن البيان وما ذكره بعض الافاضل من ان مدار علم البيان على العقل المحض بحيث لا يختص باللفظة العربية هو الاقراط وما ذكرناه هو الاقتصاد والله ولى الرشاد كلا طرفي قصد الامور ذميمة وخيرا لامورا واساطها بعد ٧ ينى لا يتفاوت الدلالة بدالعلم بالوضع اصلا وانما تفاوت الالف وعدمه في تذكر الوضع وذو هوله فلا تفاوت بدالعلم بالوضع بالجلاء والتفاوت قبل العلم بالوضع لا يفيد لكن لما كان الجلاء في التعريف اعم لايد من تخصيصه بالدلالة كما لا يخفى

عن المصنف رحمه الله بعض من تصدى لشرح هذا الكتاب من تلاميذه مقالة حاصلها ان نسبة الصارات الى المعاني نسبة الضياء الى المصبرات فاذا كان المرئى دقيقاً محتاج في ابصاره الى ضوء قوى كذلك اذا كانت المعاني دقيقة محتاج في ادراكها الى عبارات واضحة ولا شك ان للبارات في الدلالة على المعاني طبقات متفاوتة في مراتب الجلاء فلا بد في تأدية المعاني من معرفة تلك الطبقات حتى ييسر لتطبيق الكلام على تمام المراد هذا حاصل ما ذكره ولا يخفى ان فيه تصريحاً على ان التفاوت في الدلالات لا غير من المعلوم ان المدلول هو المعنى المطابق لمقتضى الحال ولهذا جعلوا البيان كشمعة من المعاني وللإشارة الى هذه الفأنة ووجه تقديم المعاني على البيان قال (وهذا) اي علم البيان (كشمعة) (المعاني) والشعلة ما يتفرع على اصل شامل له ولغيره ولما كان وضوح الدلالة وخفاؤها كفيته طارئة ٩ فترايب صارت محتاجة اليها وقائمة بها فارتلت منزلة الشعلة من الاصل فلذلك قد موى المعاني الذى هو بمنزلة الاصل على البيان الذى هو بمنزلة القرع ليوافق الوضع الطبع لكن لما كانت الشعلة في الحقيقة جزءاً من الاصل بخلاف البيان قال كشمعة منه هذا حالهما بحسب الفرض ولا ينافيه تنزيل علم المعاني بالنسبة الى علم البيان منزلة المفرد من المركب بحسب التعريف بناء على أخذهم في تعريف علم البيان قولهم بعد رطابة المطابقة لمقتضى الحال فتم من نظر في وجع التقديم الى الاول ومنهم من نظر الى الثانى ولكل وجهة هو موليها ١٠ واعلم ان المصنف رحمه الله عليه لما فرغ من بيان حدى العليين حاول التنبيه الى بيان الحاجة اليهما مع اشارة لطيفة الى بيان شرفهما تنشيطاً للطالب فقال (وما اقرر) وهو صيغة التجب ٦ (طالب الوقوف ٤ على تمام المراد من كلام الله تعالى الى هذين العليين) بعد ان لم يكن من البلاء المهتمدين بفطرتهم وسليقتهم الى معرفة الخواص والمزايا ومعرفة كيفية الدلالة وانما احتاجوا الى العليين لان من شرع في تفسير القرآن واستخراج لطائفه ولم يعرف قواعدهما اخطأ غالباً وان اصاب نادراً كان خطئاً في اقدامه عليه برأيه فيدخل في زمرة من أوعدهم النبي صلى الله عليه وسلم بقوله من قال في القرآن برأيه فليتبوأ مقعده من النار وبقوله من قال في القرآن برأيه فأصاب فقد اخطأ ولا تظن انكم من بليغ يعرف قواعد العليين ولا يقف على تمام مراد الله تعالى سيما المتشابهات لان المراد انه يقف على تمام المراد بحسب ما يقتضيه قواعد العليين او بحسب ما يكفي في استنباط الاحكام الشرعية واستعلام القصص والامثال والبر وقيل بحسب الطاقة البشرية كما قال السكاكي في أواخر القسم الثالث ان علم المعاني والبيان معرفة خواص ترايب الكلام ومعرفة صيغاته المعاني ليتوصل بها الى توفيق مقامات الكلام حقها بحسب ما تائق به قوة ذكائكم ووجه افتقار

٩ قال بعض من تلاميذه المصنف نقلاً عن المصنف ان محاسن الكلام وخواصه اما بحسب اللفظ وهو البديع اللفظي واما بحسب المعنى وهو البديع المعنوي واما بحسب افادة المقاد وهو علم المعاني واما بحسب كيفية افادته وهو علم البيان ٥ ٦ قيل ان بصيغة التجب بياناً لكثرة افتقار من اراد الوقوف على تمام مراد الحكيم تعالى وتقدس من كلامه الى هذين العليين بحيث يقضى منه التجب كلها في بعض شروح هذا الكتاب ٥ ٤ وانما لم يقل الوقوف على تمام مراد الله تعالى كفايه السكاكي تجرعا من الحجاز الذي ارتكبه السكاكي لانه اراد بالوقوف من يريد الوقوف ٥ ٤

من اراد الوقوف على تمام مراده تعالى الى المعاني من حيث ان القرآن لما انزل منجما بحسب مقامات مختلفة وأوقات متباينة نزل مشتملا على خواص مناسبة لتلك المقامات وكان الباحث عن ذلك علم المعاني احتيج اليه واما الى البيان فن حيث ان القرآن مشحون بالتشبيهات والمجازات والاستعارات والكنائيات على وجوه شتى وطرق مختلفة وليس المتكفل الى معرفة هذه الالبيان * واما لمصرح المصنف بنافية علم البيان لظهورها من تعريفه وحى تطبيق الكلام الجزئى على ما يبنى من مراتب الجلاء اى على تمام المراد وللإشارة الى ان الفاية خارجة من التعريف كانه على ذلك في تعريف علم المعاني بإفراده بالذكر فبطل ما توهم من كونها من التعريف قيل اتاسمى علم المعاني بذلك لانه عبارة عن معرفة كيفية تطبيق الكلام على المعاني التى يقتضها الحال وسمى علم البيان بذلك لانه عبارة عن معرفة بيان المعنى المراد بطرق مختلفة او عن بيان المعنى المراد بإفراده على وجه الوضع -

﴿ الفصل الاول فى علم المعاني ﴾

اى الالفاظ والبارات المنصوصة فى مسائل علم المعاني او التصديقات المتعلقة بها واعلم ان تصور الموضوع جزء من المسائل وقدمه التوهم من المبادئ الا ان المصنف أدرجه فى صدر الفصلين تماثلا كما واما التصديق بالموضوعية فهو من المقدمات وقد اشار الى ذلك فى ضمن بيان الفرض اذ تطبيق الكلام على مقتضى الحال يقتضى ان يبحث فيه عن احوال التراكيب فيعلم منه ان موضوعه التراكيب مطلقا وللإشارة الى تصور الموضوع قال (والكلام فى الخبر والطلب) بناء على ان موضوعه التراكيب الخبرية والطلبية وقدم فى العنوان الاشارة الى المسائل مع تأخرها فى الذكر عن تصور الموضوع تيمنا على ان تصور الموضوع لاجل توقع المسائل عليه ولما كان معرفة انواع التراكيب التى هى موضوع هذا العلم منتشرة ومفصلة متعصرة بل متعذرة وجب تعيينها بواسطة مفهومي شاملين لهما وهما الخبر والطلب وانما عين هذين المفهومين للتوانية لاشتهارهما فى الالسنه ولتقابلهما فايقا لتقابل ولرجوع اكثر المحمولات المارضة للتراكيب الى هذين العنوانين ٩ واعلم ان المعنيين بشأنهما فرقان فرقة تخرجهما الى التعريف اما بالحد او بالرسم وفرقة تقيهما عن ذلك فالص اختار الثانى حيث قل (فالخبر تضره ضرورى فى الالصح) من المذاهب وهو مذهب الامام الرازى ايضا ولما حكم بهذا الجاء حسن الظن لاولئك المرفقين الى توجيه كلامهم وتعيين مرادهم بقوله (و) اما (تريقاته) بأنه المحتمل للصدق والكذب كما وقع عن الحكماء او التصديق والكذب كما وقع عن بعضهم او بأنه الكلام المفيد بنفسه اضافة امر الى آخر اثباتا او نفي كما وقع عن ابى الحسين البصرى من متكلمي

٩ ووجه انحصار الكلام فيها ان المركب التام ان احتمل لذاته الصدق والكذب فهو الخبر والا فهو الطلب او قول النسبة ان كانت لها خارج فهو الخبر والا فان حدث تلك النسبة بلفظه فهو الانشاء والافهوى الطلب بالقسمة ثلاثية ونقل عن المصنف ترسيخ القسمة بأن يقال بأن فائدة الكلام اما حاصلة من المتكلم او من المخاطب وكل منهما اما فى الخارج او فى الذهن فالحاصل من المتكلم فى الخارج انشاء وفى الذهن اخبار ومن المخاطب فى الخارج امر وما يشبه اى الطلب ومنه فى الذهن استيفاء وفيه نظر كذا قال بعض الكرام وقال ايضا واعلم ان فى جعل النداء من اقسام الطلب نظرا لان مفهوم النداء صوت يهتف به على ما صرح صاحب الكشف فيه والطلب فايته هذا ما ذكره وفيه تأمل

المترتبة بعد تعريفهم الكلام بأنه المنتظم من الحروف المسموعة المتميزة أو بأنه القول المقصود
بصريحه نسبة معلوم الى معلوم بالنفي أو الاثبات كما وقع عن عبد القاهر (تنبيهات)
فلا يضرها ورود النقص عليها كما ستقف عليه لاعتريقات حقيقية لأنها حينئذ غير خالية
عن الغلط اذ الصدق المأخوذ في التعريف الاول معرف بأنه الخبر عن الشيء على ما هو
به والكذب بأنه الخبر عن الشيء لاعلى ما هو به فيلزم الدور عجزية وكذا الحال
في التصديق والتكذيب لان التصديق معرف بأنه الاخبار عن الصدق أو النسبة اليه
والتكذيب بأنه الاخبار عن الكذب أو النسبة اليه ثم الصدق والكذب يعرفان بما ذكره
الفرقة الاولى فيلزم الدور عجزيتين وهذا ينحصر من الاول ٧ وأما التعريف الثاني
فلاستزاه خبرية قولك الفلام الذي لزيد وليس لزيد لكونه كلاما على تعريف صاحبه
للكلام ومقيدا بنفسه اضافة امر الى آخر اثباتا في الاول ونقيا في الثاني مع انتفاء كونه
خبرا وأما التعريف الثالث فلاستزاه ان لا يكون قولنا ما لا يعلم بوجه من الوجوه
لا يثبت ولا ينفي خبرا مع انه خبر اتفاقا وفيه بحث مشهور وهو ان المحكوم عليه في هذه
القضية معلوم بوجه اى من حيث اتصافه بتوان انه لا يعلم بوجه من الوجوه وهذا
القدر من الملوحة كاف في صحة الحكم عليه فلا تنقض اسلا ورد ذلك بأن ملوحة
الصفة تمنع كون الموصوف مجهولا مطلقا والكلام فيه ٦ واجيب بأن الموصوف معلوم
بوجه ما بحسب نفس الامر بسبب ملوحة صفة مع انه مجهول مطلق بحسب الفرض
من غير تناقض ويرد عليه انه ان اراد فرض ذات يصدق عليها المجهولية المطلقة على
ان يكون المفروض هو الذات وحده فلم يزل كون الذات بحسب الفرض لكن العقل يمد فرض
ذات المجهول المطلق يمجدها سالحة لا تراعى صفة المجهولية المطلقة عنها بحسب نفس الامر
فالصافها بما اتاهو في نفس الامر كما يقال اتصاف شريك الباري بالامتناع في نفس
الامر وان كان الموضوع فرضا محضا في الاصل فيكون الملوحة المترتبة على الاتصاف
المذكور ايضا بحسب نفس الامر فيعود المحذور المذكور . وان اراد ان المفروض هو
اتصاف الذات بالمجهولية المطلقة وان كانت الذات معلومة بحسب نفس الامر فلم يزل كون
مجهوليتها بحسب الفرض لكن لا نسلم كون معلوماتها مترتبة على مجهوليتها كادعاء الجيب لان
فرض المجهولية يستدعي معلوماتها في نفس الامر لا في الفرض والحق في الجواب ان يقال
ان الذات المفروضة الملوحة في نفس الامر بصفة المجهولية المطلقة لها اعتباران اعتبارا خصوصية
ذاتها فقط وهي هذا الاعتبار ذات مفروضة سالحة بحسب نفس الامر للاتصاف
بصفة المجهولية المطلقة واعتبار اتصافها بصفة المجهولية المطلقة الملوحة وهي بهذا
الاعتبار معلومة بحسب نفس الامر فالذات قبل اعتبار اتصافها بصفة المجهولية المطلقة

٧ وللإشارة الى هذا قل
السكاك ومن ترك الصدق
والكذب الى التصديق
والتكذيب ما زاد على ان
وسع الدائرة

٦ ويمكن ان يقال يلزم من
كون الموصوف معلوما
بوجه ما بحسب نفس الامر
ان لا يكون الحكم على
المجهول المطلق وايضا
فرضه مجهولا مطلقا حينئذ
يكون كاذبا فلا يكون الحكم
على المجهول المطلق في نفس
الامر

٩ وما ينبغي ان يعلم ان الصدق

منشأه صلاحية اتصاف

الذات بالصفة الصادقة

عليها واما الاتصاف فلا بد

فيه من اعتبار الصفة فيه

بالفعل فأتمل ٤

٧ واعلم ان الجهمية المطلقة

ان اخذت سرأه الملاحظة

جزئياً لا يكون منشأ لامتناع

الحكم لكن لها معلومية

مرتبة على هذه الملاحظة

فحينئذ يكون منشأ لصحة

الحكم ٤

٦ من كونه معلوماً حال

الحكم ومجهولاً حال اعتبار

الحكم ٤

٣ فان قلت من الشرط المتبصرة

في القضايا صدق عنوانها

على موضوعها بحسب نفس

الامر ثلاثاً لم يصدق القضايا

الكلية فاذاً اكتفى بصدق

المجهول المطلق على اقرادها

القرضية بحسب الفرض

يلزم ذلك الاكتفاء الموجب

للكذب لا كما تقول المعتبر

بحسب نفس الامر هو

امكان الصدق وبغيره يدفع

لزوم كذب تلك القضايا

ومن المعلوم ان الجهمية

المطلقة ليست واجبة لذات

الموصوف بها ومن اعتبر

الفعل في نفس الامر جعله

شرطاً لاعتبار القضية ٥

غير متصفة بصفة الجهمية في نفس الامر وان كانت صالحة لاعتبار تلك الصفة فيها فيصدق حينئذ ان يقال ٩ انها مجهول مطلق ويهد اعتبار اتصافها بها معلوم بوجهاً بحسب نفس الامر فيصدق حينئذ ان يقال انها معلومة في نفس الامر فلا تنافي لعدم اتحاد الزمان ثم ان مغالطة المجهول المطلق تصل بهذا الجواب بحيث يحسم مادة الارتباب اما المغالطة فهي ان قولك كل مجهول مطلقاً يتمتع الحكم عليه قضية صادقة قطعاً مع انها كاذبة لان المحكوم عليه فيها ان كان مجهولاً مطلقاً ٧ قد حكمت عليه بامتناع الحكم فيكذب الحكم بقولك يتمتع الحكم وان كان معلوماً فيمكن الحكم عليه فيكذب قولك يتمتع الحكم وحطاً انه كان للمحكوم عليه اعتبارين على ما عرفت ٦ فكذلك للمحكوم به اعتبارين احدهما امكان الحكم وثانيهما كون ذلك الحكم بامتناع الحكم وكذلك ان الحكم اعتبارين احدهما حال الحكم والثاني حال اعتبار الحكم فالمحكوم عليه حال الحكم يلاحظ بوصف الجهمية المستتبعة للمعلومية فيمكن الحكم عليه وحال اعتبار الحكم يلاحظ بطريق الشرطية بأنه ان اتصف بذلك الوصف وكان مجهولاً مطلقاً كان متصفاً بامتناع الحكم وإن لم يتحقق الطرفان اصلاً فيصع الحكم من غير تناقض فان قلت فلا يكون الحكم حينئذ على المجهول المطلق لان المحكوم عليه حينئذ معلوم في نفس الامر قلت لا بد من اعتبار القضية اى قولنا المجهول المطلق يتمتع الحكم عليه وصفية اى يحكم عليه بامتناع الحكم على تقدير اتصافه بالجهمية المطلقة وان لم يتصف بذلك ابداً كما يقال كل كاتب متحرك الاصابع مادام متصفاً بالكتابة وان لم يتصف بها ابداً وحاصلها ذكر ترتب المحكوم به على ذلك الوصف وان لم يتصف المحكوم عليه بذلك ابداً فاذالم يجب الاتصاف بالفعل وكفى امكان الاتصاف بفعل الشبهة على من اتصف بالانصاف اذ الحكم بامتناع الحكم على المعلوم في نفس الامر انما هو على تقدير فرضه مجهولاً مطلقاً ٣ وان لم يتحقق الاتصاف وامتناع الحكم هذا ٥ واعلم ان هذه المغالطة انما اتبها المحققون نفوسهم في حلها ولم يأت عليهم عايشي الطيل ومن اصاب الحق منهم لم يقدر على التمييز عنه بهذا الاسلوب الجليل ومن لم يصدق في قلبه بتبع الدقائق ثم الرجوع الى ما اخترعه الخاطار الفاتر بشرط ان لا يتبع الاوهام والادغام حسداً بما آتاه الله الملك السلام ويتجنب من ان يعرف الحق بالرجال والزجاء بتقادم المدد والآجال ومن الله التوفيق الى سواء الطريق ثم ان المصنف لما حكم بكون التعريفات المذكورة تقييدات اشارة الى جواز ذلك في التعريفات مطلقاً بقوله (فان التعريف) مطلقاً (فلا يراد بها أحداث تصور) في النفس (بل الالتفات الى تصور حاصل في الذهن لتمييز ذلك التصور من بين تلك التصورات) الحاصلة في الذهن (فيعلم) بهذا الالتفات الحاصل من التعريف (انه) اى ذلك التصور

هو (المراد) من اللفظ دون ماعده من التصورات الحاصلة في الذهن ومثل هذا يسمى تعريفًا لفظيًا ويتنازع سائر التعريفات من وجوه . احدها ان ماعده تصوير وهذا يميز وثانيها ان ماعده من قبيل التصور وهذا من قبيل التصديق اذ ما له الى ان هذا اللفظ موضوع لهذا المعنى . وثالثها ان ماعده مختص بالمعاني المستقلة كالاسم وهذا جار فيه كقولك التضفر الاسد وفي الفعل كقولك ضربت في الارض اى سرت فيها وفي الحرف كقولك جلست بالسجد اى فيه . ورابعها ان التعريفات اللفظية لا يرد عليها النقض اذ ما له الى التثنية على ما في النفس من حيث وضع اللفظ بازائه فانقض يفوت عدم العلم بها من هذه الحيثية لا مطلقا وامامال ماعده الى نقض ما ليس في النفس فيها يفوت القرض بالنقض وبهذا يعرف الفرق بين اللفظي والاسمي . واما الفرق بين الاسمي والحقيقي ان الاول فيما لم يعلم وجوده سواء علم عدمه ام لا بخلاف الثاني لانه فيما لم يعلم وجوده في الخارج . واعلم ان هذه الفأنة من زيادات المصنف على المفتاح واذ عرفت اختلافات العلماء في الخبر فاعلم ان في ماهية الطلب ايضا ذلك الاختلاف فذهب المصنف الى ما ذهب اليه المحققون منهم من كونه ضروريا فقال (وكذلك الطلب) اى تصويره ضرورى (بأقسامه) الخمسة من التقى والاستفهام والامر والنهى والتداء ثم استدل المصنف على بدهية كل من خبر والطلب ومن اقسام كل منهما بقوله (فان كلا) اى كل واحد من العقلاء (يميز بينهما) اى بين الخبر والطلب مطلقا ولا يميز بين اقسام كل منهما وبين كل من اقسامهما (ويورد كلا) بما ذكر (في موضعه) عن علم وخبرة مثلا لا يخبر في مقام الطلب وبالعكس ولا يصدق في مقام التكذيب وبالعكس وكذا لا يؤسر في مقام النهى وبالعكس وهكذا (و) كذا (يجب عنه) اى عن كل ما ذكر (بما يطابقه) مثلا اذا سئل عن شئ يخبر عنه واذا امر بشئ يجب بما يفيد الامثال او العيائن الى غير ذلك وليس هذا التمييز منحصرا في اهل الاكتساب بل يميزه كل العقلاء (حتى الصبيان) الفاقدين للكسب بحسب طبعه في الوقت المخصوص (ومن لا يتأتى منه النظر) من الفاقدين للكسب بحسب النوازل كالمبلودين والمغلطين والمخاليه والمجانين فانهم يصدقون ويكذبون فيما من شأنه التصديق والتكذيب ويكفون انفسهم منها في مقام الطلب ولا شك ان الاولين موقوفان على معرفة الصادق والكاذب الموقوفين على معرفة الخبر وكذا الاخير موقوف على معرفة الطلب لان تصور المقيّد مسبق بتصور المطلق . وكذا الحال في اقسام كل منها ومن المعلوم ان ما يتوقف عليه البديهي اولى ان يكون بديها واعترض على هذا الدليل بأن حاصله وجدان التفرقة الضرورية بين الامور المذكورة ولا يلزم من ذلك بديهية تصوراتها بالكنهه وأجيب بأن النزاع في تصور مفهوم يطلق عليه لفظ الخبر والطلب

من القضية الوصفية وثبت المحمول فيها للموضوع بحسب نفس الامر متفرع على ثبوت العنوان بحسب نفس الامر قلت القضية اذا كان عنوانها امرا مفروضا مستلزما لمحمولها صدقت مع عدم ثبوت محمولها لموضوعها بالفعل في نفس الامر ومن ههنا قيل ان المطلق العامة ليست اعم مطلقا من الوصفية وذلك لان الوصفية على ذلك التقدير شرطية في المعنى وان كانت جلية في الصورة فاحفظ هذا التحقيق فانه بذلك حقيق

عـ

مطلب

الفرق بين التعريف اللفظي والاسمي وبين الاسمي والحقيقي

لامعرفة كنهه ماصدا عليه من الكلمات المخصوصة والحق ان العلم بديهية ما ذكره بي وما ذكر من الدليل تبيينه فلا يرد عليه شيء هذا ولما انحصرت التراكيب في الخبر والطلب بالقسمة الاولى المتبرية في العربية ساسب ان يورد كلا منها في قانون مستقل اشارة الى ان قواعدهما طامقة شاملة لجزيئاتهما مستفجرة احكامها عنها كاهو المفهوم من لفظ القانون **القانون الاول** من علم الماتى (في) البحث عن احوال (الخبر) قدم مباحثه لسبقه في اعتبار البلاغة نقل واشتقاق ٧ وكثرها استتمالا في العرف واشتمالا على الخواص والمزايا وبدأ من بين عوارضه الذاتية بما هو اشد اختصاصا له بحيث يكون خاصة لازمة له فقال (مرجع الخبرية) اى رجوعها (الى حكم يوقع) اى يوقعه بالخبر في نفس السامع ومجده فيه والمراد بالخبر من يصدد الاخبار والاعلام لا من يتلفظ بها فان ذلك قد يكون لاغراض آخر من التمسر والتعزى وغيرهما والمراد بالخبرية الدلالة من المتكلم للسامع على النسبة الواقعة في ذهنه بواسطة اللفظ ثم اعلم ان الحكم اعنى للنسبة المذكورة حصولا في نفس الامر وحصولا في الذهن مع قطع النظر عن حصولها في نفس الامر ولا شك ان كلا منهما ليس فضلا للخبر وذلك ظاهر والحال ان ما يوقعه الخبر في نفس السامع لا بد وان يكون من فعله ففعله اما الاخبار عن وقوعها ولا وقوعها بما يراد لفظ دال على مضمون الجملة خبرية او الوقوع من حيث ان فهمها من لفظ المتكلم ولا شك ان الاخبار عن الوقوع والا وقوع حين ما صدر عن المتكلم لا يحتمل تقيضه اعنى عدم الاخبار عنه فلو كان مدلول الخبر هذا الاخبار لم يتحقق تقيضه اصلا بعد صدوره عنه وهذا خلاف الواقع وان اراد ايقاع الحكم في ذهن السامع بواسطة الاخبار فذلك عين ما رده من معنى الوقوع النفعي من الخبر وان اراد ايقاع الحكم في نفس الامر فذلك خلاف ما حقق في موضعه ٩ فظهر ان مدلوله الوقوع لكن لا مطلقا بل باعتبار فهم الخطاب ذلك من لفظ المتكلم وذلك لان الخبر قد يجبر خلاف ما في ذهنه ولو كان مدلول الخبر الوقوع مطلقا لم يكن ذلك خبرا لكنه خبر اتفاقا والاظهر ان من قال مدلول الخبر الوقوع فقد اراد هذا المعنى فلاوجه لرده بأن الحكم بهذا المعنى لا يتصف بالخبرية واحتمال الصدق والكذب وبالجملة فرجع الخبرية اى الوقوع النفعي من لفظ السامع الى وقوع مجده المتكلم في نفس السامع (نحو هو قائم الى حكم يشار اليه نحو الذى هو قائم اوانه قائم) يقع ان لان هذا الكلام اشارة الى ذات باعتبار حصول الحكم العلوم له ثم يتصور ذلك الحكم فيحصل اما محكما عليه اوبه ولا يقصد المتكلم اقامه الى ذهن المخاطب فهذا ليس من خبرية في شيء (قانه) اى الحكم المشار اليه ليس بخبر حقيقة بل (تصور يحكم به) كما يقال الذى ادعيه انه زيد (و) تصور يحكم (عليه) كما يقال حق انه زيد (ومن حقه)

٧ اما النقل فكما في معنى

ونعم وبست واشترت

واما الاشتقاق فكما في الامر

والنهي عه

٩ ومن فسر المرجع بموضع

الرجوع من الشرح ففعله

غفل عن كلمة الى في قوله

الى حكم يوقع عه

٩ فظهر من هذا ان من

قال المراد بالحكم في هذا

المقام معنى الايقاع او الانزاع

لامعنى الوقوع او اللاتوقوع

قد غفل عن المراد اذ

الظاهر ان ليس المراد

بالايقاع ايقاع الحكم في نفس

الامر اذ الخبر لا يقدر عليه

او في نفس الخبر لان الحكم

من قبيل الادراك فلا يكون

فضلا وقد حقق في موضعه

فتعين ان يراد به ايقاع الحكم

في نفس السامع فحينئذ ان

اراد معنى الاخبار فقد

عرفت حاله وان اردت

ايقاع الحكم بواسطة

الاخبار فذلك بالحقيقة

يرجع الى ارادة الوقوع

باعتبار الفهم من الخبر فرد

ذلك وارادة ما ذكره

اما غفل عن مراد ذلك

القائل او التناقض عه

٧ قال السكاكي واما السبب في كون الخبر محتملا للصدق والكذب (٢٢) فهو امكان تحقق ذلك الحكم مع كل واحد

منها من حيث هو حكم
مخبراي بسبب كونه محتملا
لهما في الذهن هو امكان
تحققه مع كل منهما في نفس
الامر فلا يرد ما قيل ان
الا حتمال عين الامكان
فكيف يكون سببها هذا
وانما ترك المصنف قيد
الامكان اذا الفرق بينه وبين
الاحتمال اعتبارا لما عرفت
وانما السبب الحقيقي هو
تحقق الحكم معهما بدلا
وقيل في وجه المدول
وجد الخبر سرعة الصدق
ومرة مع الكذب بحيث
لا يعلم واحد منهما جواز
احتمالهما فيكون سبب
احتماله لهما هو تحققه معهما
بدلا لا امكان تحققه وانت
خير يا شار هذا التعبير
وجود الاحتمال في الاخبار
التي لا يعلم فيها واحد منهما
وليس كذلك فالوجه ما
قدمناه

٦ يعني ان المقصود بيان
اشتراط عدم النظر الى
خصوصية الخبر والخبر في
الاحتمال المذكور ولا يلزم
من عدم اشتراط خصوصيتين
المذكورتين عدم النظر

اي ومن حق تصور يحكم به عليه (ان يكون معلوماً للمخاطب (قبل) اي قبل الحكم
به وعليه اوقبل الاشارة وذلك ظاهر لان ما يحتمل محكوما عليه اوبه يجب ان يكون
معلوماً للمخاطب بحسب تصوره والام يفيد الحكم فاذا كان معلوماً للمخاطب لم يفد فاشية
الوقوع او الالاقوع وايضاً اذا كان الاخبار مصروفا الى غيره لم يفد لازم فاشية
الخبر ايضاً فلا يكون من قبيل الخبر اصلا و ذكر بعضهم ان النسبة التقيدية وان كانت
من قبيل التصور معنى ومعبرا عنها بالمركب الغير التام لكنها اما مطابقة فيكون
صادقة او غير مطابقة فيكون كاذبة فهي في نفسها محتملة لهما فلا يختص الاحتمال
المذكور للنسبة التامة للمركب الخبري مثلا قولك وايزد الانسان صادق وايزد الفرس
كاذب وايزد الفاضل محتمل ونحن نقول الوقوع الذي فسرنا الحكم بها اما بطريق
الاذعان والقبول فهو النسبة التامة المعتبر عنها بالكلام التام او بطريق التصور من غير
اذعان وقبول ولا شك في امكان تصور النسب التامة كذلك فهو النسبة التقيدية
المعتبر عنها بالمركب الغير التام فلهذا امكان اعتبار المطابقة وعدمها في الاول دون
الثاني نعم يمكن اعتبارهما في الثاني ايضاً لكن حينئذ ينقلب الى الالة التامة ويحقق
ان يبرعنا بالكلام التام فلهذا ان الصدق والكذب من خواص النسبة التامة حقيقة واما
النسبة الانشائية فتصور النسبة الغير الحاصلة كان النسبة التقيدية تصور النسبة
الحاصلة ولعل الفرق بأن التامة يشعر من حيث هي بالنسبة الخارجية والتقيدية
تشير اليها والانشائية تستلزمها ايل الى ما ذكرناه فاحفظ ما ذكرناه من التحقيق فانه
من المهمات ولما فرغ من بيان مرجع الخاصة الاولى للضرورة شرع في ذكر خاصته
الثانية فقال (و مرجع احتماله) اي الخبر (الصدق والكذب) ٧ عند السامع بأن
يتردد في وقوع مضمونه في نفس الامر وعدم وقوعه فيها (الى تحقيقه) اي تحقيق
الحكم (من حيث هو حكم) ما من الاحكام صدر عن (حاكم) ما من الحكم لامن
حيث خصوصية الخبر كقولك الواحد نصف الاثنين ولا من حيث خصوصية الخبر
كاخبار من يتعين الصدق في كلامه قيل المراد بالحكم المعنى النوي ومن العلوم
ان اهل اللغة لا يشترطون في الحكم كون القائل من هو وكون الخبر ماهو فيستغنى
عن قيد حاكم اقول ٦ اين عدم الاشتراط عن اشتراط عدمه والحاصل ان مرجع الاحتمال
المذكور الى تحقيق مطلق الحكم (معهما) اي مع الصدق والكذب لا مجتمعا بأن
يحتمل لهما في حالة واحدة بل (بدلا) بأن يحتمل لاحدهما على طريق التعاقب والمعنى
ان خصوصية الخبر لا تقتضي شيئا منهما فلا تغلو عن واحد منهما كما لا يحتمل ان فيها
(وان كان خصوصية المحل ٣) اي محل الصدق والكذب اعني الخبر (قد تأتي)

التي فلا يصح اعتبار الاحتمال المذكور ٣ ومن فسر المحل بالمقام فقد اخل بفهم المرام نقل ٦ (بحسب)

بحسب نفس الامر اما باعتبار الطرفين او باعتبار الحاكم (الاحدهما) اى الصدق فقط كالواحد نصف الاثنين او كعبر الله تعالى والانياء والكذب فقط كالواحد نصف الاثنين او كعبر مسئلة الكذاب وهذا ايضا زائد على المفتاح * واعلم ان الاخبار انما وضعت ونوعيا لافادة مافى الواقع الى السامع للافادة خلافه فالأخبار بهذا الاعتبار يتبادر منه الصدق لكن لما جاز تخلف المدلولات الوضعية عن دوالها يحتمل الكذب وهذا معنى ما اشتهر فيما بينهم من ان مدلول الخبر الصدق والكذب احتمال عقلى واما مدلولاتها مع قطع النظر عن وضعها النوعى وعن خصوصية الخبر والخبر اذا حصل في ذهن السامع يحتمل الصدق والكذب على سواء وذلك لان دلالة الخبر على النسبة الذهنية قد يمكن تخلفها عن دلالة النسبة الذهنية على الحاصل في نفس الامر دلالة الظل على ذى الظل ولما جاز الخلط في الامور الذهنية جاز تخلف الذهن عن الحاصل في نفس الامر ثم ان الخبر لافادة مافى نفس الامر بواسطة مافى الذهن فاذا جاز التخلف في طرفى الوسطة بالنسبة اليها فبجوازه في الطرفين اولى وهذا معنى قولهم الخبر محتمل للصدق والكذب فالصدق والكذب يحتملان في الوجود بحسب الاحتمال ويتبادلان بحسب الاتصافه ثم ان خطر البال خصوصية الخبر فان كان الخبر بمن يتلبد على السامع على صدقه يترجح جانب الصدق ويصير جانب الكذب احتمالا عقليا مرجوحا الى حيث يتمتع جانب الكذب كافي اخبار الانبياء وعلى هذا القياس حال الصدق هذا في الخطا بيات واما في البرهانيات فالقول عليه البرهان لا غير هذا وعلى هذا القياس حال النظر الى خصوصية الخبر اذ كم من خبر يدل العقل من يجوز صدقه او من يجوز كذبه من زمرة المجانين والمغفلين فضلا عن تجوزها واحدا منها وذلك لتعين صدقه او كذبه عنده بنية كقولك السماء فوقنا او تحتنا * ولما فرغ من بيان مرجع احتمال الخبر للصدق والكذب بين مرجع كل منهما فقال (ومرجع الصدق والكذب الى مطابقة) الخبر (الواقع وعدمها) اى عدم مطابقة اياه وفيه نشر على ترتيب الالف واذا لا واسطة بين المطابقة وعدمها لكونها دائرا بين النفي والاثبات فلا واسطة بين المفسرين بها كاهوالحق وعليه الجمهور ولهذا اختاره المصنف * وتحرير محل النزاع ومتشأ المذاهب ان الالفاظ مطابقة على مافى الازهان بحسب الدلالة وهذا على مافى الاعيان لكونه ظلاله فلما كان الصدق والكذب عبارة عن مطابقة الجملة الخبرية ولا شك ان المطابقة امر نسبي تقتضى طرفين فلما بين الالفاظ وبين مافى الاعيان بناء على ان المقصود الاصلى معرفة مافى الواقع فهنا مذهب جمهور المحققين

٦ عن المصنف انه قال اى
المقام ليشمل ما من الخبر
وما من الخبر وفيه ما فيه

مطلب

المذاهب في الصدق
والكذب والمختار منها

وقد اختاره المصنفه أويثها وبين ما في الأذهان فهذا مذهب النظامه أويثها وبين ما في الأذهان والأعيان معاً فهذا مذهب الجاحظ فالصدق والكذب منحصر في القسمين أي المطابقة وعدمها إلا أن الجمهور اعتبروا المطابقة إلى الواقع والنظام إلى الاعتقاد ولما اعتبر الجاحظ المطابقة إليهما ما حصل بينهما واسطة يمكن تقسيمها إلى أربعة أقسام وتفصيله أن اللفظ المطابق للواقع والاعتقاد ما صدق عند الكل وغير المطابق لهما كذب عند الكل ونحن نسميه كاذباً عمدياً وأما المطابق للواقع فقط سواء كان مع اعتقاد خلافه أو مع عدم الاعتقاد أصلاً فصدق عند الجمهور وكذب عند النظام وواسطة عند الجاحظ وأما المطابق للاعتقاد فقط فكذب عند الجمهور ونحن نسميه كاذباً خطأياً وصدق عند النظام وواسطة عند الجاحظ ثم إن المصنف لما اختار مذهب الجمهور أشار إلى مذهب المخالف وتزييفه فقال (وقيل) قاله الجاحظ ٣ مرجع الصدق والكذب إلى مطابقة الواقع وعدمها لكن لا مطلقاً بل (مع القصد) والاعتقاد يعني لو قصد مطابقة الخبر الواقع بأن يتلفظ بما يستقده واقفاً وكان كذلك في الواقع فصادق وإن قصد عدم المطابقة بأن يتلفظ بما يستقده خلافه في الواقع ولم يكن اعتقاده مطابقاً لما في الواقع فكاذب فثبت الواسطة بينهما وقد أشار إليها بقوله (فحيث لا قصد) للمتكلم بمطابقة الواقع وعدمها سواء طابق أم لا (لا صدق ولا كذب) وإن طابق الاعتقاد فقط أو طابق الواقع فقط فلا أقسام على مذهبه ستة أثنان منها صادق وكاذب والأربع الباقية واسطة كما عرفت ثم أشار المصنف إلى دليله بقوله (قوله تعالى) حكاية عن الكفار المتكررين صدق محمد صلى الله عليه وسلم فيما جاء به من الأحكام (أفترى على الله كذباً أم به جنة) وتقريره أن الكفار حصره وادعوى الرسالة في الاقتراء أو الإخبار حال الجنون على سبيل منع الخلو فالإخبار حال الجنون ليس كذباً لجعلهم قسيماً له ولا صدقاً لعدم مطابقتها للواقع عند الكفار فذلك ليس بصدق ولا كذب فالكاذب عندهم ما كان مع القصد وكذا الصادق فلا يكون مقارناً للقصد كخبير الجنون وليس بصادق ولا كاذب (والجواب أن الاقتراء أخص) من الكذب المطلق لأنه الكذب العمدي المقابل للكذب الخطائي فهذا بالحقيقة ترديد بين قسمي الكذب أعني العمدي المبرر عنه بالاقتراء والخطائي المبرر عنه بنجر الجنون فتقدير الكلام هل عمدوا في الكذب أم صدر عنهم خطأ ٦ ولما كان كذب الجنون في الأكثر كذلك عبروا عنه بذلك وهذا الجواب زيادة لطيفة على المفتاح (وقيل) قاله النظام مرجع الصدق والكذب (إلى مطابقة) الخبر (الاعتقاد) فقط أو الظن فقط (وعدمها) أي عدم مطابقة الخبر الاعتقاد وذلك لوجهين أشار إلى الأول بقوله (ولذلك) أي ولكونه المرجع إلى الاعتقاد (يتبرأ) الخبر (عن الكذب بدعوى

٣ وقد يقال هو الذي اشترى
عند الموم بجحى ولعله
تحقيق تصنيه ٤

والحاصل إليهما نوطان من
الكذب جملاً قسمين فلا
يلزم الواسطة ٥

٣ ومن الاجوبة لكاذبون
في شهادتهم لاشعارها
عرفنا بالعلم ان معنى اشهد
بكذا انى قوله عن علم ولان
قولهم نشهد يدل على
استمرار الشهادة منهم ومنها
انهم قوم كاذبون شانهم
الكذب وان صدقوا في هذا
الخبر ع

٧ وقيل في الرد انهم قوم
من شانهم الكذب وان
صدقوا في هذا الخبر ولا
يخفى ان هذا التأويل آب
عن سياق التثنية كائني
عنه قوله والله يعلم انك
لرسوله قد تدبر وبالله
التوفيق ع

٦ الرد الاول لسعد الدين
التفتازاني ذكره في شرحه
للنخبة ع

٤ الرد الثاني ايضا لمولانا
سعد الدين التفتازاني ذكره
في شرح النخبة وقد ذكر
في شرح المفتاح خلافا
٢ الرد الثالث لبعض من
الفضلاء اوردته الفاضل
التفتازاني نقلا عنه ع
٩ اشارة الى الجواب عن
الرد الثاني فامل ع

الاعتقاد او الظن وان لم يطابق الواقع حتى يدفع عن نفسه عار الكذب بمطابقة الاعتقاد
ولو لم يكن المدار ذلك لم يضر في قوله كالكاذب عايشة رضى الله عنها ما كذب ولكنهم
واشار الى الثاني بقوله (بحققة) اى يحقق قول النظام (قوله تعالى) اذا جاءك المنافقون
قالوا نشهد انك رسول الله والله يعلم انك لرسوله (والله يشهد ان المنافقين لكاذبون)
فانه تعالى سمجّل عليهم بأنهم كاذبون في قولهم انك لرسول الله مع انه مطابق للواقع
ثبت ان كذبهم لعدم مطابقة كلامهم لاعتقادهم (والجواب) عن قول النظام من وجهين
احدهما بطريق المناقضة وهو (انه) اى هذا المذهب (يستلزم) تكذيب اليهودى في قوله
الاسلام حق وتصديقه في خلافه) وهو قوله الاسلام باطل لعدم مطابقة الاعتقاد
في الاول ووجودها في الثاني وحاصله لو صح ما ذكرتم لزم الامر المذكور (والاجماع
بخلافه) اذ انقصد على تصديقه في الاول وتكذيبه في الثاني فبطان لازم يدل على
على بطان الملزوم • وثانها النقض التفصيل بأن يقال لان معنى الآية ما ذكرتم
بل مناه (ولكاذبون) فيما يشربه ان واللام) المفيدان للتأكيد (واسمية الجملة) الهال على
الثبوت (من كون الشهادة عن صميم القلب) فيكون الكذب في الشهادة على هذا الوجه
لا في قولهم ولا اشارة الى دفع احتمال كون التكذيب في قولهم اورد قوله تعالى والله
يعلم انك لرسوله مترضة قيل انما لم يتعرض المصنف للوجه الاول من دليل النظام
لظهور دفعه وهو ان التبره عن عار الكذب قد يحصل في العرف بعدم تعدد الكذب بناء
على ان اخطأ معفو ويمكن ان يقال ان قوله يحققة ليس وجهها مستقلا لآيات قول
النظام بل هو اثبات تحقق التبره عن الكذب بدعوى الاعتقاد والظن ولذلك لم يتعرض
لترسيقه والحق جملة وجهها مستقلا كما شرحناه واجيب عنمن وجوه ٣ احدها ان المعنى
انهم لكاذبون في تسمية هذا الاخبار الخالي عن المواطة شهادة لاشتراطها فيها • وثانها
ان المعنى لكاذبون في قولهم لانه خبر غير مطابق للواقع وثالثها انهم كاذبون في المشهود
بل لكن لافى الواقع بل بحسب زعمهم ان غير مطابق للواقع ورد كل من هذه الاجوبة
٧ اما الاول فيان تسمية الاخبار الخالي عن المواطة شهادة يكون غلطا في اطلاق اللفظ
وليس من الكذب في شئ • واما الثاني فلانا لان لم ان قولهم نشهد خبر بل الشاعروا
الثالث فلان هذا هو المصير الى جعل الصدق والكذب مطابقة الاعتقاد وعدمها
اقول تحقيق المقام على وجه يتدفع عنه الاوهام هو ان الشهادة هى الاخبار عن
الاعتقاد بمضمون الخبر فالتى يفيدها المتكلم لازم قائلة الخبر اعنى علمه بمضمونه
فتكذيب هذا الخبر اما في اخباره او في كون ذلك الاخبار عن صميم القلب لا غير ثم لما
توهم من وجود الاخبار في الحال حدوث الاعتقاد ايضا في الحال اعنى وقت نبئ

عنه الطرف في قوله اذا جازك ظن بعضهم ان تشهد انشاء لا اخبار لكنه ليس كذلك
 اذ الشهادة كاسم الاخبار عن الاعتقاد لا غير ثم لما كان ٧ عدم ذلك الاعتقاد مستلزما
 لكذب هذا الاخبار يلزم من عدم الاعتقاد المذكور في انفسهم كذب الشهادة قطعا
 اذا حصل قولهم تشهد فنقد فلا عذر في دعوى كذب هذا الاخبار حتى يتم ذلك
 ويدعى كونه غلطا في اطلاق اللفظ كما توهم ثم اعلم ٣ ان معنى كذب المشهود به وزعمهم
 ان اخبارهم عن كون اعتقادهم كذلك غير مطابق للواقع عندهم لاعتقادهم خلافه لان
 المخبر به كاذب لعدم مطابقتها اعتقادهم وبين الكذابين بون بعيد اذ الاول عدم مطابقة
 الاخبار للواقع وزعمهم والثاني عدم مطابقة المخبر به لاعتقادهم فالفرق من وجوه
 ثلاثة يعرف بالتأمل ٩ واعلم ان ههنا قائمة لطيفة يجب التنبيه عليها وهي ان معنى
 مطابقة الحكم للواقع هو ان يكون النسبة المنقمة من اللفظ واقعة في نفس الامر
 في الحكم الايجابي اوليست بواقعة فيها في الحكم السلبي اي يتطابق التثبتان في الكيفية
 بأن يكون كلامهما ثبوتيين اوسلبتين في الصادق او كانت احديهما ثبوتية والاخرى
 سلبية في الكاذب ومثناه تطبيق النسبة المأخوذة من الخبر على النسبة المأخوذة من نفس
 الامر وان كان كلامهما في الذهن اذ لا وجود للنسبة في الخارج وليس معنى وقوع النسبة في نفس
 الامر انها باينها موجودة فيها لانها من الامور الاعتبارية لا توجد مستقلة بدون القرض
 الذهني ٦ بل معناه في الثبوت كون المحكوم عليه في نفس الامر اما وحده عند حمل الامور
 الديمة عليه او مع المحكوم به ايضا عند حمل الامور الوجودية على وجه يصح للعقل نسبة
 ذلك المحكوم به عليه ثم الحكم بوقوعها وفي السلب كون المحكوم عليه وحده او مع المحكوم به
 وعلى وجه لا يصح للعقل ملاحظة النسبة بين المحكوم به والمحكوم عليه وعدم الصحة هذه
 اما لعدم اقتضاء المحكوم عليه وحده او مع المحكوم به كون النسبة كذلك او لعدم
 المحكوم عليه في نفس الامر اذ صدق السلب قديكون بانتفاء النسبة وقديكون بانتفاء
 المحكوم عليه وهذا القدر يكفي ههنا اذ التفضيل موكول الى غير هذا الفن وقد حققناها
 وفصلناها في بعض تطبيقاتنا على الامريد عليه ومن الله الاصابة والتسديد والاطاعة والتأييد
 واعلم ان المصنف رحمه الله بعدما فرغ عن تصوير الموضوع وعن ذكر خاصته اللازمة
 ورودها شرع في مقاصد الفن ومساكنه قسمها اولا الى اقسامها حيث قاله (ثم البحث
 في الخبر) اي اثبات الواراض الذاتية للخبر (اما عن الاسناد) العارض لصورة الخبر
 من حيث هو خبر (او عن الاحوال العارضة لمواده) (طرفه) وهما المستند والمستند
 اليه (او عن) نسبة المواد بعضها الى بعض لان حيث خصوصية الخبر بل من حيث
 (وضع كل) منها (عند صاحبه) من التقديم والتأخير وغيرها (او عن) نسبة الاخبار

٧ اشارة الى الجواب عن
 الرد الاول فتدبر ٤
 ٣ اشارة الى الجواب عن
 الرد الثالث كما لا يخفى ٤
 ٩ احدهما ان الكاذب هو
 الاخبار في الاول والمخبر
 به في الثاني وثانيهما ان
 المطابق في الاول الواقع
 وفي الثاني الاعتقاد وثالثها
 ان عدم المطابقة في الاول
 مقيد بزعمهم دون الثاني
 فتدبر فانه دقيق ٤
 ٦ في قوله بدون القرض
 الذهني اشارة الى ان المراد
 بالواقع والخارج ونفس
 الامر مقابل النسبة القرصية
 لا مقابل النسبة الذهنية
 مطلقا اذ كثير من الامور
 الثابتة في الواقع لا توجد
 الا في الذهن ٤
 ٩ واعلم ان المصنف مخالف
 السكاكي في وضع القنون
 حيث وضع لكل من الطرفين
 فنا ولم يضع للوضع فنا
 مستقلا بل ذكره في خلال
 في الطرفين واما المصنف
 فقد وضع للطريقين كليهما
 فنا وللوضع فنا مستقلا
 وهذا اخصر ووفق
 للوضع الطبيعي ٤

٧ اما وجه الحصر ان الغواص اللاحقة للغير اما ان تلحقه للغير الواحد او للعدد والاول اما ان يلحقه للجزء الصوري او للجزء المادي والاول هو الفن الاول (٢٧) والثاني اما ان يبحث عن الاحوال العارضة للجزء المادي لذاته او عن الاحوال

بعضها الى بعض من حيث (وضع) كل واحد من (الجلتين) عند الاخرى (اذا تعددت) الجمل وسرد بعضها عقيب بعض (فيه) اى فى القانون الاول (اربعة فنون) الفن الاول فى الاستاد والفن الثانى فى المسند والمستند اليه وخالف السكاكى فى جهما فى فن روما للاختصار وتجنباً عن التكرار اذاكثر مباحثهما مشتركة والبحث المختص يسهل الاشارة اليه والفن الثالث فى وضع كل من الطرفين عند صاحبه واعا فرز هذا البحث عما تقدم تمينا للاحوال العارضة لشيء بذاته عن الاحوال العارضة له بالاضافة الى الغير وخالف السكاكى ههنا ايضا واحسن والفن الرابع فى وضع الجلتين ووجه الحصر والترتيب لا يخفى على القطن القريب ٧ (الفن الاول فى الاستاد) الخبرى اعاقدهم على الطرفين مع تأخره عنها فى الوجود اما اشرف مباحثه اول تقدمه عليهما لكون البحث عنهما من حيث قيام الاستاد بهما والاستاد الخبرى عند السكاكى هو الحكم بمفهوم لفهوم واراد بالمفهوم ما يقابل الذات كاهو مصطلح اهل المقول فلا يراد ان المحكوم عليه من الدوات واراد بالحكم الوقوع المفهوم من لفظ المتكلم كاعرف تحقيقه وعند النخاعة ضم كلمة الى اخرى بحيث يفيد الحكم المذكور ومن قال ان المراد ههنا مصطلح النخاعة للقطع بان المستند والمسند اليه من قبيل الالفاظ فى عرفهم قد تغفل عن كون البحث فى الماتى عما يفيد التراكيب لا بمجرد الوضع من حيث مطابقتها للمقام المحفوظ عندهم او بالذات حال الماتى الا يرى الى تقييد الاستاد بالخبرى واذا قد تحققت ان مرجع الخبرية الى حكم يوقه المتكلم فاعلم انه (قد يريده) اى يخبره من حيث هو خبره (المتكلم ان يعلم) مخاطب (منه) اى من خبره (الحكم) اى الوقوع او الالاق وقوع الحاصل فى نفس الامر (مخو زيد قائم) اذ يريده المتكلم اعلام وقوع القيام الحاصل لزيد (لمن لا يعلمه) اى لمخاطب لا يعلم قيامه فى نفس الامر قالذى يستفيد منه المخاطب ان يحصل فى ذهنه ان الحكم حاصل فى نفس الامر من لفظ الخبر لان الحكم حاصل فى ذهن المخبر (ويسمى) الذى يستفيدة المخاطب (قائما بالخبر) اذ المقص من وضعه افاده السامع (وقد يريده) المتكلم (به) اى بالخبر (ان يعلم) اى يفيد المتكلم المخاطب (انه) اى المتكلم (يعلمه) اى يعلم الحكم لا الحكم نفسه اذ التقدير ان المخاطب علم بنفس الحكم (مخو حفظت التورية لمن) اى لمخاطب (قد حفظها) اى التورية قائم بانه يتبع اعلام انه حفظ التورية لكونه معلوما له بل يريد اعلام ان يعلم انه حفظ التورية (ويسمى) هذا المفادى كونك طالما الحكم بالمعنى المذكور (لازم قائما بالخبر) واعلم ان الكلام خبران قصد بذلك الافادة والافليس بخبر ككلام التام ٧ ثم الخبران استناد منه المخاطب ما فى نفس الامر يسمى ذلك المفاد قائما بالخبر اذ الترضى الاصل من الكلام

بعضها الى بعض من حيث (وضع) كل واحد من (الجلتين) عند الاخرى (اذا تعددت) الجمل وسرد بعضها عقيب بعض (فيه) اى فى القانون الاول (اربعة فنون) الفن الاول فى الاستاد والفن الثانى فى المسند والمستند اليه وخالف السكاكى فى جهما فى فن روما للاختصار وتجنباً عن التكرار اذاكثر مباحثهما مشتركة والبحث المختص يسهل الاشارة اليه والفن الثالث فى وضع كل من الطرفين عند صاحبه واعا فرز هذا البحث عما تقدم تمينا للاحوال العارضة لشيء بذاته عن الاحوال العارضة له بالاضافة الى الغير وخالف السكاكى ههنا ايضا واحسن والفن الرابع فى وضع الجلتين ووجه الحصر والترتيب لا يخفى على القطن القريب ٧ (الفن الاول فى الاستاد) الخبرى اعاقدهم على الطرفين مع تأخره عنها فى الوجود اما اشرف مباحثه اول تقدمه عليهما لكون البحث عنهما من حيث قيام الاستاد بهما والاستاد الخبرى عند السكاكى هو الحكم بمفهوم لفهوم واراد بالمفهوم ما يقابل الذات كاهو مصطلح اهل المقول فلا يراد ان المحكوم عليه من الدوات واراد بالحكم الوقوع المفهوم من لفظ المتكلم كاعرف تحقيقه وعند النخاعة ضم كلمة الى اخرى بحيث يفيد الحكم المذكور ومن قال ان المراد ههنا مصطلح النخاعة للقطع بان المستند والمسند اليه من قبيل الالفاظ فى عرفهم قد تغفل عن كون البحث فى الماتى عما يفيد التراكيب لا بمجرد الوضع من حيث مطابقتها للمقام المحفوظ عندهم او بالذات حال الماتى الا يرى الى تقييد الاستاد بالخبرى واذا قد تحققت ان مرجع الخبرية الى حكم يوقه المتكلم فاعلم انه (قد يريده) اى يخبره من حيث هو خبره (المتكلم ان يعلم) مخاطب (منه) اى من خبره (الحكم) اى الوقوع او الالاق وقوع الحاصل فى نفس الامر (مخو زيد قائم) اذ يريده المتكلم اعلام وقوع القيام الحاصل لزيد (لمن لا يعلمه) اى لمخاطب لا يعلم قيامه فى نفس الامر قالذى يستفيد منه المخاطب ان يحصل فى ذهنه ان الحكم حاصل فى نفس الامر من لفظ الخبر لان الحكم حاصل فى ذهن المخبر (ويسمى) الذى يستفيدة المخاطب (قائما بالخبر) اذ المقص من وضعه افاده السامع (وقد يريده) المتكلم (به) اى بالخبر (ان يعلم) اى يفيد المتكلم المخاطب (انه) اى المتكلم (يعلمه) اى يعلم الحكم لا الحكم نفسه اذ التقدير ان المخاطب علم بنفس الحكم (مخو حفظت التورية لمن) اى لمخاطب (قد حفظها) اى التورية قائم بانه يتبع اعلام انه حفظ التورية لكونه معلوما له بل يريد اعلام ان يعلم انه حفظ التورية (ويسمى) هذا المفادى كونك طالما الحكم بالمعنى المذكور (لازم قائما بالخبر) واعلم ان الكلام خبران قصد بذلك الافادة والافليس بخبر ككلام التام ٧ ثم الخبران استناد منه المخاطب ما فى نفس الامر يسمى ذلك المفاد قائما بالخبر اذ الترضى الاصل من الكلام

وغير ذلك عهد ٤ اختلفت النسخ فى هذا المقام وفى بعضها قد حفظه وفى بعضها حفظها وفى بعضها قد حفظها ولكل جائز واعا اخترنا الاخير لاتساق النسخ المصححة عليه عهد ٧ فيه دفع لما يقال ان الحكم قد يحصل فى ذهن السامع ٩

٩ من خبر التأثم ولا يد
مفيدا عند ارباب اللغة
فوجب في كون الخبر مفيدا
من التقييد بقصد الخبر
افادته اليه ولا يخفى عليك
انه لا حاجة الى هذا التقييد
لان ذلك ليس بخبر
والكلام فيه ع

٩ ومن هذا التليل كلام
المباد مع الله تعالى فلا يرد
ان هذا خبر مع انه لا يفيد
شيئا اصلا لافائدة الخبر
ولا لازمها ووجه عدم
الورود مع كونه خبرا بل
هنا من قيل ما يراد بالخبر
معنى آخر غير الخبرية
ع

افادته وان استفاد منه حصول ما في نفس الامر في ذهن المتكلم لعله بما في نفس الامر
من قبل يسمى ذلك المقاد لازم فائدة الخبر وان علم المخاطب كليهما معا يكون الخبر غير
مفيد الا ان يراد به معنى آخر تنزله في عرف البلغاء بحسب المقام من التخصر والتعز
والاستطاف وغير ذلك لكنها ما من محاذرة ٩ كاستغف عليها ثم ان معنى الزوم في لازم
فائدة الخبر هو ان اللازم المذكور للمجاز انفكاكه عن الفائدة من غير عكس صر
حكمه حكم اللازم واعاقلنا للمجاز انفكاكه كإفصله السكاكي ولم نقل لما وجب لان
هذا الزوم للملم ينشأ عن خصوصية هذا اللازم بل عن علم المخاطب بالفائدة وايضا
للملم يوجد الانفكاك في كل خبر وفي كل مخاطب نخفي مواضع الانفكاك ولهذا شبهه
السكاكي باللازم المجهول المساواة اذ اللازم ان كان اعم يجب وجوده من غير الزوم
تحقيقا بمعنى العموم واذا كان مساويا يمتنع وجوده بدون تحقيقا لمعنى المساواة واما اذا
جهل فيعوز وجوده بدونه فالحال فيما نحن فيه كذلك لاسر انفسا فاحفظ هذا
المقام فانه ما خفي على شراح كلام السكاكي طرأ واذ قد عرفت ان الجملة الخبرية
موضوعة لافادة معنى للسامع أشار المصنف الى تفاوت تلك الافادة بحسب حال
المخاطب بقوله (ومن حق الكلام عقلا) اي وما يقتضيه العقل ويرتضيه بحيث يسهل
كل عاقل (ان يكون) الكلام (مقدر الحاجة) بحسب اقتضاء المقام (لا يزيد) على اصل
المرام والا كان تطويلا (ولا نقص) عن قدر الحاجة والا كان اخلافا وهذا معنى
تطبيق الكلام على مقتضى الحال (فالمخاطب بالخبر) المفيد (امام) مخاطب (خالى
الذهن) عن الفائدة وعن لازمها معا بأن لا يتصور شيئا من الاسناد وطرفيه (فيورد
الخبر) عن المؤكدات نحو زيد قائم اذا قيسته الى من لا يعرف الحكم ولا الطرفين
لا فاك لو اردت تأكيده لكان لتوا (ويسمى) هذا الخبر (ابتدائيا) لوقوعه في
ابتداء الكلام من غير سبق طلب او انكار وانما تجرد عن المؤكدات (لان المحل
الخالى) عن كل صورة (يتمكن فيه كل نقش يرد عليه) اشد تمكن كما قال الشاعر
اتاني هواها قبل ان اعرف الهوى فصادف قلبي خاليا فتمكنه يعني لا يتمكن في حالة
الخلو بلا مؤكد وان عقبه الانكار في الحالة الثانية لانها غير حالة الخلو (وامام)
مخاطب (متخير) اي الخطاب اما مع مخاطب طالب للحكم متخير فيه ثم بين التخيير بقوله
الذي (طرقه) اي طرقا الاسناد (عنده) اي عند التخيير والا كان خاليا ذهن
(دون الحكم) والا لم يكن متغيرا (فهو) اي التخيير (بين بين) اي بين النقي وبين
الاثبات بحيث لا يرجع احدهما على الآخر وقيل اي المتكلم بين التأكيد وعدمه
اذ لا يجب التوكيد في صورة التخيير وفيه اشكالان احدهما رجوع متغير هو الى ما لا ذكر
له صريحا مع وجود المحل الصحيح والاخر ان فهو حيث ند جواب اما فلا بد من اللفظ

في قوله (فيؤكد) الخبر حيث نزل وال مخير المخاطب (محول زيد قائم) باللام المؤكدة (وان
زيدا قائم) بان الحقيقة المفيدة للتأكيد (ويسمى) هذا الخبر (طليسا) لكونه
جوابا عن سؤال طالب تمخير (وامامع) مخاطب (منكر يحكم) ذلك المخاطب المنكر
(بجلافة) اى بخلاف ما عند المتكلم (فيزاد) توكيده بحسب قوة انكاره (لكي يستوف
ما عند المتكلم (نحو ان زيدا قائم) يؤكد لمن يبلغ في الانكار (والله ان زيدا قائم)
بثلاث مؤكدات لمن ينكر ابلغ انكارا واعلم به ذكر ما زيد فيه المؤكد الواحد نحو ان
زيدا قائم لرد اصل الانكار لاشتراكه مع التخيير في زيادة مؤكد واحد وانما يفرق
بان الكلام مع التخيير يستحسن فيه ذلك ومع المنكر يستوجه (ويسمى) هذا الخبر
(انكاريا) لانه خبر سبق فيه الانكار من جانب المخاطب ويضهم سمي مالا مبالغة
في انكاره او ما فيه مبالغة او اكثر اصرارا • واعلم ان التخيير اما ان يتصور التسبق لم يختر به الله
شي من الوقوع او اللوقوع او يتصور شي ثامن الوقوع او اللوقوع وترجم عنده على الآخر
في مجرد خطور احدهما بالبل دون الآخر من غير وصول الى درجة الانكار فالقسم
الاول لا يحسن فيه المؤكد اصلا واما القسم الثاني فيحسن فيه المؤكد لكونه بسبب
رجحان تصور خلاف الحكم يكون في قوة الانكار في ايراد المؤكد لكنه لا يجب فيه
وهذا معنى ما قال الشيخ عبد القاهر انما يستحسن التأكيذ اذا كان لوسائل ظن في الجانب
الآخر واراد به ترجيح تصور الوقوع مثلا لترجح الحكم به مع احتمال الجانب
المرجوح كاهو المصطلح فلا يرد ما قيل ٣ من ان الظن في الجانب الآخر يندرج في
الانكار لافي الطلب غاية الامر انه الانكار الضعيف وفي هذا المقام كثير من الاقسام
بقى الآن في زوايا الخفاء قد كشفنا في شرح المقام عنها النطاء • وما يجب التنبيه عليه
ان الاقسام الثلاثة من الغلو والتردد والانكار انما هي بالنسبة الى قائمة الخبر دون
لازمها وذلك لان كلاما من التردد والانكار لا يتصور في لازم القائمة لعدم امكان انكار
انفكاك المزوم عن اللازم واما الغلو عنه وان جاز لكنه حيث يكون خبيما يقصد
اذا دته اصالة مثلا يقال انا علم بهذا فيصير عن كونه لازم قائمة الخبر الى كونه قائمة
خبر مستقل بحسب اقتضاء الحال حتى لو قصد حيث ابراه بطريق كونه لازم
القائمة يصير مخالفا لقتضى الحال ومن ادعى جواز ذلك فقد غفل عن تساوت
المقامين (ويشهد له) اى لكون التأكيد يزاد بحسب الانكار (قول رسول عيسى
عليه السلام) حين ارسلهم الى اهل انطاكية ليدعوهم الى الدين القويم وتلك
الزبل يحى وبولس بقع ابله الموحدة في الصحيح ٧ وشمون وقيل حبيب الجار
ببل بولس لكن الاصح انه عن آمن معهم وليس منهم فقالوا (اولا) اى في اول

٣١ القائل السيد قدس سره

٧ وانما قلنا في الصحيح اذ يقال
نولس بالنون وفولس بالقاف

مرة (أما ليكم مرسلون) يؤكّدوا حدّ كونه في أول مراتب الإنكار فكذبوا همافزهما
الله بثلاث وهو شمعون في الأصح ٩ (و) قولهم (ثانياً) بولغ في تكذيبهم) بذكر
المتكررين سبب إنكارهم حيث قالوا ما أنتم إلا شر مثنا بناء على جهلهم القبيح ان
الرسول لا يكون من جنس البشر وبثقيهم ذلك بما يفيد صريح الإنكار من قولهم
وما أنزل الرحمن من شيء ومن قولهم أن أنتم إلا تكذبون ولما بولغ في تكذيبهم في المرة
الثانية بوجوه ثلاثة زادوا في تلك المرة إن واللام المؤكّدين وما هو في معنى القسم
حيث قالوا (ربنا يعلم أأما ليكم مرسلون) بقوله ربنا يعلم أبا معني تقسم بعلم الله كافي
شهادة الله وعلم الله أو يراد بذكره علمه تعالى ثبوت الدعوى اللازم له لما يلزم علمه تعالى
ثبوت معلومه فيكون تأكيذاً بطريق الكناية (هذا كله) أي التجريد والتأكيّد الطلبي
والإنكارى بحسب مراتب الإنكار بتخليته عن المؤكّدات في الأول وجوباً وبخليته
بمؤكد في الثاني استحصاء المؤكّدات حسب الإنكار في الثالث وجوباً (إخراج الكلام على
مقتضى الظاهر) وهذا يخص من مقتضى الحال إذا لم يجد مقتضى خلاف الظاهر ولهذا قال
(وقد يدل) الكلام (عنه) أي عن مقتضى الظاهر إلى خلافه (ويسمى إخراج الكلام لاعتلى
مقتضى الظاهر) أي إخراجاً جعل خلافه قال السكاكي إخراج الكلام على مقتضى الظاهر في علم
اليان يسمى بالتصريح وإخراجاً على خلافه في علم اليان يسمى بالكناية قال بعض المحققين
في تفسير مراده أن الخبر المجرد عن التأكيد مثلاً يدل على خلو ذهن المخاطب في
عرف البلاء دلالة واضحة فإذا قصد به ذلك كان من قبيل التصريح ومندرجاً فيه
وأيضاً بين الخلو المذكور وبين عدم الجري على مقتضى العلم ملازمة ادعائية فإذا
أريد بالخبر المجرد ما هو الملزوم الادعائي للفعل أو ما ذكر من عدم الجري على
مقتضى العلم كان من قبيل الكناية ومندرجاً فيها إذا قرينة مأمنة عن إرادة معانيها
الظاهرة وقس على ذلك سائر الأقسام هنا حاصل كلامه وفيه بحث وهو أن الخواص
من لوازم العرفية للتراكيب للمعانيها الأصلية مثلاً الخلو ليس من لوازم مضمون الخبر
بل من لوازم تجريد الخبر وكذا الحال فيما عداه فاعتبار الصريح والكناية في ذلك
لا يخلو عن مساعاة ثم أنهم يتزلون العالم مثلاً منزلة الخالي ادعاء لانتفاء لازمه العادي
أعني الجري على مقتضى علمه فيور دون ما يكون ملزوم الخلو من الخبر المجرد فيكون
ما يفيد الخبر حيث هو الخلو لا ملزوم الخلو ادعاء أعني عدم الجري على مقتضى العلم
وكيف لا والتكلم في صدد التجاهل عن علمه وعدم الجري على علمه بل في صدد
ادعاء أن المخاطب خالي الذهن عن الحكم وإنما ملاحظته عدم الجري على العلم لكونه

وإنما قلنا في الأصح
أدباً للمراد الثالث بولس
بدل شمعون وقيل حبيب
التجارب بولس وقد عرفت
أنه ليس منهم أحد

القائل السيد السند قدس
سره

نكتة خطابية لا اعتبار لخلو في المخاطب صيانة لكلامه عن الخطأ ونفسه عن الكذب
 لا لارادة الدلالة عليه ولئن سلم أنه يريد الدلالة عليه لكن لا تسلم كون الدلالة على عدم
 الجرى على مقتضى العلم اصالة والدلالة على الخلو تباه كاهو الحال في الكناية لان
 عدم الجرى على مقتضى العلم نكتة خطابية ومن شأن النكت الخطابية القصد اليها
 تبعا لاصالة وايضا عدم الجرى المذكور يدل على ان المخاطب ظلم واغلب المجرد يدل
 على خلوه فيكون بين نفس اللازم وبين ما يستلزمه الملزوم تناقضا وقد تقرر في
 موضعه ان الكناية يقصد بها اللازم تبعا والملزوم اصالة ومن المعلوم عدم دخول
 المتناقض تحت القصد عند من له ادنى مسكة فضلا عن تحلى بحلى البلاغة ثم ان الصريح
 لا يدغمها من استعمال اللفظ في المعنى الاصل فخرج الخواص عن كونها صريحة من جهة
 عدم استعمال الالفاظ فيها ومن جهة عدم كونها معاني اصلية وما قيل انها هي الاغراض
 الاصلية في عرف البلغاء ان اراد بذلك كونها معاني اصلية فمنعوا ذلك لا بد حينئذ من الاستعمال
 اما بالوضع فيكون حقيقة او لملاقة بينها وبين الموضوع له فيكون مجازا وليس في الخواص
 الوضع والالفهما كل احدهما بالوضع ولم يخص فهمهما بالفطرة السلية اذ يمكن فهم الوضع
 لغیر هؤلاء وليست الخواص معاني مجازية لتراكيب ايضا لاستغناء فهمها عن القرائن
 وان اراد بذلك كونها اغراضا اصلية بحسب عرف البلغاء من غير استعمال التراكيب
 فيها فسلم لكنه لا يصح حينئذ كونها معنى حقيقيا او مجازيا او صريحا او كناية للزوم
 الاستعمال في هذا الامر • ثم ان الخواص لما خرجت عن كون التراكيب المفيدة لها
 صراخ خرجت عن كونها كنيات ايضا لوجهين احدهما استلزام وجود الكناية
 جواز ارادة الصريح وثانيهما لزوم استعمال اللفظ في ملزوم المعنى الاصل عند اكثر
 ولاقل من ارادة الدلالة عليه وليس شيء منهما بين التراكيب وبين ملزومات خواصها ما تقرر
 من ان افادة التراكيب الخواص ليست دلالة معتبرة في العلوم حتى يكون حقيقة او مجازا
 صريحا او كناية بل هي عندهم افادة وليست بدلالة ومن ههنا عرفت سر ما نقل عن علماء
 المعاني ان البلغاء دلالات اربعة وراء الدلالات الثلاث كان العادة طليعة خامسة وراء الطبايع
 الاربعة فالحق في توجيه كلام السكاكي ان قال ان الصريح يتدرج تحت اخراج الكلام
 على مقتضى الظاهر اذ الظاهر جل الكلام على المعاني الاصلية وان الكناية يتدرج تحت
 اخراج الكلام لاعلى مقتضى الظاهر اذ ارادة ملزوم المعنى من اللفظ خلاف الظاهر فيكون
 لاخراج الكلام على مقتضى الظاهر اوعلى خلافه نوعين احدهما بالنسبة الى الملازمات
 العرفية الخطابية المعتبرة في علم المعاني وثانيهما بالنسبة الى الدلالات الوضعية او العقلية
 المعتبرة في علم البيان ففي قوله وانه في علم البيان يسمى صريحا او كنايةا انه اذا جرى

قوله السيد السند قدس
 سره

في علم البيان يسمى ما جرى هو فيه صريحا او كناية وحاصله ان الكناية يكون قسما
من الاخراج لاعلى مقتضى الظاهر لان الاخراج المذكور قد يكون في خلاف الملازمات
العرفية في المعاني وقد يكون في خلاف الملازمات اللغوية في البيان والجمهور توهموا ان
معناه ان الاخراج المذكور لا تدراجة تحت الصريح او الكناية يسمى بحسب اصطلاح
علم البيان صريحا وكناية ففهموا عكس المراد والله الهادي الى سبيل الرشاد ٩ وتحقيق
هذا المقام من نواذر الايام ولقد تقدرت في هذا البحث من الكتاب وماسبقه بذلك
احد من اولى الالباب والله ملهم الصواب ومسهل الصعاب ١٠ ولما ذكر اولاً ان الكلام
قد يخرج على خلاف مقتضى الظاهر فصله ثانياً بقوله (في مقام العالم بالقائفة) اى بقائفة
الخبر (ولازمها) اى العالم بلازم قائفة الخبر (مقام الجاهل) بهما (لا اعتبارات خطائية)
اى اقتناعية قيدنا بكونه غير علم لابرهانية (مرجعها) اى مرجع تلك الاعتبارات
(التجهيل) اى تجهيل العالم المحيط بالقائفة ولازمها (لوجوه مختلفة) مثل ان لا يعمل
بمقتضى علمه او يكون علمه تقليدياً او مستنداً الى دليل ضعيف او يكون مضمون الجملة امراً
غريباً او دقيقاً او يظهر منه سؤال او ملابس انكار ١١ واعلم ان حال مخاطب اربعة طلم
وخال ومنكر وسائل فأقسام الاخراج لاعلى مقتضى الظاهر ستة عشر عقلاً حاصلة
من ضرب الاحوال الاربعة في مثلاً الا ان استيعاب تنزيل كل من الاربعة منزلة العالم
لاستيعاب الافادة للعالم اسقط منها اربعة فبقى اثني عشر ثم ان عدم القائفة في تنزيل الشيء
منزلة نفسه اسقط منها ثلاثة والاقسام وان كانت اربعة الا ان تنزيل العالم منزلة نفسه
سقط في ضمن الاربعة المذكورة فبقى تسعة ثلاثة منها في العالم وهى تنزيله منزلة ماعداه
من الثلاثة الباقية واثنان منها في الخالي اعنى تنزيله منزلة السائل والمنكر لان العالم يعتبر
تنزيله منزلة العالم كما عرفت انحصر في قسمين وان كان القياس ان يكون ثلاثة وكذا
قسمان منها في السائل اعنى تنزيله منزلة الخالي والمنكر وقسمان آخران في المنكر وهما
تنزيله منزلة الخالي والسائل على قياس ما عرفت ١٢ ثم ان المصنف قدم تنزيل العالم منزلة
غير العالم سواء كان خالياً او سائلاً او منكراً لكونه امراً عجيبياً واعتباراً لطيفاً ولكون
الخلو ابتداء حال مخاطب ولما كان تنزيل العالم منزلة الجاهل مما يستبعد وقوعه استشهد
لذلك بكلام رب العزة فالكاف في قوله (كافى قوله تعالى لو كانوا يعلمون) للتظهير لاجل
الاستشهاد بالتمثيل لايضاح المثل اعنى تنزيل العالم منزلة الجاهل والقاء الخبر اليه
مجرداً عن المؤكيدات كما توهم ١٣ اذ ليس ههنا الخطاب لاهل الكتاب بل لغيرهم مع كون
تنزيل العالم بالقائفة ولازمها منزلة غير العالم في حق اهل الكتاب دون غيرهم فهم
ليسوا مخاطبين بهذا الكلام بل هم المحكى عنهم فتدبر وذلك لان الله تعالى نفي العلم

٩ وقيل معناه ان يريد الكلام
في مقام لا يناسبه ظاهراً
كناية عن انك نزلت هنا
المقام منزلة المقام الذى
يطابقه ذلك الكلام بظاهره
لان هذا التنزيل يستلزم
ذلك الايراد وقد انتقل
من اللازم الى الملزوم ورد
بان ذلك انتقال من نفس
اللازم الى الملزوم ولا بد
في الكناية بحسب اصطلاحهم
من استعمال لفظ دال على
اللازم في ملزومها وما قيل
المراد من تسميته بالكناية
مشابته اياها بطله صريح
عبارة الكتاب وقد عرفت
تحقيق المقام بحيث لا تلتفت
الى ما يخالفه من الكلام وبالله
التوفيق والاعلام محمد

٣ المتوهم صاحب ايضاح

محمد

هنا (حيث لم يعلموا به) أى يعلمهم ولم يسلكوا سنه (بعد قوله تعالى) فى صدر الآية (ولقد علموا) لمن اشتراه ماله فى الآخرة من خلاق ولبسوا مشروا به انفسهم لو كانوا يعلمون وذلك لان الله تعالى أثبت فى صدر الآية لاهل الكتاب العلم بأن من اشترى كتاب السحر والشعوذة أى اختاره على كتاب الله تعالى ليس له فى الآخرة من خلاق أى نصيب من الثواب مع أنه أثبت العلم لهم (مؤكداً باللام القسمية) ثم نفي الله سبحانه وتعالى عنهم العلم بقوله لو كانوا يعلمون ان المشتري لا نصيب له وذلك لان لولا انتفاء الشئ لا انتفاء غيره فتقدير الكلام انهم لو كانوا يعلمون لما فعلوا الاشتراء أى لم يكونوا يعلمون ذلك ولما أثبت جواز تنزيل العالم بالشئ منزلة الجاهل مطلقاً ليثبت خصوصية تنزيل العالم بالفائدتين منزلة الجاهل والقضاء ما يناسبه من الكلام اليه بالطريق الاولى اراد ان يثبت جواز تواردهما فى الاثبات على شئ واحد مطلقاً باعتبارين ليثبت خصوصية العلم بالطريق الاولى فقال (ونظيره) أى نظير قوله تعالى ولقد علموا فيما ذكر من جواز تواردهما فى الاثبات على شئ واحد باعتبارين قوله تعالى (وما رميت اذ رميت) ولكن القرى أى ماريت حقيقة اذ رميت صورة وقيل ماريت تأنيباً اذ رميت كسبا لكنه غير مناسب لسياق الآية لان الآية لتمييز هذا الفصل عما عداه باستناده الى الله تعالى وما ذكره جار فى جميع الافعال ولما كان اثر هذا الفعل خارجاً عن طوق البشر مزمع عن سائر الافعال باستناده الى ذات المقدسة حقيقة مع انه يصح استناد سائر الافعال الى الظاهر حقيقة ٩ روى ان النبي عليه السلام لما رأى قرشاً أخذ قبضة من حصاة الوادى فرمى بها فى وجود المشركين فقال شامت الوجوه فلبق مشرك الاشغل بينه فانزموه وكذا نظير ولقد علموا فيما ذكر قوله تعالى (وان تكفروا) أى ان تقضوا (ايمانهم من بعد عهدهم وطمنوا فى دينكم فقاتلوا ائمة الكفر انهم لا ايمان لهم) والله تعالى أثبت لهم الايمان باضافتها اليهم واقطع قضيتهم الايمان عليها ثم نفي عنهم الايمان مؤكداً بان حيث قلنا انهم لا ايمان لهم وهذا ليس نفي الايمان عنهم حقيقة لثلاثا نقض آخر كلامه اوله بل من حيث انهم لم يراعوها ولم يفوا بما قوله (وقد لبق) عطف على قوله فيقام أى بلق (الخبر الى المذكر) للحكم (مجرداً) عن المؤكدات التى يجب ايرادها اذا كان المخاطب منكراً (تنزيلاً) أى للمتكبر (منزلة من لا يتكبر) أى الخالى (اذا كان معه) أى مع المتكبر (ما) أى شئ من الدلائل (اذا تأمله) أى تأمل المتكبره (ارتدع) وامتنع عن الانكار (نقول للكافر) المتكبر للاسلام (الاسلام حق) بدون المؤكد (لوضوح دلائله) أى دلائل الاسلام قلنا بحيث لو تأملها المتكبر ارتدع عن الانكار فيبقى خالى الذهن فيجود الخبر عن المؤكد ويجوز ان لا يبقى خالى الذهن بل سالا عن الخبر نظراً الى دلائل الاسلام فيجود عن المؤكد لذلك انما لمكان التأكيد

٩ روى انه عليه السلام لما طمعت قرش قال هذه قرش قد جاء بخيلاً بها وفخرها يكذبون رسولك اللهم اسألك ما وعدتني فأتاه جبريل عليه السلام فقال خذ قبضة من تراب فارمهم بها فقال النبي عليه السلام لعل رضى الله عنه لما اتى الجحان اعطى قبضة من الحصى فرمى بها فى وجوههم وقال شامت الوجوه فلم يبق كافر الا شغل بينه فانزموه

٧ ومن جملة مثالا آخر لما نحن فيه فقد اخطأ اذ لا بد فيه من اقله الخبر الى المخاطب المنكر وجعله كثير المنكر ولا شك ان ليس ههنا خطاب للمتكبرين المرأتين ع ٩ قال بعض من الصراح معناه ان المتكلم يظن تارة ان غير السائل فهم من ذلك الكلام المتقدم حكم الخبر ويظن اخرى انه ما فهم منه فيصير غير السائل ﴿ ٣٤ ﴾ بمنزلة السائل وليس المراد ان

الملوح يجعل المخاطب طالبا للحكم مترددا فيدعى يكون ايراد الموقد حينئذ من باب اخراج الكلام على مقتضى الظاهر فلا يكون حينئذ ايراد الموقد بالنظر الى كون المخاطب طالبا ليل بالنظر الى الملوح الذي من شأنه ان يصير المخاطب بسببه طالبا هذا كلامه اقول هذا وهم لان المتكلم اذا كان مترددا في حال المخاطب ولم يرجح عنده واحد من الحالتين يكون كلامه غير مطابق لمقتضى الحال على انها تمايز من كون الكلام على مقتضى الظاهر ان لو كان المخاطب مترددا حقيقة وليس كذلك اذ المخاطب فيما نحن فيه خالي الذهن حقيقة وانما اعتبر مترددا بالنظر الى الملوح بذلك على ذلك قول المصنف مظنة التردد حيث لم يقل لانه يحمل النفس اليقضي مترددا فتدبر ع

والتجريد جائزين في السائل وتعين التجريد في الخالي تعين الحل على المتعين وايضا لما ترجح جانب التأكيد في السائل بحسب الاستحسان وتعين جانب التجريد في الخالي وجوبا تعين حل الخبر المجرد على المتعين وجوبا لاعلى المرجوح بحسب الاستحسان وهذا هو الباعث لعدم ذكر السائل في الاقسام الباقية لانه اشتراك مع الخالي في جواز التجريد ومع المنكر في استحسان التأكيد فلم يقع التمايز بينه وبين الخالي والمنكر الا بحسب القرائن فلذلك لم يشر له فلا تغفل عن هذه التكتة (ومثله لا ريب فيه) لما كان جعل المنكر كثيرا المنكر يتضمن اسرا غريبا هو تنزيل وجود الشيء منزلة عدمه لا موقر فاعلم انه استشهد لذلك ٧ بقوله تعالى لا ريب فيه اي لاشك في القرآن اي في حقيقته وكونه من عند الله والحال انه لم من شق سرتاب فيه لكن لما كان معهم من الدلائل المزية للرب جعل وجود الرب كعدمه ونقاه على سبيل الاستغراق مع كثرة المرتاتين (و) قد يلقى الخبر (الى غير السائل) اي الى الخالي وعبر عنه بغير السائل تنبها على ان تنزيهه انما هو منزلة السائل لا غير بقرينة التقابل ولم يرد بغير السائل المنكر مع عموم التمييزه لما عرفت في عكسه اعني تنزيل المنكر منزلة السائل ثم ان خبرا ما يلقى الى الخالي (مؤكدا اذا قدم اليه) اي الى غير السائل قبل ذكر الخبر (ما) اي شيء (يلوح) ويشير (به) اي بالخبر (لانه) اي تقدم الملوح (للنفس اليقضي) اي السارية عن نوم النقلة بالترأ لادراك اللطائف (مظنة التردد) في حكم الخبر ومثبة الطلبه كما (قال تعالى ولا تخاطبني) ٩ اي لا تدعني يا نوح (في) استدفاع العذاب عن (الذين ظلموا) ولما في المخاطبين عماد ركبان مظنة ٧ ان يتردد السامع بأنه هل يصيبهم بأس بل بأنه هل هم مفرقون بلاحظة ما تقدم من قوله ما صنع الفلك فأورد الخبر مؤكدا بأن فقال (انهم مفرقون) اي محكوم عليهم بالاغراق (وكذا) قد يلقى الخبر (الى غير المنكر) اي الى الخالي مؤكدا تنزيهه منزلة المنكر وذلك (عند) ظهور شيء من محال الانكار عليه اي من علاماته واماراته وانما جعلنا غير المنكر الى الخالي فقط وان كان شاملا له وللسائل ايضا لما عرفت الحال بينه وبين المنكر من الاحتياط (قال الشاعر) وهو جمل بن نضلة (جاء شقيق طارضا رعدا ١٠ ان بنى عك فيهم رماح) وشقيق اسم رجل وجمل الريح طارضا وضعه على الرض من عرض العود على الاناء والسيف على الفخذ ووضع السيف على

٧ قيل ان الذي المذكور وتبليبه بظلمهم بين الاغراق فيكون المخاطب مترددا لا بمنزلة واجب بان الكلام المذكور (فحذبه) يحتمل ان يحمل على مجرد التهديد فيحتمل ان يكون مترددا بل بمنزلة اقول كما انه يحتمل ان يحمل على التهديد فيحتمل ان يحمل على الاغراق فلا ثبت شيء من الطرفين والحق ما ذكرناه من ان المخاطب خالي الذهن في الواقع وانما يجعله المتكلم مترددا بالنظر الى ما قدمه من الملوح الذي من شأنه ان لا يفضل عنه النفس المتيقظ وان غفل عنه المخاطب ع

فحذبه عرضاً وضع من لا يخاف من عدو عاده فلا كان هذا اشارة ان يستقيدان لاربح فيهم
بل كلهم عزل لاسلح معهم نزله منزلة النكر فأتى الخبر اليه مؤكداً (ومن ههنا) اى من
تفاوت اخراج الجمل الخبرية من الابتدائية والطلبية والانتكارية بالنسبة الى المخاطبين
(مع ماسياتيك) من بيان احكام الفصل والوصل والطف بالقائه وغيرها (تعرف تفاوت
اعيدربك ان العادة) حق له بزيادة ان (او) اعيدربك (العادة) حق له بترك ان مع الفصل
عما تقدم (او) اعيدربك (فالعادة حق له) بترك ان مع الطف بالقائه اى تعرف تفاوت
هذه الجمل (بحسب المقام) اذ الجملة الاولى فى جواب من سأل حين سمع اعيدربك هل
للرب عبادة فقيل ان العبادة حق له بمؤكد والثانية فى جواب خالى الذهن فقلت ترك
ان لكن فصل للاستيناف لوقوعه فى جواب سؤال ناس عن قولك اعيدربك وللممكن
السؤال محققاً ترك المؤكد او يكون التأكيد فى السؤال استحصانياً ترك المؤكد علماً بالجواز
واما الطف بالقائه للاشعار بتعليل الاولى بالثانية هذا حال الجمل بالنسبة الى المخاطب
والفصل والوصل واما حالها بحسب المقام فهو ان المخاطب ان كان منكراً لاستحقاق
العبادة او متردداً فيه مع اشارة الانتكار او خالى الذهن مع تلك الامارة ايضا كان قولك
ان العبادة حق له جيداً فى الغاية ثم الجملة الثالثة لاشتمالها على الفاء الدالة على السببية المفيدة
للتحقيق فى الجملة واما الجملة الثانية فردية جداً لعدم مصادقها لما يليق به من المقام وان كان
سائلاً او خالياً بمنزلة تقدم الملوح او منكراً بمنزلة أيضاً لوجود ما يقطع الانتكار بالجملة
الثالثة احسن لوجود المؤكد فى الجملة المناسب ليكون التأكيد استحصانياً والجملة الاولى
حسن لاستحصان المؤكد والثانية فردية غلوها عن المؤكد وكون الغلو عن المؤكد فى الغالى
غير مستحسن وان جاز وان كان المخاطب خالياً محضاً او متردداً بمنزلة الخالى لعدم ما يشر
بالسؤال او منكراً بمنزلة أيضاً لوجود ما يقطع الانتكار كانت احوال الجمل على عكس
احوالها عند كون المخاطب منكراً محضاً او ما فى حكمه حيث يكون الثانية جيداً فى الغاية
غلوها عن المؤكد والثالثة دونها لوجود المؤكد لافى الغاية ولكونها قريبة من الابتدائية
والاولى قيمة لوجود المؤكد التام (و) كذا ان احسنت بما ذكرته (تقف على اعتبارات
النفي) لان من اتقن اعتبارات الاثبات على التمام كان اعتبارات النفي عنده على طرف
التمام وقد ضمن المصنف كلامه هذا سوق الاعتذار بأن تعرض لاحوال النفي ٧ بما يكون
فى حكم التكرار (و) كذا تقف (على سبب نزول القرآن على هذه المناهج) اى الطرق
المذكورة من اعتبارات الاستاد الخبرى وتفاوت البارات بتفاوت المقامات واخراج
الكلام تارة على مقتضى الظاهر واخرى على خلافه الى غير ذلك من الاعتبارات الطيفة
والخواص الشريفة بحيث ان اتقنتها تقف على خبايا فى الزوايا من الخواص والمزايا والله

٢ ربما يقضى الى التكرار
(نسخه)

٩ وانما كرر نقطة في في وفي التعريف اشعاراً بأنه نوع آخر وكذا في ﴿٣٦﴾ وفي التوابع ع ٧ فان قلت تقدم عدم

الحادث في العلم الاصلى مسلم
واما في عدم اللاحق فلا
وكون تقدم السند هو عدم
الاصلى وان سلم لكن لانسلم
ذلك في السند اليه وذلك
لكونه عدم عظمى في الكلام
يصير كأنه أتى به ثم حذف
حتى قل بعضهم اختاروا
الحذف في السند اليه والترك
في السند لان السند اليه
لكونه عدم لا يمكن تركه بل
يصير مذكورا ثم حذف
بخلاف السند حيث يمكن
تركه قلت عدم السند اليه
ليس ايضا اعدما اصليا
وما ذكره من كونه عدما
لاحقا فامر اعتباري بالنظر
الى كونه عدم لا امر حقيقي
واما ايرادهم الحذف فيه
للاشارة الى ما ذكر فيكي فيه
الاعتبار المذكور كونه
نكتة خطائية ومنهم من
جعل اختيار الحذف
في السند اليه والترك في السند
لجهد الفطن بناء على استعمال
الترك في السند اليه ايضا
فغير جيداذ النكتة لمرجعة
اولى من نكتة الفطن اذ لا يلزم
في النكت الخطابة الاطراد
لكونها عللا مرجعة

الثاني من القنون الاربعة من علم المعاني (في) احوال (المسند والمسد اليه) وقد
عرفت الباحث لجمعها في فن واحد * واعلم ان مسائل علم المعاني كما عرفت هي معرفة كيفية
توفية مقامات الكلام حقها من الخواص وقدير عنها بمصادفة الكلام لما يليق به من المقام
والمآل واحد فالواجب على ارباب هذا الفن بيان خواص المسند والمسد اليه وبغيرهما
وبيان ما يقتضي كلامن تلك الخواص من عدة من الاحوال كالاسماع من قول البسكاكي
واما الحالة المتضمنة لكذا وكذا مثلا الحذف من جملة الاعتبارات وما يقتضيه من المقام
اما ضيق المقام والاحتراز عن العبث الى غير ذلك وعلى هذا جيع المسائل يعرفه من استأنس
بمصاحبة الكتاب وملا من مسأله الوطاب ثم ان المصنف جعل احوال المسند اليه على
ثلاثة انواع لانها اما ان تلتحقها من حيث وجودهما وعدمهما او من حيث ما يمرض
ذاتهما لا اتما او لا مخرج عن ذاتهما اشارة الى النوع الاول بقوله (والكلام في الحذف
والاثبات) والى النوع الثاني بقوله (و) الكلام ٩ (في التعريف بأنواعه والتكثير)
وانواع التعريف خمسة المضمحل والموصول واسم الاشارة والمعرف باللام وبعضهم
عده المضاف الى احدهن الامور بالشرائط المعتبرة في الحقوق كما سادوا بعضهم لم يصدوه
قبلا مستقلا بل راجعا الى ما ضيف هو اليه والحق انه قسم مستقل لكونه من جملة طرق
التعريف (و) النوع الثالث الكلام (في التوابع) الخمسة التي هي التاكيد والصفة والبدل
وعطف البيان والطف بالحرف * وانما قدم النوع الاول لما ان الحذف لما كان خلاف
الاصل يقتضى نكتة قوية واعتد بشانه وعقبه بالاثبات المقابل له واما تقديم الحذف
على الاثبات فلان الاثبات عبارة عن الوجود القفلي الحادث وعدم الحادث مقدم
عليه ٧ ولا ينافيه ما اشهر من تقديم معرفة الملكات على اعدامها لان ذلك باعتبار المفهوم
وما نحن فيه باعتبار الذوات ثم قدم النوع الثاني على الثالث لانها من الاحوال الثابتة
بالوضع والثالث باعتبار التوابع فبالذات مقدم على ما بالنوع الاول * النوع الثاني
(في الحذف والاثبات) والمراد بالحذف عدم الذكر والتليل في الحقيقة لارادتك
عدم الله كرفلا برد ان عدم كيف يكون مطلقا * واعلم ان المعاني كما مر مرأى هي معرفة
كيفية تطبيق الكلام على الخواص التي تقتضيها الحال فلا بد من ذكر كل خاصة وعد
ما تقتضيها من المقامات وذلك لان كل خاصة لها مقامات كثيرة تقتضيها فوظيفة ارباب
المعاني عد الحالات المتضمنة لكل خاصة خاصة مع ان تلك الحالات لا تقف عند حد بل
لا تكاد تنتهي ولهذا يشيرون بتفصيلهم الاحوال الى ما يشعر بكثرة ما قولهم الى غير
ذلك من الاحوال او قولهم واما لاغراض أخرى والصحيح ان المصنف قد اخل بهذه الاشارة
٣ ولا بد منها * ثم اعلم ان الحالات المتضمنة هي الملل لا يراد كل تركيب على وجه مخصوص

من الخواص المناسبة لها وتلك اللل اما صحيحة وبجوزة لطلولاتها وهذه هي وظيفة علماء النحو الباحثين عن صحاح التراكيب واما صحة لها فالراجح بحسب المقام لما كانت واجبة عند البلاء يسمونها عللاً موجبة فوظيفة ارباب المعاني هي التعرض لهذه اللل نعم قد يتعرضون في اشياء لللل اما صحيحة ايضاً اما لتعميم القائمة اولئهم اخلال ارباب النحويين وقد يتوكلون في بعض منها اعتماداً على ما عرف في النحو وتحرزاً عن خلط مسائل العلوم بلا ضرورة داعية اليه ثم اعلم ان اللل المرجحة على قسمين احدهما اللة الحاملة ويسمى الباعثة وهي التي يرجح التركيب المخصوص فقط وثانيها اللة النائية وهي التي يكون التعرض من التركيب حصولها والقسم الاول نفسه مرجح واكثر ما يستعملونه باذاهي هذا القسم والقسم الثاني انما يكون مرجحاً بعد اقتضاء المقام ذلك التعرض ولذلك تراهم يقولون والمقام مقام كذا في بعض المواضع وان تركوا في البعض لظهوره واكثر ما يستعملونه باللام او عاينى عن التليل والباعث على ذلك ان اللة انما تكون حاملة للتكلم على شئ اذا تعين ذلك الكلام فيثبت يلزم اقتضاء المقام ذلك فيستثنى عن التصريح بذلك بخلاف القسم الثاني لان كون الشئ غرضاً انما يمكن اذا لم يتعين ذلك الاحتمال فلذلك وجب التعرض لاقتضاء المقام وما تسهم من اطلاق اللة الموجبة فانها على القسم الاول لكن ليس بمعنى عدم صحة مقابله مطلقاً حتى يكون خارجاً عن نظر القرن بل بمعنى عدم صحة مقابله في هذا المقام فيكون مستبراً في علم المعاني والخاسمون القسم الثاني مرجحاً لانه غير واجب بحسب المقام فقط بل بحسب المقام وبحسب التعرض ما يقطعون الموجب على الاول والمرجح على الثاني مع ان كلاهما مرجح بحسب اصل الكلام وموجب بحسب المقام فربما يتبينهما بأن في الثاني يجب انضمام التعرض دون الاول هذه قائمة جليلة فاحفظها (فالحنف) اى ارادة عدم ذكر اللفظ (انما يجوز قرينة حالية) كقول المستهل الهلال والله بحذف المسند اليه اى هذا الهلال وكقولك خرجت فاذا زيد بحذف المسند اى موجود (او مقابلة) كقوله تعالى يسجد لها بالندوا والاصال رجال اى يسجد رجال كقوله تعالى يسجد قرينة مقابلة بحذف المسند اعنى قوله يسجد وهذه هي اللل الصحيحة للحنف والحنف على اربعة انواع اما في المسند اليه وحده او في المسند وحده او في كليهما ما اوفى المتعلقات ولما كان ٧ حذف المسند والمسند اليه ما من قيل اليجاز ذكر ثلاثة انواع وجعل الرابع حذف الفعل فقال (ويجئ) اى الحذف بسبب القرائن (في المسند) وحده (والمسند اليه) وحده (وفي الفعل) ٩ وانما خصه بالذ كرم اندراجاً في حذف المسند لتفصيصه بخواص واحكام لا توجد في سائر المسندات (و) كذا في (المفعول) اى المفعول به لانه المتبادر عند الاطلاق (وسائر المتعلقات)

٧ وما قيل لم يتعرض
لحذفهما غير صحيح كالايحفي

ح

٩ قيل قاله اراد بالمسند
ما يكون جزءاً من الجملة
الاسمية حيث جعل حذف
الفعل قسميه ولا يحنفي ما فيه
من التكلف فخلق ما ذكرناه

ح

والقائل في هاتين القولتين
شارح الكتاب سعد الدين
الحلال (مصححه)

كثيرا المفعول به من المفاعيل وكذا الحق بالمفعول من الحال والتمييز وكذا الشرط (سوى
 الفاعل) ٣ من بين المتعلقات فانه لا يجوز حذفه اصلا مستقلاً اذ الكلام في حذفه
 مستقلاً فلا يرد حذفه بقية الفعل وهذا بخلاف فاعل المصدر فانه يجوز حذفه لان
 المصدر موضوع للحدث وحده بخلاف الفعل (اذ الفاعل) وضع (للاستناد المحصل)
 اى المعنى (وهو) اى الاستناد (نسبة) للحدث الى الذات (لا تحصل) تلك النسبة
 (الا بدكر) الذات التى هو (المستند اليه) اذ النسبة لا تحصل ولا تسمى الا بتعيين
 المنسوب اليه وقيل بأن قال اذ النسبة لا تحقق بدون المتنسبين لكنه فاسد والا لما جاز
 حذف المستند اليه مطلقا بل المستند ايضا واعترض على كون الفاعل امراً محصلاً بأنه
 ان اراد كونه محصلاً عند السامع فلا نسب لزومه وان اراد كونه محصلاً عند المتكلم فليس لكن
 لا ينافيه الحذف ونقض ايضا بالمبنى للمفعول لانه فعل مع انتمى بوضع للاستناد الى محصل
 اللهم الا ان يخصوا الفعل بالمبنى للفاعل وبالمبتدأ ايضا فان الخبر بوضع للاستناد المحصل ايضا
 فيزوم عدم جواز حذف المبتدأ وانه باطل واجيب عن الاخير بأن الخبر المشتق موضوع
 للاستناد الى فاعله لا الى المبتدأ وخبر المشتق لم يوضع للاستناد المحصل هذا ما ذكره * واعلم
 ان تحقيق المقام يقتضى تمهيد مقدمة تنفك ههنا وفي مواضع كثيرة وهى ان الاشياء امامنا
 قيل الذوات المستقلة الخارجية والذهنية او من قيل المعانى المحتاجة اليها في قيامها بها
 ويسمى حديثا باعتبار صدورها عن فاعلها وكل من تلك الذوات والمعانى اما ان يؤخذ باعتبار
 التحقق الخارجى او التحقق الذاتى فاللفظ الموضوع للذوات الشخصية الخارجية يسمى
 علما والموضوع لها من حيث هى هى بدون اعتبار الشخص يسمى اسم جنس والموضوع
 للحدث الذاتى يسمى مصدراً والحدث الخارجى بأن يعتبر نسبتاً الى الذات يسمى فعلاً
 فحينئذ يعتبر معه المقارنة للزمان لتكون الحدث باعتبار نسبته الى الذات معنى الحدوث
 المستلزم للزمان ثم ان الذات المنسوب اليها اما الفاعل او القابل للفعل فيسمى الذات فاعلاً
 ٦ والفعل مبنيا له او ذات يقع عليه الفعل ويسمى الذات المفعول والفعل مبنيا له والموضوع
 للحدث مع الذات بأن يكون الحدث بمعنى الثبوت فحينئذ يستغنى عن اعتبار مقارنة
 الزمان يسمى صفات كالمشتقات وغير ههنا * ثم ان النوعين اصطلاحاً على تسمية اللفظ
 الدال على الاسم المستقل بالاسم سواء كان من الذوات كالملم او من الحدث من حيث
 هو من غير اعتبار الحدوث والثبوت كالمصدر او من مجموع الحدث والذات كالصفات
 وعلى تسمية اللفظ الدال على الاسم الغير المستقل اعنى الحدث القائم بالغير بالفعل سواء كان
 بطريق الاخبار كالماضى والمضارع او بطريق الانشاء كالامر والنهى وغيرها ثم انهم

١ والفرق بين فاعل المصدر
 وفاعل الفعل ان المصدر
 وضع لماهية الحدث مطلقاً
 باعتبار وجوده في الخارج
 فلا يطلب باعتبار وضعه
 فاعلاً بل طلبه عقل بخلاف
 الفعل فانه وضع للحدث
 الموجود في الازمنة الثلاثة
 ولما اقتضى هذا فاعلاً يقوم
 به ذلك الحدث الموجود
 دخل الفاعل في الفعل
 بحسب الوضع فلا بد
 من ذكره في اللافوت عرض
 الواضع هذا ما ذكره بعض
 الفضلاء وهذا معنى لطيف

عبد

٦ كونه الفاعل في الافعال
 الاختيارية والقابل
 في الامور الغير الاختيارية
 كقولكم مات زيد وغير ذلك

عبد

اعتبروا نسبة الحدث والذات معالي الغير من الزمان والمكان والاضافات وغير ذلك
 ووضعوا بازائها الالفاظ وسموها حروفا فهي موضوعة واما لكل نسبة خصوصية
 قائمة بالمتبين ولما كانت خصوصية النسبة بخصوصية الطرفين لزم ان لا يتحقق مدلول
 الحرف الا بالتحقق الطرفين فلذلك عرفوه بأنه ما دل على معنى في غيره اى على نسبة لاعتين
 ولا تحصل الابتنية ثم اعلم ان الاسناد يقتضى طرفين المسند اليه ولا بد ان يكون من
 الذات المستقلة او ما في حكمه فلذلك كان ذلك من خواص الاسم او ما في حكمه والمسند
 ولا بد وان يكون من قبيل الحدث القائم بالثبوت كاسناد الفعل او ما في حكمه كاسناد غير
 المشتقات كقولك زيد غلام واما الحرف فلما لم يكن له حظ من الذات والحدث ولم يكن
 في حكم شيء منهما اصلا لم يكن له حظ من الاسناد اصلا فاذا عرفت هذه المقدمة فاعلم
 ان نسبة الفعل الى الفاعل عقلية حقيقية لا تختلف عنه لافي المتعدي ولا في اللازم ونسبته
 الى المفعول عقلية اعتبارية نشأت من قطع النظر عن نسبته الى الفاعل ثم اعتبار النسبة الى
 المفعول امكانه ولذلك يقتضيه حقيقة الفعل والام يتخلف عنها مع انها قد تختلف كافي
 الفعل اللازم ولا يخفى ان خصوصية الفعل لا تنفك عن خصوصية الفاعل فاذا وضع
 الفعل لاسناد الحدث المعين الى الذات لا بد وان تعين الذات في الواقع والا لم تعين
 النسبة فلم تعين مدلول الفعل فحينئذ لا بد في الاخبار عن الفعل من ذكر ما يتحقق به
 مدلول الفعل اعني خصوصية الفاعل اما بطريق الاظهار او بطريق الاشارة اذ حذفه
 يقضى الى بطلان الافادة لمدلول الفعل وذلك لان الفعل لا ينفك عن ملاحظة فاعل ماله
 والذي يفيد المتكلم للسامع ليس الا خصوصية الفاعل وايضا حذفه يفضى الى عدم
 كون الجملة الفعلية خبرا اذ كون شيء ما فاعلا لفعل مخصوص لا يحقل الكذب اصلا فان قولك
 فاعل ما ضرب صادق قطعوا لا بد في الخبر من احتمال الصدق والكذب فظهر ان الفاعل
 كما يكون متصلا عند المتكلم لا بد وان يكون متصلا عند السامع فاندفع النقض الاول
 واما النقض الثاني بالمبنى للمفعول فمدفوع بأنه اذا اخذ الفعل مبنيا له يصير بمنزلة الفاعل في توقف
 تحقق الفعل المأخوذ بهذا الاعتبار على تحققه وان لم يتوقف عليه قيل هذا الاعتبار واما
 الجواب عن النقض بالمتبدا فكما ذكره المتعترض نفسه في آخر كلامه ولعمري لقد أدى
 الكلام في هذا المقام الى الاستهتار لكن المذنب واضح عند اولي الالباب عند تأمل القائلة
 التي ذكرناها في هذا الباب والقاعاع بالصواب (ثم انه) اى الحذف مطلقا في المسند
 اليه والمستبعد من الفعل والفاعل وغيرهما وكذا في المفاعيل ومطقتاها الا انه لم يذكر
 المفاعيل في قوله الفن الثاني في المسند والمسند اليه اكتفاء بالاهم (يترجى) على الاثبات
 (بوجوده) فهذه اشارة الى الملل الموجبة (الاول نصيب المقام) ٣ عن طائفة الكلام

٣ قيل كل من الضيق والمقام
 حقيقة في الاجسام فاستدبر
 الحال توجب الاختصار

٩ قيل في المصراع الثاني انطاب ووجهه ان السائل لما لم يرفه من العلة (٤٠) كانه سأل ثانياً فأنطاب اظهار التشكوى أو انه لما وجز

وله اسباب كثيرة اما اختلال الوزن أو سامة المتكلم كافي قوله • قال على كيف انت قلت
عليل • سهر دأثم وحزن طويل ٩ اذ الظاهر ان يقول اناعليل او خوف ملال السامع
كقول الوزير ما الامر عند حضور السلطان مكان ما مبر المؤمنين او فوت الفرصة كقوله
الصيد غزال (والثاني) من الملل الموجبة للحذف (الاحتراز عن البعث) ظاهراً ٧
نظراً الى وجود القرينة والافالة ذكر اصل في الكل (نحو) قوله تعالى (يسبح له فيها الغدو
والآصال رجال) على قراءة المبني للمفعول اذ تقدير الكلام يسبحه رجال فلقد ذكر المسند
اعني يسبحه لكن عبثاً لكونه معلوماً من اول الكلام اعني السؤال المقدر وهذا مثال
لحذف المسند الذي هو الفصل (وفيه) اي في المثال المذكور على قراءة يسبح على المبني
للمفعول (مع ذلك) اي مع الاحتراز المذكور (تكثير القائفة) بخلاف ما اذا قرئ على
المبني للفاعل اذ الكلام حينئذ يكون جملة واحدة تضمن قائدة واحدة بخلاف القراءة
المذكورة ولا شبهة انه متى كان اجمع للقوائد كان ابغى وتلك القوائد (بنياته) اي نيابة
الكلام المذكور (عن ثلاث جمل) احديها يسبحه وثانيها السؤال المقدر اعني جملة
من يسبحه وثالثها الجواب اعني جملة يسبح رجال (و) كذا (يكون) يسبحه ورجال
مقصودين (في الذكر غير مستغنى عنهما حيث يكون له ورجال فاعلين بخلافه اذا كان
الفعل مبني للفاعل فان لفظة له حينئذ يكون مفعولاً والمفعول فضلة لكن لا يعمى انه ليس
مقصوداً من الكلام اصلا بل بمعنى تمام اصل الكلام بدونه ولا يفتنى ان الكلام اذا خلى
عن الفضلة صار كبناء احكم بنيانه وشيد اركانه (و) كذا (بذكر الشيء مجملاً)
في قوله تعالى يسبح (ثم) ذكره (مفصلاً) في قوله تعالى رجال اي يسبح رجال (وهو)
اي ذكر الشيء مجملاً مفصلاً (اوقع في النفس) من ذكره مفصلاً في مرة واحدة
على تقدير كونه على صيغة المبني للفاعل وايضاً ان الاسناد الاجالي لما وقع في موضعين
اعني في يسبحه وفي من يسبحه لاجرم افادة تكرير الاسناد فكان آكد كما كان ابغى • وذكر
السكاكي ههنا قائدة اخرى وهي ان الكلام لم يكن اوله مطعماً في ذكر الفاعل فاذا ذكر
كان كناية من حيث لا يحسب بخلاف المبني للفاعل فان اوله مطعم في ذكر الفاعل قيل
اتعلم يذكر المصنف هذه القائفة لكونها تمارض بقولهم المحصول بعد الطلب اعز من
النساق بلاتب ودفع هذه المعارضة ٦ بأن المرزوق من حيث لا يحسب التوويل
النفس اليه اكثر من الاعز ولا يفتنى ان اللفظة ادخل في باب البلاغة من الاعز ولها
في فن البلاغة مزيد قبول لا يرجي في غيرها كما يشهد بذلك الذوق على طاعة من الطبع على

او لا خوف ملال المحبوب
فلسأله عن سبب العلة علم
ان لا ملالة فيه فأطرب كما هو
مقصود مع المحبوب كذا
قيل •
٧ وانما قلنا ظاهر الان
المسند اليه مثلاً عدة
في الكلام فلا يكون ذكره
عبثاً في الحقيقة بل بالنظر
الى الظاهر اي القرينة
المتنية عنه وقيل اولانه
قد يحصل معها قائدة خفية
كالتيه على غباوة السامع
والاستلذاذ وغيرهما قول
فيه نظر اذ المراد بالبعث
ههنا هو التنية عن ذكره
لدلالة القرينة على المسند
اليه لا عدم الخلو عن القائفة
حتى يفتنى كونه عبثاً باشتقائه
على قائدة التنية على غباوة
السامع والاستلذاذ واثباتهما
على انهما اراد بالقرينة الثاني
محصل معها القائفة القرينة
المجوزة وذلك لا يفيد قائدة
اصلاً وان اراد القرينة
المرجحة فذلك لا يجمع مع
مرجح الحذف وان اراد
اعتبارها ببلد قرينة الحذف
فذلك لا يجمع ذكره عبثاً
لاحقة ولا ظاهراً على ان
القرينة اذا كانت مرجحة

لا يكون خفية فلا يصح قول القائل قد يحصل معها قائدة خفية • ٦ الدافع الفاضل الشريف قدس سره • (ان)

٣ وأما قلنا مزيد شوق بزيادة قيد مزيد كآثره البعض بناء على ان مجرد التقديم من غير طول يقتضى نفس الشوق كما قرر في موضعه عه ٩ قال بعض الشراح وفي هذه الآية فوائد أخر وهي انه يجوز ان يستند بسج الى احد الظروف الثلاثة اعني له وفيها وبالتدو ٤١ مع اعتبار كون الجار زائدا او غير زائد واعتبار الاستناد

الحقيقي والمجازي واعتبار التقديم والتأخير فيما قدم واخر مثلا اذا استند بسج الى الاول ويحمل اللام الزائدة كان الاستناد حقيقيا ويكون جزءا من الكلام ومقدما للاهتمام بملحوظ غير فضلة وقدم ظرف المكان على ظرف الزمان لشدة الاهتمام بإثبات تلك البيوت التي رقت لذكر الله تعالى وتسميته فيها واذا استند الى احد الباقيين ويكون الجار زائدا يكون الاستناد مجازيا وذلك لشدة عنايتنا بالمسبحين بالعكوف في بيوت الله وملازمتهم ايها التسبيح فيها جعلت البيوت كأنها مسجدة وكذلك اذا كانت اوقاتهم مستفرقة بالتسبيح جعلت كأنها مسجدة واتقدم الظرف الاول على هذين الوجهين للاختصاص كأنه قيل يسبح اوقاته تعالى اوبوته تعالى لوجهه الكريم لآلئ آخر وهذه الفوائد أكثر وادق بمقالة المصنف

ان النظم الآخر ليس فيه طول يقتضى مزيد شوق ٣ وعام طلب حتى يفيد عزة بل الوجه في ترك هذه القائمة هو انها منقمة من قوله وبذكر الشيء مجلا ثم مفصلا وان لم تكن مندرجة فيه ولا يخفى ان المصنف بصدد الاختصار فلا يذكر ما هو في حكم التكرار (الثالث) من الملل الموجبة للصدف (تخيل التحويل) ٩ اي الايقاع في الخيال ان الاعتماد (على شهادة العقل) من غير معاونة الوضع ولما كان الاعتماد في الحقيقة على القرينة دون العقل المحض اورد قيد التحويل (دون) شهادة (اللفظ) اي دون معاونة الوضع كافي الاثبات وكما فرق حاصل (بينهما) اي بين الشهادتين منفردتين لان شهادة العقل حقيقة قطعية وشهادة اللفظ وضعية غنية والاولى اولى لعدم تحلفها شيئا بالانذار والثانية اضعف لانها تتأخلف عن احتمال ٧ وان كان الاسر بالمعكس من حيث الظهور والشهرة قال السكاكي واما التحويل ان في تركه تمويلا على شهادة العقل وفي ذكره تمويلا على شهادة اللفظ من حيث الظاهر وكما بين الشهادتين ٨ اعلم ان كلام الشهادتين المذكورتين لما كان غير تام اذ لا يكتفي في الترك شهادة العقل بل يدل هو على المحذوف مع دلالة القرينة على اللفظ ولا يكتفي في الذكر ايضا شهادة اللفظ بل يحتاج الى انضمام العقل قيدا والى بالتحويل معنى ان التحويل على العقل آغاها وما بقي الى خيال السامع عند الحذف وليس بمحقق وقيد الثانية بقوله من حيث الظاهر اذ الاكتفاء على اللفظ عند الذكر آغاها وبناء على الظاهر وهذا مراد من قال ان قوله من حيث الظاهر متعلق بالتحويل على الشهادة الثانية ومنهم من ظن انه جله متعلقا بالتحويل الاول فقال انه قيد للتحويل دون التحويل اذ لم ير دان التحويل بحسب الظاهر تخيل بل ان هناك تحميلا ناشئا من حيث الظاهر اقول ليس مراد ذلك القائل ان التحيل هو التحويل بحسب اللفظ بل التحيل خلافاً لاد التحويل بحسب اللفظ على الشهادة الثانية وليس التحيل ذلك بل التحويل على الشهادة الاولى وليس هذا مقيدا بكونه بحسب اللفظ فالتحويل ليس مقيدا بالظن وما هو القيد به ليس تحيلا فلا خلل اصلا على ان ما ذكره من كون التحيل ناشئا ٦ من حيث الظاهر ان اراد به كون التحيل امرا ظاهريا لاحيقا فذلك مما لا حاجة الى التمرس له بل لا معنى له اصلا قد قصد المتكلم التحيل المذكور واقع في الواقع وان اراد كونه ناشئا من تخيل ظاهري فنذكر يرجع الى ما فصل سابقا في كلام ذلك القائل ثم ان المصنف ترك قيد من حيث الظاهر اكتفاء بالتحويل اذ سكت عن التحويل على شهادة اللفظ عند الذكر بل ذكر ان في الحذف تمويلا على شهادة

هكذا قيل تدبر عه ٧ مثل التبديل والتخير والحقيقة والمجاز والكناية والاشتراك وغير ذلك عه ٦ والحاصل ان نفس التحيل ليس امرا ظاهريا بل هو امر حقيقي وأما الاسر الظاهري هو التحيل لان التحيل في الشيء ليستلزم بناء ذلك الشيء على الظاهر فيعتنذ لا يصح نفي تعلق قيد الظهور بالتحويل دون التحيل عه (حاشي) (٦)

٤ قبل وتظهر ذكر الشيء بوصف محتمل للمراد وغيره حتى يأمن عن القائلة ولا يكذب أيضاً كقول الصديق رضى الله عنه عند سؤال بعض من الكفار عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه رجل يهدي السبل فإنه صادق لأنه يهدي سبل الدين مع أنه يأمن من مكروهم حيث يمكن إرادة سبل المدينة ومن هذا القيل أيضاً ما سأله بعض روافض الملوك عن الإمام ابن الجوزي احتماله حيث قل من أفضل اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الذي أبته عنه فإن التغيير الأول أن يرجع إلى الموصول صار المراد أب بكر رضى الله عنه وإن رجع إلى النبي عليه السلام صار المراد علياً رضى الله عنه وهذا من الظف الاجوية ولهما نظائر كثيرة يرفها من تتبع كتب المحاضرات

٨ واعتقلنا المحكمة الاجتماع احترازاً عن التكت التي لا يمكن اجتماعها كتطهير اللسان عنه وتطهيره عن اللسان وغير ذلك

العقل من غير مقارنة اللفظ سواء كان التحويل عند الذكر على شهادة اللفظ فقط أو مع العقل (الرابع) من الملل المذكورة (تطهير اللسان عنه) أى عن المحذوف لناية حسنة ودقائه حقيقة اوداعه وأما حذف هنا قيد الإيهام كما اعتبره السكاكي بناء على ظهور حل التطهير هنا على الوهم اذ لا تلوث في ذكر اللفظ حقيقة فلا يمكن حل التطهير على الحقيقة بخلاف ما ذكر من التحويل على شهادة العقل فإنه امر محتمل في نفسه حقيقة لكن لما لم يمكن هنا وبجوب ذكر قيد التخييل (ويقرب منه) أى من تطهير اللسان (الحياة من التصريح) أى الحذف استحياء من التصريح باسمه (كما قلت عائشة رضى الله عنها ما رأى) أى رسول الله صلى الله عليه وسلم (مضى) أى العورة (ولا رأيت) أى العورة (منه) أى من رسول الله صلى الله عليه وسلم وأما قل ويقرب منه ولم يقل ومنه مع أن كلامه على اختيار الحذف لثبوت المحذوف إلا أن مدار الحياة على الاحتراز عن الإسماع ومدار التطهير على الاحتراز عن التكلم من غير ملاحظة الإسماع (الخامس) من الملل المذكورة (تطهيره) أى المحذوف (عن اللسان) لناية شرفه وعظمته وفخامته حقيقة اوداعه (السادس) من الملل (أمكن الانكار أن احتج إليه) وهذا وإن كان بعدد لالة القرينة على المحذوف لكن لما كان دلالة القرينة ظنية وصارت قابلة للتشكيك بسبب الانكار (السابع) من الملل (تمينه) أى المحذوف (التحيز) الظاهر أنه أراد بالخبر معنى الأخبار الحاصل من الاستناد لا خبر المبتدأ إذا لم ينف عم الكلام المستند إليه والمستند ما قلر أدا المحذوف ما يهمها وأزاد بالتبيين أن لا يصلح المذكور إلا المحذوف (أما حقيقة) كقولك خالق لما يشاء وقاع لما يريد أى الله سبحانه وتعالى أو (ادعاء) كقولك الواهب المائة الحصان وبعدها (أى الأمير) لكن ادعاء أذ يحتمل غيره حقيقة فإن قلت إذا لم يصلح الخبر إلا أنه يكون حذفه للاحتراز عن العبث قلت الاحتراز عن العبث أعم فبما أن يقصد كل منهما مع الذهول عن الآخر وجاز أن يقصدا معاً وكذا الحال في التكت الممكنة الاجتماع (الثامن) من الملل (اتباع الاستعمال) الوارد على تركه دون نظائره فيكون سماعياً كقولك رمية من غير رم وشنشنة أصر فيها من أخزم بتقدير هذه في كليهما وسماعياً لا يقاس عليهما أو على ترك نظائره أيضاً فيكون قياسياً كقولهم الحمد لله الجيد بالرفع على المدح تقديره هو الجيد (نحوهم الرجل زيد) وهذا مثال الحذف القياسى وتقديره ثم الرجل هو زيد عند بعضهم قولهم ثم الرجل جلة فلية فلما قيل ثم الرجل توجه أن يقال من الرجل قليل زيد أى هو زيد فهذه جلة اسمية والمجموع جلتان وعند بعضهم المخصوص بالمدح أعنى زيد مبتدأ وماقبله أعنى الجلة الفعلة خبره واستغنى عن العائد لأن الرجل لما كان عبارة عن المخصوص كان ذلك بمثابة إقامة المظهر مقام المضمير وأما آخر المستند إليه ليحصل التفسير بد الإيهام الذى هو الأبلغ في مقام المدح وهذا هو الباعث في وضع

٩ قبل يجوز ان يراد باحتمال امرين ان يراد امران في المسند على تقدير حذف المسند اليه بحيث لو لم يحذف لعين احد الاحتمالين وكذا الحال في العكس مثال حذف (٤٣) المسند اليه مع احتمال الامرين قوله تعالى طاعة مروفة لانسان قدر الذي

يطلب منكم يكون تقدير الكلام طاعة مروفة بالافعال كايضا للمؤمن وهي الطاعة بالحقيقة وان قدر امرهم اى شانكم يكون تقدير الكلام طاعة مروفة اى مشورة عند الناس بالاقوال وليست بطاعة حقيقة اذ المخاطب في الآية المناقون واما قوله تعالى صبر جيل ان قدر المسند فالتقدير ان استيلاء داعية الحكمة على داعية الشهوة اجل للنبي من العكس وقرينة حذف المسند اليه فيه هي ان امر النبي وشانه الصبر على الطاعة وعن النصية ولا ينبغي ان القرينة ما يدل مطلقا على معنى معين مطابق للمقام ظاهرا لاعلى القطع

٧ قيل الفصل الذي حذف مفعوله اما ان يعتبر تعلقه به او يعتبر عدم تعلقه به اولا يعتبر شئ منها فهذه ثلاثة اقسام تقدير عن الاول بقصد التعميم وعن الاخيرين بقصد الاطلاق وفرق بين الاولين ان المقصود

الرجل موضع الضمير اذ الظاهر ابلغ فعل هذا لا حذف فيد اصلا (و) نحو (ضرب زيدا قائما) وهذا مثال الحذف القياسي ايضا اذ من تعلقتهم ان المبتدأ اذا كان مصدرا صريحا او بمعنى المصدر كما فعل التفضيل المضاف الى المصدر ويكون مضافا الى الفاعل او المفعول وبه حال من احدهما او منهما جنيما ويكون المصدر عاملا في مقرر حاجتهما يجب حذف خبره لدلالة القرينة على تبيين الخبر وقيام غيره مقامه فتقدير الكلام عند البصريين ضربى زيدا حاصل اذا كان قائما فحذف حاصل قيامه غير مقامه وحذف اذا كان لقيام الحال مقام الفرف وتقصيل المقام في علم النحو (و) نحو (سقيا) اى سقاك الله سقيا (و) عجبيا اى عجبك عجبيا وهذان مثالان لحذف المسند اعنى الفصل اصالة والمسند اليه اعنى الفاعل تبعا حذفهما معا (و) نحو (الاحطية فلاية) حظية فعلة بمعنى فاعلة من حظيت المرأة عند زوجها خطوة بالكسر والضم والية فعلة بمعنى فاعلة من الالو بمعنى التصدير اى ان لم يكن لك في النساء حظية اى ذات عظمك لعدم ملاعبة طبعهن اياك فاقى غير مقصرة في القصد بالحظوة فحذف المسند من الشرط والمستند اليه من الجزاء حذفهما معا وان كان في المورد قياسيا حيث وجدت قرينة دالة على المراد هناك ولما وجب عدم تغيير الامثال حذف في المضرب ايضا فصار علته الحذف اتباع الاستعمال واصل المثل ان رجلا كان لا يحظى عنده امرأة ولما تزوج قائلة المثل لم تال جهدا في ان تحظى عنده فارتفع بل طلقها قتالت المثل ويضرب في كل قصبة لم يقصر فيها الانسان ولكنها امتعت لمارض من غير جهته وروى المثل على النصب فالتقدير ان لا اكن حظية فاقى لم اكن مقصرة (التاسع) من الملل (اختبار) المتكلم (السامع) في تنبهه للمحنوف مع وجود القرينة اى هل يتنبه للقرينة ام يقتضى التصريح (و) اختبار (قدر تنبهه) عند القرائن الخفية هل يتنبه سريرا ام لا وهل يتنبه لمثل هذه القرائن ام يقتضى قرائن واضحة (الماشر) من الملل (تكثير القائمة) للسامعين (باحتمال امرين) من حذف المسند والمستند اليه ٩ (ومنه) قوله تعالى (صبر جيل) قوله تعالى (طاعة مروفة) نعم الاحتمال الاول تقديرهما صبر جيل اجل وطاعة مروفة امثل اى اولى بكم من هذه الايعان الكاذبة وعلى الثاني صبر صبر جيل وطاعة مروفة بالافعال دون التبة والفصل (الحادي عشر) من الملل لكن في حذف المفعول خاصة ٧ اعلم ان تعلق الفصل المتبدى للمفعول ضرورى في نفسه لكن ان قطع النظر عن تعلقه بالمفعول اصلا فهي المسمى بالاطلاق وان لوحظ تعلقه

الاولى في الثاني نفس الحقيقة ولازم منه التعميم في افرادها وفي القسم الاول المقصود الاول وهو التعميم في المفعول ولا ينبغي عليك ان عدم اعتبار شئ منهما قد يجتمع مع ذكر المفعول فلا يكون من اقسام حذفه وان اردت غير هذا فيخصر في ان يعتبر شئ منها فلا قسم ثالث هناك نعم يوجد قسم ثالث باعتبار خصوصية المفعول واملاقه كالمثناة واما الفرق الذي ٧

نفس الحقيقة ان اراد حقيقة
الفعل فحينئذ يكون بمنزلة
اللازم فينا فيه التعميم وان
اراد حقيقة المفعول فذلك
عين القسم الاول فامل
وان اراد بالحقيقة حقيقة
الفعل وبالأفراد افرادها
ايضا فذلك خارج عن
الترض في هذا المقام اذ
الكلام في عموم المفعول
واطلاقه لا غير

بالمفعول لكن لا يذكر خصوصية المفعول فهو المسمى بالتعميم وان لوحظ تعلقه بالمفعول
الخصوص وان لم يذكر فلهل مرجحة سند كرها لكنها تركها المصنف لظهورها
ولكونها مفهومة من الملل السابقة العامة للسند والسند اليه والمفعول كاسر وانما
غرضه هنا ذكر ما يختص بمخفف المفعول من الملل فلهذا اقتصر على التعميم
الاولين من الاقسام الثلاثة فأشار اولا الى القسم الثاني فقال (ان يقصد بمخفف المفعول
تعميم الفعل) لكل مفعول مخصوص معلوم جنسه في ضمن الفعل ولكن لا يوجد
قرينة على مفعول معين اذ لو وجدت لكان المفعول في حكم المفعول فيفوت التعميم
فحينئذ يحتمل جميع خصوصيات ذلك الجنس بناء على ان تقدير بعض دون بعض
تعود الى ترجيح احد المتساويين على الآخر بلا مرجح فيكون جميع الخصوصيات
منوية والالم يحصل التعميم ولا يكون مقدرة والالم يحصل الاختصار اذ المقدر
كالمفعول والحال ان الترض هنا هو التعميم مع الاختصار مثلا اذا قلت فلان يطلى
يفيد في المقام الخطابي انه يطلى كل احد كل شيء وهذا من انواع صحر الكلام اذ يتوصل
بتقليل اللفظ الى تكثير المعنى ثم اشار الى القسم الاول بقوله (او) ان يقصد بمخفف
المفعول (اطلاقه) حيث لا يقدر هنا لا الخصوصيات ولا المفعول العام لما ذكر
ولا يكون مع ذلك منوية على خلاف القسم السابق اذ مدار الاطلاق على الاحتراز عن
التعميم ايضا بل يتوّل الفعل هناك منزلة اللازم فيقصد الى نفس الفعل ثم ان المصنف
اورد مثلا للتعميم قال (قال الله تعالى وتركم) اي المتأقين (في ظلت لا يبصرون)
فلا يقدر شيء من المبصرات ومن جنسها لكن المنوى انهم لا يبصرون شيئا وأورد
مثالا للاطلاق بقوله تعالى (ان في ذلك لآيات لقوم يعقلون) اي يتصفون بالعقل
من غير ملاحظة متعلق لتقل نظير قولك يذهبون ويعجزون ان ينوي مفعول مخصوص
محذوف لدلالة القرآن الحالية عليه واكثر فواصل القرآن واردة على كلا الاحتمالين
ثم ان لمخفف المفعول عللا أخرى منها قصد مجرد اختصار كقوله تعالى اهذه الذي
بش الله رسولا اي بش الله ومنها البيان بعد الاجام كقولك لوشئت جئت اي لوشئت
الجبى جئت وهذا اذا لم يكن في تعلقه بالمفعول غرابية والالم بمخفف كقوله فلم يبق مني
الشوق غير تشكري فلو شئت ان ابكي بكيت تفكرا حيث صرح بقوله ان ابكي لان في
بكانه للفكر بسبب فناء غيره بالكلية غرابية لا يتطعن عليها لو لم يصرح بها ومنها دفع
توهم خلاف المراد من اول الامر كقوله ولم يزد عن من تحال حادث وسورة
ايام خروني الى العظم فلو قال خروني الصبر لم يأتواهم الحز في بعض الصم ولم يته الى العظم
ومنها التصدي ما ذكره ثانيا اظهارا لكمال العناية بوقوع فعل آخر على صريح
لفظه كقوله كم طلينا فلم نجدك في السودد والمجد والمكالم مثلا اي طلينا لك مثلا

فحذف لأن قصده أن يوقع عليه في الوجود ومنها استبحان التصريح وقد مر (الثاني عشر) من علل حذف المقول (رعاية فواصل الآتي) أي القصد إلى رعاية أو آخر الآيات إذ القرض مقدم في التصور على الحذف ونفس الرعاية متأخرة عنه والقواصل جمع فاصلة والمراد بها مقاطع القرآن لقوله تعالى كتاب فصلت آياته وقد يطلق عليها في غير القرآن السميع ولكونه في الأصل يدير الحمام تورعوا عن إطلاقه على مقاطع القرآن ورعاية الفواصل مما استحسنه البلغاء حتى رجحوا إيجابها الحذف على الإثبات (نحو) قوله تعالى (ما ودعك ربك) أي ما قطعك قطع مودع (وما قل) أي ما أبضك كما ظن المشركون حيث انقطع عنه الوحي مدة حين سئل عن أصحاب الكهف والروح فقال سأخبركم غدا من غير أن يقول إن شاء الله أو حين كان في بيته جروك وب لم يدخله الملك لذلك وإنما حذف مقول فلاك رعاية للفواصل السابقة والآتية ثم إن المصنف يمد ما فرغ عن ذكر علل الحذف شرع في ذكر علل خلافه أعني الإثبات فقال (والإثبات) مطلقا أي سواء كان في المستدين أو غيرهما (يجب عند عدم القرينة) واللام بهذا الكلام واعلم أن الانسب للمصنف ذكر العلامة الصحيحة قبل المرجحة لكنه إنما تركها لظهورها وأما وجوب الإثبات فإن أراد به ما يردف الرجحان كما يطلقون الموجب على المرجح فيجبه عليه أن هذا بينه الوجه الأول من اللل المرجحة التي سيذكرها وإن أراد به ما يقابل الجواز بمعنى عدم صحة الترك فذلك وإن كان خارجا عن اللل المرجحة والصحة بناء على أنها عند وجود القرينة وهذه عند عدمها لكنه ليس من مسائل هذا الفن لإصالة ولا استطراد إذ الكلام فيه في اللل المرجحة وذلك أيضا ليس مما يستحسن ذكرها استطرادا الرجحان يتوقف على معرفة الجواز ولا يتوقف على معرفة عدم جواز خلافه وأيضا أن علم المعاني يتم علم النحو ٧ فلا يجوز بحسب النحو لا يدخل فيما يتوقف عليه هذا العلم فينتج عن ذكرها الاستحسان ثم فصل اللل الموجبة بقوله (ويترجح) الإثبات على الحذف (لوجوه) أي عشر عدد وجوه الحذف (الأول) من تلك الوجوه (كونه) أي الإثبات (الأصل) عند وجود القرينة لأن الأصل في الكلام ذكره بالتمام (مع عدم العارف) عن الإثبات من مرجحات الحذف وإنما صرح بعدم مرجح الحذف مع أنه فهم من قوله يجب عند عدم القرينة إعتقاما والافرجحان الإثبات مستزوم لجوازه وجوازه يتبع رجحان الحذف (الثاني) من تلك الوجوه قصد (زيادة التقرير) والإيضاح إذ أصل التقرير حاصل من القرينة ومنه قوله تعالى وأولئك هم المفلطون بتكرير اسم الإشارة في المفلطوف (الثالث) منها (الاحتياط) في فهم السامع

٧ و يؤيد هذا الكلام ما رأيت في بعض الحواشي من أن مقتضى الحال في اصطلاح هذا الفن أن تأتي بعد صحة التركيب ومالا يصح التركيب إلا به ليس بمقتضى الحال عندهم ومن ههنا يظهر الفرق بين مقتضى الحال بحسب الاصطلاحين فتدبر

(قللة الثقة بالقرآن) لضعف دلائلها على المحذوف وذلك اذا لم يكن المخاطب فهمها فلا يارضيه ما ذكر من رجحان شهادة العقل وكون لسان الحال اقضع من لسان المقال لان ذلك عند كون المخاطب ذا طبع قوى وذكاة جي (الرابع) منها (ان لا يتمكن السامع من ادعاء عدم التنبيه له) اى لذلك المثبت اذ لو تركه لعله يدعى عدم معرفة مراده عند المواخذة وان كانت القرآن واضحة بناء على امكان القول عنها (الخامس) منها (الاستلذاذ) بذكره مثل قولنا الله خالق كل شئ والله رازق كل شئ مع ان تعيين الخبر له قرينة واضحة له مع انضمام قرينة المطف في الثاني وهذا اهم من لذة المتكلم للمقبل من احب شيئا اكثر ذكره اولدة السامع كذكر المشوق عند العاشق باسمه عند وجود القرآن وعلى الاخير يقدر المضاف اى قصد الاستلذاذ (السادس) منها (التبرك) بذكره مع وجود قرآن مفنية عن ذكره كافي الوجه السابق ويفرق بينهما بأن التبرك انا هو بملاحظة عود النفع الى التذكر كافي ذكر اسم الله تعالى وذكر اسماء آياته واوليائه والاستلذاذ بدونها ولهذا الفرق اخطى عطف السكاكى هذا الوجه على الاول بالواو دون او كافي البواقي ظنائه الاتحاد مالا (السابع) منها قصد (التعجب) بذكره مع اغناء القرآن عنه كما في قوله صي يقارم الاسد وهذا وان كان حاصله مع القرينة بدون التذكر لكن حصوله بطريق المفهوم لا بطريق السياق فاذا قصد الحصول بطريق السياق يترجم الذكر (الثامن) منها قصد (التعظيم) بذكره مع القرينة الصحيحة للصدق وانما ترك المصنف ما أورده السكاكى من قوله والمقام مقام ذلك اذ لا اختصاص لهذا التقيد بهذا المقام بل جار في كليهما تقدم منها وحاشاخر وقد أشرنا اليه سابقا فتذكر وقصد التعظيم كما في بعض الاسامى كصمد وفي بعض الاقواب وذلك ظاهر وفي بعض الكنى كآبى فضل (التاسع) منها قصد (الاهانة) بذكره مع جواز الحذف لوجود القرينة الصحيحة له والمقام مقام الاهانة كافي اعتداد ما ذكرنا في جهل وغير ذلك واعلم ان المصنف لما علم العلل للسند والسند اليه وغيرهما اراد بالتعظيم والاهانة ايضا ما لمهما خلافا للسكاكى حيث خصهما بالاستدلال به لكنه ليس كذلك لانك اذا قلت الملك مع علو شأنه متعجب فيبد تعظيم المحمل وكذا اذا قلت كل على يقول كلاما موزونا متقى فهو شاعر فانه فيبد اهانة الشاعر الى غير ذلك من الامثلة (العاشر) منها قصد (بسط الكلام اقتراضا) اى لانتهاز الفرصة واغتنام الوقت (لاصفاء السامع) حيث يكون الاصغاء مطلوبا لعظمته وشرفه ولهذا يطلق الكلام مع الاحجاب (نحو) قوله تعالى (هى عصاى اتوكأ عليها الآية) اى وأهش بها على غنى ولى فيها مارب أخرى في جواب ماتاك يمينك يا موسى ٩ اذ ينكى لموسى عليه السلام في الجواب أن يقول عصا الآله ذكر

٩ واختار تلك مع قرب
المشار الى امام التحقيق بالنسبة
الى جناب كبريائه والتعظيم
لاشتمالها على الامور الجيدة
والمنافع الكثيرة ع

٦ ومن تلك المآرب انما اذا احتاج الى الطعام ضرب بها الارض فيخرج ما يأكل يومه وكان اذا قاتل عدوه يظهر على شعبتي اثنين يتسائلان وكان يضرب على الجبل الصب الوعر المرتقى وعلى الحر والشب والشوك فيخرج له واذا اراد العبور من النهر ضرب عليه فاضلق وكان يشرب من احدى شعبتي السل ومن الاخرى اللبن وكان اذا اعيا يركبه قحمله أى موضع شاه من غير ركض ولا تحريك رجل وكانت تله على الطريق ويحذره من اللصوص وتقاتل العدو ويفرح منها الطبيب اذا احتاج اليه وكان يضيها على عاتقه وعلق عليها جهازه ومتاعه وطعامه وسقاه ٧ قتل بض من شراح الكتاب من تلامذة المصنف ٤٧ ان المصنف للم يرض ما ذكره السكاكى سأته عن تحقيق هذا المقام فأقاد ان السؤال اذا كان واردا على شئ ظاهر فذلك

السؤال انما يتوجه الى امر يتعلق به بحسب مقتضى الحال والا كان عبثا لظهوره كما اذا سألت شخصا عن لبس ثياب السفر بقولك ما هذا الثوب فاك لا تسأل عن نفس الثوب وما هيته بل انما سألت عن سبب لبسه فكذلك قلت ما سبب عزيمتك فجواب اللابس حينئذ ان يقول اريد سفر كذا ولوا جواب بأنه كستان مثلا عد لاغيا فكذلك ههنا لما كان السؤال عن امر ظاهر فيكون متوجها الى ما يتعلق بالصا من منافعها فكذلك قال ما سبب فذلك قال هي عصا اتوكا عليها الآية

المسند اليه اعنى هي واصافه الى نفسه اقتصاصا للاصناف ثم ذكر السكاكى ان موسى عليه السلام زاد على ذكر المسند اليه واصافا عديدة في ضمن جل ثلاث للبسط المذكور وتلك الجبل التوكو والهش والمآرب الاخر لكنه مع ذلك اختار الاجال في قوله ولى فيها ما آرب اخرى ثلاث يخرج البسط مخرج الاسهاب وتلك المآرب انها تطول بحسب طول البئر فيستقي بها وتصير شمتا هادلوا وان شمتاها تتحدان بالليل كالشمتين وانه عليه السلام اذا اشتهى ثمرة فأكورها وأورقت وأثمرت وانها كانت تجمل زاده وتجمرى معه وتجارب السباع اذا قصدت الثم وتنكلم معه اذا استوحش من الوحشة واذا ضربها على الارض ينبع منها الماء واذا نام كانت تحرسه عن الهوام باذن الملك العلام ٦ ثم ان المصنف اشار الى ضعف ما ذكره السكاكى باسناده الى قاتل مجهول حيث قالو (قيل ولذلك) أى ولاجل البسط اقتصاصا (اتبع) موسى عليه السلام (ما اتبع) من الاوصاف العديدة ٧ ووجه الضعف ان البسط لمجرد الاقتصاص خارج عن دأب البلغاء مع أنه ربما يدجرا في حضرة ذى الجلال والجلوت بل الوجه في ذلك ان السؤال عن الجنس بكلمة ما ليس لاستحضار ماهيته فقط لظهورها بل لاستحضار ما مع صفاتها يظهر الميابة بين المقلوب عنه والمقلوب اليه ويشاهد القدرة الباهرة فلما فطن موسى عليه السلام ذلك أجاب بأنها خشبة من جنس الصا متصفة بما يتصف به افراد جنسها من الاتكاء عليها والهش بها وغير ذلك من المآرب فليس هناك بسط للاقتصاص بل جواب عام مثل بقدر السؤال ويمكن أن يقال ان البسط لمجرد الاقتصاص امر واقع بين العقلاء ومقبول عند البلغاء بل يستحسنه كل الطباع وايضا ان البسط اذا قلن الرغبة من السامع لا يكون مذموما ولا يندجرا كافيها نحن فيه وانما المذموم ما اذا قلن سامة السامع وملائته نعم التوجيه المذكور الذى هو مختار صاحب

فان قلت لو كان قوله تعالى وما تلك بينك وبينك سؤال الاعمال يتعلق بالصا لكان حق الجواب ان يقول اريد ان اتوكا عليها واهش بها على غنى ولكن قوله هي عصا ضايعا غير مطابق للسؤال كافى السؤال عن لبس ثياب السفر قلت هذا السؤال وان كان عايشا للصا لكنه تعالى للماعل انه سيرد عليها الصورة العنابية عند سفر السحرة وكان ذلك مقام ان يخاف موسى بمشاهدة الصورة المنكرة التى ليس يهدىها افراد سميت ماهيتها وعوارضها في نفسه ثلاث يهدى عند ورودها عليه فذلك قال مالك ليجيب عن ماهيتها ايضا كما يجيب عن منافعها اذ اثبتت فحصل معنى الجواب حينئذ هي عصا اعرفها بالذات والوارض وان صورته مقرررة في نفسى لا ينعف الامناع امثالها فاني قد عايتا عليها واهش بها على غنى ولى فيها ما آرب اخرى هذا كلامه

الكشاف ادق واليق بالمقام من توجيه السكاكي لكن اين هذا من الضعف وما استندوا اليه من الزيف (الحادى عشر) من الوجوه المذكورة قصد (التصریح في المسند بالاسم للثبات) اى ليستفاد منه الثبات صريحا لان اصل الاسم الصفة او غير الصفة الدلالة على الثبوت اما في غير الصفة فان كان دالا على الثبات او على الحدث فقط فظاهر واما في الصفة التى هى الدلالة على كليهما فلعدم مقارنة الزمان في مدلولها كامرا فيما سبق لكن المراد بالثبوت معنى عدم التجدد لاسى الدوام والا استمرار والا لزم التناقض البتة في قولك زيد قائم وقاعد لاتحاد الزمان لكن يجوز اجتماعهما في الصدق بمعنى انه قائم اس وقاعد اليوم مع بقاء معنى الثبوت (او) التصریح (بالفعل للتجديد) اى ليستفاد التجديد صريحا فان الفعل يدل بوضحه على الحدث المقترب بالزمان وهو المعنى بالحدوث والتجديد كقولك قام زيد وقد يراد ثبوت النسبة التجديدية فيقال زيد قام والفرق واضح هذا بالنسبة الى مطلق الفعل واما بالنسبة الى الخصوصيات فلا بد من التضياع اغراض أخر اثار اليها بقوله (او تضمن احد الأزمنة) الثلاثة اى الماضى الذى هو الزمان السابق على زمان التكلم والمستقبل الذى هو الزمان الذى سيجى بعده والحال الذى هو الزمان المقارن لزمان التكلم ولا يلزم كونها آفا مشتركا بين الزمان الماضى المستقبل كايقله اهل المقول بل المراد عند اهل العرف قطعة من الزمان ومقدارها بحسب الافعال اذ يقال يأكل ويمشى ويكتب القرآن ويمجاهد الكفار والممكن تقييد الاسم بأحد الأزمنة بتصریح الزمان كقولك زيد قائم اس او غدا او الآن قديم بقوله (باختصار) لاجراء ذلك اذ ليس فيه اختصار الفعل ثم ان السكاكي جعل التخصيص بأحد الأزمنة باختصار علة منضمما الى اقادة التجديد حيث قال مع اقادة التجديد لكن لما كان كل منها علة مرجحة مستقلة لا يراد الفعل وان لم ينك كل منها عن الآخر بحسب الوجود عطف المصنف بينهما بأو وخالف فيه السكاكي (او) التصریح (بالظرف للاحتمال) اى ليحصل الثبوت اذا قدر اسم كاحصل والتجديد اذا قبحر فعل كحصل والمآل تكثير القائمة بهذا الاحتمال كذا قيل ويمكن ان يقال ان التصریح بالظرف عند احتمال الثبوت والتجديد في خصوصية الفعل بأن لا يلزم شئ منها على التمين هذا كله بما وجد قرينة على المسند ثم ان ما ذكر اذا انضم اليها ارادة تعيين خصوصية تلك عبارات المقدرة بصرحه مثلا اذا اريد ان ثبوت المسند بطريق التجديد او الثبوت المقابل له يصرح بالثبوت المقدر على أحد الطريقين كقولك زيد ثبت لما علم في صورته التجديد وزيد ثابت له العلم في صورة خلاف التجديد وغير ذلك من عبارات ~~هوا~~ وان المصنف ذكر العلة المتضمنة لتكون المسند

جلة فعلية واسمية اوغيرهما ولم يذكر العلة المقضية لكونه جلة على اطلاقها لا يمكن
الوقوف عليه بعد التأمل فيما ذكره لكننا نذكر ما ذكره السكاكي ههنا لكونه من
مشكلات كتابه وهوان المسند اما يكون جلة اذا اريد تقوى الحكم بنفس التركيب
لا بالتكرير واداة التأكيد والمراد بالتقوى ان يستند الفصل الى ضمير المسند اليه ويستند
المجموع اليه في تكرار الاستناد ويكون المسند جلة واما اذا كان المسند جلة اسمية لم يتصور
هناك تقوى الحكم كما سيحى ان شاء الله تعالى واذا كان المسند سببيا وفسره السكاكي
بقوله وهو ان يكون مفهومه مع كونه محكما عليه بالثبوت لما هو مبنى عليه او بالانفصال
عنه المطلوب التعليق بشر ما هو مبنى عليه تطبيق اثبات له بنوع ما اوتفى عنه بنوع ما
كقولك زيد ابوه منطلق او انطلق والبرالكرمه يستين قيل المتبادر من قوله اذا كان
المسند سببيا ان يكون المسند السببي هو الجلة نفسها اعنى جلة ابوه منطلق مثلا
والمفهوم من تعريفه ان يكون المسند السببي نفس منطلق واجيب بأنه يطلق على
كل منهما فأراد بالمسند اولا المعنى الاول وبضمير مفهومه المعنى الثانى على طريقة
الاستخدام والتحقيق ان المتبادر من قوله اذا كان المسند سببيانه اذا كان في الكلام
مسند سببي يكون المسند جلة وبالجملة اراد بالمسند معنى الحدث ويكونه سببيا ان يكون
قائما بشئ بسبب قيامه بشئ آخر فيقال لقيامه بالشئ الآخر جلة صغرى وبالشئ الاول
جلة كبرى لانه اراد بالمسند غير ما اراد بضميره فلا استخدام قيل انهم قالوا المسند السببي
بالوصف السببي فيقتضى ان يمد مثل زيد كرم ابوه مسندا سببيا كما يمد مثل هذا رجل
كريم ابوه وصفا سببيا اقول هذا القياس من حيث تطبيق ما ثبت لكى في نفسه على
غير ذلك الشئ ولا يلزم من ذلك اتحاد كيفية الثبوت اذ الثبوت في قولك رجل كريم ابوه
بالوصفية وفي زيد كريم ابوه بالاستناد ثم ان للمسند السببي قسما آخر وهو
ان يكون المسند فلا يستدعى الاستناد الى ما يمد به بالاثبات او بالنفي فيطلب تطبيقه
على ما قبله بنوع اثبات اوتفى لكون ما يمد به بسبب عما قبله نحو عمرو ضرب اخوه
لا شيئا متصلا بالفعل نحو زيد ضارب اخوه او مضروب او كرم واعلم ان زيد منطلق
ابوه ليس سببيا على مقتضى تعريفه ولا فعليا لخروجه عن تعريفه بقوله لا شيئا متصلا
بالفعل الا ان الحق كونه سببيا لكن السكاكي عرف السببي بما هو الاخص من اصل
تعريفه ليستلزم كونه جلة وايضا نحو ان اعرفت اذا قصد به التخصيص جلة وليس سببيا
ولم يقصد به التقوى لكن الحق ان افادة التخصيص لا ينفك عن التقوى تبعا ولذلك
قالوا يفيد التخصيص بدون اداة الحصر واما الجملة الواقعة خبرا عن ضمير الشأن
فخارجة عن الضابطة المذكورة في كون المسند جلة واما زيد اخوه عمرو فليس خارجا

عن السبب لعدم التعلق فيه بالاول لكونه جامدا فدفوع بأنه مأول بكونه مسمى لعمرو فليس
بجامد متى واما مخوزيد ضربته او ضربت غلامه او قام عمرو في داره فليس فاعل الفعل
في هذه سيا بما قبله لكن يجب درجها في التقوى فلا يلزم الوساطة وذلك لما سأتق من
ان الضمير مطلقا يصرف الخبر الى المبتدأ ثانيا فيكتفى بالحكم قوة على ما سيجي قال
السكاكي وهذا يطلعك على ما اطبق عليه النحاة من انه لا بد في الخبر الجملة من
ذكر مرجع الى المبتدأ لفظا او تقديرا وذلك لامتضاء التقوى ذلك ومن ان الجملة
بمدح خير الشان مستثناة عن هذا الحكم لكونها نفس الخبر عنه ومن نيابة تعريف الجنس
عن الضمير في نعم الرجل زيد على قول من يرى المخصوص مبتدأ ونعم الرجل
خبره ونيابة العموم عنه اى نيابة الاستغراق عن الضمير هذا (الثاني عشر) من تلك
الوجوه (التريض بضاوة السامع) حيث لا يفهم القرائن ولا يتنبه الا بالذلات
الوضعية واعلم ان ههنا وجوها آخر ذكروها وليس غرضهم بعد حصر الاغراض
اذ الاعتبارات لاتكاد تنهاى بل ذكر ما استخرجوه بقدر الامكان ارشادا للمتعلمين
منها التصريح بالاسم لتتشرف بجراته على لسانك او تشرف لسانك بجراته عليه وهذا
غير الاستلذا وذلك ظاهر وغير التبرك ايضا اذ تقع التبرك مستقر ونقع التشرف في
الآن وهذا يصل زيادة المسرة على المخاطب نحو حييك على الباب ومنها تعين كونه
مقدما على المسند او مؤخرا عنه ومنها ما قرره السكاكي باستخراجه هو ان يكون الخبر
تام النسبة في نفس الامر ولا يوجد قرينة لمعين اما لعدم القرينة اصلا او لتعارضها
ثم يراد تخصيصه في الذكر بمعين فحينئذ يترجح الذكر والا يجوز الحذف اما اذا لم يكن
النسبة تامة بل متينة فكما في قولك خالق لما يشاء اى الله تعالى واما اذا كانت تامة ولم
يرد التخصيص فاما بأن يراد التعميم للجميع بواسطة عدم القرينة لمعين كما في قولك خير
من هذا الفسق اى كل احد او يراد التعميم للكل بدلالة تعارض القرائن كافي طاعة معروفة
وحاصله ان المسند اليه اذا تمدد يترجح ذكر واحد معين منها بارادة التخصيص بالذكر
ولو اريد التعميم يترجح الحذف وبهذا اندفع اعتراض صاحب الايضاح بأن ما ذكره
لا يقتضى الذكر ان قامت قرينة الحذف بل لا بد من ضمنية كالترك والاستلذا وان
لم يحم قرينة كان ذكره واجبا لانتفاء شرط الحذف لا لما ذكره وبوجه الدفع ان عموم
النسبة اما لعدم القرينة اصلا او لتعارضها كما عرفت ففرض قيام القرينة لمعين يستلزم
عدم عمومها فلا يصح فرضه وعلى تقدير عدم قيام القرينة له يترجح الذكر بارادة
تخصيصه بالذكر فقط من غير ضمنية وما ذكره من ان وجوب الذكر حينئذ لانتفاء
شرط الحذف لما ذكره فدفوع بأن ما ذكره من الوجوب انما هو اذا لم يتعدد المسند
اليه واما اذا تعدد واحتمل الكل اما لانتفاء القرائن او لتعارضها فيتناوب الجميع ولا يجب

شيء منها بل لا يترجح واحد معين منها الا باعتبار امر ولا يكتفى عدم قرينة المعين في الترجيح فضلا عن الوجوب وهذا حاصل ما يجب عنه من ان عموم النسبة وإرادة التخصيص تفصيل لا انتفاء قرينة الحذف مطلقا وتحقق له لأنه اذا لم يكن عام النسبة نحو خالق كل شيء يفهم من ان المراد هو الله تعالى وان كان عام النسبة ولم يرتخصيصه نحو خير من هذا الفاسق يفهم منه ان المراد كل احد ولا نفى بالقرينة سوى ما يدل على المراد واورد على هذا الجواب ان انتفاء القرينتين المذكورتين لا يستلزم انتفاء قرينة الحذف مطلقا مثل تقدم الذكر في السؤال ونحوه اقول مراد الجيب انتفاء قرينة حذف المستداليه المعين او الكل في هذا المقام ولا يخفى ان عموم النسبة يستلزم انتفاء قرينة حذف المعين لان التمين لا يجتمع مع العموم وكذا إرادة التخصيص يستلزم انتفاء قرينة حذف الكل اذ ترك الكل لا يجتمع مع ذكر البعض ومن المعلوم انه لا يوجد قرينة للحذف الاوامين شيئا اما البعض او الكل فلما اتى تعيين الاول بالتقدير الاول وتعيين الثاني بالتقدير الثاني اتى قرينة الحذف مطلقا وما ذكره من تقدم الذكر في السؤال من قيل القرينة المينة فيدفعه قديم النسبة بقى ههنا شيء وهو ان الجواب المذكور وان دفع اعتراض الايضاح على التقرير المذكور لكن هناك تقرير آخر ذكره بعضهم ولا يدفعه ذلك الجواب واما الجواب الذي قدمناه في دفع الاعتراض على كلا التقريرين وذلك التقرير هو انه ان قامت قرينة الحذف لا يكون ما ذكره مرجحا للذكر بل لا بد من ضمنية وان لم يتم يكون ذكره واجبا لاراجح والمقتضى لا بد وان يكون راجحا ودفع هذا التقرير من جوابنا واضح ببدائل وامام عدم دفعه من الجواب الثاني فلانه لا يلزم من انتفاء قرينة الحذف رجحان الذكر واجاب بعضهم عن التقرير الاخير بأن الطل المرجحة عندهم يتناول الموجب فلا اشكال وفيه بحث بأن ان اراد بالموجب ما يكون خلافه مفيدا لكنه غير بليغ بحسب هذا المقام فذلك عين المرجح عندهم فلا وجه لتعيم المرجح للموجب وان اراد بذلك ما لا يكون خلافه مفيدا فضلا عن كونه بليضا فذلك من مسائل النحو ولا بحث عن مثل هذه الطل في المعاني فضلا عن تعيم المرجح له ولذلك قل بعضهم ان مقتضى الحال في اصطلاح هذا الفن انما يتأتى بعد صحة التركيب وما لا يصح التركيب الا به ليس بمقتضى الحال عندهم فين مقتضى الحال بحسب الاصطلاحين فرق جلي على ان الامر فيما نحن فيه ليس من قبيل الواجب بالمتى الاختراذ المعين عند عدم قرينة الحذف لولم يذكر لا قاعدا للكلام لجهة على كل ما يصلح ان يجهلنا جميعا او بدلا كما عرفت نعم انهم قد يطلقون العلة الموجبة على العلة المرجحة لكن لا يخفى ما لا يفيد خلافه بل يمتنع عدم انضمام القرض في ترجيحه كما سر تحقيقه سابقا وانما اوردنا هذا

الجيب عبد الدين التفتازاني

ج

المورد سيد شريف الجرجاني

ج

٧ والحاصل ان قرينة

الحذف على نوعين لانها

امادة على الكل او على

البعض و اشار بكل من

القيد الى انتفاء كل من

التعيين وما ذكره من عدم

استلزام انتفاء القرينتين

المخصوصتين انتفاء سائر

القرائن اعلم ان اذ لم يكن

القرينتان شاملتين لجميع

قرائن الحذف ولم تكونا

نوعين محيطين بجميع

الافراد بل فردين مخصوصين

صين من قرائن الحذف

كما عرفت ج

٣ فاسر الدين الترمذى ج

٦ القائل جلال الدين

٩ قائم حكم ايضا مثلا زيد
قائم مشتمل على حكيمين
احدهما صريحا وهما استاد
القيام اليه وثانيهما ضمنا
وهو انك تعلم ان قائم قائم
استاد ايضا فان العلم فيه
مسند اليك عه

٤ وانما قلنا عادة اذ يجوز
عتلا ان يكون تحقق العام
اقل بناء على ان المؤثر قاع
مختار لا موجب بالذات
حتى يتوقف فيضه على
وجود شرائط وارتفاع
الموانع لكن لما كان الجواز
المذكور غير واقع بحسب
العادة قيدا للفتة بها دفعا
لذلك السؤال عه

٣ وانما قلنا في الاكثر دفعا
لما صي يورد ههنا من ان
كون شروط العام وماتاته
اقل انما هو في التحقق
الخارجي لا في التحقق الذهني
اذ علاقة بين الصورتين
الذهنيتين بحسب تحققهما
في الذهن فبما ان يحصل
صورة الخاص فيه بدون
صورة العام ولا تماثل بين
الصورتين الذهنية بل هي
متماثلة الا ترى ان الضد
اقرب خطورا بالبال مع
الضد منه بدونه عه

البحث مع التطويل والاطناب وان لم يكن له تعرض في هذا الكتاب لكونه من مداخل
الافهام ومن اتق الاقدام والله الموفق ﴿النوع الثاني﴾ من الفن الثاني من القانون الاول
من علم المعاني (في التعريف) اي تعريف المسند اليه والمسند بأقسامه الخمسة من العلم والمضمر
والموصول واسم الاشارة والمعرف باللام وبلاضافة (و) في (التكثير) اي بتكثير المسند
اليه والمسند ثم ان المص قبل ذكر الملل المرجحة للاقسام المذكورة ذكر الطة المرجحة
لمطلق التعريف لتوقف ترجيح الاقسام على ترجمته فقال (التعريف) اي جعل المسند اليه
والمسند معرفة (لا قاعدة فائدة يتدبها) اي تصادف موقفا من السامع وتجذب لديه قبولاً
لكونها بما يبعد ارتسامه في النفوس (فان الحكم) المستفاد من الاخبار (سواء كان) ذلك
الحكم حائضاً عن الاستفاد من الخبر صريحاً وهو (قاعدة الخبر او) غير صريح وهو (لازمها) ٩ كلا
كان اخص) بخصوص احد الطرفين او كليهما بناء على ان خصوص النسبة بخصوص
احد الطرفين او كليهما فكذلك ما ينطق بها من الوقوع او اللاتوقوع (فاحتمال وقوعه) اي
تحقيقه في نفس الامر خارجاً وذهناً (اقل) عادة من احتمال وقوع الاعم كملك وذلك
لان شرائط الاخص وموانعها اكثر من شرائط الاعم وموانعها لان ما هو شرط ومانع للاعم
فهو شرط ومانع للاخص من غير عكس كلي ومتى كان وقوعهما في نفس الامر كان كذلك
وقوعهما في النفس وارتسامه فيهما على هذا القياس في الاكثر ٣ فيكون العلم بالتكثير اخص
اقل (فالقاعدة) المتدبها (في تعريفه) اي اعلامه للسامع (اقوى) لان الخبر متى كان مضمومه
ابعد عن الارتسام في النفوس يكون طلب النفوس له اشد فاذن التي اليها يكون انتفاعها به
اقوى ومتى كان مضمومه باخلاف من ذلك يكون فائده على عكس ما ذكر ولا شك ان
تخصص طرفي الحكم بسبب التعريف يورث للحكم بعدا فيكون اعلامه افيد بخلاف
التكثير لانه لا إطلاقه يورث للحكم قرباً من الاذهان فيكون الفائدة في اعلامه اضعف
وهذا ظاهر غير خفي وان شئت منه على ذلك (فاعتبر) حال الحكم في قولك (شيء ما)
موجود) بالتكثير كيف يكون قريب الحضور من الاذهان بحيث كاد ان لا يفوته ذهن
في سائر الازمان (و) في قولك (زيد بن عمرو طيب ماهر) بالتعريف بالعلمية في المسند
اليه والتقييد بالوصف فيه وفي المسند كيف يبعد ارتسامه في النفوس وكيف يستفيد
فائدة متدا بها عند الوقوف على ذلك قال بعض من تلامذة المص اتفق المصنف في دأثر
السكاكي والافندي ان فهم قوة هذه الفائدة ههنا وعدمه هناك يمكن ان يقال انه حاصل
من جوهر اللفظ لا من التعريف والتكثير لان لفظة مثال التعريف خاص ولفظة مثال
التكثير اعم البام نعم لو اثبت هذا الفرق بين الشيء وشيء لم يستعبد اقول اني استبعد
صدور مثل هذا الكلام عن المصنف كيف وغرض السكاكي ليس الإلتفات بزيادة الفائدة

مع زيادة خصوص الخبر وإن لم يكن من قيل التعريف والتكثير وما ذكر أعبار دلواراد
السكاكي التمثيل وكلامه ظاهر فيما ذكرناه واقام على تنبيهه وهو عندهم بالوجود انظر
عابده لفهم من السابق وهو هنا تعريف حقيقة التعريف الممكن معرفتها بمسبق لكنه
اورد هذا دفعا لما عسى يشبهه على كثير من الاذهان ولقد انطب السكاكي في تحقيقه
وحاصله انما ان اريد بتعريف الحقيقة التقصد اليها من حيث هي هي وتميزها عما سواها
كذلك لزم ان يكون اسماء الاجناس ايضا صارف لانها موضوعة للتقصد الى الجنس
من حيث هي هي ويسمى تحقيقه او التقصد اليها مع اعتبار حضورها في الذهن
تحقيقا او تقديرا لزم ان يكون عين تعريف المهد الذي هو التقصد الى الحاضر
في الذهن تحقيقا او تقديرا أو اريد به الاستراق فيلزم الجمع بين المتنافين لدلالة اللام
حينئذ على الكثرة ولفظ المفرد على الوحدة ثم ارتضى ان يكون تعريف الحقيقة احد
قسمي تعريف المهد بأن يكون تعريف المهد امامهودا حقيقة كافي المهد الخارجي
او متزلا متزلة كافي تعريف الحقيقة ثم جعل الاستراق قسما من تعريف الحقيقة واجاب
عنه صاحب الايضاح وتسميم غير من الفضلاء بأنه يتميز عن المهد بأن المنظور في المهد
الحصة من الماهية وفي الحقيقة نفس الماهية وردها للفاضل الجرجاني بأنه ليس فرقا في معنى
التعريف وهو الاشارة الى الحضور بل هو اختلاف راجع الى معروض التعريف اعني
الحاضر فلا يكون فرقا مؤثرا وان اعتبر خصوصية الحاضر كان التقسيم مجرّد
الاصطلاح لا باعتبار حقيقة التعريف في نفسها وهو المراد من استشكل صاحب المفتاح
وهو الحق وهو ان اللام موضوعة لتعريف المهد لا غير وان المراد بتعريف الحقيقة
احد قسميه وهو تنزيلها منزلة المهورود بوجه خطابي هذا والمرأى المس في هذا التفصيل
والتحقيق من الغلل حقق المقام بما لا مزيد عليه من حسن التلخيص ولطف التقرير فقال
(التعريف) اي اداة التعريف لكنه ارتكب الجواز لوضوح القرينة (يقصده) اي
بالتعريف معنى (معين عند السامع من حيث هو معين) اي تشير بلفظ التعريف على معنى
يمتاز في الذهن عما عداه من المعاني لكن لا مطلقا لوجود مطلق الاشارة الى المعين في كل لفظ
بل من حيث هو ممتاز عن غيره اي تلاحظ في المشار اليه قيد التعيين مثلا اذا قلت رجل
تشير الى حقيقة الرجل المطلوبة للمصاطب مع قطع النظر عن المطلوبة واذ قلت الرجل
كان المشار اليه الحقيقة باعتبار مطلوبته (كما في اشارة تاليه) اي الى المعين (بذلك الاعتبار)
اي باعتبار انه معين عند كل احد (واما النكرة فيقصد بها التفات النفس الى المعنى)
المعين المتميز عما عداه ٧ (من حيث هو) معنى حاصل في الذهن (من غير ان يكون) في
اطلاق (اللفظ) على ذلك المعنى (ملاحظة تعين) اي تعين ذلك المعنى المعين في الذهن

٧ ومن خصص التعيين
بالسامع فقد قصر لما قاله
صاحب الكثاف في الحمد
اشارة الى ما يعرفه كل احد
من ان الحمد ما هو

لما قيل ان بين مصاحبة المعنى وملاحظته فرقا جليا (وان كان) ذلك المعنى (لا يكون)
 في نفس الامر (الامينا) في الذهن (فان الفهم) اى فهم المعنى من اللفظ (موقوف
 على العلم بوضع اللفظ له) اى لذلك المعنى والا لا يتولى نسبة اللفظ الى المعنى وبالعكس
 فلا يتقبل منه اليها (و) لا شك ان (ذلك) اى العلم بالوضع (انما يكون بعد تصوره)
 اى تصور المعنى (وتميزه عنده بماعده) من المعاني اذ النسبة لا يتحقق الا بعد تصور
 الطرفين والتصور يستلزم التميز عن الغير والحاصل ان كل معنى حاصل في الذهن متعين
 فيه باعتبار الواضع واللفظ النكرة يشير اليها باعتبار نفسه من غير تعرض لوصف التعيين
 ولا بالتعرض لعدم التعيين اذ لا يلزم من عدم اعتبار الشيء اعتبار عدمه واما اللفظ المخرقة
 فيشير اليها باعتبار وصف التعيين فالنقص الفرق اذا عرف معنى التعريف فقد عرفت الخلل الواقع
 في كلام السكاكي وذلك لانه ان اراد بتعريف الحقيقة الذى هو بصدديان معناه تحقيق معنى
 المضاف فقط فلان اراد بالتالى الواقع في الاحتمال الثانى اعنى قوله لم يتميز عن العهد اذ لم يتميز
 عن القصد الى الحاضر الذى هو معنى التعريف مطلقا فاللازمة مسلمة وبطلانها ممنوع لانه
 عين التعريف فكيف يجب التميز عنه وما ذكره من انه كيف يكون عينه منع انهم زعموا انه قسم
 لتعريف العهد فلا يحدى شيئا لهم بطوله قسما لا باعتبار المضاف اليه دون المضاف والكلام
 في المضاف ولا يبنى ان المضاف فيها متحد فلا امتناع في كون تعريف الحقيقة عين تعريف
 العهد وان اراد انه لم يتميز عن القصد الى الحاضر مع كون الحاضر الحصة فلا نسلم لللازمة
 اذ مطلق التعريف ممتاز عن تعريف الحصة وان اراد بتعريف الحقيقة تحقيق معنى المضاف
 مع المضاف اليه فاللازمة المذكورة ممنوعة على التقدير الاول وبطلان التالى ممنوع على
 التقدير الثانى ومن قال انه اراد تحقيق معنى المضاف فقط وصحح اللازمة بأن مراده
 بتعريف العهد ليس شيئا غير القصد الى الحاضر في الذهن فقد حفظ شيئا وغابت عنه
 اشياء اذ لا يمكن تصحيح اللازمة ببيان لم يثبت بطلان التالى ولزوم كون قسم الشيء غيبا
 حينئذ مدفوع كما عرفت ٧ وهنالكات أخر لا يبنى بذكرها هذا المختصر ثم ان المعنى
 لما قرع عن بيان حقيقة التعريف وتميزه عن التكرار اراد ان يزيل الاعتناء بين تعريف
 الحقيقة واسم الجنس فقال (وبه) اى بالنسبة المذكورة (يعرف الفرق بين اسد) الذى
 هو اسم الجنس الموضوع للحقيقة من حيث هو كاهو الحق (والاسد) الذى هو اسم
 الجنس المعروف باللام (مراداً به) اى باسم الجنس (الحقيقة) اى المعانية لا العهد ولا
 الاستتراق لان الفرق حينئذ ظاهر (و) به يعرف ايضا (ان مؤداهما) اى مؤدى
 الاسد واسد بالحقيقة (واخذ) وهو الحقيقة من حيث هي (وانما يختلف الاعتبار)
 وهو ان اسم الجنس مع اعتبار قيد الحثية والمعرف بلام الجنس مع اعتبار وصف التعيين

٩ سيد الشرف الجرجاني

٧ والحاصل انه ان حل
 كلام السكاكي في قوله واعلم
 ان تعريف الحقيقة على بيان
 معنى المضاف مع كون معنى
 تعريف العهد ما ذكره
 بطريق المحصر يتقرر عدم
 الاختياز بحسب الفرض
 وبحسب نفس الامر ايضا
 فثبت اللازمة ولا يثبت
 بطلان اللازم وان حل
 كلامه على بيان معنى المضاف
 والمضاف اليه ما فعتبر
 الاختلاف الواقع في الحاضر
 حينئذ فلا معنى لارجاعه
 الى مجرد الاصطلاح فلا
 يثبت اللازمة المذكورة
 حينئذ لثبوت التميز باعتبار
 المضاف اليه تدبر فيه فانه
 من مداحض الافهام

(ولذلك) أي ولا اتحاد مؤداهما وعدم اختلافهما الا باعتبار (حكم) في علم النحو (بتقارهما)
 أي بتقارب اسم الجنس النكرة والمعرف بالام الجنس المتبصر في ضمن الافراد باجراهم حكم
 ثابت لهما بعدم قرينة العهد الخارجي والاستراق (و) لذلك ايضا (جوز) عند الحاجة
 (وصف المعرفة) باللام (بهذا التعريف) أي تعريف الحقيقة المفقود فيها الترتيبان
 المذكوران (بالنكرة في قوله تعالى غير المنضوب عليهم) حيث جعل غير الذي هو النكرة
 صفة للموصول الذي لا عهد فيه ولا توقيت ولا فرق في الحكم المذكورين الموصول
 وذو اللام مع المناسبة بينهما في ان كلامهما يرفقان بالقلب من غير انضمام العين كما في اسم
 الاشارة ولذلك اتى ببحث المعرفة باللام مثالا من الموصول واما المناقشة بأن لفظ غير اذا شبر
 المضاف بخاتمة المضاف اليه صامرفة وبأن تعريف الذين انعت عليهم ليس مما نحن فيه
 فبعد تسليمها الامر فيه سهل لان التمثيل للتفهم لا التحقيق ٩ (و) لذلك الاتحاد ايضا
 (قبل في قوله) • ولقد امر على التيم يسبى (فصيت ثمة قلت لا ينبغي) ان يسبى صفة
 للتيم لاجل) عنه فينبى ان يحمل التيم ايضا في حكم التكرار فلا يتيسر المرور على
 الحقيقة من حيث هي وكذا لا عهد هنا وايضا لا يمكن المرور بجميع التام فتعين الحمل
 على التيم من التام فرجع الى معنى النكرة الا انهم قد يعاملون معها معاملة المعرفة ايضا نظرا
 الى جانب اللفظ معنى اليات اتي امر في كل وقت على تيم من التام صفة انه يسبى فصيت
 غير ملتفت اليه والى قوله قاتلانه يريد غيرى وثمة ياتاه غصوصة بلفظ الجمل وصيغة
 امر لافادة ان هذا يتحقق الدائمة وعادى المستقر ولهذا المعنى ايضا اختيار كون يسبى
 صفة لاجل اذ سب التيم دائما لا يحصل على تقدير الحال وما قيل اعلم يحمل حالا فيجب
 تقديره على ذى الحال النكرة فمنوع بأن هذا نكرة في المعنى واما لفظا فيجرى عليه احكام
 المعارف ككونه مبتدأ وغير ذلك • واعلم ان ههنا كلاما آثرت ان نوضح بذكره هذا الباب
 وان كان كان فيه خلفا لا يحاز وعدا لا يحاز في هذا الكتاب ولتقدم عليه عدة من المقدمات
 تضمن كثيرا من القواش والتكات • الاولى ان اسم الجنس اسم الجنس أي موضوع
 بآزاء الحقيقة من حيث هي لا بآزاء الفرد المنتشر المشتبه عند مشاهير التأخرين وذلك
 لان الاسم اذا خلى عن عوارض التعريف والتثنية لا يدل الاعلى الحقيقة من حيث هي
 مثلا اذا قلت حبيب الى من الدنيا ثلاث دار فرس ثوب بالبناء على السكون على طريق
 التعداد صار متناه حبيب الى هذه الاجناس الثلاث واذا اعتبر منه التثنية صار دال على
 الفرد المنتشر وسمى نكرة كما اذا اعتبر منه اللام يدل على الفرد المعين ويسمى معرفة
 فظهر ان اسم الجنس كالجنس تحته نوبان متباينان من النكرة والمعرفة ولكون اكثر
 الاحكام وارادة في المعرفة على الافراد دون الحقائق حتى استعمال الاسم طريقا عن التنكير

٩ قال بعض الشارحين
 من تلامذة المصنف وقد
 عرضت هذه الشبهة على
 المصنف فأجاب عنها بأن
 المعرفة باللام تعريف
 الحقيقة لا توقيت فيه كما
 ان الذين لا توقيت فيه ايضا
 ولذلك يجوز وصفه بالنكرة
 كما في قوله تعالى الذين انعت
 عليهم الآية ثم قال واقول
 هذا الكلام حسن لكن
 عبارة المصنف لا تليق به هذا
 كلامه لكنك قد عرفت
 حقيقة الحال والعلم عند
 الملك المتعال محمد

٩ وأحسن التقريرات في هذا المقام ما ذكره صاحب الكشف ان الحقيقة (٥٦) الحاضرة في الدهن وان كانت عامة بالنسبة الى

والتعريف حتى غفل كثير من الفضلاء عنه ولم يفرقوا بينه وبين النكرة وايضا لما كانت الاحكام الخارجية اصلا عند علماء الاصول جعلوا العهد الخارجي اصلا ٩ واما علماء المعاني جعلوا تعريف الحقيقة اصلا لان بحثهم عن الاحكام الوضعية والمجازية فلا مخالفة بينهم الثانية ان اللام للتعريف بالوضع والتعريف بتعيين مدخول اللام كالحق فاذا دخلت على الجنس يكون تعيين الحقيقة من حيث هي واما اذا اجري عليه احكام يجرى عليها حال كونها في ضمن الافراد يحمل على الفرد بقرينة نفس الحكم فتحيز ان وجد قرينة اخرى دالة على خصوصية فرد معين فهو العهد الخارجي والافضل على وجودها في ضمن جميع الافراد لثلاثتهم ترجيح احد الامور المتساوية بلا مرجع فاثم ان صلح ثبوت الحكم لجميع الافراد يسمى استقرا وان لم يصلح لذلك ايضا يسمى عهدا ذهنيا الثالثة ان المعرفة بلام الجنس يدل على تعريف الحقيقة بحسب الوضع للمعرفة ونحوه علم الجنس كسماة والعهد الخارجي بحسب قرينتين قرينة ناشئة عن خصوصية الحكم الدالة على وجود الحقيقة في ضمن الافراد ثم قرينة اخرى على وجودها في ضمن فرد معين كتحديد الذكر صريحا او كناية ودعوى الوضع الجديد بازاء الخصوصيات ليست بما يمكن اثباتها فضلا عن الظهور كما هو المشهور عند الجمهور ٧ ونظيره علم الشخص كزيد وقرينة الاستقرا قرينة الحكم الدالة على الفرد وقرينة ارادة جميع الافراد كاسم ونظيره كل مضاف الى نكرة ولا مخالفة بين دلالة الاسم على الحقيقة والاستقرا على الكثرة وذلك ظاهر واما القائلون بدلالة الاسم على الفرد المنتشر فاما يقولون بتجريد معنى الوحدة عند دخول اللام او يدعون ان شمول الاستقرا على سبيل البذل ولا يخفى ما في هذين التوجيهين من التكلف والعهد الذهني قرينة الحكم وعدم قرائن العهد الخارجي والاستقرا ولا يجب كون القرينة وجودية اذ لا ينفى بها الامايد على المراد ونظيره النكرة كرجل متونا اذا انتشر هذه المقدمات على صحائف الخاطر فاعلم ان الاسد مراد به الحقيقة معناه تعريف الحقيقة فان اراد اتحاد مؤداه مع اسد الذي هو اسم الجنس حقيقة مع قطع النظر عن اللام فالامر كذلك لكن الاختلاف فيما ليس بالاعتبار بل بوجود اللام وعدمه ولئن سلم ذلك لكن لا يصح الحكم بتقاربهما وتجويز وصفه بالنكرة لان ذلك في العهد الذهني دون تعريف الحقيقة وقد عرفت الفرق بينهما وان اراد اتحاد حقيقة مع كونه مع اللام فذلك فاسد جدا وان اراد باسداء نكرة فالفرق بينه وبين المعرفة باللام غير محتاج الى البيان بد ما ذكر الفرق بين النكرة والمعرفة سابقا واية ما يتكلف تصحيح مقالهم ان قال مراده اسم الجنس والمعرفة باللام مراد به الحقيقة ثم الفرد مع عدم قرينة العهد الخارجي والاستقرا كما اشارنا اليه عند شرح كلامه وتحقيق مراده (فان قلت فرقى الفرق بين الاسد) المعرفة

افرادها فهي باعتبار حضورها فيه اخص من مطلق الحقيقة فتقول اللفظ الموضوع لمطلق الحقيقة لا باعتبار قيد معاهم الجنس والموضوع لها باعتبار حضورها الذهني مع قطع النظر عن افرادها علم الجنس ونظيره المعرفة بلام الجنس والموضوع لها باعتبار وحده منتشرة هو النكرة ونظيرها المعرفة بلام العهد الذهني والموضوع لها باعتبار وحده معينة هو العلم الشخصي ونظيره المعرفة بلام العهد الخارجي فظهر الفرق بين المعرفة بلام الجنس وعلم الجنس واسم الجنس والنكرة بعدنا ما ذكره ٧ فان قلت ان الاصل في الالفاظ الوضع بازاء الامور الخارجية لا الذهنية والاكابر اطلاقها على الامور الخارجية مجازا فيكون وضع اللام ايضا بازاء الخصوصيات الخارجية قلت لا نسلم ان وضع اللام كذلك بل وضعت لمجرد تعيين مدخوله وايضا عدم وضع جميع الالفاظ بازاء الامور الخارجية ممنوع فان منهما ما وضعت بازائها كالاعلام الشخصية وسائر ما وضع بازاء الدوات ومنها ما وضع بازاء الامور الذهنية كالالفاظ الموضوعية بازاء الحوادث كالمصادر بل سائر اسماء الاجناس عند اهل الحق ٤ (بلام)

۳ والتذكير لعدم كون الماء للأنثى عـ ﴿ ٥٧ ﴾ ٦ قال بعض من تلاميذ المصنف رحمه الله تعالى في مسائل شتى

بلاد الجنس الموضوع لتعيين الحقيقة من حيث هي باعتبار التعيين (و) بين (اسامة) التي هي علم لجنس الاسد والعلم ايضا موضوع باعتبار التعيين (ولم قيل الاسد اسم الجنس واسامة علمه) اى علم الجنس مع اتحادهما في المعنى (قلت اسامة تدل على المعين) من حيث هو معين (بجوهر لفظه) من غير ضمنية لفظ آخر وفي بعض النسخ تدل على التعيين اى تعيين المشار اليه باللفظ وهذا واضح (فلا يثبت غيا) اى غير ذلك المعين من حيث هو معين او غير ذلك التعيين لان المدلول عليه بجوهر اللفظ لا يمكن انفكاكه عنه (والاسد بخلافه) اى بخلاف اسامة ٣ (ان التعيين مستفاد) هناك (من اللام) لان المدلول على جوهر اللفظ فيمكن انفكاكه عنه لا مكان نزاع اللام عنه ثم ان المصنف لما فرغ من بيان السلة المرجحة للتعريف على التثنية والتثنية على تعريف التعريف ٦ وتمييزه عن التثنية اراد ان يشرع الى بيان العلل المرجحة لخصوصيات المعارف فذكر اولا كيفية تقسيم التعريف الى اقسامه فقال (ثم نقول) في حصر المعارف (التعيين) الذي هو معنى التعريف (اما ان يفيد جوهر اللفظ) بحسب الوضع من غير حاجة الى زيادة لفظ آخر (وهو الابد) الموضوع للذات المعينة اما الشخصية او النوعية من حيث هو معين (اولا) اى لا يفيد جوهر اللفظ بل يستفاد من خارج (ثانيا) ان يفيد (حرف) اى ما يفيد التعيين من الالفاظ اما حرف (وهو) قسمان (التعريف باللام) التعريف بحرف (الثناء) واعلم يذكّر التعريف بحرف الميم نحو ليس من امير امصبا في اسفر اما لفظه او لرجوع الى اللام حقيقة اذ الميم آما يستعمل في بعض اللغات (اولا) اى اولا لا يكون (فالقرينة) اذ لو لم يوجد القرينة ايضا لامتنع الدلالة عليه باحدى الدلالات الثلاث ٧ ولادلالة متبصرة عرفا غير هذه وتلك القرينة (امافى) نفس (الكلام) لان خارج (وهو الضمير) لانه موضع للدلالة على معين لكن يحتاج حصول مدلوله الى الكلام اى الخطاب والمكاملة بين المتكلم والمخاطب لان تعيين مدلول الضمير اتاهو بواسطة ما يرجع الضمير اليه ٩ وذلك اما لفظ مذكور صريحا او كناية كافي القائب نحو زيد ضربته ونحو اعدلوا هواقرب لتقوى او المشاهدة والحضور كافي المتكلم والمخاطب ولا يخفى ان المشاهدة والحضور حاصل في التكلم ومنهم من فهم من قوله امافى الكلام حصول القرينة في نفس اللفظة فاشبه عليه حصول القرينة في اللفظ في التكلم والمخاطب لكنه فهم في قوته ولهم وكأ انه لم يطالع الرسالة الوضعية للمصنف حيث قال فيها فالقرينة ان كانت في الخطاب (اولا) يكون تلك القرينة في الكلام بل في خارج (ولا بد من اشارة) اذ التعيين راجع الى معنى الاشارة فذلك الاشارة (اما اليه) اى الى المعين نفسه (وهو اسم الاشارة) ولا يخفى ان الاشارة الى نفس المعين الموجود في الخارج اما حسية اى حاصلة بالآلات الجوارح اولا

الضمير ما أتى إلى القرآن ولم يتقدم له ذكر ولا لفظ يدل عليه.

لان الواضع وضع اسم الاشارة كهذا وذلك وذلك للدلالة على كل شار اليه مخصوص ومعنى للدلالة عليه ارادتك اليه مع حضوره عندك سواء وقع منك اشارة حسية او لا وقد يطلق الاشارة على هذا المعنى الاعم (واما الى نسبة معلومة له) اى للسامع بحسب اعتماد المتكلم (اما خبرية) تلك النسبة (وهو الموصول) فالاشارة ههنا عقلية اذ الحسية لا يمكن للامور الذهنية ولما لوجب سبق علم المخاطب بمضمون صلة الموصول اذ الواضع وضعه لكل خصوصية من النسب الخبرية الموجودة في الذهن فلا بد في تحقيق مدلوله من وجود نسبة خبرية معينة في ذهن المخاطب حتى يمكن الاشارة العقلية اليها ولهذا ايضا تمين كونها خبرية اذ الطولية والانشائية غير معلومة الوقوع قبل اخطاب (اولا) يكون النسبة خبرية بل اضافية بأن يكون الاشارة الى شئ باعتبار تعلقه بشئ آخر معين بحيث لم يدخل ذلك الآخر في الاشارة وانما قيدنا بهذه الحبيثة لاجراء النسبة التقيدية فان القيد داخل فيها (وهو) اى اللفظ الدال على النسبة المذكورة (الاضافة) اى لفظ يشتمل على الاضافة ولو قال وهو المضاف او هو الاضافة لكان اولى (لكن الاضافة الى غير المعين لا قيد تمينا) لان غير المعين لا يحتمل ما اضيف هو اليه معنا (فهو) اى المعين بالاضافة (المضاف الى احد الخمسة) اى الاقسام الخمسة من المعارف التى مر ذكرها اضافة معنوية غير التداء فان المبادئ لا يقع مضافا اليه لكونه انشاء ولهذا لم يذكر عند تفصيل المعارف فيما سيجي * اعلم ان المصنف رحمه الله فرّق بين الموصول والمضاف وبين الضمير واسم الاشارة بأن الموصول لاضهم منه العالم بالوضع الا الامر الذى هو آلة للملاحظة المشخصات وهو كل وان الصلة لا يدل الاعلى اتساب مضمون الجملة الى ذات غير معين وهو كل ايضا وتقييدا لكلى بالكلى لا يفيد الجزئية بالنظر الى فهم السامع وان كان جزئيا في نفسه بخلاف قرينة الخطاب والحس فان كلاهما يفيد الشخص فذلك كان المضمير واسم الاشارة جزئيين والموصول كليا هذا غاية ما يتكلف تصحيح كلامه والافتقار من كلامه هناك كونه كليا بالنظر الى نفسه ايضا ولما كان فساد ظاهر ا. أولنا كلامه بما ذكرناه ومع ذلك ففى كون المفهوم منه كليا عند المخاطب حال الاستعمال بحثا وذلك لان الموصول موضوع وضاعا لما موضوع له خاص اعنى كل نسبة شخصية معلومة للمخاطب في نفسها واما المجهولة فلا يصح ايرادها موصولا الاعلى خلاف مقتضى الظاهر بتزليل المجهول منزلة المعلوم لاعتبارات خطائية ثم ان شخصية النسبة ومعلوماتها بتخصيص شئ من الطرفين ومعلوماتها عند المخاطب اما حسا او باقرا ان فينشد لا بد فيما وضع للموصول عند الاستعمال من خصوصية النسبة والطرفين ومن معلوماتها ومعلومية الطرفين

لما من ان الموضوع له الموصول خاص نعم يمكن تصور تلك النسبة وطرفها على وجه الكلية عند تصور وضع الموصول بناء على عموم وصفه لكن فرق ما بين تصور الوضع عند الاستعمال بالنظر الى نفسه والى السامع مما من غير فرق كانه لافرق بينه وبينهما في تصور الموضوع له على وجه كلي عند تصور الوضع وسيجي ما يتعلق بهذا البحث في بحث الموصول والله الميسر لكل مأمول • ولما فرغ المصنف عن تقسيم المعارف ذكر تفاصيل مرجحات كل منها وبدأ منها بالعلم نظرا الى جانب الوضع • واعلم ان في ترتيب المعارف ثلاثة مذاهب • احدها اعتبار الامتياز في المدلول فالاعرف على هذا اسم الاشارة لامتياز مدلوله حسا ووضعا • وثانيها اعتبار الوضع فالاعرف على هذا هو العلم اذ لا يطلق بحسب الوضع على غير الشخص الواحد فذلك بالعكس من اسم الاشارة لان اعرفيته بالعرض اى بواسطة اقتران الاشارة الحسية واشترك العلم بالعرض اى بسبب وضع آخر • وثالثها النظر الى الاستعمال فالاعرف على هذا الضمير بناء على ان ضمير المتكلم من بين الضميرات لا يتطرق اليه اعتبارا صلا وكذا الخطاب وان كان دون المتكلم واما الثائب فلا تضامه الى لفظ يفسره ويحمله بجزلة وضع اليد عليه فهذه المذاهب الثلاثة اختار المصنف منها الثاني وهذا مختار الكوفيين والسكاكي الثالث وهو مختار سيويه وذهب آخرون الى الاول ولكل وجهة هو موليها ثم ان المصنف ذكر المضر بعد العلم لما صرف المنصب الثاني ولكن قدم الموصول على اسم الاشارة لانهما من الجهات كائين في موضعه • ولما كان الموصول اعرق في الابهام قدمه عليه وان كان اسم الاشارة اعرف منها فلا مشاحة في ذلك كما فصله البعض من الطعن من منيق الطعن • واما تأخير المعارف باللام والمضاف الى احد الاقسام من المعارف المذكورة لحصول التعريف فيها من لفظ هو في شرف السقوط بخلاف القرائن واذا عرفت هذا فاعلم ان المصنف ذكر المعارف على الترتيب المذكور فقال (ويختار العلم) اى يترجم على سائر المعارف سواء كان لقبا اندل على مدح او ذم او كنية ان كان في اوله اب او ام او غيرهما او اسما ان لم يكن هذا ولا ذاك (لوجوه) ترجم ذكره بحسب المقامات وهى خمسة (الاول احضاره) اى احضار المتكلم المسند اليه او المسند في ذهن السامع (بينه) اى يشخصه بالصفات المختصة (بطريق يختصه) اى يوضع خاص بالشخص اى من غير استعمال الاسم في غيره بحسب هذا الوضع كاهو حال وضع العلم اذ الوضع والموضوع له فيه خاص بخلاف سائر المعارف فانها لكون الوضع فيها كلياً لا يختص بحسب الوضع الواحد الى معين ومنهم من اراد بطريق يختصه الاسم المختص به فورد عليه الاستغناء عن سائر القيود واجيب بأنها تحقيق مقام العلمية وورد عليه ايضا

٩ قد يقال اختار المصنف تقديم العلم وخالف السكاكي في ذلك اما لكونه اعرف كاهو اى البعض خصوص وضعه وما وضع هوله واما لانه خارج من التقسيم بعد ٧ حيث قل في شرحه للفتح وانت لم ان انبب اتفاقا تقديم اسم الاشارة على الموصول اذ لم يقل احد بأن الموصول اعرف المعارف ولا يخفى انه لا يلزم في تقديم اسم الاشارة على الموصول كونه اعرف المعارف بل يكفى كونه اعرق بالنسبة الى الموصول وانما يعتبر الاعرفية بالنظر الى الكل في تقديمه على جميع المعارف وليس الكلام فيه على انه يكفى في تقديم الموصول على اسم الاشارة كونه اعرق في الابهام وان كان اسم الاشارة اعرف في الاعلام

ب

خروج الاعلام المشتركة واجيب بالتزام خروجها واما على ماقرناه يكون منها احضار بطريق خاص اى بوضع واحد لا مطلقا فلا يرد الاعتراضان المذكوران رأسا ٦ واعلم ان العلم يتنازع عايناه بقيود ابا عن المنكرات واسماء الاجناس بالاخص بشخصه اذ الاحضار فيها يحسنه وعن المعارف الدالة على الشخص في المرتبة الثانية كالمهذوب الخارجى وخير القائب والموصول بقيد الابتداء وعن المعارف الدالة عليه ابتداء كالمفرد المتكلم والمخاطب والموصول وغير ذلك يكون ذلك الاحضار بطريق يخصه قد دخل في التعريف الاعلام المشتركة بناء على احضارها الاشخاص بينها بوضع واحد ٤ وما يرضى له من الاشتراك بحسب الوضوع لا يخرجها عن اطلاق العلية عليها فاذا اطلق عليها العلم يبقى صدق تعريفه عليها حتى يكون جامعا وانما ذكر المصنف القيد الاول لكونه ملائمة في الاحتراز كما عرفت وليس بمجرد تحقيق مقام العلية كما توهم وترك القيد الثانى للاستغناء عنه بالثالث الا انه لو ذكره اشارة الى مراتب التعريف كافيه السكاكى لكان احسن وذلك لان اول مراتبه التعريف الجنس ثم الشخص الذى يكون بوساطة تقدم الدلالة عليه ثم ما يصح اطلاق الاسم على غيره بوضع واحد ثم ما يصح اطلاقه على غيره الا بوضع آخر فالعلم ومثاله (نحو الله ولى الدين آمنوا) فان لفظة الله علم لداته تعالى مستجمع لماتى جميع اوصافه الكاملة واسماؤه الشريفة ما عينها وما لم يعلم اعلم ان المذاهب تشعبت والاراء تفرقت في علمية هذه اللفظة الشريفة والكلمة اللطيفة فصرفت عنان النائية والاهتمام بعون الله الملك العلم الى التعرض لتفصيلها وتحقيقها وان كانت المناسبة ههنا قليلة والنظر عن ادراكها قليلة مشعره وان كان هذا الدمع يجرى صباية على غير سببى فهو دمع مضيق فآورد العقل القاصر ما حضر عنده من مكتسبه ومسموعه على ما قيل جهل المل سكب دموعه فاعلم ان العلماء اختلفوا في علمية هذا الاسم فقه من قال انه علم حقيقة اصالة ومنهم من قال انه من الاعلام القابلة دليل القرعة الاولى انه يوصف ولا يوصف به ولانه لا بد من اسم يجرى عليه صفاته وهو هذا ولانه لو كان وصفا لم يكن قول لا اله الا الله توحيدا مثل لا اله الا الرحمن فانه لا يمنع الشركة دليل القرعة الثانية ان ذاته تعالى من حيث هو بلا اعتبار امر آخر حقيقى او غيره غير معقول للبشر فلا يمكن ان يدل عليه بلفظ ولانه لودل على مجرد ذاته المخصوص لما افاد ظاهر قوله تعالى وهو الله في السموات منى صحيحا ولان معنى الاشتقاق هو كون احد اللفظين مشاركا للآخر في المعنى والتركيب وهو حاصل بينه وبين الاصول المذكورة ثم نقول وعلى كل من ادلة القرعة الثانية ايرادات اعملى الاول فلانا لانسلم ان وضع العلم يتوقف على تصور كنه الحقيقة لجواز تغل الذات بوجه من وجوهه وبوضع الاسم لخصوصه كالمفرد

٦ اما الاعتراض الاول فانه يصدق على سائر المعارف واسماء الاجناس والمنكرات الاحضار بوضع واحد واما الاعتراض الثانى فلان الاعلام المشتركة يصدق عليه الاحضار بوضع واحد وان وجد الاشتراك وعدم الاحضار بأوضاع آخر ولا يمتنع ان دخول الاعلام المشتركة في التعريف اولى من خروجها او يصدق عليها العلم فيجب صدق تعريفه عليها وما عروض الاشتراك فلا يحلها نكرة حتى يلزم خروجها بل يحلها شيعة بها

٤ لانما يحضر الشخص بينه بطريق يخصه وهذه وان عرض لها الاشتراك من عارض لكنه لا يضر في صدق التعريف وان صار في حكم المنكرات لما عارض كالمهذوب الذى كما عرفت

الوضع العام سلفنا ذلك لكن لم لا يجوز ان يشرف الله تعالى بعض عباده المقربين ويجعله طالباً لتلك الحقيقة المخصوصة المقدسة قدر ما يوضع له العلم وان لم يكن معرفة كنهه هذا كله على تقدير كون الواضع هو الخلق اما اذا كان الواضع هو الله تعالى فلا إشكال اللهم الا ان يقال الكلام في احضاره بينه في ذهن المخاطب الذي هو المقصود من الاعلام ويمكن ان يقال لا استحالة في احضاره بينه على وجه يتأخر عن غيره بحيث لا يشترك فيه ذات اسلا والمقصود من الاعلام هذا القدر لا غير على ان الامثلة المذكورة يفيد صحة العلية لا ثبوتها اذ لا طريق لثبوتها الا تصور حقيقته والاشارة بأن الاسم موضوع بآرائها وذلك متعمد لما عرفت ويمكن ان يقال لا امتناع في تصويره بحيث يتأخر عما عداه وذلك القدر يكفي في ثبوت العلية * واما على الثاني فلهيواز التأويل فيما ذكره بعضهم من معنى المعبودية باعتبار اصل اشتقاقه او معنى الالهية وصفات الكمال باعتبار ما اشتهر به الاسم فتقدير الكلام وهو المعروف بالمعبودية أو بالالهية في السموات والارض او باعتبار ما يملك عليه التركيب الحصري من التوحيد والتفرد بالالهية او باعتبار ما تقرر عند الكل من مقولية هذا الاسم عليه خاصة * واما على الثالث فلان جريان احكام الاشتقاق فيه لا يستلزم وجوده لانه صحيح الاشتقاق لا موجه ولا يلزم من وجود صحيح الثبوت وجوده الا يرى ان لفظ على علم مع امكان اعتبار اشتقاقه من معنى الطلو وليس يوصف حال العلية واما اعتباره كذلك حال الوصفية في غير منافع لعلية حال الاسمية واذا عرفت هذا التفصيل فملك تحكم يكونه علما حقيقة لا بطريق التلبه من غير توقف وتردد لانه لما تبطلت الوصفية تبطل العلية اذ لا تقابل بالواسطة على ان ما ذكره من الامارات الثلاث لكونه علما سالم عن المعارضة * ثم اعلم ان في اشتقاق لفظ الله من هذه المذاهب فقه من تورع عن بيان ما اخذته والنقص عن وجوه اشتقاقه وهو الطريق الاسلم ومنهم من ارتكب ذلك وتثبت الآراء هناك وهذا هو المذهب الاحكم حيث قيل انه من الله اذا تعبر ودهش أو اذا دام وثبت أو اذا رجع اليه واعتد عليه او اذا سكن اليه او من وله اذا تعبر وطرب أو اذا فرغ ولجا أو من الله بفتح اللام بمعنى عبد أو بمعنى ارتفع او من لاه بمعنى احتجب او بمعنى استتار وعلى كل هذه المذاهب اخذ من الوجوه المذكورة لفظ الله ثم غلب هكذا معرفا باللام على الذات المعبود بالحق اى على الذات الشخصية لانه المتبادر من الاعلام التالية لتدريج الجنس جدابيل قبل اعتبار علم الجنس لضرورة الاحكام لانه حقيقة من الاعلام ثبت ان لفظ الله من الاعلام التالية نظرا الى اصله اعني الاله ومن المختصه بدحض الفهمه اذ لا يصح اطلاقه على غيره تعالى لانه وذلك ظاهر ولا شرفا فهذا اظهر من ان يتحقق وتعم تحقيق هذا المقام لا يحيط بها الخاطر ولا يضبط اسرارها الا الحكميم الفاطر جعلنا الله واياكم من الواسعين من الاسم

الى المسمى والواقفين على اسرار اسمائه الحسن وصفاته الاسنى الاسمى بحزمة حبيبه
محمد المصطفى ونبيه النبي المجتبى صلى الله عليه وسلم وعلى آله واصحابه وذريته واحبابه
(التالى) من مرجحات العلم (التعظيم) اى تعظيم المستند اليه او المستند اذا كان الاسم
صالحا لذلك والمقام مقام التعظيم (الثالث) منها (الاهانة) اى اهانة المسمى اذا كان
الاسم سالحا لها والمقام يقتضيها ٩ (كما ٦ فى بعض الاقصاب والكنى) المحمودتين
فى الاول كآبى الفضل وآبى المالى وآبى المفاخر وشمس الائمة وفخر الاسلام وصدر
الافاضل او المذمومتين فى الثانى كآبى الفضول وآبى الشر وآبى جهل وقفة وبطة وكرز
ومن هذين القيلين مقام الكناية اذا كان الاسم سالحا لها كآبى قوله تعالى تبت يدا
ابى لهب وذلك لانه يتبرون فى الاعلام المعنى الاصلى ويتقاولون بذلك ان كان مخجودا
ويتطهرون ان كان خلافه فأطلق ابولهب فى المثال المذكور على المسمى به ولو حظ
معه معناه الاصلى اعنى ملابسته الالهى وايريد به الالهى الحقيقى الذى هو لهب جهنم
ثم اريد بذلك منزومه اعنى كونه جهنميا ويمكن اعتبار الكناية قيد يكون ملاحظة
المعنى الاصلى بأن يحمل هذا الاسم حالا على كونه جهنميا باعتبار اشتهار المسمى به دلالة
حاتم على انه جواد فاذا اطلق ذلك الاسم على معناه وقصد به الانتقال الى وصفه
المشهور صار كناية بلاملاحظة ملابسته الالهى وليس ههنا مجازا اذ المعنى الحقيقى
اعنى المسمى مراد قطعا واما اذا اطلق ذلك الاسم على شخص آخر كان استعارة
قطعا هنا ثم انك اذا قلت ابوجهل وقصدت الى كونه جاهلا لا يكون كناية اصلالانه
معناه الاصلى كما اذا اطلقت ابالهب وارادت به معنى ملابسته النار من غير ملاحظة
كونه جهنميا هذا ما فاده بعض الفضلاء المحققين (الرابع) من مرجحات العلم (الاستلزام)
بذكره لتكلم او السامع اولهما ما وقدم معناه (الخامس) منها (التبرك) بالاسم
العلم كاسمه سبحانه واسماء الانبياء والاولياء وقدم معناه ايضا واعلم ان ههنا مرجحات
أخر ذكروها وانما اكتفى بالمصنف بما ذكر اذ الفرض ذكر عدة امثلة للطلل المرجحة
حتى يستخرج بوقايها بمونة الذوق وقوة الطبع لاحقا لا تنحصر فى عدد منها ايقاع
المخاطب فى السرة نحو سدا وسعد فى الدار اوفى المسافة نحو سفاك اوسفاح فيها ومنها
التثنية على غاوتها بأمة لايتين عنده الا باسمه الذى يخصه وغير ذلك (و) يختار (المضمر)
اى يترجع على سائر المعارف (لوجوه) ثلاثة لكل من انواعه اعنى التائب والمتكلم والمخاطب
وقدمه بوجه تقديمه على بقية المعارف (الاول) قصد (الاشارة الى المذكور) لفظا
كقولك جابزید وهو يسرع او معنى كقوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى اى العدل
المذكور معنى فى ضمن اعد لوا (اوفى حكمه) اى فى حكم المذكور لقراءتين الاحوال

٩ قيل السلم إما ان يكون
مشرا بحد او ذم ولا الاول
اللقب والثانى اما ان يكون
مصدرا بثل أب وابن وام
اولا الاول الكنية الثانى
الاسم ع

٦ وفى بعض نسخ المتن كفى
بعض الاقصاب وله وجه
ايضا ولا يخفى وجهه ع
٧ ومن امثلة الاشارة الى
المذكور • بين ابى اسحق
طلت يد العلى • وقامت
قناة الدين واشتد كاهله •
هو البحر من أى التواحي
آيته • فليته المعروف والم
ساحله ع

٤ ومن الشراح من حصر
المذكور فى المذكور لفظا
وجعل ما فى حكم المذكور
هو المذكور معنى لكن
تقصير فى البيان كما لا يخفى
ع

سواء كانت لفظية كافي قوله تعالى ولا يوبى لكل واحد منهما السمس اى لا يوبى الميت بدلالة الساق والسيق او منوبة كافي قول الصياد لرفيقه ارم وقد هرب والمراد بالاحوال ما يعم اللفظية لا ما يقابلها كما توهم ٣ واعلم ان الالة المرجحة لضمير القائب امران ١ الاول الحضور في ذهن السامع لانه اذا لم يكن حاضرا لم يبرعته بضمير النية الاعلى خلاف مقتضى الظاهر كافي ضمير الشأن وضمير باب نعم والثاني قصد الاشارة الى ذلك الحاضر لانه اذا كان حاضرا ولم يقصد الاشارة اليه من حيث هو حاضرا لم يبرعته بضمير النية ايضا كقولك ان جارك وزيد قد دعاه فاضل كامل حيث قصد الاشارة الى فضله وكاله الى الله نفسه مع وجود الامرين المذكورين قديت ترك الضمير اجراء على خلاف مقتضى الظاهر كقولك جاني رجل قتال الرجل باللام مكان هو (الثاني) من تلك الوجوه (حكاية المتكلم) اذا كان المقام مقام الحكاية والتمثيل عن نفس المتكلم كقول على كرم الله وجهه ١ انما الذي سخطى اى حيدره ٢ خرطام آجام وليت قسوره (الثالث) تخصيص الخطاب (بتوجيه الكلام اليه من بين امثاله اذا كان المقام مقام التمييز بالخطاب كافي قوله ٣ انت الذي تنزل الايام منزلها ٤ وتمسك الارض من خفف وزالزل قيل ٥ ان نحو هذه المباحث وظيفة اهل اللغة او النحو الا انه اقتدى بصاحب المفتاح اقول لانه من وظيفة علم المعاني وسفصله في مباحث اسم الاشارة ان شاء الله تعالى واعلم انما سبق الى الاوهام ان التعدد ممكن في النية والتكلم دون الخطاب اشارة الى دفعه بقوله (وحق الخطاب) ٦ بحسب اصل وضعه (ان يكون مع) مخاطب (معين) لوضعه وضعا عاما لكل معين من المخاطبين (وقد يعدل عنه) اى عن الحق ويوجه الى غير المعين (تعميما) له الى كل مخاطب لكن بعدم القصد الى معين فيشمل كل من يصلح له على سبيل الاحتمال لا بأن يقصد شموله لكل من يصلح ان يخاطب (وعليه) اى وعلى هذا التصحيح (يحمل) قوله تعالى (ولو ترى اذ الجرمون ناكسوا رؤسهم عند ربهم) حيث لم يذكر فاعل ترى الذى هو الخطاب (كأمة) اى كأن مقول ترى اعني فظا عتقل الجرمين (لوضوحه) اى بلوغه مرتبة يتجمع خفاؤها (استحق ان يخاطب به كل من يشأني منه الرؤية) فلا يختص رؤية راء دون راء وذلك اشارة الى بلوغ فظاعة حالهم الى مرتبة لا ينحني على كل من يفسر منه الرؤية وجواب لو في الآية محذوف اى لرأيت امر عظيما واستعمال اذهنها لكون المترقب من الله تعالى مقطوعا به ويحتمل ان يكون الخطاب محمدا صلى الله عليه وسلم ولوللحق صلى هذا لا يكون الآية مانع فيهما مثال هذه الآية كثيرة في القرآن من نحو ولو ترى اذ وقفوا على النار ونحو ولو ترى اذ وقفوا على ربهم ونحو ولو ترى اذ الجرمون موقوفون عند ربهم واعلم

٣ التوهم علامة الشيرازي

في شرح المفتاح ٤

٩ نقله عن المصنف تليذه

كال الدين الكرمانى في

شرحه للكتاب ٥

٧ لم يرد بالخطاب صيته بل

المعنى اللغوي اعني مخاطبة

فلذلك أورد كلمة مع اذلو

ارادا الصيغة لاستعمل اللام

بتقدير الوضع اى حق

الخطاب ان يكون موضوعا

لمعني وهذا هو السر في

اختيار كلمة مع فتأمل ٥

انه قد قصد بالتميم تحسين الحال كقوله تعالى اذا رأيتم حسبهم لولا امنثورا واذا رأيتم
 ثم رأيتم نعيما وملكا كبيرا (و) يختار (الموصول) اى يرجع على سائر المعارف (لوجوه)
 ستة (الاول) منها (ان لا يمل منه) اى من شخص يعبر عنه بالموصول سواء كان مسندا
 اليه او مسندا (المخاطب) بالكسر اى المتكلم (او المخاطب) بالفتح اى السامع (او هما) اى
 المتكلم والمخاطب معا (غير ذلك) المذكور اى النسبة المعلومه الانتساب الى ذلك الشخص
 حيث لا يمل الشخص ولا ما يمل على الشخص غير النسبة المذكورة نحو الذى كان ملك
 امس رجل فاضل فالقائمة فى الاشارة اليه بهذه الجملة المعلومه الانتساب اما تفخيم شأنه
 او تحقيره على حسب تلك الجملة واعلم ان المسند اليه اذا لم يكن معلوما غير انتساب النسبة
 المعلومه اليه لم يكن معلوما بخصوصه بل بوجه كلى وقد عرفت ان الموصولات موضوعه
 بازاء النسبة المخصوصة وخصوصية النسبة ليست الا بخصوصية الطرفين وايضا لم يكن
 حينئذ بين الجملة الواقعة صلوة الواقعة صفة فرق اذ الجملة الواقعة صفة معلومة الانتساب
 ايضا الى غير معين ولهذا لا تقع صفة الانكسار وتظهر من هذا ان الموصول اشارة الى
 جملة معلومة الانتساب الى معين بشخصه وان استعمل فى غير المعين كان ذلك لتزليل غير
 المعلوم منزلة المعلوم لاعتبارات خطابية لا نحى على من له ذوق سليم وتفوق المصنف
 عن هذه الدقيقة جعل مفهوم الموصول كليا كاسر وامام واقع فى عباراتهم عند ترجيح
 الموصول على سائر المعارف مثل ان لا يكون ذلك منه اسر معلوم سواء قلنا من عدم معلومية
 الشخص المنسوب اليه الجملة بشخصه بل بعدم معلومية بطريق من طرق التعريف سوى
 الصلة مثل ان لا يعرف علمه وامثاله الى شئ آخر وغير ذلك ولا يلزم من عدم معلومية
 طرق التعريف عدم معلومية الشخص بخصوصه كما توهم ثم اعلم ان عدم العلم بالمسند اليه
 او المسند سوى انتساب الجملة اليه على اقسام احدها ما لم يكن للمتكلم اسر معلوم سوى
 الصلة بخلاف المخاطب وتأتيها عكس هذا وانها ما لم يكن للمتكلم اسر معلوم سواء اسر
 للمخاطب ايضا اولا ورايها عكس هذا وخامسها ما لم يكن لواحد منهما اسر معلوم
 سواهاه مثال الاول الذى كان ملك امس لا يعرفه ومثال الثانى الذى كان منا رجل
 ظلم لا يعرف ومثال الثالث الذين فى بلاد الشرق لا يعرفهم ومثال الرابع الذين فى بلاد
 الغرب لا يعرفهم ومثال الخامس الذين فى بلاد الهند لا يعرفهم هذا ما ذكره ولعل
 القسم الثانى والرابع والخامس محمول على خلاف مقتضى الظاهر كما عرفت (الثانى) من
 المرجحات (استحسان التصريح) بالاسم لكونه من الاسماء المذمومة او لكونه مما يشتمل
 كاقول الذى كان ملك امس كذا ولا نقول حفظه كذا او نقول الذى لم يسجد لادم كذا
 ولا نقول ابليس كذا ومنهم من عم استحسان التصريح بالاسم لما يكون عظيم الشأن لكنه
 مستحسن جدا لان ذلك يصلح ان يكون علة الحذف لاعلة الموضوعية (الثالث) من

٧ وجه الاستحسان ان عظم
 الشأن يرجع الى المسمى
 فينا فى التصريح ولو بطريق
 الموضوعية بخلاف الاستحسان
 فانه راجع الى الاسم فيدفع
 بذكر الموصول مكانه

٩ المرادة من راد اذا جاء وذهب او من الارادة وهي ان تنازع غيرك في الارادة فتريد غير ما يريد او يروى غير ما يريد محمد
٩ قال الفاضل الشريف في شرحه للمفتاح (٦٥) ولما كان في قول عدى بن انت سوما دب غاظه شر يحاط به على مفهومه الحقيقي

اعني السؤال عن المكان
لكن السائل اراد به
هل لك فراغ بان لاستماع
قضية فأجاب بشرح بما فيه
غلظة فقال بينك وبين
الحائط اي انا بين جادين
اقول هذا الاحتمال لا يساعد
النقل والعقل اما النقل
فلان الدول القصة
من المورخين ذكر وان
شرحا كان مزاحا ثم قالوا
ومن مزح شرع هذه
القصة وذكرها تمامها
فحنئذ يكون الجواب
المذكور مزاحا لا غضبا
واما العقل فلان شريحا
كان من اعم العلم في عصره
كما يشهد به مناهقه المذكورة
في كتب التواريخ والمحاضرات
وهو لا ينفل عن قوله صلى الله
عليه وسلم لا يقضي القاضي
وهو غضبان فان قلت
المزاح ايضا ممنوع للقاضي
قلت ذلك اذا اخرج
الى حد السفاهة بأن يكثر وما
اذا لم يكن كذلك فلا يكون
مذموما بل هو سنة كما نقل
في سيره صلى الله عليه وسلم
انه كان يمزح احيانا والله اعلم

٤٠

المرجحات (الاخفاء) عن غير الخطاب بإيراده موصولا حيث يعرف الحاضرون
باسمه ولا يعرفون على وجه انتساب الصلة الى الخطاب (الرابع) من المرجحات
(زيادة التقرير) اي القصد الى زيادة التقرير اما الخبر اي ثبوت المسند للسند اليه
او المقصود من الحكم او للسند اليه فقط ثم ان النص او رد مثلاً لهنا الثلاثة الاخيرة وقال
(نحو) قوله تعالى (ورأوته) ٩ اي رأوته يوسف عليه السلام (الامرأة) (التي هو)
اي يوسف عليه السلام (في بيتها) اي في بيت تلك المرأة حيث لم يقل ورأوته
زليخا او امرأة العزيز اما الاستنباح النصريح بالاسم في حكم المرادة والاحتياط في طلب
المواقة واما الاخفاء عن الغير لثلاثتها واما الزيادة تقرير ثبوت المسند للسند اليه
فان كونه في بيتها وتمكنها من مشاهدته جله حيناً فحيناً بما يحقق مرادها هذا ما اختاره
النص ولزيادة تقرير المقصود لان امتناعه منها مع كمال قدرتها عليه يدل على نزاهته
وطهارته فله جداً وهذا غرض صاحب الايضاح واما لفظ السكا في محتمل الكلام الوجهين
او لزيادة تقرير المسند اليه اذ انصاف الاوصاف على خصوصية المسمى يتقرر المسند اليه
زيادة تقرير وقيل اختار في الآية الموصول اذ يجوز الاشتراك في علمها واردة الجنس
في امرأة العزيز بخلاف الموصول وفيه ان الاشتراك يدفع بالاضافة نحو زيدنا
او الموصوفة نحو زيد التاجر فلا يتعين الموصولة وايضا اضافة امرأة العزيز تعرف
بالمهد فلا يتحمل الجنس فالوجه ما سمعته ثم اعلم ان الدول عن التصريح لا يمتنع
بالمسند ولا بالمسند اليه بل هو باب من البلاغة يجري في كل فن ومن اطلق هذا الباب قول
الشاعر قالت لترب معها جالسة في قصرها هذا الذي اراد من قالت قتيبتكوا الغرام
طابق قالت لمن قالت لمن قالت لمن ومنها ما يحكى عن شرع انه قل لرجل انكر بعد الاقرار
عنده شهد عليك ابن اخت خالتك عدل عن التصريح بنسبة الخالقة الى المنكر ومنها
ما يحكى عنه ايضا ان عدى بن ارطاة اياه ومعه امرأة له من اهل الكوفة يخاضعها فقال
عدى اين انت ٩ قال بينك وبين الحائط قلاني امرؤ من اهل الشام قال بيد محبي قال
قدمت العراق قال خير مقدم قال تزوجت هذه قال بالرفاء والبنين قال انها ولدت غلاما
قال لينك الفارس ٣ قال اردت ان اتقلها الى دارى قال المرأة احق باهلها قال قد كنت
شرطت لها وكرها ٧ قال الشرط امك قال اقص بيننا قال قضيت قال فعلى من قضيت قال
على ابن امك عدل عن لفظ عليك لثلاثا يواجهه بالتصريح على الخاص من القضاء عليه
كذا في المفتاح ذكر كمال الدين الدميري هذه الحكاية ٦ في كتاب حيوه الحيوان بزيادة
٤ وهي قوله بشهادة من قل بشهادة ابن اخت خالتك اوردها بقوله فعلى من قضيت
قال على ابن امك (الخامس) من المرجحات (توجيه الدهن) اي ذهن الخطاب بسبب

٣ اي الراكب على الفرس وهذا دعاء لولده بلوغه حد القروسيقو كونه شجاعا محمد ٧ لو كرعش الطائر والمراد ههنا البلد محمد
٦ وكذا ذكر الامام الباقر في تاريخه على نحو ما في حيوه الحيوان محمد ٤ فعلى هذه الزيادة يكون ٧ (معاني) (٩)

١٧ الحكاية السابقة في المتاح
من نحة حكاية على الاله
انما فصلها عنها لكونها
مثالا على حدة.

ذكر الموصول الذي فيه اجماع مع صلة التي فيها تطويل ولا يخفى ان في كل منها شوقا وطوبا
(للمريد عليه) من الخبر عن الموصول فيكون الخطاب بهما منتظرا الى ما بعده فيمكن
في ذهنه عند وروده اشد تمكن لما من ان الحصول بعد الطلب اعز من المناسق بالاتباع
كقوله • والذي حارت البرية فيه • حيوان متحدث من جهاد • قيل اراد به آدم عليه السلام
او ناقة صالح عليه السلام او قبان موسى عليه السلام او قنص او القفار الذي يتولد
من الطين في بلاد مصر عند غليان الماء والحق ان المراد به المواد الجسماني لان البيت
من قصيدة يرى بها قفيا حنفا وبديل ما قبله وهو • بأن اسر الآله واختلف الناس •
فداع الى ضلال وهاد • ٩ ولا يخفى ان في قوله حارت البرية تشويق الخطاب الى الخبر
بحيث يأخذ منه مكانه اذا ورد (السادس) من وجوه المرجحات (بناء الخبر)
عن الموصول (عليه) اى على الموصول قال السكاكي اوان توى بذلك الى وجه
بناء الخبر الذي تنبيه عليه ثم قال ويخرج على هذا اعتبارات لطيفة ربما يجعل ذريعة
الى التعريض بالتعظيم • واختلف الشراح في تفسيره منهم من قال اراد بوجه بناء الخبر
علة اسباب الخبر الى المستداليه اى في نفس الامر ورد ذلك بأن الوجه بهذا المعنى لم يوجد
في بعض الاشكال المتفرعة على الایاء كقوله • ان الذي سمك السماء • وان التي ضربت وان
الذين ترونها وان الذي الوحشة في داره • ومنهم من فسر الوجه بطريق الخبر
وجهه كقولك علمت هذا العمل على وجه علمك اى على طريقه وطرزه فالمنى ان تأتى
بالموصول مع الصلة للاشارة الى ان بناء الخبر عليه من أى طريق وجنس
من الثواب والعقاب والمدح والذم الى غير ذلك وحاصله ان تأتى بفاتحة الكلام
على وجه ينه القطن على خاتمه كالارصاد في علم البديع ورد ذلك • اما اولاً فلانه
يقضى استدراك لفظ البناء لان الذي له طرق واجناس مختلفة هو الخبر نفسه لا بناؤه
• واما ثانياً فلان الایاء بهذا المعنى لا يكون ذريعة الى التعظيم والاهانة وسائر المعاني
المتفرعة على الایاء اتقول هذا الرد مردود اذ ليس مراده بالبناء بناء الخبر على المبدأ
بل بناؤه على اجزائه بناء على انه صرح استكمال البناء بين الكل والاجزاء كما قال البيت مبنى
على البنات والاجزاء اى مشتمل عليها واراد بالایاء الى طريقه للاشارة من اول الامر الى
جنس اجزاء الخبر الى صورته وعوارضه فلي هذا يكون مراد السكاكي بالبناء المضاف
الى الخبر المعنى الثاني وقوله الذي تنبيه عليه المعنى الاول • وانما وصفه به لا لكشف
والايضاح فقط بل للاشارة الى ان الاشارة المذكورة انما يكون بينهم من ينه لكشف فقط
ولذا تركه صاحب الايضاح فظهر من هذا انه لا استثناء عن لفظ البناء اصلا ذلوترك هذا
القيدر علىهم طرق الخبر من حيث الموارض كالتأكيذ والاطناب وغير ذلك ثم ان معنى

٩ وقيل عن تليذ الشاعر
ذكره في تنويره وهو شرحه
لديوان استاذہ المسمى
بسقط الزندان المراد حجية
الناس في خلقه آدم عليه السلام
من الجاه الذي هو التراب
والمراد بالشاعر ابو العلاء
المعري صاحب سقط الزند
والمراد بتليذه خطيب
تبريز صاحب تنوير السقط
ولا يخفى عليك ان هذه
الرواية لا يارض الدراية
المذكورة في الكتاب

٧ يرد عليه ان السبب الحامل لاسناد ﴿٦٧﴾ المتكلم الخبر الى المبتدأ هو ما يخرج على مفاد ٩ نفس الصلة من الاعتبار

الاطيعة كالتهيئة والاهانة
والتهنية على الخطأ وغير
ذلك وانما مفاد الصلة وسيلة
اليه لحينئذ ان كان المراد
بوجه بناء الخبر تلك
الاعتبارات يكون جملته تلك
الاعتبارات فرما ومفاد
الصلة اصلا غير صحيح اذ
الامر بالمكس من ذلك وان
الترتم يكون المراد بذلك مفاد
الصلة وحدها وكون تلك
الاعتبارات من قبيل
الفروع يكون قيد الاعماء
غير واقع موقفة اذ الصلة
مذكورة بينهما كيف يبر
عن الاعماء اليها بل الانسب
حينئذ ان يقال اذ كوجه
بناء الخبر وايضا يكون
الوصف بقوله الذي تتيه
عليه مستغنى عنه بقيد البناء
وان كان المراد بذلك المجموع
اي مفاد الصلة والاعتبارات
ما يكون ذكر مفاد الصلة
وحده كافيا للمثالين الاولين
غير صحيح وكذا ذكر جمل
الاعتبارات من الفروع
اذ حينئذ يكون معنى البناء
بناء الخبر على المبتدأ فلا حاجة
الى قوله الذي تتيه عليه وما
على الوجه السابق لكون
المراد بالبناء بناء الكل على
الجزء فهو صنف الخبر حينئذ
٩ مثلا السبب الحقيقي ٤

التعظيم والاهانة وامثالهما الذي يحمل الاشارة المذكورة ذريعة اليه هو الاغراض
الحاصلة من الخبر اما راجعة الى المستداليه او المستداليه كليهما وغيرهما ولا يخفى ان بالوقوف
على جنس اجزاء الخبر يفهم القرض المحفوظ منه وذلك ظاهر جدا ولا يخفى ان مراده
بالاعماء في قوله ان الاعماء الى وجه بناء الخبر يكون ذريعة الى التعظيم ليس مفهوم الاعماء
وذلك ظاهر بل ما صدق عليه مفهوم الاعماء وهو الصلة نفسها فلا اشكال في كون الاعماء
ذريعة الى الامور المذكورة كما توهمه بعض الفضلاء حيث قل وكون هذه الصلة بحيث
توصي الى ان الخبر عن الموصول من جنس البناء فلا مدخل له في التعظيم الا يرى انه لو قيل
بني لنا بيتا الذي سمك السماء كان تعظيم شان بناء البيت باقيا بلا شبهة ولا اعماء فيه بهذا المعنى
اصلا فالتعظيم ناش من ذكر الصلة لان عالمها الى جنس خبر وهكذا قد تقرر • ومنهم
من فسره بعله بناءا لخبر اى علة اثباته للمبتدأ وربطه به اى السبب الحامل والعله الباعثة
لربطه به سواء كان علة ثبوته في نفس الامر ولا نقول ٧ هذا توجيه واضح ومطرد في جميع
الوجوه الا انه يرد عليه انما ان يريد بالعله الحامل المتقدم او النسيئة المتأخرتا وما يميم
كليهما فعلى الاول يكون المراد بالعله مفاد الصلة اذ المحفوظ الاول في ايراد الصلة هو
الاشارة الى علة الربط وعلى الثاني يكون المراد الاعتبارات المتفرعة عليه من التعظيم
والاهانة وغيرهما اذ حصولها متأخر عن حصول المستداليه والمستداليه وعلى الثالث
يكون المراد مفاد الصلة والاعتبارات معا وعلى كل من هذه الاحتمالات يرد اشكال
اما على الاول يكون قيد الاعماء غير صحيح اذ مفاد الصلة المذكور صريح بما يكون وصف الخبر
بكونه مبنيا على الموصول ضاهيا لكونه مفهوما من لفظ البناء حينئذ واما على الثاني يكون
جمل الاعماء اصلا والاعتبارات فربما غير صحيح اذ الامر بالمكس حينئذ واما على الثالث يكون
ذكر مفاد الصلة مجزئا عن الاعتبارات وجمل الاعتبارات من الفروع غير صحيح ثم اعلم
ان المصنف لم يذكر الاعماء الى وجه بناء الخبر على اطلاقه من غير ان يتفرع عليه الاعتبارات
كافضله السكاكي بل قال بناء الخبر عن الموصول اما (تعظيما) لشان الخبر (نحو) قول
الفرزدق (ان الذي سمك السماء بني لنا) يتاداعه اعزوا طول (اي اعز من دعامه كل
بيت واطول منها واراد بالبيت الكعبة اويت الشرف والمجد وفي هذا البيت اشارة
من اول الامر الى جنس ما يرد عليه من البناء لرفيع هذا على التوجيه الثاني واما على
التوجيه الاخير ان ذكر سمك السماء علة حاملة على اسناد بناء البيت الى ما استداليه على كلا
التوجيهين ففيه ذريعة الى تعظيم شان الخبر بناء على تشابه آثار المؤثر الواحد (او تحقيا)
لشان الخبر (نحو ان اتى ضربت بيتا مهاجرة • بكوفة الجند قالت ودها قول) قوله
مهاجرة حاله والكوفة هي البلدة المشهورة واعلم ان صفت الى الجند لتمام الجند فيما في ذلك

البناء على المبتدأ من قبيل الكشف والايضاح اذ لا يحتمل الخبر عدم البناء على المبتدأ قد تقرر •

على الله تعالى هو تعظيم البناء
دون الإشارة إلى جنس
البناء وذلك واضح جدا

✽

٩ المتوهم صاحب الايضاح

✽

الوقت قوله غالت ودها غول يقال لشيء اذا هلك غاله غول ولا يخفى ان في ضرب البيت
بكوفته والمهاجرة اليها بما على ان طريق بناء الخبر ما ينبغي عن زوال المحبة وانقطاع المودة وهذا
ذكر لعل ربط المتكلم الخبر مع انه معلول له في نفسه وعلى كلا التوجيهين ففيه التبريض
الى تحقق زوال المحبة وتفرده لان الاعمال المذكورة لكونه معلول انقطاع المودة صار ذكره
من قبيل البرهان الا اني الى تحقيقه وبهذا اندفع توهم ٩ عدم الفرق بين الاعلاء المذكور
وتحقيق الخبر (او تعليل) ثبوت الخبر (نحو) قوله تعالى (ان الذين آمنوا وعملوا
الصالحات كانت لهم جنات الفردوس) ولا يخفى ان في هذا الاعلاء الى ان طريق بناء الخبر
كان من قبيل فضل الله ورحته او ذكر لعل اسناد الجنة اليهم وعلى التوجيه الاول ففيه
التبريض الى كون الصلة لعل الخبر في نفسه بخلاف التوجيه الآخر فان لعل الاسناد اعم
من الملة في نفس الامر فلا يكون الاولى اشارة الى الثانية (وهذا) اي ايراد المستداليه
موصولا لبناء الخبر عليه تعليلاً (قد يتبعه تعظيم المتكلم) نحو الذي يرافقه يستحق
الاجلال (او) تعظيم (السامع) نحو الذي يرافقه يستحق الاحرام (او) تعظيم
(المذكور) اي المستداليه نحو الذي عنده السلطان يستحق الاعزاز والاعظام (او)
تعظيم (لغيرهم) اي لتبرئ المتكلم والسامع والمستداليه نحو قوله تعالى الذين كذبوا شحيا
كانوا هم الخاسرين فان خسران مكذبيه يدل على سعادة مصدقيه ويلزمه تعظيم شعيب
عليه السلام الذي هو غير المتكلم والمخاطب في هذا المقام (او) قد يتبعه (اهانة)
اما المتكلم او السامع او لغيرهما نحو الذي يرافقه او يرافقه او يرافقه زيداً يستحق
التذليل واما اهانة المستداليه نحو الذي يصاحبه الخرافيش ٣ يستحق التميز قوله
(او شحيا) عطف على قوله تعظيماً ٧ اي شحيا خبر على المستداليه لتبنيه المخاطب (على
خطئه) نحو قول عبيد بن الطبيب من قصيدة يصف فيها بنه (ان الذين تزوتهم ٦ اخوانكم
يشقى غليل صدورهم ان تصرعوا) يعني ان الذين تظنونهم اخوانكم يشقى شدة غيظهم
او حرارة عطشهم ان يهلكوا يقال صرعه اي القاه على الارض ولا يخفى ان في هذه الصلة
اعلاء الى ان الخبر المبني عليه امر يتناقض مع الاخوة ويبيان المحبة بحكم العرف والتذوق هذا على
التوجيه الاول واما على التوجيه الثاني فان ظن المخاطبين بكون تلك الجماعة اخواناً لهم
عقوبة على اسناد شفاء النليل اليهم وهذا وان لم يكن علة لكون الصرع شفاء غليلهم
ومعلولاه بل هو مناسفة بحسب الظاهر لكنه سبب لبنائهم عليهم وربطهم بهم وعلى كلا
التوجيهين ففيه ذريعة للتبنيه على الخطأ (او غيرها) اي غير الوجوه المذكورة في بناء
الخبر على المستداليه كنهو تسليية اعتقاد الميت وتمزية بقاياه (قال) الشاعر ابو العلاء
في قصيدة يرثي بها جعفر بن علي رضي الله عنه (ان الذي الوحشة في داره ٨ تونسه الرحة

٣ وهي اوفاد الناس

واراد لهم

٧ واما رواية الرفع عطف

على تعظيم فيثبها الدراية

كما يفسح عنه المقتض

٦ فان يرى وارى مجهولين

يستعملان بمعنى الظن في

مفولين والثالث نقص

لكونه مجهولاً

قوله او غيرهما بالنصب

او الرفع بالتين لرفع التبنيه

او نصبه

في لحده) وذلك اليناس تجرده وقلة علايقه في الدنيا فيه ايعاء الى ان ما يخفى من الخبر
من جنس الرحمة والشفقة او ذكر علة الرحمة وربطها به ففيه ذريعة الى ان الاولى ببقاياه
تقليل حزنهم على ذلك هكذا قيل لكن لا يخفى عليك ان هذا قريب من علة بناء الخبر الاولى
ان يقال وفيه ذريعة الى تطيب قلوب القراء واذا عرفت تفصيل الوجوه المذكورة على
كل من التوجيهين المذكورين تعرف ان الاولى من التوجيهين التوجيه الاول بالنظر الى
عبارة السكاكي لكنه خاص بالمسند اليه المتقدم للمعروف من استعمال السكاكي الخبر
حيث قال او الاءاء الى وجه بناء الخبر ولم يقل الى وجه بناء المسند وقد يقال لان البناء
قد يقتضى تقديم المبنى عليه واما بالنظر الى دأب المصنف من تعميم الحالات المتضمنة للمسند
اليه والمسند وغيرهما مما يمكن فالناسب التوجيه الثاني اذ ذكر علة الاستاد لا يتبدل على
تقدير تأخير المسند اليه ايضا ولهذا اعتذر بعضهم ممن ذهب الى الوجه الثاني عن اراد
السكاكي كلامه في الجملة الاسمية بأنها على الوضع الطبيعي من تقدم ذكر الذات على
الصفة لالعدم امكانه في الجملة الفعلية واما الثاني فهو الى الوجه الاول فلا حاجة لهم الى
هذا الاعتذار لاخصاصه بالجملة الاسمية في ظاهر كلام السكاكي كما عرفت وبهذا
التفصيل ايضا نقف على ان ترتيب المصنف في هذا المقام قصورا فاحشا حيث لم يفرق
بين الاءاء الى وجه بناء الخبر مطلقا وبين ما يتفرع عليه من الاعتبارات وجعل التعظيم
والاهانة مختصا بالتعليل مع انه من فروع الاءاء الى وجه البناء مطلقا وجعل التعليل
مقابلا للفروع مع انه ملحوظ في الكل الى غير ذلك من المفاسد يعرفه من ينظر كلام
السكاكي ٩ وتعلم على ان هذا باب لا تكاد تنهى لطائفه ومن جملة ما ذكره الترغيب
كافي قولك الذي كل جاله وجعل خصاله على الباب ومنها التفتير كقولك الذي دم خلقه
وذي خلقه صهيب ومنها الترجيح كقولك الذي سبي الله ونهب امواله يرجوكم ومنها
التأمل كقولك الذي تفرده بعبه خالق القوى والقدر مسئلة القضاء والقدر وكقولك
الذي تحير فيه فحول الرجال مسئلة خلق الاعمال الى غير ذلك من المقامات والاحوال
(و) يختار (الاشارة) اى بترجيح اسم الاشارة على سائر الممرقات (لوجوه) خسة
(الاول) من تلك الوجوه (تبيينه) اى تعين اسم الاشارة (طريقا) بأن لا يكون لك
او لاسمك او لهما مع طريق الى احضار المسند اليه او المسند في ذهن السامع سوى الاشارة
حسابا بان لا يعلل بطريق آخر من طرق التعريف ببيان معنى الاشارة الحسية كقولك هذا
نار ايتة قط من هو وكقولك هذا رجل ظلم فاعرفه وكقولك هذا لا اعرفه قللى
من هو (الثاني) من تلك الوجوه (الناية) اى الاهتمام (بكمال التمييز) لما عبر عنه باسم
الاشارة من المسند اليه والمسند وغيرهما وتلك الناية اما للتعظيم والاهانة حسب

٩ قال بعض من شراح هذا
الكتاب انما اورد السكاكي
هذا البيت مثالا لتبيينه على
معنى آخر غير الخطأ كمل
التطيب فعلى هذا هو مثال
لما هو قسم للتبيين وعلى ما فيه
المصنف مثال لما هو قسم للتبيين
وحاصله ان معنى بناء الخبر على
الموصول كون الموصول مع
صلى بحيث يكون بينه وبين
الخبر متعلق يقتضى بناءه عليه
واسناده اليه ويكون هو
الباعث على الاجاز وذلك
امامنا تعرض للتعظيم نحو ان
الذى سمع السماء واما بالعلية
لمية نحو ان الذين امنوا وعلوا
الصلوات واتيته وهو الذى
عبر عنه بتحقيق الخبر نحو
ان الذى ضربت بيتا واما
بالرد عليه والتبيين على الخطأ
نحو ان الذين تروهم اخوانكم
واما بغير المذكورات نحو
ان الذى الوحشة وعلى
هذا التوجيه لا يراد الاعتراض
فتأمل هذا كلامه

الحج لم يقدر من الزحام
فتصب له منبر جلس عليه
واطاف به اهل الشام فينا
هو كذلك اذ اقبل على بن
الحسين وعليه ازار ورداه
احسن الناس وجها وافرهم
طيا فتخى عند الناس هبة
له واجلا حتى استلم الحجر
فناظ ذلك هشام فقال شأى
من هذا الذي قد جاء به الناس
هذه الهبة فقال هشام لا اعرفه
لئلا يرغب في اهل الشام فقال
الفرزدق لكفى امر فعقل
الشأى ومن هو يا باقرس
فانتدمر تبجلا قصيدة هذا
مطلعها عذ فيه ايام اذ لفظ هذا
اشارة الى البيت المذكور
او براد لفظ هذا وهذا بعيد
والاول قريب عذ
٧ وقد يشبه على بعض
الاذهان كون الكلام
فرط لا اكل اذا لامر بالسكس
اذق الاكل الكمال مع امر
اخر والجواب ان ما ذكرت
اذا كان مقيس الى شئ واحد
وهنا الاكلة بالقياس
الى التميز والكمال بالقياس
الى العناية بالتميز وانما
قال في الاول اكل اذ اصل
التميز حاصل بالعلم مثلا

ما ردد عليه من صفة مدح او ذم على وجه لا يتطرق الى عظيمته او ذلته التباس اصلا
وانما اختص كمال التميز باسم الاشارة لان قرينه الاشارة الحسية التي هي بمنزلة وضع
اليه عليه وان كان اصل التميز في العلم ايضا بناء على ان العيان اكل من اليان كقول الفرزدق
في زين العابدين رضى الله عنه ٩ هذا الذي تعرف البطحاء وطأته والبيت يعرفه والحل
والحرم هذا ابن خير عباد الله كلهم هذا التي التي الطاهر العلم اى هذا الممدوح الممتاز
عما عداه الذي ترامى الى العين اختص بحكم لا يشترك فيه غيره وهو كاله نسبة وحسب
وانه علم في هذه الفضائل بحيث يعرفه ما ليس له روح فضلا عن المعرفة (الثالث) من تلك
الوجوه (الثنية على غباوة السامع او ادعاء ان الشئ لا يميز عنده الالهام) ولا يفهم
الا بالاشارة الحسية كقول الفرزدق لمن كان يهاجيه اعنى جريرا اولئك آياتي لا يخفى
بخلهم اذ اجتمعا لاجر بالجماع اى جامع مذاكرة الاحساب ومحافل مفاخرة الانساب
قيل وقد يكون للتنبيه على فطنته لكون غير المحسوس عنده للمحسوس بالبصر عند غيره
ولو قل المصنف التنبيه على حال السامع لكان اولى لشموله القسمين واعلم ان السكاكى
جعل كلام من كمال العناية بالتمييز والتنبيه على غباوة السامع فرما لان يقصد باسم الاشارة
اكل التميز ولا يخفى ان هذا امر قد يميز على حدة اذ الاشارة الى شئ قد يقصده اكل
تميز للسند اليه لا لكمال غاية التكلم به بل يتضح عند السامع حق الاتصاف بحيث
لا يتطرق اليه التباس واختيار ٧ فيما برده على ما ساند اليه واما اظهار كمال غاية التكلم
بالتمييز فأمر متفرع عليه كالتنبيه على التباوة ولعل المصنف قد خفي عليه هذا الفرق فلذا
ترك ذكر الاصل واكتفى بالفرعين (الرابع) من تلك الوجوه (التكلم) والاستهزاء
(كما تقول هذا هذا وليس ثمه) اى عند المخاطب (شئ) يشار اليه سواء كان المخاطب
اعنى اوبصيرا وفى اكثر النسخ كما تقول للاعنى هذا هذا لكن لا يخفى ان الاعنى
والبصير متساويان في حصول التكلم في الصورة المذكورة فقصص
الاعنى لجرد التمثيل لا للاحتراز والنسخة الاولى اولى ٦ واعلم ان السكاكى
اورد هذا الوجه والذي قبله في اخراج الكلام على مقتضى الظاهر وسيوردهما
المصنف هناك ايضا فوجه التوفيق بينهما ان تنزيل غير المحسوس بمنزلة المحسوس للاشارة
الى نكتة لطيفة ثم التميز عن غير المحسوس المتزل منزلة المحسوس باسم الاشارة يسمى
اخراج الكلام على مقتضى الظاهر ان اعتبر مع قطع النظر عن ذكره او لا واستحقاقه الضمير
لاجل ذلك وان اعتبر استحقاقه الضمير او لا لكن تزل منزلة المحسوس لنكتة مذكورة
فصل عن الضمير الى اسم الاشارة ثانيا يسمى اخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر
وحاصله ان الاخراج على مقتضى الظاهر اع من ان يسبقه كلام او لا بخلاف الاخراج

على خلافه اذ يستبر فيه سبق كلام اما حقيقة او تقدير أ على اختلاف المذهبين وايضاً
في الاول يقطع النظر عن استحقاق تمييز آخر بخلاف الثاني وسيجيء تفصيله ان شاء الله
تعالى (الخامس) من تلك الوجوه (بيان حاله) اى حال المشار اليه (في القرب والبعد
والتوسط) بالنسبة الى المشير (هنا وذلك وذلك) وفيه ثلث على ترتيب الالف فان اسم
الاشارة المجرد عن حرف الخطاب وغيره للقرب ومع حرف الخطاب للتوسط وزيادة
اللام او التون للبعد وانما آخر التوسط لكونه امرأ اضافياً ملحوظاً بالنسبة الى القرب
والبعد ولما لم يكن بيان القرب والبعد والتوسط من مسائل علم المعاني لكونها بحثاً لغوياً
راجعاً الى بيان المعنى الموضوع له دون الخواص اللازمة له المبحوث عنها في علم المعاني
اشار الى ذكرها هنا لتوطئة على البحث عن خواصها بقوله (اذبه) اى بيان حاله في الامور
المذكورة يحصل (كالم التمييز) والتميز لان تعيين المكان يفيد للمشار اليه زيادة التميز
(نحو) قوله تعالى (اولئك على هدى من ربهم واولئك هم المفلحون) حيث ذكر اولئك وهو
للتوسط مع قرب التميز لزيادة تمييز بحيث يستحضر السامع أوصافهم المذكورة من
الايان بالقيب واقام الصلاة والاتفاق بما رزقهم الله حتى يتبين بذلك على أهم لاجل هذه الاوصاف
احكام بما يرد ينداسم الاشارة من استحقاق الهدى عاجلاً والقوز بالقلاح آجلاً فيكون
من ترتيب الحكم على الوصف المناسب ليفهم العلية واعلم ان جعل بيان حال المشار اليه
من القرب والبعد والتوسط من مسائل اللغة وجعل ذكره هنا لتوطئة كلام ظاهرى
قد تورط فيها كثير ممن علا كعبه في العلوم العربية حتى المصنف مع ان له قدما راسخاً
في التحقيق ووقع بعض آخر ٣٠٠٠ له يدطولى في التدقيق في التردد مع ان الامر في ذلك
سهل كما حققه بعض الفضلاء من ان اللغة تنظر فيه من حيث ان هذا القرب مثلاً وعلم
المعاني من حيث انه اذا اريد بيان قرب المستند اليه يؤتى هنا وهو زائد على اصل المراد
الذى هو الحكم ٩ على المستند اليه المذكور المعبر عنه بشئ يوجب تصوره ايا كان
اقول وبالله التوفيق ان توضيح هذا المقام يتوقف على تفصيل وهو ان اسم اسماء الاشارة
ومنت وضاعاً لكل مشار اليه اما قريب او بعيد او متوسط فالحكم بأن هذا موضوع
لكل مشار اليه قريب مسألة لغوية ثم اذا استعمل هذه في خصوصيات المدلولات كما
اذا استعمل هذا في المشار اليه القريب مع انه لا كلام في جهة التمييز عن ذلك المشار اليه
لتغير اسماء الاشارة من الطرق كالم وغيره يكون قرب المشار اليه في نفسه علة صحيحة
لاطلاق هذا ومبتدأ في علم النحو وان قصد ذلك مع الاشارة الى انك قصد ان حاله
في نفسه على القرب حقيقة او ابطاء بحيث يكون التمييز عنه بهذا الوجه راجعاً على
سائر التميزات فيكون هذه علة مبرجة لاطلاق هذا مثلاً ومبتدأ في علم المعاني والمراد

٣ سيد قدس سره ع

٦ سعد الدين التفتازانى ع

٩ وقيل على ان اقول البحث

عن بيان الحال تمهيد لما بعده

ولا يخفى انه حينئذ يكون

استطراداً ولا اشعار في

البارة لذلك اصلاً ع

ههنا هو المعنى الاخير قريته قولهم وأن قصد بذلك بيان حال المشارية في القرب والبد والتوسط اى اطلاق اللفظه للاشارة الى انه قريب لا اطلاق اللفظ على المشارية القرب والاكتفى ان يقول اوان قصد بذلك الى القرب وهذا حاصل التحقيق المذكور فلا يرد عليه ما قيل ٧ من انهم ارادوا بالمعنى الزائد على اصل المراد الزائد على المعنى الوضئ للفظ الذى عبر به عن المقصود لا المعنى الزائد على معنى لفظ آخر يمكن ان يعبر به في هذا المقام اذ ربما كان هذا الزائد من المعاني الوضئ لما وقع التعبير به فيكون بحثا عن المعاني الوضئ للالفاظ ووجه الدفع ان المعنى الاصل هو استعمال هذا مثلا في القرب مع صحة التعبير عنه بغير ذلك من الطرق كالعلمية وغيره وهذا هو مراده بقوله المعبر عنه بأى تميز كان واما المعنى الزائد هو استعماله في القرب مع دلالة على القرب والقتال المذكور عن ان مراده ان المعنى الاصل هو التعبير عن المستند اليه وان كان بغير اسم الاشارة والمعنى الزائد هو لفظ هذا الذى هو الزائد على سائر التميزات واعتراض بأنه ليس وضئيا للفظ المعبر به عن المقصود بل هو معنى للفظ آخر يعبر به عن المستند اليه ومنهم ٩ من لم يترجم عنده احد الطرفين فقال ان جعل القرب والبد والتوسط داخلة في معاني اسماء الاشارة كان بحثا فتويا ذكر توطئة لما يفرع عليه من مباحث الخواص وان جلت خارجة عنها قصد هذا البقاء بحسب مناسبة الالفاظ في القفا والكثر والتوسط من علم المعاني اقول لاحقا في دخول تلك المعاني في تلك الاسماء لفة والام يتعرض لها اهل اللغة الان دخولها فيها لا يستلزم ذكرها ههنا بطريق التوطئة بل ذكرت اصالة لماسر من الاعتبارات وثان سلم خروجها لكن قصدنا بحسب قلة الالفاظ وكثرتها انما هو طريقة اهل الاشتقاق حيث يقصدون بكثرة الحروف كثرة المعاني ولا حاجة في فهم الخواص الى امثال هذه الاعتبارات بل هو لوازم لمعاني الالفاظ من غير استعمال اللفظ فيها كما عرفت تفصيله فيما سبق (وقد يمتد القرب في الرتبة) لالى المكان (تحقيقاً) للمشارية واستدلالاً له اللازمين للقرب في الرتبة بناء على ان الانحطاط في الرتبة يتزل منزلة القرب في المكان عادة (نحو) قوله تعالى (اهذا الذى بعث الله رسولا) استخياراً منهم لنعم الله لرسول بعث عليهم وفي بعث استبزاء آخر والاقالوا اهذا الذى زعم انه مبعوث (او) يتبر (البد فيها) اى في الرتبة لالى المكان (تظليماً) فان القرب والبد امران اضافيان ومتقابلان فأى شئ يتبر في احدهما يتبر في الآخر خلافاً فظهر ان الطوفى الرتبة تنزل منزلة البد في المكان عادة ثم ان اعتبار الطومستزم لتعظيم المشارية (نحو) قوله تعالى (الم ذلك الكتاب) لا يربغيه فان الكتاب لما اشير اليه اشارة تبيد مع قرب علمه اريد به العلو الرتبى لا المكافى (او) قديمتر (خلافه) بأن يحصل البد للتحقيق والقرب

القتال سيد شريف
الجرجاني قدس سره ع

٩ سيد شريف الجرجاني
قدس سره ع

قوله او خلافه بالنصب
عطف على قوله تظليماً
ولا تجب في مطوف المفعول
لما التكبير بل في نفس المفعول
له كذا ذكره الكرماني ع

٧ نقل هذا القول عن
المصنف كنا ذكره تليده
الكرمانى في شرحه لهذا
الكتاب

للتعظيم مثال الاول (نحو ذلك العين) ٧ مع حضوره تبينه الله عن ساحة العز للاستبدال
قيل ويجوز ان يحمل هذا على التعظيم اى ذلك العين العظيم المرتبة في العن ومثال الثاني قوله
تعالى ربنا ما خلقت هذا باطلا وقوله تعالى ان هذا القرآن يهدي للتي هي اقوم ولا ينجي
ان عظيمة التي قد يقضى التوجه والتقرب منه قيل واخالفه بتحقيقا ليشمل غيره
كبعده عن الوقوع كقولك ذلك الامر لم يقع وكبعده عن فهم السامع كقولك ذلك السر الدقيق
لا يصل اليه فهمك وبما ينبغي ان يعلم الفرق بين التحقير بالتقرب والتعظيم بالتقرب ان الاضافة
فيها الى ادنى المراتب مع ادعاء الدفاعة لنفسه في الاول والطوفى الثاني وبين التعظيم بالبعد
والتحقير بالبعد ان الاضافة كليهما الى ادنى المراتب ايضا لكن مع ادعاء الدفاعة لنفسه في الاول
والملو في الثاني ويفهم من هذا الفرق بين التحقير بالتقرب والتحقير بالبعد وبين التعظيم
بالتقرب والتعظيم بالبعد (و) يختار (المعرف باللام) اى يرجع على سائر المعارف لوجوه
اريسة واخالفه نقل ههنا لوجوه اذ لا وجوه متغايرة ههنا غير الاشارة الى كل واحد من
الانواع (للاشارة الى الحقيقة) من حيث هي المبر عنها في حرف التثنية بالجنس وعن
تعريفها بتعريف الجنس وتعريف الماهية وتعريف الحقيقة (نحو) قوله تعالى (وجعلنا
من الماء كل شئ حى) اى جعلنا جنس الماء مبدا كل شئ حى حتى الملائكة فاعلم على
ما في الروايات خلقت من ربح خلقت من الماء وحق الجن فانه خلق من نار خلقت من
الماء روى ان اول ما خلق الله تعالى جوهره فظهر اليها بنظر الهيبة فذابت وصارت ماء
ثم خلق بقية العناصر منه فكذلك ما تركب منها واما الانسان فاعلم خلقه من تراب خلقه
منه (او) يختار المعرف باللام (للاستقراق) بجميع افراد الجنس اذا كان القصد الى
العموم (مطلقا) اى حقيقيا غير مقيد بعرف او غيره (نحو) قوله تعالى (ان الانسان لقي
خسر) اى جميع افراد الانسان الامن استثناء الله تعالى والاستثناء دليل العموم ومياريه وايضا
اذا اريد بالمستثنى الافراد فكذلك المستثنى منه للزوم كونه من جنسه ولا يلزم من استثناء
البعض عدم كون الاستقراق حقيقيا لما تقرر ان الاستثناء لا يخرج عن تناول بل عن
الحكم (او) للاستقراق (مقيدا) اى ببعض الافراد بسبب عرف او امثاله ويسمى استقراقا
عرفيا (نحو جمع الامير الصاعقة) اى صاعقة ببلده او ملكته لاصغة الدنيا (او) يختار
المعرف باللام (للهد لفظا) اى خارجا واتماسمى عهدا لكونه معلوما قبل التعريف
ولفظا لوجوب ذكره لفظا اما حقيقة او حكما فكان اللفظ طريق الهد لكونه قريته
(نحو) قوله تعالى (كما ارسلنا الى فرعون رسولا فصى فرعون الرسول) اى المذكور
سابقا حقيقة وصريحيا واما المذكور حقيقة لكن كناية نحو وليس الذكر كالاتى اى
ليس الذكر الذى طلبت امرأة عران كالاتى التى وهبت لها فالاتى وان كان اشارة الى

٧ قبل يجوز ان يكون اللام للمهد والاسترقاق لا باعتبار دلالة اللام ﴿٧٤﴾ عليه بل باعتبار ان المذكور المهدود فيسده

كقوله تعالى فجمع الحجره
بعد قوله يا توك بكل سحر
عليه ولا يخفى عليك ان تقدم
الذكر قرينة مرجحة
والترجيح ذاتساوي الافراد
اريد واحد منها واما اذا
اريد الكل فلا ترجيح فلا
اعتبار لهذ الذكر في كونه
قرينة بل هو استرقاق فقط
عبد

٩ وبهذا التفصيل يتدفع
طعن الشارح ابن التبريز
من انه تغيير للاصطلاح
المشهور بلا فائدة ثم قال
كانه عفى الله عنه وعافانا
ما يشرله النظر في الكتب
المشهوره من علم الماني
وتحقيق المقام وتفصيله
ما افاده صاحب الكشف
من ان اللفظ الموضوع
لنطلق الحقيقة لا باعتبار
قيد معها اسم الجنس
والموضوع لها باعتبار
حضورها الذهني مع قطع
النظر عن افراد عالم الجنس
ونظيره المرف بلام الجنس
والموضوع لها باعتبار فرد
منتشر هو المنكرة ونظيرها
المرف بلام المهد الذهني
والموضوع لها باعتبار وحدة

ما سبق ذكره صريحا في قوله تعالى حكاية عن مريم رب انى وضعتها انى الان الذك
مذكور كناية في قوله تعالى حكاية عنها رب انى فذرتك ما في بطنى محررا فان لفظة
ما وان كان يعم المذكور والاناث بحسب الوضع لكن التحرير وهو ان يعتق الولد لخدمة
يت المذكور انما كان لهم دونهم واما الذكر حكما لا حقيقة كما اذا علم الخاطب به بواسطة
القرائن نحو خرج الامير اذا لم يكن في البلدة الامير واحد وكقولك لمن دخل البيت
اغلق الباب ولمن سد سمسما القرطاس وقد يكون لام المهد للاشارة الى الحاضر كما في وصف
المنادى واسم الاشارة نحو يا له الرجل وهذا الرجل (او) للمهد (ذهنا) لا لفظا امامهوديته
فلمقدم حقيقة موكونه ذهنا لا خارجيا فلمقدم تقدم الذكر وعدم صلاحية الاسترقاق
(نحو) قوله تعالى (اطيعوا الله واطيعوا الرسول) او اطيعوا واحدا من الرسل ٧ وكذا
قولك ادخل السوق حيث لا عهد خارجا ذا المعنى ادخل سوقا من الاسواق اذ الحقيقة
غير مدخولة ودخول الجميع غير ممكن لكن هذا البيان على ما يقتضيه عبارة الكتاب
والحق ان يكون لفظ الرسول عهدا خارجيا ويراد به محمد صلى الله عليه وسلم بقرينة
تمينه خارجا لكن المناقشة في المثال ليس بما يرضيه الرجال والذي يتعالمج في صدرى ٩
ان المص اراد بالمهد الفظلى ما يكون مذكورا صريحا او كناية وهو احد قسمي المهد
الخارجي واراد بالمهد الذهني ما يتعين خارجا ولما كان تمينه عند التكلم في الذهن عبر
عنه بالمهد الذهني فهنا احد قسمي المهد الخارجي كما يدل عليه المثال واما المهد
الذهني عند القوم المقابل للمهد الخارجي وتعريف الجنس فايد ذكره المص لانه ليس
من اقسام التعريف حقيقة بل تعريفه لفظي فقط وانما هو في المعنى كالمنكرة من غير فرق
قتأمل وقد سبق نبذ من الكلام مما يتعلق بهذا المقام لكن لا يستحق بالتركيب الملام والله
ولى التوفيق والاعلام ﴿٧٥﴾ تنبيه في الفرق بين اقسام المرف باللام الحاصلة بوجود
القرائن وعدمها وهذا وان كانت معلومة من المباحث السالفة عند التأمل لكن نبه عليها لراحة
لما عسى يشبه على بعض الاذهان اعلم ان (اللام للتعريف) بحسب الوضع اى القصد الى معين
عند السامع من حيث هو معين عنده (والحقيقة) من حيث هي هي اى حقيقة كانت (تقيدها)
بحسب الوضع (جوهر اللفظ) من غير اعتبار بعارض التووين والاعراب والتعريف لا الفرد
المنتشر كاعرف فيما تقدم فجميع الالام الحقيقة موضوع وضما نوعا لتعريف الحقيقة الان
القائلين يكون اسم الجنس موضوعا للفرد المنتشر يحلون تعريف الحقيقة مجازا اذ يحتاج
الى تجريدها حقيقة عن معنى الوحدة فيكون جزء معنى اسم الجنس وقد يكون كونه حقيقة
عرفية لكن الحق كونه حقيقة لقوية كاهم وايضا يشكل على مذهبه حال الاسترقاق الجامع
بين افراد الاسم واحاطة بمجموع الافراد فيحتاجون في دفعه الى تكلفين احدهما ان

مبعدة هو العلم الشخصى ونظيره المرف بلام المهد الخارجى فظهر الفرق بين المرف بلام الجنس ه (اداة)

٥ وعلم الجنس واسم الجنس
والكثرة وهذا ما خفي على
الأكثرين ع

أداة الاستراق تأخذ على الاسم مجردا عن معنى الوحدة كأنه مجرد عن الدلالة على التعدد فيكون مجازا كتحريف الحقيقة وثانيها ان وحدة المفرد بمعنى كل فرداى شامل على سبيل البذل لا بمعنى مجموع الافراد ولهذا امتنع وصفه بنعت الجمع (والتميم) الحاصل للاستراق مجتمعا وللهذه الذهن على البذل (والفصيص) الحاصل للمهد الخارجى (عارضان) على المعنى الموضوع له من خارج لان الحقيقة من حيث هى لا واحدة تتحققها مع المتعددة ولا متعددة والا لما تحققت مع المتوحد فهى قابلة لهما (فيحتاج فيهما) اى فى التميم والتفصيص (الى قرينة) صارفة عن ارادة الحقيقة بناء على ان المجاز خير من الاشتراك اما فى التميم فلكون القصد الى بعض الافراد دون آخر فى قوة ترجيح احد الامور المتساوية على الآخر من غير مرجح واما فى المهد الذهنى فالقرينة وجود الجنس فى ضمن الفرد لكون الحكم الجارى عليه مالا يصلح الا للافراد مع عدم قرينة المهد الخارجى والاستراق واما التفصيص فيحتاج الى قرينة دالة على خصوصية الفرد اما بتقدم الذكر صريحا او كناية او بطل الخطاب به بالقرائن واما دعوى الوضع بازاء الفرد فى المهد الخارجى فليقل عن احد من يعتمد على كلامه من التمام قل بعض الفضلاء ٧ فان قلت هلا جعلت المهد الخارجى كالذهنى والاستراق راجعا الى الجنس قلت لان معرفة الجنس غير كافية فى تعيين شئ من افراد بل يحتاج فيه الى معرفة اخرى هذا كلامه ولله اراد بالمعرفة الاخرى الوضع وفيه بحث لانه ان اراد ان معرفة الجنس غير كافية فى تعيين شئ من افراده ولو محسب القرينة فمتنوع وان اراد انها غير كافية بدون انضمام شئ آخر اصلا فكنا فى الاستراق والمهد الذهنى وان ادعيت ان هناك وضما جديدا فاقى يمكن اثباته فلا فرق بين الاقسام الثلاثة فى الرجوع الى الجنس محسب القرائن واعلم ان هذا التنبيه اصل عظيم فى بحث التعريف باللام لم يقدر على تلخيصه بهذا اليجاز احد من العلماء الاعلام ومن لم يصدقنى عليه يتبع كتب القدماء وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء الا ان ههنا بحثا شريفا لا تعرض له فى هذا الكتاب وكفى بك عند الوقوف عليه تصدق فى الاطناى وهو ما اشتهر فيما بينهم ان استراق المفرد اشتمل من استراق المتنى والمجموع بدليل صحة لارجال فى الدار اذا كان فيها رجل اورجلان دون لارجل وتحقق المقام يستدعى بسطا فى الكلام وهو ان اسم الجنس مستحلا مع السكون الدال على الجنس من حيث هى اومع طارضى التتوين الدال على التكثير يشتمل على ثلاثة معان معنى الجنسية من حيث هى ومعنى الفردية الناشئة من التتوين ومعنى صفة الوحدة التير القائمة بالفردية فاذا نسب حكم الى اسم الجنس فاما الى الجنس فيجوز عن التتوين فيعمل باللام كقولنا جاءنى

٧ المراد الفاضل الشريف
الجرجاني ذكره فى حواشيه
على شرح التفصيص وفى
حواشيه على الكشف بهذه
العبارة ع

الرجل اى لالمرأة واما الى الفرد فيعتبر مع التتوين كقولنا جادى رجل اى فرد رجل لافرد امرأة واما الى الوحدة المارصة كقولنا جادى رجل لارجلان والمثنان الاخيران يفتقان بالثنية اويالقرآن ثم اذا دخل النقي على اسم الجنس المفرد فاما ان ينقى الجنس وذلك انما يكون اذا كان الجنس ساكنا لم يدخل عليها لالتقى لنى الجنس فحينئذ ينقى على الفتح ككونه داخل على الساكن وهذا هو السر في كون خبر لاهذه مبنيا على الفتح كقولك لارجل في الدار بل امرأة اوينى معنى الفرد كقولك لارجل في الدار بل فرد امرأة اوينى الوحدة كقولك لارجل في الدار بل رجلان ولا يخفى ان في المثنى الاولين استقراقا بلاشبهة وعلى هذا القياس حال الجمع لكن الجمع كونه نسا في الدلالة على الفرد لا يجوز حمله على الجنس الا بطريق المجاز مثلا يقال لارجلان في الدار اى جنس الرجال بل جنس النساء ولارجلان في الدار اى ليس فيها افراد رجال بل افراد النساء ولارجلان في الدار ليس فيها رجال ثلاثة بل رجل اورجلان فالاستقراق في الجمع انما هو في المثنى الاولين ثم انك اذا اردت النص على استقراق الجموع فاما بالكل الافرادى اويالكل المجموعى اما الكل الافرادى فالحكم الذى نسب الى افراد الجمع اى كل جماعة جماعة يتناول جميع الافراد ايضا اذ ثبوت الحكم لجماعة جماعة لا يمكن الاثبوتة لافراد كل جماعة من تلك الجماعات وما اشتهر فيما بينهم من ان بعض الاحكام المنسوبة الى الجماعة لا يصح نسبتها الى الافراد كاقولك الرجال يحمل الف من قد فوج بأن الحكم اى الحبل مثلا منسوب الى الافراد لكن مع قطع النظر عن قيده والمنسوب الى المجموع دون الافراد هو الحكم باعتبار القيد اعنى كون الحبل الف من فان قلت اذا كان ثبوت الحكم لجماعة يستلزم ثبوت الافراد فكيف يصح قولهم واستقراق المفرد اشمل قلت معناه ان الحكم الثابت على الفرد صادق فيما اذا وجد في نفس الامر رجل اورجلان دون الحكم الثابت على الجماعة وليس معناه ان الواحد والاثنين خارجان من الجماعة عند ثبوت الحكم لها كما هو منه جماعة ٧ لما عرفت من ان ثبوت الحكم للجماعة يستلزم ثبوت الافراد اللهم الا ان يقولوا كون استقراق المفرد اشمل بالمعنى الذى ارادوه انما هو بالنسبة الى الكل المجموعى ٩ الا انه لادلالة في كلامهم على هذا التخصيص قل بعض الافاضل كما ان المفرد يقتضى استيعاب الافراد يقتضى الجمع استيعاب الجموع فلا يلزم من استيعاب الجموع استيعاب الافراد اقول استيعاب الجموع بطريق الاصاله لا يستلزم عدم استيعاب الافراد في ضمنها فلا يلزم عدم تناول الحكم المنتسب الى الجمع على الافراد والكلام فيه كما مر وما ماقيل من ان اغلاق لفظ الجمع يستوعب الاحاد ايضا بناء على ان الواحد من هذه الجماعة مع اثنين آخرين من الجماعة

٧ وهم شراح المفتاح بأسرهم
مثل العلامة التفتازانى
والحقق الجرجاني وغيرهما
على

٩ اذ يجوز في الحكم المنسوب
الى الكل المجموعى ان لا ينسب
الى الافراد اصلا كما اذا قلت
السرير مركب من قطع
الخشب فان التراكيب المذكور
ليس في الافراد اصلا بعد

الآخرى جماعة أخرى وعلى هذا القياس فلا يمكن خروج الواحد والاثني فدفوع بأن ما ذكره اذا لم يكن الجماعات متميزة في نفس الاسر محققة او مقدرة قبل اطلاق لفظ الجماعات عليها وليس كذلك في الكل الافرادى في استتراق الجمع والاسماء ترجع التمييز عن تلك الافراد بلفظ الجمع على التمييز عنها بلفظ المفرد اذ يحصل الاستتراق حينئذ بالمفرد ايضا واما اذا امتازت الجماعات في نفس الاسماء محققة او مقدرة فيتزعم التمييز بالجمع على التمييز بالمفرد ولا يصح تركيب واحد منها مع اثنين آخرين من الاخرى لنوع الامتياز عن ذلك هذا حال الكل الافرادى في استتراق المجموع واما حال الكل المجموعى فيثبت الحكم في المجموع الجماعات اجالا فيثبت في ضمنها لكل جماعة ولكن لا يلزم الثبوت للأفراد المتميزة في ضمن كل جماعة جماعة لعدم اعتبار الافراد في ضمن الكل المجموعى ٦ لاقصلا ولا اجالا بل يحتاج اعتبار الافراد الى الملاحظة الاخرى المتأخرة عن اعتبار ثبوت الحكم فلا يبرى ثبوت الحكم اليها وهذا هو الذى يشتم الى قولهم باستتراق الجمع جميع الافراد تارة وقولهم يكون ثبوت الحكم للجماعات غير مناف لعدم ثبوته للبعض تارة اخرى ومن لم يقف على توفيق القولين ركب مقن عياء وخطب في ضبط مقالهم خطب عشواء ٧ قال بعض الافاضل ان ما روى عن ابن عباس رضى الله عنهما ان الكتاب اكثر من الكتابات بحسب الاطلاق فانه متى اطلق الاسم الجمع يطلق الاسم المفرد من غير عكس مخالف للمصرح به بجهور ائمة التفسير والفقه من ان الجمع المحلى باللام والمضاف كالمالين وعبيدى يتناول لكل واحد كالمفرد ٨ ولذلك يقال بطل عنه معنى الجمية وصار الجنسية اقوال لا مخالفة اصلا لان المنقول عن ابن عباس رضى الله عنه في اطلاق الاسم وعن ائمة التفسير في تناول الحكم وكما بين المنين ٨ ونقل عن بعض ائمة ٣ فرق بين المفرد والجمع في جانب القلة بأن المفرد يجوز ان يراد به بعض الجنس الى الواحد والجمع يراد به بعضه لالى الواحد ولا يخفى ان هذا الفرق بحسب تناول صديق الاسم وقد عرفت ٩ ثم ان العلماء فرعوا على القساعة المذكورة اعني كون استتراق المفرد شامل لطيفة شريفة استقر جوها بلفظ قرايمهم من هذه الآية الكريمة وهى ما يحكمه الله تعالى عن ذكره عليه السلام رب اتى وهن العظم متى حيث لم يقل وهن العظام توصلا باختصار اللفظ الى الاطناف في معناه وذلك لان افراد العظم دل على ثبوت الوهن لكل عظم من افراد العظم ولوجع لكأن في معنى الكل المجموعى لا الافرادى لعدم تمايز جماعات العظم في الخارج الذى هو الشرط في الكل الافرادى كما سرق قد عرفت ان الكل المجموعى لا يتناقى عدم ثبوت الوهن لبعض من العظام كما حقق فحينئذ يقول المقصود اعني بيان تناول الوهن جميع

٦ مثلا كل جماعة جماعة
في الكل المجموعى بمثالة
الافراد في الكل الافرادى
والافراد في الكل المجموعى
بمثالة اجزاء الافراد في
الكل الافراد من اليد
و الرجل في الرجل مثلا
فأما ٧

٨ حتى اذا قلنا والله لا تزوج
النساء حتى بواحدة واذا
قال نساء لا يحنث الا بثلث
كذا قيل ٨

٩ والفرق بين المنين ان
الاول راجع الى عموم عقد
الوضع والثاني الى عموم عقد
الجل ٩

٣ علامة زعمى ٣

افراد الظلم هذا ما وقع في المفتاح واليه يؤول ما وقع في الكشف من ان الواحد هو الدال على معنى الجنسية وقصده الى ان هذا الجنس الذي هو عود البدن وقوامه واشد ما يتركب منه الجسد وقد اصابه الوهن ولوجع لكان القصد الى معنى آخر وهو انه لم يجر منه بعض عظامه ولكن كلها ان العلامة التقارباتي ظن انها متايران فزيف كلام السكاكي وقرر كلام صاحب الكشف لكنك تحكم بصدق ما ذكرنا عند الاتصاف بالانصاف فدوتك هذا القدر وليس يرى عن التشاف ولقد عتارسالة مفردة في هذا الباب ميزت فيها القشر عن اللباب ولم تعرض لها ههنا تحاشيا عن الاطناب ومن الله التوفيق والهام الصواب (و) يختار (المضاف) اى يرجع على سائر المعارف (لامور) اربعة (الاول ان لا طريق) للتكلم الى احضاره بينه في ذهن السامع (سواها) اى سوى الاضافة واعلم ان السكاكي قيد عدم الطريق بقوله اصلا ليم عدم الطريق عند التكلم وعدمه عند السامع كاصرح بذلك في التمثيل حيث قال كقولك غلام زيد ان لم يكن عندك منه شئ سواء او عند سامتك ١ وفي هذا المقام اباحت ٢ الاول ان عدم الطريق عند التكلم سوى الاضافة علة موجبة وانها خارجة عن نظر الفن والجواب ان الوجوب الخارج عن نظر الفن هو عدم الجهة لغيره من التراكيب واما الوجوب لعدم معلومية الغير مع صحته ان علم فليس خارجا عنه وحاصل ان كون المقام مقام التعريف ٣ صحيح جميع طرق التعريف وعدم معلومية الغير يرجع الاضافة والوجوب بالعرض الحاصل من عدم المعلومية لاني صح جميع الطرق في هذا المقام فافهم فانه دقيق ٤ والبحث الثاني ان عدم علم التكلم ليس من الحالات المتقضية واجيب عنه بأن الحالة المتقضية حقيقة ما يقتضى التعريف مطلقا فباعتصام عدم المعلومية للغير يقتضى الاضافة وهذا مردود بأنه كما ان لطلق التعريف حالة مقضية كذلك لخصوصية الاضافة حالة مقضية مخصوصة والسائل يمنع صلاحية عدم المعلومية لذلك بل الجواب ان معنى الحالة المتقضية وقوع المستداليه او غيره في مقام يقتضى ذلك المقام التعبير بخصوص عنه ولا يخفى ان عدم معلومية الغير حالة للمضاف يقتضى التعبير عنه بالاضافة ٥ والبحث الثالث ٦ ان النسبة الاضافية تجب ان يكون معلومية للمضاف ولا شك انها تصلح ان تقع صلة بأدنى تمييز فلا يصح عدم طريق سوى الاضافة ويرجع الى كون الاضافة اخصر ولذلك اقتصر عليه صاحب الايضاح والجواب ان اللام في النسبة الاضافية معهودية المضاف باعتبار اضافته ولا يلزم من ذلك اعتبار المضاف من حيث ثبوت النسبة الاضافية له بان يحمل تلك النسبة صلا فحينئذ ان اراد بأدنى التصرف صلاحية وقوع النسبة الاضافية صلة بلا اعتبار زائد فليس كذلك وان

١ البحث الثالث للفاضل
التعريف الجبرائى قدس
سره

اراد وقوعها صلة ولو باعتبار زائد فسلم لكن لاسم انه يلزم من امكان ذلك الاعتبار
 وجوده حتى يوجد طريق سوى الاضافة في ذلك المقام وان اراد وجوده ولو في مقام
 آخر وحالة اخرى فذلك مما لا يمتنع احد فضلا عن هؤلاء المراجعين
 الاعلام واعلم ان المصنف لو ذكر الترجيع يكون المقام مقام الاختصار اذا وجد
 طريق سوى الاضافة ولكنها اخصر كاضله السكاكي وصاحب الايضاح لكان اولى
 واحسن ومثله بقوله هو اى مع الركب اليمانيين مصدح جيب وجفاني بمكة موقف
 فان قوله هو اى اى مهوى ومحبوب اخصر من الذى اهواه واما احتمال كون عليها
 اخصر والجزم بان الاضمار قد فوط ان الكلام في الاختصار مع الاشارة بكونها
 حبيبة الشاعر اى يكون اخصر طريق في اداء النسبة المعلومه فلا اشكال والركب
 جمع راءك واليمانيين جمع يعانى مخففة الياء بمعنى غنى عوض الالف عن احدى
 الياءين بمد حذفها على غير القياس ومصعد اى مبعد من ااصد في الارض اذا ابد فيها
 حبيبه اى مستتب ومفاد للراحلة وجفاني اى جسمي والجفاني الشخص وفيه ايماء الى
 ان الراحل روحه والمفاني حبي راحل نحو اليمين وجسمي مقيد بمكة فاختر الاختصار
 لعدم الارتياح الى الاكثار (الثاني) من المرجعات (تعدد التعداد) اى تعدد المسند
 اليه او غيره لكونه طائفة يتعد تقصيلها عادة نحو قول الشاعر بنو مطر يوم اللقاء كما هم
 اسود لها في غل خفان اشبل وليس المراد بنو مطر اولاده بل القليلة التي يتعد
 تعدادها ويوم اللقاء يوم المقاتلة بالمقاتلة والاسود جمع اسد والليل بالكسر الاجتهاد وخفان
 ماسد اسودها مشهورة بالجرأة والاشبل جمع شبل وهو ولد الاسد والمشهور ان ذوى
 الشبل منها اشد مقاتلة ومقابلة ومدافعة (او تصره) اى تصر تعداد المسند اليه او غيره
 عادة وذلك اذا كثرت العدد لكن مع انحصاره في مرتبة يمكن الارتكاب الى عدة عادة كقوله
 قوى هم قتلوا امي اخي فاذا رميت يصيبني سهمي وتقدير امي يا امية وحذف التاء
 للترجيع والمعنى ان قوى قتلوا اخي واتى لا يريد المكافاة لاني لورميتهم يرجع النكابة
 الى لان غرة الرجل بقومه وعشيرته (او املا له) اى املا التعداد السامع اما الاشتغال
 اسماءهم على مثل للتأخر فيها او كراهة سمع ككلا بوعر واما الصلابة على كراهة المنذر وابن
 النفاح واما لاستيجان التصريح اما نسبة القيل القبيح الى صرايح اسماءهم او لاشتغالهم على
 اسماء الاناث او اقتضاهم التصريح بتقديم بعض فيورث عداوة واذا ٧ خاطروا علم ان مرجع
 طريق الاضافة اما عدم امكان طريق آخر وهو الوجه الاول او يمكن ولكن يكون
 الاضافة اخصر والمقام مقام الاختصار فحينئذ كون المقام مقام الاختصار اما السامعة
 المتكلم عن التكلم وهو الوجه الثاني على ما ذكرنا السكاكي وقد تركه المصنف كما ذكرناه
 او لتعدد التفصيل او لتصره وقدم او لسامعة مخاطب وهو الوجه الاخير وقد لا يكون

٧ و ايراث العداوة ونسبة
 القبيح املا لذلك بالاسم

مرجح الاضافة حيث يوجد طريق سواها الاختصار بل اموراخر قد ذكر المصنف
بعضها وجعلها واثارها فقال (الثالث) من المرجحات (مجاز لطيف)
اي يطلق ما يدل على الاضافة الكاملة على الاضافة بأدنى ملازمة لاشترائهما في مطلق
الاضافة فهذا مجاز لتوى كالايحى لاعتلى كاتوم اذ يلزم حينئذ من نسبة الكوكب حقيقة
الى شئ ثم صرف الكوكب الى الحرقاء مجاز المناسبة بينهما لكنه ليس كذلك قطعاً
والاضافة الكاملة هي الصحيحة لان الخبر عن المضاف بأنه للمضاف اليه وهي الاضافة بمعنى
اللام عند النحاة (ككوكب الحرقاء) اشار الى البيت المشهور وفي بعض النسخ اورد صدر
البيت حيث قال كقولهم * اذا كوكب الحرقاء لاح بسحرة * وعجز البيت * سهيل اذا
غز لها في القرائب * الحرقاء تعني الحقاء وانما سميت المرأة بذلك لكونها متصفة بالحق والهوى
والسحرة بالضم السحر وسهيل كوكب يقرب القطب الجنوبي يطلع عند ابتداء البرد اذا ذات
اي فرقت والتزل بمعنى المغزول واراد به القطن الذي يؤول الى التزل وكانت تصبغ وقتها
طول الصيف فاذا طلع سهيل وابتدأ اوان البرد تبهت وقرت قطعها في القرائب ٩
استعدادا لشتاء والشاعر اضاف الكوكب اليها ملازمة لطيفة وهي ظهور جدها في خيشة
ملابس الشتاء في زمان طلوعه (الرابع) من المرجحات (نوع تعظيم المضاف) باعتبار الملوكة
نحو قولك عبد السلطان حضر (او) نوع تعظيم اللام (المضاف اليه) باعتبار المالكية
نحو قولك لا عبدي جاء اذ مالكية العبد ما يدل على التعظيم عرفاً (او) نوع تعظيم لشيء
(غيرهما) اي غير المضاف والمضاف اليه باعتبار المصاحبة نحو قولك عبد السلطان عند فلان
فتعظم شان فلان بمصاحبة عبد خليفة (او) نوع (اهانة) للمضاف او للمضاف اليه
اولئحهما كقولك ولد الحجام حاضر وشارب زبد الباب وولد الحجام عند زيد * ومن
الاعراض المتعلقة بالاضافة التحريض اما على الاكرام نحو صديقك بالباب او على
الاذلال نحو عدوك يلم عليك او على الاجابة نحو حييك يدعوك ومنها الاستعفاف نحو
اسيرك محتاج اليك ومنها الابتهاج نحو حيي شفي ومنها التهنين نحو حيي مرض ومنها
الاستهزاء والتهمك نحو قوله تعالى حكاية عن المشركين ان رسولكم الذي ارسل اليكم
لجنون ومنها افادة الجنسية والتعظيم كقولهم تلك على خزائى الارض النفحة الطيبة
والخزائى نوع من التثيت طيب الرائحة واذن الى الارض للدلالة على ارادة جنس لان
في الاسم المفرد معنى الجنسية والفردية ولكون الاضافة من خواص الجنسية والعموم
(تذييب) اي هذه القائمة تذييب لمباحث التعريف وتمم لها لكونها جواباً عن شبهة
ناشئة عن تلك المباحث وهي ان المسند اذا كان معرفة يجب ان يكون المستند اليه ايضاً
كذلك اذ لم يوجد في كلام العرب مستند اليه نكرة ومستند معرفة بل بالعكس وهو المشهور
الشائع فاذا كانا معرفتين فاذا يستفيد السامع منهما وحاصل الجواب يستفيد لازم الحكم

هو عن القراء اذا كان القريبة
بمعنى المسافة يذكر ويؤنث
واذا كان في معنى النسبة يؤنث
بلا خلاف يقال هذه قرابي
اي ذات قرابي

عالتذييب جعل الشيء ذئابة
لاخر

وذلك ظاهر ويجوز ان يستفيد الحكم ايضا بناء على اختلاف الاحكام باختلاف العنوان
 اذا عرفت هذا فاعلم ان المصنف اشار الى منشأ الشبهة بقوله (قد يقع المعرفة مستندا)
 واكتفى بذلك عن تقرير الشبهة لظهوره جدا الان الاظهر في التعبير ان يقول قد يقع المسند
 معرفة اذا المناسب تأخير ما وقع الاختباء في ثبوته وهو التعريف المستلزم لعدم الفائدة ٧
 ثم اشار الى جواب الشبهة المقدرة بقوله (وكونه معلوما) اي كون المسند معلوما وقد اورد ههنا
 على التعبير الظاهر (معنا) اي معرفة باحدى طرق التعريف (لا يمنع كون الخبر مفيدا)
 للسامع (اذ يقصده) اي بالخبر حينئذ (الاملازم الفائدة) كقولك لمن اتى عليك بالنيب
 الذى اتى على النيب انت معرفة بانك ذلك (او الفائدة بان يكون السامع علم ذاتين بصفتين)
 ولعله اراد ذاتين بحسب الفرض او بحسب تنغير العنوان والافهناك ذات واحدة
 في نفس الامر حيث يعلم ذاتا واحدة بصفة كونه اختارة وبصفة كونه مسمى
 بزيد اخرى (ثم يشك في احدهما) اي في احدى الذاتين (اهى) الذات (الاخرى
 ام لا يفتنى التكلم عنه) اي عن السامع (ذلك الشك) فيقول اخوك زيد او زيد اخوك
 معرفة ان احدهما هو الآخر (وهذا) البيان (يلم) اسرار الاول انه يعلم (الفرق بين
 زيد اخوك واخوك زيد) وذلك لان السامع ان اعتقد ان له اخا لكن لا يعرفه على التعيين
 انه زيد او عمرو فحينئذ عرض له التذكير بهذا الاعتبار وان كان في نفسه معرفة فصار محلا
 للفادة فتقول اخوك زيد بتقديم ما يعرفه وتأخير ما يحمله واما اذا عرف زيد باسمه
 وعرف ايضا انه اخا لكن لا يعلمه على التعيين فصار محلا للفادة للتذكير المارض فتقدم
 ما يعرفه وهو زيد وتأخر ما يحمله فتقول زيد اخوك ٩ وتلخيص المقام ان المسند اليه
 والمسند اذا كانا معرفتين يفيدان لازم الحكم من غير شك اللهم اذا عرض لاحدهما التذكير
 فحينئذ يفيدان الحكم ايضا مع تقديم الملم يعرف له التذكير وتأخير ما عرض هو له كاتقرر
 في الامثلة ١٠ ثم ان ههنا صورة اخرى وهى ان يكون كلاهما مروض التذكير فحينئذ
 يقدم ايها شئت مثلا اذا علم السائل ان له اخا ولكن لا يعرفه بخصوصه وعلم ان هناك
 شخصا يحفظ التورية ولكن لا يعرفه ايضا بخصوصه يجوز ان يقال اخوك الذى يحفظ
 التورية او الذى يحفظ التورية اخوك وانما لم تعرض له المص اما لظهوره من الحكم
 السابق او يكون قوله ثم يشك في احديهما اهى الاخرى ام لاشارة الى هذا القسم لاطناله
 ولما يمرض التذكير لاحدهما كاهو المتبادر (و) الاسرار الثاني انه (يعرف) منه (معنى قول
 النحاة المقدم من المعرفتين هو المبتدأ) لا لخبر الا انهم يطلون ذلك بامور لفظية وهى
 دفع الالتباس مثلا واهل الماتى يطلونه بمخالفة الكلام ليقضى المقام لو اخر الان المدعى
 لما كان واحدا يعلم مدعى النحاة من دليلهم لانه يعلم من دليلهم هذا دليل النحاة كما توهم

٧ الا يرى انهم يقولون في
 جانب المسند اليه يقع المسند
 اليه معرفة فحينئذ ينشأ عنه
 السؤال بان يقال هل يقع
 المسند معرفة كما يقع المسند
 اليه معرفة ع

٩ فان قيل فلي هذا الاصل
 لا يصح ما في الكشف من قوله
 اذا بلغك ان انسانا من اهل
 بلدك تاب ثم استقبلت من هو
 فقيل زيد التائب لان القياس
 ان يقول التائب زيد لان
 ما يعرفه السائل هو التائب
 ذكره صاحب الكشف
 في تفسير قوله تعالى واولئك
 هم المفلطون قلنا مذهب
 سيبويه ان من في قولك
 من هو مبتدأ وهو خبره
 ولا يخفى ان من عبارة عن
 انسان معلوم عند السامع
 ولهذا قيد صاحب الكشف
 بقوله من اهل بلدك وان
 ضمير هو راجع الى التائب
 المحسوس فالطابق لهذا
 السؤال من الجواب زيد
 التائب لا عكسه كما توهم
 ع

واعترض بان الدليلين اذا تقارر طريق اثباتهما لا يعرف احدهما من الاخره وما ينبغي ان يقبـه
 لمان الخبر قديكون عين المبتدأ لفظا والمراد غيره نحو قوله ﴿ انا ابو النجم وشعري شعري ﴾
 والتأويل ان شعري الآن مثل شعري فيما كان اى المعروف بالبلاغة والمشهور بالكمال
 وليس التأويل لازما فى كل ما اتحد فيه لفظ المبتدأ والخبر كما توهم نحو قولك زيد شجاع
 فمن سمعته يقاوم الاسد فهو هو اذ احد الضميرين لمن والاخرين لزيد فيفيد من غير تأويل
 وقد تحدا الشرط والجزاء ايضا لفظا فياول بمثل ما ذكر كافي قوله صلى الله عليه وسلم فمن
 كانت هجرة الى الله ورسوله فحجرتة الى الله ورسوله اى هى الهجرة الكاملة التى تستحق
 ان تسمى هجرة الى الله ورسوله فافهم ولما ذكر المصن ان المسند اليه والمسند للمرتب فيبيان
 لازم الحكم بل الحكم نفسه ذكر فاشترط اخرى لهما وهى حصر الخبر فى المبتدأ اذا اراد بالخبر
 المرف باللام تعريف الحقيقة حيث قال (مع انه) اى الخبر المرف باللام (اذا اراد
 به تعريف الحقيقة افاد) اسناد الخبر (حصرا) اى حصر الحقيقة (فى المبتدأ)
 كقولك زيد المطلق اى هو حقيقة من ثبت له الانطلاق فيحصر الانطلاق فى زيد
 لان زيدا اذا ثبت له حقيقة المطلق يلزم ان لا يكون غيره متطلقا اذ لو ثبت
 فرد من الانطلاق لغير زيد ثبت حقيقة المطلق له فلا تنحصر فى زيد مع انها
 منحصرة فيه اما حقيقة او ادخله تنزيلا لانطلاق غيره منزلة الدم لعدم ترتب الفائدة
 عليه وغير ذلك وفيه بحث اذ لا يلزم من ثبوت الجنس لشيء انحصار الافراد وانما
 ذلك فى اختصاص الجنس لافى ثبوته اذ يكتفى فى ثبوته ثبوت فرد واحد منه وانما علم
 يذكر المص ٩ كون الخبر مرفا بلام الاستفراق اما الرجوعها الى لام الحقيقة لانها
 مستندان حقيقة والتفاوت بحسب المقام كاسم واما لان افادتها الحصر بالطريق الاولى
 فيتركها لظهورها ١٠ واعلم ان افادة الخبر المرف بلام الاستفراق الحصر عما لا ينكر عليه
 احد وانما اشار النزاع فى المرف بلام الجنس والاكثرى على افادته الحصر مستدلين
 عليه بأن الموضوع والمحمول متحدان فى الخارج للزوم اتحادهما فى الوجود ضرورة عدم
 حل احد المتعززين فى الوجود الخارجى على الآخر فاذا اتحد اوجودا يجب ان لا يصدق الخبر
 بدون المبتدأ وهذا معنى القصر هذا ما ذكره وكانى بك تنظرن على ان ما ذكره
 يستلزم ان لا يوجد المبتدأ بدون الخبر كملكه لكن اظن انهم لا يرتكبونه ثم انهم لما
 راوا ان ما ذكره من الدليل جار بينة فى المنكر فليزعم الحصر فى كل خبر وانه
 دعوى لم يقل بها احد تداركوا ذلك بان المحمول فى المنكر فرد من افراده ولا يلزم من
 اتجاذه اتحاد الجميع بخلاف المرف فان اتحد فيه الجنس واتحاده يمنع ثبوت فرد
 من الافراد لغيره لكن يرد عليهم ان المحمول فى المنكر المفهوم قطعا فان كان اسم الجنس

٩ نقل عن المصنف انه
 قال متى قلنا زيد المطلق او
 المنطلق زيد فى المقام الخطا بل
 لزم ان لا يكون غير زيد متطلقا
 والمصنف بنى على تعريف
 الحقيقة وانت الحالك الفصيل
 هذا كلامه اقول قد عرفت فى
 كلامنا ما ينحل به هذا الاشكال
 والله اعلم بحقيقة الحال عـ

موضوعا للماهية من حيث هي كاهو الحق فالفهوم الجنس ومفهوم فرد مأمته ان كان موضوعا للفرد المختصر ولا يخفى ان اتحاد مفهوم المحمول واتحاد مفهوم فرد ماستلزمان الحصر اما الاول فظاهر واما الثاني فلان اتحاد مفهوم فرد ماستلزم عدم فرد مالنير المتداء اذ لو وجد لصدق مفهوم فرد ماعليه فلا يكون متحدا بالمبتدأ وقوله لا يلزم من اتحاد فرد مالاتحاد سائر الافراد مغالطة من باب اشتباه المعارض بالمعروض اذا التحد هو مفهوم فرد ماعلى ان صدق فرد مالاتحاد يستلزم صدق ماهيته واتحاده على انه يلزم بما ذكره ان لا يصدق عام على خاص اصلا وانه بدئى البطلان هكذا قيل وتحقيق المقام بحيث يندفع عنه الاوهام ان معنى الحصر هو دعوى ثبوت شئ لشيء مع نفيه عن جميع اغيائه اوعن بعضها فالحل وان وجد فيه دعوى الثبوت لكننا طرية عن النفي عن النفي فاذا كان الخبر متكررا يكون حاصله دعوى ثبوت فرد مالنبتداء من غير التعرض لنفيه عن التغير واذا كان الخبر او المبتدأ معرقا بلام الجنس يكون معناه دعوى ثبوت الجنس ولا يلزم من ثبوته الاختصاص لما مر من انه في اختصاص الجنس لاثبوته ولئن سلم ذلك لكن لا يلزم من ثبوت جميع الافراد الحصر مالم يتعرض للنفي عن التغير اذ فرق كثير بين التعرض لشيء ولزومه فلذلك يستدون الحصر في الجملة الى لام الاختصاص دون لام الجنس ويفهم من هذا ان الخبر او المبتدأ المعرف بلام الاستفراق وان افاد مفاد الحصر من ثبوت جميع الافراد لكنه لا يمد من طريقه ايضا لعدم التعرض فيه ايضا لاختصاص جميع الافراد ولا للنفي عن التغير وكذا اذا جعل الخبر معرقا بلام الجنس وجل على الخبر لا باعتبار الاتحاد في الوجود بل باعتبار الاتحاد في المفهومين كقولك زيد البطل المحامي اى مفهوم زيد هو بينه مفهوم البطل المحامي فان هذه طريقة المبالغة ولا تفيد الحصر القصير بل هي مرتبة اعلى من الحصر وهي التي سماها الشيخ عبد القاهر المعنى الدقيق وقال لا يريد انه البطل المهود لا قصر جنس البطل عليه مبالغة بل تقول ان ما حصلته من معنى هذه الصفة هو بينه زيد ولا حقيقة له وراء هذه وهذا التحقيق تعرف سر ما جعلوا الخبر المعرف باللام مفيدا للحصر مع عدم عدم ذلك من طرق القصر لانه وان كان مفيدا لما يفيد الحصر من الثبوت لكن لا يفيد لازمه اعنى النفي عن التغير فلهذا لا يمد من طرق القصر واما ضمير الفصل وان افاد لازمه ايضا لكن لعدم عدم ذلك من طريقه سر آخر سندكره في مباحث القصر ان شاء الله تعالى فالاختصاص اربع مراتب اختصاص في الاثبات وهو التخصيص بالذكر ولا ينافى الثبوت للتغير واختصاص في الثبوت بدون النفي عن التغير وذلك كأعداد الطرق الاربعة بما يفيد الحصر والاختصاص في الثبوت بطريق القصر على منه الاتحاد بين

٣ اقول هذا الذي ذكرته تأويل لكلام الامام وحله على معنى يقبله جمهور الانام ويحمل عبارته على التسامح فلا وجه لما ذكره بعض الشراح من ان هذا الجواب ليس من السكاكي قد دل على انه اعلى كباو اذ فكر من الامام الرازي في طور الحكم ايضا فان الاستشكل وجوابه من الاعتبارات المنطقية اقول قد عرفت حقيقة الحال فالظر الى هذا الترجيح الزكيك والنصف

٩ وما يؤيد ما ذكرناه ما صرح به في موضع آخر من شرحه للفصل انك اذا قلت الضاحك انسان فالضاحك يدل على الوصف والانسان على الذات وقد جعل الوصف مبتدأ والذات خبرا فهنا ما هو مبتدأ لفظا خبري في المعنى وما هو خبر لفظا مبتدأ في المعنى ولا يخفى عليك ان هذا صريح في ان مراده بالمبتدأ المحكوم عليه وحاصله ان المحكوم عليه لا بد وان يكون ذاتا والمحكوم بهوصفا فكما

الشئ مبالغة نحو زيد البطل المحامي فتدبر هذه فان هذه مما يندر في الكتب وقوعه وقد قيل جهدا مثل دعوته واعلم ان السكاكي نقل عن الامام الرازي انه قال ان المنطلق دال على معنى نسي فهو في نفسه متعين للتبعية وان زيدا دال على الذات فهو في نفسه متعين للمبتدائية تقدم اوتأويل ورد ذلك بان المنطلق اذا جعل مبتدأ يراد به شخص له الانطلاق وان زيدا اذا جعل خبرا يراد به صاحب اسم زيد فيصح اعتبار عكس ما ذكره ٣ هذا حاصل كلامه ولكن يدور في خلدي ان مراد الامام ايراد دليل على ان الاصل تقديم المبتدأ على الخبر كاي فهم من شرحه للمفصل بان الذات لا بد وان يتبر في المبتدأ والصفة في الخبر حتى ان قدم ما يدل على الصفة لا بد وان يراد به الذات وان اخر ما يدل على الذات لا بد وان يأول بالصفة لان ما يدل على الذات يقدم البتة على ما يدل على الصفة ٩ كما ظنه السكاكي ولا يخفى ان هذا عين ما هو المقرر عند القوم وانما غرضه ترك دليلهم على وجوب تقديم المبتدأ بوجوب كون المبتدأ معرفة والخبر نكرة الى ما ذكره من الدليل من وجوب كون المبتدأ ذاتا والخبر صفة وانما ترك دليلهم بناء على ملاح عليه من انه كاي لم المبتدأ لا بد وان يعلم الخبر ايضا والالم يمكن الاستناد اصلا فلا يفرق بينهما بهذا نم يرد عليه ان مرادهم كون المبتدأ معلوما عند السامع دون الخبر لا كونه معلوما عند المتكلم دون الخبر على ان ما ذكره يؤيد الى هذا ايضا لان وجوب تقدم الذات اتاهو لكون المتكلم يعرف الذات ويحمل الصفات من غير عكس نقل عن بعضهم ان تأويل زيد بصاحب اسم زيد مالا حاجة اليه بناء على عدم اشتراط كون الخبر مشتقا عند البصريين واجيب بان التأويل المذكور لكون السامع يحمله انصافه باسم زيد لا لوجوبه ثم قيل ان هذا التأويل واجب عند المنطقيين اذ الجزئي الحقيقي لا يكون محولا البتة فلا بد من تأويله بمعنى كلي وان كان منحصرا في شخص بحسب الواقع اقول هذا متفق عليه بينهم وبين النحاة ومنشأ النزاع بين البصريين والكوفيين هو خلو هذا الاسم عن الضمير وعدمه فالبصريون يقولون الاستناد في زيد اخوك بهو هو اي هذان المفهومان متحدان في الخارج والكوفيون يقولون ان ذات زيد يصدق عليه مفهوم اخوك اي زيد اخوك هو ولولا الخروج عن الفن لاوردت في هذا الباب لطائف شريفة تبهي الالاب مع ان الاطاب خارج عن شرط هذا الكتاب مواعلم ان المصنف لما فرغ من الطل المرجحة للتعريف واقسامه شرع في بيان الطل المرجحة للتكثير فقال (و) يترجم (التكثير) في المسند اليه او المسند على مقابله (لامور) خمسة (الاول) ارادة (الافراد) اما (شخصا) اذا كان المقام مقامه (او) ارادة (الافراد) (نوعا) من جنس اذا كان المقام يقتضيه بعد وقوع النكرة في الاثبات قال بعض المحققين ان كان

عان الذات لا بدوان يلاحظ

مقدما والوصف مؤخرا
فكذلك ما يدل عليها من
اللفظون عكس الاسرف ذلك
خلاف الاصل فيحتاج الى
التأويل يجعل الوصف دالا
على الثبات وجعل الذات
مقتزاة الوصف كاهو المقرر
عند الجمهور وقد صرح هو
في موضع آخر ان معنى قولك
هذا زيد سمي باسم زيد
ولو جعل ما يدل على الذات
مبتدأ البتة لما صحت منه هذا
القول وليس في كلام ما يدل
على وجوب تقديم المتبدا
بل فيه دلالة على وجوب
تقديم الذات اى المحكوم عليه
نعم رد على ما ذكره اشكال
بعد دفع سؤال السكاكي
كا ذكرناه في الكتاب
والله اعلم بالصواب

٣ ولما كان عند المصنف
وجه انسب مما ذكره
السكاكي لسياق الآية قال
وعلم جل والمراد به صاحب
المفتاح ولم يقل عليه وره
او عليه قوله

اسم الجنس موضوعا للماهية يفيد وحدة شخصية او نوعية فاطلاقه عليهما ظاهر وان كان
موضوعا للماهية من حيث هي كل الافراد الشخصية او النوعي مستقادا من القرائن اقول
قد عرفت ان الحق ان اسم الجنس موضوع للماهية من حيث هي وان التكرار اخص منه
لانها موضوعة للماهية مقيدة بقيد وحدة شخصية او نوعية فلا حاجة الى القرائن في ارادتهما
فاذكره اتاهو من عدم الفرق بين اسم الجنس العام والتكرار الخاصة ولا عجب لان ذلك
شئ شئت اعرفها من اخزم (كقوله تعالى والله خلق كل دابة) اى كل فرد من افراد
الدواب (من ماء) اى من نوع من الماء مختص بجنس تلك الدابة واعلم ان ههنا ربيع
صور خلق نوع الدابة من نوع الماء اى نطفة ذلك النوع وخلق كل فرد من الدابة
من كل فرد من الماء اى النطفة المينة التى خلق الشخص منها وخلق نوع الدابة من
شخص الماء وبالعكس فالثالث حال والرابع مستبعد اللهم الا ان يراد عن التخصيص الاول ان
يمكن ان الا ان المراد فى الآية ليس الاول لمكان لفظ كل فى الدابة بل المراد اما الثاني
فالآية مثال للافراد شخصا فقط او الثالث والآية حينئذ مثال للافراد شخصا ونوعا لكن
من غير هذا الباب على اى التقديرين اخذ الا ان تأخير المصنف هذه الآية عن كلا
الافرادين يشتركونها مثالهما فيصير القسم الثالث ولذلك فسرنا بذلك فيما سر
(الثاني) من تلك الامور (ان لا يعرف منه) اى من المتكرار اما بان لا يعرفه المتكلم والمخاطب
كقوله فى بعض النسخ مضبوطا على صيغة المبني للفعل واما على كونه مبنيا للفعل على صيغة
المخاطب كاهو عبارة السكاكي وهو الصحيح ايضا كما ستعرفه فالمراد المتكلم اى لا تعرف انت
من المتكرار (الا ذلك القدر) وهو الجنسية او الفردية الغير المينة الحاصلة فى ضمن التكرار
وعدم المعرفة (اما حقيقة) فلا بد حينئذ من التفكير لعدم القدرة على ازيد من ذلك (او ادهم)
وذلك بان تجاهل وترد تخيل انك لا تعرف منه الاجنس تحقير الله كما اذا انكرت خبر رجل
وايقنت كذبه وقصدت اظهار اعتقادك فيه عند صاحبك تقول انظر حيوانا على صورة انسان
يقول كيت وكيت مع انك اعرف باسمه مما عداك (وعليه) اى وعلى الادعاء المذكور (جل)
وقد جله عليه صاحب المفتاح ٣ (قوله تعالى) حكاية عن الكفار فى حق النبي عليه السلام
(هل ندلكم على رجل يغتفك اذا سقم كل غمق) اى فرقم كل تقريق (انكم لفي خلق
جديد) وانما عبروا عنه صلى الله عليه وسلم برجل مع انه كالشمس لا يخفى بكل مكان ادعاءهم
لم يكونوا يعرفون منه عليه السلام الا انه رجل مالم انهم يتدعون به ولا يلتفتون اليه ولا يفتخرون
بالسلام لمناكبهم بالايروفت ولا يلقون سماعة من اثبات الحشر وغيره نزول الخبر مترلة خبره
فى عدم العرفان به قبل الوجه فى تكرار رجل فى الآية انه لتعجب والبيان اى هل ندلكم على
رجل عجيب يقول كلاما عجيبا ولكون هذا الوجه محتملا ايضا قال المصنف عليه جل

ولم يقل وعليه ورد (الثالث) من تلك الامور (ان لا يمكن تعريف السامع) لعدم علمه على الزائد على كونه فردا غير معين قبل وفيد تكرار لاندراجها في قوله ان لا يعرف الا ذلك القدر بناء على انه يشمل ان لا يعرف المتكلم او السامع او هما معا لكن لا يخفى عليك ان التكرار على تقدير كون يعرف مبنيا للمفول واما على كونها مبنيا للفاعل وخطابا على المتكلم لا يلزم التكرار وهو المطابق لاسلوب السكاكي حيث قال اما لانك لا تعرف حقيقة الا ذلك القدر واما لانه لا طريق لك الى تعريف الزائد على هذا القدر لسامعك فالاولى الحل على هذا كما بهنالك عليه هناك (الرابع) من تلك الامور ان لا يمكن تعريف السامع (لمانع من التعيين) والتعريف لعدم امكانه في نفسه كالاخفاء عن السامعين او لاستزاهه الاهانة والمضرة اما للمتكلم او لمن عبر عنه بالمتكلم كقول الصديق رضي الله عنه عند سؤال بعض الكفار عن النبي صلى الله عليه وسلم عند ذهابها الى القار فقال انه رجل يهديني السبيل اذ لو قال انه محمد لضرر منهم فلذلك سلك السبيل مع احترازه عن الكذب لولتيهما وككون المسند اليه نكرة فانه يتبع كون المسند معرفة وحكاية المنكر وامثال ذلك من الامور التي لا تخص (الخامس) من تلك الامور (ايهام بلوغه حيث لا يكتبه كنهه) اي لا يدخل تحت التعيين والتعريف (اما الحقاير والعلامة) وكلاهما اما حقيقة او ادعاء (ويحتملها) اي يحتمل العقارة والعلامة (قوله تعالى) حكاية عن ابراهيم عليه السلام يا ابت (اني اخاف ان يمكك عذاب من الرحمن) فتكون للشيطان وليا والمعنى اني اخاف ان يمكك عذاب حقير فكيف لا اخاف من العظيم والميسر المشرب بالقلعة يؤيد هذا المعنى وهذا اشفاق منه عليه السلام او المعنى اني اخاف ان يمكك عذاب عظيم لانه رحيم فلا يذب الا من اشتد استحقاقه كما يقال تمود بالله من غضب الحليم ويؤيده قوله من الرحمن مع ان القليل منه عظيم اللهم انما نعوذ برحمتك من عقابك وبغفوك من سطوتك وبك منك واستغفرك واتوب اليك (النوع الثالث) من الفن الثاني من القانون الاول من الفصل الاول من الكتاب (في التواضع) الخمسة للمسند اليه او المسند (وهي) اي التواضع يترجم ابراده مطلقا (لترتبة القائمة) اي لتكثير قائمة الخبير (لانها) اي التواضع (تفيد زيادة تقييد بوعها) فكما ازداد طرقا الحكم تقييدا ازدادا تخصصا فزداد ان قاعدة واعل اراد بالتحديد تقييد الحكم لا تقييد اللفظ فلا يردان التقييد لا يوجد في غير الوصف ولا يخفى عليك ان الحكم كما يجيد بالتخصيص كما في الوصف وعطف اليان وبض التأكيد كذلك يجيد بالتعميم كما في العطف بالحرف وبض التأكيد وبتروطة ما ليس بمقصود ليحقق المقصود كما في البدل وستعرف تفصيله ان شاء الله تعالى (فالوصف) سواء كان موصوفا مسندا اليه او مسندا مرفعا او منكرا اي يترجم ابراده (لوجوه)

وكنه الشيء تهائنه ولا يشق منه فصل وقوله لا يكتبه الوصف بمعنى لا يبلغ كنهه كلام مولد كنا ذكره الجوهري في الصحاح عه التربية بلوغ الشيء الكمال شيئا فشيئا عه

اربعة (الاول التفسير) وفي بعض النسخ التبيين والمقصود واحد وهو بيان حقيقة الموصوف وكشفها كقولك الجسم الطويل العريض الصيق يحتاج الى فراغ يشغله وبيان مفهوم الموصوف كقول الشاعر **الالى الذى يظن بك الظن** كان قدر آتى وقد سمع **وهذا** الوصف انما هو بين الموصوف لاروى انه سئل الاصمعي عن الالى قائم البيت ولم يزد (الثاني) من تلك الوجوه (التمييز) اى تميز الموصوف عما عداه حيث يراد نفي تشريكه مع الغير في الاسم مع عدم ارادة التفسير والكشف نحو زيد التاجر او الرجل التاجر عندنا (و) قوله تعالى هدى **للمتقين الذين يؤمنون** بالقيس ويقومون الصلوة ومما رزقاهم ينفقون (محتلها) اى التفسير والتمييز **فالاول** اذا اريد الملقى الذى يفعل الواجبات باسرها ويحتجب عن المنهايات باجمعها لان الموصول مشتق على الاغانى الذى هو اساس الواجبات وعلى الصلوة والزكواتين هما المباديات البدنية والمالية لان من اقامهما سهل الباقي عليه على ان فى الصلوة الاجتناب عن الفواحش لانها تنهى عن الفحشاء والمنكر بالنص **والثاني** اذا اريد بالمتى المحتجب عن الفواحش وذلك لان الوصف يفيد فعل الطاعات ولا يخفى ان ترك المنهايات قد يكون مع فعل الطاعات وقد يكون بدونها فيكون الوصف للتمييز لكن هذا اذا اريد وانت خير بانه لا بد ان يراد بالمعاصى المنهايات التى تعلق بها النهى صريحا اذ لو اريد ما يعم الصريح والضمنى يدخل ترك الواجب فى المعاصى فيتمثل ترك المنهايات ترك الواجب ايضا فيلزم ان يكون المحتجب عن المعاصى كلها آتيا بالواجبات عن آخرها فلا يكون الوصف مختصا بل مينا وكاشفا (الثالث) من تلك الوجوه (التأكيد) الجرد اى انطالى عما سوى التأكيد من التبيين والتمييز وغير ذلك وذلك اذا دل الموصوف على الوصف تضمننا (نحو) قوله تعالى (تلك عشرة كاملة) وكقوله تعالى نفخة واحدة ونحو امس الدابر لا يود (الرابع) من تلك الوجوه (المدح والذم) وكذا التزم نحو جافى زيد العالم او الجاهل او الفقير حيث يتبين الموصوف قبل ذكره اما بان لا يكون له شريك فى الاسم نحو بسم الله الرحمن الرحيم فى المدح واعوذ بالله من الشيطان الرجيم فى الذم او يكون مخاطب يرفقه بينه قبل الوصف نحو زيد الفاضل والفاسق والايصر الوصف مختصا **واعلم ان** المص ذكر فى خاتمة بحث الوصف ثلاثة مطالب لهما نافع عظيمة فى هذا الباب وفى مواضع شتى من هذا الكتاب **المطلب الاول** (واعلم ان الصفة معلومة الثبوت للموصوف) عند السامع والانتظف عنها ما يلزمها فى نفسها من التمييز **٧** بخلاف الخبر وهذا معنى ما سمعهم يقولون ان الصفات قبل العلم بها اخبار والاخبار بعد العلم بها صفات نعم يشتركان فى كونهما مطلوبى التحقق والثبوت للموصوف والخبر عندنا ايضا عند التكلم دون السامع كالإختفى **المطلب الثاني**

وهو الفرق بين التفسير والتبيين
ان الاولى تميز بين الماهيات
المختلفة والثاني بين افراد
ماهيات متفقها لكان التمييز
فى الثاني اتم خصها باسم
التمييز وقد يسمون الاول
بالصفة اللازمة وبالصفة
الكشفية والثاني بالصفة
المفارقة كذا قيل **عند**

٧ فان قلت قد يختلف التمييز
عن الوصف كفى المادح
والكاشف وغيره قلت انها
معان اخرى يقصد مع اصل
التمييز لانها تجرد عنها وانما
ينسب الوصف اليها لوضوح
التمييز فيها **عند**

ما اشار اليه بقوله (وهو) اى ثبوت الصفة للموصوف في الخارج (فرع ثبوتها) اى ثبوت
 الصفة في الخارج (في نفسها) لا وجودها لغيرها لان ثبوت شئ كشئ فرع ثبوت
 في نفسه لانه ما لم يثبت لم يكن شيئا اصلا فضلا عن ثبوت لغيره فظهر ان ثبوت الصفة
 لموصوفها لا يمكن الا بثبوت الصفة في نفسها وينعكس الى قولنا ما لا يكون ثابتا لا يكون
 وصفا فيحقق الفرعية واعلم ان الثبوت لغيره اذا اقتضى ثبوت الثابت يقتضى ثبوت
 المثبت له ايضا لانه ما لم يكن ثابتا لم يكن شيئا فكيف يثبت له شئ * وانما لم يتعرض له
 المص كاتعرض له السكاكي لظهوره من المقدمة السابقة ثم الظاهر ان المقصود بالثبوت
 الثبوت الخارجى عند نفاة الوجود الذهني فيكون الثبوت لغيره عندهم فرع ثبوت
 الطرفين في الخارج ٦ ومنهم من توهم ان مرادهم ان الثبوت وان كان بحسب العلم يقتضى
 ثبوت الطرفين خارجا فاعترض عليه بثبوت الاوصاف للمستحيل والاخبار بهاعنه
 لكنه مدفوع بان مقصودهم الثبوت الخارجى فقط واما عند المثبتين له يكون المراد
 بالثبوت مايم الخارجى والذهني وهم يدعون ان ثبوت شئ كشئ فرع ثبوت الثابت
 والمثبت له ان ذهنا فذهنا وان خارجا فخارجا وههنا بحث مشهور وهو ان الثبوت
 الخارجى قد يقتضى ثبوت المثبت له في الخارج دون الثابت ولهذا جوز واكون
 مبادئ المحمولات الخارجية مددومة فيه كالعلمي ولم يجوزوا ذلك موضوعاتها ونحن
 نقول ان الخارج يكون طرقا لاربعة امور في قضية واحدة للموضوع ومدار خارجية
 وجود افراده في الخارج وللمحمول ومدار خارجية وجود مبدأ المحمول فيه
 والاتصاف ومدار خارجية وجود الطرفين والصدق ومدار خارجية اقتضاء الموضوع
 الموجود في الخارج الجمل اعم من ان يكون مبدأ المحمول خارجيا او ذهنيانا على ان
 الموجود في الخارج قد يكون منشأ المفهومات غير موجودة في الخارج ومدار كون الصدق
 خارجيا الى كون الحكم على الموجود الخارجى ومدار كونه ذهني الى الحكم على الموجود
 الذهني فتقولك زيداعى في الخارج مناه يصدق العلم المدوم في الخارج على زيد حال
 كونه موجودا في الخارج لان زيدا متصف به في الخارج والفرق بين الاتصاف
 والصدق لا يستتاب فيه وبعض ممن اشتهر بكمال الحنق والمهارة وهو كذلك عند
 التحقيق قد غفل عن الفرق المذكور فحكم باتصاف الموجودات الخارجية في الخارج
 بالامور المديقية في جل تصانيفه بل في كله لكنه لا غرو اذ لكل جواد كبره * ولكل
 حكيم حقوة * ولكل نبوة صارم * المطلب الثالث ما اشار اليه بقوله (فلا يكون) اى
 الوصف (طلبا) اى جلة طلبية وذلك لان الطلب لا يكون ثابتا اصلا لانه سعى في
 التحصيل وتحصيل الحاصل متمتع فامتنع كونه وصفا وخبا لما عرفت من وجوب

٦ وقيل المراد بالثبوت في
 نفسها حصول وجود
 ما لها قبل التلفظ على متعارف
 اهل اللغة فلا انتقاض بنحو
 العلم اقول انظر هذا
 التوجيه الركيك وقصد
 دفع هذا النقض القوى
 بمثل هذا التوجيه الضيف
 والحق لا يجنب عن اهله
 بعد خلع غشاوة التقليد
 ٥٤

ثبوتهما في الخارج وان كان ثبوت الصفقة عند السامع قبل التكلم وثبوت الخبر بعد التكلم
 (فان وقع) الطلب وصفا او خبرا (اول) يجعل تقديره خبرا مقابلا للطلب شاملا
 للوصف ولغيره المبتدأ كما في قوله **جاءا** عند قولهم رأيت الذئب قط **٢٥** (في قوله تعالى
 ولقد نجينا بني اسرائيل من العذاب المهين من فرعون بقرعة الاستفهام) دون قراءة
 حرف الجر اي من الابتدائية اي نجينا بني اسرائيل من العذاب المهين الذي مبدؤه فرعون فالتأويل
 في قراءة الاستفهام نجينا بني اسرائيل من العذاب المهين (المقول عنده) من فرعون
 اي هل تعرفونه في فرط عنوه وشدة طغيانه وتكبره وما ظنكم بذاب يكون من مثله
 (والتوكيد) يترجم ايراده (لمجرد التقرير) اي تقرير الحكم وتحقيق معناه في ذهن السامع
 فانك اذا قلت جاءني زيد توهمت ان يكون المسند اليه زيد لم يقرر في ذهن السامع كونه
 باعاده تقرير آ في ذهنه وقد يستبرع التقرير اغراض اخر اشار اليها بقوله (اودفع توهم
 الجوز) بأن توهم السامع انك تجاوزت اي نسبت المسند الى غير ماهوله على طريقة
 المجاز العقلي عند القائلين به فكرر المسند اليه لدفع هذا الجوز والاحتمال انك جعلت
 المسند مجازا عن مسند آخر على طريق الاستعارة كقولك قتل زيد لدفع احتمال ان
 يستعار القتل للضرب الشديد هنا كذا اذا لم يكن للسامع احتياج الى التأكيد بسبب السهو
 او النسيان بقرينة جعل هذه العلة مقابلا لهما وذلك لانه يمكن ان يحمل على تقرير
 الحكم في المجاز للسهو والنسيان فيه (او) دفع توهم (السهو) في المسند او المسند
 اليه واعلم يقل والنسيان كما ذكره السكاكي تقارب مؤداهما وذلك لان السهو ما يتبه
 صاحبه بأدنى تبيه بخلاف النسيان وذلك لان السهو زوال الصورة عن المدركة فقط
 والنسيان زوالها عن المدركة والحفاظة معا ولما لم يظهر فائقة هذا الفرق بالنسبة
 الى السامع **٩** استغنى بذكر السهو عن النسيان وانما اختار السهو اما تأديبا عن استناد
 النسيان الى البليغ واما لان السهو مقدم في الوجود واما السكاكي فنقصد الاشارة
 الى الاقسام لزيادة اليان فاورد عقيب السهو النسيان **٦** (او) دفع توهم خلاف (الشمول)
 والاحاطة اذا كان المسند اليه اجزاء صمغ ان يقصد به بعضها كقولك جاءني الرجلان
 كلاهما او عرفني الرجال كلهم **١٠** ثم الظاهر ان المراد تأكيد المسند اليه من حيث اتساق
 المسند الى ذلك لان حيث دلالة لفظه على مدلوله حتى يستترض عليه بأن المثنى نص
 في مدله الا يرى انك اذا قلت جاءني زيد زيد فليس زيد الثاني تأكيذا للاول
 بناء على عدم دلالاته على مدلوله لان ذلك محال بل باعتبار كونه مسندا اليه وذلك
 ظاهر فالحق انه لدفع خلاف الشمول في الحكم ببلاقة ان الفصل الصادر عن احد
 المتصاحين يسند اليهما فيكون حيثئذ لدفع توهم الجوز العقلي دون القوي كما توهم

٧ صدره حتى اذا جاءه الظلام
 واختلط **ع**

٩ لان السامع يحمل التأكيد
 اعلى التقرير اودفع توهم
 الجوز فاذا لم يوجد ذلك
 عنده يحمل على دفع توهم
 الخطأ من غير وقوف على
 انه ساء او ناس اذا لطرق
 الى الوقوف عليه **ع**

٦ فيه لطيفة كالايخني **ع**

أ قاله سيد الشريف
الرجائي قدس سره

مبحث
عطف البيان

واندفع ايضاً ما توهم من انه مجاز عقلي والعلاقة اسناد الفعل الى الآمر المذكر حينئذ
انفسهما لا كلاهما وكذا ما توهم من ان المراد دفع توهم ان احدهما جاء حقيقة والآخر
معرض على ذلك المجيء بطريق عموم المجاز اذ الواجب حينئذ تأكيد المسند تأكيداً
لفظياً بأن يقول جادى جادى الرجلان وكذا الحال في صيغة الجمع في جميع ما ذكر
من الاحوال غير كونه نساء في مدلوله كما لا يخفى وما توهم من انه لا يندفع به التميز
العقلي فدفع بان الفعل الصادر من واحد بمن يصاحب طائفة يمكن ان يسند الى تلك الطائفة
على قياس ما ذكر في المثني وايضا ظهر من هذا التقرير الفرق بين التأكيد لدفع توهم السهو
او التيسان وبين دفع توهم خلاف الشمول حيث يندفع الاول بالتأكيد اللفظي والثاني
بالمعنوي (ومنه) اى وما يدفع به توهم خلاف الشمول وان لم يكن من قيل التأكيد
(كل رجل عارف) وهذا غير موجود في بعض النسخ وتوجيه ما ذكره ان حاصله
الرجال كلهم طرفون فقيه دفع توهم خلاف الشمول ونقول ان خبر اذا كان نسبتاً الى جميع افراد
الجنس على سواء فهم من النكرة العموم كافي قولك ثمرة خير من جرادة فرجل وانسان
لشمول ولفظ كل يدفع توهم خلافة قيل ٨ ولا يخفى ما في هذين التوجيهين من التكلف
قالوجه ما ذكره صاحب الايضاح من ان لفظة كل في المثالين لافادة الشمول ابتداء للدفع
توهم خلافة هذا ما ذكره ولا يبعد ان يقال ان مراد السكاكي انك اذا اردت الاخبار
بالعرفان عن كل الرجال يقادر الى القهن ابتداء ان تقول الرجل عارف بلام الاستراق
اذا لاصل تقليل اللفظ مهما امكن ولا يخفى ان في لفظة كل زيادة نص لاحتياج اليها
بلا ضرورة ثم اذا كان قرائن الاستراق خفية في المقام واحتمل ان يحمل القضية على
المعملة بمجواز عدم الشمول محتاج الى النص على العموم لدفع الوجه السابق فيحمل على
التعريف الى لفظ كل دفلاً لاحتمال عدم الشمول وتحقيقاً لارادة الشمول ولما كان التوهم
المذكور في النية دون تقدير الكلام لم يصد عنه التأكيد الاصطلاحي وهذا مراد صاحب
المفتاح وبه يندفع اعتراض صاحب الايضاح (و) يرجح (البيان) اى عطف بيان المسند
اليه (للايضاح) اى لزيادة الايضاح الحاصل بالعلم ولو بمعنى ضمني اى لا يجب ان يكون
الايضاح لما يكون مصرحاً به بل قد يكون بمعنى ضمني (قال تعالى) في الايضاح الضمني
(لا تخذوا الهين اثنين اتاهو الله واحد) قال السكاكي شفع الهين اثنين والهيا بواحد
لان لفظ الهين يشمل معنى الجنسية ومعنى الثنية وكذا لفظ الله يحتمل الجنسية والوحدة
والتي له الكلام مسوق هو العدد في الاول والوحدة في الثاني ففسر الهين اثنين والهيا
بواحد بياناً لما هو الاصل في الفرض اذ الفرض في الاول نفى القيد اعني الاشنية دون
المقيد وفي الثاني اثبات القيد اعني الوحدة دون المقيد لكونه مسلطاً عليهما وبين الاعتبارين

٩ دليل السكاكين المقصود منها زيادة ﴿٩١﴾ تفسير المتبوع وإيضاحه وفيه ان زيادة التفسير والإيضاح يشترط

ان يكون بما يخص المتبوع من الاسم وما نحن فيه ليس كذلك اللهم الا ان يقال مراده انه مؤدلاؤدما لبيان الصنعي لانه هو البيان المصطلح ودليل الزخشرى انه يقرر امر المتبوع فيكون تأكيذا وفيه ان المعتبر انه يقرر امر المتبوع في النسبة او الشمول وما نحن فيه ليس كذلك الا اذا جعل على التأكيذ محسب المعنى لاعلى التأكيذ المصطلح ودليل ابن الحاجب ان الصفة تابع يدل على معنى في متبوعه وفيه ان كلا الصفتين لم يذكر ليدل على ان في المتبوع معنى الثنية او الوحدة بل ليدل على ان المراد من المتبوع في توجه النفي والاثبات هو الثنية والوحدة للجزء الآخر وهو الجنسية فلا يكون صفة ودليل صاحب الايضاح انه لما لم يكن وصفا محضا لما ذكر ولاياتا محضا لما ذكر جعله من قبيل الوصف لبيان وفيه انها لو كانا مختلفان لا يصدق احدهما على الآخر فتأمل في كل من الاحتمالات وماله وما عليه ثم اختر ما يستصوبه ذوقك ع

فرق كثير قال الزخشرى ان اثنين وواحد تأكيذان لهما لثبوت امرهما كافي قولك جاءني الرجلان كلاهما وقال ابن الحاجب انها صفتان لاجل التأكيذ لادلتها على معنى فيها وقال صاحب الايضاح انها وصفان لبيان قيل الكلام مستقيم اما قول السكاكين اى جعله عطف بيان لما ذكره وقول الزخشرى باعتبار اللفظ وقول ابن الحاجب باعتبار الاصلاح ونظر السكاكين ادق والقبول احق كالا يخفى ٩ (ومنه) اى ومن هذا القبيل (قوله تعالى وما من دابة في الارض ولا طائر يطير بجناحيه الا امثالكم) حيث ذكر في الارض مع دابة ويطير مع طائر لبيان ان القصد منها الى الجنسين والى تقريرهما والفرق بين الآيتين ٧ ان الفرض الاصل هو الوحدة والعدد في الاولى والجنس دون الفرد في الثانية ولهذا فصلهما بقوله ومنه واما الفرق بأن الصفة في الاولى اسم وفي الثانية فعل او ظرف فلا يشيد الفصل في هذا المقام لعدم دخله فيها هو الفرض من التثنية في هذا المقام قال بعض الفضلاء اشار السكاكين بقوله والى تقريرهما الى ان اسم الجنس موضوع للماهية فكان القصد منه الى الجنس تقريره الى على معناه الاصل ويجري بما عارض له في الاستعمال باعتبار التثنية والتذكير فيصنف الاشكال في الاخبار عنها بقوله ام كانه قليل وما من جنس من هذين الجنسين الا ام فلا يتصور حينئذ كون الوصف مقيدا لزيادة التعميم لان الجنس مفهوم واحد وفي الكشف ان المقصود بهذين الوصفين زيادة التعميم بناء على ان التكرار في سياق النفي تعيد العموم لكن لما احتمل كون الاستتراق عرفيا بأن يختص بذوات ارض واحدة ويطورجو واحدة ذكر الوصفين للدلالة على كون الاستتراق حقيقيا فثبت بهذا التقرير ان كلامي الشفيخين ليسا بتعديدين هذا حاصل كلامه ﴿٩٢﴾ وقال ان يقول ان كون اسم الجنس موضوعا للماهية انما هو على تقدير عرائه عن التثنية كما يقرر فيما سبق وما ذكرهنا من اسم الجنس هو التكرار الدالة على الفرد فليس مراد السكاكين بالقصد الى الجنسين القصد الى مدلول الاسمين بل مراده ان الفرض الاصل منها الجنسان فيقصد الى جزء مدلولهما كما ذكر في الآية السابقة في ارادة العدد والوحدة فيصنف يكون مراده بتقرير الجنسين تقريرهما حال كونهما في ضمن الفرد مع قطع النظر عن اعتبار الوحدة والعدد الذين هو جزء مدلول الاسمين فيصنف الاشكال في الاخبار عنهما بقوله ام وكذا لا اشكال في كون الوصف مقيدا لزيادة التعميم لان الجنس باعتبار كونه في ضمن الفرد لما عتبار ان اعتبار كونه جنسا واحدا واعتبار صلوح الفرد للعموم لكن على طريقة الكل المجموعى دون الكل الافرادى ٩ فالمراد بتقرير الجنسين تقريرهما ولو في ضمن الفرد احترازا عن ارادة الفرد دون الجنس وبهذا يظهر ان مراد

٧ ذكر هذا الفرق الشريف الجرجاني ع ٩ وذلك ان مجرد العموم لا يصح جعل قوله لا ام مالم يؤخذ العموم على الكل ع

السكاكي هو بينه مراد صاحب الكشف اذ صرح فيه بان الوصف للتحميم اثباتا للاستراق الحقيقى وقوله الا اتم على المعنى اى بحسب ارادة الجنس ولو فى ضمن الفرد ﴿و﴾ يترجم (البديل لذكر المقصود) وهو البديل لابتداء بل (بدالتوطئة) لذكره وهو البديل منه على معنى انه لو حنف الاول لاستقل الثانى فى الافادة والقرض فى ذكر المقصود بدالتوطئة زيادة التقرير والايضاح اما زيادة التقرير بقياس الى بدل الكل اذ تكرير الحكم وتقريره فيه لافى غيره واعمال غيره الى التيسير لالى التكرير واما زيادة الايضاح فبمعانيه وذلك لان الحكم اذا اسند الى ملابسه المسند اليه اولى بوضه فقد علم ان لهذا المسند اسنادا الى شئ ما ولكن لانهم انه اليه حقيقة ام لا فاذا اسند بضمه الى ملابسه اولى بوضه الذى هو المسند اليه حقيقة يحصل الايضاح لكونه تفصيلا بدلا لاجال ولكن لما خرج بدل القلط عن اخواته فى هذا الباب استثناء بقوله (الافى) (بدل) (القطط) وهو لا يقع فى فصيح الكلام) ١٧ اذ لا يمكن فى ذلك الفاشة الزائدة على اصل المعانى واما تعرضه للتوضيح اذ غاية ما انتسبوه تأدية اصل المعانى ثم قد يقع فى فصيح الكلام اذ اوقع عن قصد وسماه ابن مالك بدل القلط والمشهور بدلا عن القلط والظاهر انه لا يجب وقوع القلط فى الاول بل يمكن صورته كما اذا قلت جيسى نجم بدر كانت تطلط نفسك فى التشبيه بالنجم ثم تبادر به فتشبهه بدر لكن هذا ليس ببديل غلط حقيقة بل صورة بدل القلط لما ذكر من النكتة اعنى نسبة نفسك الى التلط ولولا ملاحظة هذه النكتة لكان حق الكلام استعمال بدل كما هو الظاهر ولا يخفى ان مراد المص هو البديل عن القلط كما هو المشهور ونقل عن المص انه قال والحق ما قاله ابن مالك وانما تبع السكاكى فى المتن ﴿و﴾ يترجم (الطف تفصيل) اى تفصيل المسند اليه او المسند او غيرهما (مع اختصار) اى من غير احتياج الى اعادة المسند اليه فى الاول والمسند فى الثانى وكنا فى غيرهما كقولك جادى زيد وعمرو فان فيه تفصيلا للمسند اليه بخلاف ما لو قلت جادى رجلا ون اختصار ايضا بخلاف قولك جادى زيد جادى عمرو فالتفصيل مع الاختصار يخص بطريق اللفظ ثم ان حروف اللفظ عشرة وضم اليها السكاكى كلمائى الا انهم لم يذكروا منها كلمة لم يستعرفه ثم ان المص لما ذكر اللفظة الشاملة للجميع ذكر علة مختصة لكل منها فقال (فلما دخل) اى التفصيل لما دخل عليه فقط كلمة (الواو) من الفاعل والمفعول والمبتدأ والخبر وغيرها من متعلقات الفعل نحو جادى زيد وعمرو حيث يفصل المسند اليه فقط دون المسند اذ لا يدل على تعدد المعنى عرفا وان دل عليه عقلا بناء على امتناع قيام العرض الواحد بمحلين الا ان مدار اللغة والخطابات على العرف واذا قلت زيد جادى وقصد تفصيل المسند دون المسند اليه فقط بخلاف ما عدا الواو وعلى هذا القياس الباقى ﴿فان قلت تفصيل المسند اليه يستلزم

٤ المجموعى اذ لو اخذ على الكل الافرادى لم يصح ان يقال كل من هذه الافراد اتم فتأمل

٧ قيل وما يظن ان فى البديل قسما خاصا هو بدل الكل من البعض نحو نظرت الى القمر فكيفه وكقوله نصر الله اعظم دفنوا بحسبستان طلبة الطلحات فن بعض الظن لان الاول بدل الاشتمال لاشتماله على القمر والثانى بدل البعض من الكل لان الطلبة بعض الاعظم المدفونة بحسبستان

٤ فيه ايهام لطيف

اشترك المسند بينهما فيلزم قيام العرض الواحد بمحلين واحتمال التعدد تقديره يدفعه اتحاد اللفظ **قلت** المراد بتفصيل المسند وقوعه في زمانين وفي مكانين ولا يلزم من تفصيل المسند اليه بالواو تفصيل المسند بل تعدده والتعدد غير التفصيل لان التعدد قد يكون في زمان واحد بخلاف التفصيل فافهم فانه دقيق **ثم** ان الواو كالاشهر فيما بينهم يدل على الجمع المطلق وليس معناه اجتماع المطوفين في مكان واحد او زمان واحد بل اجتماعهما في الحكم عليهما او جمعا ما في عطف الجمل قليل الاجتماع معلوم من نفس الكلام وانما الواو لقطع احتمال عدم وقوع مضمون احدهما او للتصريح بالاجتماع بالواو اذا الاجتماع وان لم يرد به لكن بين لزوم الاجتماع والنص بفرقا ظاهرا (ولصاحبه) اي وتفصيل صاحب ما دخل عليه من الامور المذكورة (مع التعقيب) بين المطوفين (الفاء) نحو جاء في زيد فمرو واذا الفاء مع تفصيله للمسند اليه يفصل صاحبه ايضا اعني المسند لامتناع دلالة اللفظ الواحد على حدثين موجودين في زمانين لما عرفت لكن مع اعادة التعقيب مع الاختصار اي عدم ذكر لفظ آخر دال على مسند آخر ومعنى التعقيب ان ملازمة المطوف بدلول الفصل بعد ملازمة المطوف عليه به بلامهلة اذا لم يكن محل الفصلين واحدا نحو جاء زيد فمرو واما اذا كان واحدا فيفيد التعقيب في مصادر تلك الصفات لافي الملازمة نحو زيد الاكل فالتأثم هذا كله في المفرد **واما** في الجملة فيفيد ان مضمون الجملة التي بعده تعقيب مضمون الجملة التي قبلها بلامهلة سواء كان حصول تمامه في زمان قليل او في زمان طويل وقد يفيد التعقيب في الذكر فقط نحو قوله تعالى واورثنا الارض تبوء من الجنة حيث نشاء فنعم اجر العاملين وغير ذلك (و) لتفصيل صاحب ما دخل عليه (بتران) كلمة (ثم) نحو جاء في زيد ثم عمرو وفيه تفصيل المسند بتأخر مجيء زيد بطريق المهلة مع الاختصار كما عرفت **قلت** عن سيبويه الفرق بين التعقيب والمهلة ان الفعل في الاول واحد لعدم انقطاع الثاني عن الاول بخلاف الثاني اذا تداخل بينهما التراخي وقد يجيء **ثم** لمجرد التعقيب في الذكر والتدرج في درج الارتقاء سواء كان تراخي بينهما او لا وسواء كان الثاني بعد الاول زمانا ام لا نحو قوله **ان** من سادهم سادوا **ثم** قد ساد قبل ذلك جنه **وقد** تجيء في الجمل لاستبعاد مضمون ما بعدها عن مضمون ما قبلها كما في قوله تعالى **ثم** الذين كفروا بربهم يعدلون (و) لتفصيل صاحب ما دخل عليه (بتدرج ٧ حتى) نحو جاء القوم حتى خالد ويفيد ان المطوف بها هو الجزء الباقي في القوة او النصف على سائر اجزائه المطوف عليه ولا يعتبر فيه الترتيب الظاهري بل الذهني نحو مات الناس حتى آدم **ثم** هذا الترتيب امان من الانصف الى الاقوى او بالمعكس نحو مات الناس حتى الانياء وقدم الحاج حتى المشاة ولهذا يجب ان يكون ما بعدها من جنس ما قبلها بان

٧ قيل قال في الفتح وهو للتدرج كما ينبغي عنه قوله **وكنت** فقي من جنس ابليس فارعى **في** الحال حتى صار ابليس من جنس **وفي**ه نظر لجواز ان يستفاد معنى التدرج من خصوصية المحل هذا كلامه **هذا**

يكون جزءاً منه فلا يدخل على هند بعد القوم او كالجزء منه كالصيد الواقع كالجزء من
السادات بكثرة الاختلاط في قولهم ضربني السادات حتى عيدهم او جزء مما دل عليه
ما قبلها نحو قوله **التي الصيفة** كي تحفر حله **والزاد حتى نملها القاه** فان القاء الصيفة
التي لا تعنى الا لاجلها دل بالالتزام على القاء جميع مامعه **واعلم** ان هذه الثلاثة اعنى القاء
وتم وحقى تشارك الواو في انها لتفصيل المدخول عليه ايضا ولكن المقصود من ذكره
ههنا تفصيل صاحبه وهو الفصل قوله **(ولا ضرب)** عطف على قوله لتفصيل وكذا
ماسيجي بعده من سورتي كلمة لا واو فلا تنفل اى العطف للاضراب كلمة **(بل)**
ومعنى الاضراب ان تجعل حكم المطوف عليه كالمسكوت عنه بالنسبة الى المطوف سواء
كان حكمه صحيحا ام لا كقولك ما جاءني زيد بل عمرو ونقل خلاف ابن مالك في عطف المفرد
على المفرد في غير الايجاب حيث قال انها حينئذ بمعنى لكن وفي عطف الجلة للانتقال من
جلة الى اخرى اهم من الاولى **وتفصيل المقام** ان في معنى كلمة بل عدة مذاهب **الاول** ان
بل يدل على صرف الحكم الثبوتى في الاثبات او السلبى في النفي الى الثاني وجعل الاول
في حكم المسكوت عنه واليه مذهب المبرد **والثاني** انه يحكم بالثبوت في الثاني مطلقا مع كون
الاول في حكم المسكوت عنه وهذا مذهب الجمهور **والثالث** كالثاني الا انه يجعل الاول
في حكم المسكوت عنه فسيقى النفي في الاول ويثبت الثاني على ان يكون هذا اهم من ذاك وهذا
مذهب ابن مالك ومتبعيه ومنهم المصنف حيث عدوا كلمة بل للقصر فلو لم يجعل الاول
في حكم المسكوت عنه لم يوجد فيه من حكيمين اثبات ونفي ولا بد منه في القصر والحاصل
ان الصرف اما بحسب الاثبات اى صرف اثباتك للاول او نفيك عنه الى الثاني فيكون
الاول في حكم المسكوت عنه اذ لا يلزم من صرف الاثبات صرف الثبوت او النفي
واما بحسب الثبوت اى صرف ثبوته للاول او نفيه عنه الى الثاني فلا يكون الاول
مسكوتا عنه اذ صرف الثبوت نفي وبالعكس فهنا احتمالات اربعة الاول صرف
الاثبات او النفي الى الاثبات او النفي وهذا هو المذهب الاول والثاني صرفهما الى
الاثبات وهذا هو المذهب الثاني والثالث صرف الثبوت او النفي في نفس الامر
الى الاثبات وهذا هو المذهب الثالث والرابع صرفهما الى الاثبات او النفي ولم
ينهب اليه احد **(ولرد)** اى يترجم العطف لرد مخاطب **(قال للحكم)** اى مخاطب
يقلب حكم السامع ويرده عن الخطأ الى الصواب **(اولرد)** مخاطب **(شاك)**
في الحكم عن الحكم بتساوى الطرفين الذى هو الخطأ الى الجزم بوقوع احد الطرفين
الذى هو الصواب **(او)** لرد مخاطب **(معم)** للحكم عن الاعتقاد بمعم المحيى الى القصر

٧ قيل واما العطف التفسيري

لواو او الفاء قليل ملحوظ

بالدم وايضا العطف التفسيري

بالظن الى اللفظ والمغايرة

ثابتين المفضلين ع

٦ قوله اعيت اي اعيت من

قولك عيت بامرئ اذالم

تجد لوجهه واعيانى هو

ويجوز ان يكون من اعني

الرجل في المشي واعياه

والزديق هو القائل بالتور

والظلمة وهو معرب وجهه

الزنادقة واصله الزناديق

حذفت الباء وعوض عنها

اتاء والمستشهد قوله هذا

الذي فان مقتضى الظاهر

ان يقول هو لكونه عبارة

عن الامر السابق اعني كون

العاقل ردى الحال والجاهل

رعى البال كذا قيل ع

٤ قيل الزديق هو المنطق

للكفرانا في لسان الحكم

قائل لو كان له وجود لما كان

الامر كذلك وهو معرب

الزديق وزند كتاب لزيدك

الذي ظهر في زمن قباد الملك

واباح القروج والدماء فقتله

اتوشروان ع

على البعض كلمة (لا) اي العطف لهذه الامور الثلاثة اتاهو كلمة لا الاول يسمى قصر
قلب نحو جاءني زيد لاعرو لمن اعتقد ان الجاني زيد لاعرو والثاني قصرتين نحو جاءني
زيد لاعرو لمن شك ان الجاني احدهما وحكم بتساويهما في الحكم بالجئي والثالث قصر
افراد نحو جاءني زيد لاعرو لمن اعتقد عموم الجئي اليهما قوله (ولكن) عطف على
قوله لا اي العطف لرد الامور المذكورة كلمة لا ولكن ويعرف بما ذكرناه من امثلة لا
امثله ايضا لكن لا لاتستعمل الا بعد الاثبات بخلاف لكن فانها في عطف المفرد لاثبات
الثاني بعد الثاني عن الاول على عكس لا وفي عطف الجملة تجيء بعد الاثبات والتفي وايضا
لا لاتستعمل في الجملة الاسمية والفعلية التي فعلها ماض بخلاف لكن (و) العطف
(للتشكيك) اي ايقاع المتكلم السامع في الشك في الحكم عند تأني الانكار واردة
الايهام وامثالهما (اولئك) اي لشك المتكلم في نفس الامر (كلمة اواما) كقولك
جاءني زيد او عمرو واما زيد واما عمرو قال السكاكي (و) العطف (للتفسير) كلمة
(اي) لكن (عندى) لاعتدال الجمهور لانهم يقولون انها حرف تفسير وما بعده عطف
بيان لما قبله وليس بحرف عطف لانه يقتضى المشاركة في الحكم ومغايرة المطوفين
وليس هذا في اي وكان السكاكي نظر الى مجرد الاشتراك في الاعراب بتوسط حرف
كا هو تصرف العطف عنده ولا مشاحة في الاصطلاح لكن المص تاجع الجمهور لكونه
اسم ووجد مذهب الجمهور تفسير الضمير المرفوع به بلام تأكيد وفصل والجمهور بلا
اعادة الجار وان سائر الحروف العاطفة ٧ يقتضى المغايرة بين المطوفين واعلم ان كلمة ام لم
يدكرها ههنا كونها من الحروف العاطفة لما ان المتصلة غنصة بالاستفهام والمنقطعة
متضمنة له والكلام ههنا في الخبر خاتمة لقن الثاني ولما ذكر فيه مقتضيات الجارية
على ظواهر الاحوال جعل مقتضيات الجارية على خلاف الظواهر خاتمة لها (قديسل)
الكلام من المسند اليه او المسند وغير ذلك (عن مقتضى الظاهر) وان كان على مقتضى
الحال الى خلافه الذي يقتضيه الحال في ذلك المقام (فيوضع اسم الاشارة موضع الضمير
للعناية بتمييزه) اي تميز السند او المسند اليه او غيرها اما لانه اختص بحكم بدعي عجيب
الشان كقول قطب الدين بن الراوندي * كم عاقل عاقل اعيت ٦ مذهبه * وجاهل جاهل
تلقاه مرزوقه * هذا الذي ترك الاوامح حائرة * وصير العالم الصرير زنديقا ٤ * والمعنى
كم عاقل متصف بالعاقل ولما كان اتصاف الشيء بنفسه دالا على كاله في ذلك الوصف
كافي ليل اليه راد العاقل الكامل في العقل وكنا في وصف الجاهل بالجاهل يعني من كان كاملا
في العقل ينسب طرق معاشه ومن كان كاملا في الجهل يكون عيشه ارغذ وهذا حكم
تحريفه القول وصير العالم الصرير زنديقا اي ناقيا لسان الحكم امثنا لشريك

صانع للشر ٣ ونعم ما يروى عن المص في رد هذا المقال * كم عاقل عاقل لازل في عسر *
 وكما جعل جاهل لازل في يسر * تحير الناس في هذا قتلت لهم * هذا الذي اوجب الاغان
 بالقدر * ونسب الى السيد الشرف الجرجاني هذان اليتان * نكد الادب وطيب عيش
 الجاهل * قد ارشدنا الى حكمهم كامل * وتحيرنا في غلابة * متشبا باذيال وهم غايل *
 ومن كمال الناية بالتمييز قصد التهكم والسخرية والانساء على كمال بلاده وفطنته كما
 يفهم من عطف السكاكي هذه الامور على قوله امالانه اختص بحكم بديع ومنهم
 من ظن عطفها على كمال الناية بالتمييز فجعلها من مقتضيات اسم الاشارة الا ان الاول
 اولى في عبارة السكاكي لثلا يتي قوله امالانه اختص بحكم بديع بلا قسم وايضا ان
 التهكم مثلا يزيد بزيادة التمييز فاذا قصد التهكم يقتضي بزيادة التمييز فيقصد اكل التمييز
 فيورد اسم الاشارة * وحاصلها ان كلا من هذه الامور جزئيات لكمال الناية بالتمييز
 فيوجد في كل منها ذلك فيقتضي كل منها كمال الناية وهو يقتضي اسم الاشارة ولعل
 المص توهم ان شيئا من الامور المذكورة لا يقتضي كمال الناية فليست من اسبابه فلذلك
 عطف الامور المذكورة على كمال الناية بالتمييز حيث قال (اولا تهكم) والاستهزاء
 بالسامع كالذا كان قاعدا البصر اولم يوجد عند البصري * يمكن ان يشار اليه فيقول هذا
 (اولا يهائم بلاده السامع) حيث يحتاج في فهمه الى الاشارة للحسية (اولا كمال فطنته)
 بان غير المحسوس عنده محسوس (اولا ظهوره) اي ادعاء ظهوره المشار اليه (فهو)
 اي المشار اليه (عنده) اي عند السامع (كالمحسوس) وما شاكل ذلك من القرب والبعد
 والتوسط والتحقير والتعظيم كاسرت اليه الاشارة (و) كذا يوضع (المظهر موقع)
 الضمير (الثاني لتمكين نقشه) اي نقش المظهر في ذهن المخاطب فان المظهر اقوى
 من المضمرة في ذلك المعنى (نحو) قوله تعالى (الله الصمد) دون هو الصمد بعد ذكره
 اولاً (او) يوضع المظهر (موضع) ضمير (التكلم لتربية المهابة) في ذهن السامع
 كقول الخليفة امير المؤمنين يا مراك كذا مكان انا امر وقد يكون لتربية الاستطاف
 نحو قوله * الهى عبدك العاصي انا * مقربا بالتعظيم وقد دعا * فان تفرقات اهل لذا *
 وان تطرد فن يرمح سواك * (اولا بقوله لاداعية نحو) قوله تعالى (وعلى الله فيترك
 المتوكلون) حيث لم يقل وعلى فان داعية المأمور الى كمال التوكل تقوى عند سماع
 لقوله الله لانه في * عن كمال القدوة وسمة الرحمة واستحقاق تقويض الامر اليه (و)
 كذا يوضع (المضمرة موضع المظهر) بان يذكر الضمير من غير سبق ما يرجع هو اليه
 (نحو) قوله تعالى (قل هو الله احد) اي الشان الله احد (لانه اذا لم يفهم) المخاطب
 (من الضمير معنى ينظر ٩ ما يرد عليه) بعده (فيمكن) ما يرد عليه (اكثر) تمكن

٣ قيل التحقيق في جواب
 ابن الراوندي ان الله تعالى
 رب العالمين عام الرحمة شامل
 الرأفة لا يختص بربيته
 ببعض من عباده دون بعض
 فاعطى طائفة منهم جلال
 الصورة وزينتها وطائفة
 منهم كمال الحقيقة ورتبها ولو
 خص الجلال والكمال
 بالحدى الطائفتين ليق
 الآخرون محرومين مطلقا
 ولا يرضى بذلك كرمه القديم
 فعل موجب حكمته توزع
 الكل على الكل (من كلات
 ابن الشريف الجرجاني)

٤

٩ قيل و بناء التذكير
 والتأنيث في هذا الضمير
 ليس على اعتبار لفظي
 الشان والقصة كايتموه
 الكثيرون بل بالاستقرار دل
 على تأنيته اذا كان في الكلام
 مؤنث غير فضلة نحو هي
 هند مليحة قصدا الى
 مطابقة ما لا لانه يرجع
 اليه ولم يسمع هي الامير
 بنى خرقه وهي زيد علم
 (من شرح ابن الشريف
 الجرجاني) ع

٧ نقل عن المعنصا بقال قد

يقال النقل من المفرد الى
الثنى او الجمع و بال معكس
فى نوع واحد من التكلم
والخطاب والنية من غير
النقل الى نوع آخر ايضا
الثقات فعلى هذا يقول الا
لثقات وضع ضمير موضع آخر
وهو مثل قوله فوقت اسألها
وكيف سؤنا بل الانتقال
من المظهر الى المضمير متكلما
او مخاطبا او غيبة وبالعكس
ايضا الثقات وعلى هذا يحتاج
الى تعريف اعم منه وذكر
المرزوق ما يشير بما قلنا
ومثل بقوله احياءا ما كن باليل
الامادج وذكر الزمخشرى
فى سورة الانتقال فى قوله
تعالى ذلكم فذوقوه وان
للكافرين عذاب النار ما هو
قريب منه بل صرح به فى
سورة النساء فى قوله تعالى
ولو انهم اذ ظلموا انفسهم
جاؤك فاستغفروا الله واستغفر
لهم الرسول اذقل ولم يقل
واستغفرت لهم وعدل عنه
الى طريقة الالتفات فتخيما
لشان رسول الله صلى الله
عليه وسلم وتبينها على ان
الشفاعة من اسمع من الرسول

كاقيل المحصول بعد الطلب اعز من المنساق بالاقب والاعز بما يوجب الشوق على تحصيله
وما حصل بعد الشوق يكون الدهن اقبل له ولهذا لا يورد هو الا فى فيما له خطر وشرف
فلا يقال هو جاد الحجام (ولذلك) اى وللتمكن المذكور (الزم تقديره) اى تقديم ضمير
الشان لان فيه ذكر الشئ مبها ثم مفسرا وهو واقع لما عرفت (ثم ان الحكاية والخطاب
والنية ثلاثها) وهى تأكيذ بمنزلة كلها (يستعمل كل) اى كل واحد منها (مقام الاخر)
بان يقتضى المقام واحدا منها ويستعمل الاخر مكانه وهوت اقسام (أو ينقل منه) اى
من كل واحد منها (اليه) اى الى الاخر بأن ساق الكلام على واحد منها ثم ينقل منه
الى الاخر والتفسير الثانى اخص من الاول وهو غنار صاحب الايضاح والاول غنار
السكاكى وحاصله ان الالتفات هو الانتقال بما يقتضيه ظاهر الحال من الامور الثلاثة
المذكورة الى الاخر انتقالا تحقيقيا او انتقالا تقديرى عند السكاكى حتى يوجد بلا سبق
كلام لفظا وانتقالا حقيقيا فقط عند صاحب الايضاح فيجب سبق الكلام لفظا ولما كان
مراد السكاكى اعم من النقل التحقيقى والتقديرى صرح المص بالقبين مما تبين على
مراده واما ما ذكره صاحب الايضاح من ان المشهور عند الجمهور اختصاص الالتفات
بالتحقيق فليس كذلك عند المعنص كاقيل عن بعض من تلاذته من شراح هذا الكتاب
بل المشهور عند الجمهور ما ذكره السكاكى ٧ كذا قيل (ويسمى) هذا الاستعمال او
الانتقال (الثقات) عند علماء المعانى وما نقل عن الزمخشرى من انه يسمى الثقات على علم
البيان فن قيل اطلاق البيان مرادفا لم البلاغة مطلقا واما ما ذكره السكاكى من ان
الاخراج لاعلى مقتضى الظاهر الذى من جلتها الالتفات يسمى فى علم البيان بالكناية
قد عرفت تحقيقه (ويزيد) الالتفات (فى القبول) عند السامع (والنشاط) له (كاختلاف
الالوان) اى انواع الاطعمة (فى قرى الاشباح) اى ضيافة الابدان فاما دعى الى قبول
اكلها ونشاط النفس لها (اليس ذلك) القرى للاشباح (دأبهم) اى دأب العرب
ومادتهم ولابد ههنا من اظهار لفظ العرب لعدم ذكره سابقا كما ذكر فى المفتاح اللهم
الان يدعى تبين ما يرجع اليه الضمير بدلالة الحال (فكذلك) اى تقرى الاشباح
(علوا) اى العرب (فى قرى الارواح) التى هى اشرف من الاشباح مخالفين فيه بين
اسلوب واسلوب ليكون ادخل فى القبول واحسن فى الطرئة ثم ان المص لما فرغ عن
القوائد العامة للالتفات شرع فى قوائمه الخاصة بحسب المقامات فقال (ويختص
مواقفه) اى مواقع الالتفات (بقوائد) من فضل بهاء ورواق وزيادة هزورة متزلة
لا يدركها الا رباب الدوق من البهاء الجارى والحقاق الماهرة ملاك ادراكها الدوق السليم
والطبع المستقيم والملايك الكسرو القم ما يقوم به ويقال القلب ملاك الجسد (في زاد الحسن)

٤ من الله بكنان والحق ان هذا النوع من الكلام كثير مثل قوله تعالى يا ايها النبي اذا طلقتم النساء ولا مشاحة في تسميته اثفاناً والامثلة بحسب التقديرى والتحقيق في المضر من نوعه واجنسه او بالنسبة الى المظهر لا يكاد يحصى هذا ما ذكره ذلك الفاضل نقلا عن المصنف

حينئذ الاجتماع القائله العامة والخاصة وتلك القوائد الخاصة (كان تشكو او تشكر حاضرا له) جنائيات في حقتك او نعم كثيرة فيك (الى غيره) اى عولا وجهك في الشكاية او الشكر الى غير ذلك الحاضر الجائى او النعم مددا جنائياته او اذاماته واحدة فواحدة (تجبد في اثناء تعداد تلك الجنائيات او النعم (من نفسك داعيا) من قوة غضبية واحالة شوقية يدعوك (الى مواجهته) اى مخاطبة ذلك الحاضر الجائى او المنعم (بهما) اى بالشكاية او الشكر (تقابله) اى تقابل انت تلك الداعى حتى لا يجيبه ولا تلتفت اليه (حتى يغلبك) الداعى آخر او يحملك من حيث لا تدري على ان تشافه ذلك الحاضر الجائى بالسوء والتسفه فتلتفت من النية الى الخطاب وتقول له اما كان لك حياة يتمك اما كانت لك مروءة تردعك من تلك المعاملة الشناء المشفوعة بالبغض والسخاء وكذا فيما تشكر حاضرا ذا نعم عليك كثيرة الى غيره يغلبك تلك الحالة الشوقية على ان تشافه بالثناء والدعاء شاكر ا لصنائه وعوارفه حتى تلتفت كذلك من الخطاب الى القية وتقول بأى لسان اشكر صناعتك الروابع وبأية عبارة اذكر عوارفك البدائع (او) كان (تذكر) عطف على تشكو لبيان ما خست به الفاتحة من الفائدة اللطيفة اى كان تذكر (له) اى لمولاه والاختصار لتعبين الظاهر حقيقة (صفات جلال) من كونه مولى عظيم الشأن حقيقا بالثناء باللسان وبالجنان والاركان ومستحقا لقاية الخضوع والاجلال ومتصفا بصفات الكمال من الربوبية والرحمة والملك كائنا ذلك الذكر (محضور قلب و) الا لم يكن مادحا بل مستهزئا (زاد) ذلك المحضور على تدريج (حتى) تصوير (كائنا عائل) اى قائم (بين يديه) فى موضع خطابه (فتقول) حينئذ لحصول حالة شوقية فوق جميع الاشواق بحيث يلا اعماق بدنك ويوسرى عبارى روحك ونفسك مخاطبا لذلك المولى بأطلق لسان وارق جنان مع طاعتك من جميع الاركان (اياك نبيد اى من هذه) شانه و (صفاته) لاغيرك و اياك نستعين يا من هو مالك كل الامور لا غيرك انظر كيف ازداد حسن هذا الالتفات وكيف اشتمل على فوائد طالما سميت فى تفصيلها ولم تقدر على تحصيلها ثم اشار المصنف الى شيوعه عند الكل وكونه من اللطائف عندهم بوقوعه فى اشعار من هو الحائز لقصبات السبق فى درك لطائف البلاغة وقال (وفى ابيات ابن جرر الكندى) وهو امرئ القيس وجر بتقديم المملة المضمومة على الجيم الساكنة من مشاهير ملوك العرب ولسب الى كندة وهى اسم قبيلة وانما ذكر نسه فيها على انه كان من الملوك ليعتق عليها ما سبذ كره فى اللطائف وذكر نسبته فيها على ان فصاحته مسلمة ثم وصفه بما يؤكده بقول كلامه بما يؤيد بلاغته حيث قال (وهو) اى ابن جرر (المشهد له) عند البلاء (بكمال البلاغة) والمعقود عليه الخناصر فى شان الفصاحة (ثلاث الثقات)

٧ والزخمرى ايضا قال في
ثلاثة ابيات وهذا يظهر ان
في البيت الاول ايضا اللغات
ويظهر حذف ما هو منه
صاحب الا يضلح من
تخصيص اللغات بالقل
التحقيق ونسبة ذلك المذهب
الى الجمهور

٩ ولا منافرة في قوله لنا بعد
قوله بت اذ مثل هذا كثير
في كلام البلغاء فيندفع انه
لا يمكن ترك اللغات في ايات
بناء على انه لو جب ان يقول
بات لي فينكسر الوزن

وفي بعض النسخ ٧ بعد ذلك قوله (في ثلاث ابيات) هي هذه • تطاول ليك بالاعمد • ونام الخلى
ولم ترق • ويات ويات له ليلة • كليلة ذى الحار الارمد • وذلك من بناء جاءني • وخبرته
عن ابي الاسود • الاعمد يفتح الهزمة وضم الميم اسم موضع واخلى الخالى من المهوم
والعائر ذوق ذى العين والارمد والرمد • وابو الاسود قيل هو اسم رجل وقيل هو
اسم اخيه وقيل كل من نعى يسمى به وقيل ابي مضاف الى يله المتكلم موصوف
بالاسود المشتق من السيادة وقد نعى بغير وفات ابيه ثم ان هذه الالتفاتات ليس
من ضرورة الشعر بل رغبة لما سيدكر من اللطائف (كان يمكن) لابن حجر (تركها)
ويساق الكلام على مقتضى الظاهر وهو الحكاية في المواضع الثلاثة من غير انكسار الوزن
بأن يقول ليلى وبات ويات لنا ٩ (و) كذا (يمكن الاكتفاء بواحد منها) اى من
الالتفاتات المذكورة بأن يبنى اول الكلام على التكلم الى قوله وبات ومنه الى الآخر
على الخطاب بأن يقول بات ويات لكم وجاءكم وخبرتم الا انه سلك طريقة الالتفات
مع سعة من الضرورة رعاية للحسن (قال تطاول ليك) بالاعمد بالخطاب (وبات
ويات له) بالنية • واعلم ان في الاول من الالتفاتات الثلاث اربعة اوجه التسلية وظن
التفريفة وغلبة السادة والتوبيخ ليقط الجزء وفي الثاني منها ثلاثة التنية على صدق
التعزن وقد قد النفس ودمدمتها وفي الثالث منها وجه واحد وهو الاختصاص وقذبه
المص على كل واحد من هذه الالوجه الثمانية الا انه قدم بعض فوائد الاول على
فوائد الثاني واخر بعضها عن بعض لتوقف تصوره عليه واخر قائمة الثالث
لاطراده مع كل قائمة من الفوائد الاولين على ما ستقف عليه فقال (كانه) اى ابن
حجر (جمله) اى جعل نفسه عند نعى ابيه بمثابة (تكللى) وهى الامراء القيمات
ابنها (يسليا) اى يسلى ابن حجر تلك التكللى تسلية (الملوك) فانهم يتشبهون عند
طوارق التواب ولا يتزلزلون عند نزول المصائب ويتصبرون عند الاحزان والهم
ولا يتضمعون لرب الزمن هذا هو الوجه الاول من الالوجه الاربعة لسلوك طريق
الخطاب (اولانه) اى ابن حجر (للم يصبر كالملوك ظنه) اى ظن نفسه (غيره)
من السوق فخطابه وهذا هو الوجه الثاني منها (ثم نبه) ابن حجر (ان التعزن) على
نعى ابيه (تعزن صدق) وليس عن تكلف كما يفعله المصائب عند التعزية كما هو
العادة فالامر سواه (خطاب) نفسه (ام لا) اذ لا يتسلى بالخطاب ايضا كما يتسلى
المتكلمون عند خطابهم بالتعزية فلذلك ساق على التنية وهذا هو الوجه الاول من
الالوجه الثلاثة لسلوك طريق التنية (اولانه) اى ابن حجر (لما دهقى) وتحير (عن
رعاية) مقتضى الحال غلبته العادة (المألوفة للملوك من مخاطبة كل احد امرأ ونسأ

ولا يخفى ان الدهشة تمنع الانسان عن رعاية متكلف الامور الى ما هو المعتاد وهذا هو الوجه الثالث من سلوك طريقة الخطاب (ثم بعض الافاقة) بعد الصدمة الاولى عند ورود ذلك الخبر (لم يجد نفسه معه) اى مع ابن حجر اومع ذلك الخبر الموجع اذ اسابه ما يحارله القول فأطار قلبه وبار له قل ذلك لم يخاطب وبخى الكلام على النية وهذا هو الوجه الثاني من طريق القية (اولانه غايه) اى القى ابن حجر فى النبط والنضب (جزعه) لان من شأن الملوك التجمل والتثبت عند المكروه والمصائب (فوج) نفسه حيث استحق للتوبيخ والعتاب حال كونه (مخاطبا) له قائلا تطاول ليك وهذه هى القائفة الرابعة لطريق القية (ثم سكت) اى سكن (عنه النضبان) بالعتاب (الاول) فان صورة النضب تنهض بالعتاب (فأعرض) عن الخطاب بالعتاب حال كونه (يدمدم) اى يتكلم (نفسه) لا يخاطب نفسه والدمدمة هى الحديث مع النفس بحيث لا يسمع فى الكلام على النية وهذا هو الوجه الثالث لطريق القية (واما الالتفات الثالث فى قوله جادى) من القية الى التكلم (فيلم) ابن حجر لم يسمع كلامه (ان ذلك) المذكور فى اليتين الاولين من الخطاب والنية (كله بما يخصه) بحسب الذكر دون الثبوت اذ لم يقدم المفعول اصلا وهذا هو الوجه الواحد للالتفات الثالث (هذا) المذكور من وجوه الالتفات لم يذكر ههنا الا (ليعلم) او لتعلم انت (ان لا) اى انه لا (يعترف بالبلاغة لمن لا لطايف فى اقتضائه) ولا فوائد فى اقتضائه فان البلاهة لا يترفون لاحد بالبلاغة ولا يقيمون لكلام وزنا من البراعة ما لم يثروا على لطائف الاعتبارات من مطاوى الصارات (والفاضل فى الكلام) وهو ابتداء كلام كالاغراض (قلما يكون لغيره) اى لغير ما ذكر من الالتفات ثم ايد هذا الكلام بقوله (وما اعجاز القرآن) الكريم والفرقان العظيم الذى لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد (الا لانصبابه فى تلك القواب) وفى بعض النسخ ٣ فى تلك الاساليب لكنه غير موجه وتعرف ذلك من صبح بلى البلاغة ادعا واكب على خدمته مستديعا ثم تأمل فى اسرار بلاغة القرآن وكشف القناع عن دلائل اعجاز الفرقان مع ما خصوا به من الذوق السليم من لدن رب حكيم عليم (فنديب) لبحث المدلول عن مقتضى الظاهر (ومن هذا القبيل) اى من المدلول الى خلاف مقتضى الظاهر (وضع الماضى موضع المضارع لتحقيق) والتوكيد وعده من الامور الحاصلة اتي يستحق ان يعبر عنها بالماضى اما قوة الاسباب المتظاهرة فى شأنه نحو قولك اشترت عند حصول اسبابها ولا ان الخبر صادق (نحو) قوله تعالى (ونادى اصحاب الجنة) اصحاب النار وكان مقتضى الظاهر وينادى لانه سيقع فى الجنة لكنه عدل الى الماضى قصدا الى تحقيق وقوعه

٤ قوله يعترف بالرفع لان ان المذكورة بعد العلم مخففة من التثنية وليست بناسبة بعد

٣ او اما وقع فى بعض النسخ من التثنية بالاسم من قلم التامع وما ذكره السكاكى بالياء فللمزوجة بينه وبين الاساليب حيث ذكرهما السكاكى واكتفى المصنف بواحد منهما

٩ وعلم الآيات - الا من بلغ فتان فهم ١٠١ ع بالاقية عن روحى بطلان - بانى قدلقت القول تهوى به سبب

كالصيفة محمضان = قلت
لها كلانا نضو ارض = اخو
سفر فخللى مكاني = فشد
شدة نحوى قاهوت = لها
كنى عصقول يان = فاضربها
بلا دهش فخرت = صريها
للدين ولليران = قلت لها
اي القول كلانا مبتدا
نضوارض خبره والنضو
المهزول والشدة الحلة
واهوت كنى بالسيف اى
اومات بها فاضربها لى ضربتها
والضير للقول والمرجع اليه
للضير يعرف من البيت الذى
ذكرناه فى الكتاب ولكون
الضرب بالسيف لا يبره
غير مهم ذكرنا هذين
اليتين فى الهامش ع
واما ما توهم من ان التأخير
قد يقتضى نكتة غير راجعة
الى ما يقابل نكتة التقديم
كالطهير به وكالمقصود الى
استحقاقه او كونه قليل
الحضور فى الذهن قد فوج
بان قصد التطير لا يوجد
بدون التقديم كما ستعرفه
وكذا لا يلزم من حصول
التظيم بالتقديم حصول
التعير بالتأخير يفرقه من له
ذوق سليم وكذا الحال فى

ويستعمل هذا فى تحقيق امر يرمز وقوعه ولا يقدر على نيلها الا ذوقه وسلطانها كثر احوال
القيامه والابحار عن قمع مكة وامثال ذلك (و) من هذا القيل ايضا وضع الفصل
(الحاضر موضع الماضى لايهام المشاهدة) باختصار صورته فى ذهن السامع بايراد صيغة
الحاضر كقوله تعالى الله الذى ارسل الريح فتثير سحابا * موضع آثار استحضارا لصورته
البدية الباهرة الدالة على القدرة القاهرة حيث يجعلها مرسلها كقطع قطن مندوف
طورا ثم يجعلها متقلبة بين اطوار وصور عجيبة حتى يصير كما (قال الشاعر * فاضربها
بلا دهش فخرت * صريها للدين ولليران) الدهش الحيرة وخرت اى سقطت يقال
صرعه لى القاء على الارض واهلكه وهو معنى المفضول يستوى فيه المذكر والمؤنث
ولذلك لم يؤنث والجران مقدم على البحر من مذبحه الى منخره والبيت الذى قبله = بانى قد
لقت القول بهوى * سبب كالصيفة محمضان * بهوى من الهوى السهب الفلاق والصفحة
القرطاس المسى ٩ والمحمضان المستوي اى لقيت غولا بهوى فلاة لمساء كالقرطاس
فخرتها بلا حيرة ودهشة يسف يانى كما يفهم من الآيات الاخر فسقط القول
على اى ارض على الدين وعلى النقي * واعلم ان قائل هذه الآيات وهو تأبط شرا قصد
ان يصور قومه الحالة التى تشجع فيها بضرب القول كأنه يبصرهم اياها ويطلعهم على
كنهها تحميها من جراءة على كل هول وشبهه عند كل شدة = الفن الثالث *
من القانون الاول من الفصل الاول من الكتاب (فى وضع الطرفين) اى طرفى
الاسناد اعنى المستداليه والسند (كل) بدل من الطرفين اى كل واحد منهما (عند
صاحبه) وهذا على وجوه ثلاثة اشار الى كل منهما بقوله (وانظر) بحسب الوضع
المذكور مفسر (فى التقديم والتأخير) بين الطرفين بينهما وبين غيرهما (وفى الربط)
بين المفردين او بين مفرد وجله وغيرهما (وفى) (القصص) للموصوف على الصفة او بالعكس
اوليهما فاورد كلا من الوجوه الثلاثة فى نوع (النوع الاول) من الفن الثالث
(فى التقديم والتأخير) ٧ ولما كان التقديم والتأخير بين الطرفين متقابلان واستلزم ذكر علة
احدهما ذكر علة الآخر اكتفى بأحدهما واختار التقديم لانه الاصل فقال (التقديم)
اى يترجح تقديم احد الطرفين على تأخير (حيث) اى فى مكان (ليس) التقديم
(واجبا) فيد كما اذا تضمن المبتدأ ماله صدر الكلام (ولا) يكون التقديم (اصلا) كتقديم
المبتدأ على العرف (للاهتمام) والاعتناء بشأن المقدم * اعلم ان تقديم ما شانه التقديم ان لم
يصح خلافه كما اذا كان متضمنا على ماله صدر الكلام والى هذا اشار بقوله حيث ليس
واجبا ولما ان صح خلافه لكن يكون الاصل التقديم فلا يقتضى نكتة غير رامية
الاصل كاذكروه فى الذكر والى هذا الاخير اشار بقوله ولا اصلا واما اذا كان الاصل

قله الحضور فن ادعى وجها للتأخير بلانظر الى وجه التقديم فتبدانى ما لا يشبه الذوق السليم ع

تأخيره واريد تقديمه فذلك انما يرجح لنكت مرجحة وتلك النكت كثيرة لكن مرجع كلها الى الاهتمام بشأن ما قدم فلا يكتفى بطلق الاهتمام في الترجيح بل لابد من ان يفسر بوجه من الوجوه وقد صرح بذلك الشيخ عبدالقاهر رحمه الله والمراد بالاهتمام العناية بالمقدم امام من قبل السامع او من قبل القائل وما ذكره السكاكي من قوله ولا ناهم عند القائل اراد هذا المعنى الا خيرا للاهتمام المطلق كاتوهم واعترض عليه بأن في التقديم الواجب والتقديم الذي هو الاصل لا يحتاج الى بيان العلة ولا يطلب لبيته فوجب عليه تخصيص الاهتمام باعدهما • ثم ان المص لا اشارة الى صورة وجوب التقديم واصالته في نفس الامر اشارة الى وجه اصالته عند السامع او المتكلم بوجه اجمالى او لا بقوله للاهتمام ثم اشارة الى وجوه الاهتمام حيث قال (لوجوه) خمسة (الاول) من تلك الوجوه (عقد الهمة به) اى بالمقدم (منك او من السامع او منهما ولو ادعاء) اى يكون صرف الهمة به من كل منهما او منهما بطريق الحقيقة بأن يحقوا باسمه في نفس الامر او ادعاء بأن يظهر انهم اهتموا بذلك من غير اهتمام في نفس الامر مثلا اذا اعتيت بالفاعل تقول حيبي جاء وبالفعل تقول جاء السلطان والمفعول بالنسبة الى الفعل تقول الصلاة اريد وبالنسبة الى الفاعل تقول تكل الخارجى السلطان ٣ (الثاني) من وجوه الاهتمام (التشويق) (السامع الى ما يؤخره ليتمكن في ذهنه اذا ورد عليه ومثله السكاكي بقول الشاعر • ثلاثة تشرق الدنيا بهجتها • شمس الضحى وابو اسحق والقمر • ولا يخفى عليك ان هذا مثال لزيادة التشويق اذ في التقديم مطلقا من التشويق وانما يزداد اذا اشتمل على طول سيما اذا تضمن على امر عجيب كافي اليت المذكور ثم ان المصنف اشار الى زيادة بحسب الطول وقال (وهو) اى التشويق (احد خواص الاخبار بالذي) ٧ نحو قولك الذى سرنى الاطلاع عليه قدومك وتام تقصيل باب الذى من شرائط محته موكول الى علم النحو (الثالث) من وجوه الاهتمام (التفاوت) والتين بذكره مقدما اذا صلح الاسم لذلك اذا اورد في مستهل الكلام نحو سعد بن سعيد في دارك وفي ذلك ايضا تمجيد المسرة الى المخاطب والفرق ان التفاؤل في ذكر ما قدم على وجه ٩ يصل الى السمع او لا وتمجيد المسرة في تقديمه مع اسناد حكم صالح لذلك ولم يذكر المصنف التطير لكونه ملغيا من التفاؤل بالمقابلة وذلك اذا صلح الاسم لذلك ايضا وفي ذلك تمجيد المسرة ايضا نحو السباح في دار صديقك والفرق بينهما كما سبق فان دفع ما توهم ٣ من عدم الفرقين المذكورين (الرابع) من وجوه الاهتمام (طلب اثبات الخبر للمبتدأ لا طلب (نفسه) اى يكون المطلوب اثبات الخبر للمبتدأ على سبيل الاستقرار بحيث يبدى من المتصفين بـ وليس المطلوب نفس الخبر اى مجرد حصوله للمبتدأ كما قيل ولا يخفى ما فيه من التكلف لان الاستقرار الذى

٣ اى على السكاكي عـ
 ٣ مثلا اذا خرج رجل على
 على سلطان وغار في البلاد
 واظهر فيها الفساد وتأذى
 منه البلاد فقتل ثم اردت
 ان تحبر بقتله فالتك لا ترخص
 التأخير بل يحكم مضطرا
 الى التقديم قائلا تكل الخارجى
 السلطان بتقديم الخارجى
 اذ ليس الاهتمام الى معرفة
 قاتله بل الى معرفة المقتول
 لينبوا من شره ويخلصوا
 من اذاه عـ
 ٧ اى باستعانة الذى وهو
 خبر المبتدأ ولو اريد الخبر
 به مطلقا لدخل فيه الموصول
 عـ
 ٩ يؤيد ذلك انهم يتقاهون
 او يتطهرون بما يورث في مستهل
 القصائد وابتدائها لافى
 اثباتها عـ
 ٣ التوهم صاحب الايضاح
 عـ
 ٤ سيد وسعد الدين وغيرهما
 رجعهم الله عـ

اعتبره ليس مستفادا من التقديم بل من السؤال عن حال المسند اليه أولا ووقوع الخبر في جوابه اذ السؤال عن الاحوال المستمرة غالبا والحق هو ان المقصود بالافادة قديكون نفس الاسناد القائم بالطرفين معا وللممكن هذا مرجعا لتقديم شيء من الطرفين فناه بقوله لا طلب نفسه وقد يكون نفس الاسناد القائم باحد الطرفين ويسئل عما قام به الاسناد من الطرف الآخر فلا جرم يقدم الطرف الاول لكونه معلوما للخطاب ويؤخر الطرف الآخر المجهول عنده فاراد بقوله اثبات الخبر للمبتدأ هذا المعنى اى اثبات الخبر المجهول للمبتدأ المعلوم اذ السائل يريد بيان ان المسند الى المسؤول عنه اى خبر لا استناد الى المبتدأ مطلقا وتفصيل هذا المقام على هذا الوجه لم يتيسر لغيري والله الموفق (نحو الخطيب يشرب ويطرب) اى المسند الى الخطيب الشرب والطرب لا غيرهما (في جواب) من قال لك (كيف الخطيب) اى يسأل عن الوصف الذى اتصف به الخطيب • ثم فسر المصنف حاصل الجواب بقوله (اى هو) اى الخطيب (متم) ومتصف (به) اى بالخبر لان الشرب ثابت له لانه لا يطابق السؤال اصلا (الخامس) من وجوب الاهتمام (كونه) اى كون المقدم (عز التجب او الاستبعاد) اى محلهما (تأمل) ان اريد فيه (فى مثل) انخدع بالزيب بعد المشيب (وهذا من الامثال السائرة) قوله مثل يقع التاء مضاف الى ما يليه وليست بالسكون على معنى التشبيه وانما تقدم الخدع تجبا فيه واستبعادا له (و) تأمل ايضا فى (اخويه) اى اخوى المثل المذكور وهما بالزيب نخدع بعد المشيب بتقديم الخدوع اعنى المشيب تجبا واستبعادا من وقوع الخداع به وابد المشيب نخدع بالزيب بتقديم الخدوع فيه اعنى المشيب تجبا واستبعادا من وقوع الخداع فى زمان الشيب • واعلم ان كون المقدم محل التجب والاستبعاد مندرج فى كون المطلوب اثبات الخبر للمبتدأ وسبب من اسبابه للمعرفة من ان كون المقصود طلب اثبات الخبر للمبتدأ لا طلب نفسه لازم من لوازم كون المقدم محل السؤال وهو من لوازم كونه محل التجب والاستبعاد فلا وجه لمدح سببا مستقلا كما ذكره غيره • اللهم الان يقال يجب فى الاول تقديم السؤال دون الثانى • واعلم ان للاهتمام وجوها آخر ذكرها السكاكى منها كون المقدم بحيث لا يزول عن خاطر ولا يسبق لسانك الا اليه كقولك لحبيك وصالك بيقى اولكوته يستلذ عندك فلا تفارقه لسانك نحو حبي اشتاقه اذ من كلامهم السائر مسير الامثال قولهم من احب شيئا اكثر ذكره ومن استلذ شيئا تقدم ذكره • ومنها ان تقديمه ينبئ عن التعظيم اما بان التعظيم يحظر بالبال اولا فيدل تقديمه على علمته فى نفسه واما بان المتقدم فى الذكر له شرف بالنسبة الى المتأخر • ولا يخفى ان هذا الاخير يدل على تعظيمه بالنسبة الى الخبر لا مطلقا والكلام على الاطلاق • ولنا ههنا آخر وهو ان

٤ نظير الثالث قول الشاعر
ابعد المشيب المنقضى فى
الدواب • تحاول وصل
القائيات الكواكب •

المسؤل عنه والمثلث اليه تقدم في الذكر كما سبق وان السؤل في الاكثر بحسب العرف عن حال الامر العظيم. ومنها ان تقديم المسند اليه يفيد زيادة تخصيص ومثله بقول الشاعر: جلوس في مجالسهم رز ان. وان ضيف المفعول مخوف. ثم قال المراد هم قل بعضهم اراد التخصيص في الاثبات اذ التخصيص في الثبوت غير ظاهر في المثال واورد عليه ان ما ذكرته يوجد في التأخير ايضا فكيف يكون التقديم مفيداً له على انه لا معنى لقيد الزيادة حينئذ وجعله من باب اسماج تكلف وقيل اراد التخصيص في الثبوت ودعوى اشتراط كون الخبر قطعيه يطلها تصرّجات أئمة التفسير في وجود الحصر في المشتقات كقوله تعالى: وما انت علينا بمنزلة. وما ذكر من امر المثال ظاهر اذ المراد ان بني قطن موصوفون في مجالس الحكم بالهيئة والوقار وعند ورود الضيف على القوم هم خوف ٧ من بينهم في خدمة الانبياء دون من عداهم ومراد السكاكي بقوله والمراد هم خوف يعني هم خوف لا غير بناء على ان المقام يقتضي معنى الحصر فاندفع ما قيل ٣ ان هذا تفسير للشيء باعادة لفظه وكذا ما قيل ٦ في جوابه ان هذا بيان على الاستشهاد لان ذلك ليس من باب السكاكي وبما ذكرناه من تصحيح امر المثال اندفع ما قيل ٩ ان جل التخصيص ههنا على القصر لا يناسب تخيله وقيل اراد زيادة التخصيص بسبب تكرير الاسناد ورد بأن هذا معنى الثبوت وقد ذكره السكاكي سابقاً فذكرنا ثانياً لنوعين ههنا شئ وهو ان مراده اذا كان معنى الحصر يكون ذكر الحصر في تقديم المسند لكونه ملازمان كما في التفسير لا لما قيل ان انما عنده تابع قدم على متبوعه باقياً على حاله لا مسند اليه لانه قد اذ تقديم التابع مع بقائه على حاله مما لا يقول به احد في سمة الكلام فان قلت اذا كانا متلازمين فلم لم يذكر في المسند اليه قلنا امالان دأبه التأخير في امثاله كما اخر مباحث التعريف الى مباحث المسند واما لان تقديم المسند اليه انما يفيد الحصر عند اذاجاز تأخيره فتوقف على معرفة كونه مسنداً وسيجيء تفصيل هذا المقام بيدها وقد ذكر المصنف عقيب هذا مباحث الحصر اذ جع المسند اليه والمسند في بحث واحد فقال (وقد يقدم متعلق الفعل) عليه كانه اختار مذهب صاحب الايضاح في اشتراط كون الخبر قطعي في اعادة التقديم الحصر او اطلق بالفعل على ما فيه معنى الفعل بحيث يعم المشتقات. ثم ان التقديم انما يمكن حال كون المتقدم (فاعلاً معنى) لا لفظاً الفاعل اللفظي لا يقدم وهو على الفاعلية بل يتبدل ويصير مبتدأ كقوله اتعرفت فان اتاني قولك عرفت ان ليس فاعل لفظاً والى لم يقدم كما لا يقدم زيد في عرف زيد فانه اذا قدم يكون مبتدأ البته ويكون الفاعل مضمراً في عرف (او مفعولاً) نحو زيدنا عرفت ودرهما اعطيت وعمران منطقاً علمت وكذا في المفعول بواسطة نحو زيد مررت (او غيرهما) اي غير الفاعل والمفعول من الحال والتمييز محوراً كما جئت ونفساطبت واما تقديم بعض المحولات

٧ وما قيل هم خوف
لاعيدهم مخالف لمادة الا
كارم من خدمتهم بانفسهم
وعيدهم معاً
٣ القائل صاحب الايضاح
٦ سيد شريف وسعد الدين
رجعهم الله تعالى
٩ القائل السيد شريف
قدم سره

على بعض فان افاد التخصيص يتدرج في قوله وغيرهما الا ان المفهوم من كلامه عدم
 افادته المحصر (التخصيص) اى تقديم المذكورات للتخصيص وهو اثبات شئ لشيء
 ونفيه عما عداه بما يتوهم اشتراكه او يحكم به وبخلافه ولا بد فيه من خطأ في الخطاب
 اما تحقيقا حقيقيا او ادعائيا او تقديرنا ومنه ان الخطاب لو كان ممن يمكن فيه الخطأ
 لكان امره كاذكرونا وان كان الخطاب حقيقة تمتع الخطأ كما في حقه تعالى ومثاله اياك
 نمدوا ياك نستعين او مصونا عن الخطأ كالآية عليهم السلام كما في اقرأ باسم ربك على
 ما اختاره السكاكي من تعلق باسم ربك على اقرأ الثانى وجعل اقرأ الاول بمعنى اقبل
 القراءة لا يقال اشتراط الخطأ في القصص لا يجرى في قصر التصيين اذ المقصود في ازالة
 التردد ولا حكم فيه لا لما قيل الصواب فيه اعتقاد ثبوت احدهما والخطأ عدم الترجيح
 بينهما لان ذلك مدفوع بأن عدم الترجيح ليس حكما حتى يوصف بكونه خطأ بل
 لان التردد اذا اخبر عنه الخطاب يؤل الى ان احدهما واقع وهو صواب وان احتمال
 الوقوع ثابت للآخر وهو حكم خطأ وكون التردد عبارة عن تساوى
 الطرفين عند الثقل واماعد الاخبار الذى هو مدار علم المتكلم بتردد الخطاب
 بكونه حاصله الاخبار عن ثبوت احتمال الوقوع عنده على كل منها فهذا حكم اوفى
 قوة الحكم في قبول الخطأ فاقم فان هذا مما تفرد به الخطا الفاتر ثم ان المص ذكر مثالا
 للقصص مشيا الى كل من اقسامه الثلاثة فقال (نحو انا ضربت) بتقديم الفاعل المعنوى
 على الفعل (لمن ينق الضرب عنك ويثبت لغيرك) وهذا يسمى قصر القلب فهو ظلم
 بوجود الضرب غلطى في فاعله (او) لمن يحمل لك شريكا فيه (اى في الضرب
 فهو ظلم بوجود الضرب ان كان منها فهو قصر الافراد وان كان من احدهما فهو قصر
 التعين ويميز هذه الاقسام الثلاثة بعضها عن بعض بتأكيده بنقى مقابله (فقول في
 تأكيده) اى تأكيده التخصيص وتأكيده انا ضربت (في) الوجه (الاول) من الخطأ
 (لا غيرى) لانه ينق الخطأ بالمنطوق في قصر القلب (و) في الوجه (الثانى) في صورتيه
 معا (وحدى) لانه ينق بمنطوقه الاشتراك سواء كان بالاعتقاد او بالشك واتمايزان
 بحسب المقام (وكنا) نقول في تقديم المفعول بلا واسطة (زيلا ضربت) لمن اصاب
 في اعتقادك ضربت انما لكنه خطأ في انه غير زيد اوزيد مع غيره فتريد رده الى
 الصواب وتأكيده على قياس ماسر (و) في تقديم المفعول بالواسطة (به ضربت)
 على القياس المذكور (و) في تقديم الحال (راكبا جئت) في تقديم التمييز (نفسا
 طيب) على الاوجه المذكورة فيها ايضا واذا ثبت أن لا بد في التخصيص من مفهوم
 يلزم منطوق الكلام ويوافقه (فلا تقل في) قولك (ما زيدا ضربت) يقع التام مدعيا

عدم ضرب المخاطب زيدا بل ضربه لغيره (ولا غيره) اى لاقل هذه الكلمة عطفا
على القول المذكور لان مفهوم الاول ضرب غير زيد ومنطوق الثاني عدمه فيتدافان
(الاين يراك تظنه ضرب عمرا فقال زيدا ضربت) بضم التاء اى لاغيره مدعيا
خطأ ظنك وقاصدا ردك الى الصواب فتقول فى جوابه زيدا ضربت بفتح التاء
بتقديم زيدا لا لعصر بل لقصد مطابقة الجواب وانما ترد خطأ بقولك ولا غيره (و)
كذا (لاقل فيه) اى فى قولك ما زيدا ضربت (ولكن اكرمه) اى لاقل هذا
الكلام عطفا على ما قبله (لاني انما تخطئه) اولا (فى المفعول) لاني الفعل والمفعول من
الثاني استدراك انطعا في الفعل فيتدافان قطعا (ولاقل) ايضا (ما انا قلت شعرا)
اى كل شعر بناه على ان التكررة فى سياق النفي قيد المصوم (اذ لا يتقدّم) المخاطب (انك
قلت كل شعر) حتى ترده الى الصواب اللهم الا تريد شعرا معينا فحينئذ يصح صرح
بنك الشيخ عبدالقاهر (و) كذا (لا) قل (فى) قولك (ما انا ضربت الا زيدا)
اى لا تزيد هذا الاستثناء (لانه) اى قولك ما ضربت الا زيدا (يفيد انك ضربته)
لان تقضى النفي بالافيد ذلك (و) انك (لم تضربه) اى زيدا وذلك بتقديم انا على
ضربت وايلائه حرف النفي فينا قضا اول الكلام آخره * واعترض عليه صاحب
الايضاح بان لا يلزم ان تقدم الضمير وايلائه حرف النفي يقتضى نفي ان يكون ضربته وانما
يقتضى ذلك اذا لم يستثن على ما هو قياس الاستثنائات المفرغة فى قولك ما ضربت الا
زيد بل الوجه فى عدم صحته اقتضاء ان يكون ههنا انسان غير المتكلم قد ضرب من
عدا زيدا منهم وانما عمال واجيب بفرض التناقض فى صورة اتحاد ضرب متعلق بمفعول
واحد قد وقع النزاع فى فاعله فالتى عن الفاعل الضرب وتبته لغيرك فيتناقضان
وقائل ان يقول الضرب الواحد له تلقان تلقى بالفاعل الضرب وتبته لغيرك فيتناقضان
بالمفعول وهو الذى تبته بواسطة الاستثناء فلا يتناقضان اذ لا يلزم من نفي تعلق الضرب
بالفاعل المخصوص نفي الضرب بلوازم ان يصدر عن آخر والجواب الحق ان كلامنا
النفي والتقديم فرع مقابلتهما وان الاستثناء يصرف الى حكم سياق الكلام لاجله فاذا
قلت اولا ضربت انا كل احد الا زيدا يكون المقصود اثبات الضرب الى المفعول
اعنى كل احد ونفيه عن زيد واذا قلت ما ضربت انا كل احد الا زيدا يكون المقصود
نفيه عن كل احد وابانه لزيد ثم اذا قدمت الضمير واويلته حرف النفي وقلت ما انا
ضربت الا زيدا صرفت النفي عن تعلق الضرب بالمفعول الى التعلق بالفاعل فحينئذ يتوجه
الاستثناء الى نفي الضرب عن الفاعل اذ الكلام انما سبق لاجله وقطع النظر عن التعلق
بالمفعول فيتوجه الاستثناء الى نفيه عن الفاعل مع ان المذكور بعده هو المفعول فيقتل

المجيب سيد الشريف
الرجائي قدس سره

الكلام حيث يلزم صورة التناقض واما لزوم التناقض حقيقة فاما هو على تقدير اعتبار
 التعلق بالمفعول ولهذا قال السكاكي ويحتجز ان يقال ما اذا ضربت الازيدا دون
 ان يقول يتناقض او يمتنع او نحو ذلك ● وبما لهمت بين النوم والنقطة ان الاستثناء
 اذا جاء بعد النفي يصرفه العقل اليه فيفهم منه ضربك زيدا وقد يفهم من الاول
 ضربك زيدا مع قطع النظر عن تقديم الفاعل فيتناقضان وتلخص هذا الالهام
 ان توجه الاستثناء بعد النفي وقبل التقديم فيلزم التناقض فضلا عن الاختلال
 قال بعض الفضلاء الاولى في الاعتراض على السكاكي ان يقال لانسان النفي
 ينتقض بالا حتى يقتضى ان يكون ضربت زيدا اذ الاستثناء متوجه الى الاثبات قبل
 النفي اذ النفي ههنا للفاعلية لا للفعل فكأنه قيل ضرب كل احد الازيدا متنفذ عنى
 وثابت لغيرى وهذا مدفوع بما ذكرناه من ان الاستثناء متوجه الى ما سبق الكلام لاجله
 وهو ههنا نفي الضرب عن الفاعل وما ذكرناه من الاحتمال لا يفهم من مثل هذا العبارة
 بل حق التصريح ما اذا الذى ضرب كل احد الازيدا على ان مراد السكاكي في رداف
 التقديم المفيد للخصر بكلمات يتألفها ويتناقضها مثل قولك لاحد غيرى فيكون دخول
 الاستثناء بعد اعتبار التقديم والنفي ومنهم من دفع الاعتراض المذكور بوجهين اما
 اولا فلانه اعترف في ما اذا رأيت احدا ان الرؤية متفية على وجه العموم في المفعول فيجب
 ان يكون ثابتة للغير كذلك فيجب ان يكون الفعل متفيا بالقياس الى المفعول ايضا
 ولا يكون مقتصرا على الفاعلية ولو ادعيت الاختصار يكون الحق في ما اذا رأيت احدا رؤية
 احد من الناس متفية عنى وثابتة لغيرى ولا استحالة فيه واما ثانيا فلانه لا يصح الاستثناء
 من الاثبات اذ المستثنى منه احد وهو لا يميز زيدا واما تقدير كل احد فردود عند المقترض
 ونحن نقول كل من هذين الوجهين مردود اما الاول فبأنه كلام على المسند ومع ذلك
 فلا يبعد ان يكون كلامه هناك لاقتفاء اثر الشيخ عبد القاهر في دلائل الاعجاز ٣ وههنا
 على ما هو المختار عنده بل لا يبعد قصده بذلك تزييف كلام الشيخ على انه لم يدع هناك
 ان الرؤية متفية على وجه العموم مطلقا بل ادعى انها متفية على ذلك الوجه عن الفاعل
 وثابتة لغيره كذلك واما الثاني فلان النفي كما عرفت فرع الايجاب فأصل الكلام على هذا
 ضربت كل احد الازيدا وانما يخذف كل في النفي لحصول الاستثناء عند وقوع النكرة
 في سياق النفي واما ما ذكره من رد لفظة كل في الايجاب في قولك ما اذا رأيت احدا من
 الناس فلم يدع اقتضاء لفظ احد في الاثبات لفظه كل كالدعاء البعض اذ يجوز ان يراد
 رأيت احدا من الناس اى واحدا منهم لانه يقدر لفظة كل مع احد اصلا وكيف لا
 وهو قائل على ان الفعل اذ اني عن فاعل قدم على وجه فهو على ذلك الوجه ثابت لغير

١. نسيب الشريف الجرجاني
 قدس سره ع

٣. وتقرير كلامه هناك لانه
 يقتضى ان يكون انسان غير
 المتكلم قد رأى كل احد
 لانه قد نفي الرؤية عن المتكلم
 كاشة تلك الرؤية على وجه
 العموم في المفعول فيجب ان
 ثبت لغيره ايضا اى كنفيا
 عن المتكلم على وجه العموم
 في المفعول ليتحقق تخصيص
 المتكلم بهذا النفي وقصره
 عليه لما تقدم من ان التقديم
 يفيد نفي الفعل عن المذكور
 وشيئة لغيره على الوجه
 الذى نفي عنه من العموم
 والخصوص تقدير ع

سيد الشريف الجرجاني
قدس سره

ذلك الفاعل في المثال المذكور نفي الرؤية من المتكلم بالنسبة الى كل احد ان هناك من رأى كل احد وحاصله ان تقدير لفظ كل ليس لما ذكره من اقتضاء لفظ احد ذلك بل لاقتضاء المقام ولا يخفى ان اقتضاء الاستثناء تقدير لفظ كل في الاثبات ههنا ليس ايمد من اقتضاء النفي ذلك هناك كما لا يخفى • ثم ان صاحب الايضاح علل امتناع ما اذا ضربت الازيد بما ذكره السكاكي في ما اذا رأيت احدا وهو ان المنفي هو الضرب بالنسبة الى كل احد سوى زيد فيستلزم ان يعتقد معتقد ضرب كل احد سواء فنفيت ذلك عنه وأثبتته لنفيك قال بعض الافاضل فان قلت اجزاء ذلك المحذور ههنا عما يتنبى على رجوع الاستثناء الى الاثبات وقد عرفت ما فيه قلت نعم الا ان ههنا وجه آخر وهو ان يحمل الاستثناء راجعا الى النفي فيكون المتكلم قد أثبت لنفسه ضرب زيد ونفي عنها ضرب ماعده والتقديم يقتضى اثبات ذلك المنفي لغيره ونفي ذلك المثبت عنه فكأنه قال انا ضربت زيدا اى لا غيري وما اذا ضربت من سوى زيد اى ضربه غيري فيكون هناك من ضرب كل احد سوى زيد وهذا وجه وجيه هذا كلامه وفيه بحث لان ايلاء ضمير المتكلم بحرف النفي يقتضى توجه النفي الى الفاعلية فقط دون الفعل فضلا عن المفعولية ولا يلزم من توجه النفي قبل التقديم الى الفاعلية والمفعولية كما كونه كذلك بعد التقديم على ان فهم اثبات ضرب زيد ونفي ماعده من الاستثناء فيكذب مباحث الاستثناء ان شاء الله تعالى على ان ما سلم من توقف المحذور المذكور على رجوع الاستثناء الى الاثبات قد عرفت حاله قبيل هذا والذي يخطر بالبال ان ذكر محذور آخر لا يمنع وجود ذلك المحذور فيه وانما الفرض اثبات محذور آخر في امثاله لقائمة زائدة فلذلك لم يلتفت السكاكي الى المحذور السابق في ما اذا رأيت احدا وانما اطبنا الكلام لكون هذا المقام من مباحض الافهام ومع ذلك بقي في الاستار لطايف حجبها خوف الاكثار وقد استوفيناها في تعليقاتنا على شرح المتناح بحيث يستغنى بالاصباح عن المصباح ومن الله التوفيق الى طريق التحقيق (وقد يقدم الفاعل معنى) لالفاظا لانه لا يمكن تقديمه (عليه) اى على الفعل (خاصة) لان سائر المشتقات لا يتقدم الالفخصيص (نحو ما عرفت لتقوية الحكم) اى لقرره في ذهن السامع بحيث لا يبقى معه شك • واعلم ان الاولى ان لا يقيد بكونه فاعلا معنى اذ الفاعل اللفظي ايضا اذا قدم يفيد التقوى ايضا وانما النزاع في افادته المحصر اللهم الا ان يراد بتقديم الفاعل تقديمه مع فاعلية واللفظي ينسلخ عنها الا ان لقائل ان يقول ان ارادت زوال الفاعلية بحسب النحو فكنا في الفاعل المعنوي لانه يصير مبتدأ وان ارادت زوال الفاعلية الحقيقية فذلك مم في الفاعل اللفظي ايضا والحق ان يقال ذكر ههنا المعنوي وسنذكر اللفظي في التذنيبات في ههنا شئ وهو انه لا بد ان يراد بالتقديم

ههنا مقدم ابتداء من غير اعتبار التأخير اذ لو اعتبر التأخير لا فاد التخصيص فقط فيستند
 يكون مراده بالفاعل معنى ما يصلح لذلك ولوقال ويفيد التقوى مبتدأ يصلح لكونه فاعلا
 معنى لكان اولى وبالجملة كلام المص في هذا المقام لا يخفى عن اضطراب ١ ثم استدل على ثبوت
 التقوى بقوله (لان المبتدأ لاستدعائه حكما) يستد اليه (بصرف ما يصلح له) اى المبتدأ
 من الحكم او الحكم من اللفظ (الى نفسه) ولو كان ما يصلح له (بلاضمير) لوجود الاستدعاء
 في المبتدأ والصلاحيه فيما بعده (نحو زيد غلام) حيث يصرف زيد الغلام الى نفسه
 يجعله خبرا له (فاذا وجد الضمير) في الخبر (صرفه) اى صرف ذلك الضمير الحكم (اليه)
 اى الى المبتدأ (ثانيا) بواسطة الضمير فيكتفى الحكم بذلك قوة قال السكاكي ان الفعل
 في انا عرفت يستند الى ما بعده من الضمير ابتداء ثم بواسطة عود ذلك الضمير الى ما قبله
 يستند اليه في الدرجة الثانية وقال ثانيا ان المبتدأ لكونه مبتدأ يستدعى ان يستد اليه شئ فاذا جاء
 بعده ما يصلح ان يستند اليه صرفه المبتدأ الى نفسه فينقد بينهما حكم ثم اذا كان متبعضا للضمير
 صرفه ذلك الضمير الى المبتدأ ثانيا ٢ اعلم ان بعض الافاضل لما رأى ان صرف المبتدأ ما بعده اليه
 وان صرف الضمير الفعل الى المبتدأ واحدا بالذات حكم ان بين كلاميه تناقضا حيث صرح اولا
 ان اسناد الفعل الى الضمير مقدم عليه وثانيا مؤخر عنه ولا يخفى عليك ان الاسناد وان كان
 نسبة بين الطرفين لكن قد يستبر قائما بأحدهما فاذا اعتبر قائما بالفعل يكون الاسناد
 الى الضمير مقدما على الاسناد الى المبتدأ واذا اعتبر بالعكس فبالعكس ومنهم من رأى انهما
 متسايران بالذات فدفع توهم التناقض لكنه وقع في التثليث فمنهم من الزعم ٣ لكنه بعيد
 جدا لانه ان نظر الى المعنى فليس هناك الاسناد واحد وان نظر الى الاصطلاح فهناك
 اسنادان اسناد الفعل الى الضمير واسناد الجملة الى المبتدأ وايد ذلك بعض الافاضل ٤ بان
 نحو انا عرفت جلتان كبرى وصغرى اتفاقا وعبر السكاكي عن الصغرى باسناد الفعل الى الضمير
 وعن الكبرى باسناد الجملة الفعلية الى المبتدأ الا ان السكاكي اعتبر اسناد الفعل الى المبتدأ بواسطة
 الضمير فظنه قوم انه اسناد متاخر بالذات الى الاسنادين المذكورين فوقوا في التثليث اقول
 حاصل كلام هذا الفاضل وما ارتضاه هو اني التثليث بناء على ان اسناد الفعل الى الضمير هو
 الاسناد المتاخر بالذات لاسناد الجملة الى المبتدأ واما اعتبار اسناد الفعل الى المبتدأ بواسطة
 عود الضمير فأمر غير معتبر اصلا فضلا عن تحققه لثلا يلزم التثليث ولقائل ان يقول
 الكلام في تقوى الحكم بسبب تكرر الاسناد ولا يخفى عدم تكرر الاسناد في اسناد الفعل
 الى نفس الضمير مع قطع النظر عن عود الضمير الى المبتدأ فالاسناد الى نفس الضمير احق
 بعدم الاعتبار في هذا المقام من الاسناد الى المبتدأ بتوسطه واما جعل الضمير عين المبتدأ
 حقيقة لتكرر الاسناد فذلك بينه هو القول بالاسناد بتوسطه ويؤيد ما ذكرناه جعل

من شرح المفتاح ٥

٣ الترمذى شارح المفتاح

٦

٦ علامة قناراني وسيد

شريف جرجاني ٥

صاحب الايضاح سبب التقوى استدعاء المبتدأ اسناد ما بعده وصرف الضمير الفعل اليه حتى قل شارحه فان قلت المسند الى المبتدأ هو الجملة ولم يتكرر اسنادها اليه قلت المسند في الحقيقة معنى الفعل وقد تكرر اسناده هذا كلامه وامامنا من أئمة النحو من ان محو زيد عرف جملة كبرى وعرف جملة صغرى فذلك اصطلاح مبناه على اللفظ حيث رأوا ان عرف مسند الى ضميره ظاهرا فمحوه جملة مستقلة مع قطع النظر عن رجوع الضمير الى المبتدأ وعدم رجوعه اليه وامانحن معاشر ارباب البيان فوظفتنا ههنا تكرير الاسناد بحسب المعنى وقد عرفت حاله على ان تصرح علماء النحو من ان الخبر اذا كان مشتقاً ابد فيه من ضمير يرجع الى المبتدأ يشعر اعتبارهم في الاسناد ايضا رجوع الضمير اليه والتحقيق ان الاسناد ان كان حالا للحدث والذات بحسب المعنى فلا يوجد غير اسناد واحد اذ الحدث الواحد لا يقوم الا بذات واحدة كما عرفت وان كان حالا للفظ الدال عليهما فيتمدد بحسب الاعتبار لتعدد اللفظ فيفيد للسامع تكرار الاسناد بهذا الاعتبار فليس ههنا اسنادان متايران بالذات ولا ثالث بحسب الاعتبار ٩ واما توهم الاسناد الرابع فيما يشوه به من له ادنى مسكة (واما عرفت انا) بتأخير لفظ انا (فتأكيد للفاعل) وفيه ان نسبة العرفان الى المتكلم ليست بالجواز والسهو والسيان (وهو) اى الفاعل او تأكيد الفاعل (غيره) اى غير الحكم او غير تأكيد الحكم وذلك لان المفهوم من انا عرفت تكرير المعرفة والعارف فينتي احتمال الخلاف بنجزيه وان المفهوم من عرفت انا تكرير العارف فقط فينتي احتمال الخلاف في الجزء الاخير اعني المعرفة كما لا يخفى (بتدقيقات) اربعة لهذا البحث (الاول) ان قولنا (انا عارف) اى اسم الفاعل وما في حكمه من المشتقات (دون انا عرفت) اى اضيف منه (في) رتبة (التقوية لعدم تغير الضمير) الذي في اسم الفاعل (في الحكاية) نحو انا عارف (والخطاب) نحو انت عارف (والنية) نحو هو عارف (فكأنه) اى كأن عارفا (لا ضمير) فيه ليصرفه الى المبتدأ ويتقوى به الحكم فلا يكون مثل الفعل في اعادة التقوية والسر في عدم تفاوت ضميره هو ان معنى طرف ذات له العرفات فيسند الحدث المأخوذ في ضمته اليه ابدا ثم يسند مفهوم الذات الى المبتدأ بهو هو ولا يخفى ان الذات اجمالا لا يختلف باختلاف الاعتبارات من الحكاية والخطاب والنية ولما كان مفهوم الحدث مسندا الى الذات اجمالا ابتداء لم يحكم عليه بأنه قيد التقوى في مرتبة انا عرفت واما افادته التقوى في الجملة فلان تلك الذات لما اتحد مع المبتدأ صار بمنزلة الضمير في الربط فتابوا ولا تظن ان كونه في التقوى دون الفعل يستلزم كونه في التفصيل ودونه اذ الفعل وسائر المشتقات سواء في اعادة تدعيم الفاعل المعنوي التفصيلي نحو قوله تعالى وما انت علينا بمنزلة

٩ توهم بعضهم ان صرف المبتدأ ما بعده الى نفسه غير اسناد الجملة الى المبتدأ فهناك اسناد رابع لكنك خير بأن ذلك عين كون الفعل مسندا بتوسط الضمير بحسب الذات فان قلت نحن نشتد ان يكون الصرف المذكور متأخرا عن الضمير فلا يصح ما صرح به السكاكي بدمه قلت هو مقدم باعتبار قيام الاسناد بالمبتدأ ومتأخر باعتبار قيام الاسناد بالخبر

١٠

٩ قوله ولا يخفى ان الذات اجمالا لا يختلف وان مدلول اسم الفاعل هو الذات الاجمالي والاختلاف من المسند اليه فن قل ان الذات لا يختلف اراد عدم اختلافه مع قطع النظر عن المسند اليه فلا يرد ان الذات يختلف باعتبار المسند اليه كاقبل ١١

اى العزى علينا رحطك لانت صرح بذلك السكاكى (الثانى) من التذنيات (قال)
 السكاكى (زيد عرف للتأكيذ) لالتخصيص لانه انما يسوغ اذا جازية التأخير
 وهي محتمة ههنا (لانه) اى لان زيدا (اذا اخر) عن الفعل (كان فاعلا) لفظا لا
 تأكيذا فلا يتصور فيه التقديم وهذا مقرر في جميع التراكيب (الا) تركيا (نادرا)
 بأن يكون مؤخرا ولا يكون فاعلا لفظا بان يكون الضمير المستر في الفعل للمعهود الذى
 ويكون المؤخر بدلانه او تأكيذا له (نحو واسروا النجوى الذين ظلموا) فان المظهر
 وهو الذين بدل من واو الضمير في واسروا فان قلت كيف يكون هذا احتمالا بيذا
 مع وروده في انفس الكلام قلت في الآية وجوه اخر سوى الابدال ان يكون الواو
 للدلالة على كون الفاعل جسا كفى اكلوني البراغيث وان يكون الذين ظلموا نصباعل
 الدم اورفا عليه او على انه مبتدأ يقدم عليه خبره اذلا الباس للفاعل لا براز الضمير
 وحين كان زيد مرفوعا يعرف على ان يكون فاعلا لفظا لندرة سائر الاحتمالات (فلا
 يقدم) على الفعل اى تقديمه واقما بعد التأخير اذ الفاعل من حيث هو فاعل لا يقدم على
 الفعل نعم يقدم عليه ابتداء بطريق الابتداء لكن الكلام في افادة التخصيص وهو
 حينئذ لا يفيد ذلك واعترض عليه صاحب الايضاح بأن الفاعل وتأكيده سواء في امتناع
 التقديم مادام الفاعل فاعلا والتأكيذا كيدا فتجوز تقديم التأكيذ دون الفاعل تحكم
 ظاهر والجواب ان التقديم ضربان تقديم لم يقارنه نية التأخير سواء كان لعدم جواز
 اوجاز ولم يقدر وهذا لا يفيد التخصيص اصلا وتقدم يقارنه نية التأخير ولا يخفى ان
 انا يمكن ان لا يلاحظ فيه التأخير حالة التقديم على كونه تأكيذا بخلاف زيد اذ لا يمكن
 ملاحظة التأخير بالفاعلية اذ الفاعل مستتر في عرف اللهم الاعلى الوجه النادر كما عرفت
 وحاصله انه لا يمكن في افادة التخصيص ان يوجد تقديم بعد التأخير حتى لا يتفاوت
 التأكيذ والفاعل اللغظى فيه بل لابد من ملاحظة التأخير السابق حالة التقديم حتى يفهم
 التخصيص والظاهر ان ذلك يمكن في التأكيذ دون الفاعل اللغظى كما سر وقد يحجب تارة
 بان السكاكى يجوز تقديم التوابع في السمة دون الفاعل وردائه صرح بعدم جوازها ايضا
 واخرى بان فسح التوابع عن التبعة واقع دون الفاعل وايضا فسح الفاعل يفسد الجملة لكونه
 عمدة فيها ورد بان الفسخ امر اعتبارى يجوز في الفاعل ايضا ويقاد الفعل بلا فاعل تدفع
 يتعاقب الضمير له (وان تقدم) الذى يكون فاعلا على تقديم التأخير (فيعمل) ذلك
 التأخير (على) الاسم (النادر) الذى ذكرناه لكن هذا الحل (عند عدم جواز
 المبتدأ) اذ لو جاز يحمل على الابتداء الذى هو المتعين لندرة خلافه واما اذا لم
 يحز المبتدأية كما اذا كان نكرة غير مختصة (نحو رجل جاء) فانه يحمل على الاسم

النادر لضرورة محبة الكلام (فيفيد التخصيص) المستفاد من ملاحظة التأخير ولما دل
جميع التكرات على المفرد المعين واشتغل هومنى الجنس والفرد اشار الى امكان التخصيص
في قولك رجل جاء بالنسبة الى كل منها بقوله (اى لامرأة) في تخصيص المجيء بالجنس
(ولا رجلا) في تخصيصه بالافراد قيل انما نسب المص هذا القول الى السكاكى بناء
على انه غير مريض عنده لاختياره ما ذهب اليه الزمخشري من ان مثل زيد عرف ليس
بتعين لقاعدة التوكيد بل قد يفيد التخصيص ايضا بحسب المقام من غير ارتكاب على
الامر النادر بل بناء على ان نية التأخير كفى فيه ولا يشترط فيه التقدير بالفعل ولا يخفى ان عدم
الصحة والارتكاب على الامر النادر لا يحصل الا بالتقدير بالفعل هذا تفصيل ما ذكره والذي
يلوح بالبال ان السكاكى قائل بذلك ايضا بان يكون زيد عرف غير مفيد الحصر في نفسه
واما اذا اقتضى المقام الحصر فيمكن بالتقديم اللفظي بخلاف ما عرفت حيث يفيد الحصر
في نفسه ويؤيد ما ذكره السكاكى من قوله والتخصيص لازم للتقديم وقوله في صورة التقوى
ولا يقدر تقديم وتأخير اللهم الا في التلفظ لان هذا استثناء من قاعدة التقديم من غير تقدير
التأخير التقوى يعنى ان التقديم يكون نية التأخير معنى انما يفيد التقوى البتة الا في التلفظ
يعنى اذا قدر التأخير بحسب التلفظ يفيد التخصيص يعنى ان المؤخر عين المقدم بحسب
التلفظ وان كان غيره بحسب المتبأية والفاطية فيكني هذا القدر في قاعدة التخصيص
(وقولهم شرارهم ذئاب) مع كونه مثل رجل جاء (ياها) اى تخصيص الجنس
وتخصيص الافراد (موضع استعماله) وهو بيان تقطيع شان البراذ معناه حينئذ شر
اهر ذئاب لاخير ولا شران ولا يخفى ان احدا لا يجوز كون الخير مهرا لان هرير
الكلب صوته عند تأذيه وعجزه عما لا يؤذيه قال في الصباح هو صوته دون نباحه من قلة صبره
على البرد فالاهرار لا يكون الا من الشر وايضا مقام تقطيع الشر يمنع بيان افراده (واذا
نصوا) اى اذا صرح الائمة (بأن) فيه تخصيصا حيث قالوا (معناه ما اهر ذئاب
الاشرف الوجوه) اى فوجه الجميع بين قولهم بتخصيصه وبين بنو مظان استعمال (ان
التكثير) في شر (للتظيم) والتهويل فيكون تخصيصه بالصفة لا بالتقديم اى شر عظيم لاحقر
فيفيد تخصيص النوع في عرف اللفظ بحسب الخطاب كما في ضربت اكبرا خويك اى لا اصغرهما
و اعلم ان تفصيل هذا المقام يستدعى بسطا في الكلام وهو معرفة الفرق بين الامور
الثلاثة اعنى هو عرف وزيد عرف ورجل عرف فان الثلاثة يفيد التقوى البتة وانما
الفرق في التخصيص ولما اشترط السكاكى جواز نية التأخير في قاعدة التخصيص وكان
جائزا بالتكلف في الاول احتمال التقوى والتخصيص على السواء ولما كان جوازه

في الثاني اما بتكلف الامر النادر او بالاكتفاء على تقدم لفظا مؤخر من غير بقاء الفاعلية
 ترجح فيه جانب التقوى وليس مراده تعيين التقوى بقريته قوله ليس في احتمال الاعتبارين على
 السواء حيث لم يقل لم يحتمل الاعتبارين وهذا بخلاف الثالث حيث ترجح فيه جانب
 التخصيص لوجود شرطه وصار جانب التقوى مرجوحا ولا يفهم من عبارة السكاكي
 اصلا عدم جواز التقوى فيه اصلا وبهذا التقرير ظهر اتفاق السكاكي والزمخشري
 حيث صرح هو بالحصر في مثل الله بسط الرزق والتقوى في مثل رجل جاء وبالتساوي
 في هو عرفه واذا عرفت اتحاد كلاميهما فاعلم ان ليس مخالفة ايضا بين كلاميهما وبين كلام الشيخ
 عبدالقاهر والوقوف على ذلك يستدعي بيان مذهبه قال الشيخ عبدالقاهر وقد يقدم
 المسند اليه ليفيد تخصيصه بالخبر القلي ان ولي حرف التثني سواء كان منكرا او موقفا
 مظهرا او مضمرا وان لم يل حرف التثني بأن لا يكون في الكلام نفي اصلا او يكون لكن
 قدم المسند اليه على التثني والقلي جميعا فقد يأتي التقديم للتخصيص وقد يأتي للقوية هذا
 حاصل ما نقل عنه وتوفيق مذهبه على ما ذكر من المذهبين هو ان المقرر عند الكل ان
 ليس كل تقديم يفيد التخصيص بل ذلك في المزال عن مفره ثم انه لا بد لتلك من علامة يستدل
 بها على انه تقديم مزال عن مفره فذلك عند السكاكي بجواز تقديره مؤخرا بأن لا يتبدل
 حاله مقدما عن حاله مؤخرا والشيخ قائل بذلك اذا لم يل المسند اليه حرف التثني لكن اشيخ
 صرح بذلك للتمييز بين ما يجب فيه الحمل على التخصيص عن غيره وذلك انما يجب بدخول
 التثني على المقدم دون الفصل فان قولك ما تأملت انما يصح اذا زيد التخصيص بطريق الوجوب
 كما ان غرض السكاكي بجواز نية التأخير بيان الحال عند عدم الدليل الظاهر على التخصيص
 وحاصله ان الشيخ يذكر ما يجب فيه الحمل على التخصيص ويحمل الباقي على مقتضى المقام
 والسكاكي ساكت عن ذكر مواد الوجوب ويفصل ما حاله على المقام بتمييز ما يكون
 للتخصيص عما يكون للتقوى بما ذكر من جواز نية التأخير وعدمه فلا منافاة بينهما وكذلك
 جواز التخصيص في الصور الثلاث كما يتبادر من كلام الشيخ ليس في كلام السكاكي
 ما ينافيه بل يعضه مصرح به وبعضه مشعر به ويضمه متروك ولا يجب عليه تصريح الكل فيكفي
 في التوفيق عدم التصريح بما ينافيه ولعمري ان تفصيل هذا المقام على هذا الوجه مما هدى
 الله تعالى اليه والحمد لله شكرا لنعمه واستجيلا لمزيد كرمه (الثالث) من التذنيبات (وكذا)
 قال صاحب الفتاح (زيد عرفت) بخلاف ضمير المفعول الراجع الى المبتدأ (او) زيد
 (عرفته) بذكر ضمير المفعول انما يحكى (لأكد) وتقوية الحكم لان المفعول على حاله
 لا يحتمل الا الابتداءية لانه يقتضي التصب والابتداء الرفع فتعين التقوى (وزيد عرفت)
 بتقديم المفعول اوزيدا عرفته كملك (للتخصيص) قطعا اذا لا يحتمل الابتداء مع انه

متأخر عن الفعل حقيقة (وإن عرفت يحتملها) أي التقوى والتخصيص للمعرفة وهذا وإن ذكر سابقا إلا أنه أعاده لتبويب الأقسام المتبعة في المقام (وكنّا يحتملها (زيدا عرفته) بتقدير الأصل عرفت زيدا عرفته بتقديم الفعل المحذوف الذي يفسره الظاهر على المنصوب وهذا في صورة التقوى إذ التقوى كما يستفاد في صورة التقديم كذلك يستفاد في تكرير الجملة (أو) بتقدير (زيدا عرفته) بتأخير الفعل المحذوف عن المنصوب فيفيد التخصيص لوجود تقديم المفعول على الفعل (الافى نحو) قوله تعالى (وإما نعوذ فهديناكم) فيمن قرأ النصيب أي المضمير على شريطة التفسير يحتملها إلا إذا كان بعد أما فإنه متعين للتخصيص (أذ لا يصح وأما فهديناكم) نعوذ فهديناكم لا متاع إلا أنه القاء أما ولذلك عوضوا بينهما وبين قائلها جزءا مما في حيزها ولو قدر فهديناكم بعد أما يلزم توالى حرفي الشرط والجزاء وعدم تقدم جزء مما في حيزها على القاء قبل وقد تسامح المصنف في قوله عند ذكر المفسر فهديناكم أذ لا حاجة إلى ضميرهم لمجيء المفعول مظهرًا للاولى أن قال وأما فهديناكم نعوذ فهديناكم (الرابع) من التذنيبات (مثلك) أي من على طريقته من السير المحمودة (لا يجل وغيرك يجل التزم فيما التقديم للثبوت) أي لتقوية الحكم وهو وجود المخاطب وهذه الدلالة بطريق الكناية لأن البخل أذاني عن ريد مسده فقد نفي عنه قلما وكما الجود لا يجله من عمل فأذاني عن زيارته قد أثبت له بلا شبهة تقيصير مثل وغير في قوتات بينه ثم إن المقام لكونه مقام المدح التزم فيها التقديم ليقيد التأكيد أي أنت لا تبخل البتة وأنت تجود البتة لكن هذه القسامة (أذالم يمرض به) أي بكل واحد من المثالين (لإنسانين) وأما إذا مرض به لهما بأن يريد بهما إنسانين معينين فيقول مثلك أي الشخص الذي تعرفه أنه مثلك لا يجل لا غيره وتقصده بذلك أنت تبخل بطريق المرض وكنّا في غيرك يريد إنسانا متايرا له فينفي البخل عنه حتى يلزم إثباته لتعريفه ويقصده المخاطب بطريق المرض ولكن ليس المراد بالمرض ههنا المعنى المصطلح فيسنن يكون التقديم للتخصيص إذ المرض لا يحصل بدونه وليس هذا تعريضا لمصطلحا لأنه توجيه الكلام إلى مخاطب وتريد اسماع غيره وههنا الخطاب والاسماع إلى شخص واحد بل معناه أن يظهر بيان حال المريض وتريد حال المخاطب فيكون في حكم المرض المصطلح وإعلم أن إقادة تقديم مثلك لا يجل التخصيص يؤيد ما دعيناه من أن نحو زيد عرف فيفيد التخصيص عنه لأن إضافة مثل وغير فييدان التعريف عند الأكثرين كالمعروف المشهور في علم النحو (النوع الثاني) من الفن الثالث (في الربط) والتعلق بين طرفي الاستاد وأما الربط (بين مفردين) أما حقيقة نحو الإنسان ما عاوى في حكمها نحو الحيوان الساطق يتعلّق بنقل قدميه (أو) الربط بين (مفرد وجملة) نحو زيد أبوه متعلق وأوانطلق

ابوه (فبالحل) اى الاستاد (وحده) اى مجردا عن التأكيذ (او مؤكدا بالفصل) اى بضميره
وهو صفة ضمير مرفوع منفصل مطابق للمبتدأ يتوسط ويفصل بينهما خبر اذا كان
الخبر معرفة (نحو زيد هو القائم) يكون الخبر ذالام (او هو قائم) بناء على ان الفعل يشبه
المعرفة من حيث اللفظ لا متاع دخول اللام عليه ولا يرد غلام رجل لان امتناعه
عرضى وامتناع الفعل ذاتى (او) مضارعا للمعرفة فى امتناع دخول حرف التعريف من
حيث المعنى فاعل من كذا اما بصيغته نحو زيد (هو احسن من يكرأ) بغيرها نحو زيد
(هو خير منه) وذلك لان معنى افضل من كذا الافضل باعتبار افضلية موهودة فالتعريف
عندهما قويا فان قلت يلزم حينئذ استعمال افضل التفضيل بالتعريف من وهو غير جائز
قلت لا يلزم من كون افضل بتقدير اللام ان يكون مستعملا بها حتى يمنع الاستعمال بمن
(ويفيد) ضمير الفصل (ان ما دخل) هو (عليه خبر لاصفة) اذ لا يجوز الفصل بين الصفة
والموصوف فى فصيح الكلام ولفصله بينهما سمى ضمير الفصل (وقد يقصده) اى بضمير
الفصل (الحصر) اى حصر الخبر (فى المبتدأ) وتخصيصه به فعنى زيد هو العالم اى
لا غيره وذلك بعجز الدوق واعلم ان المص قال فى الاول ويفيد لان ذلك لا ينفك عن
ضمير الفصل وقال فى الثانى وقد يقصد لانه ليس امرأ دائما بل يقصد بحسب
المقام قيل وفيه غفلة للمفتاح لان كلامه يدل على وجوب افادة الفصل الحصر
واقول لا دلالة فى المفتاح على هذا الوجوب بل فيه ما يدل على خلافه حيث
قال واما الحالة التى تقتضى الفصل فهى اذا كان المراد التخصيص اذ لا يلزم من اراد
الضمير عند ارادة الحصر ان لا ينفك عن الحصر كالا يلزم من تقديم المسند اليه عند
ارادة الحصر ان لا يفيد التقديم غير ذلك واعلم يذكر السكاكى افادة الضمير
الفصل بين الخبر وانتم لكونه مذكورا فى علم النحو وان امكن البحث عنه فى الماتى
على قياس ما مر فى اسماء الاشارة اولكون اسمه ٧ منبئا عن افادة الفصل فلا حاجة الى
ذكره وتحقيق المقام ان افادة ضمير الفصل التخصيص اما يكون اذا كان الخبر مرفعا
كما عرفت فاذا عرفت باللام ان اريد بالجنس صار منها الاخبار عن ثبوت الجنس
للمبتدأ فقط وهو لا يفيد الحصر كما توهم حتى جعل ضمير الفصل للتأكيذ فقط
وذلك اذ لا بد فى الحصر من الدلالة على التثنية عايناه كما عرفت وكذا اذا اريد به المعهود
واعلم الحصر فى كلا التقديرين من ضمير الفصل وذلك لان احضار المبتدأ بضمير الفصل
ثانيا لا بد وان يحتمل فى الكلام البليغ على اختصاصه به اذ الاخبار عن الثبوت مع ثبوته
للاعده يمكن واذا عتفى بشأن المذكور بالاحضار ثانيا يلزم قطع شركة التثنية بحسب
الدوق فيرجع الى معنى الاختصاص الا ان مناه افادته مفاد الحصر من ثبوت الجميع

٧ هذا التعليل وان كان

امرا فغير صعب استخراجها

لكن باعتبارها لا يخلو عن

لطف قد بر

٩ التوهم سيد الشريف

الجرجاني قدس سره

وان لم يدل على التثنية عايداه بحسب الدلالة بل يلزم ذلك صدقا ولهذا لم يردوه من اداة
 القصر وايضا ضمير الفصل لا يفيد قصر القلب والذي ذكروه من الطرق الاربعة
 للقصر يفيد الاقسام الثلاثة للقصر وسيجي تحقيقه في مباحث القصر ان شاء الله تعالى
 وبما ينبغي ان يعلم ان كلمة من الكلمات اذا دلت على ثبوت الحكم للجمع من غير دلالة
 على التثنية عايداه وان لم يلزم ذلك يسمونه الحصر وان دل مع ذلك على التثنية المذكور
 يسمونه قصرا ولذلك قالوا ان تعريف الخبر وضمير الفصل يفيدان الحصر ولم يقولوا
 القصر فلا تنفل ٩ قوله (او داخلا) عطف على قوله مؤكدا اي الربط المذكور
 اما بالاسناد وحده او مؤكدا بضمير الفصل او داخلا (عليه) اي على الجمل (فعل
 يفيد) ذلك الفعل اما (حالا للحكم من دوام او حدوث او انتقال اليه) اي
 الى الحكم (من غيره او نفي) للحكم (نحو لازال) زيد قائما في الدوام (وكان) زيد
 قائما في الحدوث وقيل ليس الدوام مستقانا من لفظ كان في قوله تعالى وكان الله سميما
 بل بقرينة كونه سميما (وصار) زيدا غنيا للانتقال (وليس) زيد قائما للتثنية (او) حالا
 للحكم من (قرب) للحكم اما رجاء (نحو عسى) الله ان يشفي مريضى اي قرب شفائه
 مرجومه تعالى (او) حصولا نحو (كاد) القمر تقرب اي قرب غروبها قد حصل
 (او) حالا (لا اعتداله) اي للحكم (من قوة او ضعف نحو علت) زيدا قائما مثال
 للقوة (وظللت) زيدا قائما مثال للضعف (او) داخلا عليه (حرف) وقوله او
 حرف عطف على قوله فعل اي يدخل على الجمل حرف (يفيد ذلك) الحرف (حالا
 في الحكم) وانما قال ههنا في الحكم ولم يقل للحكم كما فيما سبق بناء على ان الحرف انما يدل
 على معنى في غيره كانه لاختصاصه له بمعناه بخلاف ما سبق (من كونه) اي كون الحكم
 (محققا كان او مشارا اليه كائن) بالفتح نحو يلغى ان زيدا قائم اي عرفت الخبر الذي
 تعرفه او يعرفه الناس (او مشها ككان) نحو كائن زيدا الاسد (اي مرجوا كطل)
 فيما لا وثوق بمحصله ومونه الطبع المطلوب نحو لماك تكرمتاوا الاشفاق نحو لمول زيدا يعوت
 وانما لم يذكر من الحروف الستة ليت لان بحثه في الخبر وما دخله ليت ليس بخبرا لا
 انه قد وقع في بعض النسخ او تخيلت ذكره بعض من تلامذة المصنف ولم يذكر
 ولكن لانه لا يكون حالا في الحكم لانه للاستدراك وكان عليه ان لا يدكر ان المقطوعة
 لانها مع تدخولها ما بقى خبرا او يدكر الموصول لانه اسم يفيد حالا للحكم من كونه
 ماثرا اليه كذا قيل (او) من كونه (متفيا) من غير عموم (كالوا المشبهين بليس)
 لانها لا بد لان على نفي فرد من جنس (اوسع عموم كلا الجنسية) فانها تنفي الجنس فيفيد
 العموم وتسبق تفصيله في بحث الاستتراق وتفصيل هذه في علم النحو فلذا خبرنا هذه

٩ وحاصله ان الحصر هو
 احاطة جميع الافراد دلالة
 لمعل التثنية عايداه وان لم
 والقصر هو منع التجاوز
 ولادلالته على الاحاطة وان
 لم

بيان الحال الحكم

وهو الفاضل الكرمات
 ربه الله

صفحا وهذه المباحث مما زادها على المفتاح قوله (واما الربط) (بين غيرهما) عطف على قوله اما بين المفردين او المفرد والجملة اى الربط بين غير هذين القسمين (كجملتين اخرجتا باذخال حرف الشرط) وسيفصله وكان الاولى ان يقول اداة الشرط ليثمل اسم الشرط (او) حرف (التردد) كأو واما (عن الجملة) وهى بالجم مطلق بقوله اخرجتا اى كجملتين اخرجتا عن كونهما جملتين اى كونهما كلامين محتملين للصدق والكذب بل يصيران فى حكم المفردين ويصير الجملة مجموعهما واما رواية الحاء المهمة اى الجملة المقابلة للشرطية وان قرئ على المص ايضا ٣ الا انه أب عن المقام من وجهين احدهما ان الحل على غير ماهو المصطلح فى هذا الفن مع امكان حله على ماهو المصطلح فيه ضعيف وثانيهما ان طر فى الجملة قد يكونان شرطيتين فيفوت شمول التصير بقوله (فبالشرط) جواب اما اى الربط المذكور بالشرط وحده لا بالأجل لان الربط لا يمكن بين نسبتين فهو اما بالاتصال كالربط بحرف الشرط او بالاتصال كالربط بحرف التردد ويسمى تحقيقه واعلم ان المشهور بين الجمهور ان السكاكى خالف اهل المقول بأن الجزاء جملة خبرية محتملة للصدق والكذب وانثائية غير محتملة لهما مقيدة بقيد مخصوص ولم يخرج الجزاء بسبب ذلك القيد عن كونه جملة خبرية او انثائية واما نفس القيد فليس بمنع قطعاً لان الحرف قد اخرجته الى الانشاء كالاتفهام ومستندهم فى اثبات ذلك قول صاحب المفتاح ان الجملة الشرطية جملة خبرية مقيدة بقيد مخصوص محتملة فى نفسها للصدق والكذب واتخاذها بالخبرية لكونها فى تحقيق تقييد المستند الخبرى وحاصله ان صدق الشرطية باعتبار صدق الجزاء باعتبار مطابقة حكمه للواقع على تقدير وقوع الشرط وكذبها على هذا القياس ٩ وهذا بخلاف ما ذهب اليه اهل المقول من ان صدق الشرطية باعتبار صدق الزوم او العناد وان كان طرعا كاذبين ولا يخفى عليك ان هذا خلاف المقول وذلك لان قولك ان جئت اكرمك مثلاً مشتمل على نسبتين نسبة الاكرام الى الفاعل ٤ بالنظر الى المقول ونسبة وقوعه عقيب على المخاطب لا مطلقاً ٦ ولا يخفى ان صدق النسبة الاولى بوقوع مضمونه مطلقاً سواء كان عقيب الجي اولاً واما بعد التعليق فصدق بوقوع مضمونه عقيب ووقوع الشرطية ترتاعليه ثم ان المخاطب اما ان يتردد فى وقوع مضمون الاكرام بعد وقوع جيبته اليه بأن يعلم ان الاكرام يجب ان يقترب على الجي فى نفس الامر لكن يتردد فى انه يقع الاكرام عنه بعد جيبته اليه ام لا او يكون خالي الذهن عن صدور الاكرام متربياً على الجي فاذا اراد التصير عن الاول فحقه ان يقال اكرمك البتة لكن عقيب جيبتك واذا اراد التصير عن الثانى فحقه ان يقال اكرمك ان جئت ان كان اعلام الاكرام اجم وان جئت

٣ قال الكرماني فى شرحه
والجملة بالحاء المهمة هو
الناسب لقوله فبالحل وبالجم
هو المناسب لاصطلاحات
الفن كاسياى وكل منهما قرئ
على الاستاذ هذا كلامه

٩ والمال الى ان صدق الشرطية
بوقوع مضمون الجزاء فقط
مقيدا بكونه بعد مضمون
الشرط وعند اهل المقول
صدقها بصدق الزوم
٤ اى بمطلق ذلك الاكرام
على المقول وواقاعليه
٦ اى لا وقوعه بدون جيبته
المخاطب اوبه

اكرمك ان كان التخصيص على الجحى اهم ولا يخفى ان كون المخاطب خالى الذهن عن
مضمون الترتب ممتاز عن ترده في مضمون الجزاء عقيب الشرط فالضرورة يجاز
ما يقتضيه من الكلامين عند اهل العربية ايضا ولكون التميز بين المقامين صباهما
ان الشرطية مستعملة في المقام الاول عندهم واما مخالفة السكاكى لاهل المقول ففرية
ليس فيها حربة لان مراده في هذا المقام بناء الكلام على العرف والغالب اذ العرف
يشتمل القضايا في الاكثر بحسب الخارج واقادتهم في المخاطبات احوال الجزئيات
لا الامور الكلية التي هو مدار الارتباطات القزومية او النسانية ولا يخفى ان الجملة
الشرطية مسوقة بحسب الخارج لوقوع مضمون الجزاء على تقدير وقوع الشرط واما
وقوع الارتباط القزوى او الضادى في نفس الامر وان كان مستملا بحسب عرف
اللغة ايضا الا انه قليل لعدم التفاهم على الامور الكلية الواقعة بحسب نفس الامر
في الاغلب ولذلك بنى الكلام ههنا على الاغلب وهو كون الجملة الشرطية عبارة عن
جملة جزائية خبرية مفيدة بقيد مخصوص هو مضمون الشرط وتلك الجملة الخبرية
محملة في نفسها اى مع قطع النظر عن خصوصية الكلام وخصوصية المتكلم للصدق
والكذب ومنهم من سرق قوله في نفسها بقطع النظر عن القيد وهو وان كان تفسيرها
حقا لكنه لا يلائم ما اختاره السكاكى لانه لما اعتبر الجملة الجزائية خبرية مع اعتبارها
مقارنة بالقيد ناسب ان يبين كون تلك الجملة الخبرية عالم يتخلف عنها ما هو مرجعها
من احتمال الصدق والكذب نعم ما ذكره واقع اذا اريد التمييز عن اللزوم لكنه لم
يرد ههنا التمييز عن ذلك كما عرفت سابقا وليس يلزم من هذا انكار السكاكى الارتباط
المتبر بين الشرط والجزاء كيف وقد صرح بذلك في التكملة وان نوقش بأنه جرى
فيها على مصطلح اهل المقول فنقول يكفى لنا ما وقع منه الاشارة الى ذلك في مباحث ادوات
الشرط من قوله واعلم ان الجزاء والشرط في غير لولما كانا تطبيق حصول امر بحصول
ما ليس بحاصل استلزام ذلك في جليتها امتناع الثبوت فامتنع ان يكون اسميتين او احداهما
وهذا الكلام واضح في الاعتراف على النسبة التطبيقية بين الشرط والجزاء والفرق بين
المقامين ان كلامه الاول في قيد الفعل ولما كان الشرط من جملة القييدات سلك ههناك
الى جعل الجملة الجزائية مستقلة ولما كان كلامه الثانى مدخول حرف الشرط مطلقا
جرى ههنا على جعل المجموع عبارة عن التطبيق وان لا يكون في جليتها ثبوت وقد
عرفت التحقيق في وقوع كل من هذين المقامين في عرف البلغاء وهذا يظهر ان السكاكى
لا ينكر الاعتبار الثانى ايضا فلا وجه للاعتراض عليه بأنه غفل عن النسبة العقلية كما
لا وجه لدعوى غفول اهل العربية عن آخرهم عن تلك النسبة والاطناب في المقام لنفاؤه

على العلماء الاعلام مع ان الاسرفيه على طرف التمام والقول التوفيق والالهام ﴿وادوا﴾
 اى ادوات الشرط سواء كانت حرفا او اسما وذكرها ههنا مع كونها من مسائل النحو
 لنهايتك معرفة مقاماتها وهى ان واذا واذا ما ومتى وحيثما وانما ومن وما ومما وى وانى
 ولو ﴿اما﴾ ان للاستقبال مع عدم الجزم ﴿بوقوع الشرط ولا وقوعه من المتكلم ولقد اُفيع
 ان اجر البسر وامثاله (وقد يكون) استعمال ان في مقام الجزم اخراجا للكلام لاعلى
 مقتضى الظاهر لكن لتكتموهى اما (لجهل المخاطب) وعدم جزمه به فينبى المتكلم كلامه
 على اعتقاده كقولك لمن يكذبك ان صدقت فاذا تميل (او تجبه) اى تنزىل المتكلم
 المخاطب منزلة الجاهل لعدم جزمه على موجب العلم كقوله لابن لا يراعى حق ابيه
 ان كان اياه فلا تؤذم (او للجاهل) اى تجاهل المتكلم لاستدعاء المقام اياه كجاهل القلام
 في جواب من يسأل عن سيده اهو في النار وهو يعلم انه فيها ان كان فيها اخبرك
 حيث يحتز عن مولاه فلا يقول نعم ويحتز عن الكذب فلا يقول لا لاقسام ثلاثة لان عدم
 جزم المخاطب اما حقيقة او ادعاء وعدم جزم المتكلم ادعاء فقط اذا فرض جزمه بوقوع
 الشرط (فيطلب المستقبل) في ان لعدم الجزم بتحقيق الجزاء لكنه (لفظا) لامعنى اذ الماضى
 ايضا بمعنى المستقبل وانما الفرق في ان لفظ الماضى للاشهر والعقلى لم يناسبه في فصيح الكلام
 فلذلك كثر لفظ المستقبل (الانكسرة) اى لمعنى غشار مؤثر في الذهن مرشح لفظ
 الماضى على لفظ المستقبل (نحو) قوله تعالى (وان يتفقوا) اى ان يتفقوا (يكونوا)
 لكم اعداء ويسطوا اليكم ايديهم والنتهم بالسوء وودوا لوتكفروا) وانما لم يقل
 ويودوا كافي نظيره اعنى يكونوا ويسطوا (اشارة الى تحقق المودة بدون الشرط)
 وهو ظفر كفار مكة بالمؤمنين لان مودتهم لكفرهم لكونه اقيم الاشياء عند المؤمنين
 او لكونها افع الاشياء عند الكفار قطع الخاصية ثابتة وان لم يظفروا بهم بخلاف نظيره لعدم
 تحقق ثبوتها عند الظفر بعد قطع النظر عن كون الخبر هو الله تعالى فان قلت اذا لم
 يتوقف الودادة على الظفر فحقها عليه غير مفيد قلنا الملحق على الظفر اظهار ما ينبى
 عن الودادة لاتسّر الودادة ﴿واذا﴾ اى للاستقبال (مع الجزم والقطع) بوقوع
 الشرط عند المتكلم (ولو) كان الجزم به (ادعاء) لا اعتبار خطاى مثال الحقيق اذا طلعت
 الشمس اقبل كذا ومثال الادعاء اذا جاء المحب اكرمه وحبى المحب وان كان غنيا
 لكن تدعى الجزم بما قيل ان المحب لمن يهواه زوار (فيطلب الماضى) بعد اذا في شرطه
 وجزائه لكونه للقطع بالوقوع لكن (لفظا) لامعنى بناء على انه بعد اذا بمعنى المستقبل
 جزما (ونحو) قوله تعالى (وان كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا) فأتوا بسورة من
 مثله بلفظة ان دون اذا مع تحقق وقوع الريب (اشارة الى انه) اى الريب (ليس

من شأنه ان يتحقق (لاشتماله على ما يقع الشرط عن اصله فلا يصلح الا بطريق فرض
 المحالات فصار موقالان مع التوبخ الى قصدهم الرب فيما لا يمكن (اول تغليب) اى
 الايمان لفظان لما للاشارة المذكورة اول تغليب اى تغليب من قطع بارتيا به على من
 قطع به واما تنزيل المنكرين منزلة من لا قطع بوجود ارتيا به وبعدمه بناء على كون
 بعضهم مرتابين وبعضهم غير مرتابين فنكتة جيدة لاختيار ان لكنه ليس من التغليب
 فى شئ والتغليب ترجيع احد المعلومين على الآخر واطلاق لفظه عليهما وهذا من
 باب الاخبار على خلاف مقتضى الظاهر كما لا يخفى * ولما كان باب التغليب واسعا
 جاريا فى كل فن اردف على ما ذكره بضاً من اقسامه واحكامه فقال (كالايليس)
 اى كتغليب الايليس فى قوله تعالى فسجد الملائكة كلهم اجمعون الا ايليس وهذا من
 قيل تغليب الجنس الكثير الافراد على فرد من جنس آخر مغرور فيما بينهم ويطلق اسم
 ذلك الجنس متساوولا لذلك الفرد فانه عبد ايليس من الملائكة بقرينة اشتقاقه منهم
 مع انه من قيل الجن لقوله تعالى كان من الجن ففسق عن امر ربه (وكالذكور) اى كتغليب
 الذكور على الاناث فى صفة مشتركة بينهما فيعبرون عنها بلفظ المذكور دون العكس لشرفه
 كقوله تعالى الاسماء كانت من النابرين (وكالعلاء) اى وكتغليب العلاء على غيرهم نحو
 الحمد للعرب العالمين اذ العالم اسم لا يعلم به الصانع من الجواهر والاعراض منها العلاء وغير
 العلاء فغلب الاول على الثانى لشرفهم (وكالابوين) اى وكتغليب الاب على
 الام لشرفه (والقمرين) اى وكتغليب القمر على الشمس لخفة لفظها وذكورية
 (والقمرين) اى وكتغليب القمر على ابى بكر رضى الله عنهما لخفة لفظ عمر فقط وهذه
 الثلاثة من تغليب احد المتناسين على الآخر واطلاق اسمه عليه وتبينته بهذا الاعتبار
 ولم يذكر المص تغليب الخطاب على النية وتغليب المخاطب على الغائب لندرجهما
 وعدم اشتغالهما على نكتة جمة كما فى غيرهما واذا ما التعميم فى الازمنة * الاستقبالية
 فان اذا لزمان المعين الاستقبالى وما لزمان ما غير معين من الازمنة الاستقبالية ولذلك
 قال للتعميم وانما لم يذكر اذا لما قال السكاكى لافرق بين اذا واذا ما فى الشرط من
 حيث المعنى الا فى الابهام فى الاستقبال يعنى ان فى اذا ما لها ما ليس فى اذا مثلا اذا قلت
 آتيك اذا طلعت الشمس تكون مخلف الوعد فى اول الطلوع بخلاف اذا ما فانه يصرف
 الى طلوع ما اولا او ثانيا او غيرهما وفى بعض النسخ بدل اذا اذا وفى ما التعميم
 الاوقات فى الاستقبال * قال السكاكى متى تعميم الاوقات فى الاستقبال اى وقت من
 تلك الاوقات ومتى ما ماعى كل وقت منها فالاول للتعميم على سبيل البدل والثانى
 له على سبيل الاستغراق ولهذا لا يتكرر الطلاق المطلق على متى ويتكرر فى متى ما

٩ قيل ولولم يكن الواو
 فى قوله وكالابوين يكون
 هو والقمرين مثالين
 لتغليب الذكور وينبغى
 ان لا يكون حينئذ لفظ القمرين
 فيه كاليين فى المفتاح وهكذا
 فى بعض النسخ وقبل واعلم
 ان هذه الصفحة اختلفت
 النسخ فيها بحسب تقديم
 بعض وتأخير لكن النسخة
 الصحيحة والمواظقة للمفتاح
 كاشر حناه هذا كلامه

عـ

ولهذا يقبل متى التخصيص بوقت بخلاف متى ما وعلى هذا حيث ما واينا ولم يذكر
المصنف ان متى لتعميم ايضا لعدمه فيه حقيقة بل على البذل (وحيثما واينا) لتعميم
(في الامكنة) قال السكاكي وابن تميم الامكنة والاحياز واينا اعم اى في الامكنة
على قياس عموم متى ما في الازمنة وحيثما نظير اينا اى في انه تعميم الامكنة كما ان اينا
كذلك قال تعالى اينا تكونوا يدرككم الموت وقال تعالى وحيثما كنتم فولوا وجوهكم
شطره (ومن) لتعميم (في القلاء) كقوله تعالى ومن يهاجر في سبيل الله يجد في
الارض سراغا كثيرا اى كل من يهاجر قال السكاكي ومن تعميم اولى العلم وهو
اعم من القل اذ القل لا يطلق على الله تعالى فا ذكره السكاكي اولى كما لا يخفى (وما اعم
منه) اى من من اى لتعميم في القلاء وغيرهم نحو قوله تعالى وما تفعلوا من خير فان الله
به عليم اى اى شئ تفعلوه (ومما اعم) اى من كلمة اعم على قياس ما سرفى متى ما نحو قوله تعالى
مهما تأتينا به من آية لتسخرنا بها فا نحن لك مؤمنين وفى بعض النسخ ومما اعم منه
اى من ما ثم اشار الى وجه عمومه بقوله (واذا قلنا اصله ماما) الاولى شرعية
والثانية زائدة فابدت الالف الاولى هاء لكرهية تتابع المثلين (فظاهر) اى وجه الموم
ظاهر لان زائدة ما الثانية لزادة الابهام والتعميم كما في اينا واما اذا كان اصلها مامه بمعنى
اكففت منضعة الى ما الشرعية فهمت زيادة التعميم فيها من الامر بالكف عن كل
شئ واما اذا قيل لا تركيب فيها بل هى كلمة على وزن فعل موضوعة للعموم فزيادته
انما هم من زيادة البناء كما ذكر في الكشف ٧ (واى) لتعميم (فيما يضاف) اى (اليه)
اما من اولى العلم نحو اى رجل او غيرهم نحو اى شجر (واى) لتعميم (في الاحوال)
الراجعة الى الشرط لالى الجزاء نحو اى تقرأ اقرأ اى على اى حال توجد القراءة من
جهرها وهمسها اوجدها انا وليس يلزم ان تقول اوجدها انا على تلك الحال بينما
حتى يكون تعميم الاحوال الراجعة الى الجزاء ايضا (وكله) اى كل واحد من هذه
المعميات يشترك في قاعدة جامعة لانها كلها (لترك تفصيل بمتع) لعدم تناسل عدده
(او عمل) لكثرة معنى يترك تفصيل كل الافراد بينما الى الاجال بواسطة الوضع
العام المتبر في تلك الكلمات (ثم الطرفان) في الجملة الشرطية اى الشرط والجزاء
(لاشوب لهما) لان تلك الادوات لما كانت لتطبيق حصول امر لحصول امر ليس
بمحاصل في الحال لان التطبيق انما هو بالنسبة الى الاستقبال امتنع الثبوت فيها او
في احدهما (فلا يكونان) اى الطرفان اما معا واحدهما (اسمين) لدلالة الاسم على
الثبوت واقتضاء الشرط عدمه (ولا) فملين (ماصين) اما معا واحدهما لدلالة المعنى
على الحصول واقتضاء الشرط عدمه (فان وقع) الاسم او الماضى بأن يكونا شرطا وجزاء

٢ قال جار الله العلامة ومما
طن على اذى من ملح العرب
انهم يسمون مركبا من
مركبهم القشدف وهو
مركب خفيف ليس فى ثقل
عامل البراق فقلت فى طريق
الطائف لرجل منهم ما اسم
هذا المحمل اردت المحمل
البراق فقال ليس ذلك
اسمه الشقدف قلت بل فقال
هذا الشقدف فزاد فى بناء
الاسم لزيادة المعنى كذا فى
الكشاف ع

بما اواحدهما (فلادعاء) اى لادعاء ابراز غير الحاصل فى معرض الحاصل لوجوه
 خمسة ذكرها بقوله (لأخذنا لاسباب) وتظاهرها فى وقوع غير الحاصل كقولات ان
 اشترينا هذا فنقل كذا حال اجتماع اسباب الشراء (اولان المتوقع) وقوعه (كالواقع)
 اى تبرزه فى صورة الواقع بلفظ المضى لتحقيق وقوعه نحو قولك ان مات والفرق بين
 هذين ان تحقق الوقوع فى الاول بسبب الاسباب وفى الثانى من نفسه (نحو) قوله تعالى
 (ونادى اصحاب الجنة) وهذا تخيل من غير الباب حيث وقع الماضى فيه موقع المستقبل
 فى غير الشرط وذلك لتحقيق النداء لصدوره عن لاخلاق فى اخباره قبل والاقرب
 باختصاره ان لا يذكر هذه الآية لذكرها قبل لهذا المضى (اولا تعرض) وهذا عطف
 على قوله لأخذنا لاسباب لاعلى قوله للادعاء لانه من اقسامه والمراد بالتعرض ههنا ان
 يكون الخطاب مع واحد ويكون المراد غيره وانما يحسن هذا (لدواع) يدعو الى التعريض
 (منها) اى من تلك الدواعى (ان لا يصروا) اى لا يصير المعرضون بهم على ما هم عليه
 ويحصل اسماع الحق على وجه لا يورث طالبى اهلائك المسمع مزبد غضب بأن يترك
 المواجهة بنسبتهم الى الضلال كقوله تعالى فى خطاب رسوله صلى الله عليه وسلم ولئن
 اتبعت اهواءهم بما لا يلى جارك من العلم مالك من الله من ولى ولا نصير وانما قل اتبعت
 التعريض بالذين وقع منهم الاتباع فى الماضى بما ذكر فى الجزاء وانهم هم المخاطبون حقيقة
 اذا الاتباع لم يقع منه صلى الله عليه وسلم ولا يقع بالتفقيه اسماع الحق لهم باجراء الوعيد
 على غيرهم صورة (وعليه) اى وعلى التعريض بدمم الاصرار لكن فى غير الشرط (ورد)
 قوله تعالى (لأتسألون عما اجرنا ولا نسأل عما عملون) والافصح التسق من حيث
 الظاهر لاتسألون عما عملنا ولا نسأل عما تجرمون (و) على التعريض لعدم الاصدار ورد
 (ما قبله) اى ما قبل قوله لاتسألون وهو قوله (وانا وأياكم لى هدى اوفى ضلال مبين)
 حيث ردد الضلال بينهم وبين نفسه والمراد انما على هدى وانتم فى ضلال لتلاصروا على
 قبايحهم بسبب العناد الحاصل من التصريح والمواجهة بنسبتهم الى الضلال وانما اختار
 فى الهداية على وفى الضلالة فى اشارة ان صاحب الحق كأنه راكب عليه مختار فى السير
 الى ما يشاء فان صاحب الضلال منغمس فيه لا يدري كيف ينجو (ويسمى مثله) من
 الكلام يعنى اسماع الحق على الوجه المذكور (كلام المتصف) ان كان على الاضافة فوجه
 التسمية غير خفى وان كان على التوصيف على ما وقع فى بعض النسخ فالوجه اما وصفه
 بوصف صاحبه لان صاحبه لم يحمل لنفسه منزلة على مخاطبه اولان هذا الكلام يوجب
 ان ينصف المخاطب اذ ارجع الى نفسه وعلماء المعاني يسمون هذا النوع بالاستدراج ايضا
 لاستدراجه الخصم الى الاذعان لان مخادعات الاقوال قد يقوم مقام مخادعات الافعال

بل هذا مدار السحر الباني كما يتصرف الجبدل في الزام ما قصده ومن تلك الدواعي
 ايضا قوله (اولا تفاؤل) كقولك ان ساعدني القدر استقبلني الفوز والظفر ومنها ايضا قوله
 (اولا يظهر الرغبة) في وقوعه ان يظهر غير الواقع واقعا لانه يحيل اليد اندواق كعمل
 شغف بالمطلوب كما توهم لانه غير مناسب الكلام المصنف نحو ان ظفرت بحسن الما قبلت ذلك
 احسن من كل تافهة قبل والفرق بينه وبين التفاؤل عموم وخصوص من وجد صورة
 التوافق كل منهما عن الآخر قد مررت وصورة اجتماعهما في قولك رجلا لله فانه يحتمل
 كليهما (واما نحو ان اكرمك اليوم فقد اكرمك امس) فقد وقع فيه كل من الشرط
 والجزاء ماضيا بلا ادعاء شيء من الامور المذكورة فأول وتأويله ان تعتد باكرامك اليومي
 الآن فاعتد باكرامك امس فبرز المقدر في معرض الملقوط لانصباب الكلام الى
 معنى المقدر (و) اما (لو) من ادوات الشرط (لامتناع الشيء لامتناع غيره) اعاذك الله
 ليتمل امتناع الثاني لامتناع الاول او بالعكس كما وقع كل منهما في عباراتهم وسيجيء ما هو
 الحق فيه (فيقلب) الفعل (الماضي) لشرطه وجزائه لا الاسم لدلالته على الثبوت
 والامتناع بنا فيقول المستقبل لاعتبار النطق في تعليق ما امتنع ولان لو لمضى فالتناسب ورود
 اللفظ عليه (الانكسرة) تنص على المدول عن الماضي (نحو) قوله تعالى (ولو ترى) اذا لمجرمون
 ناكسوا رؤسهم عند ربهم في مقام لو رأيت وجوابه محذوف اي رأيت اسرا فظننا
 واتعادل الى المستقبل ادخاله في ساك المقطوع به (لصدوره عن لا يكذب) ومن لا خلاف
 في اخباره فيكون المستقبل والماضي كلاهما عنده في مرتبة واحدة في التحقق (و) نحو
 قوله تعالى واعلموا ان فيكم رسول الله (لو يطعمكم في كثير من الامر لعنتم اي يستقر امتناعه)
 اي امتناع النبي صلى الله عليه وسلم عن طاعتكم فيمتنع عنكم اي وقوعكم في الجهد والهلاك
 فمدل الى لو يطعمكم لافادة الاستمرار في التجدد وقتا فوقت لان مرادهم من الرسول ذلك
 الاستمرار بقرينة في كثير من الامر (أو هما) اي الآيتين المذكورتان (لاستحضار الصورة)
 اي صورة المجرمين حال كونهم ناكسي رؤسهم وصورة طاعتهم صلى الله عليه وسلم لهم في كل
 ما عن لهم لهذا عدول عن مقتضى الظاهر الذي هو الماضي الى خلافه الذي هو المستقبل
 في كلمة ترى ويطيع لافي كلمة لو وهذا (نحو) قوله تعالى في استحضار الصورة والله الذي
 (ارسل الرياح ففشيت سحابا) موضع آثار استحضارها لصورتها البدئية الدالة على القدر الباهرة
 من آثاره السحاب وتقلبها في اطوار عجيبة (و) نحو قوله تعالى ان مثل عيسى عند الله كمثل آدم
 خلقه من تراب (ثم قل له كن فيكون) حيث لم يقل كن فكان استحضار الصورة تكونه
 من التراب الدال على كمال قدرة رب الارباب عند اولي الابصار والالباب فيمنيات
 متعلقة بما ذكر من الادوات ولقد زاد على الاصل بضما مذكوره في هذا الفصل وخالفه

شارح التوائد

٧ قيل والصواب ان يقول
 اي يتمتع استقراره لان
 الاستقرار مدلول يطعمكم
 والامتناع مدلول كلمة
 لو ولا يستلزم امتناع
 الاستقرار استقرار الامتناع لانه
 اعم منه والجواب ان يطعمكم
 مني معنى فكما ان الفعل
 المضارع مثبت يدل على
 استقرار الثبوت كذلك المنى
 يدل على استقرار النفي

في البعض الآخر وكم له نظائر فيما قدم وأخر **الاول** **كلمة** (ان) الشرطية (لا تدل على الجزم) بحيث لا يختلف عنها (لانها تدل على عدم الجزم) لانهما قد توجدهم عدم الجزم كما توجد مع الجزم وما ذكر السكاكي من ان الاصل فيها عدم الجزم فنعناه الاصل فيها عدم الدلالة على الجزم ولا يلزم من عدم الدلالة على شيء الدلالة على عدمه (بدليل) قوله تعالى (فان لم تقطوا ولن تقطوا) حيث استعمل ههنا في الجزم بقرينة ان تقطوا ولا يخفى ان مرادهم عدم الدلالة على الجزم ولو ادعوا فلا يرد ان يقال يجوز ان يكون عدم الجزم فيه اما لجهل المخاطب به او لتهكم كما يقول الواثق بالنسبة ان غلبتك فكيف تقبل لان في هاتين الصورتين يوجد عدم الجزم ادعاه **الثاني** من التنبيهات (قد تربط النسبة) في الجملة الجزائية (بالنسبة) في الجملة الشرطية اى يحكم بوقوع نسبة قضية على تقدير وقوع نسبة اخرى وذلك اذا كان المحمولان في كل من القضييتين متلازمين الصدق اما على ذات واحدة او على ذاتين لزوما عقليا بحيث لا ينفك نسبة احدهما الى الموضوع عن نسبة الآخر اليه كما في قولك اذا طلعت الشمس اشرق وجه الارض فان الطلوع والاشراق متلازمان بحيث لا ينفك احدهما عن الآخر لكن الاول اصل فلذلك صار الثاني جزءا (او يربط صدقها) اى صدق النسبة (بصدقها) اى بصدق النسبة الاخرى وذلك اذا لم يكن تلازم بين المحمولين عقلا فلا يستلزم نسبة احدهما نسبة الآخر وانما التلازم حادى بحيث يلزم من صدق احدهما صدق الآخر (نحو كما طلعت الشمس بلفت نصف النهار) لانه متى صدقت الشمس طالعة صدقت الشمس بلفت نصف النهار بطريق الزوم العادى مع انه لا تلازم بين النسبتين اصلا فبين المعنيين عموم وخصوص مطلق لانه متى وجد التلازم في النسبة وجد التلازم في الصدق من غير عكس ولما كان الزوم العقلى يقتضى عدم الانفكاك يخالف الصادى عبر كثير من الشراح عن الاول بكونهما متقارنين في الوجود وعن الثاني بعدم تقارنهما ثم ان بعضا ممن تصدى لشرح هذا الكتاب من تلامذة المصنف زعم عدم تحقق الربط في الصدق بل حصر الشرطية في الربط بالنسبة بناء على ان طلوع الشمس يصدق عند الضحوة دون البلوغ الى نصف النهار وانت خير بان ما ذكره من لزوم عدم الانفكاك في التلازم العقلى والشرطية متناول للزوم العقلى والصادى كما عرفت بل الاتفاق كما يسمى وقد عرض الكلام المذكور على المصنف بعض آخر من تلامذته فلم يستصوبه المصنف وذكر كلاما حاصلا مما ذكرناه سابقا (وحيث خضع الارتباط المعنوى بين الشرط والجزاء بان لا يكون بينهما لزوم عقلى او حادى بل اتفاقا (نحو ان تكرمى فانما اخوك) او ادعاه و اشار اليه بقوله (او) ان تكرمى (تقدا كرمك) يحتاج الى : ايراد كلمة (القاء) رابطة لفظية) وذلك لضعف الربط المعنوى فيجب دخول القاء فيه **الثالث** من التنبيهات كلمة (لو لدم الشرط جزما) اى يدل عليه ضمنا (ولدم

٩ قال بعض الفضلاء اعلم ان المشهور ان لو لامتناع الشيء لامتناع غيره وقد وقع في بعض العبارات انه لامتناع الثاني لامتناع الاول كما قال في نحو لو جئتنى لا كرمتك ان انتفاء اكرامك لامتناع عجبك وعاطفك وفي بعضها انه لامتناع الاول لامتناع الثاني كما قال ابن الحاجب في قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا انه في التعدد لانتهاء الفساد والتحقيق فبما استعمل في كلا المنيين لكن باعتبارين باعتبار الوجود ﴿ ٢٥ ﴾ والتعليل وباعتبار العلم والاستدلال فنقول لما كان الجحى علة

للاكرام بحسب الوجود فانتهاء الاكرام لانتهاء الجحى ظاهر انتفاء للمطلوب لانتهاء علته وايضا لما لم نعلم انتفاء الاكرام فقد يستدل منه على انتفاء الجحى استدلالا من انتفاء اللازم على انتفاء الملزوم وهكذا في الآية الكريمة يقول في مقام التعليل انتفاء الفساد لانتهاء علته اي التعدد وفي مقام الاستدلال يعلم انتفاء التعدد لانتهاء الفساد فمن قال بالاول نظر باعتبار الاول ومن قال بالثاني نظرا باعتبار الثاني هذا اذا لم يمتنع في الجزاء اما اذا امتنع فليس لامتناع الشيء لامتناع غيره بل لبيان لازمه واثبات الجزاء مطلقا ما عند وجود الواو فلا يقتضيه مطوقا عليه كما انه في حكم شرطين اي احبك لو لم تكن قاتلي ولو كنت قاتلي ولو كنت قاتلي واما عند عدم الواو فلانه اذا كان المتروك اولى بدل عليه لمفهوم الموافقة كما في لو لم يخف الله لم يصبه فان نحوى الخطاب

الجزاء غالبا لاجزما وذلك لان عدم الشرط لا يثبت ولا يحكم العقل بثبوته باعتبار الزوم اي لزوم الجزاء للشرط (الابدية) اي بعدم الجزاء وحاصله ان لعدم الشرط طريقين كونه مفهوما من لو وكونه مفهوما من عدم الجزاء بطريق الزوم اي الاستدلال ولما كان الاول بحسب الوضع لا يتبدل اصلا واما الثاني فلما كان بحسب استدلال العقل فلا يكون دائما اذ لا يقصد الاستدلال دائما بل غالبا (فيصير اليه) اي الى الغالب في كثير من الصور (الا اذا امتنع في الجزاء) فانه حينئذ يحكم بعدم الشرط كاهو المفهوم من لو بحسب الوضع وثبوت الجزاء ايضا لامتناع نفيه وذلك الامتناع (ترتبه) اي ترتب الجزاء (على التقيضين) اي الشرط وعدمه في نفسه ويكون احدهما مذكورا والآخر غير مذكور وانت تجعله مترتبة على المذكور ولما ترتب على كليهما وكان الواقع لا يخلو عن احدهما التقيضين يكون الجزاء حينئذ دائم الثبوت لدوام ملزومه وهو واحد التقيضين فيمتنع عدمه (وحيثئذ) اي حين ترتبه على التقيضين (بذكر الشرط بالواو) ان لم يكن التقيض الذي لم يذكر اولى بالشرط (لئلا) الواو (على ما لم يذكر) من المطوق عليه اذ المطوق يقتضى مطوقا عليه البته (نحو احبك ولو كنت قاتلي) اي احبك ان لم تكن قاتلي وان كنت قاتلي فالحجة دائمة الثبوت لترتبه على التقيضين والمذكور منها اولى بالشرط لان تحقق المحبة الصادقة ليس الابد (او) بذكر الشرط (بنونها) اي بدون الواو (لكون المتروك) من التقيضين (اولى) بالشرط من المذكور في ترتب الجزاء عليه فيكتفي بالقرينة العقلية التي هي اولوية المتروك عن العقلية التي هي الواو (نحو) قول عمر رضي الله عنه (نعم البعد صهيب لو لم يخف الله لم يصبه) فان عدم الصبيان وهو الجزاء ثابت على تقديرى عدم الشرط وهو عدم الخوف ووجوده وهو الخوف الذي ثبوت عدم الصبيان على تقديره اولى من ثبوته على تقدير عدم الخوف فثبت لا بد التقيضين ليزم ثبوته على اقربهما بطريق مفهوم الموافقة النافية لمفهوم المخالفة الدالة على عدمه وهو انه اذا خاف عصى لماقرر ان شرط اعتبار مفهوم المخالفة عدم مفهوم الموافقة ٩ واعلم ان هذا المقام يقتضى بطلان الكلام فنقول وبالله المون ان كلمة لو بحسب الوضع تعليق حصول امر في الماضي بحصول امر آخر مقدر فيه كاتقل عن سيوفه انه قال ان لو يقتضى فلا ما منيا كان يتوقع ثبوته لثبوت

اما اذا خاف لم يصبه ايضا وذلك بالطريق الاول وبطل مفهوم المخالفة انه اذا خاف عصى لكنه غير مستبر لان شرط اعتبار مفهوم المخالفة كما علم في علم الاصول عدم مفهوم الموافقة وهذا تحقيق لم يفتح الى هذه الساعة هذا كلام ذلك القاضل بينه ٣ لكنك قد عرفت حقيقة الحال فيما حققناه في الكتاب والله اعلم بالصواب بحمد ٣ المراد من القاضل كمال الدين الكرماني

٢ قاله العلامة ابن الحباب

وهذا ظهران من قال ٢ ان كلمة لولانتهاء الاول لانتهاء الثاني تبعاً لاهل
الميزان لم يحسن لان ذلك ليس معنى كلمة لولوذلك ظاهر ولا مفهومها اما بحسب اهل
العربية فظاهر واما بحسب قول اهل الميزان فلان الانتهاء عندهم مقدمة مستقلة ليست
مفهومة من كلمات الشرط واما استدلاله على ذلك فدفعه بعد تسليم ان ما ذكره معنى
كلمة لوبأن يقال المراد بالمسبب المسبب الخاص اعني الفساد اللازم من تصدد الآلهة
لا الفساد مطلقاً يدل على تعليق الفساد بالعدد وههنا كلمات أخرى طول ذكرها بالتام
لكن بعد الوقوف على ما ذكر يكون حلها على طرف النام ولولا خوف الخروج عن
شرط الكتاب لسنت متى تحقيقات لم يصادفها اولوا الالباب والله ملهم الصواب
الرابع من التنبيهات (الظروف) الزمانية كاذوا والمكانية كاي (والكيف) كافي
(وغيرهما من الاحوال) مما فيدسها بالحكم بالنعم في المكان او في الزمان كالواي ومن
غيرها (قد تجتمع) تلك المذكورات (نسبتين) في جليتين نحو قولك حين تقوم
فان حين لكونه ظرفاً مضافاً الى الفعل ويقع فيه الضل الذي هو عامله جمع نسبتين
(فاذا لوحظ فيه) اي في هذا الجمع (جهة ارتباط) بين الجليتين على جهة المجازاة
التي هي مدارا للشرط والجزاء (صار) الكلام المشتمل على النسبتين (شرطاً وجزاء)
(فيقال) لذلك ان الاحوال المذكورة (تضمن معنى الشرط) كاهو القاعدة الكلية
عندهم (والخامس) من التنبيهات (الاستفهام اذ اني عليه امر) من الامور او امر من
الامور (قبل) ذكر (الجواب فهم ترتيبه) اي ترتيب ذلك الامر (على جوابه
أيا كان) اي اي جواب كان الجواب وذلك لان سيقع على الجواب ينبغي ان لا يخلو عن
قائمة (فأفاد) ذلك البناء على الاستفهام حينئذ (تعميما نحو من جاءك فأكرمه) بالنصب
باضمار أن (و) كنا (من جاءك أكرمه) بالجزم فالك لا يثبت المحي على الاستفهام قبل
الجواب علم ان كل جواب اجاب به يترتب عليه المحي واتعاجاه بمثلين تنبيه على عدم
الفرق بين محيئه بالغاء النسيبة وعدمه وبين نصبه وجزمه وجاء ذابعد من تحقيقا لعدم
شرطيتها (ثم قد تجرد) المضمن لمعنى الاستفهام (عن الاستفهام كاجرد) عنه حرف
الاستفهام الواقع (في) قوله تعالى (سواء عليهم اذ نذرتهم ام لم تنذرهم لا يؤمنون) فانه
جردت الهزة عن معنى الاستفهام عن مستويين وصارت مجرد الاستواء ٧ اي استواء
الانذار وعدمه في عمل المستفهم عنهما ولا تكرر في ادخال سواء عليه لغيرهما لان المعنى
ان المستويين في العلم مستويان في عدم الايمان بما في الخارج (فيصير) بعد التجريد عن
معنى الاستفهام (لشرط المحض) بلاشأنية الاستفهام (وهو) اي التجريد والصيرورة
المذكورين (السر في اشتراكهما) اي اشتراك الاستفهام والشرط (في) كثير من

٧ ولذا يكون الفعلان بعدها

في تقرير مقدرين يقدرون على
القاعلية بسواء او على المتباعدة
له اي مستويين عليهم انذارك
وعندهم كنا قيل

(الاسماء) نحو من وما ومتى وغيرها • ثم ان المصنف لما فرغ من الربط بين جلتين اخرجتا بادخال حرف الشرط عن الجلية بالشرط وعن بيان ادواته مفصلا شرع في الربط بين جلتين اخرجتا بادخال حرف التردد عن الجلية بالترديد فقال (وبالتزديد) عطفا على قوله فبالشرط (وادواته أو أو إما أو يفيدان ثبوت احدا لآخرين) فقط نحو زيد شاعرا ومنهم اى لا يخلو عن احدهما (رد المن ينفيهما) عن زيد بأن يقول زيد ليس بشاعر ولا منهم ويسمي اهل الميزان قضية منفصلة مائة اخلو (أو) يفيدان (نفي احدا لآخرين) فقط ولو قال نفي احدهما لكان اوجز كقولك زيد شاعر أو منهم اى لاجع بينهما (رد المن يثبتهما) لزيد بأن يقول زيد شاعر ومنهم معا ويسمي اهل الميزان مائة الجمع (أو) يفيدان (ثبوت احد) من الآخر (ونفي احد) منها معا كقولك زيد شاعر أو منهم اى لا يخلو عنهما ولا جع بينهما ويسمي اهل الميزان ثبوت منفصلة حقيقة (رد المن يرى اما ثبوتها او نفيها) بأن يقول زيد متصف بها جميعا او ليس متصفا بشئ منها اصلا • واعلم ان أو بحسب الوضع لاثبات احدا لآخرين او الاشياء ونفي الآخر لكن لاعلى الثمين فاذا اريد مجموع المعنيين بحسب المقام يكون القسم الثالث واذا اريد الجزء الثاني يكون الثاني واذا اريد الجزء الاول يكون الاول هذا في الاثبات لان اثبات امر لا يفيد اثبات الآخر كما اذا قلت رأيت واحدا من زيد وعمرو لا يفيد رؤيتهما بل رؤية واحد منهما واما في النفي يفيد نفي رؤية كليهما لانك اذا نقيت الرؤية عن واحد منهما تنفي عن الآخر ايضا بناء على ان عدم الرؤية هو الاصل فيتنفي اصل الرؤية فيفيد العموم (وذلك) اى التزديد المذكور • (قديكون لجهل) من المتكلم او من المخاطب (او تجهل) من احدهما (او تجهل) من المتكلم المخاطب (والتجهل في) فن (البلاغة وال سفرها) اى حاكم مملكتها وسلطانها ومالك زمامها والقرض من امانا التقدير او التظيم او التوبيخ والقرع وان كنت في ريب بماتلونا (فاظفر قول المرأة الخارجية) وهى اسم امرأة شاعرة ترى على ابن طريف وتقول (يا شخير الخابور مالك مورقا • كما • نك • لم • تجزع على ابن طريف) الخابور موضع من ديار بكر • ٣ • ومورقا حال من ضمير مالك والطريف في النسب الكبير الاياه الى الجدة الاكبر خاطبت الشجرة متجاهلة عما هو المقرر في جميع القول ان الشجر ليس من شاة الجزع عن هلاك احد حتى انكرت ايراقها ورواءها وعن كون الشجر فاجزع او غيره والتجهل ههنا للتوبيخ على من خلا عن الجزع لابن طريف فقيه تجهلان ولذلك لم يسن لفظ كان كاقضه السكاكي حيث قال انظر كان (وتذكر ما قلنا) من عدم الاصرار (في انا واما) لملى هدى اوفى ضلال مين • والله در السكاكي

• فان قلت فيصينئذ لا يكون
او واما لاحد الشينين قلت
ذلك منه الوضو والمموم
بحسب المقام •

٣ وهو موضع بنواحي
الاشام •

في اوتى من الادب بالفتح المثل وما اعطى من الفضل اليد الطولى حيث سمى الجاهل
 في علم المعاني بالاستحجار وفي علم البديع بسوق المعلوم سائق غيره تأدياً عايشه بالجهل
 فيلوقع من هذا النوع في التزليل والله مجزى اياه من فضله الجزيل **النوع الثالث** من
 الفن الثالث من القانون الاول (في) بيان (القصر) وهو في اللغة الحبس وفي
 الاصطلاح تخصيص احد الامرين بالآخر ونفيه عما عداه (وهو) اى القصر بالمعنى
 المصطلح (يقع للموصوف على الصفة) ٦ المنوبة التي تدل على معنى قائم بشئ سواء كان اللفظ
 الدال عليه جامداً او مشتقاً فلا او غير فعل ولم يرد بذلك الصفة النحوية (فلا يتعداها) اى
 لا يتجاوز الموصوف عن صفته (الى صفة اخرى) لان معناه تخصيصه بصفة دون اخرى
 نحو ما زيد الشاعر اى لم يتصف زيد بنير الشاعرية (وبالعكس) اى يقع القصر للصفة
 على الموصوف (فلا يتعداه) اى لا يتجاوز الصفة الموصوف (الى موصوف) آخر لان معناه
 تخصيص الصفة بموصوف دون موصوف نحو ما شاعر الازيد اى لم يتصف بصفة
 الشاعرية غير زيد ففي النوع الاول يتمتع المشاركة في الوصف دون الموصوف والثاني
 بالعكس (و) يقع القصر (لتغيرهما) اى لتغير الموصوف على الصفة وعكسه (كالفضل على
 مفعول) اى لقصره عليه نحو ما ضربت الازيد (او) على (حال) نحو ما جئت الاراكيا
 (او) على (تمييز) نحو ما طبت الانتضا واعلم يذكر قصر الفعل على الفاعل لا يتداخل
 تحت قصر الصفة على الموصوف كما عرفت من تعريف الصفة ولقد تسامح السكاكى حيث
 عبر بقصر الفاعل على المفعول عن قصر فعل الفاعل عليه وتباركه المصنف كما عرفت
 من عبارته (وكلها) اى كل من الاقسام المذكورة للقصر (تنقسم الى) قسمين احدهما
 (قصر افراد) قطعا للشركة على سبيل المعية او البديلية (ردا لمن يدعى امرين) في الحكم
 اما موصوفين او صفتين كقولك زيد شاعر لا منجم لمن يتعد كليهما وكقولك ما شاعر
 الازيد لمن يتعد وآخريه شاعر **١** ولما كان حكم المخاطب بالشركة مشنوباً بصواب
 وخطأ في الصورتين انت قرد الحكم حكماً لا صواباً ووردا للخطأ (او) ردا لمن يدعى
 (احدهما) اى احد الامرين المذكورين اما موصوفين او صفتين (بل اترجم) لاحدهما
 على الآخر كقولك زيد قائم لا قاعد لمن يدعى تساويهما وكقولك ما قائم الازيد لمن يدعى
 ان زيداً وعمر مستويان في الحكم بالقيام ولكن لا يعرف على التبيين قرد خطأ او يقرر صوابه في كلا
 المثالين وقد خصص صاحب الايضاح هذا القسم بتسمية قصر التبيين ولكن المصنف اقتدى
 السكاكى وقد عرفت وجه الخطأ في هذه الصورة **٣** فيما سبق علاناً من عليه (نحو) قوله تعالى
 في قصر الموصوف على الصفة افراداً (وما محمد الرسول) اى مقصور على الرسالة لا يتعداها
 الى البعد عن الهلاك الذى تلزم منزلة المتعدين على ذلك بناء على استظام الصحابة ان

٦ قال السكاكى القصر بحرى
 ايضا بين الفاعل والمفعول
 وبين المفعولين وبين الحال
 وذى الحال ولا يخفى ان عبارة
 المصنف احسن من عبارته
 لان القصر ليس لزيد على
 عمرو مثلاً بل لضرب زيد
 عليه وكذا الحال في المفعولين
 والحال **١٢**

٤ فيه من لطف التعبير
 لا يخفى على اهل التعبير
 والتصوير **١٣**
٣ حيث شمل خطأ المخاطب
 وخطأ من اراد اثبات
 الخطأ فيه ولم يصب من شراح
 المفتاح على ان في الجمع بين
 الوجود والصورة من اللطف
 ما لا يخفى **١٤**

لا يبقى رسول الله صلى الله عليه وسلم فكأنهم أثبتوا الوصفين الرسالة وعدم الهلاك فخصص
 قصر على الرسالة فهو من إخراج الكلام لأعلى مقتضى الظاهر (و) ثانيهما (قصر قلب) قلب
 حكم المخاطب فيه ردا (لن) أى للمخاطب (يتقد) خلاف حكمت أى (لنى ما يتبه) أنت
 من الموصوف أو الصفة كقولك فى قصر الموصوف على الصفة زيد شاعر لأنهم لمن يتقد
 العكس وفى العكس زيد شاعر لا عمرو لمن يتقد العكس (أو) يتقد المخاطب (أثبت ما تنفيه)
 أنت من الموصوف أو الصفة كقولك فى الأول ما زيد منجم بل شاعر وفى الثانى ما زيد منجم
 بل عمرو لمن يتقد عكس الحكم فيها ولا يكتفى فى قصر القلب بأثبت خلاف حكم التكلم أو تنفيه
 فقتطيل لابد من إثبات خلافه مع تفى الحكم نفسه بالعكس ولعل المصنف ظن أن اعتقاد الإثبات
 يستلزم اعتقاد النقي ولذلك تسامح (نحو) قوله تعالى فى قصر الموصوف على الصفة قلبا حكاية
 عن عيسى عليه السلام (ما قلت لهم إلا ما امرت به) وحيث سمع عيسى عليه السلام خطاب الله
 سبحانه وتعالى عليه بقوله ما أنت قلت للناس اتخذوني وأى الهين من دون الله رأى اشتغال المقام
 على معنى أنك عيسى لم تقل للناس ما امرتك فقال ما قلت لهم إلا ما امرت به وقد عرفت فيما سبق
 انقسام القصر الى الحقيقي والتقديرى وكون القصر تقديرى فيما يتبع الكذب على المخاطب
 كما فى قوله تعالى إلا الذين بدلوا الذنبتين أو يكون غير واقع كما فى قوله تعالى حكاية عن المشركين
 فى جواب رسل عيسى عليه السلام أن أنتم إلا تكذبون وسيبقى تحقيقه ثم إنهم يسمون
 القصر الى الحقيقى وغير الحقيقى والقصر الحقيقى فى قصر الصفة على الموصوف غير
 واقع اذ لا يمكن موصوف لا يتصف بالإصفة واحدة فلا يوجد الابتزيل ماعدا تلك
 الصفة مثله الدم اذ له وفى قصر الموصوف على الصفة قليل حقيقيا وفى الأكثر
 ادعائى غير حقيقى تقول مثلا ما قائم حيث نحن أو لحضرتنا أو ما أشبه ذلك الأزيد
 كاتقل عن الشيخ عبد القاهر رحمه الله ولكون القصر الحقيقى قليلا لم يلتفت إليه
 السكاكى وتبعه المصنف (وطرقه) أى طرق القصر (أربعة) وأعلم أن فى الحصر عليها
 سؤالاً وهو أن ههنا طرقاً غيرها كتوسط ضمير الفصل بين المبتدأ والخبر وتزجيف
 طرق الحكم أغنى السند والسند إليه أو السند فقط وقد صرحوا بأفادتهما القصر
 وكذا التصريح بلفظ الاختصاص والقصر وما يؤدى مؤداهما وقد يجاب بتسليم
 أفادتهما الحصر مطلقاً وعدم عدم إياها من الطرق لسبق ذكرها وقد يجاب بأن
 ما ذكر كما يكون للقصر يكون لغيره أيضاً فالمراد ههنا ذكر الطرق التى لا تكون إلا
 للقصر وقد يجاب بأن ضمير الفصل وتزجيف السند مختصان بالمبتدأ والخبر والمراد
 ههنا ذكر الطرق العامة لكل ما يحرى فيه القصر من التسبب وأما التصريح بلفظ
 الاختصاص ونافى حكمة فلا يند من طرق الحصر اصطلاحاً أقول وفى كل من هذه

الاجوبة اشكالا اما في الاول بان ذكرها فيما سبق لا يمتنع ذكرها عند استيفاء طرق القصر
 كأنهم عدوا التقديم منها مع تقدمه في الذكر واما في الثاني فلان التقديم قد يكون لتبديل
 القصر فلا يصح ذكره حيثئذ واما في الثالث فلان المراد بالطرق حصول القصر فلا بد
 من ذكر كل ما يحصله وعدم الجريان في بعض الصور لا يفتح في كونه حصوله ويندفع
 ذلك المحذور بذكر الفرق بينه وبين سائر الطرق كما ذكرنا الفرق بين الطرق الاربع
 ايضا في كثير من الاحكام وانما اشتراكهم في اعادة القصر وما ذكر كذلك على ان عدم
 عدم لفظ الاختصاص وما في حكمه من الطرق ليس مجرد اصطلاح بل لابد من ذكر
 وجهه والحق في المقام ان القصر ليس مجرد الاختصاص بل مع التقي عن التغير وما يكون
 له لابد وان يدل على كليهما معا ولا يخفى ان شيئا من ضمير الفصل وتعريف الطرفين لا يدل
 على التقي عن الآخر وان لم يكن ذلك والمفهوم من الشيء بحسب الوضع والدق غير ما يلزم
 لمفهومه عقلا واما التصريح بلفظ الاختصاص وما في حكمه فكذلك لا يفيد التقي عن التغير
 فلذلك لم يسدوه من طرق القصر لا بمجرد الاصطلاح ويمكن ان يقال مرادهم بطرق القصر
 ما يجري في الانواع الثلاثة للقصر ولا يخفى ان ضمير الفصل والتعريف ولفظ الاختصاص
 على تقدير تسليم دلالة على التقي عن التغير لا تجري الا في قصر الصين والافراد دون قصر
 القلب لان كلامها يدل على التقي عما يتوهم الاشتراك او يتقده فيه ثم ان ههنا نكتة لطيفة
 لعل ذوقك يستلهمها وهي ان القصر كما صفت تشغل على معنيين احدهما معنى الاختصاص
 اعني ثبوت جميع الصفات والموصوف لمقابليتها فانما في ذلك عن التغير القصر عندهم تشغل
 على معنى زائد على معنى الاختصاص اعني الثبوت المذكور فينبغي بين الاختصاص فرقا
 اصطلاحيا والاختصاص اعم واما الفرق بين القصر والحصر ٩ فقد سبق فتذكر
 (الاول) من طرق القصر (الطيف) بلا التافيه او بلكن اوبل (كقولك) قلبا
 او افرادا بحسب المقام (زيد شاعر لا نعيم) في قصر الموصوف على الصفة وفي التقي
 ما زيد بنهم بل شاعر او لكنه شاعر (او) زيد شاعر (لا عرو) في قصر الصفة على
 الموصوف قلبا او افرادا بحسب المقام (واذا كثرت التقي به) الذي هو جزء من مدلول القصر
 واريد التصريح بذلك التقي الذي هو صفة او موصوف (وريم) اي طلب (الاختصار)
 حيث يكون المقام مقامه (قل) زيد شاعر (لا غير) اي لا غير شاعر في قصر الصفة لولا غير
 زيد في قصر الموصوف فيحذف المضاف اليه للاختصار ويبنى غير على الضم كما هو الشايع
 (و) زيد شاعر (ليس غير) اي ليس غير شاعر او ليس شاعر غير زيد (وليس الا)
 اي ليس زيد الاشاعرا او ليس شاعرا الا زيد لكن ينبغي هنا ان يحمل التقي علما
 ليتناول كل شاعر يتقده السامع من عدا زيدا وانما قلنا من عدا زيدا اذا اول الموصوف

٩ وهو ان الحصر لاحاطة
 الافراد من غير الدلالة على
 التقي عادها وان ذلك والقصر
 التقي عن جميع ما عداه من غير
 الدلالة على احاطة الافراد
 وان لمسه ذلك محذور

في الحقيقة لغير المستثنى وإن كان شاملا له صورة وسيجيء تحقيقه وأعلم أن إيراد ليس
غير وليس الاعم كونهما من طريق الاستثناء ليس لبيان طريق اللطف بل لبيان طريق
الاختصار عند كثرة المنفى وأما جعل ليس ههنا للطرف بعيد **الثاني** من تلك
الطرق (الابد التني) وهذا يسمى طريق الاستثناء بعد التني وأداة الاستثناء مثل
الا واخواتها وأداة التني ليس وماولا وإن وغيرها (نحو ليس زيد) الاشاعر (أوما
زيد الاشاعر) برفع شاعر في ما ونصبه في ليس وأما فيدان القصر في قصر الموصوف
لأن التني يمتنع أن توجه الى ذوات الاشياء أي التي لها تحقق في نفسها سواء لم يكن
لها ثبوت لغيرها كما في الجواهر أو كان لها ثبوت لغيرها كما في الاعراض فالاعراض ذوات
بمعنى تحققها في نفسها وإن كانت صفات بمعنى ثبوتها لغيرها نعم إنها ليست بذوات بمعنى
القائم بذاتها لكن المراد ههنا هو الاول ثم ثبوت الشيء في نفسه سواء كان جوهر
أو عرضا لا يمكن تفهيمها أصلا إذ التني يقتضي تسبقها المنفى هو الثبوت للغير الذي هو عبارة
عن النسبة وهذا معنى قول السكاكي أن نفس الذوات يمتنع فيها وأما تني صفاتها إذا توجه
اليها التني فحينئذ إذا قلت ما زيد توجه التني الى ثبوت شيء اليه لا الى ثبوت لغيره لأنها
من قبيل الجواهر ولا يتوجه التني الى أي صفة اتفق بل الى الأوصاف المتنازع فيها
بين المتكلم والمخاطب مثل كونه شاعرا أو مضميا أو غير ذلك فإذا قلت بعد ذلك الاشاعر
أفاد الكلام إثبات كونه شاعرا ونفي كونه مضميا وظهر من عدم توجه التني الى أي
صفة اتفق امتناع قصر الموصوف على الصفة قصرا حقيقيا كما مررت اليه الإشارة وأما
إذا دخلت التني على الوصف المسلم بثبوته وهو وصف الشعر فلا يخفى أنه لا يبنى وجوده
في نفسه لما عرفت بل بثبوته لغيره أن طما فطما كقولك في الدنيا شعراء أو في قبيلة كذا شعراء
وإن خاصا فخاصا كقولك زيد وعمرو شاعران فمضى قلت الأزيد أفاد القصر نعم يجوز
أن يبنى ثبوت شيء لوصف لكنه حينئذ بمنزلة الذات وفي حكمه فقس أحواله عليه
ثم إن في اعتبار الموصوف في الموصوف أشعارا بإمكان قصر الصفة على الموصوف حقيقيا
وإذا قرر عندك ما ذكرناه من التفصيل عرفت صحة ما قبل **٧** أن المراد بالذوات حقائق
الاشياء سواء كانت جوهرًا أو عرضًا وهي ليست بمجولة عند السكاكي فلا يتوجه
التني اليها بل الى وجوداتها وما يتبعها من الصفات وما قبل **٩** في رده من أن التني
والإثبات لا يتوجهان الى الذوات بل الى الصفات تلك الذوات وإن لم يصح
جعلها متفية في الواقع لكن يصح الحكم باتنائها أو ثبوتها فإن قيل الحكم بالانتفاء
كاذب قلنا كذبه لا يمنع اعتباره في القواعد اللغوية على أن الحكم بالثبوت صادق قطعا
فذا يكتفي لنا قد فوجئ بأن ذلك القائل يجوز توجه التني الى وجودها وثبوتها بمعنى

٧ قاله السيد الدين التتازاني

٤٤

٩ قاله السيد السند قدس

سر مولى لفظ ما مبتدأ وخبره

قد فوجئ ٤٤

كون الوجود صفة مرتقعة عنه بأن يتبر زائفة عليه بل يجوز رفع الذات عن
الخارج بأن يتبر الذات بمنزلة وصف قائم بالخارج وانما الذى تفسد رفع الذات
بدون ملاحظة نسبتها الى شئ اوتسبة شئ اليه وهذا بينه هو ماقدره الراد آخر
من جعل الذات عبارة عن المستقل بالمفهومين والصفة مالا يستقل وهو النسبة الحكيمية
وقد تقرر في موضعه ان التثني والاثبات لا تتوجهان الا الى النسبة الحكيمية وانت خير
بأن هذا الراد يجوز في بعض كتبه ٣ عروض التثني لفهم من غير اعتبار نسبة هناك
بل قال يحصل هناك مفهوم آخر هو في غاية البعد عن المفهوم الاول وليس في شئ
منها اعتبار صدق او لا صدق على شئ اصلا فاذا جعلتها على ذات واحدة حصل
قضيستان احديهما محصلة والاخرى مدولة فينتايفان صدقا لا كذبا اقول ان اراد ضم
كلمة التثني من غير اثر في المعنى فلا عبرة له اصلا اذ لا يحصل مفهومان بينهما التباعد اصلا
وان اراد ضم مفهوم التثني فلا يلزم هناك من نسبة فمع كونه ممنوعا فثنا قضى لما في كتابه
هذا وهذا عجيب من مثله على ان الحق ان ضم التثني يستدعي نسبة اما الى موضوع معين
فيحصل قضيستان متايفتان جزما واما الى موضوع ما يجمل فيحصل هناك ايضا قضيستان
بالقوة وقد ظن ذلك الراد انه لانسبة هناك حيث اشبهه عليه اجال الموضوع بعدم اعتبار
النسبة وكيف لا يتصور النسبة والتثني رفع قائم بتصور شئ كيف يتصور رفع قدر فانه دقيق
وبالتدبر حقيق ويظهر من هذا ان ما ذكره القائل ٧ من تفسير الذات يجرى في المتمتعات
ولا استعمال فيه لانه يحد فرضها ذاتا من غير نسبتها الى شئ لا يمكن فيها اصلا وان اعتبر
نسبتها الى شئ يمكن نفيه كما يمكن نفيها من الخارج فلا يرد التقص بالمتمتعات كما توهم
واذا عرفت هذا التفصيل فنرجع الى مانحن فيه وهو ان الاستثناء من التثني يبيد
القصر دون الاستثناء من الاثبات والسرفيه على ما ذكره بعض الافاضل ٩ فوان
المستثنى اذا كان جزئيا للمستثنى منه كما في المفرغ من المتثني في نحو ما جاءني الازيد
او ما يؤل هو اليه اذ اصرح فيه بالمقصود نحو ما جاءني احد الازيد حسن ان يتبر فيه
اعتقاد المخاطب للشركة او للعكس او تردده في ذلك الجزئ وما يقابله من الجزئيات
الآخر واما اذا كان المستثنى جزءا منه كما في قولك جاءني القوم الازيدا وقولك قرأت
اليوم كذا فانه لا يحسن فيه ذلك الاعتبار كما يشهد بالدوق السليم ونحن نقول مدار
القصدي على ما ذكره هو كون المستثنى جزءا وجزئيا لا التثني والاثبات الذى هو
بصدد اثباته فدلله لا يفيد دعواه مع انه لا استزمام بين التثني وبين كون المستثنى
جزئيا اذ يمكن ان يقال ما ضربت القوم الازيدا مع انه يفيد الحصر عندهم وان اولت ذلك
بأن ما له في الضرب عن واحد من القوم لان المراد السلب الكلى فنقول ان ما ذكره

٣ صرح بذلك في حواشيه
على شرح المطالع وحواشيه
على شرح التبريد وغيرهما
ع

٧ القائل سعد الدين التفتازاني
ع

٩ السيد السند قدس سره ع

يفيد الحسن والمفهوم من كلات القوم وجوب النفي ولئن تنزلنا عن جميع ذلك فليس
 مذكرك بيان السر بل احالة على الذوق وذلك انما يستبر عند العجز عن بيان السرواية
 ما يقال لتوجيه كلامه ان ثبوت الحكم لجزئى اوفيه عنه لا يستزم الثبوت او النفي لجميع
 الافراد اذ يكفي الثبوت او النفي في ضمن بعضها فيمكن اعتقاد الشركة والعكس او التردد
 بخلاف ثبوت الحكم لكل اوفيه عنه فانه يستزم الثبوت لجميع الاجزاء اوفيه عنها
 فلا يمكن الاعتبار المذكور وانت تعلم ان الطريق المذكور لدفع خطأ المخاطب
 في الاعتقادين او التردد فينبى فيرد الخطأ ان لا يمكن فيه اعتبار ذلك الاعتقادين
 او التردد وما ذكره الفاضل من لزوم امكان ذلك الاعتبار خلاف ما هو الحق عند
 اولى الابصار فلى مذكركه يكون قولك جادى القوم الازيدا من اداة القصر لعدم
 امكان اعتقاد الشركة او العكس او التردد ويكون قولك ما جادى احد الازيدا غير
 مفيد للقصر لامكان الاعتقادين والتردد المذكورين مع ان الامر على عكس مذكركه
 تدبر فيه وتتحقيق المقام على وجه يتجلى جلال المرام عن قناع الابهام هو ان القصر
 بواسطة نفي المقابل يفيد تأكيد الاثبات فاذا قلت ما ضربت القوم الازيدا تنفى الضرب
 عما جادى زيدا وتبينه لزيدا ولا يخفى ان نفي الضرب عما جادى يستلزم ثبوت لزيد بطريق المفهوم
 بد اذ ثبات الثبوت بكلمة الا بطريق المنطوق واما الاثبات لما جادى المستثنى في قولك ضربت القوم
 الازيدا فلا يفيد النفي ثباتا للنفي بكلمة الا لان الاعدام لكونها محتاجة الى تصور ملكاتها
 دون العكس يفيد تصورات النفي تصور الاثبات بطريق المفهوم ولا يفيد تصورات الاثبات
 تصورات النفي اصلا فان قلت تصورات النفي في المستثنى يفيد اثبات المستثنى منه فيحصل ثبوتان له قلت
 المقصود بالحصص هو المستثنى دون المستثنى منه واعلم ان هذا المقام لا يوجد في كلام احد من علماء
 الايام ولم يحم حولها احد من الفضلاء الاعلام ومن قصد فوق دون المرام شعر وكل يدعى
 وصلا الى ولي لا تقر لهم بذلك والحمد لله على نعمه العامة والخاصة وهو المفضل المنعم
 الثالث من تلك الطرق كلمة (انما تضمن معنى ما والا) بدليل صحة انفصال الضمير منه
 كقولك انما يضرب انا كما ينفصل فيما ضرب الا انا وقد استدل عليه المصنف (قال) الفزردى
 انما التامد الحامى التمار (انما) يدافع عن احاسبهم انا او مثلى (فصل ضمير الفاعل منفصلا
 بواسطة انما التامد من الذود وهو الطرد والتمار ما وراء الرجل بما يجب عليه ان يحميه
 وقيل المهد والحسب ما يهده الرجل من مفاخر نفسه وآبائه وضمير احاسبهم عائد الى
 جملة انا او مثلى لانها مقدمة تقدير (قال) على بن عيسى (الربى) المنسوب الى قبيلة
 ربيعة (نحو) ينادى (في توجيه لقادة انما الحصر كلمة (ان) في انما (التحقيق) اى تحقيق
 الحكم وتأكيد اثبات المستند للمستند اليه (وما مؤكدة) فيحصل تأكيد عقيد القصر
 (لانافية كما قال) بكونها نافية (من لاختيرة) اى لا اطلاع (لهما نحو) والمراد بذلك

الامام الرازي حيث قال انها ثني غير المذكور وان لاثبات المذكور قيل هذا التعريض على الامام من قبل الربيع وقيل ٧٠ من قبل السكاكي اذ الربيع مقدم على الامام (قزيد) مالمؤ كدة (تأكدها) اي تأكيد كلمة ان (فيضمن معنى القصر) بواسطة التأكيد على التأكيد (اذ القصر) بقسميه (يقصده هذا المقصود) وهو التأكيد على التأكيد لكن (اذا وقع) القصر (في جواب المتردد) وفيه نظر لان مقامه بنحو والله ان زيدا قائم والجواب ان ما يفيد القصر هو التأكيد على التأكيد بواسطة ثني الحكم عن الغير لامطلقا الا يرى الى جعلهم التقوى مقابلا للقصر كما عرفت واعتراض ايضا بأن القصر ليس تأكيدا لتأكيد سابق بل لاثبات سابق وايضا ما ذكره من الاثبات الصريح والضعفي انما يظهر في صورة العطف دونما والا وقد يتكلف لدفع الاول بأن ثني خطأ المخاطب وتقرير صوابه تأكيدا لاول في جميع الصور والتأكيد بواسطة الثني تأكيدا مان واجيب عن الاخير بان صحيح المناسبة يكفيه بعض الصور ولك ان تقول الاثبات بواسطة الاصحح وبواسطة الثني ضمني اذ يلزم من الثني عن الغير الثبوت للاول ضمنا في جميع الصور كما مر قال الامام الرازي في المحصول في علم الاصول ان كلمة ان لاثبات وما للثني فاذا اجتمعا وجب ان يبقى كل واحد منهما على الاصل لان الاصل عدم التغيير فلما ان يقول كلمة ان يقتضي ثبوت غير المذكور وكلمة ما يقتضي ثني المذكور وهو بالاجماع باطل او تقول بالعكس وهذا هو المحصر وهو المراد وقد يقرر بانهما اذا اجتمعا يتوجه الى واحد للزوم التناقض فوجب ان يتوجه احدهما الى المذكور والاخرى الى غير المذكور واتعنا ثني كلمة ان المذكور لكونها سبق وبالحفاظة عليها احق لكونها للاثبات الذي هو الاشرف ويؤيد هذا تفسير النحاة انما بما والاواحج الربيع على مذهبه بأن ما لو كانت تلفية لاقتضت التصدير ولا جمع حرف الثني والاثبات بلافاصلة ولجاز نصب انما زيد قائما لان حرف الثني وان كان زائدا يعمل ولكن مناه تحقق عدم قيام زيد لان اداة الثني انما ثني ما يرد عليه والتوالي الاربعة باطلة بأسرها اقول يمكن منع كل من التوالي اما الاول فبان اقتضاء التصدير انما هو على المنق وهو غير المذكور واما الثاني فبانه يكفي فيه الفصل حكما اي توجه احدهما الى غير ما يتوجه اليه الآخر واما الثالث فبان جواز النصب اذا عمل في المذكور وليس كذلك ههنا واما الرابع فبان ذلك اذا توجه الثني الى المذكور لاني خلافه واعلم ان الامام ابن هشام ذكر ما ذهب اليه الامام في معنى اليب ثم قال وهذا البحث مبني على مقدمتين باطنتين بلجاء النحويين اذ ليست ان للاثبات وانما هي لتوكيد الكلام اثباتا كان مثل ان زيدا قائم او ثنيا مثل ان زيدا ليس بقائم وليست ما للثني بل هي بمنزلة اخواتها ليقا ولما ولكنها وكأنا اقول صريح النزاع انما هو الى كون

مانافية أو مؤكدة فقط وأما كون أن للاثبات فرادهم بذلك كونهما تأكيد الإثبات
وتخصيصهم بالإثبات لوجوب دخولها الإثبات في باب القصر لامطابقا لما سر في باب
الاستثناء من التثنية واعتذر بعضهم عن قبل الامام ونقله البعض عن المص وهو ان سراده
أن كلمة انما القصر باطابق اهل اللغة والتفسير كسائر الكلمات المركبة الموضوعة لمعنى
لانها مركبة من ان وما وبقية على اصلهما حتى يرد عليه الاعتراضات المذكورة فاذكره
الامام بيان وجه المناسبة ورواية الاصل مهما امكن واما المنقول عن الربيع فهو من باب
ايهام العكس فانه للمراى ان القصر تأكيد على تأكيد زعم ان ما كان تأكيدا على
تأكيد كان قصرا وايضا يلزم ان يفيد مثل والله ان زيدا قائم القصر ويلزم ايضا ان
يفيد انما القصر في جواب المتردد لافي سائر المقام وكلا اللذين باطل اقول ما ذكره
الامام من بيان المدخول لكل من ان وما يشعر بقتلها على اصلهما والافيه في بيان
المناسبة ذكر مدلول كل من الجزمين في الاصل فقط نعم يمكن ان يقال مدخولهما حالا
الافراد نسبة الخبر الى المتأخر على ان يكون النسبة قائمة بالخبر ومدخولهما حال التركيب
النسبة الواقعة بينهما على ان يكون قائمة بهما فيثبت كلمة ان تلك النسبة وينفيها كلمة ما
هذه النسبة غير واقعة ٣ بل الواقعة بالنسبة بين القيام وعمره والواقعة بين القصور وزيد
ولكون كل من ان وما متوجهة الى الجملة لم يتصب الاسم بان والخبر بما الان هذا احتمال
يثبت العقل ولا يساعد النقل قد برز الله الموقف (الرابع) من تلك الطرق (التقديم) اى
تقديم ما حقه التأخير (نحو انما كفت) معك وحدي افرادا ولا غيرى قلابا هذا في قصر
الصفة وفي قصر الموصوف يعمى ان افرادا او قلبا واعلم ان المصنوع لا يفرغ عن ذكر الطرق
الاربعة شرع بين ما به الاشتراك وما به الامتياز بينهما فقال (واعلم ان) الطرق (الاربعة)
للقصر (يعملها امر واحد) يوجد في الاربعة بالنظر الى حال المخاطب (وهو انك المخاطب)
المشوب حكمه بخاطب وصواب (تسلم) انت (صوابا وترد خطأ فالصواب الحكم)
اى مجرد الاستناد اما في قصر القلب فالصواب الحكم يكون الموصوف على احد الموصوفين
او يكون الوصف لاحد الموصوفين واما في قصر الافراد فالصواب مطلق الحكم اما
بالاشتراك او بالتساوى كما عرفت بتحقيقه (واخطأ التفصيل) اى تعيين الحكم في قصر
القلب يكون الموصوف على معين من الوصفين لا المعين الآخر ويكون الوصف لمعين
من الموصوفين لا المعين الآخر وفي قصر الافراد تفصيل الحكم اما قطعا او مترددا
بالكل اى يكون الموصوف على الوصفين جميعا دون واحد منهما ويكون الوصف
للموصوفين جميعا دون واحد منهما قيل هكذا في النسخة التى سمعتها من المصنف وفى
بعض النسخ وهو الاول والاخس من الاولى واخطأ التعميم او التفصيل

٣ ولا يخفى ان نسبة الخبر
الى المتأخر متعددة شخصا في
ذهن المتكلم والمخاطب
الواقعة بينهما متصلة في
فهمهما نوما لا شخصا تأمل
والفرق دقيق

٢ فيه من لطف التعبير ما
لا يخفى على الفطنين عـ

أى التصيم في قصر الأفراد اذ يحكم على الاشتراك اوتوهم والتقصيص في قصر الالب
اذ يخطأ في تخصيص الحكم بمن دون معين آخر قيل هذا الحكم ليس بطرداذلا حكم
للمخاطب في قصر الأفراد في صورة التردد ولا يخفى عليك ان هذا خطأ ٢ بالتردد
وتقرير الصواب فيه ما سلفناه من التفصيل فذكر (ثم يختص) اى يتاز (كل)
من الطرق المذكورة (بامر) مستحل (فالاول) اى العطف يتاز (بأنه نص قضا
واثباتا) حيث يقع كل من مثبت والمثني منصوبا عليه مخصوصه نحو زيد شاعر لا منجم
او بسمومه نحو زيد شاعر لا غير بخلاف الطرق الباقية فان مثبت منصوب فيها دون
المثني نحو ما أنا الانعمى وانما نعمى ونعمى أنا (والثاني) اعنى الابد التنى يتاز (بأنه
لا يمتنع مع الاول) اى العطف فلا يقال ما زيد الا قائم لا قاعد بخلاف الاخيرين فانهما
يحتمان مع نحو انما انعمى لا قيسى ونعمى أنا لا قيسى وجعل السكاكى عدم اجتماع
العطف مع التانى خاصة للعطف والمص عكس الامر حيث جعل عدم اجتماع التانى
مع الاول خاصة للتانى بناء على ان عدم الاجتماع مع التانى يوجد فى الثالث ايضا لانه
لا يمتنع معه ايضا فلا يكون خاصة للاول بل للتانى (اذلا) العاطفة (لا تدخل على ما
دخله تنى) صريح قبلها لانها موضوعة للتنى الصريح ولودخل على مادخله تنى صريح
يلزم ان يكون لامفيدة للاثبات الصريح لان تنى التنى اثبات وهذا نقض لوضعهما **قيل**
لم لا يجوز ان يكون لاهمنا تأ كيد التنى لالتنى التنى اوندعى ههنا لتنى ايضا والاثبات
انما لزم من دخولها على التنى على ان هذا الاستعمال شائع فى الكشف قال وما رسلك الا
نذيرا لاحيظا ومهيئا عليهم وما كان ذلك الاختلاف فى الدين الاحصاء بينهم لاشبهه
فى الاسلام وما هى الشهوات لا غير وما اردنا الا احسانا لاسامة اقول كلمة لا يبنى
الحكم السابق عن مدخوله بأن يكون الكلام المسوق له التنى والتنى الحاصل فى الاول
تأ كيد الاثبات فالمقصود فيه هو الاثبات والتنى تبع والامر المحفوظ تبعا لا يؤكده
واما الاثبات فابيد احتمالا منه لتأ كيد فلا يكون لتأ كيدا اصلا مثلا اذا قلت
ما ضربت الا زيدا فالمقصود منه اثبات الضرب لزيد والتنى عن التغير لتأ كيده كما عرفت
سابقا فتقولك لا عمرو لا يكون تأ كيدا للاول وذلك ظاهر ولا للتانى لانه غير مقصود
اصلا وبهذه يندفع كونها لتنى ههنا لان ذلك بحسب الوضع واما بحسب المقام
فلا بد وان يكون للاثبات آخر لان سوق الكلام له فذكر ما هو للتنى وضما واردة
الاثبات منه آخر اقل للموضوع واما ما وقع فى الكشف فتحقيقه انك قد عرفت فيما سبق
ان التنى لا يتوجه الى أى صفة اتفق بل الى الاوصاف المتنازع فيها فلهذا لا يكون قصر
الموصوف على الصفة حقيقة بل ادعائيا بقوله لاحيظا ومهيئا مثلا بيان للاوصاف

التسارع فيها فهو عطف على ما ارسلناك بتكرار النفي اى ما ارسلناك حقيقا ومهمنا
 الانذيرا وليس عطفًا على الانذيرا او على المجموع بعد اعتبار الانذيرا وهكذا الحال
 في الباقى عبارة عبارة والعامل يكفيه الاشارة (و) كلمة (غير حكمه في هذا) اى في افادة
 معنى المحصر وفي عدم اجتماعه مع الاول (حكم الا) يقال ما يزيد غير شاعر ولا يقال لا كاتب
 (بمخلاف انما) فانها تجتمع مع الاول وان كان في معنى ما والا نحو انما انا نعيمى لاقيسى (لان
 النفي فيها ضمني) لا صريح وكلمة لا موضوعة للنفي المعنى الصريح لا الضمنى فاذالم يكن انما
 نافية للمعنى الصريح لم يكن ما ينفيه كلمة لا هو بينه ما ينفيه انما فلا يلزم كون لا مفيدة
 للاثبات بواسطة نفي النفي السابق حتى يلزم خروج لاعن وضعها الاصل وفيه نظر لان
 النفي وان كان ضمينا في انما لكنه ينبغي ان لا ينفك عنه والام يتحقق المحصر فاذا اعتبر فيه
 يكون النفي الصريح بيده اما ضياله فيلزم ما ذكرتم من المحذور واما تأكيد النفي الضمنى
 فحينئذ لا مدخل في كون النفي ضمينا اذ لا محذور في التأكيد للنفي الصريح ايضا والجواب
 المنبئ عن التحقيق هو ان التأكيد للنفي الضمنى لان المحصر لا ينفك عن النفي فالتنبي
 الوارد حقيقه مؤكده البتة الا ان سوق الكلام في الابد النفي هو للاثبات فلا يصح تأكيد
 النفي فيه وفي انما لاجل النفي الضمنى فيصعب تأكيده والفرق بينهما كون النفي في الاول
 ملحوظا ولا فسوق الكلام للمحفوظ ثانيا وفي الثاني بالكس وبهذا يندفع لزوم جواز
 قولنا ازيد الاقيام لا القعود بناء على ان النفي الضمنى يصح جواز النفي بلا صريح يحامن
 غير حاجة في دفعه الى جبل النفي في الاستثناء بمنزلة المصرح به كاقيل وهذا التحقيق
 يؤيد ما ذكره الامام من ان كلمة ان في انما لتحقيق المذكور وكلمة النفي غير المذكور وحاصله
 ان ان على اصل معناها التي هي التحقيق لدخوله وما نصب قرينة من اول الامر الى ان
 فيه نفي لما عده (كما يجوز امتنع عن الجحى زيد لا عمرو) مع عدم جواز ما جاء زيد لا عمرو
 مع ان مؤداهما واحد وانما الفرق بأن النفي في الاول ضمنى وفي الثاني صريح هذا
 بحسب الجليل من النظر وما انظر الدقيق فيفيد ان المال في الاول اثبات العدم المضاف الى
 الجحى فيزيو هذا الابات فرع ملاحظة العدم وتأخر عنها بخلاف الثاني اذ العدم هناك بدون
 تعقيب الثبوت ولا يخفى ان كلمة لا يقتضى ملاحظة ثبوت سابق اذ العدم انما يعرف
 بالنسبة الى الوجود لا غير وملاحظة الثبوت في الاول دون الثاني كما صرحت فافهم
 فان هذا معنى لطيف واعلم ان من اجتماع الطريق الثالث مع الاول يعرف اجتماع
 الرابع معه ايضا نحو نعيمى انما لاقيسى لا اشتراك في الاحكام المذكورة ولهذا لم يضرخ
 المص بذلك واحال امره الى المقايسة (هذا) اى ما ذكرنا من اجتماع الطريق الثالث
 مع الاول (انما لم يكن) الوصف (المذكور بيده) اى بعد انما (مختصا) اى محالة في

قائله سعد الدين التفتازانى
 في شرح التلخيص ع

نفسه اختصاص بالموصف المذكور لان الاختصاص بأبي عن اعتقاد الشركة فيستفي
 عن نفسها فان قلت فاذا لم يتصور اعتقاد الشركة ههنا فلا يصح القصر اصلا اذ لا فيه
 من اعتقاد في الخطاب على خلاف الحكم اعني الشركة قلت يكفي في القصر الخطأ
 التقديرى اى لو كان هناك مخاطب وتوهم هذا الامر لاجرينا عليه هذا القصر وذلك
 لان الفرض من النفي المتبر في القصر تأكيد جانب الاثبات فيكفي الامر المتوهم
 في التأكيد بخلاف النفي الذى هو المقصود اصلا لا بد فيه من توهم شركة محققة وهذا
 مراد السكاكى من حكمه بعدم الجواز ومنهم من غفل ٩ عن مراد السكاكى وقال
 الاقرب في هذا الباب ما ذكره الشيخ عبدالقاهر من انه لا يحسن الجماعة المذكورة في
 الوصف المختص كما يحسن في غيره ووجه القرب عدم الدليل على الامتناع عند قصد
 زيادة التحقيق والتأكيد لكنك تعلم ان الدال على الشركة المحققة لا يؤكده الدال على
 الشركة الموهومة قطع بل يقينان وايضا المتبادر من نفي الموصوف المعين المقابل
 للموصوف الاول صورة قصر القلب والذى يدل عليه انما صورة قصر التعيين كما
 عرفت فبينهما تناف (فلا يقال انما يصح من يخشى القوت لامن يأمنه) اذا تأمنا يدل
 على تقدير تردد مخاطب في ان الجملة هل يثبت غير من يخشى ام لا وكذا لا يدل على
 وقوع التردد المذكور مع ان اختصاص الصفة بمن يخشى يمنع وقوع التردد بل تدل
 على ان الجملة يثبت غير من يخشى على صورة قصر القلب وانه ليس كذلك قبل وانما
 لم يتصوروا في جماعة لا العاطفة التقديم هذا الشرط اصلا لا وجوبا ولا استحصانا لكون
 دلالة على الاختصاص انصف من دلالة انما ويمكن ان يقال ان دلالة التقديم على
 النفي عن الغير لما كان بالنحوى دون الوضع يكون المنفى الذى يسده هو ذلك النفي
 المأخوذ من النحوى بينه لا غيره فلما لم يكن غيره لم تكن تأكيدا له فاذا لم يكن تأكيدا
 له يكون خارجا عن افادة تحقق الاعتقاد حتى يدفع ما فهم من القصر من توهم
 الاعتقاد فقدم ذكر التقديم لما ذكرناه لامن منصفه في افادة الحصر على ان منصفه في
 افادة الحصر انما هو في احتياجه الى القرينة حتى لا يحمل التقديم على التقوى وليس
 في نفس الحصر اى افادة التأكيد ثبوت الحكم بنفى مقابله كيف وجب الطرق
 سواسية في هذا المعنى ولا يخفى ان عدم صحة العطف بلا في الصورة المذكورة مما يرجع
 الى قصر الحصر اى اعتبار النفي تأكيد الحكم لا في دلالة اللفظ على الحصر وكم بين
 منصف الدلالة ومنصف التأكيد في المعنى قبل عن الشيخ عبدالقاهر انه قال ان النفي فيما
 يحصى فيه النفي يقدم تارة نحو ما جاني زيدوا ما جاني عمرو وتأخر اخرى نحو انما
 جاني زيد لا عمرو وانما انت بذكر لست عليهم عسىطر ١٠ واعترض عليه بأن الكلام

٩ الذى غفل صاحب
 الايضاح ومن تبهم من
 شراح المحتاج ١٠

في النفي بلا عاطفة والاقل دليل على امتناع نحو ما جاني الازيد لم يجي عمرو اقول ما سبق من الامتناع في الاستثناء هو في العطف على المستثنى ما يقابله نحو قواك ما جاني الازيد لا عمرو لان المتبادر من سوق الكلام هو اثبات المجي لزيد واذا عطف عليه ما ينفي عنه الحكم كان عوداً الى اول الكلام فيكون مشقة للنفس بمنزلة مشقة رجوع القهقري للبدن واما اذا عطف لم يجي عمرو يكون عطفاً على النفي السابق فيقتلص النفس عما يكرهه بخلاف انما حيث يجوز فيه عطف المفرد المنفي لان آخر الكلام هناك النفي فلا يلزم ماسر من المحذور وايضا يجوز فيه عطف الجملة بالطريق الاولى ويجوز فيه التقديم والتأخير ايضا كما ذكره الشيخ بلامانع (و) كلمة (الاقتابل الاصرار) اي تستعمل في مقابلة من يصر في اعتقاده الخطأ بخلاف اعتقاده قد يسلك او يجب ان يسلك مع من لا يصر على خطئه ومن يتلق كلامك بالقبول وايضا يجب ان يستعمل في كلام آتياه على طرف الثمام اما حقيقة او ادعاء ثم ان الاصرار في الا (اما) اصرار (تحقيقاً) عند اخراج الكلام على مقتضى الظاهر (نحو) قوله تعالى حكاية عما قاله الكفار للرسول (ما انتم الا بشر مثنا وما نزل الرحمن من شيء ان انتم الا تكذبون) يقولون انكم كاذبون في دعوى الرسالة اذ الرحمن ما نزل من شيء من وحي ورسالة لانكم لستم الا بشر مثنا لازمية لكم علينا تقتضي اختصاصكم بعامدعون مع ان البشر لا عين ان يكون بشراً وهذا يزعمه الفاسد واعتقادهم الكسب ان الرسول لا يكون بشراً وما اعجب شان المشركين لم يجوزوا ان يكون الرسول بشراً أو رضوا ان يكون الاله جراً ما احل له الخلق لاله الاموه في هذه الآية قصر في موضعين اما الاول فبناء على ان اصرارهم على دعوى الرسالة بمنزلة الاصرار على التزعم عن البشرية بحسب زعمهم الباطل فاثبتوا البشرية لهم بطريق قصر القلب ورد تجاوزهم الى كونهم رسلا واما الثاني فبناء على اصرارهم على دعوى الرسالة للممكن صدقها مجزوما به بحسب زعمهم قدروا ان مدار امرهم التردد في صدق دعواهم وكنها حكموا بكنها بطريق قصر التعيين لكن بناء على تقديرهم التردد في مخاطب لاعلى تحقرو كيف وهم يعلمون ان الرسل جازمون بصدقهم كاصرحوا بذلك بقولهم انا اليكم مرسلون قبل واذا عرفوا جزم الرسل بصدقهم يكون قصر الحكم بالكذب بطريق القلب لا بطريق الافراد واجيب بان في الحل على قصر التعيين نكتة ليست في الحل على قصر الافراد وهي ان الكفار يقولون ان قطع الرسل بكونهم صادقين مما لا ينبغي ان يصدر عن قائل فتاية امرهم ان يكونوا متردد بين الصدق والكذب كما هو ظاهر حال المدعى عند السامعين واعتراض عليه بان ترددهم في صدقهم بحسب نفس الامر لا يصح ان يشبه بظاهر حال

الحبيب سعد الدين العلامة

✽

المعترض السيد السند قدس

✽

سره

المدعى كما وقع هذا التشبه من السكاكى اذ ليس ظاهر حال المدعى التردد فى صدقه
وكذبه بحسب نفس الامر وان اراد تشبيه ترددهم فى نفس الامر بتردد المدعى عند
السامع كان ركيكا جدا وان اراد تشبيه ترددهم عند السامع بتردد المدعى عنده كان
التشبيه صحيحا لكن لا يلايم حينئذ القول بأن غاية امركم التردد فى نفس الامر بل
يقضى سوق الكلام حينئذ ان غاية امركم التردد عند السامع وانه باطل قطعاً لوجه
فى توجيه كلام السكاكى ان يقال ان المتكلم اذا اعتقد ان السامع يعتقد تردده كان له
ان يسلك معه طريق القصر فالتقى فى القصر لسنا مترددين بين صدقكم وكذبكم كما
يتردد السامع بين صدق المدعى وكذبه وان تنوهموا التردد من ابل اتم عندا مقصرون
على الكذب ولا يتجاوزونه الى الحق حتى ترددهم بين صدقكم وكذبكم هكذا ذكره بعض
الافاضل وقال هكذا حقق الكلام والله الموفق للمرام ونحن نقول وبالله التوفيق غير
حافى على اولى الانصاف ان المعتبر فى القصر مطلقا حال مخاطب اما محققا كما هو الاكثر
او مقدر كما فى الاكثيد واما بتردد محقق او مقدر كما فى ما نحن فيه واما اعتبار تردد المتكلم
فما لم يسمع ولا يقل اصلا نعم اذا نزل المتكلم تردده منزلة تردد مخاطب فيجوز لكن
ينافيه ما اراده من تشبيه ظاهر حال المدعى ثم ان ما ذكره لا يمس كلام السكاكى اصلا
ففسلا عن كونه مراده فلتنقل اولا كلامه ثم تبين مراده حتى يتضح الحال ويرقع
الاشكال قل رحمه الله قل اراد لستم فى دعواكم لرسالة عندنا بين الصدق والكذب كما
يكون ظاهر حال المدعى اذا ادعى بل اتم عندا مقصرون على الكذب ولا يتجاوزونه
الى حق كما تدعونه اقول هذا تقرير لسان القصر من غير تعرض لحال مخاطب لانه
قد ذكرنا وان هذا مثال لقصر الافراد فيفهم بذلك حال مخاطب من التردد سواء كان
تحقيقا او مقديرا وتقرير القصر ايها الزاعمون لرسالة المترددون فى صدقها وكذبها كما
يليق لسانكم لستم فى دعواكم هذه بين الصدق والكذب عندنا لى لستم فى دعواكم
هذه مترددين بين الصدق والكذب فى اعتقادنا وان كانت فى اعتقادكم كذلك كما هو
شان مخاطب عند قصر الافراد ولما فهم من التقييد بنسبنا اتم لا يفترون بحسبوا منهم
من الدعوى وان كان الاطلاق بالآخرين التردد فيه بناء على اتم مدعون ومن شان الدعوى
ان يتردد فيها كل من سمع فى ظاهر الحال اى قبل قيام البرهان لكننا لما كنا نطالب بالحقيقة
لم نقيدهم بالظاهر فبنا عن الظاهر الى الحقيقة فصرتم عندنا على احد احتمالى التردد فقط
اعنى كذب الدعوى لا يتجاوزونه الى حق اى الى صدق الدعوى ولا يخفى ان هذا تقرير
واضح لكلام السكاكى يظهر فيه فائدة التقييد بقوله عندنا ويظهر تقييد الظاهر فى قوله
ظاهر حال المدعى نكتة جليلة ويظهر ما فى تقرير الحبيب والسائل من الخلل وبالله

٣ سيد السند قدس سره

✽

٧ يقال شئ حتى اى خاف

كذا فى الصالح ✽

الصحة عن ازاله وانما اطينا الكلام بحيث اورث الاسهاب مع ان تصحيح عبارة
السكاكي خارج عن شرط هذا الكتاب لان هذا المقام من معار الافهام ومنال
الاقدام ومن الله التوفيق والالهام ولا استشر المصنف هنا ورود سؤال بأن الا
قد يستعمل مع عدم الاصرار في قوله تعالى ان نحن الا بشر مثلكم اذ الكفار ليسوا
بمكرين بشرية الرسل فضلا عن الاصرار بل غاية جهدهم اثباتها والمقام لا يقتضي
تنزيلهم منزلة المنكرين لانهم حققوا بشرية الرسل وقالوا ما انتم الا بشر مثنا اشار الى
الجواب بقوله (واما) قول الرسل لهم (ان نحن الا بشر مثلكم فن باب المجارة) والتماشي
(مع الخصم) عند الجدل معه (لتبكت) اى لازامه واسكانه (في المثر) اى في موضع
العترة اى الزلة فليست الآية من قبيل اصرار المخاطب على الخطأ بل لتسليم مقدمة
حقه عن مدعى المخاطب يجعل متقد المتكلم منزلة الخطأ ورده بالقصر حتى يلزم
مدعى المخاطب ثم ترصد مقدمته الباطلة فاذا بلغ الى هناك تأخذه من حيث لا يشعر
فيتبين الاخام ولا يتمكن من الخلاص فهنا استدراج منقته الاسكات بلا تشبث
ولا عنر اصلا وشبه هنا تماشيك مع خصمك في ارض سهلة الى ان وصلت الى
مهواة فهناك توقه في الهلاك وهذا الباب (ما تقول) لخصمك (انت صادق في كل
ما تقول) مساعدة له ظاهر اثم تأخذه بقة وتقول (لكن ما حيلتك) اى ما مغلصك
وجوابك (في دفعواى هذه) فهناك يقطع الخصم ويزل اقدامه اذ لا يلزم مدعاه
من القصد وجملة المقام ان الرسل كانوا ساعدوا على قولهم ما انتم الا بشر مثنا حتى
نسوا من اصر على خلافه على الخطأ واوردوا في نفيه القصر لكن انكروا فهم الرسالة
بتبع امتناع كون البشر رسولا بتجوز ان يعن الله على من يشاء من عباده قيل وانما
اوردوا تسليم البشرية في صورة الحصر ليكون على وفق كلام الخصم صورة فانها
اقوى في المجارة وستر المبزاة لانهم قصدوا بذلك تسليم الحصر وانت خير بامكن
قصدهم الحصر بتقدير مخاطب قائل بخلافه كما ذكرنا قوله (واما) اصرارا (ادعاء)
قسم لقوله اما تحقيقا وهذا على ان يخرج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر (نحو)
قوله تعالى (ان انت الانذير) اى لست بجاهد لانحصاره في ارادة من يهدي من يشاء (كأنه)
اى كأن النبي صلى الله عليه وسلم (البالغة) اى لمباقتة وشدة حرصه على هدايتهم واقامه
شراشره على رجوع الخلق الى الحق ليملكوا زمام السادة طجلا و آجلا حتى قيل له
فلعلك يا خع نفسك على آثامهم ان لم يؤمنوا (جمل) عليه السلام في موقع الخطاب
(عن يظن اني علك هدايتهم) ادعاء قلب هذا المعنى الى خلافه من ثبوت الانذار
وانحصاره عليه اخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر واعلم ان المص بعدما استوفى

نوعى القصر بالتسبة الى المخاطب كالأفراد والقلب وبالتسبة الى الصفة والموصوف اما
من جانب الاول او من جانب الثانى فى ضمن الطرق الاربية له اراء ان يخص بالذكر
القصر الواقع بين المسند والمسند اليه اعنى الفاعل والمفعول واحال ماعدهما الى
المقايمة عليهما ولكن ذكرهما فى طريق الاستثناء لان له هناك عدة اعتبارات ليست
فيما عدها فقال (ثم الاصل) فى قصر الضرب الواقع على عمرو على زيد بطريق ما والا
(ما ضرب عمرا الازيد) بتأخير المقصور عليه عن اداة الاستثناء و تقديم المقصور
عليها فى هذا المثال قصر الضرب المطلق بعمرو على وجه المفعولية على زيد على وجه
الفاعلية افرادا او قلنا بحسب المقام فيمتنع ان يكون زيد ضاربا لغير عمرو ولا يتبع
ان يكون عمرو مضروب غير زيد و اشار بتقديم المقصور اذا كان مفعولا الى ان
تقديم الفاعل اذا كان مقصورا بطريق الاولوية واذا عرفت الحال بين الفاعل
والمفعول قصر على حال ماعدهما من المحولات مثلا اذا قلت ما جاء راكبا الازيد
كان قصر الحال على صاحبها وبالعكس فى عكسها وعلى هذا القياس غيرها ولم افهم
من التركيب السابق ان لا يجوز فى اداتها الاستثناء الا توسطها بين المقصور والمقدم المقصور
عليه المؤخر اشارة الى جواز خلافه فقال (ويجوز ما ضرب الازيد عمرا) بتقديم المقصور
عليه مع اداة الاستثناء وتأخير المقصور وذلك لان ما على اداة الاستثناء هو المقصور عليه
البتة فلا يلزم الاتباس اصلا سواء قدم او اخر وهذا بخلاف افعالنا للمبدء كرفه اداة
الاستثناء لفظا يحصل الاتباس فيقدم المقصور ويؤخر المقصور عليه البتة (لكنه قليل)
فى الاستعمال (لانه قصر الثوب) وهو الضرب المقيد (قبل تمامه) اى قبل ذكر القيد وهو
المفعول (لان المقصور) اعنى الضرب (هو الضرب المقيد) بالمتعلق بالمفعول (دون الضرب
المطلق) وفى بعض النسخ ثم الاصل ما ضرب زيد الاعمر او يجوز ما ضرب الاعمر ازيد والمال
واحدا لا يخفى على المتأمل الا ان المراد بقوله قبل تمامه على هذه النسخة قبل تعلقه بالفاعل وهو
ظاهر ويمكن ان يقال اعلم بجز ما ضرب الازيد عمرا لا ما ذكر بل لاحتمال ان يكون كل
من زيد وعمر مستثنين ما والمراد ما ضرب احد احدا الازيد عمرا وذاخير جائز لان
القصر فى ما ضرب عمرا الازيد قصر فعل المفعول على الفاعل وفى تقديم الازيد على
ما ذكر قصر فعل كل منهما على الآخر وهذا غير ما قصد بالاول فلا يجوز وهذا
الذى بحث النحاة على اتصافهم على امتناع التقديم المذكور ولكن لما كان تقدير
الاستثناء المفرغ متعددا باداة واحدة بيضا عن الحق لانه مجرد احتمال بحسب
القل جوزوا التقدير المذكور ومنعوا لزوم الاحتمال المذكور كاختاره السكاكي واعلم
ان المراد من قصر الفاعل على المفعول هو قصر الفعل مقيدا بفاعله على المفعول وهذا

معنى ما قبل من أن المراد قصر فاعليته عليه وتصرع أيضا بأنه من قصر الصفة على الموصوف
وذلك لأنه لا شك أن ذلك الفعل باعتبار تعلقه بالمفعول صفة له فهو اعنى قصر الفاعل على
المفعول يكون راجعا الى قصر الصفة على الموصوف كأنه قيل ما مضروب لزيد الاعرو
وكنا قصر المفعول على الفاعل قصر الفعل المتعلق بالمفعول على الفاعل حقيقة
وكونه صفة للفاعل في غاية الظهور **(خاتمة)** لهذا البحث في تحقيق الاستثناء (لابد
في الاستثناء) من ثلاثة اشياء (من المستثنى منه) لأن الا للاخراج وهو يقتضى مخرجا
منه (ومن عومه) أى من عموم المستثنى منه أيضا (لعدم التخصص) بنوع او صنف
وذلك في الاستثناء المفرغ فيقدر امر مشترك بين الانواع والاصناف لان تقدير نوع دون نوع
ترجيح احد المتساويين او المتساويات بلا مرجح ولأنه لو لم يكن علما فجعل نوع منه
مستثنى والآخر مستثنى منه ترجيح بلا مرجح بقوله (وامتناع الترجيح بلا مرجح)
اما بحسب التقدير فيكون من ثمة الدليل واما بحسب جعله مستثنى او مستثنى منه
فيكون دليلا **(من المناسبة)** بين المستثنى والمستثنى منه في جنسه بأن يكون
المستثنى داخلا فيه ويقتضى المقام ذلك اذ مجرد الدخول لا يحسن الكلام اذ يقال
ما جاني احد الازيد ولا يقال ما جاني شئ اوجسم وغير ذلك وفي وصفه ايضا من
كونه فاعلا ومفعولا وذال وحالا والاولا لم يصح الاستثناء (فيقدر) المستثنى منه (اذا
قدر) ولم يكن مذكورا اذ التقدير يوجد في المفرغ لا في التام ولأن القصر يكثر في المفرغ
(اعظم يتناول المستثنى) بما يقتضى المقام تقديرها كامرا (في ما ضربت الا زيدا)
اى ما ضربت (احدا) الا زيدا بتقدير احدا الذى هو عام مناسب لزيد في الجنس
ووصف المفعولية مع اقتضاء المقام اليه (و) ما ضربت (الاراكبا) اى ما ضربت
كاشا (على أى حال) من الا - وال الاراكبا (والا تأديبا اى) ما ضربت (لقرض)
من الاعراض الا تأديبا (وبه) اى بتقدير المستثنى منه العام المناسب للمستثنى (بصرف
الفرق بين) قول السيد الجيرى في مدح ابي لباس السفاح * لو خير المنبر فرسانه (ما
اختار الانتم فارسا) بين قولنا (لا اختار الاقارسانكم) فان الاول يدل على ان المنبر
لا يختار الفارس اى الخطيب لانكم متى انه يقتصر رضاه في اختيار الخليفة عليكم وفي
ذلك من المدح والاطراء ما لا يخفى والثاني انه يدل على انه لا يختار منكم الاقارسا فلا يتبع
ان يختاره من غيرهم ايضا فيفوت ما قصد من المدح وقول الشاعر خير فل مجهول من
خيرته بين الامرين اى فوضت اليه الاختيار والمراد بالفارسان الخطباء تشبيها لركوبهم
المنبر ركوب القرس وكان من عادتهم الخطابة على المنبر بأنفسهم وقوله فرسانه مفعول
ثان لقوله خير على تخصيص معنى يناسبه والافصح لو خير المنبر بين فرسانه ما اختار المنبر

الامنكم فارسا اى خطيباً ﴿ والثالث ﴾ من طرق القصر طريق انما ويختص (بأنه
يفيد الحصر في الجزء الاخير من الكلام) اذ تعيز المقصور عن المقصور عليه فيه ليس
بتوسطاً عاماً بينهما كافي الا لزومها اول الكلام فتعين التميز بتقديم المقصور وتأخير المقصور
عليه لان عكسه خلاف الوضع الطبيعي (فلا يجوز فيه) اى في هذا الطريق (من
التقديم والتأخير مجازي) الطريق (الثاني للالباس) في التأخير بتقديم ما هو مؤخر
بخلاف الاقائه للالباس فيه بالتقديم لان الحصر فيما يليه سواء اخر ما قبله اولاً (ولان
ذلك) اى الثاني (هو الاصل) في باب القصر لفهم معنى القصر منه بنفسه (دون هذا)
اى الثالث وهو انما قائه بمنزلة الفرع منه حيث يستبدلون على اقاذه الحصر بكونه
بمضى ما والا ولا يجوز في الفرع كل ما يجوز في الاصل خطأ لمرتبة الفرع واثبات المرتبة
الاصل ﴿ والرابع ﴾ من طرق القصر وهو التقديم يختص (بأنه ذوقى) اى الحاكم بالحصر
فيه الذوق لا غير (لا وضئى) لقوى لان التقديم امر عقلى وليس من اللفاظ حتى
يوضع لمضى بل يفهم الحصر منه بواسطة الفهم لان لفظاً اذا وجد مقدماً على
مرتبة الاصلية لغة وكان ذلك صادراً عن البلغاء يجب ان لا يلقى هذا الامر فيحمل على
الاهتمام بشانه مثلاً ان تقديم الفاعل على المفعول اصل وعكسه لا بد وان يحمل على
الاعتناء بشانه عند صدوره عن البلغاء ومع ذلك فليس شئ منها خارجاً عن القل
اذ ملاحظة تعلق الفعل بالمفعول يمكن ان يلاحظ اولاً واما اذا قدم شئ منها على
الفعل كان خارجاً عن الوضع الطبيعي وعن قضية النقل اذ ملاحظة النسبة قائمة بالحدث
يقتضى تأخر الفاعل والمفعول عنه بتقديم شئ منها عليه لا يكون الا للاعتناء التام
بشانه وهو ان يذهب الوهم في الطرف الآخر الى شئ آخر غير هذا المقدم قبل ذكر
الطرف الآخر مثلاً اذا قلت ضرب فيمتل اسناده الى زيد وعمر وغيرهما قبل
ذكر واحد منها معنا واما اذا قدم ين دفع ذهب الوهم الى غير المقدم بالمره لا قائه
الى ذهن السامع ولا يفيد الحصر لكن هذا على قيام الاسناد والفعل واما اذا اعتبر
الاسناد قائمة بالسند اليه كما في قولك زيد ضرب فلا يمكن هذا الاعتبار فلهاذا لا يفيد
الا التقوى كاسر ولعل هذا السر الذى منحه لك قد دخلت عنه الكتب المتداولة
وقد غفل عنه كثير من الفضلاء ذوى الطبع الوفاة واولى البصائر القادة لكن
قامم الذوق السليم فلا يحسم الطبع المستقيم فان اسره الذوق غير قوة الطبع ولا يترتب
تأريها وكما اشار السكاكي الى المراجعة الى الذوق في كتابه حتى قل في مطلع
كتابه ليس من الواجب في صناعة وان كان المرجع في اصولها وتصاريفها الى مجرد
النقل ان يكون الدخيل فيها كالتأني عليها في استفادة الذوق منها فكيف اذا كانت الصناعة

مستندة الى تحكمات وضعية واعتبارات الفية فلاعلى الدخيل في صناعة علم المعاني
 ان يقلد صاحبها في بعض قناوه ان قامه الذوق هناك الى ان يتكامل له على مهل موجبات
 ذلك الذوق ثم قال وكان شيخنا الخاتمي تتمه الله برضوانه يحينا بمحسن كثير من
 مستحسنات الكلام اذا راجعناه فيها على الذوق ثم قال وها هو الامام عبد القاهر قدس الله
 روحه في دلائل الاعجازكم يبيد هذا الى هنا كلامه ويظهر من هذا كله ان الذوق
 غير العقل فن واحد كامل يجمع بينهما ومن آخره حظ من الثاني دون الاول ولا يمكن
 العكس اما سمعت ان امام الحرمين مع علو كعبه في العلوم الشرعية والعقلية واهتزاز
 اهل الحرمين بفواخر اوصافه الشريفة لما سئل عن وجه تقديم في الآية فما اجاب
 الابان قال ان الله تعالى قائل مختار يفعل ما يشاء ولم يهتد طبعه الى افادته الحصر وما
 صر على نظرك ان ابن الحاجب ذلك الامام الذي جمع بين المقول والمقول وقاز من
 زمرة الافاضل لطف القبول قال في تقديم المفعول في الله احد في مقتضى ديباجة المفصل
 وما قيل انه للحصر فلا دليل عليه وانما هو للاهتمام وبالجملنة نسبة الذوق من مواهب
 الله السنية وانما هي الجلية والحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا ان هدانا
 الله ﴿ القرن الرابع ﴾ من القناتون الاول من الفصل الاول من الكتاب (في
 وضع الجملتين) احديهما عند الاخرى بل في وضع الجمل بضمها عند بعض (والكلام
 في الفصل والوصل) بين الجملتين بل بين الجمل (وفي الاعجاز والاطناب وفي جعل
 احديهما) اى احدى الجملتين (حالا) فهنا ثلاثة انواع ﴿ النوع الاول ﴾ من القرن
 الرابع (في الفصل والوصل) اعلم ان الجملتين اما ان تتحدتا او يتباينا او تتوسط بينهما يان
 تتبايرا اذا تاحا وتحدتا وصفا واما الفصل انما يدور على الاولين اذ العطف يقتضى التباين
 من وجه والاتحاد من وجه فليس له حظ من احدهما ومدار الوصل على الثالث
 لحصول الشرطين فيه (وهما) اى الفصل والوصل (ترك العاطف) في الفصل
 (وايراده) في الوصل (ويختص) الوصل (بالواو) من بين الحروف العاطفة (لانها)
 اى الواو (الربط) ٣ المطلق اى الجمع بين المطوفين مع قطع النظر عن امر التقديم
 والتأخر وعن عدمه كما مر تفصيله ولا بد في معرفة موضع العطف في باب البلاغة عن
 معرفة ثلاثة اصول معرفة موضع صالح له من حيث الوضع والترتيب وهو توسط العاطف
 بين متباينين والمتبوع غير متروك حكما ومعرفة قاعدته وهي المشاركة والربط بينهما
 • ومعرفة مدار القبول وهو وجود جهة جامعة بينهما وانتفاء الثالث يحمل العطف
 مردودا وانتفاء الثاني يحمل العطف بالواو بعيد التساؤل اذا لم يكن للجملة
 الاولى محيل من الاعراب لان معرفة جهات الربط لكثيرتها عددا واختلافها

٣ فان قلت قد علم كوني
 الواو للجمع المطلق فلم اطاده
 قلت البحث ههنا عن اسباب
 الجمع وليس ذلك معلوما
 عما سبق

قربا وبدا وخفائها عن الافهام يحتاج في استخراج ما يلائم المقام منها الى مزيد
تتبع لمقتضيات المقام وكال بلاغة في فهم خواص الكلام ولقدرة مسلكه وغوض مأخذ
قصر بعض أئمة علم المعاني البلاغة على معرفة الفصل من الوصل وما قصرها عليه
لان الامر على ما ذكره بل تنبها على ان احدا لا يبلغ ساحتها الا بعد ان خلف سائر
المقبات واما العطف بغير الواو فلا فادتها معنى مخصوصا زائدا على مجرد الربط مستدعيا
نسبة مخصوصة بين الجمل من التقيب والتدرج وغيرها كان مرفقة موضع العطف ومعرفة
فائدة معرفة قبوله سهل المأخذ قريب المتناول ٧ ثم ان العطف كما عرفت نسبة بين
المطوفين (فحيث لا مطوف عليه) في اللفظ لا يتحقق الربط فحينئذ (ياول) بأنه مقدر
سواء كان العاطف الواو او غيره (نحو) قوله تعالى (والجى قارهيون) ٩ وتقديره والى
ارهبوا قارهيون فقوله قارهيون دال على عامل الجى اعنى ارهبوا ومفسر له وانما انفصل
ضمير المفعول وقدم على عامله لاجل التخصيص مع حصول التقوى وانما جاز العطف بالقاء
الدالة على التقيب المفيد للاستقرار اذ المراد رجة بدرجة وصح كونه مفسرا للمطوف
عليه باعتبار الاتحاد النوعي وقديقال القاء من حيث ان حق المفسر ان يذكر عيب
المفسر كالتفصيل بعد الاجال (و) نحو قوله تعالى (او كلاهما عدوا عهدا) في العطف
بالواو فيقدر المطوف عليه بقرينة الهمزة المستدعية للفعل مطلقا مع دلالة المقام
على خصوصيته تقدير الكلام اكفروا بآيات الله وكلاهما عدوا عهدا نبذه فريق
منهم واعترض عليه بان دعوى حذف جملة مطوف عليها ملتبس حذفها من غير دليل
ممنوعة ولا يخفى عليك ان القرآن المذكورة دليل عليها وقيل لا حذف هنا بل لما كان
من شان حرف العطف ان يتصدر كافى عطف الجمل وان لا يتصدر كافى في عطف
المفرد بخلاف حرف الاستفهام حيث لا يزول عن الصدارة قدم حرف الاستفهام
على حرف العطف ونقض ذلك بدخول حرف العطف على ماله الصدارة قطعاً
وايضاً على ما ذكرتم يكون الواو لعطف الجملة الاستفهامية على الاجبارية وانه قد يمنع
(وانما يحسن) الوصل بالواو ويكون مقبولا اذا كان (بين متساين) في جهة جامعة بان
يكون المناسبة بينهما متوسطة بين كمال الاتصال والانقطاع كالشمس والقمر والسماء
والارض والانس والجن (لا) اذا كان بين (متحدتين) كمال اتصال التاني بالاول المانع
عن العطف نحو زيد وبنو انسان ويضر (ولا) اذا كان بين (متباينتين) كمال انقطاع
الثاني عن الاول الا يرى ان قتالوا قال الشمس وسمارة الارنب والرجل اليسرى من
الضفدع ودين الجوسى والقب بادنجانة كلها محدثة كيف يهزؤ منها عقول الخناق
ويستريحها الطباع ويحبها الانواق ولو وجد التباين عيب على ان عام في قوله (لا والاولى

٧ مثلا القاء يستدعى ان
يقع بين امرين بينهما
ترتيب بلا مهمة وهذا
موضع العطف بالقاء فائدة
المشاركة بين المطوفين
ووجه قبوله الجهة الجامعة
من تأخر الثاني عن الاول
عقلا او عرفا
٩ قيل لا يصح التمثيل بقوله
والجى قارهيون بعد ما قال
ويختص بالواو وقيل ضمير
لأنها للعواطف وهذا بعيد
جدا بل الوجه ما ذكرناه
من ان قوله فحيث متفرع على
مطلق الربط على الربط
بالواو كما اشرنا اليه عند

هو علم ان النوى • صبروان ابالحسين كريم • اذلا مناسبة بين كرم ابى الحسين وصرارة
القراق كذا قيل ولايسد كل البد ان يقال ان المرء اذا اشتكى من الالم رعايلى نفسه
بكرم الاحباب فاجتمع في خاطره هذان الامران وهذا من قيل الارتباط اغيالى
(ولذلك) اى ولان الوصل بالواو لا يحسن الا بين المتناسبين (حرم) الوصل اى منع
(فى الصفة و) عطف (البيان والتأكيد) لان كل واحد من هذه التوابع عين متبوعها
بحسب الذات فيقوت ما يشترط فى العطف بالواو من المتغيرة واعترض بأن الشرط هو
المتغيرة فى المفهوم وهى حاصلة ههنا ولا يشترط المتغيرة بحسب الذات اقول المفهوم بين
الجلل مثله الذات فى المفرد والاتحاد فيها ليس الا فى المفهوم واما المتغيرة بحسب الاوصاف
اللازمة فلان حصول المتغيرة فى المفهوم فى الجلل (و) حرم الوصل فى (البذل) ايضا
(لان البذل فى حكم المطروح) فلعطف البذل عليه عطف على ما لم يذكر (و) النشأة
صرحوا به (اى يكونه فى حكم المطروح (فى) بذر (القلط) بطريق الاكتفاء بذكره
عن ذكر البواقي حيث قالوا لايجب بذر القلط فى كلام من يتكلم عن روية وفطانة من الفصحاء
وكان حقمان يستعمل فيه بل للاضراب نحو ممرت برجل جار ولايجب ان جواز الاضراب
يستلزم جواز طرح البذل واما خصوصاً بالذكر بل القلط لظهور معنى الاضراب فيه لادم
صحته فى سائر الاقسام وما يخفى ان يعلم ان مراد النحاة ان العمدة فى الكلام هو البذل وما تقدمه
توطئة له فكأن فى حكم الساقط لانه فى حكم الساقط حقيقة لجواز قولك زيد مائة غلامه
رجلا صالحا اتفاقا ولو كان البذل منه فى حكم الساقط لخلا كلامك عن العائد الى المتبأ فاحفظ
هذا (فالوصل) بالواو (بين الجلتين) اما يحسن اذا اتحدتا طلبا بان يكونا طلبين (وخبرنا)
بان يكونا خبرتين واعلم ان ما ذكره من شرط الحسن اولا هو مطلق المناسبة ويقال به عدم
المناسبة اصلا وما ذكره ههنا هو بيان خصوصية تلك المناسبة من الخبرين والطلبية اذ لو كانت
احدهما خبرا والاخرى طلبا لا يحسن وان وجدت المناسبة الاولى ولا بد مع ذلك من ارتباط
آخر اشار اليه بقوله (مع ارتباط) بين المعطوفين الخبرين والطلبين واراد بهذا الارتباط
الجهة الجامعة بينهما اما من جهة النقل بان لا يكون فيها مدخل للوهم والخيال او من جهة
الوهم بان يكون معنى جزئيا مأخوذا من امر محسوس او من جهة الخيال بان يكون امرا
مرتبعا فى الخيال حتى لو وقع فى الخارج لكان محسوسا ثم الارتباط (اما عقلى) وهو على
قمتين (كاتحاد) بينهما (فى مستند) نحو زيد كاتب وعمر (او) فى (مستد اليه) نحو زيد
يطى ويتمع (او) فى (قيد لاحدهما) من المستند اليه والمستند كالحال والتقدير والصفة
والفعل وغيرهما نحو زيد الكاتب شاعر وعمر والكاتب منجم ونحو زيد منطلق اليوم
وعمر قاعد اليوم فان كل واحد من هذه الثلاثة يجوز للعطف لاجب اذ لو تم معان

كعدم المناسبة بين طرفي الجنتين في القوة التخيلية والغلبة عن الاتحاد المذكور او عدم
الاتفات اليه او التناقل عنه الا يرى الى امتناع عطف خفي ضيق على خافي ضيق مع
الاتحاد في المسند اذا كان كلامك في ذكر انطوائهم كما صرح به السكاكي وبالجملة العطف
لا يجوز بدون واحد من المناسبات المذكورة لكنه لا يجب ايضا منه توافقه على اقتضاء
المقام (او) مثل (عائل فيها) اى في المسند اليه والمستند وفي بعض النسخ فيها حيث اعتبر التماثل
في القيد ايضا وكلا النسخين مقرونان على المصنف ولكن لو قال فيه ليكون راجعا الى
احد الشئيين او احدهما هذه الثلاثة لكان اولى كذا قيل الا ان لفظ احد غير مذكور
الا في قوله او قيد لاحدهما فلا يصح ارادة احدهما الثلاثة لان لفظ احد مضاف الى ضمير التثنية
وارجاعه الى غير المذكور ريك (ومرجه) اى مرجع التماثل (الاتحاد) في الحقيقة
(اذ العقل يحذف الشخصات) من المثلين (تحقق الحقيقة) كما اذا حذف الشخص من زيد
وعمر ولا تبقى الا الحقيقة الانسانية (او) مثل (تضايض) بينها والمتضايضان الامران
الموجودان لا يمكن تعقل احدهما الا مع تعقل الآخر سواء كانا مقولين كالتة والمعلول
او محسوسين كالعلو والسفل او لهما كالاقل والاكثر (واما وهمي) ذلك الربط
(كتشابه) بين تصوري الجنتين اى يكون بين المسندين في الجنتين او بين المسند اليهما
شبه تماثل وهو ان لا يكون بينهما غاية الخلاف نحو ان يكون المسند اليه في احدهما لون
بياض وفي الاخرى لون صفرة فيبرزهما الوهم فيعرض المثلين فكما نديعى ان الصفرة
بياض زيد فيه شئ يسير لا يخرج عنه حقيقة لولا ذلك قيل ● وكما لو هم من حيل تروج ● كان
الوهم منشأ وسروج ● وقيل فان الوهم شيطان رجيم (او) مثل (تضاد بالذات)
والتضادان هما الامران الموجودان اللذان يتماثلان على موضوع واحد ويكون بينهما
غاية اختلاف (كالسواد والياض) فانهما وان كانا محسوسين بالحواس الظاهرة الا ان كون
السواد مضادا للياض لذاته معنى جزئى لا يدركه الا الوهم (او) تضاد (بالعرض)
لابلذات (كالاسود والابيض) فانه ليس بين ذات الاسود من حيث هى وبين
ذات الابيض من حيث هى تضاد واعراض لهما ذلك بواسطة السواد والياض
ولان التعاقب على موضوع واحد المتبر في التضاد ليس في الابيض والاسود (او) ما
يشبه (اى يشبه التضاد) كالسماء والارض) فانهما باعتبار اشتغالهما بوضعين
متضادين خارجين عنهما لازمين لهما اعنى غاية الارتفاع ونهاية الانخفاض وانهما
ليسا كالاسود والابيض لان الوصفين المتضادين داخلان في مفهوميهما وخارجان
من مفهومى السماء والارض وانما كان التضاد وشبهه جهة جامعة لان الوهم
ينزل المتضادين والشبهين بهما منزلة المتضايقين فيجهتد في الجمع بينهما في الذهن

٣ اشارة الى تشبيه الوهم
بأزيد لان سروج منشأ
زيد السروجى الذى هو علم
في الاحتمال وان كان بحسب
الاختراع من قيل الخرافات
كاحد على المقامات السررى
عد

ولذلك تجد الضد اقرب خطورا بالبال مع الضد الآخر لان الوهم دائما في
الاحتيال (واما خيالي) ذلك الارتباط (لتقارن فيه) اى في الخيال بين تصورات
اطراف الجلتين وقودهما السابق ذلك التقارن على حال تكلمك بالظن (بسبب
اتفاقي) لازوى يقتضى ذلك السبب التقارن فان جميع ما ثبت في الخيال مما يصل اليه
من الخارج بطريق الحواس يثبت فيمضى نحو ما يتأدى اليه ويتكرر لديه (واخيالات
تختلف) فيما بين مشر البشر (بالاسباب) المختلفة في الخارج المؤدية الى التقارب
في الخيال لان ثبوت ما فيه من الخارج (من صناعة خاصة) موجبة لتقارن صور عديدة
في خياله ناشئة من كثرة مشاهدة الآيات بحيث لا يجتمع اولا توجد تلك الصور في خيال
من لم عارسها كتقارن السطل والازار واقدوم والمنشار في خيالى الخماى والتجار فانظر
تشبهات هؤلاء الرعاء الاربعة اعنى صاحب سلاح ملك وصواغا وصاحب بقرومعلم
صبية وقد آتسم البدر الطالع واقتد عن النور الساطع عندما اوحشهم مهاجرة الكرى
ومقاسة السرى في ليلة مسدولة الظلام ومتراكمة كالنمام حتى الجاهم فرط الارتياح
الى ركوب متن الامتداح فالتب السلاحى حتى شبهه بالترس المذهب يرفع عند الملك
وماتوقت الصايغ الاوشبه بالسيكة من الابرز خرج من البوقفة ولا تعمل البقارالا
وشبهه بالجن الابيض يخرج عن قابله طرا ثم ابتدر العلم الى تشبيهه برغيف يصل اليه
من بيت ذى صهوة (او) من (عرف علم فيقاوت بالام) لتقارب احوالهم وطاقتهم
كالتقارن بين الابل والسما والجبال والارض في خيال اهل الوبر وكالتقارن المسجد
والحام والسوق في خيال اهل المنزر ولما ثبت اختلاف اخيالات باختلاف الاسباب
والعادات (فلا يستنكر قوله تعالى) في هدايتهم الى الاستدلال على الصانع الحكيم (اقلا
ينظرون الى الابل كيف خلقت الآية) وهى والى السماء كيف رقت والى الجبال
كيف نصبت والى الارض كيف سطحت (الامن يحمل ان الخطاب مع العرب و) الحال
انه (ما فى خيالهم الا الابل) لان معظم انتفاعهم في مطاعهم وملابسهم ومتاجرهم منه
(و) الا (ارض ترطها) الابل اى ترى كلاها او برعها العرب الابل فيها (و)
(الاسماء تسقيم) اى العرب (وايها) اى الابل اذ العيون والآبار يتوفر بذلك ولوقال
ايضا ويوفر الرعى لكان احسن (و) الا (جبال هى معاقهم) جمع معقل وهو الملبأ
(عندشن القنارات) اى هجومها من كل جانب اذ احصن لهم غير الجبال فظهر ان من وقت
على احوال العربى البدوى يعرف وجه تقارن الصور المذكورة في اذهانهم ووجه
وقوعها في القرآن العظيم على المنهج المذكور من انكره من اهل الحضرة فذلك لجهله
بمقتضى الحال ولقد احسن من قال ولتدبره فيما قال شعره * وكم من طائب قولا صحيحا * وواقته

يقال امتدحه بمعنى مدحه

✽

الزعى بالكسر الكلاء صحاح

✽

من الفهم السقيم • ولرعاية الترتيب بحسب الواقع لم يراع المص ترتيب التثزيل واما ترتيب
التثزيل فتقديم الابل لشدة احتياجهم اليها مع اشتغالها على امور غريبة لا يطلعون عليها مع
كثرة موانعهم اياها ثم ذكر السماء والحيال والارض بتدرج من الارتفاع الى الانزال وتدرجا
من الاصعب الى الايسر عادقاذا الرفع اصعب من النصب وهو من البسط (ولاستحباب
التناسب) بين الجملتين في الوصل ككونهما اسميتين او فعليتين او شرطيتين او ظرفيتين
وكونهما فعليتين ماضيتين او مستقبلتين (لا يخالف بينهما) اى بين الجملتين في هذه الاشياء
(الا لترض) يقتضى الخالف بينهما فلا يراعى التناسب القفوى لان رعاية المعنى اولى
من رعاية اللفظ (كملاحظة تجدد) في احدهما تبرز في صورة الفطلة (و) ملاحظة
(ثبات) في الاخرى تبرز في صورة الاسمية (نحو) قوله تعالى لكن في مجرد عدم
التناسب للملاحظة التجدد والثبات دون الوصل (سواء عليكم ادعو تموهم ام اثم
صامتون) اى سواء عليكم تجدد دعاكم اياهم لحظة فلحظة واستقرار سكوتكم عليهم
وكان مادتهم المستمرة السكوت عن دعوة الاصنام عند نزول البلاء بل كانوا يدعون
الله تعالى فلذلك لوحظ الثبات في الجملة الثانية (ونحو) قوله تعالى حكايقة قصة ابراهيم
عليه السلام مع ابيه وقومه قال لقد كنتم وآباؤكم في ضلال مبين قالوا (اجئتنا بالحق ام
انت من اللامعين) المعنى احدث عندنا الايمان بالحق وهو التوحيد فبدلنا سمعك منك ام
انت على ما كنت عليه من اللب منذ ايام النسي وارادوا بالتجديد في الجملة الاولى ان
التوحيد امر محدث مخترع وبالثبات في الثانية انه على مادته المستمرة من اللب تحقيرا
له وما اقيم ضلالهم في تقليد آباءهم في عبادة جاد هودولهم في الرتبة حيث يفتخونها
بأيديهم ثم يصفرون وجوههم وجباههم دونها فمؤذبا لله من الجهل (ثم قديصار) اى
يرجع (الى الفصل) فيترك اللطف بالواو (في هذه الحال) من اتحاد الجملتين طلبا
وخبرام ارتباط بينهما (لوجهين الاول وجود) كلام (سابق يحذر التشريك)
اى تشريك الثانى معه (فيه) اى فى حكمه الحاصل له فيترك اللطف بالواو (فان سبق)
كلام (آخر) مع ذلك السابق (يستحسن التشريك) اى تشريك الثانى معه (فيه)
اى فى حكم السابق الآخر (فاحتياطا) اى فيصار الى الفصل للاحتياط والاحتراز
عن ان يذهب الوهم الى انه عطف على ما لا تريد تشريكه فى حكمه (نحو) قول الشاعر
(وتظن سلمى اتى ابني بهاء بدلا اراها في الضلالة تريم) ولا يخفى ان عطف اراها على
تظن صحيح اذ لا مانع من ظن سلمى انه يتركها ويسرى بدلالها وظن الشاعر اياها تريم
في الضلال بسبب مدارا الظن لكن لما احتمل عطف اراها حينئذ على ابني فصله فضا
لهذا الوهم الباطل ٣ اذ ليس بين طلبه بدلا لسلمى وبين غثه سلمى ضالة في ظنها

٣ قال السكاكي واياك ان
تري الفصل لاجل الوزن
فاهو هناك اى ليس
الفصل في ذلك المقام وهو
ان يكون ثبوت رعاية الوزن
بل هو في مقام من لا يراعى
جانب اللفظ الا بعد ان تم
جانب المعنى منه

شركة ويحتمل هذا الفصل الاستئناف اذا حكم على سلى كان مظنة ان يسأل عن ظنه لها (والا) اى وان لم يسبق ما يستحسن التشريك فيه بل سبق ما يحذر التشريك فيه (فوجوباً) اى فيصير الى الفصل وجوباً (نحو) قوله تعالى واذا خلوا الى شياطينهم قالوا انا معكم انما نحن مستهزؤن (الله يستهزئ بهم) فصل هذه الجملة اذفى عطفها على شئ من اجل السابقة مانا لانها لو عطف على قوله انا معكم او على قوله انما نحن مستهزؤن لصارت من جملة مقول المناقنين وليس كذلك ولو عطف على قالوا الاختصت بالطرف المتقدم وهو اذا خلوا والحال ان استهزاء الله بهم اى ان خذلهم مستمر سواء خلوا مع شياطينهم اولا ويحتمل الفصل للاستئناف اذ كان مظنة سؤال بمدالوقوف على حكاية حال المناقنين بأن يقال ما يصير امرهم وعقبى حالهم فيستأق جواباً لهذا السؤال (وهذا) النوع من الفصل احتياطاً او وجوباً (يسمى قطعاً) لقطع الكلام عاقبه ﴿التالى﴾ من الوجهين (ان ينوى) بالكلام الثانى (الجواب عن سؤال مقدر) فيترى السؤال اللازم عن فحوى الكلام منزلة المحقق فيفصل فصل الجواب عن سؤاله ثم انه لا يصار اليه الالجهات لطيفة اشار اليها بقوله (لتنبيه) اى لتنبه السامع (عليه) اى على السؤال ليجرب بذلك قطبته ومقدار ذكائه (اوليفنى) اى ليفنى كلامك السامع (عنه) اى عن السؤال الصريح وفى بعض النسخ اولتنفى بصيغة الخطاب والمعنى ظاهر وهذا اولى لمطابقته لما سيجى من قوله (اولثلا تسمع) انت (منه) اى من السامع السؤال اوشئاً اصلاً تحقيراً لهدأته ليس اهلالاً يسأل عنك او يفضاله بان لا تسمع كلامه ابداً (اولثلا قطع) انت (كلامك بكلامه) عند السؤال لضيق المقام اولشوقك ونشاطك الى التكلم اولتنظيم شان القائل وتهويل الامر كقوله تعالى ولا تخاطبوا فى الذين ظلموا انهم مفرقون قيل الوجه الثالث داخل فى هذا الوجه فينبى ان لا يذكر اقول مقتضى المقام فى اسكات مخاطب امان يرجع الى حال المخاطب اوالى حال الكلام والتكلم والاول هو الثالث والثانى هو الرابع (اولالاختصار) والقصد بتقليل اللفظ الى تكثير المعنى وهو تقدير السؤال بترك الماطف فان قلت ما عدا الوجه الاول حاصلة على تقدير العطف ايضا فكيف يجعل مقتضيا للقطع اجيب بأن ذلك مقتضى لتزويل السؤال بالفحوى منزلة الواقع والقصد الى جعل الجملة المفصولة جواباً له لاترك العطف فان قلت وجوده بالعطف يستلزم وجوده على تقدير عدم التزويل اجيب بان المراد عدم وجود التزويل ٩ بدون واحد منها لاعمكه كإان التزويل لا يوجد بدون الفصل (وهذا) النوع من الفصل (يسمى استئنافاً) لان ترك الوصل يجعله فى حكم كلام مستأق وقد لا يفرق بين الاستئناف والمستأنفة (نحو) قوله تعالى هدى المتقين (الذين

٩ والحاصل ان التزويل علة للفصل وكل واحد من تلك الامور علة للتزويل واللازم من كون التزويل علة للفصل ان لا يوجد الفصل بدونه لاعمكه وكذا اللازم من كون الامور المذكورة علة لتزويل عدم وجود التزويل بدونه لاعمكه فلا اشكال

اصلاً

يؤمنون بالنبي (ويقيمون الصلوة وعمارزقاهم يتقون والذين يؤمنون بما أنزل اليك وما أنزل من قبلك وبالاخرة هم يوقنون (او) قوله تعالى (اولئك على هدى) من ربه واولئك هم المفلحون واعلم انه يمكن في هذه الايتواتي قبلها اعتبار استئناف اما في الاولى فبناء على ان هدى للمقين يدل بمناه على سؤال هو من المققون القارون بهدى لا يكتفه كنهه فأجاب بقوله الذين يؤمنون اي هم الذين يؤمنون واما في الثانية فلانه لما ذكر ان للمقين هدى لا يكتفه كنهه ووصفهم بالايمان بالنبي وما أنزل على محمد وسائر الانبياء من قبله وإقامة الصلاة وبالاتفاق بما رزقهم الله والايمان بالاخرة دل ذلك الكلام بمناه على سؤال هو للمقين الموصوفين بالصفات المذكورة اختصوا بهدى لا يكتفه كنهه فأجاب بان اولئك الموصوفين غير مستبعد ولا مستبعد ان يفوزوا بالهدى والقلاح عاجلا وآجلا دون من عداهم يعني الذين هذه عقائدهم واعماليهم احرازه بأن يهديهم الله ويطيهم القلاح وههنا وجوه أخر ولطائف محجية مذكورة في كتب التفسير ولا يسع ذكرها هذا المختصر اذ البحر لا يقدر بالكميال ولا يحصى به الحصى والرمال (والفصل) اي قطع احدى الجنتين عن الاخرى (اما للاتحاد) بينهما فحينئذ يكون في قوة عطف الشيء على نفسه (او التباين) بينهما فحينئذ يكون في قوة الجمع بين الضب والتون ثم ان الاتحاد لأمور ثلاثة البذل وطغف البيان والتأكيد واما الصفة فلا تجرى بين الجنتين فالالاتحاد في البذل (بان يقصد) بالجملة الثانية (البذل) من الاولى (لان نظمه) اي نظم البذل (اوفى بالمقصود) من البذل منه وفي بعض النسخ لان يظهر اوفى بالمقصود اي اظهار اوفى بالمقصود والنسخة الاولى اوفى بالمقصود وذلك فيما يكون السابق غير واف بتمام المراد او كثير واف به مع ان المقام مقام اعتناء بشانه لكونه مطلوباً لذاته او لكونه غريباً وفضيحاً قيل ان ترك العطف في البذل لكونه في حكم الطرح للاتحاد والجواب بان ذلك في المفرد والتابع الحقيقية واما الجمل فانهما في حكم التابع لانفسهما (كقوله تعالى) بل قالوا مثل ما قل الاولون قالوا ائنا متا وكنا ترابا وعظاما ائنا لمبحوثون فصل قالوا ائنا متاعا قبله لقصد البذل لكونه اوفى بالمقصود من الاول لان ما قل الاولون اقوال كثيرة ولا يدرى أي قول يراد من تلك الاقوال قوله ائنا متا بل منه لانه اوفى ببيان القول ويموز ههنا الجمل على الاستئناف لان الجمل الاول يحرك السامع ان يسأل ماذا قالوا ومن امثلة البذل قول الشاعر **اقول له ارحل لاهمين عندنا والا فكن في السر والجهر مسلما** بقوله ارحل وان كان وانما باظهار مقصوده اعنى اظهار كراهة إقامة عنده لكنه لكونه كناية يدل عليه بالاتزام بقوله لاهمين لكونه صريحا في ذلك المعنى كان اوفى بتأدية المقصود فكان بدلا منه ففصل (او) بان يقصد بالجملة الثانية (البيان)

فيه ايام لطيف لا يخفى **جـ**

٩ وان اريد بقوله مثل ما قل

الاولون ما قل عنهم من

قولهم ائنا متا الخ كما هو

الظاهر كان بذر الكل وان

اريد به ما هو اعني من كان بذر

البعض فلا وجه للفصل على

الاشتمال **جـ**

٣ وكون الكناية ابلغ لا بدفع

اعتبار الوضوح في التصريح

اذ المقام مقام الوضوح لا مقام

الابنية **جـ**

وذلك اذا كان في الكلام السابق نوع خفأ والمقام مقام ازالته (نحو) قوله تعالى
 فوسوس اليه الشيطان قال يا آدم هل ادلك على شجرة الخلد) وملاك لا يبلى فصل قال
 عن وسوس لكونه بياناً وتفسيره لان الوسوسة هو التكلم بكلام خفى يكرر ويدعى
 به الى شر وفيه نوع خفأ فآزله بقوله قال يا آدم (او) بان يقصد (التأكيد نحو) قوله
 تعالى (ذلك الكتاب لا ريب فيه هدى للمتقين) والفصل في لا ريب فيه لكون وزانه
 في الآية وزان نفسه في جله الخليفة نفسه لان تبديد ساحة عز القرآن بتعظيمه بالاشارة
 بقوله ذلك وتصريف الكتاب الدال على الانحصار بنزول غير القرآن منزلة الدم
 لما احتل عند السامع ان يكون مما يلي جزافاً لتحقيق لفهومه اصلاً ازيل ذلك بقوله
 لا ريب فيه كما ان مجي' الخليفة لما احتل التجوز والمبالغة والسهو ازيل ذلك بنفسه وما
 الفصل في قوله تعالى هدى للمتقين فلان ما قبله لما كان بياناً لعظم شأن التنزيل ومن المعلوم
 ان الكتب السماوية اختلفت في درجات الكمال بحسب كماله في الهداية وكان قوله
 هدى للمتقين مقراً لهذا المعنى على وجه اتم نزل منه منزلة التأكيد ففصل عنه (و)
 الفصل (اما للتباين) بين الجلتين وكال الانقطاع اما الامر يرجع الى الاسناد او طرفه
 و اشار الى الاول بقوله (فتارة) يكون التباين (لاختلافهما) اى لاختلاف الجلتين (طلباً
 وخبراً) مع عدم ما ينزل الاختلاف عنهما (كقوله • قد قال باني في الهوى كاذب • انتم الله
 من الكاذب) فصل انتم عاقبه لانه دعه) وما قبله خبر هذا على ان يكون انتم من قول
 المحبوب ومثل اتي في الهوى كاذب وتقديره انت في الهوى كاذب الا ان الشاعر حكى
 معنى كلام حبيب ببارة نفسه ثم يقول المحبوب انتم الله من الكاذب واما اذا كان انتم
 من قول الشاعر فلا يكون مانحاً بسدده اذ تقدير الكلام حينئذ قل الحبيب انك كاذب
 في دعوى المحبة ويقول الشاعر وقتله انتم الله من الكاذب يعنى انك كاذب في اسناد
 محبتي الى الكذب فيستم الله منك ولا يخفى ان تقدير قلت في انتم بجمله خبراً لا طلباً (الا
 ان يتضمن احدهما معنى الاخر) بأن يتضمن الخبر معنى الطلب او الطلب معنى الخبر
 لاشتغال الكلام على ما ينزل الاختلاف منها من جهة جامعة عقلية او وهمية او خلافة
 (نحو) قوله تعالى واخذنا ميثاق بنى اسرائيل لاتبعدون الله وبواله الذين احسانا
 وذى القربى واليتامى والمساكين (وقولوا للناس حسناً) فان قوله لاتبعدون لى يعنى
 النهى لان اخذ الميثاق هو التكليف بالفصل او الترك لان اخذ الميثاق هو خطاب الله
 تعالى وهو يتعلق بالامر او النهى فطغف قوله وقولوا على لاتبعدون لكون كل منهما
 بمعنى الاشياء مع الاتحاد في المسند اليه لان الخطاب فيها مع بنى اسرائيل وقوله تعالى
 في تضمن احدهما معنى الاخرى (وبشر الذين آمنوا بدقوله) فان لم تفعلوا ولن تفعلوا

فأثقا النار التي وقودها الناس والحجارة (أعدت للكافرين) فان قوله بشر ضمن معنى
الخبر فكأنه قيل أعدت وبشر بلفظ المبني للقول كما هو قراءة زيد بن علي رضى الله
عنها أو يكون قوله أعدت للكافرين بمعنى الأمر كأنه قيل أنذر الكافرين وبشر المؤمنين
وهذا الوجه زائد على المفتاح (وعد) هذا (عطفا على فأثقا) كافي الكشف حيث قال
ولك ان تقول هو مطوف على قوله فأثقا كما تقول يا بني تخيم احذروا عقوبة ما جئتم
وبشريا فلان بنى اسد باحسان اليهم كأنه اعتبر الجهة الجامعة باعتبار التقابل بين المستدين
اعنى التبشير والانذار بحسب المعنى وكذا بين المسند اليهما اعنى التي والتكرين واعترض
عليه أولا بأن ما ذكرتم لا يحدى نعم اذ يلزم المطف بين امرين لمخاطبين من غير تصرف
بالتداء كما صرح به في المثال المذكور مستقيم بل غير جائز عند بعضهم وتابا بان فأثقا
جزاء لقوله فان لم تقموا وليس قوله بشر مسببا عن ذلك الشرط فلا يصح عطفه على
جزائه ولهذا اخار صاحب المفتاح وجها آخر كما سيحى واجب عن الثاني بأنه لا يلزم
من دخوله في جزاء الشرط امتناعه بنونه بل يكفيه صحة اعتباره مسببا عنه اى ان لم
تقموا القصدى ظهر الاعجاز واذا ظهر فن كفر استوجب العقاب ومن آمن به استحق
الثواب وكل ذلك يستدعى تخويف الكافرين وبشير المؤمنين وبوجه آخر وهو ان
معنى الثاني فان لم تقموا فأثقا النار وأثقا ما ينظركم من حسن حال اعدائكم فاقم وبشر
مقامه لان التبشير مقصود في نفسه ايضا مع عظيم وهذا القدر من الربط كاف وهنا
احتمالات ولطائف لا يمكن استقصاؤها في هذا المقام ٩ (والاظهر) عند السكاكي (انه)
اى بشر عطف (على قل مقدرا قبل يا ايها الناس) اعبدا واريكم فيكون من عطف الانشاء
على مثله واوردها على قوله وان كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا ان لم يدخل في جزاء القول
المقدر اختل نظم الكلام لان مقتضى الظاهر مما نزل على وان دخل كان عليه مأمورا
بان يقول وان كنتم في ريب الا يتوقفاده ظاهر واجب بأنه مأمور بتأدية معنى الكلام
بمبارة تلقى به كان قول وان كنتم في ريب مما نزل على او مأمور بتلقيه على طريقة الحكاية
عن الله تعالى ومثله كثير في القرآن ثم ان القول المقدر اما ان يتلقى باللفظ او بالمعنى مجازا
وجه على كليهما مما جمع بين الحقيقة والمجاز ولا يصح عموم المجاز ايضا ههنا واما تعلقه
باللفظ وان كان حقيقة فغير مناسب ههنا فحين الثاني ثم ان المعنى يكون هكذا قيل هذا المعنى
بمبارة مناسبة لمن يؤديه ولا يناسب ان يقال او هذا الكلام بطريق الحكاية لانها مع كونها
غير مختصة بهذه الآية لكونها جارية في جميع القرآن لا يناسب قوله يا ايها الناس اعبدا
وما عطف عليه قيل يجوز ٧ ان يكون مطوقا على قل مقدرا قبل فأثقا اى قل يا محمد
أثقا العناد المستأزم للنار وبشر الذين آمنوا ولما كان تقدير القول ههنا غير مشهور

٩ منها انه من عطف القصة
على القصة لان المعتمد بالطف
هو مجموع ثواب المؤمنين
فهو مطوف على مجموع
عقاب الكافرين كما تحققت
ومنها انه مطوف على
فانذرهم مقدرا بعد اعدت
على طريقة قوله واما زوا
ومنها ان يكون عطفا على
قوله وان كنتم في ريب
الاية بالتأويل اى انذر
العائدين وبشر الواقفين
لكونهما مفصلين لجمل قوله
يا ايها الناس اعبدا واريكم
٧ وههنا وجه آخر ذكره
الفاضل الجار بردى وهو
ان وبشر مطوف على قل
لكن مقدرا قبل ان لم تقموا
لا قبل يا ايها الناس قيل وهذا
اناسب ما ذكره السكاكي لانه
اقرب وايضا الامر بالرسول
بهذا القول يد دعوا خلق
والامر بعبادة الله تعالى
وبيان معجز الرسول اولى
من غيره

احتاج الى اثباته بقوله (وتقدير القول) لانصباب الكلام اليه (كثير) في القرآن
بل في غيره ايضا (منه) اى مما قدر فيه القول قوله تعالى (قد علم كل اناس مشريهم
كلوا واشربوا) اى وقتنا اضرب بمصاك الحجر وقتنا كلوا او يقال اضرب
ياموسى الحجر قائلين كلوا وقوله تعالى (ورفضا فوقكم الطور خذوا) اى قلنا
خذوا او قائلين خذوا (وتارة) يكون التباين (بأن لارابط) بين الجملتين (امامضى)
بأن لا يكون بينهما جهة جامعة اصلا كما تكون في حديث ويقع في خاطرك بقية حديث آخر
لا جامع بينهما بوجها (كما تقول الجوهرى فلان يقرؤ) كتاب سيده وانه كتاب شانه كيت
وكيت (ثم تذكر) بسبب ان حديثك مع جوهرى عارف بقيمة الجواهر (انك خاتما
تريد وقوعه تقول) للجوهرى (لى خاتم) لا اعرف قيمته (فهل اريكه) لتقومه تفصل
الحديث الثانى عن الاول (وامامسياقا) عطف على معنى وذلك انك اذا كنت في حديث
وقدمت عليك حديث اجنبى عنه بحسب السياق لامطلقا تريد ان تخبره المخاطب تفصله
وان كان بينهما جامع لانك لا تتلفت اليه بل بعد مقامك عنه مثلا اذا كنت مع اهل مجلسك
مشغولا بذكر اخواتهم منهم من مدح خاتمه ومنهم من يذمه وانت تشكو وتقول خاتمى
ضيق فكما قلت هذا يسبق الى ذهنك ضيق خفك وما يلقى منهم من الفناء فتقول خفى
ضيق كيف اعمل تفصيل هذا البوم مقام ذكر اخواتهم عن ذكر الخلف ولا تتلفت الى جامع الضيق
(نحو) قوله تعالى (ان الذين كفروا سواء عليهم اأنذرتهم ام لم تنذرهم) لا يؤمنون قطع
ان الذين عاقبه (لانه لبيان حال الكفار وما قبله) وهو الذين يؤمنون الى قوله واولئك
هم المفلطون (ليبين حال الكتاب دون المؤمنين) وان كان مذكورا فيما يضا ولهذا تفصل
ولا تتلفت الى جامع التضاد بين المؤمنين وبين الكافرين هذا اذا جعل الذين يؤمنون متطابقا
بالمؤمنين واما اذا جعل الذين يؤمنون استينافا فانه وان كان مبتدأ فى اللفظ لكنه في حكم
المؤمنين وصفته في المعنى ولا يكون صفة للمؤمنين حتى يحصل التضاد بينهما من ما يدهو ويصم
الطيف كما مر فان قيل يحتمل ان يكون الذين يؤمنون بما انزل اليك مبتدأ وقوله واولئك على هدى
خبره ويصطف عليه جلة الذين كفروا نظير قوله تعالى ان الابرار لى نعيم وان الفجار
لنى عظيم قلنا يكون الجملة الاولى حى مسوقة لبيان حال الكتاب والثانية مسوقة لبيان حال الكفار
قطعا فتبينان جز ما فى الغرض والاسلوب فلا يشى ما ذكرتم من المطلوب (النوع الثانى)
من الفن الرابع من القانون الاول (فى الايجاز والاطناب وهما) امران (نسيان)
خبرورة ان الكلام اعيا يوصف بهما بالقياس الى الكلام آخر عقق او مقدر ولهذا يختلفان
اذ كل كلام وجيز بالنسبة الى طويل وطويل بالنسبة الى اوجز منه وهكذا فلا يتيسر الكلام
فيها تحقيقا اذ لا يوجد كلام لاطناب فيه ولا ايجاز حقيقة ولكن لا يلزم من هذا ان لا يمكن

٩ والوسط ههنا من قولهم شيء وسطاي بين الحيد والردى لا من الوسط بمعنى الخيار عدد ٧ ومنهم من قال لا يمنع لاكتشافهم بمجرد دلالات وضعية ولا ينتم للماذكر نامو لا يخفى (١٥٧) عليك ان وجد المدح والذم بحسب الاطناب والايجاز وغيرهما بحسب

الاشتغال على اغلوص والمزايا وعدم الاشتغال عليهما فيجوز ان يكون لفظ بليغ سرامي فيه جميع اغلوص والمزايا غير مطابق لما يقتضيه الحال من الايجاز او الاطناب مثلا فيكون مذموما بحسبهما كما انه يجوز ان يكون مذموما بحسبهما ومذموما بحسب اغلوص فالاولى ان سياق الكلام ههنا بالنسبة الى الايجاز والاطناب فقط ويكون المدح والذم ههنا بحسبهما فقط اذ المدح والذم بحسب اغلوص قد مر قديم عهد ٦ قاله صاحب الايضاح عهد ٣ نسب هذا البيت الى الجاحظ عهد

٨ قوله وحى نصب على المصدر أى يوحون وحى الملاحظ بمعنى يشيرون والمراد انهم يرسمون الى المقصود رمزا خفيا لا يدركه الافراد الاذ كياه تشبيها برمز من يلاحظ مجموعته بخبرينه خيفة الرقابة عهد ٤ ومنهم من توهم ان مراده من المراتب هو اقسام الايجاز والاطناب كاليجاز الحذف واليجاز القصر وامثالهما وكذا اقسام الاطناب من الايضاح بعد الاجام وغير ذلك ولا يخفى ان ما ذكره

تعريف مفهومهما كما يعرف سائر الاصناف اذ فرق ما بين تعيين مقدارهما وتعريف مفهومهما وان لم يفرقهما بعض العلماء فوجب المصير في تعيينهما الى ترك التحقيق الصرف والبناء على امر عرفي يميزها في الجملة (فلنسبهما الى متعارف الاوساط) ٩ من الناس وهم الذين ليس لهم فصاحة ولا بلاغة ولا عى ولا فهمة (وانه) اى متعارفهم نوع من الكلام (لا يدح) ٧ لعدم التكلف في الايجاز والاطناب المرعين مطابقتها للمقتضى الحال (ولا ينم) لكونه وايما جاهو مقصودهم من امور دينهم اودنيانهم ولا يخفى ان متعارف الاوساط كما عرفت الآن معلوم نوطان ان لم يكن معلوما شخصا فلا رد ما قبل ٦ ان البناء عليه ردالى جهالة فالقرب ان يقال المقبول من طرق التصير عن المراد تأدية اصله بلفظ مساو له او ناقص عنه موافق اوزاؤه عليه لفائنة واحترز بواف عن الاختلال ولفائنة عن التطويل ولا يخفى ان التصير عن اصل المعنى بينه متعارف الاوساط فرد الاول الى جهالة دون الثاني تحكم وبالجمله ان الواسطة بين الطويل والقصير اسرى حكم التدقيق والعرف بمقداره وان لم يكن وصفه بطريق الاجال حتى قال قائمهم ٣ فى وصف البقاء ٥ يرمون بالخطب الطوال وقارة ٥ وحى ٨ الملاحظ خيفة الرقابة (ولمنا) اى للايجاز والاطناب (مراتب لا تخصى) من وجيز قليل اللفظ بالنسبة الى متعارف الاوساط اوجز منه ثم اوجز الى مراتب لاتكاد تنحصر ومن مطنب كثيرا للفظ بالنسبة الى المتعارف الى مراتب لاتكاد تنحصر ٤ (واذا صادقا) اى الايجاز والاطناب (المقام المناسب لهما) (حسنا الكلام) وصيراه محمودا محمودا (والا) اى وان لم يصادف المقام (سارا للايجاز عيا) وتقصيرا (والاطناب اكثارا) وتطويلا (فالايجاز) اى ايجاز القصر دون ايجاز الحذف (كقوله تعالى فى القصص حيوة) اذ القصص مزججة قويتن اقدام الناس على القتل فارفع بسببه القتل عن الناس وارقاع سبب الموت دوام للصوة السابقة وانما يذكر ولكم لانه لادخل له فى شرعية القصص بل جى به للامتنان على الامة خاصة كان اوجز كلام عندهم فى هذا المعنى القتل اتنى للقتل وكانوا يضربون به المثل فى الايجاز قبل المراد اوجز كلام مستعمل عندهم فى هذا المعنى اذ يمكن اداء هذا المعنى بأوجز منه مثل ان يقال القتل يتنى القتل (وهذا) اى قوله تعالى فى القصص حيوة (أوجز منه) اى من قول العرب القتل اتنى للقتل وافضل اما الايجاز فقللة كانه لانها اربع كلمات وقولهم ست وقللة حروفه ايضا فلان حروفه المفروطة الثابتة وقفا ووصلا احدى عشرة ولا عبرة بالمكتوبة اذ الايجاز اعما يتعلق بالبارتدون الكتابة هذا اذا اعتبر التورن فى حيوة حرقة والافشيرة وحروف القتل اتنى للقتل اربعة عشر واما فضله فلو جوه اشاعره الاول مامر من الوجازة والثانى ان المقصود

ليس فى مرتبة يقال فيه انه لا تخصى على ان المراتب غير الاقسام فالوجه ما ذكرناه فى الكتاب والافعال بالصواب عهد

الاصلى الذى هو الحياة مصرح به فى الآية ومدلول عليه بالالتزام فى قولهم والثالث
الاطراد فى الآية دون قولهم اذ يوجد قتل لا ينفى القتل بل يكون ادعى له كالقتل
ظنا وانما يطرد اذا كان على وجد القصاص والرابع خلو الآية عن التكرار مع التقارب
والتحاد المعنى المائنين عن الجمل على رد العجز على الصدره والخامس اشتغالها على صفة
الطباق للتضاد بين القصاص والحياة والسادس خلو الآية عما يكره من لفظ القتل
والسابع خلوها عن تكرار قلقتا القاف والثامن شمولها لحكم الجرح فى الاطراف
هو التاسع المبانة فيها بجمل القصاص طرف الحياة فيه جعل تقضى الشيء منبعا له
فيصير كأنه يحيط به فإما من من فواته والعاشر تنكير الحياة لتعظيم لمنه عما كانوا عليه
من قتل جماعة بواحد او النوعية الحاصلة لها والحادى عشر ان تقدير متعلق فى الآية
لمجرد رعاية قاعدة عقلية لا تأثيره فى المعنى فالآية من قيل اعجاز القصص ولا بد فى قولهم
من تقدير لفظ معتبر بحسب المعنى اى القتل انفى للقتل من تركه فهو من قيل اعجاز
الحلف باعتباره والثاني عشر خلو الآية عما يوجب الثقل فى التلطف من تولى الاسباب
الخفيفة الواقعة فى قولهم فى الآية من عذوبة اللفظ وسلاسة ما ليس فى قولهم (وقوله)
تعالى فى الاعجاز (هدى للمتقين) ان جعل على المجاز اذ المعنى هدى للضالين الصائرين
الى التقوى بسبب الضلال لان الهدى عما يكون للضال (وفيه) من جهات الحسن بمدججة
الاعجاز وجهان احدهما (تسمية الذى باسم ما يؤل اليه مجازا) فانه سمي الضالون الصائرون
الى التقوى بالمتقين مجازا وهذا شائع مطرد عند وجود العلاقة المذكورة كقوله تعالى
اى اراى اعصر خرا وقوله عليه السلام من قتل قتيلافله سلبه (و) ثانيهما (تصدير
اولى الزهراوين) معنى سورة البقرة وآل عمران سميتا بذلك لاشرافهما من زهرت النار
احصاهن واراد اباوليهم سورة البقرة تعالى صدرت (بذكر الاولياء) وهم المتقون والاعراض
عن ذكر الضالين (والاطناب كقوله تعالى ان فى خلق السموات والارض واختلاف
الليل والنهار الآية) وهى واقفلك التى تجرى فى البحر بتأنيق الناس وما انزل الله من السماء
من ماء فأحياه به الموتى فيها من كل دابة وتصريف الرياح والسحاب
المسخر بين السماء والارض لايات لقوم يعقلون وانما ذكر التفصيل المذكور (بدلا
من ان) يقول (ان فى وقوع كل ممكن مع تساوى طرفيه) لايات للعقلاء دالة على وجود
الواجب لذاته ووحدانيته والاولى للمص ان يقول بدلا من ان فى خلق العالم لاية
للعقلاء وانما اختار الاطناب (اذ الخطاب مع الكافة) من الثقلين قرأنا قرأنا الى اقراض
الدينيا (وفهم الذى والنبي والمقصود) فى باب النظر والاستدلال على الصانع
(والقوى) فيه فاقضى المقام الاطناب المورث لتعليم كل من الطوائف (ومنه) اى

ومن الاطئاب (باب نعم وبئس) لان فيما يزيد اطئاب بحسب وضعهما اذ يمكن تقدير الاجال فيما بأن نقول نعم زيد وبئس زيد لكن الواضع سلك مسلك الاطئاب حيث قال نعم الرجل اورجلا زيد وبئس الرجل اورجلا عمرو والسر فيه قصد التقرير والتكئين في ذهن السامع ليدفع ترده اذ الاجال قبل التفصيل اقوى سبب لذلك والداعي الى هذا هو ان مدح الرجل من جميع الوجوه لما كان مستتبعا جدا لكون دائرة الامكان محفوقا بالتقصان وكذا لما كان ذم الرجل من جميع الوجوه منكرا جدا اذ لا يخلو دار الوجود عن وصف بمدوح ومجود صار الحكم بالذم والمدح موضع الشك والتردد فاحتج الى الاطئاب الوارد في هذا الباب (وفيه) اى في هذا الباب (اختصار) ايضا (مخفف المبتدأ) في الجواب (فيحصل التعادل) للجمع بين الاختصار والاطئاب وذلك لانه اذا قلت نعم الرجل يتوجه عليك السؤال بأنه من هو بقول في جوابه زيد اى هو زيد فعنف هو للاختصار ففيه لطف من ثلاثة اوجه احدها مامر من التفصيل بعد الاجال وثانيها البناء على السؤال المقدر وثالثها الاختصار المذكور واعلم بذلك الثانى لذكره قياسي في مباحث الفصل والوصل (ومنه) اى من الاطئاب (باب التمييز) فانه باب منال عن اصله لثوخى الاجال والتفصيل واصله طابت نفس زيد مثلا فتبدل عنه الى قولك طاب زيد نفسا لما ذكر من قصد التقرير والتكئين (وفيها) اى في باب نعم وباب التمييز (تفصيل بعد اجمال) لان قولك نعم الرجل اولاً يذكر الام الجنسية اجمال في مدح زيد وما ذكر ثانياً تفصيل له وكذا قولك طاب زيد اجمال في طيب زيد وذكر النفس ثانياً تفصيل له (قال الله تعالى رب انى وهن العظم منى واشتل الرأس شيئا مقام) يارب (شفت) الذى هو اصل الكلام (وفيه) اى في قوله تعالى هذا (استقالات لطيفة) حيث انتقل اولاً من شفت الدال على ضعف البدن وشيب الرأس اجمالا الى هذا التفصيل لمزيد التقرير وثانياً من هذه المرتبة الى ثالثة ابغ منها وهى الكناية في وهنت عظام بدنى لما ستعرف ان الكناية ابغ من التصريح وثالثاً من هذه المرتبة الى رابعة ابغ في التقرير وهى بناء الكناية على المبتدأ اى قولك انا وهنت عظام بدنى ورابعا من هذه المرتبة الى خامسة ابغ وهى ادخال ان على المبتدأ اعنى قولك انا وهنت عظام بدنى وخامسا الى مرتبة سادسة وهى سلوك طريق الاجال ثم التفصيل اعنى انا وهنت العظام من بدنى وسادسا الى مرتبة سابعة وهى ترك توسط البدن لادعاء اختصاصها بالبدن بحيث لا يحتاج الى التصريح بالبدن وسابعا الى مرتبة ثامنة وهى ترك جمع العظم الى الافراد لشمول الوهن العظام فرداً فرداً فصل ما فى الآية من النظم الحسن الشريف وكلام

المبدع البديع اللطيف وكذا الكلام في شاب رأسي حيث انتقل منه اولا الى الاستعارة وهي ابلى من الحقيقة كاستعرفه وثانيا الى ابلى منه وهي اشتعل الرأس شيئا لوجوه • احدها اسناد الاشتغال الى الرأس لافادة شمول الاشتغال الرأس بخلاف اشتعل شب رأسي • وثانيا الاجال والتفصيل في طريق التمييز وثالثا تنكير شيئا لافادة المبالغة وثالثا الى اشتعل الرأس من شيئا على نحو وهن العظم منى وراها الى ترك لفظ منى لقرينة عطف واشتعل الرأس على وهن العظم منى لزيادة التقرير اعنى اجهام الدول الى دلالة العقل ثم ان ههنا لطيفة غريبة وقائلة عجبية اشار اليها المصنوع قوله (وفي اختصار رب) لان اصله يارب وحذف منها كلمتان حرف النداء وياه المتكلم (وهو) اى رب (كالا اساس للكلام من حقه) اى من حق الاساس (ان يقدر ما ينوى من البناء عليه تحسين له) اى للكلام فقوله تحمين مبتدا خبره وفي اختصاره وتقصيله ان الحاذق كالا يرى الاساس الاقدر البناء كذلك البليغ يصنع على ذلك القياس ففى رأيت اختصر المبدأ فقد اذنت باختصار ماورد فايراد الكلام على هذا المنوال تحمين له ولما استشعر المص ههنا سؤالا بأن اعتبار الاطناب فى الآية ينافى اعتبار الاختصار فيها اشار الى جوابه بقوله (والايجاز) كما يعتبر بالنسبة الى متعارف الاوساط وهو رب شئت كذلك (قد يتبرعاهو خليف) اى جدير (بتمام الاطناب) وذلك بحسب مقتضى المقام وينها فرق كثيرا اذ الاطناب بحسب المتعارف قد يكون ايجازا بحسب المقام لاقتضاء تطويله لمفرطاً كذلك قد يكون الايجاز بحسب المتعارف تطويلا بحسب المقام لاقتضاء المقام قصيرا مفرطاً (وهذا) اى الاطناب بحسب المقام فى الآية (شان القول فى اقراض الشاب) وأى مقام ادعى للاطناب من الحزن على اقراض الشاب لما قيل • وقد تموضت عن كل بمشبهه • فاجدت لا يام الصبي عوضا (و) من الحزن على (المام المشيب المر) الطلوع لما قيل • تيب القناتيت على شيب • ومن الى ان امتع المصيب • ومن الحزن على المام المشيب (الامر الغيب) لان غيبه الموت ولا امر واكد عند النفوس منه لما قيل • وكيف يلد العيش من كان موقتا • بأن التباينة ستاحله • اعلم ان لكل من الايجاز والاطناب عدة اقسام لم يذكر فى الكتاب تبعا للسكاكى فى كتاب الفتح لكننا اقتضائنا صاحب الايضاح نقضا للطلاب • ومن الله التوفيق للصواب فاعلم اولا ان المساواة قصدا واحدا فقط ومثاله لولا يبحق المكر السوء الاباهة ثم الايجاز ضربان ايجاز القصر وهو ما ليس بخذف وهو الذى ذكره السكاكى واقتصر عليه كاسبق وايجاز الحذف وهو ما يكون بخذف والمخنوف اما جزء جملة او جملة او اكثر منها الاول اما مضاف نحو واسال القرية اى اهلها او موصوف نحو • انا ابن جلا وطلاع الثنايا • من اضع العمامة تعرفونى • اى رجل جلا ٧ اوصفة

قوله ومن الى اى ومن يكفل ليدعى ان المشيب مع كونه مرصعا اعنى ان يبقى الى زمانا وامتد به ولا يضب عفى لان فيه الموت وهو امر من طلوعه •

٧ اى رجل جلا الامور وكشفها والثنايا جمع ثنية وهى القبة يقال فلان طلاع الثنايا اذا قصد على الامور ووضع العمامة عن الرأس ليعلم بصورته لانهم كانوا يلتقون وزوال ثنائهم موضع العمامة من الرأس واما وضعها على الرأس لتأهب الحرب •

نحو يأخذ كل سفينة غصبا أى صحيفة بدليل فأردت ان اعياها او شرط نحو ليت لي مالا
 انفقته أى ان يكن لي مال انفقته او جواب شرط وهو اما مجرد الاختصار كقوله تعالى
 ولوان قرأتا سيرت به الجبال او قطعت به الارض او كلهم به الموت أى لكان هذا
 القرآن واما للدلالة على انه شئ لا يحيط به الوصف اوليذهب نفس السامع مع كل
 مذهب يمكن مثاله ما لو ترى اذ وقفوا على النار ونظأره ومن هذا القيل حذف الصلة
 من قولهم بد التيا والتى أى بلغت الصلة فى القضاة مبلغا يبهت الواصف معه حتى
 لا يجبر ينت شفة أى لا يتكلم بكلمة او المحذوف المسند اليه او المسند والمفعول او افضل
 وقد مررت فى مواضعها او الحال نحو البر الكبريتى أى منه والمستقى نحو ليس الا
 او المضاف اليه نحو بين ذراعى وجبة الاسد • أى بين ذراعى الاسد ونحو يارب
 وياعلام أو جواب القسم نحو والفجر وليال عشر أى لاعدن أو جواب لما نحو ولما
 اسما وتله للعين او المطفوف مع حرف النطق نحو لا يستوى منكم من اتقى من
 قبل القمى وقاتل أى ومن اتقى من بعده وقاتل بدليل اولئك اعظم درجة من الذين
 اتفقوا من بدو قاتلوا • والثانى اعنى ما يكون المحذوف جملة اما مسبب ذكر سببه نحو
 ليحق الحق ويسطل الباطل أى فعل ما فعل او بالعكس نحو قوله تعالى ذلكم خير لكم عند
 بارئكم فتاب عليكم أى فامتنتم فتاب عليكم او غير المسبب والسبب كالمتبدا والخبر
 كقوله فتم الماهدون أى نعم الماهدون هم نحن على قول من يحمل المخصوص خير مبتدأ
 محذوف • والثالث اعنى ما يكون المحذوف أكثر من جملة نحو اما انكم بتأويله فارسلون
 يوسف أى فارسلوني الى يوسف لاستعبه الرؤيا ففعلوا قائله فقال له يا يوسف
 ونظأره كثيرة فى القرآن • واعلم ان الحذف على نوعين احدهما ان لا يقام شئ مقام
 المحذوف كما مر من الامثلة والثانى ان يقام مقامه ما يدل عليه نحو قوله تعالى وان يكذبوك
 فقد كذبت رسل من قبلك أى فلا تخزن واصبر فانه قد كذبت رسل من قبلك ثم الحذف
 اما ان يدل عليه القل وظاهر الغرض على تعيين المحذوف نحو حرمت عليكم الميتة
 أى تناولها أو يدل القل عليها نحو وجاه ربك أى امره او عذابه أو يدل القل على
 الحذف والعادة على التبيين نحو فذلكن الذى لمتنى فيه دل القل على ان الانسان
 لا يلام الاعلى كسبه وعلى تقدير فى حبه لقوله تعالى قد شفها حبا اوفى سراوده
 لقوله تراودتها اوفى شاته حتى يشملهما الآن العادة عينت الثانى لان الحب المفرط
 لا يلام عليه الانسان فى العادة لعدم دخوله تحت الارادة • ومن ادلة تعيين المحذوف الشروع
 فى الفعل نحو بسم الله فيقدر ما جعلت البسملة مبدأ له من القراءة والكتابة وغيرها
 والاعتزان كقولهم للمعرس بالرفاء والبتين أى امرست والرفاء الائتيام والاتفاق

٦ اوله يامن رأى عارضا
 اسره •

وهذا دماء اهل الجاهلية وقد نهى عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم لما فيه
 من تخصيص النبيين • واما الاطناب فاما بالايضاح بعد الايهام ليرى المعنى في صورتين
 مختلفتين وليتمكن في النفس فضل تمكن اذ الوارد بهذا التشويق يمكن فضل تمكن او تكمل
 لنة العلية اذ المحصول بعد الطلب اعز من المساق بلا تب محو رب اشحلى صدرى
 فان اوله بهم وصدرى مفسره وقد يكون الايضاح بعد الايهام لغير الاغراض الثلاثة
 المذكورة كتفخيم النبي المبين وتطهير كقوله تعالى واذا رفع ابراهيم القواعد من البيت
 حيث لم يقل قواعد البيت ومن الايضاح بعد الايهام باب نعم على قول من يحمل المخصوص خبر
 مبتدأ محذوف وقدم ومنه التوشيع • وهوان يؤتى في عجز الكلام ليقى مفسر باسمين ثانيهما
 معطوف على الآخر كقوله عليه السلام شيب ابن آدم ويشب فيه خصلتان الحرص
 وطول الامل وقد يكون الاطناب بطف الخصاص على العام للتنبيه على فضل الخصاص حتى
 كأنه ليس من جنس العام تنزيلا للتفاير في الوصف منزلة التفاير في الذات نحو حافظوا
 على الصلوات والصلوة الوسطى وقد يكون بالتكرير لكن لكتبة حتى لا يكون تطويلا
 كتأكيد الانذار في كلا سوف تعلمون ثم كلا سوف تعلمون معان في ثم دلالة على ان الثاني
 ابلغ واشد وكزيادة التنبيه على ما ينبت التهمة ليكمل تلقى الكلام بالقبول كافي قوله تعالى
 وقال الذي آمن يا قوم اتبعوني اهدكم سبيل الرشاد يا قوم اتما هذه الحياة الدنيا متاع
 والتكرير في يا قوم وكزيادة التوجع والتضرع كافي قوله • اياقبر من انت اول حفرة • من
 الارض خلت للسماحة مضجعا • وياقبر من كيف وارت جوده • وقد كان منه البر والبحر
 مترا • وكذا ذكر ما قد بسبب طول في الكلام اما مجردا عن رابط كقوله • لقد علم الحى
 اليمانون انى • اذا قلت اما بعد انى خطيها • او مع رابط كافي قوله تعالى ولا تحسبن الذين
 يفرحون بما آتوا ولا يحبون ان يحمدوا عالم يفعلوا فلا تحسبنهم بمفازة من العذاب كقوله
 فلا تحسبنهم تكرير ليدع عن المفعول الثاني وقد يكون الاطناب بالايشال قبيل هو ختم
 البيت بما يفيد نكتة تتم المعنى بدونها كزيادة المبالغة في قول الخنساء في مرثية اخيها صخر
 • وان صخر التأم الهداية • كأنه علم في رأسه نار • ولا يخفى ما في المصراع الاخير من المبالغة
 وكتمقيق التشبيه في قول امرئ القيس • كأن عيون الوحش حول خيائها • وارحلتنا
 الجزع الذي لم يثقب • فان قوله الذي لم يثقب تحقق تشبيه العيون بالجزع وكدفع توهم
 غير المقصود في بيت السقط • فسقيا بكأس من فم مثل خاتم • من الدر لم يهم بتشبيهه خال •
 اى لم يهم بتشبيهه ملك متكبر فضلا عن التبرير ورفع نكته ما يتوهم من تشبيهه بالكأس انه يكره
 فيه كل احد كما هو شأن الكأس وقيل لا يختص الايشال بالشعر ومثل قوله تعالى قال يا قوم
 اتبعوا المرسلين اتبعوا من لا ينألكم اجرا وهم مهتدون واتماختم بهم مهتدون مع تمام الكلام

• التوشيع لقب القطن المنذوف
 فكأنه يجعل التبرع عن المعنى
 الواحد يثنى مفسر باسمين
 بمنزلة لقب القطن بدلتدف

عد

بدونه لزيادة الحث على الاتباع وقد يكون الاطتاب بالنزول وهو تقييد الجملة بمجمله
 تشتمل على معناه التوكيد فاما ان يخرج مخرج المثل حيث توقف على ما قبله نحو قوله
 تعالى ذلك جزئناهم بما كفروا وهل نجازى الا الكفور على معنى وهل نجازى ذلك الجزاء
 واما اذا علم الجزاء من قيل القسم الثاني وهو ان يخرج مخرج المثل ومثاله قل جاء الحق وزهق
 الباطل ان الباطل كان زهوقا وغير واجب في التذييل ان يكون لنا كيده منطوق كهذه الآية
 بل قد يكون لنا كيده كقول النابغة ❊ ولست عسيت اخلا تله ❊ على شمشاي الرجال المهذب ❊
 وقد يكون الاطتاب بالتكيد ويسمى الاحتباس ايضا وهو دفع ما يوهم خلاف المقصود
 بكلام آخر اما في وسطه كقول طرفة ❊ فسق ديارك غير مفسدها ❊ صوب الربيع ودعة تهمي
 ❊ فدفع قوله غير مفسدها نزول المطر المفسد للديار واما في آخره كقوله تعالى اذ قل على المؤمنين
 اعززة على الكافرين فقوله اعززة على الكافرين دفع ان يكون ذلكهم لضيقهم وقد يكون الاطتاب
 بالتقييد وهو ان يؤتى في كلام لا يوهم خلاف المقصود بفضلة لثكنة كالباقية نحو ويطعمون الطعام
 على حبه اى مع حب الطعام والاحتياج اليه ولو جعل ضمير حبه لله لم يكن مما نحن فيه
 وكثقل المدة في قوله تعالى سبحان الذى اسرى ببسده ليل لا يعلم ان الاسراء
 لا يكون الا بالليل للدلالة على تقليل مدته وانما اسرى في بعض الليل بشكرك ليل ❊ وقد يكون
 الاطتاب بالاعتراض وهو ان يؤتى في اثناء الكلام او بين كلامين متصلين معنى بمجمله او اكثر
 لاجل لهما من الاعراب لثكنة سوى دفع الابهام كالترديد في قوله تعالى ويحطون لله البينات سبحانه
 ولهم ما يشتهون والبطء في قول عوف بن عبد الشياتي ❊ ان الثمانين قد بلغت ❊ قد احوجت
 سمى الى ترجان ❊ والتثنية في قوله ❊ واعلم فعل المرء ينفعه ❊ ان سوف يأتى كل ما قدرا ❊
 والمطابقة والاستعطاف في قول ابي الطيب ❊ وخفوق قلب لورايت لهية ❊ يا حجتى لرايت
 فيه جهنما ❊ فقوله يا حجتى لمطابقة جهنم والاستعطاف وبين السبب لامر فيه غرابة كما
 في قول الشاعر ❊ فلاهجرة يبدو وفي اليأس راحة ❊ ولا وصلة يصفوننا فكارمه ❊ وطلب
 العجبر لما كان امر اغربا بين سيبه بان في اليأس راحة ❊ ومثاله الاعتراض باكثر من جملة
 قوله تعالى فاتوهن من حيث اصركن الله ان الله يحب التوابين ويحب المتطهرين لساؤكم حرث
 لكم فان هذه اربع جل اثنان منها مترستان وقد يجوز وقوع الاعتراض لدفع الابهام
 خلاف المقصود وكذا يجوز وقوعه في آخر الكلام فيشمل التذييل ❊ وبعض صور
 التكميل فان التكميل قد يكون بمجمله وقد يكون بغيرها والجملة قد يكون ذات اعراب وقد لا يكون
 والقسم الاخير عين الاعتراض المذكور وجوز بدمهم كون غير جملة وهم القائلون يكون
 الاعتراض لدفع الابهام فيشمل صور التميم وبعض صور التكميل الواقفين في اثناء
 الكلام او بين كلامين متصلين معنى ❊ واعلم انه قد يوصف الكلام بالاجاز والاطناب

باعتبار كثرة حروفه وقتها بالنسبة الى كلام آخر مساو له في اصل المعنى كقول ابي تمام
 * يصعد الدنيا اذا غن سودد * ولوبرزت في زى عذراء تاهد * وقول الاخر * ولست
 بنظار الى جانب النقى * اذا كانت اللطام في جانب الفقر * ويقرب منه قوله تعالى لا يسأل عما يفعل
 وهم يسألون وقول الحماسي * ونكر ان شئت على الناس قولهم * ولا ينكرون القول حين
 تقول * ولعمري لقد بشى الحذب على الطلاب الى هذا الحذب من الاطباب والمأمول من اجلة
 الاصحاب ترك اللوم والتاب والله الموفق للصواب * النوع الثالث * من الفن الرابع
 من القانن الاول (في جمل احدى الجملتين حالا) ولما كانت الجملة تكون تارة مع الواو
 واخرى بدونها كان في حكم الفصل والوصل والواو الحالية هي المحافظة في الاصل
 لانها للربط والجمع واراد بالخال لفظا غير تابع ولا عمة دال على هيئة وعلى صاحبها
 متضمنا ما يتضمنه الدال معنى (في الحال مؤكدة) لما نسبها من فعل او شبه كقوله تعالى
 ولا تمشوا في الارض مفدين وقوله تعالى وارسلناك للناس رسولا مؤكدة لجملة جزاؤها
 مرتان جامدة ان جودا محضا في بيان تبيين او فخر او تعظيم او تصاغرا وتحقير او وعيد
 كقوله * انا ابن داره مروقا بها نسي * كأنه قال لاشك في وقولك انا ابن فلان شجاعا او كريما
 وهو فلان جليلا مهيبا وانا ابن عبدك فقيرا الى عقوبك وهو فلان مقهورا وهو فلان
 متمكنا منك فاتى فضبه (بلاواو) سواء كانت مفردة او جملة اسمية نحو هو الحق لارب
 فيه اوفعية نحو جاءني زيد ينزع (للاتحاد) وكال الاتصال بين المؤكد والمؤكد فلا
 موضع للواو (و) الحال (متقلة) دالة على الحدوث والتجدد (المفردة) المتقلة (صفة)
 لصاحبها في المعنى وعبرة الخبر من المبتدأ والفرق ان الحال بتبعية التبر دون الصفة
 والخبر فان الركوب في قولك جاء زيد راكبا محكوم به بتبعية المحي * بخلاف زيد راكبا
 وزيد راكب (فلاواو) كالاواوين نظيرها ولان الاعراب من شأنه حكاية التعلق
 المعنوي فيستغنى عن رابط آخر (والجملة) الحالية (اصلها التجدد) والحدوث (حالة النسبة)
 اى نسبة طامها الى صاحبها بأن يتقارنا في الوجود تحقيقا نحو جاء زيد راكب او تقديرها
 كقوله تعالى كيف تكفرون بالله وكنتم امواتا فأحياكم فانها حال ماضية مقدرة
 خضورها وذلك كاف في صحة الحالية كما في قولك زيد اليوم في يده صقر صا شابه
 غدا (فمضارع مثبت وهذا مرتبط معنى) لالفاظا لدلالته على التجدد حال النسبة
 (فلاواو) فيه لعدم الحاجة اليه كالاخاجة اليه في الحال المفردة بسبب دالة الاعراب
 على الارتباط المعنوي واعلم ان المضارع المثبت اذا سدر بقدر يدخله الواو كقوله تعالى
 لم تؤذوني وقد تعلمون اني رسول الله (والا) اى وان لم تكن الجملة الحالية مضارا طامتها
 بأن يكون مضارا متفيا او ماضيا مثبتا او متفيا او جملة اسمية او ظرفية (اى بها) اى بالواو

(الرابط) بين الجملة الحالية وصاحبها (وذلك) الايمان بالواو (بحسب قوت البعد) اى بعد
تعلق الحال بصاحبها (وابيها) اى ابيدهذه الجمل (الاسمية) لعدم دلالاتها على التجدد
الدال على التعلق المعنوي فيختلف وجوبا وجواز اورجحانا بحسب قوة البدو المقارنة
(فالترمت) الواو (فيها) اى فى الاسمية (الافراد نحو كلفوه الى فى) لانه فى قوة مشافها
(ورجع عوده على يده) اى رجوعه الى ما ابتداء على ان ابتداء مصدر بمعنى المفعول
ومحصوله ان يرجع فى الطريق الذى جله منه وقد يتوهم ان عوده مرفوع على انه فاعل
رجع مجازا او بدل اشتمال من المستر او منصوب على الحالية بمعنى طأنا او على انه مفعول به
بأن يحمل رجوع على المتحدى والكل ضئيف • قيل ان الجملة الاسمية الحالية عن الواو
والضمير يجوز وقوعها حالا عند ظهور الملاية نحو خرجت زيد على الباب وقال سيديه
يكفى بنية الضمير عن الواو اذا كان ملوما نحو اشترت البرقع بذرهم وقال ابن مالك
يكفى بالواو عن الضمير كقوله تعالى لئن اكله الذئب ونحن عصبة وكقوله صلى الله عليه
وسلم كنت نيا و آدم بين الماء والطين ويجوز العكس كقوله تعالى ابطوا بعصم بعض
عدو (ثم) بدلا لجملة الاسمية (الماضى) المثبت فى البعد وانما يكون اقل فى البعد (للتجدد)
بمخلاف الاسمية فانها للثبات (و) ذلك للتجدد (فى غير حال النسبة) واراد بالنسبة نسبة طاعنها
الى صاحبها وبمحالها زمان حصول مضمون طاعنها واعتبار الماضى والحال والمستقبل بالقياس
الى هذا الزمان لا بالقياس الى زمان التكلم والالم يصح قولنا جازيد قد ربك فى النسبة
الماضية لعدم استقرار الركوب الى هذه السنة حينئذ لا يدل الماضى على التجدد فى حال
اعتبار النسبة بمخلاف المضارع المثبت (فالترمت فيها) اى فى صيغة الماضى (قد تحققت) كقوله
تعالى انى يكون لى غلام وقد بلغنى الكبر (او) قد (تقدير) كقوله تعالى اوجاؤكم حصرت
صدورهم (ليقره) اى يقرب قدام الماضى (من الحال) اى من حال اعتبار نسبة طاعنها الى
صاحبها كما عرفت والماضى وان صلح لكل جزء من اجزاء الزمان الماضى لكن قد يحصل
مقترنا بالجزء القريب من الحال قال ابن مالك اكتفى بالضمير فى الماضى اذا كان بدلا لنحو
ما يأتهم من رسول الا كانوا يستهزؤن او قيل أو كقوله • كن لتليل نصير اجارا وعدلا •
(فيقول المقارنة) بالباء المستفاد من قد (منزلة المقارنة) بالتون التى بين الحال وطاعنها
(او يحل مقارنا الفصل) الماضى الواقع حالا (هيئة للفعل) العامل فى صاحبها لان الحال
يبين الهيئة الحاصلة من قيام الفعل بمحمولها فلذلك قد يحملونها تارة هيئة للفعل واخرى
لمحمله (فيستحب) اى يترجح ترك (الواو) على اثباته فى الماضى لانه على التجدد مع ما يقوم
مقام المقارنة (ثم) بعد الماضى المثبت (المتنى) منه ومن المضارع (لان التنى) اى تنق
الماضى (مستغالبا) لانه يدل على انتهاء متقدم والاصل فى التنى الاستقرار بخلاف اثبات

الماضي فانه لا يثبت الاستراق الا يرى ان التكررة في سياق النفي تفيد العموم دون سياق الاثبات
 (وليس) النفي (هيئة للفعل) والحال ان الحال هيئة (الا بالعرض) وذلك اذا لم يكن
 بين الهيئتين واسطة نحو رأيت زيدا لاسا كنا اى متعركا واما اذا كان بينهما واسطة فلا
 يدل النفي على هيئة اصل لجواز الواسطة (فيموز) ترك الواو في النفي من الماضي والمضارع
 باعتبار دلالتها على المقارنة واثبات الواو ايضا باعتبار عدم الاتصاف بالهيئة فالامران
 جائزان بل لا رجحان عند المص ورجح السكاكي ترك الواو فيها لان اعتبار صفة دالة
 على الجهد اقوى من كونها مثبتة غير مصدرة بحرف نفي (وكذا) يمحوز ترك الواو
 واثباته (في الظرف) الواقع حالا اذا كان بعده اسم ظاهر مرفوع وكان ذوا الحال
 معرفة نحو جاء زيد على كتفه سيف واما اذا لم يكن بعده ذلك الاسم فيجب ترك الواو
 نحو جاء زيد على فرس لانه بمعنى المفرد حينئذ (لجواز التقديرين) تقدير الماضي
 وتقدير اسم الفاعل فعل الاول يحوز الواو وعلى الثاني تركه وانما بقدر المضارع لامتناع
 بحيث هنا (ويجب) الواو في الجملة الحالية (في التكررة) اى اذا كان صاحبها تكرة
 سواء كانت الجملة اسمية او فعلية او ظرفية (تميزا للعال عن الصفة) اذ لا يتوسط
 الواو بين الصفة والموصوف (نحو جاء رجل ويسى) وجاء رجل وعلى كتفه سيف
 وابوه في النار وهذا الذى بث النعمة الى التقديم الحال على ذى الحال التكررة لوقوع
 الالتباس اذا اخرت فيندفع بالتقديم كايئدفع بالواو وهما قائمة لطيفة اقادها بعض
 الافاضل وهو ان الجملة اذا وقعت حالا تحكمها في دخول الواو على قياس الاحكام الخمسة
 الشرعية فتدبى وتجب وقد يحوز ابا مع التساوى كافي الاباحة واما مع رجحان احد
 طرفيه اما الدخول فينبزلة التنب ٧ واما عدمه فينبزلة الكراهة كما ظهر لك من الاحكام
 السابقة ٩ والحمد لمفيض الخير والجلود والصلاة على مركز دائرة الوجود وعلى الله وحسبه
 الى اليوم الموعود والقانون الثاني من الفصل الاول في علم المعاني في الطلب وقد عرفت
 ان حقيقته معلومة فلا حاجة الى التعريف (وهو) اى (المصور) اى المطلوب المتصور بوجه
 من الوجوه لامتناع طلب غير المعلوم وكذا يستدعى مطلوبا حاصل في الذهن او في الخارج
 لان الطلب نسبة بين الطالب والمطلوب (غير حاصل) ذلك المطلوب (حينئذ) اى حين
 الطلب لامتناع تحصيل الحاصل فهذه امور ثلاثة لا بد من التمسك عليها لاسيما الثالث
 المستفزع عليه في مواضع ٦ شق ولما فرغ من بيان ما يزم الطلب شرع في ذكر اتواعه
 بقوله (فاما ان لا يستدعى) الطلب (الامكان) اى امكان حصول المتصور سواء كان
 محتاجا بحسب الذات او بحسب امر آخر او ممكنا فان قوله لا يستدعى الامكان اعم من استنباطه
 عدم الامكان فان الاول يتناول الممكن والمتنع والثاني لا يتناول المتنع (وهو النفي)

٤ وهو السيد السند قدس
 سره ع
 ٧ اى الوجوب والتنب
 الذى يسمى سنة الهدى
 والاباحة والحرمه والكراهة
 ع

٩ واعلم ان ما يجب فيه الواو
 هو الجملة الاسمية والواقعة
 حالا عن التكررة والذى
 يستحب فيه هو الماضي المثبت
 والذى يتنع هو المضارع
 والذى يكره فيه هو النفي
 والذى يستوى الترك والايان
 هو الظرف والله اعلم ع
 ٦ منها قوله وامتنع غير
 الحاصل توجه الى غير
 الحاصل وقوله امتنع ان يكون
 المطلوب بالاستفهام
 التصديق بحال نزول
 صاحبك لكونه حاصل الى
 غير ذلك من نظائره في توليد
 التسامع ومنها ما قيل ولا
 تظن هذا طلبا للحاصل فان
 الطلب حال وقوعه يتوجه
 الى الاستقبال كما سيجي ع

قوله الامن اليه واعايركم المصنف لتمام المثال بدونه كترك ما بهدي مودعه ٧ وانما قلنا ناذ الكلام في امكانه عقلا بل قد يقع بطريق
خرق العادة كما نقل عن بعض من التفاهة ١٦٧ * ان الحاضر عليه السلام يكون شايا في رأس كل مائة وعشرين سنة مده

٤ فظهر من هذا ان اقسام
الطلب خمسة التقى والامر
والتي والتداء والاستفهام
لان المطلوب ان كان يمتنا
فهو الاول وان كان يمتنا
فاما ان يكون طلب فعل او
اقبال والاول الامر والثاني
التداء او طلب فهم وهو
الاستفهام واما لم يذكر الترجي
لان الترجي ليس بطلب لان
الرجاء غير الطلب ولم يذكر
القسم ايضا لانه امال تأكيد
الطلب كما في قسم الاستعطاف
نحو بحيا لك اخبرني او تأكد
اخبرني والله لافعلن ولا
شيء منها بطلب وايضا
لم يذكر هنا الفاظ العقود
نحو بيع واشترت وافعال
المدح والذم وفعل التعجب
لانهما منقولات من الاخبار
الى الانشاء ولهذا دلالة
لهما على الزمان بحسب اللفظ
وانما الزمان الحالي من مقتضى
وجودها مده

٣ قال بعض من تلامذة
المصنف قال الاستاذ جعل
السكاكي التقى والتداء من
الطلب والقوم جعلوها
من اقسام التبيين ان الطلب
والارادة عند المعتزلة غير
متبايرين وعند غيرهم
متبايران فبعد السكاكي التقى
غير الارادة وفيه تنبيه على

المستعمل في يمكن لا يتوقع ولا يطعم في وقوعه (تقول) الا ليت الشباب يود يوما
فاخبره بما فعل المشيب ولا يخفى ان عود الشباب يمتنع عادة ٧ واما اذا كان الوقوع متوقعا
او محتملا فيه فيستعمل فيه معنى اولم الذي يتجربى وان استعمل فيه ليت كان مجازا
(او) ان (يستدعيه) الطلب (وهو) اي الطلب المستدعي للامكان (اما) ان يستدعيه
(الحصول) اي للحصول معنى (في الخارج) اي خارج ذهن الطالب (فلاشبات) اي للحصول
اثبات متصور في الخارج (امروئده) حيث تطلب بالاول وقوع فعل في الخارج وبالثاني
حصول اقبال المتأدب عليك فيه وعند بعضهم كل من التقى والامر ليس نفس الطلب بل
ارادة بنية على الطلب وكذا التداء لفظ يمتنع به ويلزمه طلب الاقبال وهم جعلوا هذه
من اقسام التنبيه لكن المصنف اقتدى السكاكي (اولئني) اي للحصول انتفاء متصور في
الخارج (نهي) نحو لا تضرب حيث تطلب انتفاء الضرب في الخارج (او) للحصول
(في الذهن) سواء كان حصول اثبات او حصول نفي (فاستفهام) ٤ واعلم ان الحصول
هو الوجود فاما ان يكون وجودا لشيء في الخارج وجودا اصيلا او وجودا له في الذهن
وجودا ظاهريا ان ذلك الشيء امانتي او اثباتي اذ لا واسطة بينهما اتفاقا ومن جعل بين
الوجود والعدم واسطة لم يجعل العدم سلب الوجود بل معدولا ولا يخفى ان بين الثبوتين
يمكن الواسطة لكن الحق ان العدم سلب الوجود لاشيء يصدق عليه سلب الوجود
حتى يكون معدولا فلا واسطة بينهما اصلا والنظر فيه خارج عن الفن فاذا تقرر ان لا
واسطة بين النفي والاثبات حصل اربعة اقسام طلب وجود شيء في الخارج او انتفاءه
فيما هو طلب وجود شيء في الذهن او انتفاءه فيهما الاول هو الامر والتداء والثاني هو النفي
والاخير ان الاستفهام ٣ وتقصيلا من طلب وجود شيء في الخارج امر ظاهر غني عن البيان
وانما الاشتباه في طلب انتفاء شيء في الخارج ولا يخفى ان الطالب ارادة للحصول شيء في الخارج
ومن المعلوم امتناع وجود الانتفاء في الخارج وحقق الكلام بعضهم بأن المراد طلب
حصول انتفاء الوصف للغير بأن يتصف ذلك الغير بالانتفاء في الخارج بناء على ما تقرر
عنده من جواز اتصاف الموجودات الخارجية بالامور المدمية فيه لكنك قد عرفت
فما سبق تزييف هذا المقال وتحققت هناك ما هو حقيقة الحال فالحق ان يقال ان المراد
اما طلب وجوده انه لم يوجد بينهما واسطة او طلب انتفاء حصوله فان قولك لا تتحرك
معناه طلب السكون وقولك لا تقم معناه طلب عدم فعل القيام وحاصله كون الموضوع
على وجه في الخارج يصح للعقل الحكم بالانتفاء لانه يتصف بالانتفاء كما توهم ثم ان
الحصول في الذهن سواء كان حصول ثبوت او حصول نفي هو الاستفهام (وهو)
اي الاستفهام على قسمين (اما) استفهام (لتصور) بأن تطلب حصول صورة

الطلب لانه مدلوله وذاتيه وكذا التداء قل في الكشف ويلزم منه طلب الاقبال والفعل وهو ادعو وانادي من لوازمه مده

شيء في ذهنك من غير حكم عليه اصلا (او استفهام) للتصديق (بأن تطلب حصول
 الحكم بشئ على شئ في ذهنك اما ايجابا او سلبا فاقسام المطلوب ستة حاصلة من تقسيم
 الحاصل في الذهن الى الصور والتصديق وان كان القياس ان تكون ثمانية حاصلة من
 تقسيم كل من الحاصل في الذهن والخارج اليها لكن عدم امكان وجود التصديق
 مطلقا في الخارج اسقط منها اثنين وذلك لان التصديق فرع وقوع النسبة فتحث لانسبة في
 الخارج لا تصديق فيه نعم يوجدهمنا النسبة فيه لكن ابن هذا من ذلك فظهر من هذا ان
 مراده بقوله وهو التصور هو المدرك مطلقا الشامل للتصور والتصديق وهذا استعمال
 شائع فلا يخفى ان المتصور اولا لا يشمل الاقسام كلها وان مراده بالتصور والتصديق
 المتصور والتصديق به اي ما من شانه ان يتعلق التصديق به فلا يجزمان التصور لا يوجد
 في الخارج بل في الذهن ولا ان حصول انتفاء التصور او التصديق في الذهن لا يكون
 مطلوبا اصلا والتفصيل فيه ان المدرك التصوري قد يطلب حصول ثبوته في الذهن
 وفي الخارج اما الثاني فظاهر واما الاول ففي طلب الامور الثبوتية وقد يطلب حصول
 انتفائه في الذهن وفي الخارج اما الاول ففي تصور الامور الدمية واما الثاني فقد مر
 بتحقيقه وان المدرك التصديقي قد يطلب حصول ثبوته في الذهن كما في طلب التصديق
 بثبوت شئ لشيء وقد يطلب حصول انتفائه في الذهن كما في طلب التصديق بانتفاء شئ
 عن شئ واما حصول التصديق في الخارج فقد عرفت حاله **ففيه** الفرق بين الاستفهام
 وسائر الاقسام (الاستفهام ليحصل) في الذهن نقش الامر الخارج عن الذهن وصورة
 المطابقة له ومعنى المطابقة ان يكون ما في الذهن من الامر الكلي هو بعينه ما في الخارج من الامر
 الجزئي بحيث لو شخص تشخصه لصار ذلك الجزئي بعينه ولو تجرد ذلك الجزئي عن تشخصه
 لبقى ذلك الكلي بعينه والبواقي من التفتي والامر والنهي والتداء ليحصل (في الخارج ما نقشه
 في الذهن) بأن يفصل في الخارج على صورته ومثاله فالصورة العقلية في الاستفهام قابعة للامر
 الخارجى متأخرة عنه ويسمى باب المقول علما تفصليا وفي البواقي متبوعة مقدمه ويسمى
 اهل الحكمة علما تفصليا واعلم ان الفرق المذكور واضح اذا كان متعلقهما موجودين في الخارج
 واما اذا لم يوجد كقولك ما انتفاء او اضرب لمن لا يضرب ففي كون ما في الخارج متبوعا
 او تابعا عن خلفاء ويمكن ان يقال المراد كون نقشه تابعا لذلك الامر في الاول وبالعكس في الثاني
 واما تشديد كون ذلك الامر في الخارج فانما هو بناء على العرف الذي هو مدار وضع الالفاظ
 واما فيما ذكر من الامور فيجمل الوجود في نفس الامر بمقتضى الوجود في الخارج وكذا
 المعبر في الامر كون الذي يمكن ان يوجد في الخارج مطلوبا وان لم يوجد اصلا الا يرى
 الى صحة قولك امرت فلانا فلم يمتثل فان قلت ماذا تقول في نحو لا علم ولعلم قلت لا طلب هناك
 حقيقة بل عبارة الطلب لتدل على ان العلم بما لا يدرك المتكلم منه وانه ينبغي ان يحدد في تحصيله

كانه امر به وطلب منه فان قلت نحو علني وفهمي امر لفظا واستفهام معنى فن اسما
يد وكذا اعلم وافهم امر وليس لطلب وجود في الخارج قلت طلب العلم والقهم اذا
تحقق مضمونه يتوقف على فعل للمخاطب وهو القاء العلم الى ذلك المتكلم باختياره
وهو غير القهم والعلم وغير طلبهما فيمكن طلب حصولهما في الخارج بصيغة الامر واما اعلم
وافهم فيصدق عليهما انه طلب في خارج ذهن المتكلم وذهن المخاطب خارج بالنسبة الى
المتكلم او يقال ان اعلم وافهم طلب لمباشرة اسبابهما ومباشرة فعل موجود في الخارج
واجيب بأن المطلوب في الاستفهام ان يوجد الشيء في ذهنك وجوداً غير اصيل ونحو
اعلم ان يوجد الشيء في ذهن المخاطب وجوداً اصيلاً ورد هذا الجواب ٧ بأنه يبعد عن
الصواب من حيث ان اوصاف النفس كالخلل والكرم مثلا اذا وجدت فيها وجودا عينيا
يكون النفس متصفا بينها لا بظنها واذا وجد فيها وجودا ظليا يكون متصفا بظنها
لا بعيثها ولا يلزم من ذلك ان يكون شيء من مراتب الظل موجوداً وجوداً اصيلاً واما
الفرق بين ذهن المتكلم والمخاطب فلا يحدى تقاضا لان العلم بشيء اما ان يكون وجودا
اصيلاً لذلك الشيء او لا يكون وعلى التقديرين لا فرق بين علم المتكلم والمخاطب هذا
حاصل كلامه وانت خير بأن الاستفهام طلب القهم وهو طلب نقض شيء في ذهن
المتكلم وجودا ظليا وهذا مما لا نزاع فيه واما النزاع في نحو اعلم وافهم ولا يخفى انهما
اذا تلقيا بشيء كقولك اعلم هذه المسئلة او افهمها فلا يخفى ان المراد طلب وجودها
الظلي في نفس المخاطب فحينئذ يقطع النزاع بامس من الجوابين ولما اذا قطعنا عن التعلق
وقصد قهنا الى نفس الفعل كما في قولك اعلم وافهم فحينئذ يكون المراد طلب ايجاد العلم
والقهم في نفس المخاطب وجودا اصيلاً بمنزلة قولك حصل صفة العلم والقهم في نفسك
وكلام المجيب على هذا الاحتمال فليس في كلامه اشكال فضلا عن البعد عن الصواب
(ثم هذه) الاقسام الخمسة (قد تزل عن مواضعها) ويستعمل فيما يخرع عليها من
المعاني اما بالجاز او بالكناية (لما منع) يمنع عن اجرائها على اصلها (بحسب المقام)
فيتولد منها ما يناسب ذلك المقام واما بينها المصنف بطريق الاجمال ولما التفصيل
فوقولنا الى علم البيان لكن يبحث في علم المعاني من حيث ان تلك اللفاظ اجريت بحسب المقام
على خلاف مقتضى الظاهر من المعاني المتولدة عنها بحسب المقام وعم البيان يبحث عنها
من حيث وضوح دلالاتها على المعاني المتولدة مع قطع النظر عن مقتضى الحال وان كان
رعاية الوضوح بعد رعاية المطابقة لمقتضى الحال ويسمى المتولدات من حيث استعمال
اللفظ في اصل المعنى وفهمها من جانب اللفظ بحسب المقام خواص التراكيب ومن
حيث استعمال اللفظ فيها المجازات او الكنايات وعند تأخير جهة الدلالة لا يلزم كون
المطلع على الخواص ساقطين العينين كما توهم وكما نال قلنا ما هو الصواب في صدر الكتاب

المجيب محمد الدين التتازاني

ع

٧ الراد السيد السند قدس

سره ع

سيد السند قدس سره ع

(فنقول) لصاحبك الذي حزنك حزنه (ليتك تحسني) بصيغة التثنية استبطاء لحديثه معه واستظاما لقدره بأنه لا يحدث بأثله وكل ذلك اظهار للشكوى من قلة اهتمام صاحبه بجائته لكن لما كان حقيقة التثنية تمتا في هذا المقام لا يمكن كلامه بل مطبوعا فيه ولديت في هذا المقام (سؤالا) ٣ كما قلت حديثي او هلا تحسني (و) تقول (هل لنا من شفاعة حيث يتبع التصديق) بوجود الشفع بأن لا يكون ثمة شفع اصلا او كان ولم يعلم وجود شفاعة فلا يمكن حل الاستفهام على حقيقته بل يولد (تخيلا) على عكس الاول وقائمة ابرازه في صورة الاستفهام اخراج التثنية في معرض الممكن حصوله اعتناء بشأنه (وكذا) تقول في غير الابواب الخمسة الجارية فيها التوليد (لو تأتيني قهضتي) بالنصب على قصد التثنية (فان لو يقدر غير الواقع) في الماضي واقعا وتقدير غير الواقع (واقعا) تمتع فيولد معنى التثنية ويستعمل مجازا اذ التثنية طلب ما يستبعد وقوعه فينبغي مناسبة واما اذا كان المضارع مرفوعا فيكون استئنافا او مطلقا على تأنيي وجواب لو محذوف (وكذا لعل) يستعمل في التثنية (بعد المرجو) من الحصول مع انه اصله الاستعمال فيما هو قريب الحصول نحو قولك لعل سأحج فأزورك بالنصب كانه نصب بعد التثنية جلالة عليه بناء على ان الحج بيد الوقوع لحصوله بعد مقاساة الشدائد (و) تقول لمن تراه لا يتزل (الا يتزل) فتصيب خيرا فانه لما امتنع ان يكون المطلوب بالاستفهام التصديق بعدم نزوله لكونه حاصلًا فينبغي ان يفسر ذلك ويقال (اي اتعجب) فان الحجة غير حاصلة ومناسبة للمقام فيولد الاستفهام في هذا المقام (عرضا) ٤ لانك تعرض له حجة التزول (و) تقول لمن يشتم اباه (اتشتم اباك) ويجمع الاستفهام لكون شتمه اباه مطلوما له فيحصل على معنى آخر فذلك فسر بقوله (اي اتشتمن) شتمه ويمكن ان لا يعلم الاستشمان بناء على عدم استحسان شتم الاب من المسلم مع ملازمة الشتم بناء على كون الظاهر من احوال القائل بالاخيار استحسانا فله فيولد الاستفهام بحسب هذا المقام (استعجابا وزجرا) فكأنه قال استعجب شتمك وازجر فكيف يكون خيرا ٦ (و) تقول (لمن يحبو اباها يحبو نفسك) فيمتنع اجراؤه على الاستفهام لعدم احتمال ذلك المحبو التوجه الى غير نفسه فيولد بحسب المقام (تقريبا وتوبيخا) بأن يقال لا ينبغي محبو الاب كالابن محبو الانسان نفسه (و) تقول لمن يسئ الادب (الم اؤدب فلانا باذائك) ٧ اي حال حضورك فيمتنع الاستفهام عن عدم التأديب فيولد بحسب المقام (وعيدا) بمعنى اني ادبت فلانا عندك وانت مشترك معه في استحقاق التأديب وليس قدرتي عليك ادون من قدرتي عليه فيفيد هذا الكلام الوعيد للمخاطب من غير حاجة الى اعتبار مجاز آخر

٣ قوله سؤالا منصوب بفعل مضمر اي فيولد المقام سؤالا وكذا الحال في المنصوبات الآتية ع
٤ العرض من قولك عرضت لهما شيء اي اظهرت لهما ويسمى ذلك عرضا لاظهارك حجة المسؤول عنه ع
٦ وفي قوله فيكون خيرا اشارة الى ان التولد هنا هو معنى الخبر فلا يرد انه كما لا يعلم الاستحسان لا يعلم عدم الاستحسان فلا يخرج عن حقيقة الاستفهام اصلا
قدر ع
٧ قال السكاكي امتنع ان تطلب الجواب تأديبك اقول هذا لكون الاستفهام في الم اؤدب التقرير فيؤول الى الاستفهام عن التأديب فلما امتنع هذا يولد الوعيد والزجر ومن غفل عن هذا قال المناسب ان يقول بعدم تأديبك ثم قال والامر في ذلك حين لانه اذا استفهم عن احد طرفي التقيضين مثل لما قام زيد كان المطلوب البريقا به اباها او نفيًا لكن يذكر احد طرفيه لزيادة احتمال ذلك خيرا بأنه اذا علمية القيام واستفهم عن شئها او نفيًا لا يسر ما ذكره من التوجيه فالوجه الوجه ما ذكرته قد ع

القائل السيد السند قدس

سره ٢٤

٧ واغادر معنى الاكثرات

اي عدم المبالاة بمالته في

التهديد لانه اقبح من عدم

الامتنال ٢٥

٩ واعلم ان المصنف ذكر

من المتولدات الثني واحدا

وهو السؤال وللاستفهام

عشر عوى الثني والرض

والزجر والتوبيخ والوعيد

والاستبطاء والتفضي

والتعجب والتعجب والتعجب

الا انه ذكر الامتنال مع

الزجر ومع التوبيخ ومع

التعجب والتعجب وذكر

الزجر مع الوعيد وجمع

بين الاستبطاء والتفضي

وبين التعجب والتعجب

فان عد الامتنال معنى متايرا

لهذه الامور كان المذكور

من متولدات الاستفهام

احد عشر واما من متولدات

الامر ذكر واحدا اعني

التهديد وذكر السكاكي

اثان التهديد والتعجب وذكر

من متولدات التهديد

ومن متولدات النداء الاغراء

٢٤

٣ محمد الدين القفازي

فلا حاجة الى ما يقال من ان الانسب بمساق الكلام ان يقال وتوجه الى نحو انسيت تأديي
فلانا وتولد منه الوعيد والزجر لان حاصله كون الم اؤدب مجازا عن انسيت تأديي
ثم يتولد منه الوعيد والزجر (و) قول لمن يشته الى مهم وانت تراه عندك (اما ذهبت
بعد) فينتج ان يكون هذا استفهاما عن الذهاب اذ هو يشاهده عنده فيفسر بأن يقال
(اي اياك) الذهاب فيولد (استبطاء) للذهاب (او تحضيا) عليه (و) قول لمن
يتكبر عندك وانت تعرفه حق المعرفة (اما اعرفك) امتعت معرفتك به عن الاستفهام
ويتوجه الاستفهام الى مثل اقلني لا اعرفك بناء على انه لو ظن عرفته به لما اتصلف
بمحصره فيولد (انكارا) للتكبر (وتعجبا) منه حيث يقدم على التكبر عند من يعرف حاله
(او تعجبا) منه للسامعين (و) قول لمن تعرف بحبيته (اجتنبي) امتنع علك بمحصوله عن
الاستفهام وولد بمحنة القرينة (تقريرا) اي تقرير الجي وانه في موقعه وقد يستعمل
لانكار الجي ايضا وهذه الامثلة للاستفهام واما اكثر منها لانه عدة انواع الطلب
شرع في امثلة غيره وقال (وكذا) قول في الامر (اتسم مولاك لمن ادبته) على شقته مولا
فيمتنع الامر على التسم لان التاديب عليه يقتضي عدم رضاك به فوجه الامر الى
ما يناسب المقام (اي اعرفك لازم التسم) وليس المراد مجرد تذكره والعرفان بحقيقة
فيولد (تهديدا) لعل التسم (و) قول في النهي (لا تمل امرى لمن لا يتل) امره فيمتنع طلب
ترك الامتنال لكونه مقروفا فيوجه النهي الى امر غير حاصل مناسب للمقام (اي لا تمل به)
ولا تكثر بامرى فيولد (تهديدا) لما مورقان عدم المبالاة مناسب لعدم الامتنال ٧
ولا يلزم من ترك الامتنال ترك المبالاة حتى يلزم ان يكون ترك المبالاة ايضا حاصل لان ترك
الامتنال قد يكون لغير ترك المبالاة ايضا وورد عليمان توجه لا تمل الى غيرا حاصل اعني لا تمل
يقتضي اجراء النهي على ظاهره وقد سبق نظيره هنا الاراد والجواب ان المراد تأويل
الاول بالثاني ليظهر لزوم التهديد لان الاول مجاز عن الثاني كاتوهم (وكذا) قول
في النداء (يا مظلوم لمقبل عليك) يتظلم فيمتنع توجه النداء الى طلب الاقبال لحصوله
فيوجه الى غير حاصل مثل زيادة الشكوى فيولد (اغراء) من المتكلم على زيادة التظلم
والشكوى ٩ واعلم ان السكاكي ذكره هنا كون الامر للتمييز ولعل المصنف تركه لانه
متولداته فيماسي ان الاله لم يذكر التمييز هناك ولو جاز الترك اعتمادا على ماسي للزم
عليه ترك كثير من متولدات الاستفهام ايضا لانه سيدكرها هناك بل الغرض ذكر شيء
من متولدات كل قسم فترك ما يتولد من الامر بالمره غير مرضى قال بعض الفضلاء ٣
المحققين ان هذا المعاني المتولدة البنية على المناسبات العرفية والعلاقات الظنية ينتهاوين
المعاني الاصلية للابواب الخمسة فمهمان لهذوق سليم وطبع مستقيم فلا تفتت الى انكار

من مجدها متسكا بالاحتمالات العقلية طالب بالبراهين القطعية فكل علم له مرتبة لا يجاوز
 به عنها ولا يبلط العلوم الفنية بأسرها والحاصل انه اذا تمذر اجراء شئ من الابواب
 الخمسة على معناه الحقيقي كان ذلك بمنزلة قرينة مائة عن ارادة الحقيقة ولزم المصير
 في تعيين المعنى المجازي الى قرآن آخر بحسب اختلاف الاحوال والمقامات ثم يوجب
 ضله الذي هو المصير الى ذلك المعنى المجازي فعلا له آخر كالانكار والتوبيخ على ما هو
 مذهبهم في التوليد فالقوليات هي غايات المعاني المجازية ومستبعاتها هذا بنماذ كره
 وحاصله ان الفصل الداخل عليه اداة الاستفهام يحتمل مجازا عن فعل آخر ليطهر المعنى
 المتولد ولا يلزم منه ان يكون المعنى المتولد معنى مجازيا بأن يستعمل اللفظية بل يفهم
 من معناه الحقيقي على خفاء ومن معناه المجازي على الظهور وهذا هو الباعث في تصريح
 السكاكي بالمعنى المجازي في البعض دون بعض آخر اذ قد يكون لزوم المعنى المتولد للمعنى
 الحقيقي ظاهرا فلا يحتاج الى اعتبار المعنى المجازي فلاحية بما قيل انما سكت في البعض
 الآخر اما غفاه اول انسياق ذهنه اليه (ثم انواعه) اي انواع الطلب (خمس الاول
 التني ولفظه) (ليت) وحده ولما وردت كلمات آخر في العرف مستعملة
 في التني تعرض لها لبيان انها بحسب التركيب فقال (واما لو وهل فلما سر) اي كونها بمعنى
 التني بسبب التوليد لا بسبب الوضع كما سر (واما لولا ولوما وهلا والافهي) اي فهذه
 الارضية في الاصل (لو وهل) لا كلمات مستقلة (او مع قلب الهاء) اي هاء هل (همزة)
 في الاثم غيرت لو وهل (زيادتها) على لو (و) زيادة (لا) على لو وهل وانما زيدت لآي
 ما لولا (لتعيين التني) في لو وهل اي ثلاثي في لو احتمال الشرطية وفي هل احتمال
 الاستفهامية وذلك لان لو في اصله يحتمل الشرطية والتني وهل يحتمل الاستفهامية
 والتني واذا كانت هذه الكلمات في الاصل لتني (ففي الماضي للتدريج) لان الماضي لا يتفق
 اذ التني طلب ولا يطلب الحاصل فيعمل على جعل الشئ دائما اذ الندامة انما هي على
 الفائت والفائت ماض (وفي المستقبل للتحريض) اذا كان ممكنا كقولك هلا تكرم زيدا
 فلما لم يكن معنى التني يحمل معنى الحث على الفعل الذي يقتضيه عدم حصوله فيناسب
 الاستقبال (الثاني) من الانواع الخمسة للطلب (الاستفهام وكما هو) وهي الهمزة وام وهل
 وما ومن وأي وكمر كيف وأين واني ومتى واين (تختص بالتصور) في بعضها وهذه ما عدا
 الهمزة وهل من كانه (او) يختص (ب) طلب (التصديق) في بعضها الاخر وهو هل (اولا)
 يختص بواحد منها في البعض الثالث وهو الهمزة فالملطوب (في التصور تفصيل مجمل) كما
 اذا علم التصور بوجها جالي ككونه شيئا او موجودا وانما لهما (او) تفصيل (مفصل) بعض
 التفصيل لا مطلقا كما اذا علم بخواصه وفصل حقيقته او بحقيقته وفصل اجناسه بالبينة

الفاصل بين الدين والتفكراني
 ع

(و) المطلوب (في التصديق تفصيل مجمل) لا غيره (هو) اى ذلك المجهول (الحكم) اى
تصرف انتساب المسند الى المسند اليه لكن لا يمتلئ (اننى) هوام اثبات) فان كل شيئين فرضا
يتم بالضرورة ان ينشأ نسبة مامن الثبوت او الانتفاء والمط هو حصول نسبة معينة
في الذهن فانت ظالم بالاجال جاهل بالتفصيل (فمن) النوع (المشترك) بين طلب التصور
وطلب التصديق (الهمزة نحو اقام زيد) في طلب التصديق في جملة فعلية (وازيد مطلق)
في جملة اسمية وفي اراد المثالين تفيه على عدم اختصاص الهمزة بواحد من الجملتين
المذكورتين (وازيد قائم ام عرو) في طلب تصور المسند اليه قائم معلوم اجالا لكنه
مجهول التمين (واقام زيدام قاعد) في طلب تصور المسند حيث يتم اجالا ان هناك شغصا
متصفا باحدهما لكنه مجهول التمين والحق ان تصور المسند او المستند اليه حاصل او لا
فليس المط لا التصديق الا انهم ذكروا ان المط هو التصور توسعا لما ناصل التصديق
ايضا حاصل وانما المجهول التمين اى التصديق بالمستند اليه الممين ولما رجع تمين التصديق
الى تمين شئ من الطرفين جلوا هذا السؤال سؤالاً عن التصور كذا قيل لكن لا يخفى
ان جهالة المسند اليه يوجب عدم تمين النسبة اذ النسبة تتحدد بتحديد الطرفين والحال
ان اتحاد التصديق باتحاد النسبة فليس هناك تصديق حاصل للسائل مجزوم به والذى
عندى فيه ان السائل يتصور شيئا من الطرفين ونسبة قاعية به لكن لا يعرف الطرف
الآخر على التمين فلا يحصل له تصديق اصلا بل تصور معين مع نسبة مجهولة فيطلب
تمين الطرف الآخر لتمين النسبة ويحصل التصديق ولكون السؤال ابتداء عن التصور
يكون راجعا اليه ولكن لما كان السؤال راجعا الى حصول التصديق مالا يورهم كون
المطلوب التصديق وايضا تورهم من قيام النسبة باحد الطرفين حصول اصل التصديق
وليس كذلك كما عرفت تحقيقه (وما يختص بالتصديق هل فلا نقول هل زيد عندك ام
عرو) يايراد ام المتصلة المقضية حصول التصديق فيتمها وبين هل تنافيا لان هل
يقضى ان لا يكون التصديق حاصل لسؤاله عنه (ويصح) هل زيد عندك (ام عندك عرو)
على انقطاع ام لان ام المنقطعة ليست لطلب التصور بل لطلب الوقوع مثل هل فكذلك
سألت التصديق بقولك هل زيد عندك ثم اضربت عنه واستأفت الكلام الاخر وقلت
بل عندك عرو كما هو شأن ام المنقطعة (ويصح هل زيد عرفت) بتقديم المفعول للخصيص
(لاشعاره بثبوت التصديق) لان التخصيص يسلم بثبوت الفعل وانما يقع الشك في المفعول
فيه دلالة على ثبوت التصديق وفي هل على عدم ثبوته فيتنافيان (بخلاف) هل زيد (عرفت)
لان تقديره عرفت زيد اعرفته فلا تقديم فيه ولو لكون احتمال التقديم مرجوحا لم يحكم
بقيمه ولما احتمل حل المثال الاول على الاحتمال الثاني ايضا وان كان بضعفا قل بقيم

٩ وتفصيل المقام ان الامر
التصور ان كان متصورا
بواسطة مفهوم عارض
صادق عليه يراد بالاستفهام
تصور ما يصدق هو عليه
مثلا اذا تصورت ان ههنا
قائما قلت ما القائم قد تريد
فهم ما يرضى له القيام فيصاح
بانه زيد او غيره وان كان
متصورا بخصوصه يراد
بالاستفهام تصور كنهه
وتفصيل ذلك الامر الاجالى
مثلا اذا تصورت زيدا
بخصوصه قلت ما زيد فقد
تريد تفصيل حقيقته بأن
ذلك مبدءا لمفهومين متنايزين
من الجنس والفصل كالحيوان
والناسك مثلا ثم ان لذلك
التفصيل مراتب كل منها
اجال يسأل عنه بالقياس
الى ما بعده من المراتب
الاخر

ولم يقل يتبع (ويختص) هل (بالاستقبال) بأن يحمل الفعل المضارع مختصاً بالاستقبال
بحسب الوضع كما صرح به كثير من النحاة (فلا تقل لمن يباشر الضرب هل تضرب)
لأنها حينئذ للصل فلا يكون موقفاً لهل المختص بالاستقبال (بل) تقول (اتضرب)
بالهمزة لأنها لا يختص بالاستقبال (ولا تستدأه) أي هل (الاثبات والنفي) بناء على
كونه لطلب الحكم بالثبوت أو النفي (اختص) هل (بالصفات) التي يدل عليها
بالأفعال وبما في حكمها من المشتقات دون الذات لأنها لا تثبت ولا تنفي كما مر فيها
سبق ولأن الذات لا اختصاص لها بزمان من الأزمنة الثلاثة (ولا تقتضاه) أي هل
(الاستقبال اختص بالزمانية) من الصفات وهي الأفعال ودلالة بعض الأسماء المشتقة
على الزمان بطريق العروض دون الوضع (فأقتضى) هل (الفعل) دون الأسماء
المشتقة بما ذكر من اقتضاء الصفات والزمانية لأن الفعل من قبيل الصفات وموضوع
لزمان معين من الأزمنة الثلاثة (فأذا عدل) الكلام مع هل (عنه) أي عن الفعل إلى
الاسم (كان) ذلك الكلام (أدخل في الثبات) لأن إبراز ما يستعبد في معرض الثبات
أدخل في الإبقاء عن استدعاء المقام عدم تجدد حصول ثبوته ولذلك بلغ قوله تعالى فهل
أنتم شاكرون في مقام أداء الشكر الرتبة العالية من البلاغة لكونه أدل على طلب ثبوت
الشكر من فهل أنتم تشكرون على تقدير فهل تشكرون أنتم تشكرون لدلالته على التجدد
ومن أفاضل شاكرون فإنه وإن كان منبثاً عن الثبات لكن لكون هل ادعى للفعل من
الهمزة يكون ترك الفعل مع هل أدل على كمال العناية بحصول ثبوت الفعل من تركه
مع الهمزة ولكون هل ادعى للفعل واقتضاء المدلول عنه نكتة قوية (فلا يحسن) ذلك
(الامن البليغ) العارف بالثبوت ومقتضيات المقام دون غيره لأنهم يحجز عن رعايتها
(كقوله) أي كمدح حسن قول الشاعر (ليك يزيد ضارح غلصومة) (الامن البليغ
العارف يحمل الفعل مبنيًا للمفعول وجعل ارتفاع ضارح مبنيًا على أنه جواب سؤال
مقدرا ذلًا يجترئ عليه المبالغ في صياغة التراكيب) (وما يختص بالتصور ما للجنس)
أي السؤال عن الجنس والماهية سواء كانت حقيقة أو اعتبارية (محو) قوله تعالى (ما تبدون
من بدني أي أي جنس من الموجودات) توثره في البادق والمراد تقريره على التوحيد
والإسلام فأخذ يثاقمهم على الثبات عليهما وكقولهم ما الكلمة وجوابه لفظ وضع لمن
مفرد وهنما مائة اعتبروها أهل العرف ووضعوا يازأها اسم الكلمة (أول وصف
نحو ما زيد أكرم أم شجاع أم علم ونحوها) من الصفات والسؤال عن الوصف يسأل
باعتن ذوى العلم كقوله تعالى والسما وما بناها أي والقادر الذي بناها (ولتردها)
أي لتردد (ما بين الأسرين) السؤال عن الجنس والسؤال عن الوصف (لما قل فرعون

ومارب العالمين) حين سمع من موسى عليه السلام انه قال انارسل رب العالمين فلأبعن الجنس سؤال كل جاهل (اي أى جسم من الاجسام لا اعتقاد الجاهل ان كل موجود قائم بنفسه جسم اجاب موسى عليه السلام بالوصف) حيث قال رب السموات والارض وما بينهما ان كنتم موقنين تنبيها على كيفية النظر المؤدى الى العلم بحقيقة قدر ما يتنازع عن حقائق الممكنات بذكر وصف مناسب له ويميزه عن اجناس الاجسام بل عن اجناس الممكنات بأسرها و اشار الى ان هذا الاعتقاد من فرعون لدمد الايقان وحث على افعال فكره في النظر المؤدى الى العلم اليقيني بذاته وصفاته وفي ذلك تلقى السائل بغير ما يسأله تنبيها على انه الاولى والايق بالوصف (تعميضا بخلطه) وتخطئته في اعتقاده من انه تعالى جسم (فلم تقطن) فرعون (له) اي لذلك التريض فقال اولاً لتيهيمن من حوله من جماعة الجاهل من عدم مطابقة جواب موسى لسؤاله على زعمه الباطل الاتسمون فمدل موسى عن الآيات المتعلقة بالآفاق الى الآيات المتعلقة بالنفس التي هي اظهر في الدلالة على وجود الصانع وصفاته فقال ربكم ورب آبائكم الاولين ولما رأى فرعون استمرار موسى على جواب لا يطابق سؤاله على زعمه الباطل عرض بموسى ثانياً واستهزأ به وجننه (فقال ان رسولكم الذي ارسل اليكم لمجنون) ولما رأى موسى عليه السلام عدم فطنهم للمسلكة من الجواب الحكيم حيث انكر وا جوابه كرتين فلفظ في الثالثة (فقال رب المشرق والمغرب وما بينهما ان كنتم تعقلون) فمدل الى وصف ثالث اظهر من الاولين لان الامور المتجددة اعدل على صانع محدثها لانه لو ع استقر امر ثم عرض بمجنون فرعون وقومه بقوله ان كنتم تعقلون تليظا عليهم بدم اطلاعهم على فساد مسألتهم الحقا واللوب جوابه الحكيم واعتراض عليه بأن التخطئة متينة على عدم مطابقة الجواب للسؤال لاعلى كون ما للسؤال عن الوصف حتى لو فرض كون ما للجنس كانت التخطئة على حالها وان جوابه بالوصف مبنى على التخطئة في السؤال لاعلى كون ما للوصف اقول هذا غفول عن سياق الكلام اذ الكلام في كون جواب موسى بالوصف عند السؤال باعدا لاعلى جواز كون ما للوصف وامر التخطئة مذكور بطريق الاستتباع اخفى الجواب بالوصف عند اعادة السائل الجنس تنبيها على ان المناسب ههنا استعمال ما في معنى الوصف دون الجنس واما ذكر تخطئة فرعون لموسى عليه السلام فذلك استطرادى وقديوجه الآية بوجه آخر وهو ان يكون سؤال فرعون عن خصوصية ذاته تعالى مطلقا لاعتناءه عن اشياء عرفت اجناسها وشهدت من الاجرام والاعراض كافي الوجه السابق ويكون جواب موسى تنبيها على ان خصوصية ذاته محجوبة عن النقول انما تلي الى معرفته سبيل هو معرفته بصفاته استدلالا بأفاله وعدم التطابق بين السؤال والجواب اظهر ايضا قيل جل هذا الوجه

المترض السيد السند
قدس سره ع

قائه السيد السند قدس سره

مبني على اشتراك كلمة ما بين معنييه اولى من بناء الوجه السابق عليه لان جل ما على الوصف في السؤال عن الخصوصية اولى من جعلها عليه في السؤال عن الجنس اقول كلاهما سؤال عن حقيقته تعالى الا ان الاول مع اعتقاده من جنس ما يشاهد من الموجودات والثاني بدون ذلك الاعتقاد واهل اللغة لا يريدون بالجنس الحقيقة المشتركة بل الحقيقة المختصة فقط فلا يكون الثاني اولى بآراء الوصف من الاول كالا يخفى وقد يوجه توجيهها ثالثا وهو الذي مال اليه العلامة الزعزعي حيث قال والذي يليق بحال فرعون يعني ادعاءه للربوبية ويدل عليه الكلام ايضا ان يكون سؤاله هذا انكارا لان يكون للعالمين رب سواه فلما نسب موسى عليه السلام الربوبية الى غيره عجب قومه من جوابه فالتفت بتقرير قوله جنته الى قومه وظن به حيث سماه رسولهم فلما ثبت بتقرير آخر غضب والتهم وقال لئن اتخذت الها غيري ولا يخفى ان هذا التوجيه على ارادة فرعون بما الوصف وانما الخطئة في جملة تعالى شريكاً له على زعمه الباطل واعتقاده الجاهل (ومن لدوى العلم) اى للسؤال عن جنس ذوى العلم كالشعر والملك والجن والمشهور انه سؤال عن العارض المشفص لذوى العلم حق اذا قيل من جبرائيل يحاج بما يفيد تبيينه وتشخيصه منه انه ملك يأتى بالوحى الى الرسول (نحو) قوله تعالى حكاية عن فرعون في خطاب موسى وهرون (فمن ربكما) اى ما لكما ومدير امركما امك انما جنم ابشر (منكراً) لان يكون لهما رب سوى فرعون ولما كان مشتهراً بدعوى كان الاستفهام راجعاً الى انكار رب سواه او لتقرير ربوبيته (فقال) موسى عليه السلام (ربنا الذى اعطى كل شئ خلقه ثم هدى لانه) اى لان قوله (هذا يوجب لما قبل الاعتراف) يكون الصانع رباً لا رب سواه الموصوف باعطاء كل نوع صورته وشكله المقدر له والمناسب للمنفعة التى خلق لاجلها وهدايته الى ما يتوصل به الى ما اعطاه من بقاءه وبالله اختياراً او طبعاً فانطلق بمعنى الخليفة وقوله خلقه اول مفعولى اعطى وكل شئ ثانياً وقدم للاهتمام اى اعطى خلقه ٧ كل شئ يحتاجون اليه ويمحزون ان يكون خلقه ٣ ثانياً المفعولين اى اعطى كل شئ صورته وهيبته المطابقة لمنفعة المتولدة به كما اعطى العين الهيئة التى تطابق الابصار وعلى هذا غيرها (واى لما عجز) اى للسؤال عما يميز (احد المتشاركين في امر عام) لهما ذاتى او عرضى كقوله تعالى اى الفريقين خير مقاماً اى انحن ام اصحاب محمد (وكم للمدد) اى للسؤال عنه (قال تعالى) في سؤال اهل القرية (كم كنتم في الارض غدد ستين) اى احياء وامواتاً في القبور (وكيف الحال) اى للسؤال عنه وهو يتنظم الاحوال كلها مثل جميع اوسقم او مشغول او فارغ الى غير ذلك من الاحوال وجوابه تبيين واحد منها (واين للمكان) اى للسؤال عنه يتنظم الاماكن كلها مثل البدار

١ قوله تعالى حكاية عن فرعون
ومن ربكما يا موسى اى
خطب الاثنين لاشتراكهما
في الدعوة وخص موسى
بالدعاء لانه الاصل وهارون
وزيره اولاً لعرفه رتبة
ولاخيه لساناً فاختصه بالدعاء
لنفسه كذا قيل
٢ جمع الخلاق
٣ بمعنى المصدر

والمسجد والسوق وجوابه تعين واحد منها (وأنى بمعنى كيف) كقوله تعالى فأتوا
 حرنكم انى شئتم بصدان يكون السداد ٣ واحداً وكانت اليهود يزعمون ان المولود من جاع
 والمرأة فيه حبيسة يصير احوال فزت الآية رحا لزعمهم (و) بمعنى (من اين) على نوع
 من المجاز لانه بمعنى من اى وجه لا للمكان حقيقة كقوله تعالى قال يا صريم انى لك هذا اى
 من اين لك روى ان ذكر عليه السلام وجد عند صريم فأكهف الشاه في صميم الصيغ وبالعكس
 مع اغلاقه عليها بسبب ابواب (ومتى للزمان) اى للسؤال عنه كما يقال متى جئت فيجاب
 يوم الجمعة (وكذا ايان) للسؤال عن الزمان (قال) على بن عيسى (الربى) نحوى
 يناد (وفيها) اى فى ايان (تنظيم) اى يستعمل هو خاصة فى مواضع التعليم والتخفيف
 (نحو) قوله تعالى (يسأل ايان يوم القيامة) ١٧ متى يكون استبعادا واستزاء عن الاعتقاد
 بوقوعه (و) كقوله تعالى (يسألون ايان يوم له) استبعادا واستزاء ايضا قيل الاولى
 ان لا يذكر معانى هذه الكلمات ههنا لان بيانها وظيفة لتوبة اقول قد مر جوابه فى اسماء
 الاشارة ولئن تفرقت عن ذلك فهذا استطراد ليقترن المعانى الاصلية عن المتولدات (وهذه)
 الكلمات (قد تولد منها امثال ما سبق) من المعانى التى هى نتائج امتناع الاجراء على
 الاصل فى الابواب الخمسة (بالقرآن) من احوال المقام المانع عن الحمل على الاستفهام
 والمقتضى للمناسيب سابق الكلام (فيقال ما ههنا ومن هذا التحقير) والاستغفاف لا
 الاستفهام كأنه لفقارته غير معلوم وملتق اليد وكون التحقير مستفادا من اسم الاشارة
 لاينافى استفادته من الاستفهام لما قرر من جواز تعدد الدال مع وحدة المدلول فى الخطايات
 وان لم يجوز تعدد العلل الخارجية فيثبت ان ما ان يكون المستفاد من كليهما تحقيرا واحداً
 بعينه او تحقيرين تقويلا لاجتماع ولومثله بمن زيد وما التوب لم يقع الاشتباه اصلا (ومالى
 للتعجب) اذ الاستفهام عن حال نفسه لا يجوز لكونه مطلوباً فيحمل على التعجب لانه مما يلزم
 الاستفهام عن الغير قيل فيكون مجازاً من باب اطلاق اللزوم واردة اللزوم اقول هذا اذا
 استعمل الاستفهام ههنا فى التعجب اللازم له وليس كذلك بل الاستفهام مستعمل
 فى حقيقته ولما لم يناسب المقام يفهم منه معنى مناسبه من غير استعماله فيه الا يرى انه
 لو استعمل اللفظ فيه لم يصح جعله متولداً من الاستفهام اذ التولد يقتضى وجود متعينين
 وفى المجاز ينصب قرينة على عدم ارادة المعنى الحقيقى وكما بينهما فاحفظ هذا فان له موقفاً
 فيما سيجي ولا اكرره هناك (نحو) قوله تعالى حكاية عن سليمان عليه السلام ٩ (مالى
 لا ارى الهدى) مع ان تسخير الانس والجن والطيور يقتضى رؤيته فيتعجب من عدم
 رؤيته (و اى رجل و ايعاز رجل هو للتعجب) اذ مضاه رجل عظيم من شأنه ان يتعجب
 منه (وكم دعوتك للاستبطاء) اذ مضاه دعوتك مزاراً فتأخرت وذلك لان سؤال

٣ اى الطريق ٤
 ٧ قيل ان اصل ايان اى او ان
 فعدت اليه الثانية من اى
 والهزمة من او ان للتخفيف ثم
 قلبت الواو ياء وادغمت
 وهزمتها مفتوحة ومكسورة
 وقيل اصلها اى ان فعدت
 هزمة ان لكن النقل لا
 يساعده ٥

٩ وفى الكشف انه قال
 مالى لا اراد اى انه لا يراه
 وهو حاضر لستار ستره
 او غير ذلك ثم لاح له انه
 غائب فاضرب عن ذلك
 واخذ يقول اهو غائب
 كأنه يسأل عن صحة
 ماله له ويظهر مما ذكره
 انه حمل مالى على حقيقة
 الاستفهام واما كلمة ام فى
 قوله ام كان من الشائين
 فنقطعة على الوجهين اى
 التعجب وحقيقة الاستفهام

٦

الداعي عن عدد دعاته مع كونه بما يرجي كونه اعرف من غيره يدل على كثرة المناسبة
لاستطاعته على الاجابة فهو شكاية عن بطؤه وقد قصد به النهي عن التأخير (وكم تدعوني
للانكار) اى كم تكرر دعوتى بلا فائدة الاجابة (وكم احلم للتهديد) ومراده انكار
الحلم ويتولد منه تقرير التائب ويتولد منه التهديد والحلم هو الاناة والصبر (وكيف
تؤذى بالانكار) اى لانكار الايداء (والتعجب) من ارتكابه (والتوبيخ) لقاعله والمستحسنه
(ومنه) اى من قيل ما ذكر من المعاني قوله تعالى (كيف تكفرون بالله وكنتم امواتاً
فأحياكم) وتخص ما حقه السكاكى في الآية ان كيف للسؤال عن الحال مطلقاً الا انه
اذا ادخل على فعل كان سؤالاً عن احوال مخصوصة بذلك الفعل ٦ ولاشك ان للكفر
حزب اختصاص وتعلق بالعلم بالصانع والجهل به كما يقال كافر معاند ٣ وكافر جاهل فكون
كيف تكفرون سؤالاً عن كفرهم افي حال العلم ام في حال الجهل ثم لما قيل بقوله وكنتم
امواتاً اى كنتم تمرفون بقصتكم هذه من اطوار خلقه الانسان وبلوغه رتبة احسن
تقوم عين الكفر حال العلم لاستزام العلم بالقصة المذكورة العلم بصانع موصوف بصفات
الكمال الجامع للعلمة والجلال المتزه عن شوائب النقصان الواقع في مراتب الامكان ولا
يخفى ان هذا العلم صارف قوى لما قل عن الكفر بالصارف اى صارف فصدور الفعل عن القادر
مع الصارف القوى مظنة تعجب وتعجب ومشة انكار وتوبيخ (و) كذا يقال حال تدليل
المخاطب (اين مفيتك) اذ ليس معناه السؤال عن مكان المنيث لان هذا الكلام وقت العلم
بعدم المنيث فيكون (للانكار) اى لانكار وجود المنيث (والتقريع) لكونه سؤالاً
عند الحاجة الى المنيث (نحو) قوله تعالى (اين شركاؤ الذين كنتم تزعمون) اى تزعمونهم
شركاء الله وليس هذا سؤالاً عن مكانهم اذ لا وجود لشريك واحد لله تعالى فضلاً عن
الشركاء فضلاً عن ان يكون لهم امكنة فضلاً عن ان لا يعلم امكنتهم علام الغيوب تعالى عما يقول
الظالمون علواً كبيراً بل المراد توبيخ الجاهلين المدعين للشركاء لان هذا السؤال انما يكون
وقت الحاجة الى الاثبات وهو وقت ورودهم النار كما قل تعالى ويوم نحشرهم جميعاً ثم نقول
لذين اشركو ان شركاؤ الذين كنتم تزعمون (خاتمة) لمباحث الاستفهام (لا يخفى عليك) يستدعى
ان المستفهم لابد وان لا يعلم علماً تاماً وان تقديم الفاعل معنى وكذا المفعول يستدعى العلم
بوقوع نفس العلم (مقاماً) انت ضربت زبداً بنية التقديم او غيرها) اى بنية التقديم
لان هذا التركيب لا يجوز على نية التقديم لان التقديم يستدعى الجزم بالفعل والاستفهام
الشك فيه فيثا قضان بخلافه بدون نية التقديم (و) لا يخفى عليك ايضا مقام (اذا بنا
ضربت) فان السؤال عن اختصاص زبدا بالضرب الواقع بخور هذا التركيب وعن الضرب

٦ مثلاً اذا قلت كيف جئت
كان معناه اراك يا ام بابا
لا اكلا وصاناً ٤

٣ وهو من اهل الكتاب ٤

فقط لا يجوز له ان التقديم يستدعي العلم بنفس الفعل والاستفهام عن الفعل يستدعي
 الشك فيه فتتأنيان (و) مقام (اضريت زيدا) فانه يجوز اذا سئل عن نفس الضرب
 ولا يجوز اذا سئل عن اختصاص زيد بالضرب الواقع واذا عرفت تفاوت المقامات
 المذكورة (فلا يحتمل) قوله تعالى مخاطبا ليعسى عليه السلام (أنت قلت للناس)
 اتخذوني وامي الهين من دون الله (على التقديم) اى تقديم انت وهو الفاعل معنى
 على قلت لاقادة التخصيص اذ ليس الانكار راجعا الى اختصاصه بهذا القول بل الى
 نفس القول فيصير التقديم على اقادة التقوى فلا يلزم انكار القول بالهمزة وتسليمه
 بالتخصيص كما عرفت في نظائر هذا **﴿ الثالث ﴾** من الانواع الخمسة **﴿ الامر والامام ﴾**
 المكسورة الجازمة (في) غير الفاعل المخاطب نحو (ليضل) وقد يستعمل نادرا في
 امره ايضا (وصيغ) مخصوصة موضوعة للامر الحاضر ينت في علم الصرف نحو
 انصرو قل ومد وغيرها (واسماء) موضوعة للامر الحاضر (قد بينت في) علم
 (النحو) نحو نزال وتراك ورويد وصه وغيرها وانما احال اسماء الافعال الى علم النحو
 وسكت عن احوال الاسماء الموضوعة للامر الحاضر الى علم الصرف لشهرة اسمائها **﴿ الثاني ﴾**
 بدخولها تحت الضابط دون الاول لالها سماعة يحتاج الى عددها اولاه عددها
 والصرف علما واحدا كما هو مذهب المتقدمين واحال كلها الى علم النحو (والامر)
 اى اللفظ المركب من امر في عرف النحاة عبارة عن الصيغ المخصوصة وفي لغة العرب
 (اقتضاء الفعل) اى طلب الفعل القائم بالنفس (بالقول) الخصوص من الصيغ
 والاسماء المذكورة (استعماله) وما وقع في المقام من انه عبارة عن استعمالها
 اى الصيغ فقد نشأ عن انكار الكلام النفسى كما هو مذهب المعتزلة ولا شك
 ان اقتضاء المدلول عليه بالقول كلام نفسى بلا شبهة وقيل ان الامر عند اهل
 العربية فعل اللسان وهو القول المخصوص دون فعل القلب وهو اقتضاء الفعل
 بالقول عند الحنفية وبالقول والفعل عند الشافعية وكان الاولى ان يعرف على
 مذهب اهل العربية وانما اعتبر الاستعلاء دون العلو لان الادنى اذا كان مستطبيا عند
 الامر عد في اللغة اسرا وفي عرف الادب ميسرا للادب وانما ذكر المصنف قيدا لاستعلاء
 تبعا للساكن وهذا مذهب ابي الحسين من المعتزلة وبعض من اهل السنة كان اختراطا
 العلو مذهب جمهور المعتزلة وامام مذهب الاغصنة اهمال كل من القيتين لدمهم الادنى
 بانهم الاعلى كافي قوله تعالى حكايه فرعون ماذا تأمرهم ولم يكن لهم علو على فرعون
 لانهم كانوا يبدونه ولا استعمال لان العبادة تقتضى غاية الخضوع والاصل في الاطلاق الحقيقة
 وقد صرح المصنف بأن المذهب الحق هذا في شرحه لمختصر ابن الجاجب لكنه اقتضى

٧ قيد لطف لا يخفى عـ

السكاكي ههنا لانه بسدد تلخيص كتابه وقيل الامر في الآية بمعنى المشاورة اى ماذا
تشيرون وقيل انما قاله فرعون عند الدهشة وكيف وعدم تسمية الطالب على سبيل التضرع
او التساوى اسرا مقطوع به جزما والتفصيل في علم الاصول (واما الصيغ) من نحو هذه
الافاظ المذكورة فللاستلاء (على الاظهر) من القولين (لاطبق النهاة على انها) اى ان
هذه الصيغ (صفة الامر ومثاله) وكذا لام الامر وبالجمله اضافوها الى الامر دون
الاباحة والتدب والتبادر من الاضافة ههنا الاختصاص ولا طريق ههنا الى
الاختصاص سوى الوضع واذا كانت هذه صيغة الامر ومثاله وقد عرفت ان الاستلاء
داخل في مفهوم الامر فيكون هي ايضا للاستلاء • واعلم ان السكاكي جعل اصل الدليل
تبادر الامر عند استماع الصيغ دون غيره من الدعا والالتمس وغير ذلك والتبادر آية
الحقيقة وجعل ما ذكره المصنف من اطلاق النهاة مؤيدا لهذا الدليل لادليل برأسه لاحتمال
ان يقال المراد بالامر في هذه الاضافات نفس الصيغة على العرف القوي فيكون الاضافة
بيانية لكن هذا الاحتمال ضيف اذا التبادر من لفظ الامر هناك هو المعنى الاخرى الذى
هو الحقيقة الاسلية وهذا القدر كاف في الامداد على ان كون اضافة اللام بيانية
مستبعد جدا بل هي بمعنى من وقد يقال تسمية النهاة الصيغة بالامر دون الاباحة مثلا
تصلح للامداد كما يصلح ما ذكره السكاكي (والاشبه) وفي بعض النسخ ولاشبهة وهو
الاشبه والمطابق للفتح اى لاشك (ان ذلك) اى الامر (ايجاب) لان بيان المأمور به على
المأمور بأن يتعلق القدم بتركه (فان صدر) الايجاب (من) شخص هو (الاعلى) رتبة من
المأمور (افاد) الايجاب (الوجوب) اى وجوب الفعل على المأمور بحسب جهات مختلفة
كتوقع الايلاء والاستخفاف او الملامة الى غير ذلك مما يتصور اختلافها بحسب اختلاف
الآمر والمقام او يقال بحسب جهات مختلفة من الشرع والعقل والعرف اما الاول فاستحقاق
فاعله الثواب وتاركه العقاب واما الاخير ان فاستحقاق فاعله المدح وتاركه التمس (والا)
اى وان لم يكن الاستلاء ممن هو اعلى رتبة (فلا) يستتبع الايجاب الوجوب بل مجرد
الطلب وليس المراد بالايجاب حقيقة الالتزام من غير رخصة في تركه بل قصد الالتزام
حق صرح مفارقه من اللو الى الاستلاء فلا يرد ان الايجاب لا يخطئ "الوجوب بناء على
ان الوجوب مطاوع له (وحينئذ) اى حين اذ لم يفد الامر الوجوب بل الايجاب بدون
الوجوب كما اذا صدر من غير الاعلى او الطلب فقط كما اذا صدر من غير استلاء او بدون
الطلب ايضا (تولد بحسب القرائن ما يلائم المقام) ويتناسبه (من دعاه) عند استعمالها
على سبيل التضرع كقولنا اللهم اغفر وارحم (او سؤال) او التماس عند استئمان على سبيل
التلطع كقولك لمن يساويك في المرتبة اصل بدون الاستلاء (لواذن) في الفعل

وإباحة لمن يتأذن فيه بلسان المقال أو بلسان الحال كقولك جالس الحسن أو ابن سيرين
 وهذا وإن كان خارجا عن الطلب لتسوية الطرفين ولزوم رجحان أحدهما في الطلب
 إلا أنهم أدرجوه في الطلب لكونه في صورة الطلب وكون هذا المعنى متولدا منه بحسب
 القرائن ويمكن أن يقال إن المقسم متناول لما يطلب فيه كما اشترنا إليه في تفسير قوله وحينئذ
 تولد (أو تديد) في مقام كون المأمور مسخوطا عليه وعدم رضاه إلا آصر بالمأمور به كقوله
 تعالى ومن شاء فليكفر وهذا أيضا ليس بطلب حقيقة بل هو معنى متولد على قياس
 الإباحة أو يقال المقسم متناول لما يطلب فيه (أو تمن) أن استعملت في مقام لا يقدر المأمور
 على تحصيل المطلوب كقول امرئ القيس **•** إلا به الليل الطويل الأنجلي **•** بصبح وما الصبح
 منك بامثل **•** الأصباح الصبح والأنجلاء الانكشاف يقول ليزل ظلامك بيضاء الصبح ثم
 قال وليس الصبح بأفضل منك عندي يأتي أقاصي همومي نهارا كما أقسى ليلا فليس
 القرض طلب الانجلاء من الليل لأنه لا يقدر على ذلك بل تنفي الانجلاء فقط ولم يخل
 على الترجي لاستطالة الليلة بحيث لا طمعية في انجلائها (أو أكرام) إذا استعملت في مقام
 يحصل من حصول المطالب أكرام المأمور كقوله تعالى أدخلوها بسلام آتينن (أو أهانة)
 إذا استعملت في مقام يلزم المأمور به أهانة المأمور نحو قوله تعالى كونوا أجارة **•** واعلم أن
 المعاني المتولدة من الأمر الموضوع للوجوب خمسة عشر صرح بذلك المصنف في شرح
 مختصر ابن الحاجب وذكر منها ههنا ثمانية وأما المعاني التي المذكورة **•** فهنا التذب
 نحو قوله عليه السلام لابن عباس رضي الله عنهما كل مما يليك فإن الأدب مندوب إليه
• ومنها الإرشاد كقوله تعالى فاستشهدوا فإن الله تعالى أرشد الصادق عند المدانة بالأشهاد
 والفرق بينهما وبين التذب التذب لمصلحة الآخرة والإرشاد لمصلحة الدنيا **•** ومنها الامتنان
 كقوله تعالى كلوا مما رزقكم الله فإن اقتران قوله رزقكم الله قرينة الامتنان على العباد
• ومنها التسخير كقوله تعالى كونوا ترد تخشعين لأنه تعالى اتخاطبهم بذلك في معرض
 تذليلهم وهذا يقرب من الأهانة والفرق حصول الفصل في التسخير دون الأهانة **•** ومنها
 التمييز كقوله تعالى فأتوا بسورة من مثله واتخاطب منهم المارضة تمييزهم **•** ومنها
 التسوية كقوله تعالى أصبروا ولا تصبروا إذ المراد سواء عليكم أصبرتم أم لم تصبروا
 ويقرب هذا من الإباحة والفرق أن التسوية في مقام السخط والإباحة في مقام الرضاء
• ومنها الاحتقار كقوله تعالى بل اتقوا ما آتاكم ما لقون فاستعملها في معرض احتقار يجر
 السخرة في مقابلة المحبزة **•** ومنها التكوين كقوله تعالى كن فيكون **•** ومنها ورود بمعنى الخبر
 حيث يكون المقصود تعريف المخاطب بثبوت الخبر به الخبر عنه كقوله عليه السلام
 إذا لم تسهي فاصنع ما شئت معناه صنعت ما شئت واعلم أنه يمكن عكس هذا أيضا كقوله

تعالى والوالدات يرضعن اولادهن معناه ليرضعن والحلاقة في هذا الجواز مشابهة احدهما
 الآخر في الدلالة على وجود الفعل والمرجح لتجبر ايهاهم عدم الاحتياج الى الاحتجاب
 وفي عكسه الاحتياج اليه من حيث تبعد الفعل عنه او تبسده عن الفعل وهذا كلام وقع
 في الذين لاقتضاء رعاية المناسبة ذكرها وياقتضاهم والتوفيق (الرابع) من ابواب الطلب
 (النهى) وهو ترك اقتضاء ترك الفعل بالقول استلاء (وحرره لالجازمة) وحدها
 كقولك لا تفعل (وهو) اى النهى (كالاى فى احكامه) المذكورة من افادة وجوب
 الترك اذا صدر ممن هو اعلى رتبة من النهى وافادته طلب الترك فقط اذا لم يوجد شرط
 الوجوب وتولد ما يناسب المقام بحسب قرآن الاحوال حينئذ اذا استعمل على سبيل الضرع
 يسمى دعاه كقول المبطل الى الله الهى لا تنكحنى الى نفسى واذا استعمل فى مقام تسخط
 الترك يسمى تهديدا وان استعمل على سبيل التساوى يسمى التماسا وان استعمل فى مقام
 الاذن يسمى اباحة الفرق بين اسم الإباحة وتنهاى ان الاول كون الاذن فى الفعل مقصودا
 اصلا وفى الترك تبعا والثانى بالعكس وايضا قد يستعمل لا تفعل فى مقام طلب الافضل فيفيد نهيية
 الترك وكرهية الفعل تنزيها وقد يستعمل فى التحقير كقوله تعالى فلا تمدن عنيك وقد يستعمل
 فى بيان العاقبة كقوله تعالى ولا تحسبن الله غافلا عما يعمل الظالمون وقد يستعمل فى اليأس كقوله
 تعالى لا تحزنوا وقد يستعمل فى الارشاد كقوله تعالى لا تسأوا عن اشيائهم وقد يستعمل فى التسلية
 كقوله تعالى لا تحزن (وهما) اى الاسر والنهى (للقور) يعنى انهما اذا تجردا عن القرأتين
 اقتضيا الايمان بالفعل والترك فى اقرب اوقات الامكان عقيب ورودهما (اولاخرهما)
 ضد القور (تتقدم) انت (القرينة) المينة لشيء منها (ودونها) اى دون القرينة
 (فالظاهر انهما) اى الاسر والنهى (للقور كالنداء والاستفهام) فان هذه الاربعة مشتركة
 فى ان كل واحد طلب وفى استدعائه امكان المطلوب ثم الاخيران ظاهران فى تعميل
 المطلوب بالاحاق فكذلك الاولان واعمال فالظاهر اشارة الى بداهة الدعوى وان ليس
 غرضه قياسهما على النداء والاستفهام حتى يترض عليه بمنع كون المشترك علقا للحكم
 وبطلان القياس فى الفة وما قيل ان هذا اعيار على من ادعى انهما وضوعا للقور
 دون من يدعى انهما للقور ظاهر اكا هو مراد المصنف فله جل الظاهر على ان كونهما
 للقور بناء على الظاهر لكن البشارة لا يساعد ذلك اذ المتبادر متدان كونهما للقور
 ظاهر غنى عن الدليل كما ثبتنا عليه (والعرف يستحسن المبادرة) فى امثال المأمور به
 والى الاحتجاب عن النهى عنه (و) كذا العرف (يندم بدمها) اى بدم المبادرة
 اليها ولهذا لوقال المولى لبده اسقى واخر البد السقى عطسيا وذم ويرد عليه ان
 هذا اعاييم اذا لم يكن هناك قرينة القور اصلا وأى مقام يقتضى القور من مقام طلب

واعلم انه اطلق الدعاة
 واخواته فى مباحث الاسر
 على المعانى حيث قال ولدت
 الدعاة وكذا فى غيره وفى
 مباحث النهى على الاقفاذ
 حيث قال سعى دعاه تنهيهما
 على انها تطلق عليهما محذ

الشي لان الماء انما يطلب عادة عند الحاجة القاسية فكيف يمكن القصور مستفاداً من الامر بل من القرينة وقيل مراد المصنف ان الأمور ينجم تأخير الأمور به ولا يمدح اصحاباً فلا يرد عليه ما ذكر ولا يخفى عليك انه انما يحكي كلامه على حل كلام المصنف على ان كونها للقصور بناء على الظاهر لانها موضوعان لذلك لكنك قد عرفت ان العبارة لا يساعد هذا نعم لا يلزم منه ان المصنف يتخذه مذمهاً لانه يصدد تلخيص كتاب المفتاح (و) كذا يستعين (السرف) التي قبل الفصل ويسد (التهى) (ابطلالاً) اى للامر وذلك ان المولى اذا امر عبده بالقيام ثم نهاه عنه عقيب الامر يد ذلك تسيير الامر اوجع المنهى والمأمور به في زمان واحد دون تقديم انتهى على تحصيل الأمور به حتى ان مثل هذا يستعين في السرف ويسد سفها ولولم يكن كل من الامر والنهى للقصور لما استعين السرف ذلك لجواز حصول مضمونها ما بأن لا يقوم اولاً ثم يقوم في زمان آخر أو بالعكس (وهما) اى الامر والنهى (للمرة او للاستمرار) فقد ذهب جمع من الاصولين الى الاول وآخرون الى الثانى والاكثر على ان انتهى للثاني وقيل الاول لكن (الوجه) اى المختار (انه) اى الطلب بالامر والنهى (وما قطع الواقع) وازاته كما اذا قلت للسكن تحريك طالباً قطع سكونه الواقع وللمتحرك لا يتحرك طالباً لقطع الحركة الواقعة (فلمرة) اذ المطلوب في كليهما يحصل بالمرتبة لا ضرورة الى تقرير الزيادة (او) ان الطلب بالامر والنهى (لاتصاله) اى لاتصال الواقع وعدم انقطاعه كما اذا قلت للمتحرك تحرك او لا تسكن (فللاستمرار) اذ المطلوب بقاء الواقع فلما لم يدل اللفظ على النية المعينة يحصل على الاستمرار لعدم كون زمان اولى من زمان ولما توهم ان الامر بالواقع طلب تحصيل الحاصل اشارة الى جوابه بقوله (وليس) طلب الواقع (امر) بتحصيل الحاصل (لتوجهه) اى لتوجه الطلب (الى المستقبل) اى الى التحصيل مثل الواقع في الاستقبال ولا يخفى ان مثل الواقع غير موجود حال وجود الواقع لاستحالة اجتماع المثلين فيتوجه الطلب الى غير الحاصل وبعبارة اخرى المطلوب هو استمرار المطلوب لانفسه كما في قوله تعالى اهدنا الصراط المستقيم ● واعلم ان هاتين المستثنات اعني كون الامر والنهى للقصور او للتأخرى وكونهما للمرة او للاستمرار مشتركان بين هذا الفن وبين علم الاصول ويبحث عنها ههنا من حيث كيفية تطبيق الامر والنهى على ما اذا كان المقام مقتضياً للقصور او للتأخرى او للمرة او للاستمرار وفي علم الاصول من حيث دلالة الامر والنهى والواحي الواردة في الكتاب والسنة على القصور او للتأخرى وعلى المرة او الاستمرار وبين هاتين الحقيقتين فرق جلي كما لا يخفى (وخاتمة) لمباحث الامر والنهى بيان مشاركتها للتوابع السابقتين (هذه) الانواع (الاربعة) التي هي التقي والاستقام

والامر والهي (تئين) من الاعانة (على تقدير الشرط بعدها) اذا قصد جعلها اسبابا
لما بعدها وذلك لانها تدل على الطلب والمطلوب في الاكثر مطلوب لغيره لانه
ووسيلة الى حصوله فاذا ذكر بعد الطلب ما يصح توقفه على المطلوب وترتب عليه
فهم ان المطلوب سبب لذلك المذكور وان ذلك المذكور مسبب له وهذا هو معنى
الشرطية فيستغنى حيث تدعى ذكر الشرط وادائه ويؤتى بالمضارع مجزوما على انه
جزاء لذلك الشرط المقدر كقولك في التخي ليتلى ما لا تنفقه اى ان ارزقه انفقوه في
الاستفهام ابن يتك ازرك اى ان اعرفه ازرك وفي الامر اكرمى اكرمك اى ان
اكرمت اكرمك وفي الهى لا تشتم يكن خيرا لك اى ان لا تشتم يكن خيرا لك وتقدير
الشرط لقرائن الاحوال غير متعمد فلا حاجة الى ما قيل في قوله تعالى قل لعبادى الذين
آمنوا يقيموا الصلاة وينفقوا مما رزقناهم ان تقديره ليقيموا باعمار الجازم لان اعمار
الجازم نظير اعمار الجار نادر في فصيح الكلام وتقدير الشرط بقيد حسن التنظيم
(نحو) قوله تعالى (فهبلى من لذلك وليا يرثى) بالجزم على قراءة ابى عمرو
والكسائى اى ان تهبلى وليا يرثى (و) قراءة (الرفع) فى يرثى وهى قراءة الباقين
(بالاستيفاء) كانه قيل لم تطلبه فأجاب بأنه يرثى (دون الوصف) اى ليس رعه على
كونه وصفا من وليا كاذبه اليه صاحب الفصل وابن الحاجب (للايلزم منه) اى من الوصف
(انه) اى ان ذكر كراه (لم يوهب) وليا يرثى اى يبقى بعده (اذ مات يحيى قبله) اى قبل زكراه
عليهما السلام وذلك محال لما قيل من انه يجب ان يكون كل دعاء من النبى مستجابا فانه منصف
اذ لا يرضى عن عدم قبول البعض وانما المستمع رد الكل بل لانه لو لم يوهب لزما الخلف ٩ فى كلامه
تعالى حيث قال فى سورة الانبياء فاستجبنا له فانه يدعى على انه تعالى اعطى زكراه عليه السلام
ماسأله مطلقا من غير تفرقة بين اصل المسؤل ووصفه واعترض على رد المصنف كون يرثى
وصفا بأن بعض الروايات ٧ على هلاك زكراه قبل يحيى عليهما السلام فان قلت وكذا يلزم
الكتفب فى كلام زكراه عليه السلام على ما اختاره المصنف اذ الاستيفاء اخبار جازم
بأنه يرثى قلت المقصود بيان غرضه فى طلبه لا الاخبار ولا غرضه عليه فى عدم ترتب
الترضى على ما طلبه لاجله فان قلت لا يحصى عن الكذب فى قراءة الجزم قلت لعله بنى
الاخبار على ظنه اى يرثى فى ظنى فلا يلزم الكذب وهذا هو التأويل بينه فى قوله
عليه السلام كل ذلك لم يكن حين قال ذوالدين اقصرت الصلاة ام نيت يا رسول
الله مع وجود السهو حيث سلم على رأس ركعتين فى صلاة العصر (وقال) تعالى (وقل
لعبادى الذين آمنوا يقيموا الصلاة الآية) والتقدير قل لهم اقيموا فالتك ان قلت لهم
اقيموا يقيموا الصلاة وعلى هذا القياس ينفقوا فنقول قل عذوف كخلف الشرط وجواب

٩ اختلف بفتح المعجمة
وسكون اللام الردى من
الكلام وعبر به دون الكذب
رماية للادب بقدر الامكان
ع

٧ قال فى الكشف فى تفسير
قوله تعالى لتفسدن فى الارض
حزنتين اولهما قتل زكراه
وحبس ارميا حين اندرم
سخط الله تعالى والآخرة
قتل يحيى بن زكراه ع

الشرط يدل عليهما ورد ذلك بأن القول ليس سبب الإقامة فالتقدير ليقوما بحذف
لام الامر والجواب يكنى توقف الجزاء عليه ولا يشترط عدم التوقف على شيء آخر
نحو توقفاً يصح صلاتك وأما حذف لام الامر فقد عرفت حاله (وقد يتدر الجزاء
بعد الشرط) كما يقدر الشرط قبل الجزاء وذلك عند وجود القرائن (نحو) قوله تعالى
في تقدير الجزاء (ان كان من عند الله وكفرتم به) وشهد شاهد من بني اسرائيل على
مثله فآمن واستكبرتم فالجزاء المقدر في الآية (اي الستم ظالمين بدليل) قوله تعالى
بعده (ان الله لا يهدي القوم الظالمين) وانما ذكر هذه القرينة رداً لما قدره صاحب
الكشاف من الجزاء حيث قال المعنى قل اخبروني ان اجتمع كونه القرآن من
عند الله مع كفركم به واجتمع شهادة أعلم بنو اسرائيل على نزول مثله وإعالمه مع
استكباركم عنه وعن الايمان الستم اضل الناس واظلمهم (الخامس التداء وقد سبق
في الشوك) تفاصيل حروفه وتفاصيل معانيها ولعله اراد بالسبق سبق علم
النحو على المعاني رتبة والافاسبق في هذا الكتاب علم النحو كما في المقترح او اكدى
بصاحب المتنازع وحكي كلامه على ما فيه ومن القوائم الكثيرة التي لم يذكر في المقترح
انها البعيد وقد يستعمل في القريب تنزيلاً له منزلة بلادته كقوله اذا جئنا باجرير
الجماع (اولاً) لمخطاط شانه كقول فرعون واني لاظنك يا موسى سمحوراً او لارتفاع شانه
كما يقال في الجوار والاسنانة (ارب لاستعمار التبد نفس عند الحشرة الصمدانية واما
قوله صلى الله عليه وسلم انت اعلم اي رب وذلك عند تجل صفة جلال الله وهوية كاله
واستراقه في قدس اللاهوت وتبرئته عن ظلم الملك والمملوك (وهنا شيء يشبه) اي يشبه
التداء في ان صورته صورة التداء وحكمه حكم المنادى والبناء كاهو شان
المنقول من باب الى آخر (وليس به) اي الحال انه ليس بتداء حقيقة (نحو اللهم اغفر لنا
ايها العصابة وهو للاختصاص) ولما كان اصل التداء تخصيص المنادى بطلب الاقبال
ثم جرد عن طلب الاقبال نقل الى تخصيص ما يريد بلفظ المنادى من بين امثاله بما نسب
اليه فتقدير المعنى اللهم اغفر لنا خصوصين من بين العصاب وهذا من باب التميز بدكان
المنادى جرد نفسه عن طلب الاقبال ثم يناديها وطريقه ان يذكر اولاً ضمير المتكلم ويؤتى
بمنه بأى على ما ذكر في النحو او يذكر بعد ضمير المتكلم في مقام اي اسم مضاف منصوب
دال على مفهوم ذلك الضمير وذلك اما المجرد بيان المقصود بذلك الضمير نحو انا افضل كذا
ايها الرجل اي انا افضل كذا مختصاً من بين الرجال بقطعه او الاختصار نحو انا كرم المضيف
ايها الرجل اي مختصاً من بين الرجال باكرامه او لتضامر نحو انا المسكين ايها الرجل
اي مختصاً بالسكنة من بين الرجال واعلم ان هذه منادى حقيقة لان المراد من صفة

أى هو مادل عليه ضمير المتكلم السابق لا المخاطب فتقولك أيها الرجل في محل التعجب
 على الحالة أى مختصا من بين الرجال فتدب كالمباحث الطلب والخبر (قد يمنع الظير
 موضع الطلب لوجوه) بحسنة ولاستعماله موضع الطلب الأول التناول بالتقويع كما
 أذا قيل لك في مقام الداء اعاذك الله من الشبهة وعصمك عن الحيرة ووفقك للتقوى
 ليتقَالَ بلفظ المضى على عدما من الأمور الحاصلة التى حقها الأخبار عنها بأفعال ماضية
 والثقال نوع مستحسن الاعتبار (ومنه) أى من الثقال (المفازة) وهى محل الفوز والنجاة
 (للفلات) التى هى موضع الهلاك (والناهل) وهو الريان (للعطشان) الذى هو منه
 (والسليم) وهو ذو السلامة (للدبغ) المضادله (وروى) التضاؤل فيما هو أبعد وأبعد
 (حتى لم يكتب المحدثات) فى دعاتها (أدام الله حراستها) لاشتغالها على الحر والاست وكذا
 لم يكتبوا أدام الله إيمانها إلى قيام الساعة تحمزا عن لفظ القيام وتصحيف الأيام (بل لم يهد
 الظرفاء) أى أهل الكياسة مع لطف الطبع لم يهدوا إلى الإحباء (السفر جل) لاشتغال
 اسمه بالعربة على حروف سفر جل أى عظم أذنيه إيماء إلى سفر الآخرة (ومنه) أى
 من الثقاؤل (قول نائب الخليفة) (هرون) الرشيد خامس الخلفاء العباسية (وقد سأله)
 (هرون) عن شئ لا يملكه الله (الأمير) وفى بعض النسخ أمير المؤمنين وذلك حين سأله عن
 شئ يحق أن يحجب بأن قال لامع أن عادتهم جرت بالدعاء للخلق عند الخطاب بالجواب
 فزاد الواو بين كلمة لا وبين الدعاء بأهلك الله فدعا توهم التطير حتى قال صاحب ابن
 عباد لما سمع هذا الكلام أن هذه الواو أحسن من واوات الأصداغ على وجوه المرد
 الملاح قيل أن أول من زاد هذه الواو يحيى بن أكرم فى جواب المأمون الذى استحسنها
 هو المأمون لا (صاحب) (و) قول نائب (آخر لغيره) أى لغير هرون حين خرج إلى ناحية
 لمطالعة غاراتها واستقراء أماراتها وقد تراءت له فى طريقه شجرة من بعيد (وقد سأله)
 أى سأل ذلك الغير نائبه وقال (ما هذه الشجرة) فقال النائب (هى شجرة الوفاق) فتأديا
 عن لفظ الخلاف (فخلما) أى هرون الرشيد وخليفة آخر غيره (عليهما) أى على
 نائبيهما ككمال تيقظهما فى رعاية الدقائق ومن هذا القليل أن الخليفة هرون سأل ابنه
 مأمون عن جمع المبواك فقال مند محاسنك يا أمير المؤمنين فاحتز من لفظ مساويك
 حتى قيل بجله هرون ولّى عهده وقدمه على ابنه الآخر وهو محمد الأمين ومن هذا
 القليل غضب الداعى البلوى على شاعره أبى مقاتل الرازى الضرير لما افتخ مدحه
 بقوله موعدا أحبابك بالفرقة عند حتى أمر بإخراجه عن مجلسه وقال له موعدا
 أحبابك يا أعمى ولك المثل السوء وروى أيضا أنه دخل على الداعى فى يوم المهرجان
 واتشه لا أهل يبرى ولكن بشرى زيان غرة الداعى ويوم المهرجان فتعير به الداعى

٩ وقع فى نسخ المتن كلها
 لفظ نائب وعبارة المفتاح
 لفظ كاتب والاولى مافى
 المفتاح ولعل مافى نسخ المتن
 تصحيف

٩ وهذا الداعى هو حسن
 ابن زيد بن محمد بن اسمعيل
 ابن الحسين بن زيد بن على
 ابن الحسين بن على بن أبى
 طالب رضى الله عنهم وهو
 الذى استولى على طبرستان
 وما يليها فى خلافة المستعين
 بالله واتقادت له الدبيلة وهى
 جمع دبل جيل من الناس
 فى سنة خمس وعشرين
 وما تين وقبل فى سنة خمسين
 وما تين وقم الرى أيضا
 وكان سفاكا ومهيذا للعباد
 والبلاد ويسمى بالداعى
 الكبير وشاعره أبو مقاتل
 الرازى وقدولى الأمربده
 أخوه محمد بن زيد أن أن
 قل بمرجان

وقد اعني اى يا اعنى بهذا يوم المهرجان وقيل يطرح على وجهه ٧ وخبر به
 حسين عسا وقال اصلاح اذ به ابلغ من ثوابه ٣ وامثال ذلك اكثر من ان يحصى عند
 البغاة يعرفها من مارس على المحاضرات وهذا ايضا هو الباعث فى نبى رسول الله
 صلى الله عليه وسلم ولم تسعيا الفلام يمارا ولا رباحا ولا خيضا ولا فاحا فانك تقول
 ائتمروا فلا يكون فيقال لا وهذا التقي تطير **الثاني** انهار الحرس على وقوعه اى وقوع
 المطلوب (كانه) اى كان الطالب (لكثرة ما ناجى به نفسه) من المط (انتش صورته)
 فى خياله فخاله اى عند الطالب (واقعا) حتى ينسب الحس الى القلط ان حكم بخلافه
 وقد يستخرج لفظه محلا وعليه قول المرمى **ما** سرت الا وظيف منك يعنى **سرى**
 اماى وتأوباعلى اترى **والسرى** هو السير بالليل والتأوب هو السير بالنهار والمراد به
 لكثرة مناجاته لحبيبه يقول انتقشت فى خيالى فاعدك بين يدي لا مطلقا للبصر لانه الفلام
 وخفى نهارا حتى يكون سببا لهدم رؤية البصر اذ لم تيسر قتلطه بسبب الظلام فهارا
الثالث الكناية **كقول** البطلوا لاه اذا حول المولى عند وجهه ينظر المولى الى الساعة
 مكان انظر لان انظر ملزوم ينظر وذكر الالزم وارادة الملزوم كناية (لحسنها) اى لحسن
 الكناية لكونها ابلغ من التصريح (اولئادب) والاحتراز عن صورته الامر (اولهما) اى
 لحسن الكناية والتأديب معا **الرابع** جل الخطاب **على** العمل او تركه (ابلغ جل بآلتوجه)
 والطفه (نحو تأتقى غذا) مآدرا هذا القول (عن تكروه) انت (ان ينسب) هو (الى الكذب)
 فمح يلزمك انك اليه تصديق قوله بخلاف ما لوقال ذلك القاتل ايتى غذا اذ لا يلزمك انك
 اليه اذ لا يلزمه الكذب من عدم الامتثال فلا يلزم عليه النقض بل النقض يلزم عليك بترك
 الامتثال فظهر من هذا ان صورة الخبر الطيف من صورة الامر فان فيها صورة الاستعلاء
 فوق الامر وابلغ منها لانه كناية (او غير ذلك) من المناسبات كالاشار بان الامر
 قصد الى ان الامور كأنه متسارع الى الامتثال فهو يخبر عنه وهو ابلغ من صريح الامر
 كاقول ذهب الى فلان تريد الامر وكذا الحال فى النهى وكقصد الاحتراز عن نسبة
 الخطاب الى ما يكرهه من عدم اتصافه بالتحوى كاذفا قلت اللهم وقته للتحوى بخلاف وقتك
 الله للتحوى اذ ليس فيه هذه النسبة نظرا الى ظاهر اللفظ وكقصد اظهار انقاذ الاسباب
 كقولك اشتريت كذا بديل اشتري او اظهار حسن اعتقاد الحكم بكمال وجود الخطاب كقولك
 اعطيتنى فى موضع اعطنى او ان قصد ادخال السرور فى قلبه كقولك اعطاك زيد مكان
 ليه طك الى غير ذلك مما يهتدى اليه بالأمل فى المناسبات (فاعتبره) اى وضع الخبر موضع
 الطلب (فى القرآن) فانه مامن آية من آى القرآن على هذا النسخ الواردة على شئ من
 جنس المناسبات المذكورة قال تعالى (واذ اخذنا ميثاق نبي اسرائيل لا تعبدون الا الله)

٧ اى القاه على وجهه

٣ اى اعطاه

في موضع لا تبدو لما في الخبر من الاشعار بأن المنهى ماسرع الى الانتهاء فهذا يخبر عنه
وقال تعالى (واذاخذنا ميثاقكم لا تسفكون دماءكم) في موضع لا تسفكوا لقصد الكناية
او للاعتناء بشأن عدم السفك (ومنه) اى من موضع الخبر موضع الطلب قول البليغ
في الدعاء (رحم الله) او برحمته في موضع لبرحمته فانه يحتمل التثاقل واظهار الحرص
في الوقوع وقصد الكناية والاحتراز عن صورة الامر ولذا اخبره عن الكل فلا يرد
عليه ان يقال انه من باب التثاقل فالاولى ذكره هناك (وقد يوضع الامر) وكذا
النهى ولو قال الطلب كما في المتعاقب ليشمل النهى لكان اولى (موضع الخبر
للرضاء بالواقع) الداخلة تحت لفظ الطلب الدال عليه (حق كانه) اى كأن
المرضى (مطلوب قال كثير) غاطبا لعشيمة * اسئ بنا او احسن لاملومة *
لدينا ولا عقلة ان قلت اى لاملومة انت لدينا ولا مفضوعة فذكر لفظ الامر بالاساءة
ثم عطف عليه بلفظ او الامر بصد الاساءة والمعنى على الاخبار اى نحن راض بما فعلين
في حق لا تلومك اسأت ام احسنت ولا نبضك وان ابضعت فقيه تبيد على اظهار مزيد
الرضاء بكل ما اختارته عزة في حقه وتبيد على عدم تفلوت جواب كثير بتفاوت ما
اختارت عزة (وعليه) اى وعلى توخى اظهار نفي تفلوت الجواب ورد ٩ (قوله تعالى
استغفر لهم اول استغفرهم ان تستغفر لهم سبعين مرة قلن يغفر الله لهم) فانه لا يتفاوت
عدم غفران الله لهم بتفاوت استغفار الرسول عليه السلام وقوما وعدم وقوع فان مقتضى
المقام ههنا هو الاخبار لا الامر لانه لا يصح ان يحمل ههنا على حقيقة الامر وهو طلب
شئ مع ضده قال القاضى ايضا وفى تفسيره وقد شاع استعمال السبعة وسبعين والسمائة
ونحوها في التكثير لا شمال السبعة على جملة اقسام العدد وكانها المدد بأسره اقول توضيح
هذا الكلام ان السبعة اول عدد كامل حيث جعت المدد كله لأن العدد ازواج وافراد
فالازواج والافراد منها اول وثان فالاثان اول الازواج والاربعة زوج ثان والثلاثة
اول الافراد والخمسة فرد ثلث فانما جعت الزوج الاول مع الفرد الثاني او الفرد الاول
مع الزوج الثاني كانت سبعة وهذا خاصة لا موجد في عدد قبل السبعة ٧ قال بعض المفسرين
ان العرب يتبالغ في العدد بالسبعة لان التمديل في نصف العدد وهو خمسة اذ ازيد عليه
واحد كان لادنى المبالغة واذا زيد عليه اثنان كان لاقصى المبالغة ولا زيادة على ذلك
ولذلك قالوا اللسد سبع لانه قد ضوعف قوته سبع مرات ثم سبعون غاية النيات لان
غاية الآحاد الضمرات فعنى الآية انه تعالى لا يفرق لهم وان استغفرت بكل الاعداد
دائما (وهو) اى وضع الامر موضع الخبر اذا عطف على الفعل ضده (للتسوية)
بين الفعل وضده لان هذا المطف يقتضى التسوية كما في الآية المذكورة حيث سوى

٩ وانما جئنا الآية عليه
لان اظهار معنى الرضاء فيها
منظور فيه لان المقصود
بيان عدم الغفران واما
حديث الرضاء بالاستغفار
فالمقام ثاب عنه اشد التبوعند
من له ذوق سليم

٧ ولا يخفى عليك ان نظر
القاضى ادى وبالقول احق
ج

فيه بين الاستغفار وعدمه كما يفهم من نص قوله تعالى ان تستغفر لهم سبعين مرة قلن
يفر الله لهم قيل هذه النكتة الحاصلة من ايراد الطلب في موضع الخبر تحصل من عكسه
ايضا فلا حاجة الى العدول ههنا جوابه قد مر (لكن مع ميل) من المتكلم (الى كل ما اختاره)
المخاطب واظهار مزيد رضاه به كافي البتة المذكور قوله (او ميل المخاطب اليه)
عطف على قوله للرضاء يعني ان وضع الطلب موضع الخبر قد يكون ليل المخاطب الى وقوع
مضمون الامر (نحو) قوله صلى الله عليه وسلم انما ادرك الناس من كلام النبوة الاولى
(اذ لم تسمى فاصنع ما شئت) فان معناه الخبر اى اذا لم يتمتع الحياء صنعت ما شئت
كما تدعوك اليه نفسك من القبح وقيل انه امرته يدو وعيد عند عدم الرضا بالترك اى اصنع
ما شئت فان الله مجازيك اى الرادع هو الحياء فاذا فرض فهو كالأمور بارتكاب كل مخالفة
وقيل اصنع امر بمعنى التأمل والتفكر والمعنى اذا اردت ان تبشر في شئ فتأمل واظفر
في ما قبلته فان رأيت ذلك مأمون الحياء فاصنع ما شئت فعلى هذا يكون لم تسمى بمعنى
الامر فيكون من وضع الخبر موضع الطلب وهذا موافق لما في بعض النسخ وهو
الخامس ميل المخاطب اليه بدل قوله او ميل المخاطب اليه واعلم انه صلى الله عليه وسلم
جعل امر الحياء منسوبا الى كلام الانبياء السابقين تعظيما لشان الحياء ورضا لقدره بانه
امر مشترك في جميع الشرائع لم ينسخ ولا يفسخ اصلا واول ذلك واصله الحياء من الله
سبحانه اجلالا لحضرة ربوبته واعظاما لمشاهدته الواقعة في مرتبة الاحسان ونشأ
منه الحياء عن انبيائه وملائكته الكرام واوليائه الطظام حشرنا الله تعالى في زمرة الاخيار
والمصطفين الابرار ويسر لنا الحياء الذى هو من الايمان وختم لنا على الاخلاص والايقان انه
الملك المستعان وفي بعض النسخ وقت الإشارة الى تمام علم المعاني من قبل المص حيث قال (ثم
علم المعاني بمون الله تعالى) اشار بذلك الى ذكر جميع مسائل علم المعاني في كتابه مع صرحه
ولانه لما كان هذا مظنة عدم التمام اشار الى دفع معناها الكلام والقبول التوفيق والاعلام

﴿ الفصل الثاني ﴾ من الكتاب ﴿ في علم البيان ﴾

اى في مسائله وقواعده وقد مر تعريفه وبين موضوعه في اول الكتاب لكن لما توقفت
٣ معرفة الحشية المتبصرة في موضوعه على معرفة اقسام الدلالات وبين ما هو المتبصر بها
في الحشية المذكورة قدما فقال (تفاوت البارات في الجلاء لا يمكن بالدلالة الوضعية)
وارادوا بها الدلالة على تمام مسماء كاسيد كره (لانه) اى السامع (ان علم الوضع) اى وضع
تلك المفردات للمعاني المفهومة من المفردات الاول (فهم) المعنى بتوسط الوضع كما
فهم من الاول (بل تفاوت) اذ الطريق في كليهما الوضع وهذا طريق واحد بالنوع
لا يتفاوت افراده (والا) اى وان لم يعلم السامع الوضع في المفردات الواقعة في المرتبة

٣ ومن غفل عن هذه النكتة
ظن ان موضوع علم البيان
الدلالات وليس كذلك
والا لم يكن من العلوم الباحثة
عن الالفاظ ع

٦ واعلم ان التعرض لقيد الحشية
لها اعتباران احدهما التعرض
لها مستقلا فعل هذا لا يكون
التعرض للموضوع في اول
علم البيان وثانيهما ان التعرض
لقيد الحشية لما لم ينفك عن
التعرض للمقيد صار في حكم
التعرض للموضوع ولهذا
قال بعضهم بالتعرض بالموضوع
في اول علم البيان لكن لما كان
هذا تعرضا حكما لا ينبغي ان

يرتكب على التقدير في الكلام
لاجله كما قيل تقدير الكلام
في علم البيان وموضوعه ع

الثانية (لم يفهم) السامع معنى (اصلا) فضلا عن الوضوح وذلك لتوقف فهم المعنى على العلم بالوضع في الدلالة الوضعية هنا اذا لم يعلم وضع شيء من المفردات واما اذا علم وضع بعض دون بعض فلا يفهم المعنى ايضا اذا الكل يتقيد بانتفاء الجزء ولا يدخل لمعرفة جزء من معنى الوضوح ولا لعدم معرفة جزء آخر في عدم الوضوح وقيل اراد انه ان علم السامع وضع كل معانيهم المعنى بالاتفاق والاي وان لم يعلم وضع شيء منها فلا يفهم الشيء اصلا كالا ولا ايضا بالاتفاق وبهذا التقرير يندفع التفاوت في الالفاظ المرادفة المألوفة بعضها وكذا اللفظ المشترك اذا وجد قرينة على بعض معانيها وذلك لان التفاوت في الاول من الالف وفي الثاني من القرينة وكلاهما ليس في نفس الوضع (بل) من خارج وما ذكرناه من عدم التفاوت انما هو بعد العلم بالوضع فلا إشكال بل تفاوت العبارات في الجلاء (بالقلية) اي بالدلالة اللفظية القليلة بأن يدل على لوازم ما وضع له اللفظ (لتفاوت التعلقات في جلاء التعلق) بالنسبة الى المعنى الواحد وذلك بأن يكون تعلق بعضها بلا وسط وبعضها بوسط واحد او اكثر ثم ان هذا التفاوت كما يوجد في الملازمات الخارجية كذلك يوجد بين الاجزاء لان الجزء اوضح من جزء الجزء وهكذا فاللوازم عندهم يمتنعون فلا تغفل وقيل وقد يكون بعض التعلقات أقوى واوضح في نفسه من بعض آخر اقول هذا في مرتبة واحدة غير مسلم وفي اكثر مسلم لكن يرجع الى جعل سبب الوضوح قلة الوسط فلا يكون وجها مستقلا كما توهم واعلم ان الدلالة الوضعية وان كان من مراتب الوضوح في نفس الامر لكن ليس من مراتب الوضوح بحسب علم اليان اذ بحثه عن الجواز والكتابة قرأتب الوضوح عندهم هو الوضوح في الدلالة على المعاني المجازية والكنائية وكل منها خارج عن المعاني الوضعية واما التشبيه فستعرف حاله واما ما قيل ان المعاني الوضعية فقط بمنزلة اصوات الحيوانات فذلك لم يعتبر في مراتب الوضوح لا وحدها ولا مع الدلالات القليلة ففيه بحث لانه ان اراد بالمعاني الوضعية فقط ما لم يعتبر فيه الدلالة القليلة فلا نسلم انها بمنزلة اصوات الحيوانات لجواز ان يعتبر معها الخواص والمزايا وان اراد بها ما لم يعتبر فيها الخواص والمزايا فمتنوع انه بمنزلة اصوات الحيوانات لكن التقرير غير تام اذ الكلام في ان الدال على المعاني الوضعية مطلقا ان لم يقارن الخواص لا يعتبر في علم المعاني وعلم اليان ماوان قارن الخواص لا يعتبر في علم اليان خاصة وان اعتبر في علم المعاني الاخرى انه لو لم يوجد الخواص في الكلام لا يعتبرونه في علم اليان مطلقا وذلك مأخوذ في تعريفات النوم وانما تخصيصهم الدلالات بالقلية فلم يعد اعتبار الوضعية اصلا وان قارن الخواص والمزايا في وضوح الدلالة لا لكونه بمنزلة اصوات الحيوانات فالوجه في المقام ما ذكرناه فبدر ثمن المصنف لما عني ما هو المعبر من اقسام الدلالة ههنا شرع في تقسيم الدلالة الى الوضعية والعقلية واعلم

قَالَ السَّيِّدُ السَّنْدُ قَدْ سَمِعَهُ

عَدَّ

الْمَوْهُومُ السَّيِّدُ السَّنْدُ قَدْ سَمِعَهُ

سَمِعَهُ

قَالَ السَّيِّدُ السَّنْدُ قَدْ سَمِعَهُ

اولا ان الدلالة كون الشيء بحالة يلزم من العلم به العلم بشئ آخر وذلك الشيء ان كان لفظا فالدلالة لفظية والافقير لفظية والثاني اما وضعية كدلالة الاشارات واخطوط والعمود على معانيها واما عقلية كدلالة الابر على المؤثر او طبيعية كدلالة حركة النبض على احوال المزاج والاول اما طبيعية كدلالة اح بالجمعة على الوجع وبالمحملة على السعال او عقلية كدلالة اللفظ المسعور من شخص غير مرئي على وجود الالفاظ او وضعية كدلالة الانسان على معناه وهي ثلاثة اقسام اشار اليها المصنف بقوله (فدلالة اللفظ على تمام معناه وضعية) اذ العقل لا يقتصر في فهم المعنى فيه الى امر آخر غير الوضع (وهي المطابقة) لتطابق اللفظ المعنى فالوضعية مارة تستعمل في مقابلة العقلية والطبيعية بمعنى ان لا يكتفى في الوهم بواحد منهما بل يحتاج الى الوضع وهذا اصطلاح اهل الميزان ويستعمل اخرى في مقابلة التضمنية والالتزامية بمعنى ان لا يكون لغير الوضع مدخل فيها وهذا اصطلاح ارباب البيان ٧ (وعلى غيره) اى غير دلالة اللفظ على غير تمام المسمى (عقلية) حيث لا يكتفى بالوضع بل ينضم عقل بواسطة علاقة بين المعنيين (فعل جزئه) اى جزء تمام المسمى (تضمن) تضمن التمام اياه واشتقاله عليه كدلالة البيت على السقف (و) دلالة اللفظ (على خارجه) اى خارج تمام المسمى (القرام) لكونه من لوازم تمام المسمى كدلالة السقف على الحائط (وشرطه) اى شرط الالتزام (الزوم) بين المسمى والخارج (ذهنا) بحيث ينتقل من تحمل المسمى الى تحمله ولا يشترط الزوم خارجا لحصول الفهم بدون الزوم الخارجى كدلالة لفظ المعنى على البصر مع التامد بينهما في الخارج فضلا عن الزوم • ولما كان دلالة الالتزام عند ارباب البيان اعم من الزوم العقلى المعتبر عند اهل الميزان صرح المصنف بذلك حيث قال (اى تعلق) بينهما (يوجب الانتقال) من المسمى (اليه) اى الى الخارج (بحسب اعتقاد المخاطب لقل) اى ذلك الاعتقاد المالحكم العقل لا انتقال من الانسان الى الضاحك (او) لاجل (عرف) عام كايين الاسد والجرأة (او) لاجل (غيرهما) اى غير العقل والعرف العام - سواء كان عرفا خاصا كايين التسلسل والبطان عند المتكلمين او لم يكن عرفا خاصا كالادعيات مثلا كايين اقدام زيد على امر هائل وجرائمين احكامه وجنموكا بين البخل والجود في مقام التلميح او الحكم الى غير ذلك من التعلقات المتفاوتة • واعلم ان اهل المقول لما نظروا الى القواعد الكلية وصارت الملازمات العرفية وامثالها تختلف باختلاف العادات اسقطوها عن الدرج في الزوم حتى انهم فسروا الدلالة اللفظية الوضعية بكون اللفظ بحيث كما اطلق فهم منه معناه بعد العلم بالوضع واما اهل الرمية فلما وسع نظرم نظرهم العرفي ادخلوا الملازمات العرفية وامثالها في الزوم ولذا فسروا الدلالة اللفظية الوضعية بكون اللفظ بحيث اذا اطلق

٩ اعلم ان المراد بالعمود على عقود الاصابع فان الحساب وضعوا كلا من عقودها الاعداد الخاصة ووضعوا لها قواعد كلية تسهلا لالامر الحساب يعرفها من يعرفها

عـ

٧ فلى هذا الاصطلاح يدخل التضمن والالتزام في العقلية كان على الاصطلاح الاول يدخلان في الوضعية وقد فسر ابن الحاجب في مختصره الدلالة الوضعية بما يتحمل ذهن فيها من اللفظ الى المعنى ابتداء فعل هذا يدخل التضمن في الوضعية لان ذهن اذا انتقل الى جميع المعنى فقد انتقل في ذلك الانتقال بينه الى كل واحد من اجزائه بخلاف الالتزامية فانها انتقال من اللفظ الى المسمى اولاهم الى الخارج ثانيا فهذا اصطلاح ثالث ولا مشاحة في الاصطلاحات كالانزاع في الشهوات عـ

٧٢ قاله السيد قدس سره ع

٩ قد يتصور بين الامام
واخلف تقدم الاول وتأخر
الثاني فيتلازمان وجودا
وتعقلا فهما متضايقان
وقد يتصور تخالف الجهة
فيتلازمان وجودا فقط
لاتعقلا كالسواد والبياض
فلا تضايق بينهما حيث
نعم الامام وذو الامام
وكذا الخلف وذو الخلف
متضايقان لكن الكلام ليس
فيه وما قيل لتضايق بينهما
اصلا اذ يجوز ان يوجد جسم
للامام ولاخلف له كالفلك
الاعظم فردود بأن الامام
واخلف مستملاان في
الحوانات النصرية ولا
حاجة الى ماوجه بعضهم
من ان تقل كون شيء امام
آخر يستلزم تعقل كون
الاخر خلفه فانه باطل قطعا
الاربي ان الشخصين
التواجهين كل منهما امام
آخر وقد عرفت الحق
فلا تمحل عه
١٧ اذ العام لا يدل على الخاص
باحدى الدلالات الثلاث
ع

فهم معناه بعد العلم بالوضع وقد يفسر بالانتقال من اللفظ الى المعنى ويفسر ايضا بفهم
المعنى من اللفظ ويضهم السامع متدا المعنى قبل ٧ تفسير الدلالة بالانتقال المذكور والضمين
المذكورين من قيل المسامحات التي لاتخل بالمتسودلان ما ذكر من الامور ليس شيء
منها صفة قائمة باللفظ لكنها منبهة اتياء ظاهرا عن الدلالة التي هي صفة للفظ وهي
كونه بحيثية يترتب عليها الامور المذكورة ويمكن ان يقال ان الدلالة قد يكون صفة
لللفظ على ان يكون مصدرا للمبنى للمفعول وقد يكون صفة للمتكلم بالنظر الى السامع
على ان يكون مصدرا للمبنى للفاعل والتفسير بالحيتية المذكورة تفسير للدلالة بالمعنى
الاول والباقي تفسير لها بالمعنى الثاني فلا مسامحة اصلا ولنظر الى المعنى الثاني قال
السكاكي اللفظة متى كانت موضوعة لفهم امكن ان تدل عليه من غير زيادة ولا نقصان
بحكم الوضع ويسمى هذه دلالة مطابقة و دلالة وضعية وانما قال امكن ان تدل لان
الدلالة تنوقب بعد الوضع على استعمال المتكلم وعلم السامع بالوضع فالتاب فيه امكان
الدلالة لكن بالمعنى الثاني واما الدلالة بالمعنى الاول اعني كون اللفظ بحيث يفهم منها
المعنى لاجلها العالم بالوضع ثابتة بمجرد الوضع من غير توقف على شيء آخر ومن لم
يفرق بين هذين المعنيين نفي توقف الدلالة عليه بل جعل الموقوف على ذلك الشيء
قائمة الدلالة و ترجمتها اعني فهم المعنى من اللفظ واعلم ان السكاكي فسر الدلالة العقلية
بالانتقال من معنى الى معنى آخر بسبب علاقة بينهما وقد يتوهم من ظاهره كون الدلالة
العقلية اعم من دلالة اللفظ وليس كذلك فالمراد بالمعنى ماعني باللفظ فلا شك (قال)
السكاكي بعد ما ذكر ان مرجع علم اليان الى اعتبار الملازمات بين المعاني ان الزوم اذا
تصور بين الشيئين فاما ان يكون من الجانبين كالذي بين الامام واخلف بحكم العقل ٩
او بين طول القامة وطول النجاد بحكم الاعتقاد بحسب العرف العام او من جانب
واحد كالذي بين العلم والحياة بحكم العقل او بين الاسد والجرأة بحكم الاعتقاد بحسب
مبارف عموم الناس (فالانتقال من الملزوم الى اللازم (محاز) نحو رعبنا القيث
والمراد لازمه عرفا وهو الثبوت (وهو) اي الانتقال المذكور (بالذات) من غير
حاجة الى شيء لا متاع انتكالك اللازم عن الملزوم سواء كان الزوم من الطرفين او من
طرف واحد (و) الانتقال (من اللازم الى الملزوم (كناية وهو) (بحوثة) الانتقال
(الاول) اي لا يحصل الا بجملة انتقالا من الملزوم الى اللازم بحسب الاعتبار لا بحسب
الحقيقة فلا يكون الانتقال المختبر في الكناية بالذات بل بالغير (اذ لا يمكن) هذا الانتقال
(الاعتد التساوي) بين اللازم والملزوم وجعل اللازم بمنزلة الملزوم في الانتقال
او عند كون اللازم اخص فاذكره السكاكي وغرضه بذلك نفي العموم اذ لا يتصور
انتقال من العام باقيا على عومه ٧ الى الخاص وانما جعل السكاكي شرط الانتقال العلم

يكون اللازم مساوياً أو أخص دون نفس المساواة أو الخصوص إشارة إلى أن الفرض من الكلام التغاطب فيلزم في إلقاء الكلام إلى المخاطب بطريق الكناية السلم بالأسر المذكور ومن غفل عن هذه التكتة حكم بأن العلم مسامحة بل المتبر هناك هو المساواة أو الاختصية لا العلم بإحديهما واعلم أن المصنف أعلم يتعرض ليكون اللازم خاصاً بناء على ما قرر عنده من أن كون اللازم أخص يستلزم جواز تحقق الملزوم بدون اللازم لكن السكاكي أراد باللزوم في هذا المقام التبعية وباللزوم المستتب وباللازم التابع فيجوز أن يكون أخص من متبوعه ولا يخرج بذلك عن كونه لازماً بوجه من الوجوه المتبعة عند أرباب العربية وأما كون الملزوم أعم عند كون اللازم أخص لا يتبع الانتقال متلالي اللازم حتى يحتاج فيه أيضاً إلى جملة مساوياً أو أخص إذا الملزوم هو المتبوع وهو الأصل فيستلزم تأبسه غالباً وإن كان أخص منه بخلاف التابع فإنه فرعية لا يستلزمه إلا إذا كان مساوياً أو أخص كذا قيل وفيه نظر لأن التابع والمتبوع أن اشتهر في اللفظ بالتبعية يكون الانتقال من أحدهما إلى الآخر سواء والا لم يكن الانتقال من المتبوع أغلب من عكسه فالوجه أن يقال كون اللازم أخص أم هو بقود اعتبارية خطائية فلا يشهد ذلك كون الملزوم أعم في نفسه بل هو ياق على خصوصه ٩ أو مساوياً ثم إن جعل التابع بمنزلة المتبوع لا يختص بالكناية بل قديمتين في الجواز كما في مطر السماء نباتاً وقيل كون اللازم أخص أم هو في القزومات الجزئية دون الكلية ورد ذلك بأنه لم يعتبر اللزوم الجزئي فيما تقدم حيث لم يحل العلم لازماً للصحة واعلم أن السكاكي لوجعل اللزوم بمعنى امتناع الانفكاك بوجه من الوجوه السابقة وحيثما لزم عليه كون الانتقال مطلقاً ٧ من الملزوم إلى اللازم سواء كان في الكناية أو الجواز لوتشبت بالفرق بينهما بأن الجواز يناق في إرادة المعنى الأصلي دون الكناية لكان أقرب إلى الصواب خلوصه عن التكلف الذي ارتكبه في هذا الباب ثم لزم على حصر مرجع اليان في الجهتين المذكورتين منع مستندا بجواز الانتقال من أحد اللزومين إلى الآخر أشار إلى جوابه بقوله (وأما) الانتقال (من لازم) (الثق) (إلى لازم) آخره كانتقال الذهن من بياض الثلج إلى البرودة (فيرجع) هذا الانتقال (إليهما) أي إلى الانتقالين المذكورين لترتبه منهما كان الانتقال من البياض المطلق المتبادر منها لكل أنواعه إلى الثلج كناية ومن الثلج إلى لازمه الآخر أعني البرودة مجازاً كان الجواز والكناية متباينين لاشتغالهما على قديمتين متباينتين أعني جواز إرادة المعنى الأصلي في الكناية دون الجواز لم يمكن أن يعتبر في مجموع الانتقالين انتقال واحد معتبر في الصناعة سوى الانتقالين المذكورين فلا يفسر جهمهما في إطلاق واحد

هو تعرض السيد السند قدس سره ع

قائه السيد السند قدس سره ع

٩ مثلاً العلم يستلزم الحياة وأخص منها وأما الحياة المقيد بكونها حياة يزيد العلم وإن كان مساوياً للعلم لكن لا يفيد تبدل العلم من الخصوص إلى المساواة في نفسه ع ٧ لأنه حينئذ يكون النبات ملزوماً عرفياً للثبوت كان الثبوت لازم للثبات كذلك وكذا يكون الثبوت ملزوماً للثبات كما أن الثبات لازم له كذلك ع

قولهم يمكن جواب لما ع

القائل هو السيد السند قدس

سره ٤

٦ واعلم ان تقيد كل مورد
قصة بقيد وحدة قاعدة
مطردقلم ينكر عليها الامن
لم تعرف مفهوم التقسيم وهو
ضم مفهوم مخصص الى مفهوم
مطلق مشترك ويكون مجموع
المفهومين مفهوما ثالثا اذ
الكل غير كل من الجزئين ثم
ان بعضا من الفضلاء لما رأى
ان مجموع المدد الزوج والفرد
فرد وليس قسما ثالثا وكذا
مجموع العلاقة المادية والصورية
مطلوب وليس قسما توهموا
انتقاض القاعدة المذكورة
جما وبأمثالهما ولم يعرفوا
ان ماذ كروه هو مجموع ما
يصدق عليه القسمان لا مجموع
مفهوميهما والفرق بين
المفهوم وما صدق هو عليه
بما يظن فيه كثير من الاوهام
وقد عرفت ان التقسيم بالقياس
الى المفهومات وفي هذا
المقام مجال للبس لكنه
خارج عما نحن فيه فاعلم

بحسب لفظ واحد فلا يراد عليه ما قيل اذا اجتمع هذا ان الانتقالان في لفظ واحد لم ان يجعل
مجاز أو كناية معافان التما الى تكلف تأويل بدرجته في احدهما فقط فقد اهمل حينئذ
ذلك التأويل المهم له ووجه الدفع ان غرض المصنف في القسم الثالث الواحد المركب
بارجاعه الى القسمين المذكورين على التوزيع لا يارجاعه الى واحد منها على حiale
وذلك لما قرر في موضعه من ان كل مورد قسمة مقيد بقيد وحدة ٦ والالم ينحصر
تقسيم ايها اذ مجموع القسمين يكون قسما ثالثا واذا عرفت الحال في الانتقال من واحد
اللازمين الى الآخر فقس عليه حال الانتقال من واحد الملزومين الى الآخر قال
السكاكي اذا كان انصبا علم البيان الى العرض للمجاز والكناية فلا علينا ان تغدما
اصلين بحسب الوضع ليوافق الوضع الطبع وللم يتوقف الانتقال في المجاز على معرفة
اسر غير اللزوم كان واخما بنفسه بخلاف الكناية حيث يتوقف على العلم بمساواة
اللازم او اخصته فلا تعتب في تأخير الكناية لكونها بالنظر الى هذه الجهة نازلة من
المجاز منزلة المركب من المفرد فان قلت قد يكون الانتقال في المجاز من التابع كافي امطرت
السماء نباتا كما عرفت فلا يكون اللزوم في المجاز واخما بنفسه بل يتوقف على اسر آخر سوى
اللزوم كافي الكناية قلت درجته في المجاز تكلف لاجل الضبط وما ذكره من كون الانتقال
في المجاز واخما بنفسه اعماهو في المجازات الواردة على الاصل ولا ينافي كنيته عدم صدقه
لم يندرج في المجاز لاجل التكلف لكنك قد عرفت ما هو الصواب في توجيه هذا الباب
الخالص عن التكلف والارتياب (ومن المجاز نوع يسمى الاستعارة وهو) اي هذا النوع
(فرع التشبيه) كاستغف عليه (فهنا اصول اربعة) الاول في التشبيه واما قدم التشبيه
لثوق نوع من المجاز عليه والثاني المجاز وقد مر وجه تقديمه على الكناية واما وجه
افراز الاستعارة عنه لشرافها وكثرة انواعها ومباحثها وكونها معظم مقاصد علم البيان
وخالف فيه السكاكي حيث ادرجها السكاكي في فصل المجاز والثالث في الاستعارة
والرابع في الكناية ووجه الحصر على ما نقل عن المصنف هو ان يقال ان المتكلم اذا اراد
بالكلمة معنى غير ما وضعت له فلا بد هناك من علاقة فهي اما المشابهة او غيرها وعلى التقديرين
اما ان يلاحظ معناه الاول اولا فهذه اربعة اقسام احدها ان لا يلاحظ معناها الاول
والعلاقة المشابهة وهو التشبيه والثاني ان يلاحظ ذلك والعلاقة غير المشابهة وهو
الكناية والثالث ان لا يلاحظ ذلك والعلاقة المشابهة وهي الاستعارة والرابع ان لا يلاحظ
ذلك والعلاقة غير المشابهة وهو المجاز المرسل واعلم ان ما في هذا المقام من التوجيهات
للم يخل عن عدة من التكلفات دفعا المصنف عن نفسه وعزاها الى السكاكي حيث قال
في مفتاح الكلام قال واراد به نسبة هذا الكلام اليه وقال في خاتمه (واعترف) السكاكي (انه

قائله السيد السند قدس
سرعه

المتردد سعد الدين ع

٩ كما اشار اليه بقوله من
فروع التشبيه اى بلفظ
الجمع البال على الكثرة ع
٧ كما اشار اليه بقوله فهو
الذي اذا مهرت فيه ملكت
زمام التدريب في فنون
السحر الياقي ع
٣ اراد به كال الدين هيم
البحراني ع

تكلف للضبط) قال الشارح الفاضل المحقق والخبر المدقق ان ما قرره السكاكي يستدعي
تقديم التشبيه على الاستارة وجوبا وعلى المجاز مطلقا استحسانا كيلا يقع الفصل به بين
انواع المجاز واما اخذه اصلا ثلثا فلا يستدعيه اصلا بل الواجب ان يحمل مقدمة خارجة
عن مقاصد هذا الفن ويؤيده ما قبل من ان دلالة التشبيهات من حيث هي تشبيهات
دلالة وضعية لاعقلية واعتذر عن ذلك بأنه وان كان في الحقيقة مقدمة خارجة لكنه
لكثرة بياحه واقسامه وعموم تفاصيله واحكامه وتشعب فروعه ٩ وقوة نفعه ٧ في المطالب
اليانية قدراتي عن ان يحمل مقدمة فلهذه الضرورة قد اتخذناه اصلا ادعائيا لاجتيا
ولا يذهب عليك ان في جعل التشبيه اصلا ثلثا من البيان بهذا القدر من البيان تكلف
بارداراد السكاكي ترويجه بالمبالغة في العبارة حيث قال ههنا فلا بد من ان تأخذه اصلا
ثالثا مع انه قال في الاصلين الحقيقيين فلا علينا ان نغضها اصلين والصواب في المقام
ما حققه بعض مشايخنا وهو ان اللفظ اما ان يستعمل في المعنى الموضوع له فهو الحقيقة
او فيماله علاقة بحيث يتصل الذهن من الموضوع له اليه في الجملة وهو المسمى عندهم
باللازم فالما ان يكون علاقته المشابهة او غيرها فعل الاول ان كان معه قرينة تنافي ارادة
المعنى الموضوع له كان استارة وان لم يكن كان تشبيها وعلى الثاني ايضا ان كان معتك
القرينة المانعة كان مجازا مرسل وان لم تكن كان كناية فاصول علم البيان اربعة فاذا
ضمت الاستارة الى المجاز المرسل للاشتراك في مطلق المجاز صارت ثلاثة ويظهر من هذا
ان التشبيه اصل حقيق من اصول هذا الفن الا يرى ان له مراتب متفاوتة في الوضوح وان
فيه من التكت والطلاقة اليانية ما لا يحصى كما يشهد له قوله فهو الذي اذا مهرت فيه ملكت
زمام التدريب في فنون السحر الياقي وما قال من ان المقصود الاصل في التشبيهات هو المعاني
الوضعية فقط ليس بشئ فان قولك وجه كالبدن مثلا لا يريد به ما هو مفهومه وما
بل تريد ان ذلك الوجه في غاية الحسن ونهاية الطافة لكن ارادة هذا لانتافي
ارادة المفهوم الوضعي ولا شك ان التشبيه مع كونه اصلا حقيقيا مقدمة للاستارة
ايضا فاستحق التقديم قطعا هذا كلام ذلك الفاضل بالتمام وتحقيق ما قلناه عن بعض
المشايخ العظام ونحن نقول وبالله التوفيق وبسبب ما زمة التحقيق ان المقدمة هي ما يتوقف
عليه الشئ فان كانت موقوفة عليها للشروع فهي مقدمة الكتاب او العلم وان كانت
موقوفة عليها للمسائل فهي المبادئ ثم اتم يحيطون مقدمة الكتاب او العلم خارجة عن
المسائل ويحيطون المبادئ جزأ منها فرقتين ما يتوقف عليه الشروع وما يتوقف عليه
المسائل مثلا يحيطون تصور الموضوع وبيان الرسم والحاجة خارجة عن المسائل
في علم الميزان وباحث الكليات الخمس التي هي المبادئ لمباحث القول الشارح داخلة

٩ قال بعض الافاضل المبادئ التصديقية يطلق بالاشتراك على معنيين احدهما ما يتوقف عليه المسائل في الجلة فلهذا التصديق هلية الموضوع من المبادئ التصديقية وثانيهما قضائيات تفقيسات العلم منها وعلى هذا لا يكون هلية الموضوع من المبادئ التصديقية ولا يخفى ان مباحث الافلاظ من المبادئ العامة ومباحث ١٩٦ الكليات من المبادئ الخاصة وهذا بينه

ما ذكرناه في هذا الكتاب
ع

٧ وتوضيحه ان يقال مراده في الاصل في قوله فلا يدهو وفي قوله فلا علينا هو الاصل الوضعي حيث عنون السكاكي مباحث علم البيان بالاصل الاول والاصل الثاني والاصل الثالث واقتضى به المصنف فحينئذ يكون حاصل كلامه ان مباحث التشبيه لكثرة مباحثها تستحق ان يفنن بالاصل الاول وكذا مباحث المجاز والكنائية لما تنازعا احدهما عن الآخر لا علينا من ايرادها في اصلين مستقلين دون ايرادها في اصل واحد فتأمل ع

٣ قال السكاكي في اواخر علم البيان والسبب في ان الاستشارة اقوى من التصريح بالتشبيه امر ان احدهما ان في التصريح بالتشبيه اعترافا بكون التشبيه به اكمل من التشبيه في وجه التشبيه الى

آخر ما ذكره هناك ع ٦ وذلك لان قوله اصلا حقيقيا يشر بكونه من المسائل كالمجاز والكنائية مع ان التشبيه من المبادئ كما مر ع ٥ وذلك لان المتقدمة قد تطلق على ما يتوقف عليه الشروع نعم قد تطلق على المبادئ لكن المحرز عما هو خلاف المقصود انسب واولى ولذا لم يقل بل الواجب كما فيما سبق ع (ومزيد)

في الاقن ثم ان كان المبادئ من المبادئ الخاصة لذلك العلم فهي ممدودة من المقاصد اتفاقا ٩ واما المبادئ العامة كمباحث الافلاظ في علم الميزان مثلا فقد يحمل لمدم كونها خاصة في حكم المقدمة فيدرج فيها وقد يحمل لمدم كونها مقدمة الشروع في حكم المبادئ الخاصة ويدونها من المقاصد لكن الاحسن تميزها عن كليهما بتأخيرها عن المقدمة وتقدمها على المبادئ الخاصة ثم ان مباحث التشبيه لا كان من المبادئ الخاصة لمباحث الاستشارة وجب تقديمها عليها على ان يكون من المقاصد ولكن لما كان تقديمها على الاستشارة موجبا للفصل الطويل بين اقسام المجاز تقدمها على الكل وهذا هو مراد السكاكي بقوله فلا يدهو من ان تأخذه اصلا كما وانما قال ههنا لا بد من النظر الى ايراده في الكتاب لا الى حظه اصلا كما لو اذكره في المجاز والكنائية من قوله فلا علينا ان تقدمهما اصلين ٧ بالنظر الى تميزهما في الوضع لا بالنظر الى ايرادهما في الكتاب فلا خلل في تصديره اصلا وكذا الاعتذار المذكور في جعل التشبيه اصلا مستقلا في الوضع لانه ذكره في الكتاب لان ذلك واجب وانما كثرة المباحث علة للتمييز في الوضع واما ما نقله عن بعض مشايخه فتكلف بارد يرد عليه عدة وارده منها ان التشبيه هو اشتراك المشبه للمشبه في وجه الشبه وله عدة اغراض اعلمها الحاق الناقص بالكل وسيرد عليك تفاصيله ولا يخفى ٣ ان هذا الرض يستدعي نقصان المشبه في وجه الشبه قطعاً فحينئذ لو اريد بالتشبيه ما يدل على كمال المشبه يفتو اداة التشبيه ويترقى الى رتبة الاستشارة لقوات لازم التشبيه اعني نقصان المشبه عن المشبه به مثلاً اذا اردت بقولك وجه كالبدر كونه في غاية الحسن لا على ان يكون لازماً لاحاق الناقص بالكل على استعمال اللفظ في ذلك اللازم يفوت النقصان المتبر في الوجه فيلغو جرح التشبيه وصار حقاً لان يقول هذا الوجه بدر أو هذا بدر على التشبيه البالغ فظهر من هذا ان التشبيه من حيث هو تشبيه ينافي ادارة المجاز وما ذكره من ان المجاز في التشبيه لا ينافي ارادة الموضوع له فردود بان ارادة المعنى الموضوع له تستدعي اثبات اداة التشبيه وارادة لازم منه تستدعي حذفها وبينهما تناف واما ما ذكره من ان التشبيه مع كونه اصلا حقيقيا مقدمة للاستشارة فغير صحيح من وجهين اذ المناسب بل الواجب ان يقال اصلا مستقلا وكذا المناسب ان يقال مباد للاستشارة كما مررت اليه الاشارة ولعمري ان هذه المباحث من خصائص الزمان ولم يمتد اليها شيء من الاذهان مع كونها من موطن الاقدام ومعاهد الافهام والحمد لله على نعمه

آخر ما ذكره هناك ع ٦ وذلك لان قوله اصلا حقيقيا يشر بكونه من المسائل كالمجاز والكنائية مع ان التشبيه من المبادئ كما مر ع ٥ وذلك لان المتقدمة قد تطلق على ما يتوقف عليه الشروع نعم قد تطلق على المبادئ لكن المحرز عما هو خلاف المقصود انسب واولى ولذا لم يقل بل الواجب كما فيما سبق ع (ومزيد)

٩ ليس مراده بالاصل هو

الاصل الحقيقي المنوي بان يكون من اركان الشيء حقيقة بل الاصل الوهمي اللفظي الذي معنى طائفة من الانفاظ كالفصول والابواب ع

٧ اي صاحب الايضاح وستقف على تقاصيلها ع

٦ ومنهم من فسر به الدلالة على اشتراك شيئين في وصف هو

من اوصاف احدهما ولا يخفى عليك ان هذا التفسير خال

عن التكتة المذكورة فلا يصح واما قولهم الدلالة على

مشاركة امرأ آخر في المعنى زيادة لفظ الدلالة فذلك

تفسير للتشبيه الذي هو صفة المتكلم ومن حذف

قيد الدلالة قد فسر التشبيه على انه صفة قائمة باللفظ

بمعنى المشابهة ع

٣ كما يقول الفقهاء في تعريف القياس مشاركة امرأ لامرأ

في علا الحكم ولم يقولوا مشاركة امرأين مع اختصار

البارة تبيها على هذه التكتة اعني الاسالة والفرعية ع

٩ وهي السمع والبصر والشم والذوق واللمس واحتز

بتقيد الظاهرة عن الحواس

ومزيد كرمه **الاصل الاول** ٩٠ من الاصول الاربع المذكورة **في التشبيه** اي هذه الانفاظ وال عبارات في الكلام في التشبيه وهو الدلالة على مشاركة امرأ لامرأ آخر في معنى بالكاف ونحوه واما قلنا بالكاف ونحوه ليجر الاستارة الحقيقية والمكنية والتجريد عند البعض ٧ فان شيئا منها لا يسمى تشبيها اصطلاحا لا يخرج نحو قاتل زيد عمرا وجاهني زيد وعمرو كاظم لان التعريف لا يصدق على شيء منها اذ المشبه لا بد وان يكون ناقصا في وجه الشبه والمشبه به كاملا فيه وما يدل على المشاركة بالصيغة متساويان في الامر المشترك الا يرى الى ان قولهم مشاركة ٣ امرأ لامرأ بمعنى لحوقه في صفة هو اصل فيها ولو لم يلاحظ هذا لقليل مشاركة امرأين في معنى (ولابد فيه) اي في التشبيه من تحقق خمسة امور لعدم خلوه عنها (من طرفين) شبه ومشبه به (مختلفين) صفة مع الاتحاد في الحقيقة او بالعكس والاول كانسائين مختلفين طولا وقصرا والثاني كطوليلين مختلفين انسانية وفرسية وذلك لان الطرفين اذا اشتركا من جميع الوجوه حتى التين لم يتيسر تشبيه اصلا اذ التشبيه يقتضي المماثلة في الذات المانعة من الاتحاد فيها واما ان يختلفا من كل الوجوه حتى الاوصاف العامة يتمتع التشبيه ايضا لانه يقتضي الاشتراك في الوصف المانع من الاختلاف فيه فحين ان يكونا مختلفين في بعض الجهة والمشاركين في بعضها فان قلت الطرفان في قولك كأن زيدا قائم متصدا قلت الاختلاف في التقدير اذ تقديره كأن زيدا رجل قائم اي من افراده كما يقال كأن زيدا اسد اي هو من افراد الاسد وقد قال قديكون كأن للشك كما صرح به الزجاج اذا كان خبرا صفة مشتقة او فعلا ويمكن ان يقال ان كأن للتحقيق عند البعض (و) من (وجه شبه مشترك) بين الطرفين لما مر من انه لا يجوز الاختلاف بينهما من جميع الوجوه (و) من (عرض فيه) اي في التشبيه لانه من الامور الاختيارية فلا يصار اليه الا لترض لئلا يكون عبثا (و) من (حاله) اي للتشبيه من كونه فريبا او قريبا مقبولا او مرودا فلا بد من معرفة حاله ليجلب الحسن ويتجنب عن القبح (و) من (صفة) التشبيه كالكاف والمثل وكان زيدا مثلها اما مقدر او ملفوظ لتمييز التشبيه عن الاستارة (فالكلام فيه) اي في التشبيه (خسة انواع) واما جعل (السكاكي) مباحث التشبيه اربعة انواع حيث ادرج البحث عن الصيغة في البحث عن حاله لقلة مباحثه ولما كان الصيغة كناية مستقلة ذكر المصنف في نوع مستقل وهذا احسن **النوع الاول** في طرفيه وهما اي الطرفين (المشبه والمشبه به وهما ناجسيان) بان يكونا مستندين الى احد من الحواس الخمسة ٩ **الظاهر** المشهور بحيث لو وجد كان مدركا بالحواس كالخشب المشبه بالورد في البصريات والاطيط المشبه بصوت القاراع في السمع والشم والتكلم المشبه بالتعريف في الشمومات والريق المشبه بالخرق في المنوقات والجلد الناعم المشبه بالحرير

الخسة الباطنة لانهم ادرجوا بضمائها في العقليات وبضمائها في الحسيات كما ستقف عليه ع

في الملوّسات ٧ (اوعقلين) بأن يكون كل واحد منهما مستندا الى العقل ولا يكون هو
اومادته مدركا بشئ من الحواس الظاهرة كالعلم المشبه بالحياة (او مختلفان) بأن يكون
المشبه عقليا والمشبّه حيا كالعدل المشبه بالقسطاس او يكون بالعكس من ذلك كالعطر
المشبّه بخلق كريم (واخاليات) وهى المعدودات التى تركبها المتخيلة من المحسوسات
التأدية من الحس الظاهر الى الخيال كالشقيق المشبه بأعلام ياقوة منشرة على رماح من
زبرجد (تلحق بالحسيات) وان لم تكن محسوسة فى انفسها (لان مباديها حسية) حيث
تأدى الى الخيال من الحس مثلا العلم والياقوت والرماح والزبرجد فى المثال المذكور
حسية كلها بالبصر فالمشبه هو الشقيق حسي والمشبّه مركب خيالي وانما الحقوا الخاليات
بالحسيات تقليلا للاعتبار بتقليل الاقسام وتسهيلا للاقسام على المتعاطى بالمرام (والوهميات)
تلحق (بالقلبيات) واراد بالوهى ما لم يحس به ولا بمادته وانما هو صورة يخطر على الوهم
من عند نفسه باستعمال المتخيلة من غير تركها من المحسوسات كافي الخاليات كالنية اذا
قدر لها صورة ثم شبهت بالخطب او بالاب ولما كانت مناسبة الوهميات بالقلبيات اظهر
من مناسبتها بالحسيات الصقها بالقلبيات لما ذكر من تقليل الاقسام وتسهيل تحصيل المرام
(وكذا الوجدانيات) ملحقة بالقلبيات وهى التى تدرك بالحواس الباطنة كالجوع والشبع
ولما الحق الوهميات والوجدانيات بالقلبيات فسر العقل بالا يكون هو لامادته مدركا
بالحس الظاهر فيقابل حينئذ بالحس المقسّر ما يدرك باحدى الحواس الظاهرة فيشمالان
اقسامان المذكوران المدركات بالحواس مطلقا الظاهرة والباطنة ويظهر من هذا
انحصار طرق التشبيه فى تلك الاقسام الاربعه ولقد احسن من قال الوهمى ما لم يدرك
هو ولا مادته بالحواس الظاهرة مع انه لو ادرك لم يدرك الا بما اذ قدميزه بذلك عن العقل
المحض وعن الوجداني ونبه ايضا على ان ليس المراد بالوهميات المعانى الجزئية المدركة
بالوهم كما انه ليس المراد بالخاليات الصور المرتسمه فى الخيال (النوع الثانى فى وجهه)
اى وجه التشبيه وهو ما قصد اشتراك الطرفين فيه (وهو ما صفة) مشتركة (لتحقيقين)
مختلفتين كالطول للجسم والخط (اوحقيقة) متحدت (لصفتين) مختلفتين مثل حقيقة الانسان
لاسود وابيض (والوصف) الذى هو الاشتراك (اما حسى) كالكيفيات الجسمانية
المدركة باحدى الحواس الخمس الظاهرة (او) الوصف (عقلى) ثم العقل (اما حقيقى)
وهو الذى له تقرير فى ذات الموصوف كالكيفيات النفسانية مثل المعرفة والذكاء
والقدرة والسخام والكرم والطوا والتضرب والحلم اى ما يجرى مجراها من النزايرو الاخلاق
(او اعتبارى) لا تقرر له فى ذاته كاتصاف الشئ بكونه مطلوب الوجود فان مطلوبة
المطلوب اسر اعتبره العقل لا تقرر له فى ذات المطلوب (او وهمى) لا يكون له تقرير ولم

٧ قبل اراد بالعتبر رايحه
ويالربى طمحه وبالجلد لينه
لان الشموم والمطموم
والملوس ليس انفس هذه
الاجسام بل عوارضه وقيل ان
هذه الامثلة بناء على المتعارف
يقال شمت العنبر وذقت
ريق الحبيب ولمست جلده
ويمكن ان يقال الشموم فى
الحقيقة نفس العنبر والهواء
المشكف بكيفيته كالتشم وكذا
المدقوق نفس الريق والجزء
المختل من الماء المدقوق وكذا
ما وصل اليه اللس هو الجلد
حقيقة واللين كيفية فأمّة
بالملوس اما راجعة الى الوضع
اذا كانت عبارة عن استواء
الاجزاء او الى الكيف كاهو
الشمور فليس فيما ذكر
من الامثلة من البناء على
العرف بل هى فى انفسها
كذلك عهد

يتركه العقل ايضا كاتصاف السنف بالياض والبدعة بالسواد ونظائرهما ٩ ولقد خالف
 السكاكي ههنا حيث اخرج الوهمي عن العقل الاعتباري (والذات) التي هي جهة
 الاشتراك (اما بسيطة) اي غير منقسمة الى اجزاء مختلفة الطباع سواء كانت غير منقسمة
 اصلا كالنقطة او كانت منقسمة الى اجزاء متفقة العقائيق كالعناصر (او مركبة) من
 اجزاء مختلفة كالكيت وبنن الانسان (وكذا الصفة) اما بسيطة بان يكون مرجعها
 امرا واحدا فيكون في حكم البساط او مركبة بان يكون مرجعها امرين او اكثر فيكون
 حكمها حكم المركبات واذا عرفت ان وجه التشبيه محتمل ان يتفاوت في نفسه اما باعتبار
 كونه حقيقة الى بساط ومركبات وباعتبار كونه اوصافا الى الحس والعقل والعقل الى
 الحقيق والاعتباري والوهمي (فتقول) في تسمية غايد التفاوت المتبر في مطلبنا هذا
 (وجد التشبيه اما واحدا) صفة كان اوحقيقة (واما في حكمه) اي في حكم الواحد
 بان يتركب من متعدد (كذات مركبة) من اجزاء يحتاج بعضها الى بعض كالجسم المركب
 من الهولي والصورة وكالكيت المركب من السقف والجدار (او) من صفات يقصد
 بمجموعها هيئة واحدة) وسيمى مثاله (واما كثير) اي يحمل كل واحد منها وجه
 شبه على حدة والالتكان المجموع واحدا اعتباريا فهذه ثلاثة اقسام واحد اوفى حكم
 الواحد او كثير (والاول) اي الواحد (اما حسي فكذلك طرفاه) حسيان اي المشبه
 والمشبه به ولا يجوز ان يكونا غير محسوسين والوجه محسوس (اذلا محسوس) يتدم
 من غير المحسوس (جهة) مشتركة بين الطرفين والالزام قيام المحسوس بالمقول وهو محال
 فقوله جهة مرفوع بقوله لا محسوس او منصوب وتقدير الكلام اذ لا محسوس يكون
 جهة (كالخلد) اذا شبه (بالورد في الجمرة) والثلاثة حسية (ووجه الشبه الواحد
 اما عقلي ويحتمل الاقسام الاربعة) ٧ للطرفين وهي ان يكونا حسيين وعقليين او المشبه
 عقلي والمشبه به حسي او بالعكس واتحاجزان يكون طرفا العقل حسيين اذ يصح ادراك العقل
 من المحسوس جهة مشتركة بل مبادئ العقلات كلها هي الحسيات كاقبل من فقد حسا فقد
 فقد علما (فالمقول) المشبه بالمقول كقديم الفم) من الموجودات المشبه بالمعلوم في المراء
 عن القائنة) الذي هو امر عقلي (والمحسوس) المشبه (بالمحسوس كالرجل) المشبه
 (بالاسد في الجمرة) التي هي العقل ومنه تشبيه اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم بالعبور
 (والمقول) المشبه (بالمحسوس كالمثل) وهو التوسط بين الطرفين في جميع الاشياء المشبه
 (بالقسطاس) اي الميزان (في تحصيل ما بين الزيادة والنقصان) اي معرفة المساواة
 لا معرفة المقدار التي يقصد في الميزان ايضا اذ المثل يشبهه في الاول دون الثاني ولا ينبغي
 ان تحصيل ما بين الزيادة والنقصان امر عقلي (والمحسوس) المشبه (بالمقول)

٩ كاتصاف العلم بالنور
 والجهل بالظلمة ع

٧ و تفصيل الاقسام ان
 وجه الشبه اما واحدا وكثير
 والكثير اما ان يقصد
 اشتراك الطرفين في مجموعه
 من حيث هو لا في كل واحد
 او يقصد اشتراكهما في كل
 واحد وقد قسم القسم الاول
 منها الى خمسة اقسام لان
 الواحد اما حسي فطرفاه
 حسيان قطعا واما عقلي
 وطرفاه اربعة اقسام والقسم
 الثاني الى قسمين لان ما في
 حكم الواحد اما حسي واما
 عقلي والقسم الثالث الى
 ثلاثة اقسام لان المتعدد اما
 كله حسي او كله عقلي واما
 بعضه حسي وبعضه عقلي
 فالاقسام المذكورة عشرة

كالطير المشبه (بخلق كرم في الترويح) بها واستطابة النفس إياها وهو اسرع على
وكانجوم اذا شبهت بالنن في عدم الخفاء العقل وحقيقة هذا التشبيه ان المقول ينزل

منزلة المحسوس المشاهد ادناه بحيث صار اوضح مشاهد حتى بلغ الى حيث صم
تشبيه المحسوس الذي هو اصل في الوضوح في الواقع بالمقول الذي هو فرع فيه
في الواقع فيكون في الحقيقة من قبيل التشبيه المقلوب وفيه مبالغة ليست في اصله
فبطل ما قيل من ان هذا التشبيه لا يجوز لاستلزامه جعل الاصل فرعاً وبالعكس
ولا يخفى عليك ان وجه الشبه في بعض الامثلة المذكورة كالمرءة عن الفأفة وتحصيل
ما بين الزيادة والتقصان فيه نوع تركيب في بيان وحدتها نوع تسامح وذلك لانها

اتعمدت من قبيل الواحد لانه لم يقصد في شيء منها الى هيئة منتزعة من عدة ممان
بل قصد في كل منها الى معنى واحد مقيد بمعنى آخر والتقييد غير التركيب فتدبر
والثاني وهو ان يكون وجه الشبه غير واحد ولكنه في حكم الواحد فهو على
نوعين (اما محسوس كقط النار) اى ما يسقط منها عند القدرح الذي هو المشبه
(بين اليدك) ٩ في الهيئة الحاصلة من الحجر والشكل الكرى والمقدار المخصوص (و)
مثل تشبيه (الثريا بعتود الكرم المنور) في الهيئة الحاصلة من تقارن الصور الينغ المستديرة
الصغار المقادير في المرأى على كيفية مخصوصة الى مقدار مخصوص والمنور اسم الفاعل
اى المظهر للنور او اسم المقول اى ذى انور وهو الزهر ومنه تشبيه الشمس بالمرأة
في كف الاشل في الهيئة الحاصلة من الاستدارة مع الاشرار والحركة السريعة المتصلة
وشبه توج الاشرار (واما مقول كالحسناء) اى كالمرأة الحسناء (في المنبت السوء)

٧ اى اصل ردى اذا شبهت (بحضراء الدمن) هى جمع دمنة وهى آثار الدار
وحضراء الدمن ما ينبت على المزابل قال صلى الله عليه وسلم لا يكمن وحضراء الدمن
فقبل ٣ يا رسول الله وما حضراء الدمن قال المرأة الحسناء في منبت السوء واتماشبهها
بحضراء الدمن (في حسن المنظر وسوء الخبر) والتمسرى عن اثمار خريفان وجه التشبيه
٦ هنا يعضه حصى ويعضه عقل والمجموع غير حصى لكن للملم يكن كل منها وجهها
مستقلا وكان المجموع غير حصى صار مثلاً لكون وجه الشبه عقلياً وقد يتوهم ان هذا
المثال من تشبيه المركب بالمركب لكن لا يخفى انه تشبيه مفرد بمجرد اذ اعتبار الشبه في
الجزء الآخر اعني تشبيه منبت السوء الذي هو كناية عن الارازل اقرباء المرأة الحسناء
او واللتا بالنمن الذى يراد به المزابل فيجب كل قبح اذ لا يمكن هناك اعتبار وجه شبه
يستحسنه الطباع المستقيمة ويستهويه الاذواق السليمة (و) كتشبيه الجماعة (الاكفاه

٩ وكان ينبغي للمصنف ان يذكر في هذا الامثلة وجه الشبه اذ هو بصدد تمثيله لا تمثيل الطرفين نعم فهم منه وجداً شبه لكن اين الفهم من الذكر المناسب للمقام

عـ

٧ ومنبت السوء هو الاصل الردى واضافة كاخافة جار سوء ورجل صدق في افادة المبالغة اذ الاصل عكسه لكنه ادعى ان الصدق عيب بالرجل حتى صار الرجل منسوباً اليه كما في اصله وكذا حال جارسوء عـ

٣ ولا يخفى عليك ان الحديث ليس بتشبيه بل هو من قبيل الاستعارة عـ

٦ وهذا هو الباعث في كون القسم في كون وجه الشبه مركباً قعيبين اذ الاقسام ثلاثة عقلياً احدها ما يكون بضمه عقلياً وبضمه حسياً لكنه مندرج في العقل عـ

(الاجزئيا) متعينا متشخصا فلو كان وجه الشبه هذا الجزئى المتشخص لزم ان يوجد في الطرفين
ولزم منه وجود الامرا المتشخص في محلين في زمان واحد وهو محال ويلزم منه اذا قدمت
جرة الخلد دون جرة الورد ان تكون الجرة موجودة ومدومة معا بناء على ان كلا
الجرتين واحدة وما قيل اللازم كون الجرة معدومة عن الخلد وموجودة في الورد وذلك
ليس بمحال فدفع على أن الكلام على اتحاد الجرتين فيلزم وجود الجرة وعدمها الذي
هو المحال وان لزم وجودها في محل وعدمها عن محل آخر ايضا الذي ليس هو محال
على ان الاعتراض على التبيهات لا يحدى نقضا (وهذا) اى والحال ان وجه الشبه
(كلى) مجرد عن التشخص (مشترك) بين الطرفين المتماثلين فيه فيكون عقليا
لاحسيا وقد يقرر الشبهة بأن المراد بكون وجه الشبه محسوسا او مقولا كون افراده
كذلك ويحاج عنه بأنه تسامح واعتراف بأن التحقيق في وجه الشبه هو انه عقلي لاحسى
ويمكن ان يحاج عن التقرر الاول بأن الثابت بالبدية هو كون كل موجود متشخصا
بمعنى الامتياز عن غيره واما كونه متشخصا بمعنى امتناع فرض الشراكة فليس بديريا
ولا مبرهنا عليه فيجاز ان يكون الطبايع موجودة بمتازة عن غيرها من الطبايع ومع هذا
الامتياز يكون مشتركة بين جزئياتها وتكون محسوسة في ضمن اشخاصها فيكون مشترك
هو الطبايع انفسها وكذا المحسوس بناء على كونها محسوسة في ضمن جزئياتها واما ما
اشتهر عن رد وجود الطبايع في الخارج فقد خرجنا عن عهده في بعض تمليقاتنا
وموضع تفصيله علوم آخر (الثالث) من التذنيبات (حق وجه الشبه ان يشمل
الطرفين) اما تحقيقا او تخيلا بأن يكون وجوده في احد الطرفين على طريق التأويل
كافي قوله • وكان النجوم بين وجاهها • سنن لاح ينهن ابتداء • فان وجه الشبه هو هيئة
حصول اشياء مشرقة بيض في جوانب مظلم اسود غير موجود في المشبه به الاعلى
تخييل ما ليس بتلون متلونا لان كل بدعة وضلالة وجهالة لما يحتمل صاحبها كن
يبنى في الظلمة فلا يهتدى الطريق ولا يأتى من المكروه شبهت هذه بالظلمة ولزم بطريق
العكس ان يشبه اضدادها من السنة والهداية والعلم بالنور وشاع ذلك حتى تخيل ان السنة
وكل ماهو علمه باض واشراق ويرد عليه ما من من ان كل موجود متشخص فكيف
يشمل الطرفين ويحاج بما عرفت (والا) اى وان لم يشمل الطرفين (فسد) التشبيه
(واعتبره) اى وجه لزوم الشمول (في قولهم النجوم في الكلام كالمخ في الطعام اذ هو)
اى الشمول (باعتبار الصلاح به) اى بالمخ فكما ان الطعام يصلح باستعماله ويفسد بتركه
كذلك الكلام يصلح بالنحو اذا استعمل ويفسد بتركه (لا) باعتبار (الفساد بكثرته)
اى كثرة المخ على ما قيل لعدم شمول وجه الشبه حينئذ الطرفين (اذ لا يسقل الضعيف)

ولا التقليل (فيه) اى فى النحو لامتناع تضيف رفع الفاعل ونصب المفعول وان كان ذلك متصوراً فى الملح وقد يقال المراد بتضيف النحو ارتكاب تحللات يخرج الناحظر عن محجة المقصود كالجر فى ضرب زيد بشأويل ضرب رجلسمى يزيد وبقليله حل كلام البليغ على قدر تصحيح الكلام (النوع الثالث) من الانواع الاربعة لتشبيه (فى غرض التشبيه) قدمه على احواله لاهميته (ويسود) الفرض (غالباً الى المشبه) بحكم الاستقراء بل بقضية العقل لان المشبهات فى الكلام وغيره تبع له لوجوه اما لكونه بمنزلة المحكوم عليه او بمنزلة الموصوف او بمنزلة المقيس بالنسبة الى المقيس عليه وكل هذه تقتضى عود الفرض اليه واشار بقوله غالباً الى انه قد قلب التشبيه فيعود الفرض الى المشبه نادراً (وهو) اى التشبيه (اماليان حاله) كسواده وبماضه وغير ذلك من الكيفيات كما اذا قلت لون ثوبى يكون هذا ٧ والفرض من تشبيه اللون باللون بيان حال اللون المشبه ليتبين ماهيته بتبيين كونه من الالوان المخصوصة ويدخل فى بيان الحال بيان امكان وجوده على صفة مخصوصة كما اذا اردت تفصيل فرد من الجنس على سائر افراده بحيث يخرج من زميرهم ويدخل فى نوع اشرف منه لما كان هذا متبهما ظاهراً تشبه لبيان امكانه بالمسك وتقول انه كالمسك الذى هو من دم الفزال كما قال المتنبي (وان تفق الانام وانت منهم) فان المسك بعض دم الفزال (او) لبيان مقدار حاله (كما تقول سواده كحلك التراب وفى بعض النسخ بدقوله او مقدار حاله) (او لبيان وجوده) فلى هذا يكون قسماً برأسه (او لزيادة تقريره) فى نفس السامع بمشاهدة نظيره حساً كقولك سمك هذا كالرقم على الماء عند رفقك عليه (او لقرين) لتشبه عند السامع كما اذا شئت وجها اسود بمقلة الطي (او لتشويه) المشبه عند السامع كشبيه الوجه المجدور بسطة جامدة تقرتها الديكة (او لاستطراف) اى لبد الشبه طرئاً مستهدفاً وهو ثلاثة اقسام (امالبعده) اى لبعده المشبه (فى الواقع كقولك فى) تشبيه (الجرة) الموقدة فى الفحم انها (يخرج من المسك موجه الذهب) فانه لبعده عن الوقوع يستطرف السامع وانما لم يقل لامتناعه لانه ممكن عقلاً وانما يتحقق عادة (او) لبعده المشبه (فى الدهن مطلقاً) اى بحسب نفس الامر كما فى البحر المذكور فاذا حضر يستطرف استطراف النواذر عن مشاهدتها واستلذاذها لجذبتها (ولكل جديد لذة) طيباً (او) لبعده فى الدهن لا لمقابل (حيناً) اى حين اذ حضر المشبه فى الدهن (كقوله فى) وصف (البنفسج ٣) ٩ ولا زوردية تزهو بزرقها (بين الرياض على جرا الواقت ٣) كأنها فوق قللت ضغن بها (اوائل النار فى اطراف كبريت) اى درب ازهار لازوردية تشبه على جرا الواقت او على جرا الواقت فى الرياض فيكون هى استعارة لكل ورد ناصع وشعائيق قانى والمراد

٧ وما قيل الفرض تشبيه
الثوب بالثوب ليتبين لونه
تساعجداً

٩ نسب اليتيم فى المطول
الى ابي الصاهية وفى معاهد
التصنيف الى ابن الرومى
والعلم عند الله تعالى

٣ المشهور فى كثير من النسخ
ولا زوردية بالواو الا انه
فى كتاب معاهد التصنيف
فى شرح شواهد التلخيص
بكلمة وايدى على ذلك اول
هذا البيت وهو قول ابن

الرومى (بتفصيلى) وورقه
لحنى (كلا تشرب دمع
يوم تشقيت) والكتاب
المذكور للمولى الفضائل
والادب البارع ذو النسب
الفاخر والحسب الزاجر
مولانا عبد الرحيم بن
عبد الرحمن بن احمد العباس
الشافعى سلم الله وابقاءه
وجعل آخره خيراً من اولاده

بإقامات ساقط البنفسج واراد بأوائل النار وأوائل مساسها ٦ ولا يخفى أن صورة اتصال
النار بأطراف الكبريت لا يندر حضورها في الدهن تدرية بحر من المسك موجد الذهب
لكن يندر حضورها عند حضور صورة البنفسج فيستطرف لمشاهدة عناق بين صورتين
لا تترآى ناراهما (ومنه) أي من تدور حضور المشبهه عند حضور المشبه قول عدى
ابن الرقاق (تزجي أعن كأن أبرق روقه • قما أصاب من الدواة مدادها) (تزجي أي تسوق
أغن أي وله طي. أغن أي في صوته غنة لصفص صوته وهي صوت في الخيشوم والروق
القرن وابرته رأسه يحكي أن جبر را قل انشدني عدى أيبا فلما بلغ إلى قوله كأن أبر
روقه رجته وقلت قد وقع في أمر مضل لا يكاد يخرج عن عهده وهو أعمر أبي جلف
٤ أي غليظ الطبع جاف أي بعيد عن ادراك المناسبات الدقيقة فلما قال قما أصاب من الدواة
مدادها استعالت الرجة حسدا لآتيانه بشئ فادار الحضور لم يبلغ اليه فهم جبر رواصاته
في ذلك بحيث يد عند أرباب البلاغة اليدا البيضاء (وقديود) (الغرض (إلى المشبهه)
في التشبيه المقلوب للمبالغة في شأن المشبه وتلك المبالغة لوجهين (أما الإيهام أنه) أي
المشبهه (أتم) من المشبهه (في ذلك) أي في وجه الشبه والمراد المشبه والمشبهه حال القلب
اذ الإيهام أعان في القلب وأما المشبهه في الأصل فآتم حقيقة (أذق المشبهه أن يكون كذلك)
أي آتم وجه الشبه من المشبه وأخص به وأقوى حالاً منه لما عرفت في تعريف التشبيه في صدر
الفصل الثاني (ليقد) كونه آتم (ما ذكرنا من الأغراض) من بيان حال المشبه ومقدار
حاله وزيادة تقريره وإبرازه في صورة الترين والتشويه والاستطراف والا لم يصلح أن
يذكر ويكون لاحدهما الأغراض (كقوله) أي كقول محمد بن وهيب (وبدا الصباح
كأن غرته • وجه الخليفة حين يتدح) فان الشاعر تتمد إيهام أن وجه الخليفة في
الوضوح آتم من الصباح اذ شبه الصبح بوجهه والمنى ظهر الصبح كأن أول ما يبدو من
بياضه وجه الخليفة في الضياء والوضوح (ومنه) أي من باب عود الغرض إلى المشبهه
قوله تعالى حكاية عن قول مستحلى الرياء (أعاليع مثل الربوا) لان مقتضى الظاهر
أعاليع مثل البيع فصل عن ذلك إشعاراً بأنهم جعلوا الربا في باب الحل أقوى حالاً
وأعرف من البيع (و) منه قوله تعالى مع عبدة الأصنام (أفن يخلق كمن لا يخلق) لان
مقتضى الظاهر أن يقال أفن لا يخلق كمن يخلق لان سوق الكلام لآزام عبدة الأصنام
حيث جعلوا غير الخالق مثل الخالق فصل عنه لزيادة التبريم وبيان أنهم بلغوا في غوايتهم
إلى حد جعلوا الأصنام أقوى حالاً في الألوهية من الله سبحانه وتعالى حتى جعل الأصنام
مشبهات بالأسكاكي وعندى أن الذي يقتضيه البلاغة القرآنية هو أن يكون المراد بمن
لا يخلق إلى العلم القادر من الخلق لا الأصنام وأن يكون الإنكار موجهاً إلى توهم تشبيه

٦ وجه آخر أنه أراك شبيها
لنبات غص طرى يرف
وأوراق رطبة من لهب نار
في جسم تستولى عليه اليبس
ومنى الطبايع على أن الكثر
إذا ظهر في موضع لم يسهل
ظهوره منه كان ميل النفوس
إليه أكثر وهو بالشغب به
أجدر كذا نقل عن الشيخ
عبد القاهر في أسرار البلاغة
عبد

٤ قيل الجلف في اللغة البين
الفارغ والجاف التليظ عبد

الحى العالم القادر من الخلق به تعالى وتقدس عن ذلك علوا كبيرا تقيضا به عن البغ
 الانكار لتشبيهه باليس بحى عالم قادر به تعالى فضلا عن تشبيه الجمادات العارية عن تلك
 الصفات به تعالى عن ذلك علوا كبيرا فيكون الانكار حينئذنا شدوا التوبيخ اكثر والوجه الثانى
 من عود الفرض الى المشبه به فى التشبيه المطلوب ما اشار اليه بقوله (واما اظهار الاهتمام به)
 اى اهتمام من بعدد التشبيه بالمشبه وهذا يسمى اظهار المطلوب ولا يصار اليه الا فى مقام
 الطمع فى تيسر المطلوب (كما امره صاحب) بن عباد حين دخل عليه فاضى سمعتان
 (نعماء ان يجزوا) من الاجازة وهى ان تتم مصراع غيرك (قوله) وهو مقول مجزوا وقع
 ذلك القول فى مدح القاضى حين رآه متفتنا فى العلوم (وعلمه صرف بالسجوى) فظنوا
 على اسلوبه حتى انتهت التوبة الى شريف علوى فى الين (فقال شريف) منهم (اشى
 الى النفس من الخبز) فامر صاحب ان يقدم له مائة حيث عرف حاجته اليها وهذا
 مثال لجرد اظهار المطلوب وليس من قبيل التشبيه لكنه اشارة الى المثال بتشبيه الوجه
 الحسن بالرغيف ولا يخفى ان الاصل تشبيه الرغيف بالوجه اذ الاهتمام بالوجه احق
 لكنه قلب لايام الاهتمام بالرغيف * واعلم ان احوال التشبيه من القوة والاحسية
 والاعرفية طائفة الى المشبه بحقيقة واغراضه من بيان المقدار والامكان والتقرى وطائفة الى
 المشبه حقيقة اللهم الا فى التشبيه المطلوب فان الاغراض تعتبر فى المشبه هناك ويظهر
 من هذا ان الاعمية والاهمية من الاحوال العائدة الى المشبه فى الاصل لكنها اثبتت الى
 المشبه فى الاصل بسبب القلب واعتبر عنها بالاعراض ههنا نظرا الى عوده الى المشبه
 فى الاصل وان كان الوداد له حال كونه مشابها بسبب القلب فى الكلام نوع حساسة
 لكنها غير مبتدعة بل غشنة اعرفها من اخزم ٧ ثم الاعمية فى اصل التشبيه ان كان
 بالقوة يكون فى القلب ايضا كذلك وكذا الحال فى الاعرفية والتدرة بل لو كان المشبه
 فى الاصل اتم كان المشبه فى القلب اتم فى الاعمية فلالتمية معنى مقابل للاعرية والقوة
 والتدرة ومعنى متناول لهابل للاعمية فى الاصل عند القلب وعلى هذا القيلس حال الاهمية
 فاحفظ هذا فانه اسرهم قد غلط فيه كثير من شراح المفتح ولولا عدم تحمل المختصر
 للطالب لاوردت فى هذا الباب غرائب لم تحسها ابدى الافكار ولم يبلغ اليها سهام
 الانظار ومن الله سبحانه التوفيق والاعانة (واذا تساوى الطرفان) المشبه والمشبه به
 فى وجه الشبه (فتشابه لا تشبيه) لما عرفت فى صدر الفصل الثانى من ان التشبيه لا ينفى
 من نقصان المشبه وكما المشبه به فى وجه الشبه فيسئل الى التشابه ليكون كل من الطرفين
 مشبها ومشبهه تحرزا عن ترجيح احد المتساويين على الآخر والفرق بين التشبيه
 والتشابه هو ان يقع فيه التشابه بمحض فيه استعمال التشبيه مع صحة عكسه اذا وقع فيه

٩ وتلك المساعدة تسمية لحال
 العائد الى المشبه به غرضا
 باعتبار جعل ما يقوم مقامه
 بمتركه او تزويه منزلة الثابت
 له فى الاصل *
 ٧ هذا مثل يضرب فى ان
 هذا الامر طرفة قديمة وليس
 امر عايد او القصة مشهورة

التشابه من الطرفين متساويين ويمكن ترجيح احد المتساويين باعتبار ولا يخفى ان هذا الاعتبار كما يمكن في طرف يمكن في آخر من غير اعتبار القلب واماموقع فيه التشبيه لا يمكن فيه التشابه لان تسوية الراجح والرجوح باعتبار غير ممكن فلا يمكن فيه العكس ايضا لانه اذا لم يمكن تسويتها فلان لا يمكن ترجيح المرجوح اولى اللهم الا بطريق القلب هذا حاصل كلام السكاكي في هذا المقام فافرض الجدال والمراء اثباتا للاوهام (قال) الشاعر (رقى الزجاج ورقته الخمر) فتشابهها فتشاكل الامر * فكأنه خبر ولا قدح * وكأنها قدح ولا خمر) فانه جعل كلاما من الخمر والقدح متساويين في وجه الشبه وهو الرقة واللطفانة ترك التشبيه الى التشابه وعقبه بذكر التشاكل تأكيداً لحسن التشابه (تنبيهان) ختم النوع الثالث بهما (الاول اذا كان وجه الشبه وصفاً غير حقيقى) اى وصفاً اعتبارياً غير متحقق حساباً عقلاً (منترطاً من امور) اعتبارية او وهمية (يسمى) هذا التشبيه (تمثيلاً) عند السكاكي وعند غيره ان كان منترطاً من امور اعتبارية او وهمية سمي تمثيلاً سواء كان الوصف اعتبارياً او حقيقياً كذا قيل ولعله اراد بهذا ما نقل عن الشيخ عبد القاهر حيث قال التمثيل هو التشبيه المنتزع من امور واذا لم يكن التشبيه عقلياً يقال انه يتضمن التشبيه ولا يقال ان فيه تمثيلاً وضرب مثل وان كان عقلياً جاز اطلاق اسم التمثيل عليه وان يقال ضرب الاسم مثلاً ولم يرد ما وقع في الكشف من اطلاق لفظ التمثيل على مطلق التشبيه نظر الى جانب الحق لا هذا اصطلاح آخر ولا يخفى عليك ان ليس في هذا النقل تجوز انتزاع الوصف الحقيقى من الاعتبارى او الوهمى كاذكره القائل المذكور (قال تعالى مثلهم كمثل الذى استوقد ناراً) فلما اضاءت ما حوله ذهب الله بنورهم وتركهم في ظلمات لا يبصرون المثل في الاصل بمعنى التظليل ثم نقل لفظ السائر المثل مضربه بمجورده ولا يضرب الا بعافية غرابة ولذلك حوفظ عليه من التضمين ثم استعمل لكل حال او قصة او صفة لها شان وفيها غرابة * وقادته انه اوقع في القلب واقع للجسم الالذ لانه يريك التمثيل محققا المشقول محسوسا ولا مرها اكثر الله تعالى في كتبه الامثال وفشت في كلام الانبياء والحكماء ومن جعلتها هذه الآية والمعنى مثل المنافقين وقسمهم البجعة المذكورة قيل هذه كمثل الجمع الذى استوقد ناراً عظيمة اى طلب وقودها اى سطوعها وارفعها فلما اضاءت النار ما حوله واضاءت بها ما حول المستوقد من الاماكن والاشياء ذهب الله اى اخذ بنور المستوقد بن واسمكه ومضى بالنور معه وما عساه الله فلا يرسل له فهنا ابلغ من اذهب الله بنورهم فان وجه الشبه هنا هو رفع الطمع الى تسقى المطلوب وتيسره بسبب مباشرة اسبابه القريبة من الايمان واللسان واتباع المؤمنين ظاهرا مع تقب الحرمان والغنية لاقلاب الاسباب باطلاع الله تعالى

قائه شارح الفوائد

٧ وحد الضمير في استوقد وحوله نظر الى جانب اللفظ وانما نظر اليه هنا لان المناقون كلهم على قول واحد وفعل واحد فيصير رد واحد منهم في حكم رد الباقي واما رواية جانب المعنى في بنورهم وتركهم لكون المقام لتضييع حالهم وبما نزلهم وضلالهم فثبت الحكم لكل فرد منهم واقع

٩ الاول على ان يكون اضاءت متعديا والثاني على ان يكون لازما

المؤمنين على أسرارهم واقتضاهم بينهم ولا يخفى ان ما ذكر من وجود الشبه متبرع من عدة امور وانما امر اعتبارى لا قدر له في شيء من الطرفين (ومنه) اى من التمثيل قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا (كونوا انصارا لله كما قال عيسى بن مريم للحواريين من انصارى الى الله) فصله عما قبله ليكون المشبه به في هذه الآية مقدرآ في النظم اذ المراد كونوا انصارا لله مثل كون الحواريين انصاره وقت قول عيسى من انصارى الى الله لان ما في كما مصدرى يجوز ان يراد به الوقت ووجد الشبه هنا كونهن محبين داعى الله غير منحرفين عن سنن الحق آمنين بالمعروف وناهيين عن المنكر وهو متبرع من عدة امور والمراد بالحواريين اصفاء عيسى عليه السلام وخلصاته ومعنى قوله من انصارى الى الله من جندى متوجه الى نصرته امر الله فالاضافة في انصارى هي الاضافة الى الشركاء في النصره لالى المنصور والاقبل نحن انصارك اللهم الان يقدر نحن انصارى الله واعلم ان ههنا بحثاى من عدم سواى الامانى ومعتوك العلامة لثقتاى والشريف الجرجاني ولم يتصلح في الافاضل لافى الماضى ولا فى التابى وتوارثوا فيما لحيرة كبراعن كابر فلنشيد ههنا اساسا اى اساس يتوسل به الى قلع الشبهة عن عقول الناس حين افضت التوبة الى تحقيقه بفضل الله تعالى وحسن توفيقه فقول وبالله المون ومنه الكلام والصون اعلم ان طرفي التشبيه اما مفرد وهو الذى فيه تشبيه واحد سواء كان واحدا في نفسه كتشبيه الخلد بالورد او اذا اجزاء كتشبيه الثريا بالنقود واما متعدد وهو الذى فيه تشبيهات متعددة فذلك اما بان تأخذ كل واحد منها فرادى معزولا بضعها عن بعض فتشبهها بنظائر اصاله فيلزم تشبيه المجموع بالمجموع تبنا كقول امرئ القيس في وصف القاب بكثرة العيد كان قلوب الطيور رطبا وبسا لى وكرها الغاب والحشف بالى او تشبيه المجموع بالمجموع اصاله ويلزم تشبيه المفرد بالمفرد تبعا فذلك ان دخل في القصد كقوله كان اجرام النجوم لو امعا در در تن على بساط ازرق وكيت بشار كان ثمار النقع فوق رؤسنا واسيا قنابل تهاوى كواكب ولا يخفى ان التشبيه في هذين البيتين مجموعا احسن من التشبيه مفردا وان جاز ذلك ايضا فالقصد الى الاول اصاله الى الثاني تبعا على عكس الاول اولا قصد تشبيه المفرد اصاله ولو تبعا فالقصد احسن اوله لمدم تعلق القصيدة بحسب المقام فحينئذ يحترز عن تشبيه المجموع لثلاثتهم منه يجوز تشبيه المفرد تبعا بل شبه الكيفية الحاصلة من مجموع اشياء قد تصامت وتلاصقت ليخرج المفردات عن القصد اليها اصاله وتبعا بكيفية اخرى حاصلة من مجموع آخر كذلك وهذا يسمى تشبيها تخيلا كتشبيه قصة المناقنين بقصة المستوفد كما مر فالمشبه والمشبه به ههنا ليس نفس المجموع والا يلزم القصد الى تشبيه الاجزاء تبعا ولا يخفى ما في القصد الى ذلك من التكلف بل المشبه هو الهيئة المترعة من المناقنين مع احوالهم واصالهم والمشبه هو

مطلب
شريف

١ والفرق بين تشبيه الهيئة
بالهيئة وتشبيه مجموع امور
بتمثلها انه لو نقص واحد
من الامور في الاول اخل
التشبيه بالكلية بخلاف الثاني
لانه لا يحتل التشبيه بالكلية
بل ينقص كذا قيل وهذا
فرق لطيف

٧ اذ احسن في تشبيه المناق
قطر بالمستوفد ولا في تشبيه
سلوكه بطريق الهدى لكن
صورة لامضى بالنار وكذا
الحال في غيرهما من الاجزاء

جـ

٦ لانهما شخصان متبايران خارجا ونوع واحد عقلا ٣ مثلا ٢٠٨ تشبيه الهيئة المتترعة من المفتي ومن قلدو من

الهيئة المتترعة من المسوقد مع روافده وهاتان الهيئتان متبايران ٦ في الخارج من حيث قيامهما بعودهما ومتحدتان من حيث هي في العقل فوجه التشبه هاتان الهيئتان من حيث هي مع قطع النظر عن المواد المتبعة في الطرفين اذ الاعراض مع قطع النظر عن المحال كلية مشتركة فتصلح لان يكون وجه شبهه كأنها مع اعتبار قيامها بشئ من الطرفين جزئية فتصلح لان يكون مشبهة ومشبهاها ثم ان مواد الهيئة معتبرة في طرفي التشبيه على وجه كونها بما يتبرع منها الهيئة لاعلى انها مشبهة او مشبهاها لمران التشبيه لا يتبرع في المواد فلا وجه لما قيل انها اجزاء وجه التشبه لان المواد ليست جزءا من الهيئات المتترعة منها ولما قيل انها طرقا التشبيه لان طرقها الهيئة لا موادها وقد صرح بذلك السكاكي في الاستمارة الثمينة حيث قال فتأخذ صورة تردد المفتي فتشبهها بصورة تردد انسان وبهذا يظهر ان تعدد تلك الامور المتبعة في الطرفين لا مدخل له في افرادها ولا في تركيبها كما ذهب الى الاول العلامة التفتازاني والى الثاني الفاضل الجرجاني وجهما لله تعالى واعتمادا التركيب والافراد حال الهيئة فان كانت مأخوذة من امرين يكون الهيئة التي هي عبارة عن النسبة واحدا وان كانت مأخوذة من ثلاثة كانت ثلاثة وهكذا لكن مع هذا كله يكون مفردا عرفيا للدلالة عليه بلفظ واحد اذا ظهر ان طرفي التشبيه التمثيل قديكونان مفردين وقد يكونان مركبين فاعلم انه لا بد في صورة التركيب ٣ من القصد الى تشبيه الاجزاء تبعا للاحتياج لقطع هذا الاحتمال الى اعتبار هيئة اخرى كما عرفت فيما سبق وانه غير جائز جزما واذا عرفت هذا التفصيل فاعلم انه يجب ذكر طرفي التشبيه التمثيل من الهيئة اما بان يذكر ما يابل عليها اجالا من لفظ القصة والمثل وامثالهما اما مع ذكر ما يابل على موادها من الالفاظ كقوله تعالى كمثل الذي استوقد ناراً الآية او مع تركه وذلك اما اذا كان مشتهرا كقوله تعالى مثل الخيول الدنيا اذ تقديرها ان تفضيها بسرعة وانقراض نعمها بقية بالكلية بمد ظهور قوتها واعتزاز الناس بها واعتمادهم عليها وكقول لبيد وما الناس الا كالديار واهلها ١ بها يوم حلوها وغدوا بلاق ٢ اذ التقدير الناس في وجودهم في الدنيا وسرعة زوالهم عنها كالديار او مذكورا سابقا كقوله تعالى مثلهم ابي مثل المنافقين المذكورين سابقا ٤ وقد يكون الترك في الطرفين متباين يكون جانب منهما معلوما وجانب آخر مشهورا كقولك عند من يعرف حالك من مكابدة الاحزان ومقاساة المحن فسق كقصة يقفوب عليه السلام واما بان يذكر ما يابل على المواد تفصيلا مع عدم الاشارة الى لفظ المثل وامثاله لدلالة المقام على ان التشبيه في الهيئة كقوله تعالى كاه انزلناه الآية اذ التقدير كمثل ماء ولا بد من هذا التقدير اذ الاصل ذكر ما يابل على الهيئة واذا ذكر المواد تفصيلا واما ما قيل في ضرورة الاكتفاء بالمثل من انه لا بد من كون الالفاظ الدالة على المواد مرادة

اتساط قله تارة واتقاضه اخرى الى الهيئة المتترعة من التردد ومن زجله ومن تقدم رجله تارة وتأخره اخرى وتشبه في ضمنية نسبة المعنى الى القلم بنسبة المتردد الى القدم ونسبة القلم الى الانقباض والابسط بنسبة القدم الى الاقدام والاجام ولا تظن من هذا ان يقصد تشبيه المفتي بالتردد وتشبيه قله بقدمه الى غير ذلك لان هذا التشبيه وان لزم من تشبيه النسبة لكنه غير داخل في القصد كما عرفت من ان اعتبار النسبة والهيئة لتحقيق عدم دخوله في القصد ولا يلزم من لزوم الشيء دخوله في القصد لان القصد امر اختياري يقتضي المرجح والمراجع في باب التشبيه الحسن وحيث لا حسن في تشبيه المفرد لا يدخل في القصد تأمل فان هذا بحث قيس جدا ٥ ٤ واعلم بان ذكر كون كليهما معلومين او مشهورين للمدح حسن التشبيه حيث لا كالا

ينحى ٥

النية ومنوبة هناك امامقدرة في نظم الكلام اولاً فتكلف لانها وان كانت منوبة لتحصيل
 الهيئة عند عدم سبق الذكر او الاشهار لكن لا يلزم تقديرها في نظم الكلام اذ يكفي سبق
 والشهرة في تحصيل الهيئة فلا حاجة الى التقدير اما اذا لم يسبق لولم يشتهر لا يجوز النزول اصلاً
 فضلاً عن الاحتياج الى التقدير فاحفظ هذا التحقيق الوثيق والتفصيل الدقيق فانه موهبة
 عظيمة من الملك القادر ومن اهتدى بذلك امامفقود او نادر وقد عجز عن ذلك الأئمة القواضل
 والفحول البوازل الا ان الفضل بيد الله يؤتيه من يشاء والله ذو الفضل العظيم وانه هو الجواد
 الكريم الثاني من التنبيهين المذكورين ان الذي نحن بصدده من الوصف الغير الحقيقي
 احوج شيء منظور فيه الى التأمل الصادق لاتباسه في كثير من المواضع بالعلل الحقيقي
 لنوع ظهوره بسبب وضوح الاسباب الباعثة على توهمه فيظن انه عقل حقيق كما
 يكون للعلل الحقيقي نوع خفاء في تحققه فيظن انه وهمي ولا سيما المعاني التي ينتزع الوصف
 الغير الحقيقي منها فربما انتزع من ثلاثة فاورث اخطأ لوجوب انتزاعه من الثاني
 ولما كان الاتباس الثاني اشد والوقوف عليها اهم خص المصنف التباسه بالذكر
 فقال (لا تلتط) انت (في مثل قول الشاعر) **فأبرقت قوما عطاشاً غمامة** فغارأوها
 اقشمت وتجلت يقال ابرقت السماء اى صارت ذات بريق وقوما نصب بترجم الخافض
 اى لقوم واقشمت اى تفرقت وتجلت اى انكشفت (فتنتزع) انت منصوب باضمار
 أن في جواب النهي (الوصف) الغير الحقيقي (مما لا يتم المراد به كالمصرع الاول)
 وليس هذا بمراد الشاعر وانما مراده ان يصل ابتداء مطعماً باتباسه مؤنس وذلك
 يقتضى انتزاع وجه التشبه من المصراعين **النوع الرابع** من الانواع الاربعة للتشبيه
في حال التشبيه كونه قريباً او غريباً مقبولا او مردوداً **مقدمات** يتوقف معرفة
 حال التشبيه عليها **الاولى** ادراك الشيء بجلاء **اى** بوحدهما (اسهل) على النفس
 من ادراكه مفصلاً بأن يتجاز عند العقل مشاركته وبميزاته وذلك لانه متوقف على
 انظار كثيرة وتتميزات صعبة الادراك (الثانية المتكرر على الحس) صورته مرة
 بعد مرة كحضور صورة الشمس غير منكسفة (اقرب حضوراً) من النادر وقوما
 على الحس كحضور صورته الشمس منكسفة (الثالثة) مع ما يناسبه اقرب حضوراً
 في الذهن منه مع ما لا يناسبه (كالحمام والسطل دون) الحمام (والسطل) وقد مر تفصيله
 في ذكر الجامع الخيالي (الرابعة استحضار الامر) (الواحد ايسر) من استحضار
 غير الواحد والفرق بينه وبين الوجه الاول ان هذا في الشيء مع غيره وذلك في الشيء
 باعتبار اجاله وتقصيله (الخامسة ميل النفس الى الحسيات اتم) منه الى العقليات
 الصرفة (بناء على انها) اى الحسيات (مجعولة لها) اى للنفس (بالجمريد) اى

٩ على ان ذكرها المجرد
 تحصيل الهيئة ليس تقديرها
 في نظم الكلام لان نظم الكلام
 هو تشبيه الهيئة بالهيئة
 وليست تلك الالفاظ الدالة
 على المواد جزءاً من التشبيه
 اذ ليست هي شيئاً من الطرفين
 والوجه ولا يلزم تقدير
 مواد الطرفين في نظم الكلام

✽

٧ ولذا نعم حالة الوضع به

بتجريد النفس القليات عن الامور الحسية بحذف مشخصاتها والتي يدركها النفس
 بجزالة الاعمال الصعبة اعز عندها مما ليس في ادراكه الاعمال كالقلبيات الصرفة
 دل السكاكي واعني بالحسيات ما مجردة النفس منها بناء على امتناع النفس من ادراك
 الجزئيات واعترض عليه بأن تجريد النفس لشي من غير ادراكها اليه ممتنع وايضا
 النفس تحكم على الجزئي بالكلّي نحو زيد انسان ولا يتصور الحكم منها بدون تصور
 المحكوم عليه ولا يتصور الحكم من الحس لامتناع ادراكه للكلّي فالحاكم هو النفس
 فيكون مدركة للجزئي الا انها تدرك الكليات بثلتها والجزئيات بالآحاد ونسبة ادراكها
 الى الآلات اعني الحواس كنسبة القطع الى السكين ولغول السكاكي عن هذا
 التحقيق وذهابها الى ما تخيله الظاهريون من انه يتمتع ادراك الجزئيات المادية المكتنفة
 بعارض مشخص من المقادير والامتناع احتاج فيما هو المشهور من ان ميل النفس
 الى الحسيات اتم من ميلها الى المقولات بناء على تقدم ادراك المحسوسات الى تأويل
 الحسيات بالقلبيات المأخوذة منها بتخصيصها بالقلبيات الصرفة ثم حكم بكونها اتم من
 القليات بوجهين احدهما ما ذكر من ميل النفس اليها وثانيها ما ذكره المصنف
 بقوله (ولانها) اي الف النفس (بها) اي بالحسيات وهو عطف على بناء بتقدير
 اللام فيه (لكثرة ورودها عليها) اي على النفس (لاختلاف الطرق) اي طرق
 الورد (اعني بالطرق الحواس) المختلفة المؤدية لها بخلاف القليات فان طرقها
 واحد واما ما يقال في وجه الامية لتقدم ادراك الحس على ادراك العقل بهد تقدير
 ان مدرك النفس غير مدرك الحس فن إعادة المطلوب بمزول وعن تحقيق المقصود يالف
 منزل كذا ذكره السكاكي اقول ليس في كلام السكاكي ما يخالف التحقيق والبناء
 على الظاهر وذلك لان مراده ان جل ما لشتهر فيما بينهم من ان الحسيات اتم من القليات
 لتقدمها عليها ليس بما يقتضي ان يلتفت الى بيانه لان حصول الحسيات في الآلات
 وحصول القليات في النفس وبين الفرق بين امرين حاصلين في حقلين مختلفين ليس
 بما يقتضي شانه بل الوجه ان يتبر كلاهما في النفس بأن يراد بالقليات ما يحصل في النفس
 ابتداء وبالحسيات ما يحصل فيها من طرق الحواس كاعرفت واما ما ذكره من امتناع
 النفس من ادراك الجزئيات فانما اراد بذلك ادراكها ابتداء بأن يرسم فيها الادراكها
 في آلتها وكيف يقال ان المدرك في الآلات هو النفس وخلافه من البديهة بحيث
 لا يشتهر فيها من له ادنى مسكة فضلا عن هو ظلم العلم وعم الفضل فان قلت انك اذا
 فكرت في مسألة بحيث اشتغل النفس بكتبتها عليها لا تبصر ما صدقت اليه البصر
 ولا تسمع ما قرع سمعك من الاصوات القوية لمدام التفات النفس اليها يرفقها من مارس

الافكار في العلوم الدقيقة فيظهر من هذا ان المدرك هو النفس قلت لانسان لا ابصار ولا سمع فيما ذكرته من الصورة بل اللازم القول عن الابصار والسمع لاشتغال النفس بالذير ولا يخفى ان العلم بالابصار والسمع حكم كلي يتوقف على النفس واما ما ذكره المذتر من ان التميز لا ينفك عن الثقل فمنوع لكن السكاكي لم ينفذ ما ذكره ٧ من ان الحكم على الجزئي لا يتصور بدون تصوره ان اراد حضوره من حيث هو جزئي فذلك غير لازم في الحكم اذ قد يحكم على الاشخاص بواسطة عنايات كلية وان اراد حضوره مطلقا ولو بواسطة العنوان فذلك مسلم لكن لا يلزم من ذلك حضور الذات في النفس وان اراد حضور الذات في الحس والعنوان في النفس فذلك مسلم لكن السكاكي لم يخالفه حيث اراد بالادراك الحضور في الذهن والارتسام فيها كما مررت اليه الاشارة وليت شعري ما معنى ادراك الآلة بعد ان لم يكن قوة غير النفس والذي يرتضيه العقل هو ان العقل يتبرع بما في الآلة مفهوم ما كليا مطابقا لها بحيث لو تشخص بتشخصه كان عين ما في الآلة ولو جرد عنه كان ما في الذهن وهذا يطلق النفس على حصول شخص في الآلة على وجه كلي ويحكم عليه وبالجملة الحواس تتحضر الامور المادية وتعرضها على النفس وتلتفت اليها النفس فتتبرع منها الكليات التي ترسم في النفس فالحواس مدركة للماديات بقوة الجزئية المنبثقة من النفس ثم النفس مدركة للكليات بنفسها لا بواسطة امر آخر وبما كان المتبرع عين المتبرع متماكنا للنفس الحكم على المتبرع منته من طريق كلي ولولا الخروج عن غليظة عن هذا الفن لاوردت ههنا لطائف تبهر العقول والالباب ومن الله الهام الصواب (السادسة النفس لما تعرف اقبل) اي اشد قبولا منها لما لا تعرف لمحبتها العلم طبيا واعراضها عن الجهل جانيا حتى قيل المرء عد ولما جهل وقيل الجاهلون لاهل العلم اعداء الا يرى ان كل احد يحب الادراك ويعيل اليه ولو في امر خسيس كالنرد والشرطنج حتى يقضب على من ينسبه الى الجهل فيه وان رغبته فيما يصل اليه فهمه اكثر كاشاهد من رغبة العوام في مجالس الوعاظ والقصص واشهر ازاقتهم عن مجالس الدرس وحلق المذاكرة (السابعة الجديد) من كل شيء (التلخيص) اي عند النفس واحب اليها (من المعاد) المكرر لان المكرر اكره عند هاجدا (وههنا نظر) اورده السكاكي (فان الالف بال تكرار يحصل) لانيوه وكراهة التكرار يوجب كراهة المألوف لان كل مألوف معاد لما قل وكل معاد مكروه بالوجدان فينتج كل مألوف مكروه مع ان الوجدان بكذبه لاشتياق النفس الى المألوف واذا كان التكرار سريسا للالف (فكيف يتناقض حكمهما) اي حكم التكرار وحكم الالف واجيب عنه بان قولهم اكرهه من معاد مقيد بالا يكون ناقضا

المعترض سيد السند قدس

سره ع

٧ وسيد الدين التفتازاني ع

سيد الشريف الجرجاني

٧ وسيد الدين التفتازاني ع

لذنبواكون المألوف امل اذا كان نافعاً لذنباً كما قيل • اعد ذكر نعمان لانا ذكره • هو المالك
ماكرته يتنوع • وكذا كل جديد نافع لذنب وغير نافع مكره ومنه قول ليد • لكل جديد
لذنب غير اتي • وجدت جديداً الموت غير لذنب • ولا يخفى ان المتبادر من قولهم اكره من معاد
الاطلاق وايضاً النفع المحفوظ في المعاد ان كان نقصاً حاصلًا مرة بعد اخرى فلا يعل اليه
النفس لكونه معاداً وان كان نقصاً جديداً فاللذنب هو الجديد فقط والميل الى المعاد لكونه
وسيلة اليه فيكون لذنباً بالعرض والكلام في المعاد المحض واللذنب بالذات فالوجه في دفع
التنافع ان المعاد يكون اقرب خطورا بالبال واسهل قيل النفس الى الاسهل الاقرب
اكثر بخلاف الجديد فانه لمر حصوله اكره فالعاد امل والجديد اكره عند الحصول
واما بعد الحصول فيكون بالعكس اذ المعاد لعدم حصول قائله جديدة عقبيه يكون اكره
والجديد الذي بعد حصول قائله جديدة ولما كان مدار العرف اعتبار الغاية في كل شيء
جرت امثال اهليه على ان يقولوا اكره من معاد ولكل جديد لذة فلا ينافيه ما ذكره
من ان التكرار اقرب وميل النفس اليه اكثر لانها تميز عن حال الحضور (ثم قرب
التشبيه وسقوطه) عن درجة الاعتبار (لوحة الجهة) المشتركة بين الطرفين (نحو
زنجي كالغصم) لان استحضار الامر الواحد ايسر من استحضار المتعدد وهذا السبب
قرب التشبيه مبنى على الاصل الرابع وقرب منه الاصل الاول (او قبحات الطرفين)
ومناسبتها (نحو عبة) كبيرة سوداء (كاجاصة) في الشكل والمقدار واللون وهذا مبنى
على الاصل الثالث (او) لاجل (كونه) اى المشبه به (اكثرى الحضور) مع المشبه
في خزانة الصور وهى الخيالى لجهة من الجهات فلا يحتاج في الجمع بينها الى تصرف كثير
(نحو وجه كالبدر) في الحسن والاستدارة مع الاستدارة وسبب القرب في الخيال تكرر
الحسن ونحو محبوب كالروح في كونه اهم وعززا وكراهة المفارقة وسبب التقارب
في الخيال شدة الحاجة اليهما وهذا السبب مبنى على الاصل الثاني فبى اسباب القرب
على اصول ثلاثة في الظاهر واربعة في الحقيقة لكون السبب الاول مبنيا على الاصل
والرابع معاكسا ثم بى اسباب الثلاثة اليد على تلك الاربعة ايضا زغاية للمقابلة فقال
(ويمد) اى بعد التشبيه وغرابته (مخلافه) اى بخلاف ما ذكره • اما الاول فبان يكون
وجه الشبه امورا كثيرة بعيدا كل متاه عن الآخر في الخيال كما في تشبيه سقط النار بين
الدب في الشكل واللون • واما الثاني فبان يكون المشبه به بعيدا عن المشبه كالخفشاء
عن الانسان قبل تشبيه احدهما بالآخر في اللجج وفي المثل الجمن الخفشاء يقال انها كما
ردت من صوب عادت اليه الا اذا تخفى في وجهها فانها لا تعود من غرائب احوالها التاميش
في السرقتين واذا ذهبت في الورد ليلتها ب • واما الثالث فبان يكون المشبه به نادر الحضور

قائلة عجبة لانها سهل المتع
اى سهل ادراكها بمنع
تحصيلها

٩ مشارف الارض اعاليها
والسيوف المشرقية المنسوبة
الى مشارف الين وهي قري
من ارض العرب المنسوبة
التصال المحدودة والزرق
جمع الازرق والانياب جمع
ناب والاعتوال جمع غول
وهو حيوان يشبه الوهم
ويزعج العوام وجوده حتى
يخوفون بذلك صيانتهم
ويلفقون في حقها حكايات
غريبة مختوعة وهو
بالفارسية ديو ٤

في الدهن لكونه شيئا وهميا كما في قوله ٩ يقتلني والمشرق في مضاجعي ٩ ومنونة زرق
كأنياب اغوال ٩ او مركبا عقليا كما يحكي في الاية الآتية بعد او خيالها (كقوله ٩ وفارنجها بين
القصون كأنها ٩ شمس عقيق في سماء زرجد) والنفس ههنا تحتاج لاستحضار المشبه
الى مزيد تصرف للوهم في القوة التخيلة ولما كان الوجه الثالث من اسباب البعد غرابية
وجه الشبه لندرة حضوره ومن جعلها الندرة لكونه مركبا خياليا او عقليا وكان ذلك
يزداد بزيادته اشارة الى ذلك بقوله (وكما كان التركيب) في وجه الشبه خيالها كان او عقليا
من امور (اكثر فهو) اي فالتشبيه (اغرب) لاحتياجه الى مزيد تأمل (فتأمل قوله
تعالى) فيما يكون وجه الشبه فيه مركبا عقليا (اتماثل الحيوة الدنيا) كما انزلناه من السماء
فاختلط به نبات الارض مائما كل الناس والانعام حتى اذا اخذت الارض زخرفها
وازينت وظن اهلها انهم قادرون عليها اناها اسرا لئلا نهارا فحيطنا لها حصيدا كأن
لم تكن بالامس اختلط به اي اشتبك بسببه نبات الارض من الزروع والبقول والحشائش
وزخرفها ما تزين به والزخرف في الاصل هو الذهب وازينت اي تزينت وظن اهلها اي
اهل النبات وتأنيث الضمير لآتية التانيث من المضاف اليه اعني الارض وجاز
ان يعود الى الارض على حذف المضاف وهو النبات اي اهل نبات الارض وكذا الحال
في الضمائر المؤنثة الآتية وفي ضمير انهم قادرون اي على حصدها ورفع غلبا اسرا لئلا
حكمنا وقضاؤنا حصيدا اي شيئا بما حصدها كأن لم تكن اي لم تثبت بالامس ولم تكن قبل
ذلك في زمان قريب غاية القرب ولا يخفى ان المشبه في هذه الاية يمثل الحيوة الدنيا اعني
حالتها الحسية الشأن التي هي تقضيها بسرعة وانقراض نعمها بقية بالكلية بعد ظهور
قوتها واعتدال الناس بها واعتمادهم عليها والمشبهه مركب من عشرة جبل تماثلت
حتى صارت كأنها جبال واحدة فيكون مركبا عقليا والمعنى زوال خضرة النبات فجاء
وذاهب حطاما لم يبق له اثر اصلا والحطام ما تكسر من اليبس بعدما كان غضا طريا
قد انتفخ بعضه ببعض وزين الارض بألوانه وطراوتها وتقوى بمدحها بحيث يطعم
الناس فيه وغنوا انه سلم من الجوائح والاستبصال ٧ (و) تأمل (قوله) تعالى (او كصيب من
السماء فيه ظلمات ورعد وبرق) يحملون اصابعهم في آذانهم من الصواعق حذر الموت
اي كمثل ذوى صيب وهو فيل من اصاب اي نزل والمراد المطر فصنف ذوى دلالة
يحملون عليه وحذف مثل دلالة عطفه على قوله كمثل الذي استوقد عليه لانه لا يصح
التشبيه بين صفة المتماثلين وبين ذوات ذى الصيب بل بين صفة اولئك وبين صفته هؤلاء
فههنا حذف المضاف والمضاف اليه كاحذفنا من قوله تعالى كاقال عيسى بن مريم
ووجه الشبه هوانهم في المقام المطع في حصول المطالب ولا يحملون الا بضد المطبوع

٧ اي القلع من الاصل ٤

فيد وهو امر اعتبارى متفرع من عدة امور (وقوله) اى قبول التشبيه (بأن يكون وجه التشبيه كاسر) فى التذويب الثالث من النوع الثانى (صحيحا) شاملا للطرفين (ومطيا للعرض) من التشبيه من بيان حال المشبه (كاملا) فى تحصيل ما لقيه من القرض وفى بعض النسخ كلالاى مطيا للعرض تاما (غير مبتذل) بحيث يعرفه العوام كقوله للزنجى كالنعم وللشهد كالنمل فاذا جتمع فى التشبيه هذه الثلاثة كان مقبولا اما الاول فظاهر واما الثانى فككون المشبه امرا محسوسا حتى يتم بيان حال المشبه او بيان مقداره اذ المحسوس اعرف والنفس اليه اميل مع اشتراط التساوى فى بيان المقدار وككون المشبه امرا محسوسا فى امر حسى هو وجه الشبه اذ قصد تنزيل الناقص منزلة الكامل او قصد زيادة التقرير لما من ان النفس الى الاعرف اميل وككون المشبه مسلما للحكم اذا كان القرض بيان الامكان او الترين او التشويه لان قبول النفس لما تعرف فوق قبولها لما لا تعرف واما الثالث فككون المشبه نادر الحضور مطلقا او بالنسبة الى المشبه اذ الندرة تنفى الشهرة والابتدال فميل اليها النفس للذة التجدد وتعمره عن كراهة العاد (ورده) اى رد التشبيه (بمخلافه) وذلك لتقابل اسباب القبول والرد فى تقطعت لاسباب قبوله ٧ تقطعت لاسباب رده لردائه (النوع الخامس فى صيغة التشبيه) واغافل صيغة التشبيه ٩ لانها قد يكون حرفا نحو كان وفلا نحو يشبه او اسما نحو مثل او دأرا بين الاسمية والحرفية كالكلف (قديصرح بالتشبيه) واداته كاهو الاصل لانها ركن من اركانه (وقد لا يصرح) بالتشبيه (نحو زيد اسد ويتعين) عند عدم التصريح بالتشبيه (المراد) وهو التشبيه (لامتناع الحمل) اى جل اسد على زيد بمعنى صدقه عليه لان الاسناد يستدعى الحمل كازيد منطلق حتى لو لم يعتبر هناك اسناد لكان زيد اسد مجرد تعداد نحو جبل فرس ولما كان العقل يحكم بامتناع الحمل وكذا يحكم بامتناع مجرد التعداد التشبيه فوجود طرفى التشبيه يمنع جل الكلام على غير ما يكون اذ اذا التشبيه محذوف فامتناعه فى الكلام لا مقدرا والفرق ان المتروك اذا اقتضاه اعراب الكلام يسمى محذوفاً مقدراً فى نظم الكلام وان اقتضاه جانب المعنى دون اللفظ يسمى محذوفاً معنوياً فيصير ثلثان صحيح تقديره فى النظم بقدر فى الكلام والافايك وايه لثلاث لا يخل النظام (وقه) اى فى نحو زيد اسد (مبالغة) لم تكن فى زيد كالاسد لان فى الحكم على شئ بأنه هو من المبالغة فليس فى الحكم عليه بأنه كهو (وقد يترك المشبه) لفظا حال كونه (مرادا) معنى اذا كان هناك قرينة دالة عليه (اذلوم يرد) المشبه اصلا بل ضرب عنه صفحا (فاستعارة) لالتشبيه كما اذا قلت عندي اسد من غير ان تقدر هناك مشبها ولما امكن ان يقال لا يجوز حذف المشبه بدون القرينة فى كليهما فيمد وجود القرينة من اين يعلم كونه مرادا فى احدهما دون

٧ وانما لم نتعرض لذلك اسباب الرد وتعرضنا لذلك اسباب البعد والقرابة مع ان كلا منهما احاطه المصنف الى فهم الناظرين لان البعد والقرابة فى التشبيه اهم فالتعرض لاسبابه اولى بخلاف اسباب الرد فانه انما يذكر للاحتراز عنه لا لطلب فذلك لم نتعرض لتفاصيل اسبابه

٩ وكان يفيد التحقيق فى التشبيه لان ان التحقيق والكلف للتشبيه فيه اعلام بأن تحقيق جل الاسد على زيد مثلا اتاهو بطريق التشبيه وقولك ان زيدا كالاسد لتحقيق اثبات الحاق الناقص بالكامل ثم ان كان اتاهو يستعمل فى مقام يشاهد جراهه ويتصور الحاله التى يضيغ فيها زيد بمقاومته الاسد كأنها مشاهدة محسوسة

الآخر اشار الى جوابه بقوله (وهذا) اى الاستارة (فمدعوى التعين) وكون المشبه
داخلا في جنس المشبه على سبيل المبالغة والقرينة وان وجد في الاستارة لكن لا يراد
دلالته بخلاف التشبيه والفرق الفظي بينهما انك لو اقلت اسم المشبه مقام المشبه به
في الاستارة لا يخلل الكلام غير قووات المبالغة بخلاف التشديد حيث لا يستقيم الكلام
ههنا اصلا (بقوله) تعالى (حتى يقين لكم الخط الابيض من الخط الاسود) من الفجر
تشبيه (فشه اول ما يبدو من الفجر المعترض في الافق بالخط الابيض وشبه ما تقدمه
من ظلمة الليل بالخط الاسود واعلمكم بأنه تشبيه (لذكر الفجر) لانه بيان للخط الابيض
صريحا ويعلم منه بيان الخط الابيض ضمنا كما قيل من الفجر وما تقدمه من غيب الليل
او نقول ان من الفجر بيان لهما لان الفجر مشتمل على هينى البياض والسواد معا فكما ان
الخط الابيض عبارة عن بياض كذلك الخط الاسود عبارة عن سوادا المتمد مع البياض
لا عن سواد الليل وحده ولما اشغل هذه الآية على المشبه وهو الفجر خرج عن استعمال
الاستارة وانما جرى على التشبيه مع ان الاستارة تبلغ ثلثايتهم الحقيقة على تقدير الاستارة
لخفاء القرينة الا يرى الى اشتباه الحال مع وجود البيان كما روى ان عدى بن خاتم عدالى
عقالين ابين واسود وجلهما تحت رأسه فكان يقوم بالليل وينظر اليهما واخبر بذلك
رسول الله صلى الله عليه وسلم فضحك وقالان كان ٣ وسادك لم يضا اذا ذاك بياض النهار
وسواد الليل كفى عليه السلام بكون وسده عريضا عن كون قناه عريضا وهو كناية
عن البلاء قال الطحاوى كان هذا الاختباء قبل نزول البيان بقوله قبل حين تنذيرهم تأخير
البيان عن وقت الحاجة ولما نسب عليه السلام عديا الى البلاء بل الوجه غفلة عدى
عن البيان كاذرو لا يخفى على المتأمل ان هذا البيان ليس تأخيرا عن وقت الحاجة
اذ قرينة الاستارة كنار على علم الاكل والشرب اتاحت لقلان بالزمان ونسبة عدى الى
البلاء لفقدت هذه القرينة (وقد ترك وجه التشبيه) لالوجود القرينة بل (استغناء
عن ذكره) بخلاف المشبه حيث يجب فيه القرينة حتى لا يتوهم الاستارة (وفيه) اى
في ترك وجه التشبيه (قوة) ليست في ذكره لان فيه عموم وجه التشبيه لما يمكن اعتباره
هناك من الصفات حتى يكون المشبه كما في المشبه به بسبب اشتراكهما في الصفات (والمراتب)
اى مراتب التشبيه (باعتبار المشبه والمشبوه وكلة التشبيه ووجهه) اى باعتبار ذكر كل واحد
منها وتركها كما المشبه به ٩ فلا يحدف البتة (ثمانية) لانهما ان لا يكون شي من الاركان
الاربعة متروكا وهو القسم الاول او يكون فالتروك اما واحد وهو المشبه او كلة التشبيه
او الوجه او اثنان وهو اما كلة التشبيه مع المشبه او مع الوجه او المشبه مع الوجه او ثلاثة
وليس لها قسم اصلا فالجميع ثمانية على الترتيب (لا يخفى حكمها) من القوة والضعف

٦ وهو ظلمة آخر الليل ع

٣ اسم ان والله اعلم محذوف
تقديره ان الشأن كان وسادك
تمريضا ع

٩ فان قلت اذا قلت زيد
في جواب من يقول من يشبه
الاسد فالمشبه محذوف اذ
التقدير يشبه الاسد زيد بقلت
انه ليس تشبيه اذ لم يقصد
بيان اشتراكهما في امر بل
قصد بيان القاعل جوابا
للسؤال ولئن سلم فالكلام
في تشبيهات البلغاء لم يرد
مثلا في كلامهم ع

٣ وهو السادس مع الثامن

٤

٧ وهو الثالث والخامس

٦ وهو الرابع والسابع

٨ وهو الاول والثاني

٤ وفي بعض النسخ قديس

التشبيو والمسهو اذ التشبيه

انما يعتبر في المتضادين لافي

التضاد على ان عبارة السكاكي

هي الشبه لا التشبيه

٩ والتلميح بتقديم الميم من

اقاد الملح ثم استيعير للالاحه

حتى يقال رجل ملبح اى

فامض الادراك ثم استيعير

للكلام الحسن الفاض

واما التلميح بتقديم اللام

فهو من صنائع البدايع وهو

ان يشار في الكلام الى قصة

او شعر من لمح اذا ابصره

بنظر خفيف

في التشبيه (بما ذكرنا) هـ الان والضايط فيدان حذف الاداة فيدقوة من حيث انه جعل

المشبه كانه نفس المشبه وحذف وجه الشبه فيدقوة اخرى من حيث يتم المشابهة

بحسب الظاهر فالتشقل ٣ على هذين الحذفين جامع لهاتين القوتين والتشقل ٧ على حذف

الاداة وحدها فيدقوة الاولى والتشقل ٦ على حذف الوجه وحده فيدقوة الثانية

وان مافيه القوة الاولى اقوى بمافيه القوة الثانية وماليس فيه شئ ٨ من هذين الحذفين

لا فوله اصلا **ج** خيد وقديس **ب** التشابه (في التضاد) بسبب اشتراك الضدين

في صفة التضاد بان يجعل هذه الصفة تنزله وجه الشبه من حيث اشتراك الطرفين فيه ثم يقل

هذا التضاد منزلة شبه التناسب حتى شبه احد المتضادين بالآخر كما شبه احد المتناسبين

بالآخر ولذلك (يقال للبيان اسد وللخيل خاتم) اى انه كالاسد وان كخاتم وانما يصار

الى هذا (التلميح) ٩ اى اتيان شئ ملبح (او تهكم) واستهزاء ولم يرد بما ذكر ان يجعل

التضاد الذي هو كون الشئين متباينين بحيث لا يجتمعان وجه شبه بينهما لاشترائهما

فيه لانه على تقدير صحة لا تلحق فيه ولا تهكم والفرق بينهما ان التلميح جعل احد المتضادين

عين الآخر والتهكم مع قصد التعريض بذلك المشبه والاستهزاء له فكل من المثالين يصلح

لهم بالاعتبارين المذكورين وما قيل بل بقصد ان معان كلاب اذ جمع الاعتبارين المذكورين

في اطلاق واحد قلما يمكن **هـ** الاصل الثاني من الاصول الاربع في الفصل الثاني **ج** في المجاز

وقد تعرض الحقيقة تبعا لما بين مفهوميهما من شبه التقابل اعني الاستعمال في الموضوع له

والاستعمال في غيره وايضا تحقق المجاز وان لم يتوقف على الحقيقة ولم يستزما كما

ذهب اليه البعض الا انه يتوقف على المعنى الحقيقي قطعا فانساب ان يذكر الحقيقة في اصل

المجاز تبعا وتقدم الذكر عليه ايضا (دلالة اللفظين) في علم الاصول (انها بالوضع) لا بالذات

قال المص في شرحه المختصر ان الحجاب في علم الاصول يصح وضع كل لفظ لكل معنى حتى

لنقيض اقد وضع له وضد فاه لو فرض ذلك لم يلزم منه محال فانه بل ذلك معلوم الوقوع

كالقره البيض والمهر وهما تقيضان والجون للاسود والابيض وهما ضدان ولو كان

الدلالة تناسبية ذاتية لما كان كذلك وتقرر انما لو قررنا وضع اللفظ الدال على الشئ لنقيضه

اولضد دل عليه دون هذا المدلول اولهما فلهما وما بالذات لا يختلف ولا يتخلف (وقول

عباد) بن سليمان الضميرى وبعض المعتزلة ان بين اللفظ والمعنى مناسبة ذاتية مستدلين

بأنه لو لم يكن كذلك بل تساوت الالفاظ بالنسبة الى المعنى لزم الاختصاص بدون تخصيص

ان لم يكن هناك تخصيص والاختصاص بدون تخصيص ان كان هناك تخصيص وكلاهما محال

(محول على ما يدعيه الاشتقاقيون) واهل التفسير (من رواية الواضع مناسبة ما) بين

اللفظ والمعنى اذ لو جعل كلامهم على ظاهره لكان فسادا اظهر من ان يحكى لان دليلهم محاب

بأنختار التخصيص ولا نسلم أنه بدون تخصيص لأن التخصيص لا ينحصر في المناسبة وإرادة
 الواضع المختار تصلح تخصيصا من غير انضمام داعية اليها فن الله كتحصيل للحدوث بوقته
 ومن الناس كتحصيل الاعلام بلا شغاف إلا أن حسن الظن بمؤلام الطائفة جل المص
 على تأويل كلامهم بما ذهب اليه أئمة الاشتقاق أن الحروف في نفسها خواص باختلاف تلك
 الحروف من الجهر والهمس والشدّة وغيرها فينبغي للواضع أن يراعي المناسبة بين تلك الحروف
 وبين المعنى الذي وضعت الكلمات المركبة منها بإزالة قضاء الحكمة حتمها نحو القسم بالفاء الذي
 هو حرف رخو لكسر الشيء من غير أن يبين والقسم بالقاف الذي هو حرف شديد لكسر
 الشيء حتى يبين والزاوية بالفاء لصوت الحمار والزئير بالهمز الذي هو حرف شديد لصوت
 الأسد وكذا القملان والقليل بحر كالعين دالة على حركة المعنى كالزوان والحيدى قيل اعتبار
 التناسب بين اللفظ والمعنى اعتمادا في بعض الكلمات وأما اعتباره في جميع كلمات لغات واحدة
 فالظاهر أنه معتذر فاعتدك باعتباره في كلمات جميع اللغات ولا يخفى أن اعتبار الواضع ذلك غير
 معتذر لما استعرف أن الواضع أبا التوقيف وأما بالالهام وأما اعتبارنا لا يهاق قد يمكن في البعض
 وعدم إمكانه في البعض الآخر أنما هو لعدم اشتغالنا بذلك فلا يلزم التعذر نعم السر مسلم
 (ثم الحق) بد تأويل قول عباد ٨ أن مرجع التخصيص في الواضع (أما توقيف) بأن
 يوقف الله تعالى على أن هذا اللفظ لهذا المعنى أما لمخلاق علم ضروري أو وحى (أو الإلهام)
 بأن يلهم الله تعالى العقلاء على أن جعلوا هذا اللفظ لهذا المعنى (ومرجعها) أي مرجع
 هذين المذهبين بالآخر (الوضع) أي أن التخصيص لفظ بأوامر المعنى هو الوضع (وهو)
 أي الوضع (تعيين لفظه) واحدة لأن الوضع في المفردات عنده (بإزاء معنى) أي معنى
 كان من الوضع الشخصى كضرب أو النوعى كضارب ومن المعنى الحقيقي والمجازي
 وخرج بقوله (بنفسها) المجاز فإن التعيين فيه بقرينة وأما الكناية فإنها داخلة
 في الحقيقة ويسمى تحقيقها ٩ وأعلم أن تعيين اللفظ بإزاء معنى بنفسها قد يكون على وجه
 جزئي كتعيين لفظ الضرب بإزاء الحدث ويسمى وضعا شخصيا وقد يكون على
 وجه كلي كأوضاع المشتقات وغير ذلك مما يتعلق بالهياش فإنها ليست موضوعة
 بخصوصياتها بل بقواعد كلية كأن يقال مثلا اسم الفاعل من كذا يكون على
 صيغة كذا ويسمى وضعا نوعيا ثم إن الوضع النوعي قد يكون مقابلا للوضع السابق
 ومناظرا له كافي اعتبار واضح اللغة أنواع العلاقات المجازية المنافية للدلالة على المعاني
 الحقيقية ويحتاج في الدلالة على المعنى الموضوع له بهذا الوضع النوعي على قرينة تمنع
 الدلالة على الموضوع له الأول ولما صار الأولان تدلان على المعنى المراد بلا واسطة
 القرينة دون الثالث أندرج الأولان بقيد بنفسها في الوضع وبواسطة الوضع في الحقيقة

٩ الزوان ضراب الفحل
 والحيدى وهو الحمار الذي
 يحيد أي يعمل عن غله لنشاطه
 ٩

٨ هنا كله على تقدير كون
 الواضع البشر وعلى تقدير
 كونه البشر لو تعدد الواضع
 لم يبق عصر أصلا بعد

دون الثالث فلي هذا يكون الوضع للمعنى الثالث يتم الحقيقة والمجاز والمعنين
الاولين قسم من الحقيقة ومقابل للمجاز اذا عرفت هذا فاعلم ان تفصيل المقام بحيث
يندفع عنه جميع الالهام هو ان الوضع يتبعه صفة للفظ وهي الدلالة القاصرة به بحيث
اذا اطلق فهم منه المعنى بدلا للمعنى بالوضع وبواسطة هذه الصفة يمرض للتمكلم ايضا
صفة اخرى من الدلالة وهو ارادته المعنى الموضوع له اللفظ بواسطة اللفظ ثم المعنى
باعتبار الدلالة الاولى يسمى المعنى المفهوم لانه المفهوم من اللفظ عند العالم بالوضع
وباعتبار الدلالة الثانية يسمى المعنى المراد لكونه مرادا للتمكلم من اللفظ ثم المعنى المراد ان كان
عين المعنى المفهوم يسمى اللفظ حقيقة وان كان غيره فقط بشرط ان يكون خارجا عن
المعنى المفهوم فلا بد هناك من علاقة والالم يصح اصلا فذلك يسمى مجازا وان كان المعنى
المراد المعنى اللازم لكن بيد المعنى المفهوم لا بدونه فاللفظ يسمى كناية ولا يخفى ان
هذا مندرج في الحقيقة لانه اريد به المعنى المفهوم ولم يرد به غير المعنى المفهوم فقط
حتى يكون مجازا نعم قديكون الحقيقة حينئذ قسمين احدهما ما يراد به المعنى المفهوم
فقط اصالة وثانيها ما يراد به المعنى المفهوم تبعا لغير فهذا الاخير يسمى كناية واما
المشترك فالمعنى المفهوم فيه مجموع المعنيتين او المعاني والمعنى المراد واحد منهما او منهما
وهذا المعنى المراد وان كان غير المعنى المفهوم اذ الكل غير الجزء لكنه للملم يمكن خارجا
عن المفهوم لم يمكن مجازا فلم يصح ان يقال انه غير المعنى المفهوم فقط واما القرينة فليست
لدفع ارادة المعنى المفهوم كما في المجاز بل لدفع مزاحمة المعنى الآخر للمعنى المراد والى
هذا التفصيل الذي ذكرناه اشار المصنف بقوله (وقديطلب بها) اي بتلك اللفظة
(مناها) الموضوع له (وهي الحقيقة او) يطلب (معناها) اي ما يتعلق بمعناها
(وهو المجاز) ولا بد ههنا من قيد فقط ليميز عن الكناية او من ان يقال مع قرينة مأمنة
عن ارادة المعنى اللهم الا ان يكتفى بقرينة المقابلة بقوله (وقديقصد للمعنى معنى) مع
استعمال اللفظ في اصل المعنى (وهو الكناية) وتحقيق معنى الكناية هو ان الكناية هل
يستعمل في لازم المعنى الاصلى فقط فلا يندرج في الحقيقة او يستعمل في المعنى الاصلى
اولا لزمه مما وقد كثرت اضطراب كليات القوم في ذلك والذي استقر عليه التحقيق ان
للدلالة ما عرفت معنيين دلالة التكملم ودلالة اللفظ ثم ان دلالة التكملم في الكناية
على المعنى اللازم اصالة وعلى المعنى الاصلى لكونه وسيلة اليه كما قال الامام الرازي في
نهاية الايجاز الموضوع له مراد في الكناية حقا لانه تريد ان تجعله دليلا على مرادك
فيوجد في الكناية استعمال اللفظ في كلا المعنيتين اذ حيث يوجد الدلالة يوجد ارادة
المدلول وحيث يوجد الارادة يوجد الاستعمال ولما كان المعنى الاصلى مرادا للتمكلم

مطلب
في تحقيق معنى الكناية

ولوتبعا وكان اللفظ مستملا فيه أتدرجت الكناية في الحقيقة ولم يشارك المجاز أصلا
 بهذا الاعتبار هذا حالها بحسب المتكلم وأما حالها بحسب السامع فاعلمى باعتبار
 الوضع فيحيث كان اللفظ موضوعا للمعنى الأصلي يتبادر ذلك الى ذهنه كما في المجاز
 بعينه فيشارك المجاز في هذا غاية الأمر انضم الى ذلك في الكناية كونه مرادا للمتكلم
 تبعا وفي المجاز عدم كونه مرادا أصلا فالقرينة في الكناية ليست لمنع ارادة الاصل
 كما في المجاز بل لعدم كونه مرادا أصلا وهذا تمتاز الكناية عن المجاز ثم ان كون المعنى
 مقصودا تبعا منه ارادة تفهيمه للمتخاطب لاجل تحصيل المعنى الآخر في ذهنه
 ولا يلزم من ذلك وجودهما في الخارج بل قد يجوز وجود كليهما في الخارج وقد يجوز
 وجود المعنى الا لازم قط كما اذا قلت طويل التبادل لانجاده او لا طول في نجاده وأما
 عكس هذا القسم وعدم كلا المنين فغير متبر لئلا يلزم اعتبار الكذب في كلام البلاء
 ومن قال يمتاز الكناية عن المجاز بجواز ارادة المعنى الأصلي في الكناية دون المجاز
 ان اراد ارادته بحسب القرينة فذلك غير جائز في الكناية ايضا وان اراد ارادته بحسب
 الوضع فذلك جائز في المجاز ايضا وان اراد وجود المراد في الخارج فذلك امر خارج
 عن الدلالة فلا يناسب اعتباره فيها وما يقال يجوز في الكناية ارادة المعنى الأصلي لعدم القرينة
 المانعة عن ارادته بخلاف المجاز فيدفع بأن عدم القرينة يجوز ذلك لكن كون المعنى الأصلي دليلا
 على المراد كاقول عن الامام بوجوب ارادة المعنى الأصلي فالانسب ذكر الوجوب فالاولى
 ان يقال يجب ذلك لكن من حيث التبعة لا من حيث الاصالة وليس في المجاز شيء منهما
 وهذا امر ادم قال الموضوع لمقصود في الكناية من حيث التصور دون التصديق فلا يرد
 ما قيل من انه لا بد في المجاز من تصور المعنى الحقيقي ليفهم ما يناسب من المعاني المجازية فقد عوى
 كون تصور المجاز مقصودا في الكناية دون المجاز تحكم لا فاقول التصور في المجاز بحسب
 الوضع فذلك من جانب الواضع لا من جانب المتكلم فلا يد تصور ا وفي الكناية بحسب
 ارادة المتكلم لكونه وسيلة الى الترض فبعد تصورا (واقرب الحدود) اى حدود
 الحقيقة والمجاز (على كثرتها) كما ذكر السكاكي حدودا ثلاثة منها واما كان هذا اقرب
 لانه اشمل واوضح واول لفظا وذلك الحدود هو (ان الحقيقة) لفظ (انفيه) اى استعمال ذلك
 اللفظ لان اللفظ قبل الاستعمال لا يسمى حقيقة ولا مجازا كما استرفه (في اصطلاح المتخاطب)
 اى في اصطلاح يكون المتخاطب بذلك اللفظ في ذلك الاصطلاح واحتوز بهذا عن لفظ
 يكون حقيقة بالنسبة الى اصطلاح ومجاز بالنسبة الى اصطلاح آخر باقياس الى معنى واحد
 كاللفظ الصلاة فانه حقيقة شرعية في الاركان الخصوصية ومجاز لقوى باقياس اليها وفي
 معنى الدعاء الاصطلاحان متاكسان باقيد المذكور يتعين احد الاعتارين فلا يتقضى
 التعريف بالاعتبار الآخر ثم لا بد ان تكون تلك الافادة بمجرد وضع (لاسبب علاقة

قاله سيد السند قدس سره
 ع

وقرينة مفيدة كما في المجاز ولا يخرج المشترك لان قرينته لدفع التراحح وليست بضيقة وانما
 الاقادة فيه للوضع فقد تم انهم لما ذكروا ان المستعار مستعمل فيما وضع له لكن بعد ادعاء دخول
 المستار له في جنس المستار منه حتى يحصل للمستعار منه فرد متعارف وفرد غير متعارف فيوضع
 المستار للمستار له ووضعا ثانيا بناء على هذا التأويل ولما كان مطلق الوضع متاولا لهذا احتراز
 عنه بقوله (اول) لان ذلك وضع ثان وممدود من قسم المجاز وهما احتمال آخر وهو ان لا يعتبر
 في تعريف الوضع قيد بنفسها فتناول الوضع النوعي المتبر في العلاقات المجازية كاسم
 وقيد بقيد اول ليخرج هذا الوضع النوعي لانه وضع ثان مخالف للوضع الاول والوضع
 في تعريف الحقيقة ان يقال الكلمة المستعملة فيما دل عليه بنفسها من غير تأويل بقوله بنفسها
 احتراز عن المجاز فانه يدل بقرينة وقوله من غير تأويل عن الاستعاره كاسم واما المشترك فانه يدل
 على المعنى الموضوع له بنفسها والقرينة لدفع التراحح واما الكناية فتستعمل في المعنى الموضوع له
 ولو بما كاسم (والمجاز) لفظ (افيد به) اي باستعماله (في اصطلاح الخطاب لا يخرج موضع
 اول) وقد عرفت فواضح قوده من تعريف الحقيقة ومن خواص هذا التعريف دخول
 الاستعاره التمثيلية فيه اذ لم يأخذ في التعريف لفظ الكلمة المانعة عن ارادة المركب كلفه
 السكاكي وأورد على حد المجاز فوات قيد يخرج التلطف كقولك خذ هذا القوس مشيراً
 الى كتاب وذلك القيد مثل قولهم لملاقة بينهما وقولهم على وجه يصح واجيب بأن
 المتبادر من التعريف ذكر الكلمة عن قصد ولا قصد في التلطف قيل وهو غلط لان
 مذكره سهو باللسان والكلام في الخطأ لفة والصادر قصداً وقد يجاب بأن التلطف
 ليس بحقيقة لانه غير مستعمل فيما وضع له ولا بمجاز ايضا لعدم الملاقة ويرد عليه
 انه مستعمل فيما وضع في زعم المتكلم واستعمال ما وضعه في التعريف مطلق فيحصل
 على المتبادر وهو العموم لما في زعم المتكلم ولما في نفس الامر ولا ينبغي ان يزعم المتكلم
 ان القوس موضوع للكتاب (فلا حاجة) في تعريف المجاز الذي ذكره المصنف (الى
 ذكر الملاقة والقرينة) كما قالوا (اذ لا فائدة فيه) اي في المجاز (دونهما) اي دون الملاقة
 والقرينة فذكر الاقادة في التعريف كلفه يقوم مقامهما (وكلاهما) اي الحقيقة والمجاز
 (لتوى) كالاستدانة حقيقة لتوية في الحيوان المفترس ومجاز لتوى في الرجل الشجاع
 (وشرعي) كالصلوة فانها حقيقة شرعية في العبادة المخصوصة ومجاز شرعي في الدعاء
 (وعرفي) علم نحو لفظ الدابة فانها حقيقة عرفية في ذات القوائم الاربع ومجاز عرفي في
 القوس (واصطلاحى) وذلك اقسام وتقسيم (بحسب الناقل) لانه اما النجاء كالرفع
 والنصب والجرا واهل المنطق كالجنس والفصل والموضوع والمحمول الى غير ذلك
 من ارباب النقل والاولى درج الشرعي في الاصطلاحى لانه من اقسامه ولله اعلم بفرزه

قاله هو السيد قدس سره
 المحيى سعد الدين

المصنف عنه اعتناء بشأنه وانما اتقسم الحقيقة الى هذه الاقسام اذ اللفظ لابد فيها من الوضع
 لاحالة كما عرفت والوضع يستدعي واضنا ويختلف باختلافه فالواضع اما واضع اللفظ او
 واضع الشرع وهو الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم او واضع كل فن او العرف العام
 ولا يخفى ان تقابل الحقيقة والمجاز يقتضي ان يوجد بازاء كل قسم منها قسم من المجاز (قيل)
 اراد به السكاكي (تدل الحقيقة التي ليست بكنائية) على المعنى المراد (بنفسها) اذ الوضع
 تكفي في ذلك من غير حاجة الى امر آخر وانما قيل بالتي ليست بكنائية لان الكناية وان لم
 تحتاج في الدلالة على المعنى الوضعي الى قرينة لكن لاحتياجه في المعنى المراد اليها احتراز عنها
 (والمجاز) يدل على المعنى المراد (بقرينة) لان المراد فيه غير المعنى الموضوع له ولا يدخل
 الوضع في معرفته فلا بد من القرينة ولما ورد ان يقال ان المشترك من الحقيقة التي ليست
 بكنائية مع انه لا يدل على معناه المراد الا بالقرينة اشار الى جوابه بقوله (واما المشتركة) هو
 (موضوع لاحدهما) اي لكل من المعنيين فاذا اطلق يتبادر الى فهم الصام بالوضع كلا
 المعنيين لكن مع علمه بأن المراد واحد منهما لكن لا يعرف تعيينه فالقرينة اتعاهى لازالة
 الابهام لتفصيل الدلالة على المعنى المراد فيكون دلالة عليه بنفسه هذا حاصل كلام
 السكاكي وللملم يستصوبه المصنف استنده الى قائل مجهول اولاً ثم صرح به ثانياً وقال
 (وفيه خرازة) وهي ما يدغدغ في القلب ويحك في الصدر اذ قائل ان يقول لانسلم ان معنى
 المشترك احدهما لاعلى التبيين ولئن سلم يلزم ان يكون استعماله في واحد من المعنيين مجازاً
 وايضاً لاحتياج في دلالة الكناية على المعنى الوضعي الى القرينة ولنا ان نفع هذا الخرازة
 عن النساظرين في الكتاب اما عن الكناية فبان يقال مراده الدلالة على المعنى المراد
 وأما عن المشترك فبان يقال لا يخفى على من له ذوق سليم ان مراد السكاكي بأن
 المشترك موضوع لاحدهما انه موضوع وضما واحداً لاحدهما على سبيل
 البذل لاللمجموع او يريد باحدهما كل واحد منهما بحسب الوضعين وليس مراده
 انه موضوع لاحدهما لاعلى التبيين اذ لا يقول بذلك من له ادنى بضاعة فضلاً
 عن شيخ الصناعة ورئيس الجماعة اذ الوضع هو تعيين اللفظ بازاء معنى ليدل عليها بنفسها
 ولا يخفى ان التبيين هو التفصيل به لا بشئ آخر فيقتضي تبين الطرفين **قال السكاكي**
 القرء مثلاً مستعمل في ان لا يجاوز الطهر والحيض غير مجموع بينهما فهذا ما يدل عليه
 بنفسه مادام منتسب الى الوضعين اما اذا خصصته بواحد كالطهر مثلاً فانه حينئذ
 يتصعب دليلاً دالاً بنفسه على الطهر كما كان الواضع عنه بازائه بنفسه وقرر كلامه
 على وفق مراده هو ان المعنى المفهوم في القرء المشترك هو مجموع الطهر والحيض
 لكن لا من حيث هو مجموع حتى يظن الوضع للمجموع بل غير مجموع بينهما لان تعدد

٦ ومنهم من فسر كلام السكاكي ان القرء لما وضع لكل واحد من معنييه صرح بالزم ضمنا ان يكون موضوعا للقدر المشترك اعنى مفهوم الاحد الاثرينها المجموع المعنيين من حيث انه مجموع ﴿ ٢٢٢ ﴾ ولا يخفى ان مراده بالوضع الضمى للقدر المشترك هو

كون المعنى المراد واحدا منها
لاعلى التمين قبل الاطلاع
على القرينة لان المشترك
موضوع وضما آخر لذلك
وكيف لا ولا يفهمه من احدى
معرفة بالغة فضلا عن ذلك
الفاضل فلا يرد عليه ما قيل
ان الوضع لكل واحد لا
يستلزم الوضع لمفهوم الاحد
المطلق المشترك ولو وضع ذلك
لزم ان يكون المشترك بين
معنيين مشتركين ثلاثا وايضا
المعلوم بالبدية ان القرء اذا
اطلق يراد به احد معنييه بينه
الا ان لا نعلم لذلك المفهوم
الكلى وايضا يلزم كون
المشترك لكونه موضوعا للقدر
المشترك متواطئا بالقياس الى
معنييه لاشتراكا وانه باطل
اتفاقا هذا ما ذكره ووجه
دفعه ان الالزام من الوضع
لكل واحد تردد السامع عند
عدم القرينة في كل منها
فيكون كانه موضوع للقدر
المشترك ضمنا لا تحقيقا ولما كان
ضمنا لا يلزم اشتراكه بين
ثلاثة واما المعلوم بالبدية
كون المراد احد معنييه لكن
يلزم الوضع الضمى للقدر
المشترك من عدم القرينة وايضا
اذ لم يكن ذلك وضما صريحا

الوضع يتبع الجمع بينهما والى كون مراده المعنى المفهوم اشار بقوله فهذا ما يدل عليه
بنفسه والى كون الوضع لكل واحد على التمين لالى المجموع اشار بقوله مادام
منتسبا الى الوضعين وقوله اما اذا خصصته اشارة الى تعيين المراد بواسطة القرينة
(واللفظان) اى لفظ الحقيقة والجواز المستملان (في معنييهما) ٦ بحسب المعنى
الاصطلاحي ومما يصدق عليه تعريفهما المذكوران من الالفاظ (مجازان لغويان)
ولما كان الاكثر رعاية المناسبة في النقل اشار الى وجه المناسبة بقوله اذ الحقيقة فضيلة
من الحق بمعنى الفاعل اى الثالث (من حق الشيء اذ اوجب فسميت الحقيقة حقيقة
(ثانيا) اى الحقيقة التى هى عبارة عن اللفظ (في موضعها) اى فيما هى موضوعه له
والتاء فيها لتأنيث لان قبلا اذا كان بمعنى الفاعل يذكر ويؤنث ولم يتعرض لبيان
كون التاء على هذا الوجه لتأنيث لظهوره وذلك تقرب الفاعل من الفصل الذى هو
الاصل في حقوق التاء (او) فضيلة من الحق (بمعنى المفعول اى المثبت) من حققت
الشيء اسقطه اذا اثبتوا الكلمة اذا استعملت فيما كانت موضوعه لكانت مثبتة في موضعها
الاصلى ولما لم يظهر كون التاء على هذا الوجه لتأنيث واحتاج الى التكلف لقرض لها
وقال (والتاء لتقديرها) اى لتقدير الحقيقة (قبل) اى قبل التسمية صفة مؤنث (غير مجزأة
على موصوف) اى غير مذكور موصوفها معها وذلك لان الفعل بمعنى الفاعل لا يستوى
فيما لمذكر والمؤنث سواء كان جاريا على الموصوف او لم يجرى عليه فالتاء لتأنيث التبة واما
الفعل بمعنى المفعول وان لم يستوى فيما لمذكر والمؤنث غير مجرى على موصوفه لكنه يقدر
صفة للكلمة فيلزم الفرق فيكون التاء لتأنيث ايضا وانما ارتكب هذا التكلف لكون
الاصل في التاء التأنيث وههنا وجه آخر اسهل وهو ان يكون التاء على الوجه
التالى للنقل من الوصفية الى الاسمية كافي الاكيلة والذبيحة فان قلت اذا كان اللفظ المستمل
في موضوعه ثابتا او مثبتا فيه يكون اطلاق الحقيقة عليه بالحقيقة لا بالاجاز مع انهم قالوا
انها مجاز بثلاث مراتب حيث نقل الى القدر المطابق ثم الى القول المطابق ثم الى المعنى
الاصطلاحي المذكور قلت التاب حقيقة في المحسوسات واما في المقولات فينزل المطابق
لشيء منزلة التاب او المستعمل فى الشيء منزلة التاب (والجواز مقل من الجواز) اى
العبور يقال جازا المكان يجوز اذ استلزمه وانما يسمى بالاجاز (لانه) اى اللفظ المجازى
(عبر من معناتالى غيره) حيث استعمل اللفظ في غير ما وضع له فهو مصدر بمعنى اسم الفاعل
اى متعدد من موضوعه قيل ٧ انه من قولهم جعلت كذا مجازا الى حاجتى اى طرقاله ويكون
معنى جازا المكان اذ اسلك على ما فسر الجوهري فان المجاز طريق الى تصور معناه واورد ٣
عليه انه لا يلزم ما ذكره في التسمية بالحقيقة لقوات التقابل اعلم ان المصنف لما ذكرانه

روى التائب في تسمية الكلمة بالحقيقة والحجاز عقبه بقوله (واعلم ان المناسبة) في التسمية كسمية انسان لهجرة بأجر مثلا (غير الوصف) كوصف الانسان بأجر مثلا (اعلم ان الاسم اما متقول عن معنى آخر قبله او مرئجل ليس كذلك ولا يعتبر المناسبة في الثاني قطعا اما الاول فقد يستبر وقد لا يعتبر والذي لا يعتبر فيه فهو في حكم المرئجل اما الذي اعتبر فيه (فالمناسبة فتصح الوضع) اى ترجح ذلك الاسم على غيره مثلا كون الشيء اجر يصح التسمية بأجر اى يرجح هذا الاسم على غيره من الاسماء فنجد وجود الحجرة فيه ترجح تسميته بها فطلق عليه بعدها وان زالت عنه الحجرة (والوصف) يصح (الاطلاق) اى ان وجد في الحجرة يطلق عليها الاجر وان زالت لا تطلق عليه اصلا وكذا اذا وجدت في آخر يصح اطلاقها عليه وهذا مطرد بخلاف الاول (اعلم ان الاجر مركب من شيئين ذات موصوف وحجرة صفة له فاذا اعتبر بالاعتبار الاول يتبين القات ويكون الحجرة خارجة عن المسمى معتبرة لاجل المناسبة فقط واذا اعتبر بالاعتبار الثاني لم يتبين خصوصية الذات اصلا بل ذات ما فقط لكن يعتبر الحجرة داخلية في المسمى فصح اطلاقه على كل ما قام به الحجرة مطلقا وعلى هذا اللفظ الحقيقة اذا كان اسم جنس كان الثبوت والاثبات خارجا عن مفهومه غير صحيح لاطلاقه على غير تلك الكلمة بهذا الوضع وانما يعتبر مصححا للتسمية فقط واذا كان صفة صح اطلاقه على كل ثابت او مثبت بوضع واحد (فاعتبر) ما قلنا (بالقارورة) فانه من القرار في المكان فسمى القارة اى الزجاجية المعروفة قارورة لاستقرار الشيء فيها ولا يلزم ان يسمى كل ما يستقر فيه شيئا كالدين مثلا بالقارورة (و) (الجن) وهو خلاف الانس والواحد حتى سميت بذلك لانها تبقى ولا ترى ولا يلزم من ذلك ان كل ما هو بهذا الصفة يسمى جنسا كمالك مثلا (ونحوهما) اى ونحو القارورة والجن كالمرث سمي به بشارين بردة لرعته اى قرطة كانت له في صغره فصح اطلاقه عليه في جميع احواله ولم يصح اطلاقه على غيره ممن له رعته بهذا الوضع وكتاب شرطه اسم شخص تأبطسقا فاطلق عليه ذلك الاسم في جميع احواله ولم يصح اطلاقه على كل من تأبط سيفا بهذا الوضع قوله (لا تزل) جواب قوله فاعتبر اى ان تعتبر لا تزل يقال زل في طين او منطلق فانه اى اعتبار المناسبة في التسمية (منزلة) للاقدام ومضلة للافهام لان كثيرا من الناس لا يعرفون بين التسمية والوصف حتى ان كثيرا لما سمعوا نقول الله عز اسمه سمي الله لكونه عمار القبول فآخذوا يرمونها بتوهم تجوز اطلاق هذا الاسم على غيره بما يخار فيه العقل والمري حيث بانوا وصلوا لنقولهم عن الفرق الذي ملانا اسماعلهم به والضابط ان ما اعتبر فيه ذات ماع خصوصية المعنى فهو وصف يصح اطلاقه على جميع محال ذلك المعنى وما اعتبر فيه خصوصية الذات فهو اسم

٩ قال المصنف في شرحه
 المختصر ان الحجاب ان
 وجود المعنى في محل التسمية
 قد يعتبر من حيث انه مصحح
 للتسمية مرجح لها من بين
 الاسماء من غير دخوله في
 التسمية والمراد ذات خصوصية
 فيها المعنى لامن حيث هو
 فيها بل باعتبار خصوصها
 وهذا لا يطرد وقد يتبرمن
 حيث انه داخل في التسمية
 والمراد ذات ما باعتبار
 نسبة اليها وهذا يطرد
 في كل ذات كذلك وحاصله
 الفرق بين تسمية الغير
 لوجوده فيه او بوجوه فيه
 هذا ما ذكره

سواء لم يتبرفه معنى كالقرس والجدار او اعتبر على انه خارج عن المسمى سواء كان اسم جنس كالحيقة او علما كاشجر والميار في تميز الاسماء التي دخل في مفهوماتها المعاني عن الصفات ان توصف ولا توصف بها على عكس الصفات فيقال مثلا الله واحد قديم ولا يقال شيء الموقال كتاب كريم ولا يقال شيء كتاب ومن جملة زوال الاقدام الكتاب والالهة لهما من قيل الاسماء ام الصفات قال بعضهم ٧ انهما من قيل الاسماء لكنهما صارا باعتبار خصوصية المعنى مع خصوصية الذات في مفهومهما اقرب الى الصفات من نحو اجر علما فيكون اعتبار المعنى في هذه الاسماء على ان يكون داخلا فيه مع خصوصية الذات فمن حيث دخوله فيه يشبه الصفات ومن حيث كونه مأخوذا مع خصوصية الذات يشبه الاسماء والحق انهما من قيل الاسماء لان الاسم اما اسم علم كزيد وعمر وحيث يدل على الذات الشخص واما اسم جنس وهي الحقيقة المشتركة بين الاشخاص كرجل وكتاب والله تلك الحقيقة من حيث اتحادها مع الاشخاص ذوات لكنها من حيث اشتراكها بينهما توهمها ذلك البعض مفهومها مستباعد الاشخاص فظن انهما من قيل الصفات بهذا الاعتبار فجعلهما واسطة بين الصفات والاسماء ومدار الفرق بينهما ان الاسم يدل على الذات اما الشخصى او الجنسى والوصف يدل على الحدث مع الذات والاشتباه انما يقع بين الوصف وبين الذات الجنسى فيتوهم انها حدث معتبر مع الشخص والفرق دقيق فينظر ان كان الامر معتبر مع الذوات متحدا معها في الخارج كالكتاب والاله يكون من قيل الاسماء وان لم يتحد معها كالضارب مثلا لا الضرب امر متاخر لمن قام هو به يكون من قيل الصفات (ثم اللفظ قبل الاستعمال) كما في ابتداء الوضع (ليس حقيقة ولا مجازا) لان الحقيقة اثبات الكلمة في موضعها والمجاز اخراجها عنه وكل منهما لا يوجد ان في ابتداء الوضع ونظيره الجسم مثلا فانه حال الصدوث ليس بتحرك ولا ساكن لان السكون هو الكون الثاني في المكان الاول والحركة هي الكون الثاني في المكان الثاني والجسم حال الصدوث ليس له كون ثان ولا حصول في المكان الثاني ثم ان هذا في وضع اللفظ ظاهر واما في وضع الشرع وغيره فينبى ان حال وضعه الشرعى ليس بحقيقة شرعية ولا مجاز شرعى بالتقيد اللهم الا اذا اسلم الشارع على لفظ لم يوضع قبله اصلا (ولا بد في المجاز من تصرف) والا لم يكن مجازا بل حقيقة وذلك التصور لا يخلو من ان يكون (في لفظ او) في (معنى وكل) من التصرف اللفظي والمعنوي اما (زيادة) على اللفظ يشير الاعراب والمعنى الى ما يخالفه او على المعنى (او نقصان) من اللفظ يشير الاعراب والمعنى الى ما يخالفه او من المعنى (او) بسبب (نقل) للفظ من معناه الى غيره (والنقل لمفرد او تركيب فهذه ثمانية اقسام) حاصلة من ضرب

والفرق بين هذا التقرير وبين التقريرين الاولين هو ان قوله تعالى ليس كمثلته شئ مستعمل في نفي اللازم في الاولين ثم يستدل به على نفي اللازم وفي الوجه الاخير يستعمل في ٢٢٥ في اللفظ الدال على نفي اللازم في نفي اللازم بطريق الكتابة بعد ٧٧ قال في الكشف قالوا ملك

اشين اى التصرف اللفظى والمنوى في اربعة هي الزيادة والنقصان والتقل والمفرد والتقل تركيب (اربعة في اللفظ) اى تصرف في اللفظ بالزيادة او بالنقصان او بالتقل لمفرد او مركب (اربعة في المعنى) اما بالزيادة او بالنقصان او بتقل لفظ مفرد اليد او مركب اليه ولقد خالف المصنف السكاكى في ترتيب الكلام في هذا المقام وستعرف حقيقة الحال (وجوء التصرف في اللفظ الاول) منها ما يكون (بالنقصان) نحو قوله تعالى (واسأل القرية) اذ الاصل واسأل اهل القرية (الثاني) منها ما يكون (بالزيادة) نحو قوله تعالى (ليس كمثلته شئ) اذ الاصل ليس مثله شئ فالكاف زائدة واللازم ثبوت مثله وهو محال ولزم ايضا نفيه تعالى لانه مثل مثله (على ان الاشبه) بالحق عدم الزيادة وهو (جمله) اى جعل الكلام مسوقا لنفى من يشبه ان يكون مثله فضلا عن المثل) اى فضل نفي المثل عن نفي المثل عنه تعالى فلا يكون الكاف زائدة وتقريره ان وجوده تعالى مسلم قطعاً ثبوت المثل له تعالى يستلزم كونه تعالى مثلاً مثله واللازم متف بالآية فكذلك اللازم اى ثبوت المثل له تعالى وفيه ان اللازم من الآية نفي وجود شئ متصف بالثبوت واللازم من التقرير المذكور ثبوت مثلية المثل له تعالى فلا يتفق بالآية ويمكن ان يقرر بوجه آخر وهو انه ان فرض له مثل كان ذلك انقص منه تعالى اذ المشابهة تقتضى نقصان المشبه كما عرفت فاذا تقرر مثله من المثل بدلالة الآية يكون تزهده تعالى عن المثل بالطريق الاولى وهذا التقرير اس بكمال المصنف وههنا تقرير آخر مبنى على الكناية بأن يراد بمثل المثل نفس المثل كما يقال مثلك لا يبخل مريداً به نفي البخل عن المخاطب بطريق الكناية (وجعلها ٧) اى الجواز بالزيادة والنقصان (القدماء) من افاضل السلف (عجاز فى حكم الكلمة اى اعرابها) اى حصول نوع من الاعراب بخفف كلمة لا بد منها بحسب المعنى او اثبات كلمة مستغنى عنها معنى والى هذا اشار بقوله (اذ الاصل جرا القرية) في قوله تعالى واسأل القرية (بامانة الاهل) اليها والنصب مجاز (و) كذا الاصل (نصب المثل) في قوله تعالى ليس كمثلته شئ (بخفف الكاف) والجرجاز (وقد جعل) السكاكى وكثير من السلف هذا النوع (من المحقق بالجواز) لاشتراك التنوين في الاعراب بالتصنيف في الكلمة في التمدى عن الاصل الى التغير (لامنه) اى لامن الجواز لان تغير الاعراب امر ضرورى وكون الكلمة حقيقة او مجازاً من الامور المنوية فعمل الاول من جملة الثاني غير مناسب ورد المصنف عليهم اقتداء بالآمدى صاحب الاحكام بقوله (وانتم تعلم الحال) في كونه مجازاً حقيقة او فى حكم المجاز (انما قلت) في الآية الاولى (عليك بسؤال القرية او امان من شئ كمثلته) في الآية الثانية (ثم النقل فيما) اى في هذين المثالين (بين) اى ظاهر (من سؤال القرية) وهو معناه الموضوع له (الى سؤال اهلها) وهو معناه المنقول اليه (ومن نفي

لا يبخل فتفوا البخل عن مثله وهم يريدون نفيه عن ذاته قصدوا في ذلك المبالغة فسلوكه طريق الكناية لانهم اذا نفوه عن سدسهم وعن هو على اخص اوصافه فقد نفوه عنه فاذا علم انه من باب الكناية لم يقع فرق بين قوله ليس كاله شئ وبين قوله ليس كمثلته شئ والاصطية الكناية من قائمتها وكما نهما عبارتان متعبدتان على معنى واحد وهو نفي المماثلة عن ذاته تعالى قالان الحاجب في التتمى قولهم اى بالكاف لنفي التشبيه اى اى بهلان الاية مسوقة لنفي التشبيه اى اثبات التزيه لائى التفرير اى اثبات التوحيد كاهو التبادر الى القهن غلط اذ يصير المعنى ليس مثل مثله شئ فيتناقض لانه تعالى مثل مثله فيلزم نفي ذاته مع ظهور اثبات مثله المستلزم لاثبات ذاته قبل والمخط غلط لان نفي مثل المثل اعما هو بنى المثل لا بنى مثل المثل لتلا يلزم التناقض فهو تصريح بنى التشبيه مستلزم لنفي التفرير ولا تسلط ظهوره في اثبات مثله

بل قاطع في نفيه لرفع لزوم التناقض كاذكر ناول الاشبه (٢٩) (معاني) ما قاله الاستاذ كذا ذكرنا كرمنا في شرحه لهذا الكتاب بعد

مثل المثل) وهو معناه بحسب الوضع (الى نقي المثل) وهو معناه بحسب النقل فيكون
 المجاز فيهما مجازا حقيقيا لنقل اللفظ فيما من معناه الموضوع له الى غيره بدون اعتبار تغيير
 الاعراب ثم ان عرض له تغيير الاعراب لا يخرج عن المجازية اقول فيه بحثا ذ القربة
 اذا اطلق على اهلها بملقة السالية والمحلية وكذا مثل المثل على المثل بملقة اللزوم يكونان
 داخلين في المجاز الحقيقي ولا يكونان متميزين عنهما بالزيادة والنقصان لانهما ينفيان
 الاطلاق المتفرع على اعتبار الملاقة واذا كان تصور الزيادة والنقصان منافيا للمجاز
 فلان ينافي تقدير الصرف او نقصانه بالطريق الاولى ولعل السلف اطلقوا عليها المجاز
 كاطلاقهم اسم المجاز على المجاز القنوي والعقلي وتظهير اطلاق المستقنى على المتصل والمنقطع
 حتى ان بعض الافاضل ٣ انكر واقول السكاكي والعهد في ذلك على السلف حيث قالوا
 لا صرف لسكاكي ههنا رأيا يتفرده وكذا ليس ههنا عهدة يحالها على السلف سوى
 اطلاق لفظ المجاز وذلك مما لا يناقش في اصالا ولعل السكاكي لم يرد بالظن على السلف
 اطلاقهم لفظ المجاز عليها بل اراد عدم تصريحهم بخروج هذين القسمين عن حقيقة
 المجاز واكتفائهم بالفهم من تعريف المجاز اذ المقام مقام الاحكام وكيف وقدزل
 فيه بعض من العلماء الاعلام (الثالث) التصرف اللفظي (بالنقل المفرد وهو اطلاق)
 لفظ (التي) لملقه بوجه) من وجوه المناسبة بمونة القرائن كلها داخلية تحت
 اللزوم اذ لا يحلوش منها من اللزوم وذلك لان المتلازمين امامتايران اعتبارا كالتصافه
 بوصف في وقت وعدم اتصافه به في وقت آخر وهذا الاتصاف ان كان في الماضي فمجاز
 باعتبار ما كان وان كان في المستقبل فمجاز باعتبار ما يؤول اليه واما بزوال وصف عنه في
 الحال فذلك بالقوة كالمسكر لفسر الذي اربقت واما متايران حقيقة فاما ان يكون التناير
 بالجزئية والكلية او بالانفصال فحينئذ اما ان يكون اللزوم بينهما ذهنا او خارجيا وله
 انواع لانه اما بالحالية والمحلية او بالمجاورة او باللية والمطولية او بالشرطية والشرطية
 او بالآلية او المشابهة وغير ذلك مما لا ينحصر (كاليد) اي كاطلاق لفظ اليد (للقرة
 او) (لنخمة لانها) اي اليد (مظهرهما) وهذا يحتمل ان يكون اسم القاعل بضم الميم
 فالملاقة السببية لان القدرة اكثر ظهورا وسلطانها في اليد اذ بها البطش والضرب والقطع
 وكذا اكثر صدور النخمة عنها ويحتمل ان يكون اسم مكان يقع الميم فلي هذا الملاقة الحالية
 والمحلية لان اليد يمكن ان يتبر بمثلة المحل بالنسبة اليهما (و) مثل (الراوية) وهي
 اسم العبر الذي تحمل المزايدة تطلق (للمزايدة) مجازا والمزايدة ظرف للمال الذي يسقى به
 على الدابة التي تسمى راوية ٩ قل ابو عبيدة لا يكون المزايدة الا من جلدن يقام بثالث
 اي يحمل الجلد الثالث بينهما ليتسع وجهها المزايدة والمزائد واما الظرف الذي يحمل فيه

٣ سيد الشريف الجرجاني
 وسعد الدين الفتازي عه

٩ وقد يتوهم ان المزايدة ههنا
 جمع المزود وهذا سهو غي
 مناسب للمقام عه

٧ وجه التأمل انما لام ان

كلام صاحب الايضاح سهو
لان في قولهم فلان اكل الدم
يجازين احدهما في اكل
والثاني في الدم وسراده من
قوله تسمية السبب باسم السبب
هو الاول لا الثاني لان الاكل
مستعمل في الاخذ فذكر
الاكل وايريد به الاخذ
ولا شك ان الاكل مسبب
للاخذ والاخذ مسبب فيكون
تسمية السبب الذي هو الاخذ
باسم مسيبه وهو الاكل
فيصع ما قل صاحب الايضاح
واما تفسيره اي الدية المسبية
تفسير الثاني فلا ريد عليه شيء
هنا ما ذكره بعض الفضلاء
وهو اقرب في توجيه كلام
صاحب الايضاح

٦ وذلك لان المراد بالتأمر
اذا كان اموال التامى يكون
تقدير الكلام الذين يأكلون
اموال التامى انما يأكلون
اموال التامى بقوله المؤدية
الى النار يدفع ثوم التكرار
عنه

٩ نحو قوله تعالى واورثنا
الارض تقبوا من الجنة حيث
نشاء فتم اجر العالمين فان
ذكر مدح الشيء يصح بمدح
جري ذكره وكذا ذمه

ازاد للسفر فهو المزود وجعلها المزود (لانها) اي الراوية (حاملها) اي حامل المزاوة
(و) مثل (الخص) وهو يفتح الحاء المهملة والفاء والضاد المعجمة اسم لتاع البيت
(لجبر) الحامل له (لمثله) اي مثل ما ذكر من المعاملة والمحمولية الا ان الاول اطلاق
لاسم الحامل على المحمول والثاني عكسه (و) مثل (العين الريشة) وهي الطليعة وهو
من باب تسمية الشيء باسم جزئه ولكن لا يصح الا اذا كان لذلك الجزء مزيد اختصاص
بالكل والى هذا اشار بقوله (لانها) اي العين (المقصود منه) اي من الريشة حتى كأنها
الشخص كله وقد ورد على عكسه قوله تعالى يحيطون اصابعهم في آذانهم اي تأملهم والقائمة
المبالغة (و) مثل (رعينا غيثا اي يتأله) اي التيت (مسيبه) اي مسبب التيت (و) مثل
(اصابتنا السماء اي التيت لكونه) اي التيت (من جهتها) اي من جهة السماء والعلاقة
المجاورة (و) مثل (امطرت السماء نبالا اي غيثا لانه) اي التيت (سبه) اي سبب التيت
واورد في الايضاح في امثلة هذا النوع قولهم فلان اكل الدم وقيل انه سهو لانه من
تسمية السبب باسم السبب اذ الدم سبب الدية والعجب انه فسره بقوله اي الدية المسبية
عن الدم هذا ما ذكره في تأمل ٧ اخذ المصنف بحسن الترتيب اذ الاحسن ان يذكر
امطرت السماء نبالا عقيب رعينا غيثا لانه عكسه لكنه راعى ترتيب ما في الواقع اذ قرب
السماء من التيت ازيد من قرينه الى التيت (ومنه) اي من باب اطلاق المسبب على السبب
قولهم في وصف التيت ما قبل في المستن من ربابه (واسمة الآبال في صحابه) يقال استأثر القرس
اذا رفع يديه وطرهما معا والرباب السحاب الابيض والاسمة جمع سنام والآبال جمع ابل
وذلك لكون التيت سبيا لحصول التيت الذي هو سبب الاستمقة لولا كان بينهما واسطة فصلة
عاقبه (و) منه (قوله تعالى) الذين يأكلون اموال التامى ظلما (انما يأكلون في بطونهم نارا)
لاستزاد كل اموال التامى النار وفيه دلالة على ان اسم النار اطلق على سببها اعني اموال التامى
فيكون المعنى انما يأكلون اموال التامى المؤدية الى النار وانما قلنا المؤدية الى النار دفا
لثوم التكرار ٦ (و) منه قوله تعالى (فاذا قرأت القرآن فاستعذ بالله اذا اردت) (القرآن
فاريد بالقرآن سببها اعني ارادتها بقرينة الفاء المقتضية ترتب الاستعاذة على ما قبلها لان تقدم
القرآن على الاستعاذة مستغنية (و) منه قوله تعالى (ونادى نوح ربه) في موضع اراد
نداءه بقرينة ترتب وجود النداء عليه وهو قوله (فقال) رب ان ابني من اهلي (و) منه
قوله تعالى (وكم من قرية اهلكناها) في موضع ارادنا اهلكها بقرينة قهرق الهلاك
عليها بقوله (لجاءها باسنا) ويمكن ان يكون الفاء في الآيتين لجرد الترتيب في الذكر
لحينئذ لا مجاز فيها ونظائر هذه كثيرة ٩ في القرآن وكذا يصح ان يكون الايمان من
ذكر تفصيل الشيء بد اجاله ومن اطلاق انهم المسبب وارادة السبب (و) منه قوله

ونحو قوله تعالى ادخلوا ابواب جهنم خالدين فيها فليس مثوى المتكبرين على قياس ماسر في المدح

تعالى (ما منكم ان لا تسجدوا ما دعاك) الى ترك السجود وضع ماصرفك عن فعل السجود
 موضع مادعاك الى تركه (لان الصارف عن الشيء داع الى تركه) ولو جعل الآية على الحقيقة
 لا خلت المعنى اللهم الا ان يقال بزيادة لا او بتقدير في قبل ان لا تسجدوا وهذا الوجه ادولى
 لبقاء منعك على حقيقة ولا في موضعه واما حذف الجار من ان كثير شايخ ثم ان المصنف لما
 مثل للمجاز بآيات القرآن اشار الى بطلان كلام من ينفي المجاز عن كلام الله تعالى وهو
 ابو بكر بن داود الاصفهانى وهذه زيادة حسنة ذكرها المصنف ههنا دون السكاكى وقال
 (والقرآن مملوء منه) اى من المجاز (فلا تلتفت الى من ينفيه) من اهل الظاهر (فيه) اى فى القرآن
 (فان مبنى وهمه اما عدم اطلاق التجوز على الله تعالى) فى العرف (و) لكن (ذلك) اى عدم
 الاطلاق (لعدم التوقيف) فان اسماء الله توقيفية ولا اذن من الشرع فى اطلاق التجوز
 عليه تعالى (او) عدم الاطلاق (لا يمامه) اى لا يمام اطلاق هذا الاسم عليم على تقدير عدم
 التوقيف فى اسمائه تعالى ما لا يليق بمجانبه من معنى (التوسع فيما لا يبنى) من الافعال يقال
 فلان مقبوزاى متوسع فيما لا يبنى (واما) مبنى وهمه (كونه) اى كونه المجاز (يوجب
 الالباس) (الحال انه) (لا الالباس) فى المجاز كاشا (مع القرينة) الدالة على المراد (ومنه)
 اى من باب قوله تعالى فاذا قرأت القرآن فاستمع له خافر الركبة اى اليثر (ضيق فى الركبة) اى القم
 المتوهم لك (فان حقيقة الضيق الذى هو التضييق عن السعة الى الضيق غير يمكن ههنا اذ لا
 سعة قبل الشروع بل ينزل متوهمه منزلة الواقع ثم يأسره بالتضييق وانفصله عما قبله لان
 ما قبله من باب اطلاق الفعل على نفس الارادة وهذا من اطلاقه على توهمها (و) من المجاز
 بالثقل المستثنى منه فى باب الاستثناء كاطلاق (عشرة) لاثلاثة للباقي من العشرة بعد الثلاثة
 وهو سبعة وانما ترك هذا المجاز لئلا يلزم التناقض بثبوت الحكم للاثلاثة فى ضمن
 العشرة فى اول الكلام وعدم ثبوته لها صريحاً فى آخر الكلام فلا سعة تميز ان احدهما حقيقة
 والاخر مجاز وتقصيل المذاهب فى هذا المقام انهم تفرقوا فى التفصيص عن مضيق التناقض
 الى سلوك ثلاثة طرق اذ الاحتمال القلى اربعة ولم يذهب الى الرابع اجدوه ان يراد
 بالعشرة عشرة افراد ثم يحكم عليهم ثم يخرج منها ثلاثة لان هذا عين التناقض ومنهم من قال
 يراد بالعشرة عشرة افراد ثم يخرج منها ثلاثة فى الذهن ثم يحكم على الباقي وهذا مذهب
 ابي حنيفة رضى الله عنه كما صرح به صاحب الهداية فى كتاب التاتى فى قوله ما انت الاخر
 حيث قال بالاستثناء من التثنية اثبات كافى كلة الشهادة وكذا بعض من عتق اصحاب الشافعى
 صرح بذلك فى التلويح ومنهم من قال لا يزداد بالعشرة عشرة افراد بل بسبعة مجازا ويكون الا
 ثلاثة قرينة عليه الى هذا المذهب مال الامام الشافعى واختاره السكاكى وتبعه المص
 ومنهم من قال لا يراد بالعشرة سبعة افراد والحال انها مرادة قطعا فيكون مرادة بالمركب

بأن يكون عشرة أو ثلاثة موضوعات السبعة والذهب القاضى أبو بكر الباقاني ويحتمل
 أن يريد المصنف هذا المذهب كما في عنه عبارته وأورد على كل من المذاهب اشكالا
 أما على الأول فبأنه يلزم مما ذكرتم أن يكون الحكم بالثبوت بعد الإخراج لأجله فلا يصح
 قولهم الاستثناء من النفي أثبات ومن الأثبات نفي مع أن علماء العربية اطبقوا على هذا القول
 وعلى الثاني بأنه حينئذ يلزم أن لا يكون الاستثناء مخرجا مع اتفاق الأدباء على أن الاستثناء
 المتصل إخراج الشيء عما دخل فيه غيره وأجاب عنه السكاكي في علم الاستدلال بأن الإخراج
 إنما هو عند السامع حيث يخرج من تناول اللفظ وليس عند المتكلم بأن يخرج منه من تناول الحكم
 والتناقص إنما يلزم على الثاني لأجل الأول ويرد على هذا الجواب عدم صحة القول بالاستثناء
 من النفي أو من الأثبات وإيضائهم من عدم كون الحكم في الصدر متناولا للمستثنى عدم الفرق
 بين طريقة الأول طريقة العطف في إقادة الحصر إذ لابد في الأول من شمول النفي للمستثنى
 أو لزم إخراجهم وفي العطف نفي البعض وأثبات البعض من غير اعتبار الشمول وعلى
 المذهب الثالث بأنه لم يسهل في الكلمة العربية اسم مركب من ثلاثة الفاظ بالوضع
 الجزئي إلا نادرا مثل عبدالرحمن علما وكون هذا من قبيل هذا النادر محتاج إلى الأثبات
 وإيضائهم مما ورد على الأولين من عدم إقادة كلمة الإلتصاف لأنه يقتضى حكيمين أثباتا
 ونفيا سيما عدم إقادة القصر في كلمة الشهادة والمذهب الحق ما اختاره أبو حنيفة رضى
 الله عنه ونذغ ما ورد عليه من المخذور وهو أن طريق الاستثناء كما عرفت لدفع الإصرار
 إيجابا وسلبا وأن لم يكن في الإيجاب مفيدا للقصر وأصله أن أثبات المجيء "زيد" مثلا
 أصل الكلام ونفيه عما عداه لاحق الكلام لأنه أعاسبق لتأكيد الأول لا غير وأما
 تميم النفي أولا لزيد ونفيه ليس الالدفع الإصرار إذ لا يبقى حينئذ مطمع للسامع في
 الثبوت لنفي زيد ثم إذا أثبت لزيد يقبله كل القبول بحيث لا يحكم بالثبوت للتباعد
 لاستقلاله ولا منه بل لا يتردد في ذلك حيث استأنس نفسه بالنفي أولا فلا يلحقه الإنكار
 ثانيا وهذا حكم خاص بطريق الاستثناء ثم إن الحكم على العموم لما كان لدفع الإصرار
 فقط فالتأثير عند المتكلم هو أصل الكلام فقط وملاحظة التميم في التابع ليس لأجل
 حكمه به في نفسه بل لدفع الإصرار فقط فلا يوجد عنده حكمان حقيقة ومعنى بل
 صورة ولفظا وأما عند المخاطب فإن لم يكن ظاهرا بوضع الاستثناء فلا عبرة بتوهمه التناقص
 وأما عند من يعرفه فذلك لا يحكم في صدر الكلام حقيقة ومعنى بل صورة ولفظا
 بل يعلم أنه يتوقف حقيقة الحكم على آخر الكلام فلا يثبت عنده حكمان مختلفان حقيقة
 بل بحسب الصورة وهذا هو الباعث إلى جعل أبي حنيفة رضى الله عنه الحكم بعد
 الإخراج لأن الأحكام الشرعية ناظرة إلى الحقيقة وإلى أصل الكلام لا إلى لواحقه

واما اهل العرف واهل اللسان من البلغاء وغيرهم لما نظر والى جانب الافادة الى المخاطب بحيث يدخل في نظرهم لواحق الكلام اعتبروا في الاستثناء حكيمين صورتين نسيا واثباتا ولا يخفى انه لا يلزم التناقض من صورة التني والاثبات التي القيت الى المخاطب لدفع الاصرار والانكار بل من حقيقتهم المتبرتين بحسب نفس الامر فلا إشكال اصلا ولا تنوهم ان هذا التحقيق يرفع السائل عن المذهبين الاخيرين اذ قوت فيها اختلاف الحكمين صورة ايضا فلا يمكن اجراء القصر فيه بطريق دفع الاصرار واعتبار التني والاثبات مع ان علماء العربية اطبقوا على ذلك فلي مذهب اليه ابو حنيفة رضي الله عنه يكون معنى كلمة الشهادة اثبات الالوهية له تعالى حقيقة عند الموحد والتني عن الغير انما يعتبر لدفع اصرار المخاطب من المشركين واعتبار صورته بعد اعتبار حقيقته يندفع عن هذه الكلمة الشريفة عدتها احتمالات ذكروها • منها ان دلالة على التوحيد بوضع الشارع ايها الله • ومنها جعل الاثبات فيه بطريق الاشارة • ومنها ان ثبوته تعالى لم ينكره احد اعالم الشان في ماسواه والكل ضعيف لان مفهوم هذه الكلمة يدل على التني صريحا حال الحكم وحاصل معناها يدل على اثبات الالوهية له تعالى حال اعتبار الحكم وانما يخفى عن الغير لاجل اثباته • واعلم ان في هذا المقام لطائف عجيبة واسرار غريبة بحيث لم يسمع بها اذان الزمان ولم يسمع بها اذهان اهل الكشف والبيان وقد من الله تعالى على هذا الضعيف في بعض الاحيان وكتبنا في هذا الباب رسالة عظيمة الشان قد احتوت على لطائف لم يطعمها قبلي انس ولا جان والله المستعان وعليه التكلان

• الرابع • التصرف اللفظي في المجاز (بالنقل كتركيب) اسنادي فان مجازيته انما يكون بالنسبة الى الاسناد لا الى طرفه سواء كان الاسناد خبريا (نحو آيت الربيع البقل) او غير خبري نحو قوله (• وليصنع الدهر في ما شاء مجتهدا •) اي بعد ما اقتضت باليسير من الدنيا وطبت نفسا عن زخارفها (اذا صدر) نحو آيت الربيع البقل (عن لا يستقدم) اي لا يستقدم ان الاثبات من الربيع وهو الموحد (ولا يدعيه مبالغة في التشبيه) لانه لو صدر من يدعيه مبالغة في التشبيه يكون مجازا من وجوه التصرف في المعنى اعني باب الاستعارة بالكناية بخلاف ما لو صدر من يستقدم فانه حينئذ يكون حقيقة كاذبة فان صدوره عن الموحد قرينة تدل على ان المراد غير الظاهر اي بآيت الله البقل وقت الربيع وليصنع الله في في الدهر (وهذا يسمى مجازا في التركيب) لوقوعه في التركيب الاسنادي لافي طرفه (و) يسمى (مجازا حكما) لتعلقه بالحكم اي الاسناد لافي طرفه ويسمى مجازا في الاثبات لتعلقه بالاسناد الثبوتي • واعلم ان المجاز الحكمي كاستعمال مقابلا للفنوى فيراد به ما هو في الحكم الاسنادي كما في هذا المقام كذلك يستعمل مقابلا للمجاز المعنوي

فيرا به ما هو الحكم الاعرابي فاعرفه ولا تنفل عن موارد استعماله (وتحققه) اي تحقيق كونه مجازا في التركيب (ان دلالة هيئة التركيبات) ليست بتجعية دلالة المفردات بل (بالوضع) النوعي في تلك الهيئات (لا خلافا) اي الهيئات (بالغات) كتقديم المضاف على المضاف اليه في اللغة الرقيقة وبالعكس في غيرها ثم ان واضع الهيئة اما الصرف مثل تعيين هيئة الفاعل والمفعول وغيرها بازاء مدلولاتها بقواعد كلية صرفية او نحوية مثل تقديم المضاف والفعل على المضاف اليه والفاعل بقواعد كلية نحوية (وهذه) الهيئة المبنية للفاعل كما في آتت الربيع (وضمت للملابسة الفاعل) لا غيرها من ملابسات الفعل فان للفعل ملابسات شتى كالفاعل والمفعول به والمصدر والزمان والمكان ولا يخفى ان اسناد الفعل انما يكون حقيقة بالنسبة الى الفاعل اذا كان مبنيا له ويكون مجازاً بالنسبة الى غيره وبالنسبة الى المفعول اذا كان مبنيا له وبالنسبة الى غيره يكون مجازاً ثم ان ماله افضل اما معلوم بنفس الفصل كما في آتت الربيع لان الفعل يعرف ان الانبات لا يصدر الا عن مؤثر قادر او مستأنه من العرف والعادة كما في كسى الخليفة الكعباء العادة يحكم ان من يكسوها خدم الخليفة لاقصه (فاذا اقيدها) اي بملابسة الفاعل (ملابسة غيرها) من الملابس (كان) التركيب (مجازاً لفة) لا عقلاً لكون الصرف فيه تصرفاً لفظياً لا معنوياً (كما قاله الامام عبد القاهر ومن ظن ان آتت موضوع للصنوع عن القادر لفة كذبه غير وجه) اي وجوه كثيرة من الوجوه الخطابية الكافية في المباحث الفظلية ٩ • منها ان وضع الفعل في نحو آتت لاستعماله في القادر قيد لم ينقل عن احد من رواة اللغة وترك ذكر قيد الفعل دليل الاطلاق عرفاً واما ببادر الذهن الى القادر فليس دليلاً للوضع له بل دليل على عدم الوضع لانه لو كان هناك وضع لتوقف الذهن على العلم بوضعه للقادر بعد العلم بوضع نفس الفعل واذا ليس فليس • ومنها انه يلزم حيثئذ نسبة مصادره الى الزمان مجازاً معلوماً لكل احد كقولك كذا فعل النار في الخطب لان الفرق بين الفعل ومصدره الاقتران بالزمان فقط • ومنها انه يلزم حيثئذ ان يكون شغل السبب ونافي الضد وقبل العرض من الافعال الطبيعية ان يكون مجازاً في مدلولها لا دلائم وضعه للقادر المختار ولا يخفى عليك ان آتت اذا لم يكن موضوعاً للقادر المختار يجوز اسناده الى السبب العادي وضاً نحو آتت الربيع في يجوز ان يكون ذلك حقيقة عند من يقول باستناده اليه على ان يكون الربيع بالنسبة الى الانبات ما هو له كما هو معتقد الدهري فيسقط هذا مذهب اليه الشيخ ابن الحاجب من ان المجاز في آتت كما هي في تفصيله وتحريم المذاهب في هذا المقام انهم اختلفوا في نحو آتت الربيع البقل لمدم كون الربيع هو

٩ قبل ومنها انه لو كان الفعل موضوعاً للاستعمال في القادر المختار لكان قولنا فعل بالاختيار تكراراً وفعل بالاختيار تناقضاً ولا يخفى عليك انه يجوز ان يكون في الاول للآ كيد كما في اسرى بعده ليل وفي الثاني للمباتة يقال فله لآ عن اختيار اي لآ عن اختيار في تركه ويضاف الى الفعل بياناً لشدة الرضا بوقوعه حتى لم يبق مجال الاختيار لتركه لا ان الفعل صدر بلا اختيار وهذا تمييز شائع مقبول في العرف ولو كان تناقضاً لما كان كذلك فالوجه ما ذكرناه ولعل السكاكي اثاره هذا الوجه لضحه عذ

الفاعل حقيقة فلا بد من تأويل والا لكان كذباً وذلك التأويل اما في المعنى بأن يكون المجاز
 في استناد مفهومات الالفاظ الى غير ما هي مستندة اليه لافي مفهومات الالفاظ وهذا مذهب
 الامام فخر الدين الرازي واليه مذهب الشيخ عبدالقاهر وان ظن المصنف خلافه بناء على انه
 ذكر الكلام واراد الاستناد والمصنف جعله على الظاهر واما في اللفظ فلما في الربيع بطريق
 الاستعارة بالكناية لا التخيلة كما تخيله المصنف المستتر فيه وهذا مذهب السكاكي واما
 في آيت بأن يكون وضعه للسبب الحقيقي فاستعمل ههنا للسبب العادى وهذا مختار ابن
 الحاجب واما في التركيب كاذ كرم المصنف وظن انه مذهب الشيخ عبدالقاهر قال المصنف
 في شرحه لمختصر ابن الحاجب في الاصول بهذا ذكر هذه المذاهب والحق انها تصرفات
 عقلية ولا جبر فيها فالكل ممكن والنظر الى قصد المتكلم ونحن نقول الحق واحد منها
 لا غير وتحقيق ذلك ان العلم كرم بدوام الجنس كتمر والحدث الموجود في الخارج كالضرب
 اى بمعنى المعامل بالمصدر موضوعة بإزاء الامر الخارجى قطعاً فلذلك لا يكون هذه
 خبراً محتملاً للصدق والكذب واما الحدث الموجود في الدهن كالضرب بالمعنى المصدرى
 وكذا الموضوع للنسبة المحضة كالعرف او ما يدخل النسبة فيه كالفعل الذى هو نسبة
 الحدث الى الذات وما في حكمه من الصفات والمشتقات كلها موضوعة بإزاء الامر الدهنى
 فالمعنى الموضوع له لا يت مثلاً هو نسبة الانبات في الدهن الى ذات ما على جهة قيامه به
 سواء كان قادراً مختاراً اولاً وسواء كان سالماً للقاعلية اولاً بل جاز عندهم كون الفاعل
 فاعلاً في الواقع كضرب زيد وقابلاً في الواقع كاتكسر الكوز ومعدوماً كات زيد بل مدار
 الفاعل على تصور ذات على جهة قيام الفعل به فان كان الذات قادراً مختاراً او سالماً
 للانبات في الواقع يكون حقيقة صادقة غير ما ولتوا لا كاذبة او ما ولتوا فظهر ان آيت في آيت
 الربيع حقيقة لكونها مستعملة في نسبة الانبات الى ذات في الدهن على جهة قيامه به
 وان كان كاذباً في نفسه او محتاجاً الى تأويل وكذا الهيئته التركيبية في آيت الربيع مستعملة
 فيما وضعت هي له اعنى نسبة الحدث الى ذات على جهة قيامه به وان لم يكن مطابقاً لما في
 الواقع بل لتأويل ولوصارت مطابقة الواقع متبصرة هناك لم يكن آيت الربيع عند من
 تصوره على جهة قيامه به بل لتأويل حقيقة كاهو حال الجاهل مع انه حقيقة اتفاقاً وان
 ادعى انه لا بد مع ذلك من مطابقة الاعتقاد ولما كان آيت الربيع عند الموحدة حقيقة كاذبة
 اذا وقع بل لتأويل لكنهم يدونه حقيقة لعدم التأويل وكاذب لعدم المطابقة بل يلزم
 ان يكون الكواذب واسطة بين الحقيقة والمجاز واذا عرفت ان الهيئته التركيبية في آيت
 الربيع وكذا لفظ آيت فيه مستعملة فيما وضعت هي له وستعرف ان المجاز ليس في الربيع
 ايضاً كاذ كره السكاكي يظهر لك ان الحق كون المجاز عقلياً وستعرف تميزه وتقصيـله

(وقيل) والقاتل الامام الرازي (انه) اى نحو آيت الربيع البقل الصادر عن لا يستقده ولا يدعيه مبالغة في التشبيه (عجاز) لتعدي الحكم اى آيت عن مكان الاصل وهو الله تعالى (عقل) لانقوى لان الاستناد الى غير ماهوله ليس الا فى الذهن لابلوضع لان الوضع تابع له المعرفت وانما وصف الكلام بالجواز اطلاقا لاسم اشرف اجزائه واركانه اليه (اذا ثبت) من لا يستقده ولا يدعيه (حكما غير ماعنده) اى غير ماعنده (ليفهم ماعنده) من الحقيقة الذى هو مقدر ومراد اصلى (عنه) اى عن غير ماعنده الذى هو الظاهر وغير مرادله اصالة بل ليفهم منه المراد الحقيقى بواسطة القرينة اذ بدونه لا يكون عجازا بل كذبا ولذا قال المصنف (وبتميز) الجواز العقل (عن الكذب بالقرينة) وذلك لان الذات التى نسبت الحدث اليه فى الذهن اما ان يكون ما ينسب هو اليه فى اعتقادك سواء طابق الواقع ام لا ولا يكون ما ينسب هو اليه فى اعتقادك سواء طابق الواقع ام لا فهذه اربعة اقسام اللفظ المطابق لاعتقادك والواقع حقيقة صادقة وللاعتقاد فقط حقيقة كاذبة وغير المطابق للاعتقاد ان كان يتأويل يسمى عجازا سواء طابق الواقع فيكون عجازا صادقا او لم يطابق فيكون كاذبا وان لم يكن يتأويل يسمى كاذبا فان علم ان الواقع خلافه يسمى كذبا عديلا ولا انقطاعا فظهر ان التأويل الذى هو عبارة عن القرينة بالنسبة الى فهم المخاطب هو المميز بين الجواز والكذب ثم ان حال الاعتقاد لما كان خفيا عن السامع صار مدار الامر فى حقه ظاهر حال المتكلم فى باب الاعتقاد ولذلك فسروا الجواز العقل بقولهم هو الكلام المقادير خلاف ماعند المتكلم من الحكم فيه لضرب من التأويل افادة للخلاف لا بواسطة وضع واراد بخلاف ماعند المتكلم خلاف اعتقاده بحسب الظاهر اذ لا اطلاع على حقيقة الاعتقاد ثم ان الاطلاع على ظاهر الحال قد يكتفى فيه العقل كما فى آيت الربيع وقد يستعان بالمادة كما فى كسى الخليفة الكعبة وانما جعل المدار الاعتقاد دون الواقع لثلاث يكون قول الدهرى للؤمن آيت الربيع عجازا لانه خلاف الواقع عند المؤمن لكنه حقيقة بالاتفاق ولثلاث يكون نحو كسى الخليفة الكعبة حقيقة لانه ممكن فى الواقع ولكون المتبر خلاف ماعند المتكلم لا يحكم على الجواز ما لم يعرف حاله بحسب الظاهر ولو كان المتبر خلاف ماعند العقل لكفى فى معرفته العقل اذ يكون حينئذ كل ما يخالفه عجازا وبواقفه حقيقة وانما قل لضرب من التأويل ليخرج به عن الكذب الممدى فانه لا يسمى عجازا كونه كلاما مفيدا بخلاف ماعند المتكلم ثم ان الكذب الممدى ان قرن التأويل يكون عجازا فلا يخرج بقيد التأويل وان لم يكن ما ولا فان اطلع السامع على كونه كذبا بحسب اعتقاده يكون كذبا محضا وان لم يطاع على كونه كذبا بحسب اعتقاده بل ووجد ذلك حقيقة بحسب ظاهر الحال فيخرج بخلاف ماعند المتكلم بحسب الظاهر * قال كذب القصدى قسما

ما لم يقارن التأويل فهو خارج بقيد التأويل وما يقارن الترويع فذلك خارج بقوله خلاف
 ما عند المتكلم لان الترويع يخرج عن الكذب فيدخله في الحقيقة فان قلت انه خلاف
 ما عند المتكلم حقيقة لا بحسب الظاهر فينبغي ان لا يحمل قوله خلاف ما عند المتكلم
 على ما يخالفه بحسب ظاهر الحال قلت لما كان مروجاً ظاهراً وكان حال
 الاعتقاد اسراً خفياً يحكم بأنه ما عند المتكلم ظاهراً وما فرض الوقوف على الاعتقاد فيناقى
 الترويع وهذا ان وقع فيوقف الى ان يتبين حقيقة الحال واعماله التعريف بإفادة
 الخلاف لا بواسطة وضع احترازاً عن المجاز اللغوي على فرض ان آيت موضوع للقادر
 المختار كاسر واما قل بواسطة وضع على التكبير ليشمل وضع اللغة ووضع غيرها ان ارتكب
 ذلك هذا حاصل ما ذكره السكاكي في تعريف المجاز العقلي ويعرف منه تعريف الحقيقة
 العقلية بالتأمل واعتراض على هذا التعريف بأنها لا نسلم لزوم دخول قول الجاهل لو قل
 خلاف ما عند العقل بل قوله خلاف ما عند المتكلم لخروجه بقوله لضرب من التأويل
 وكذا لا نسلم خروج كسب الخليفة اذ المراد بخلاف ما عند العقل خلاف ما في نفس
 الامر واجيب عن الاول بأن اخراج شئ واحد عن الحد بقيدين جائز فاعند المتكلم
 يخرج قول الجاهل وادخال نحو هزم الامير وقيد التأويل فيضد اخراجه واخراج
 الكذب فقد تقرر ذلك من القيدتين بفائدة واشتركا في اخرى الا ان اسناد المشتك الى الاول
 اولى فلذلك اسندها اليه اقول ليس المتبادر من قولك خلاف ما عند العقل عقل المتكلم
 لانه معنى خلاف ما عند المتكلم بينه بل ما يقبله العقل فيصنئذ لا يمكن اعتبار قيد
 التأويل فضلاً عن اخراج قول الدهري فاندفع الاعتراض الا ان المصنف لم يتعرض لعدم
 انتظام التعريف بناء على احتمال المعنى الغير المتبادر توسعة لدائرة الابطال اعني خلاف
 ما عند عقل المتكلم الا انه اورد الابطال على المعنى المتبادر لكونه اهم بالبيان واجيب عن الثاني
 قارة بأن معنى ما عند العقل ما حصل عنده وهوام ما في نفس الامر لا مكان تعقل الكواذب
 فربما يحصل عند العقل ان الخليفة نفسه كسب الكعبة ولا ينبغي عليك ان قول الدهري ليس
 على خلاف ما عند العقل لان ما حصل عند العقل يعم الكواذب فيلزم ان لا يراد بالقصده على ان
 ما عند العقل وان كان طاماً للكواذب لكن بإضافة الخلاف يتبادر من المضاف اليه معنى
 ما يرتضيه العقل واجيب عنه اخرى بأن المراد بما عند العقل ما لا يتبع عنده الا انه يرد عليه ان
 المتبادر من الامتناع العقلي لا العادي المتبر في هذا التعريف فان امتناع كسوة الخليفة
 طاعى فالاولى في الجواب ان يراد بخلاف ما عند العقل ما يقبله العقل ويرتضيه فيخرج
 الكواذب فيلزم تغييره الى ما عند المتكلم ليدخل الكواذب فلا يتنقض الحد بمثل آيت
 الوصي العقل ● في جهنم شئ وهو ان المجاز لرجوعه الى الحكم واستدله بالحكم محكوماً
 به ومحكوماً واحتمال كون كل واحد منهما الحقيقة الوضعية والمجاز الوضعي لا يزال

يتردد الجواز بين اربع صور لا مزيد عليهم اما ان يكون المحكوم به والمحكوم له حقيقتين
وضعتين واما ان يكونا محازين وضعتين فاما ان يكون المحكوم به حقيقة وضعية والمحكوم
له مجازا وضعيا واما بالعكس من هذا مثال الاولى اثبت الربيع بالقل والثانية احيى
الارض شباب الزمان والثالثة اثبت بالقل شباب الزمان والرابعة احيى الربيع ارض الارض
وعلى هذا القياس فان قلت يجوز ان يكون المحكوم به اوله جملة لاحقيقة وضعية قلت
الكلام في جملة يكون طرفا مفردين واما اذا اعتبر ذلك فيزيد الاسم بأن يكون كل
من الطرفين او احدهما لاحقيقة ولا مجازا فتعين بل عقليتين فان قلت هناك اقسام اخر
باحتمال ان يكون كناية قلت هو من الحقيقة عند المصنف والسكاكي (قال) السكاكي
(انه) اى نحو اثبت الربيع (استارة بالكناية كانه) اى كائن المتكلم (ادعى) الربيع
فاعلا حقيقيا) وصوره بصورته بواسطة المبالغة في تشبيه الربيع بالقادر المختار على
ما عليه مبنى الاستارة وجعل نسبة الانبات الذى هو من لوازم المختار الى الربيع قرينة
للاستارة وادعى في نحو هزم الامير الجند ان الامير المدبر لاسباب هزيمة العدو
استارة بالكناية عن السكر الهازم وجعل نسبة الهزم الذى هو من لوازم المشبه به
الى الامير قرينة للاستارة واعلم ان المصنف اعانيس هذا المذهب الى السكاكي بقوله
قال لانه غير مرضى عنده ولعل السكاكي اعاد مذهب اليه قليلا لاقسام الجواز ٩ ابراج
القل منه الى الاستارة المكنية من القوى كالرجع الاستارة التابعة اليها لذلك ايضا
لكنه مردود عاقل عن الشيخ عبد القاهر رحمه الله ان تشبيه الربيع بالقادر في تعلق وجود
القل به ليس هو التشبيه الذى يفاد بكائن والكاف ونحوها واعاها عبارة عن الجهة
التي راعى المتكلم حين اعطى الربيع حكم القادر في اسناد القل اليه هو مثل قولنا شبه
ما بليس فرفع بها الاسم ونصب الخبر وحاصل كلامه انه ليس في اثبت الربيع تشبيه الربيع
بالقادر بحيث يمكن ان ينسب عليه ادعاء بدخوله في جنسه واستعارته له بل تشبيهه في نسبة
الانبات اليه فقط ولو كان فيه الادعاء المذكور للزم اثبات اخص لوازمه اليه
من الخلق والايحاد وسنعم ان المختبر في الاستارة المكنية اثبات اخص لوازمه
فظهر فساد ما ذهب اليه السكاكي على ان نقول بعد تسليم جواز الاستارة المذكورة
ان من المصنف من نفسه يعلم ان من اثبت الانبات للربيع مجازا لا يحد من نفسه ادعاء ان
الربيع بينه هو والقادر المختار من جميع الوجوه حتى يثبت له اخص لوازمه فضلا
عن الانبات بل تشبيه الربيع بالقادر المختار في خصوصية الانبات بأن يقول ان الانبات
مشارك بين الربيع والقادر المختار وان كان في الربيع اضعف فيصح اسناده الى الربيع
في الجملة فيكون الربيع ما هو له بهذا التأويل نعم من اعنى بشأن الربيع وادعى انه بينه

٩ ومن قال ذهب السكاكي
الى ما ذهب اليه اعترار ابا
قال في الكشف من انه قد
يسند الفعل الى هذه الاشياء
اى ملاياته التي هي غير
الفاعل على طريق المجاز
المسمى استارة وذلك لمنا
هاها الفاعل في ملاية
الفعل كايضا هي الرجل
الاسد في جراته فيستار له
اسمه الا ان صاحب الكشف
اراد تشبيه انتقال الاسناد
من محله الى آخر بالاستارة
الاصلاحية لان هذا
استارة لتوبة قد افترط
في الطعن على السكاكي لان
من درجته من الحذف
والفضل كيف يتورط فيما
يفهم من ظاهر الكشف مع
انه اعظم من ان يخفى على من له
ادنى لب مد

هو القادر المختار حتى يثبت له الأنبات وغيره لكنه اعتنى بشأن الأنبات لتعلق غرضه بذلك يحتاج الى سلوك طريقة السكاكي لكن تمايز المقامين يدل على تفاوت الكلامين فاللازم من تسليم مدله امكان اعتبار مادته لكن شتان بين امكان الاعتبار وبين تلقي خلافه بالانكار. واعترض بعضهم على ما ذهب اليه السكاكي بوجوده. احدها لزوم كون المراد بيضة في قوله تعالى في عيشة راضية صاحبها لا لعيشة. وثانيها عدم صحة الاضافة في نهاره صائم لاستحالة اضافة الشيء الى نفسه. وثالثها ان لا يكون الامر بالاقادله مان في قوله تعالى فاوقدلى يا هامان. ورابعها توقف جواز نحو انتب الربيع بما يكون الفاعل الحقيقي هو الله تعالى على الاذن الشرعي واللوازم كلها منتفية اتفاقا واجيب بأن المراد من المشبه في الاستمارة بالكناية هو المشبه اذله لاحقيقة على ما علم من كلامه صريحاً فالمراد بيضة حقيقتها لكن مصورة بصورة صاحبها وداخلية في جنسه اذله بمبالغة ونصب قرينة وكذا الحال في غيرها فان دفع المفسد كلها بانحسام مادتها فلا حاجة الى ما ارتكبه في دفعها من التكلفات. وجوه التصرف في المنع الاول. التصرف المنعوى (بالتقصان) وهو ان يكون اللفظ موضوعاً لمعنى مع قيد فاستعمل بنونه (كالمشفر) اى اطلاق المشفر الموضوع للشفة مع قيد ان يكون شفة بئر (للشفة) مطلقاً فيقال فلان غليظ المشفر مع قرينة دالة على ان المراد هو الشفة لا غير (و) كاطلاق (المرسن) وهو موضع الرسن من اتف الفرس وغيره من المرسونات (للاقب) مطلقاً بجمونة القرينة (وهو) اى اطلاق اسم الكل للجزء (ك) اطلاق اسم الخاص للعامة وسموه مجازاً (تعديته عن مكانه الاصل) (لنوبا) لان اختصاصه بمكانه الاصل يحكم الوضع والصفة لا يحكم العقل (غير مفيد) لقيامه مقام احد المترادفين بالمكان نحو لث واسد في الدوات وحبس ومنع في المعاني لان امر القيد سهل لا يعجى كثير تفاوت ما لا. الثاني. التصرف المنعوى (بالزيادة) نحو قوله تعالى (واوتيت من كل شيء اى بما يؤتى مثلها) لامن كل ما يطلق عليه اسم الشيء (وهو) اى التصرف بالزيادة (عكس ما قبله) فقوله وهو مبتدأ وما بعده خبره الاول وخبره الثاني قوله (اطلاق اسم العام للخاص) وقد يقال تقديره كأنه قيل لم كان عكس ما قبله فقال لانه اطلاق اسم العام للخاص وما قبله اطلاق اسم الخاص للعام (ومنه) اى من التصرف بالزيادة (باب التخصيص بأسره) فانه مجاز في الباقي من ذلك العام سواء كان خصصاً بالتصل كالشرط والصفة والاستثناء او بالتفصل المستقل كالعقل والحس والدليل السمي. الثالث. التصرف المنعوى (بالتقليل لمفرد) نحو في الحمام اسد. لا يتقل لفظ الاسد الى الشجاع بل لتقل منه اليه بأن جعل

المترضى صاحب الايضاح

٤٤

٧. سعد الدين التفتازاني

وسيد الشرف الجرجاني

٤٤

الأوجه في توجيه تسمية الاستارة بالكناية ما قاله الجبرائي في رسالته في هذا الفن المشتملة بالعمريد وهو أن يقال إذا أراد المتكلم أن يستعير الفاعل الحقيقي الربيع فلو أطلق وأراد به الربيع لكان استارة مصرحة فلو لم يلفظ به بل كنى عنه بأن أطلق لازما من لوازمه الذي هو الانبات لينقل ذهن منته إلى ما زومه الذي هو الفاعل الحقيقي المراد به الربيع كانت بالكناية ضمن بالحقيقة كناية صريحة عن استارة مقدرة غير مذكورة لأماد كره السكاكي وهو أنه لما كان النية بحسب الأدلة من جنس السباع كان استارة ولما لم يطلق عليه لفظ السبع صريحاً بل أسم النية التي هي مرادفة للسبع بحسب دعواه يكون بالكناية وكذا في الربيع والفاعل الحقيقي لعدم كناية في وجود تكلفات كاتري كذا ذكره القاض الكرماني رحمه الله في شرحه للكتاب

ع

٧ قاله شارح التوائد سعد

الدين الحلال ع

أفراد الأسد قسمين متعارفاً وغير متعارف ثم نقل لفظ الأسد إليه متفرع على النقل في المعنى وهذا النقل هو مبنى الاستارة لأنه امر أدائي فهذا النقل لا يوجد في غير الاستارة من المجازات في الرابع في التصرف المعنوي (بالنقل لترتيب نحو آتت الربيع) إذا صدر (من بدعيه بالغة في التشبيه) فإن فيه أيضاً تصرفاً منوياً (وهذا) أي النقل لترتيب بحسب المعنى أي الاستارة في التركيب (لم يذكر) في كتب القوم (وهو يصد الخلف المتقدم) في النقل التركيبي اللفظي أنه لم يوجز لقوى كاذبه إليه البعض أو عقل كاذبه إليه الإمام الرازي والشيخ عبد القاهر أو استارة بالكناية كاذبه إليه السكاكي والفرق بينه وبين المجاز في التركيب بحسب اللفظ أن في المجاز في اللفظ لا يتقدم أن المبتدئ هو الربيع ولا بدعيه كأمه هناك وفي هذا يدعى أن الفاعل الحقيقي للانبات قسمان الله تعالى والربيع فيكون استناد الانبات إلى الفاعل الحقيقي بالتأويل فاللفظ مستعمل في معناه الحقيقي والنقل والمجاز في المعنى ففي الأول يلفظ المتكلم بلفظ دال على ما ليس عنده ليفهم منه ما عنده بلا دواء وفي الثاني يدعى أن المستند إليه هو ماله اللفظ أدعاء ثم يستند إليه ويتميز هذا عن الاستارة بالكناية أيضاً بأن فيها يتصور الربيع فاعلاً حقيقياً تشبيهاً لله ويستند إليه الانبات بخلاف هذا كذا قيل ٧ وأما أن المثبتين للمجاز العقلي يترون فيه قبل التأويل يتميز عن الكذب وفسره السكاكي عند تقرير منهجه بأن يكون للمستند إليه المذكور نوع تلقى وشبه بالمستند إليه المتروك من حيث دوران الانبات مع الربيع وجوداً وعلماً كدور أمه مع القادر المختار ولا يخفى أن هذا التشبيه يفيد أن الربيع هو الفاعل الحقيقي للانبات بل يفيد أنه فاعل في الجملة كما عرفت وكذا من يدعى أنه فاعل حقيقي لا يدعى أنه فاعل حقيقي في الواقع بل ما لم يأت التشبيه به ثم أدعاء أنه هو وتأويل فيوجد في كلا المذهبين أدعاء أنه ما هو له غاية الأمر يدعى من ثبت المجاز العقل أنه مبتدئ الفاعل الحقيقي في خصوصية الانبات والمص يدعى أنه الفاعل الحقيقي مطلقاً فالقوم يحمل هذا الأدعاء تصرفاً في امر عقل إذا النقل المشرع عليه ليست مجازاً كما عرفت تحقيقه والمص يحمله تصرفاً في النقل بحسب المعنى فإن أراد أن مجرد هذا الأدعاء قسم من المجاز فليس كذلك إذ المجاز قسم من اللفظ حيث استعملوا في تصرفه اللفظ وإن أراد أنه مبنى المجاز والمجاز في اللفظ غاية الأمر أنه مسبوق بالتصرف في المعنى فذلك شأن جميع الاستعارات فلا وجه لتمييزها عنها على أن اللفظ ههنا ليس بمجاز كما عرفت ثم إن القوم لما رأوا أن هذا اللفظ ليس بمجاز لقوى ورأوا أن مجرد التصرف في المعنى لا يجعله لقوى معوة تصرفاً في امر عقل إلا أن المصن للمجمل الهيئة التركيبية ههنا مجازاً قرنه تارة بتصرف في المعنى وهو الأدعاء المذكور فيجعله من قبيل التصرف المعنوي وتارة بتصرف في اللفظ بنون الأدعاء فيجعله من قبيل التصرف اللفظي لكنك خير

ان التصرف اللفظي ايضا لا ينفك عن نوع من الادعاء قسمية احدهما بالتصرف في المعنى والآخر بالتصرف في اللفظ تحكم وبالجملة كلام المص في تقسيمات المجاز لا يخفى عن اضطراب والله در السكاكي واحاطته بدقائق العلوم الادبية حيث لم يتجاوز عما ذهب اليه جماعة علماء العربية وإياكم ومعدنات الامور والله عليم بنات الصدور قوله (واما من يستقدمه عطف على قوله ممن يدعيه مبالغة في التشبيه وتفصيل للجمل الواقع في ذهن السامع ان حال المتقدم ماذا فيقول ان من يستقدان اثبات البقل من الربيع (فهو) اى قبحوا اثبت الربيع البقل (منه) اى من هذا المتقدم (حقيقة كاذبة) لعدم مطابقته للواقع لا مجاز لنوى او عطف ولا محذور فان يكون الثنى مجازا باعتبار حقيقة باعتبار آخر (ولذلك) اى ولكون نحو اثبت الربيع حقيقة كاذبة اذا صدر ممن يستقدمه ومجازا عقليا اذا صدر ممن يدعيه (لا يحكم فيه) اى في نحو اثبت الربيع (يحكم) من انه حقيقة او مجاز (الاثبت) اى دليل يدل على حقيقة الحال (فلم يحمل على المجاز قول ابى النجم) قد اصحبت ام الخيلار تدعى ● على ذنبا كلمما صنع ● من ان رأت رأسى كراس الاصلع ● يا بنت عمال تلوى واحسبى (مبعضه ٣) قترعا عن قترع ● جذب الليالى ابطى اواسرى) اى ميز عن الرأس قترعا اى شعرا مجتمعا في نواحي الرأس عن قترع آخر واراد التمييز بسبب الشيب وجذب الليالى فاعل ميز وقوله ابطى اواسرى مفعلة لليالى اى المقول لذلك او حالا اى مقولا لها (حقى قال) اى لم يحكم بالمجاز حتى قال هذا ليت (افاء قيل الله الشمس اطلتى) حتى اذا واراك افق فارجى ● قوله قيل الله اى قول الله دليل على ان الشاعر لا يريد ظاهر ما قاله سابقا اعنى نسبة التميز الى الزمان بل اراد المجاز بدليل اثبات الافاء الى الله تعالى واعتقاده ان الله تعالى خالق للاشياء (الاصل الثالث) من الاصول الاربع في علم البيان ● في الاستعارة وفيه مقدمة ● لبيان معنى الاستعارة (وتقسيمات) لها الى اقسامها المشهورة (وتبيين وانحاشة) لبيان بعض القوائد المتعلقة بها (المقدمة) اى هذه البارة هى المقدمة (قيل) القائل من السلف (الاستعارة جعل الشئ الشئ) كافي الاستعارة المصرح بها مبالغة في التشبيه وفي لفظ الجبل اشارة بأن الحكم باتحاد المشبه والمشبه به اخطاء ولا يبهنا من قيد آخر وهو تسميته باسمه اذ الاستعارة ليس الادعاء المذكور بل اعطاء اسم المشبه المشبه بنا عليه او يراد بالشئ اسم المشبه بدو يجعل اسم المشبه به اسم المشبه بينه لادعاء اتحاد مدلوليهما ولا يخفى ما فيه من اشكاف (او جعل الشئ لثنى مبالغة في التشبيه) كما في الاستعارة المكثفة عنها لانها اثبات لازم لمشبه به المشبه لادعاء كونه من افراده وادخلا في جنسه حتى صار كما للمشبه به في الحقيقة ثابت للمشبه ما هو من خواص المشبه به وكل من هذين الجبلين ليس الا بطريق الارتجال حتى يخرج عن المجاز (نحو في الحمام اسد)

الاصلع الذى انحصر شعره
مقدم رأسه اراد به شيبه
قوله يا بنت عمال نداء الى
امراتهم الخيلار وكانت بنت
عمه واحسبى اشهر من الصبوح
وهو النجوم بالليل خاصة
واراد سكونه وسكوته عن
اللون ●

٣ اى ميز عن الرأس قترعا بدو
قترع فمن معنى بدو كافي قوله
تعالى لتركبن طبقا عن طبق
اى بدو طبق كذا قيل ●
قوله افاء اى افق ابى النجم
او شعره ●

هذا مثال الاستعارة المصرحة فإنه جعل الرجل الشجاع المشبه بالأسد من أفراد
 وادخلا في جنسه حتى أعطى له اسمه والقرينة قولك (و) قوله (و) وإذا النية
 انثبت اغفارها (و) حيث شبه النية بالسبع في اهلاك النفوس ثم بولغ في التشبيه حتى
 عد من أفرادها وادخلا في جنسهم أثبت لها ما هو لازم المشبه وما هو من خواصه
 خصوصا في الاهلاك اعني الاغفار روى ان حسن بن علي رضي الله عنهما دخل على معوية
 رضي الله عنه يود فلما أقام وانشد **تجلى للشاميين ارحم** **اني لرب اله لا اتضعع**
 فأجابته الحسن رضي الله عنه على الفور وقال **وإذا النية انثبت اغفارها** **الفت كل نعمة**
لا تنفع وهذا اليت لا يذوب والفرق بين المصراحة والمكنية اعطاه اسم المشبه في
 الاول ولازمه في الثاني لانه لما صرح بالمشبه في الثاني لم يمكن ان يعطى له اسم المشبه
 فاعطى له لازمه **واعلم** ان المص اختار تعريف السلف ليعجز الاستعارة التصريحية عن
 المكنية في التعريف مع ان تعريف السكاكي احسن حيث قال ان تذكر احد طرفي التشبيه
 وتريد به الطرف الآخر مدعي دخول المشبه في جنس المشبه به دالا على ذلك بآثارك
 للشيء ما يخص المشبه به وقيل الذي اختاره المصنف غير مانع لصدقه على بعض أقسام
 التشبيه نحو زيد اسد ولا يجدي قوله مبالغة في التشبيه لان المبالغة توجد في بعض صور
 التشبيه وغير جامع لعدم صدقه على الاستعارة في المتمعات لان المتمتع ليس بشئ ويمكن
 ان يحجب عنه بأن المراد بجمل الشيء الشيء كليمها واحدا معنى ولقفا وليس الاخير
 في التشبيه وايضا يطلق الشيء على المتمعات باختيار وجود اللفظ الدال عليه (وتسمى)
 الاستعارة (استارة لكان المناسبة) اي لوجودها بينها وبين معنى الاستعارة لئنه وهو
 طلب العارية واخذها للانففاع بها (اذا كان المشبه استعار حقيقة المشبه) للمشبه
 (حيث ادخل) المشبه (فيه) اي في المشبه به وجعله فرداً من أفراد (ادخله كما يستعار
 الثوب) فان مستعيره يظهره في معرض المستعار منه وفي صورته ولا فرق الا بأن الثاني
 مالك دون الاول والمحجب ان المصنف جعل المستعار نفس الحقيقة وليس كذلك لان
 الاستعارة قسم من المجاز الذي هو قسم من اللفظ فينبغي ان يكون المستعار اسم المشبه
 او اسم لازمه على ان عبارة السكاكي لم يساعد ما ذكره المصن واما ان المستعار في المكنية
 هل هو اسم النية او لازمه فسيجيء مفصلاً ان شاء الله تعالى (ولذلك) اي ولا يدخل
 المشبه في جنس المشبه مع انه مبنى الاستعارة (لا تأتي) الاستعارة (في العلم) اذ لا يتصور
 الاشتراك فيه لان العلم واحد شخصي (الابيضين وصفية) للعلم كما اذا اشتهر شخص من
 الاشخاص بوصف من الاوصاف فيجعل علمه بمنزلة وصفه (كخاتم) اي كختمين حاتم
 وصف (الوجود) لاشتهاره به فصار كما نه اسم للوجود ولا انتقال الذهن منه اليه (و) تضمين
 (مادر الجمل) من بخله انه سقى اباه فشع ٧ في باقي الماء ومدر الحوض به لتلا شرب آخر فضله

فذلك سمي مادرا واسمه مخارق وكتفين فرعون الضلال وموسى الهداية كما يقال لكل
فرعون موسى اى لكل ضال هاد (ثم قيل هذا) النوع من المجاز (مجاز لغوى لان الاسد
موضوع للحيوان المفترس) حقيقة (دون الشجاع) الممدود من افراده بالتأويل فيكون
استعماله في الشجاع استعمالا في غير ما هو موضوع له عند التحقيق واستدل على انه موضوع
للحيوان المفترس بأربعة اوجه فقال (والا) اى ان كان الاسد موضوعا للشجاع (كان)
لفظ الاسد (صفة) اى اسم صفة (لا اسما) للذات (و) كان استعماله فيمن كان على غاية قوة
البطش ونهاية جرأة الاقدام (حقيقة لأجازه) لان لفظ الاسد اذا وضع للشجاع فحيث
وجد فيه ذلك الوصف صح اطلاق هذا اللفظ عليه حقيقة (و) لو كان موضوعا له (لم
يعد تشبيها) لانه مستعمل حيث ذفيما وضع له حقيقة مع ان مبنى الاستارة على التشبيه (و)
لو كان موضوعا له (لا احتياج الى قرينة) مع انه لا احتياج الى قرينة لاستعماله فيما وضع له
وفي بعض النسخ لا احتياج الى قرينة والمعنى ظاهر ولزم ان يكون الترض من نصب
القرينة في الاستارة إيجاب حل الكلمة على ما هي موضوعه له لانه لا منها عن حلها
على ما هي موضوعه له والتوالى بإسرها باطلة فكنا المقدم واذا كان موضوعا للحيوان
المفترس يكون استعماله في الشجاع استعمالا في غير ما وضع له فيكون مجازا (وقيل لا) اى
ليس هذا مجازا لقولنا بل عقليا لان التصرف فيه في امر منوى عقلى لالتوى لفظى
وهو ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه وكونه فردا من افراده مع سد طريق التشبيه
فالقول يحكم بكونه مجازا لاصحاب اللغة ويفرق بين الادعاء والحقيقة كما يفرق في الاسناد
المجازى واستدل على كونه مجازا عقليا بأربعة اوجه اشار اليها بقوله (والا) اى وان لم
يكن مجازا عقليا بل لغويا (لم يكن ذلك) اى اطلاق اسم الاسد على الرجل (ادعاء
الاسدية له) اى للشجاع لان المجاز اللغوى يقتضى القرينة والادعاء العينية (ولم يكن)
ذلك الاطلاق (في قوة انه) اى الرجل الشجاع (ليس بأدعى انما هو اسد) لانه غيره لكنه
في قوته بالاتفاق (ولم يكن للتعجب في قوله) قامت تطلق من الشمس * نفس اعز على من
نقى (قامت تطلق ومن عجب * شمس تطلق من الشمس) وجه لان ما يطلق عليه
لفظ الشمس لو كان شخصا آدميا لم يكن للتعجب من تظليله معنى (ولا يكون (لانكاره)
اى لانكار التعجب اولانكار الشاعر (في قوله) فكيف تنكر ان تبلى مجارها * والبدر
في كل وقت طالع فيها (اى في مجارها وهي مائتده المرأة على رأسها قوله (وجه)
اسم قوله لم يكن اى لم يكن له وجه لان ما يطلق عليه لفظ البدر لو كان آدميا لم يكن نهى
التعجب معنى لان نهى التعجب مبنى على انها بدر حقيقة وعلى ان شان شانها ابلا ما لكان
(والجواب) عن الاوجه الاربعة بتمتع الملازمة وهو (ان الموضوع له) هو (الاسد

حقيقة لا) الاسد (ادعاء وهما) اى الاسد حقيقة وادعاء (غيران) فلا يلزم من استعمال لفظ الاسد في الاسد ادعاء استعماله فيما وضع له حقيقة حتى يحتاج الى الفرق بينهما بالقل ويلزم ان يكون مجازا عقليا (وكل ما ذكرتم) من القوازم الاربعة لازم (للاდება) وتناسى التشبيه قضاء لحق المبالغة في الاستارة ولقد احسن من قال ان هذا اختلاف فرع الاختلاف في تفسير الوضع فان قلنا انه تعيين اللفظ بازاء معنى بنفسها بلا تأويل لا يحل الاستارة موضوعة لانها بتأويل فيكون مجازا لنوينا وان قلنا انه تعيين اللفظة بازاء معنى بنفسها اعم من ان يكون بتأويل او بلا تأويل يكون الاستارة موضوعة فيكون مجازا عقليا لاشتغاله على تصرف عقل كاسر (وقد تردد الامام عبد القاهر) لهذا النوع من المجاز وهو الاستارة (فيها) اى في كونه مجازا لنوينا او عقليا ذهب في اسرار البلاغة الى انه مجاز لنوى وفي دلائل الاعجاز الى انه مجاز عقلى قبل ومنشأ التردد هو ما ذكرناه في تفسير الوضع اقول لعل مراده يحمله عقليا تارة هو كون المجاز القنوى في الاستارة فرما على التصرف في امر عقلى هو الادعاء المذكور لانه عقلى محض وقد صرفت الفرق بين المجاز العقلى وبين الاستارة والاستارة بالكناية (فان قلت) اذا كان كل ما ذكر لادعاء الاسدية له (فكيف الجمع بين ادعاء الاسدية ونصب القرينة على عدم ارادتها) اى ارادة الاسدية وهل هو الاجع بين المتأفين (قلت انه) اى المستير (يدعى ان للاسد صورتين متعارفة) وهى التى لها فاية جراحة الاقدام ونهاية قوة البطش مع الهيكل الخصوص (وغيرها) اى غير متعارفة وهى التى لها تلك القوة والجبرأة لامج ذلك الهيكل (كما قال المتن) في هذا النوع من الادعاء وان لم يكن هناك استارة (نحن قوم مبين في زى ناس) فوق طير لها شصوص الجمال) اى نحن قوم من الجن حذف نون من لائقه الساكنين في لباس ناس و صورتهم فوق طير والمراد بها الجمال لقوله لها شصوص الجمال فسد نفسه وجاعته من جنس الجن وجماله من جنس الطير ادعاء (وؤريته) اى الادعاء (المخيلات العرفية) والتأويلات المناسبة في اخراج شئ من جنس وادخاله في آخر (بحو) قولهم (هذا ليس بأسد وانما هو را كتنى احاب اسد) اذا رأو اسدا هرب عن ذئب (وهذا ليس بالسان وانما هو اسد في صورتانسان) اذا رأوا انسانا لا يقاومه احد فعلى هذا حصة اطلاق الاسد دأثر مع الشجاعة وجودا وعندما كما في هذين المثالين وهى توجد في صورتين المتعارفة وغير المتعارفة (وذكرت القرينة) الدالة على ان المراد غير المتعارف (لئلا يحمل) الاسد (على المتعارف) الذى يسبق الى البقهم عند اطلاق لفظ الاسد فلا يلزم الجمع بين المتأفين اذ لا يدل القرينة على نفي الاسدية مطلقا القرينة الاستارة صارفة عن الحقيقة كقرينة سائر المجازات ومبينة لاحدا المحتملين

كقريئة المشترك (وعليه) اى على ادعاء جعل افراد الشئ متعارفا وغير متعارف لكن من باب التشبيه قوله ٧ وخيل ٧ قد دلقت لها بخيل (وتحية بينهم ضرب وجميع ٩) فانه جعل افراد التحية على قسمين متعارف كلام عليك وامثاله وغير متعارف وهو الضرب الوجيع (و) عليه (قوله تعالى يوم لا ينفع مال ولا بنون الا من اتى الله بقلب سليم) اى الاسلامه من اتى الله فيجعل افراد جنس المال والبنين متعارفا وغير متعارف وهو سلامة القلب ويجوز ان يجعل بمعنى لا ينفع شئ ما احدا الا غلصا سليم القلب فيصع ابدال السلامة بالانويج (التقسيمات) للاستعارة (واذ لا بد) في الاستعارة (من مستعار منه وهو المشبه به ومستعار له وهو المشبه به) واللفظ ثم قد يتبعه (اى اللفظ) (حكم) مناسب للطرفين (فهى) اى فالاقسام ٨ اربعة الاول (التقسيم من جهة المشبه به فنقول (المشبه به ان ذكر) باسم جنسه او بلفظ يشمل فيه كافى الاستعارة التشبيلية لانها بمنزلة علم الجنس ولهذا لا يغير (فصرح بها) اى مصرح بالاستعارة لتصريح بذكر المشبه به (نحو تبسم بدر) شبه المحبوب بالبدن ثم ادعى كونه من جنس البدن فأعطى له اسمه فسمى صريحا للماعرج باسم البدن (وان لم يذكر هو) اى المشبه به (بل) ذكر (حكم مختص به) اى بالمشبه به لان غير المختص لا يصير قريئة سواء كان الحكم المختص به اسما او ميا بالنسبة الى المشبه كالتياب النية او اسما محققا كآيات الربيع على مذهب السكاكي (مع) ذكر (المشبه فكفى عنها) اى عن الاستعارة وسميت بذلك لان المشبه به لم يصرح به بل كفى عنه حيث دل بذكر لازمه ٧ (نحو لسان الحال افصح من لسانه) ٩ شبه الحال الدالة على المقصود بانسان يتكلم في الدلالة ثم ادعى انها انسان بينه ثم اطلق اسم الحال على هذا التخيل ثم توهم له لازم المشبه به الذى به قوام الدلالة في الانسان وهو اللسان ثم شبه هذا اللازم باللازم الحقيقى الذى للمشبه به ثم اطلق اسم الحقيقى على التوهم ثم اضيف الى اسم ذلك التخيل ليكون قريئة مائة عن ارادة الحقيقة فيكون في الاستعارة المكى عنها تشبيها واستعارتان بخلاف المصرح بها الحقيقية فان فيها تشبيها واحدا واستعارة واحدة وبخلاف التفضيلية فان فيها تشبيها واستعارة واحدة فان المشبه فيها وهى الحال كانت على حقيقتها جارية على التشبيه والاستعارة فيها اعلم في اللازم وفي المكينة الاستعارة فيها وعلى اللازم ما فنقول في التفضيلية لسان الحال الشبيه بالانسان المتكلم افصح من لسانى ونسبة افصح الى الحال كنسبة اللسان اليها اذا لم يحمل على الترشيع واعلم ان في الاستعارة بالكتابة اقوالا ثلاثة الاول ما ذهب اليه الجمهور وهو ان المستعار في مثل قولك اظفار النية نشبت بفلان هو اسم المشبه به المسكوت عنه اعنى لفظ السبع مثلا وآيات الاظفار للنية التى هى المشبه بكتابة عن لفظ السبع. وكونه مستعارا للنية وهذا مختار صاحب الكشف ١٠ الثانى ما ذهب اليه

٧ يعنى رب خيل قد دلقت اى مشيت لهاروب وبخيل ٨ وهذا البيت يحتمل المدح والذم لانها في مقام المعركة دليل الشجاعة وفي مقام المباشرة دليل سوء الاخلاق ٨

٧ قال الشاعر ١٠ ولقد نطقت شكر روك مقعها ١٠ ولسان حالى بالشكايه انطق ٩ وفى بعض النسخ من لسان المقال الا ان النسخ الصحيحة على قوله من لسانى وهو الراجح دراية كاهو المحمد عليه رواية لان المصنف قصد بهذا المثال رعاية الوزن لانه مصرع وعلى ما فى بعض النسخ بقوت هذا المرام ٨

السيد الشريف قدس سره
ع

صاحب الايضاح وهو انه قد ضم التشبيه في النفس فلا يصرح بشئ من اركانه سوى لفظ
المشبه ويدل عليه بأن ثبت للمشبه امر مختص بالمشبه فيسمى ذلك التشبيه الضمير استارة
بالكنية الثالث ما نسب بعضهم الى السكاكي من ان الاستارة بالكناية هي لفظ المنية المستعمل
في السبع مثلاً فانه ادعى المنية السبع مع ذلك اطلق عليها اسمها وعلى كل من هذه المذاهب
ايراد ما على الاول فبأن المنية اذا كان مشبهها والسبع مشبهها يلزم ان يذكر في الاستارة
كلا طرفي التشبيه احدهما تحقيقاً وهو المشبه والاخر تقدير الى ذكر لازم وهو المشبه وقد
عرفت ان ذكر طرفي التشبيه يتم التحقيق والتقدير وما على الثاني يلزم عدم المناسبة في تسميتها
استارة اذ التشبيه الضمير ليس باستارة لا لفظاً ولا معنى على انه يلزم على هذين المذهبين
ان يكون لفظ الاظفار على معناه الحقيقي وان يكون اثبات الاظفار استارة تخيلية ولا ينبغي
ما فيه من التكلف لان حقيقة الاظفار امر محسوس وحقيقة الموت امر مقول والمحسوس
لا يمكن اثباته للمقول في اعتبار العقل لدم امكانه وكذا الخيل لا يمكن اثباته للمقول لما
ذكروا والطريق تخيل المنية سيما ادعاء ثم اثبات امر خيل مهلك شيه بحقيقة الاظفار
كاهو مذهب السكاكي وما على الثالث قلنا استعمال لفظ المنية في المعنى الحقيقي يتنافى
جعلها استارة وادعاء السبعة لها بعد الاستعمال لا يجدي اصلاً اذا عرفت هذا فاعلم ان
المذهب الحق والذي عول عليه السكاكي هو ان الاستارة ادعاء دخول المشبه في جنس
المشبه به معنى واعطاء اسم الثاني للاول او لازمه لفظاً والاستارة بالكناية بحسب المعنى
ادعاء دخول المنية في جنس السبع بحيث تخيل له ما للسبع من آلة الاحلاك اعنى الاظفار
وبحسب اللفظ هو اثبات لفظ الاظفار الى المنية بأن تضيف اليها كقولك اظفار المنية
او تنسبها اليها كقولك انشبت المنية اظفارها وانما سميت مكينة لنقل لفظ دال على لازم
المشبه به الى لازم المشبه فالذي يسمى استارة بالكناية لفظاً هو هذا النقل والذي يسمى
استارة تخيلية هو نقل لفظ الاظفار من حقيقتها الى الامر الخيل في المنية فان قلت اضافة
الاظفار الى المنية ليست استارة بل تصرف في امر عقلي قلت نقل الاظفار الى الامر الخيل
لنوي قطعاً وهذا النقل من حيث كون الامر الخيل مستقلاً استارة تخيلية ومن حيث
اضافته وتوجيهه الى المنية استارة بالكناية فالنقل واحد حقيقة ومختلف اعتباراً فلا يخرج
بزيادة الاعتبار عن كونه نقلًا فهو **هو** واذا انتهى الكلام الى هذا المقام قد انجز الى ان كلا
من التخييلية والمكينة هل يستلزم احدهما الآخر ام لا ذهب السكاكي الى اتفكاك كل
منهما عن الآخر اما اتفكاك الاول عن الثاني فقد مثله بقوله لسان الحال الشبه بالمتكلم
ناطق بكذا فان تصرح التشبيه يتنافى اعتبار المكينة فيها لانها عبارة عن اضافة الامر الخيل
الى الحال الذي ادعى انه انسان لا الى الحال الشبه به واما اتفكاك الثاني عن الاول فكيفما ثبت

الانبات للربيع فانه استعارة بالكناية مع انه لا تخيل فيه اذ لاجل حسن التخييل امر في الربيع يشبه الانبات الحقيقي لان ذلك مما لا يقبله الذوق السليم هذا حاصل ما ذكر السكاكي ولم يرد بذلك الا مجرد بيان امكان انفكاك كل منهما عن الآخر فلا يرد انه لاجل حسن في انفكاك التخييلية عن المكنية ولم يرد ذلك في كلامه البلاء الا انه يرد على السكاكي منع الامكان في انفكاك المكنية عن التخييلية اذ لا يمكن اضافة لازم امر الى امر آخر بدون التخييل فيه كما مر وما ذكره في ايجز الربيع فقد عرفت حاله هناك بالامر بدعيه فارجع **﴿ الثاني ﴾** من قسميات الاستعارة من جهة المشبه والمقصود منه بيان اقسام المصريح بها (المشبه) للمتروك في المصريح بها (امام موجود) سواء كان محسوسا نحو رأيت اسدا يرى او مقولا كقوله تعالى اهدنا الصراط المستقيم اى دين الاسلام (تحقيقية) لتحقيقه حسا او عقلا (اولا) يكون موجودا (تخييلية) لوجوده في الخيال (فالتحقيقية اطلاق اسم الاقوى في صفة) وهو المشبه به (لاضنف فيها) اى في تلك الصفة وهو المشبه والمراد بالصفة وجه المشبه (لئلا يتساوى للزومات) اى الموصوفات (على تساوى اللازم) اى الوصف كما قرر في غير هذا العلم (كلاسد للشجاع) حيث تريد الحلق الوصف الاضنف اعنى شجاعة الانسان بالوصف الاقوى اعنى شجاعة الاسد فتدعى ان ملازم الاضنف اعنى الرجل الشجاع من جنس ملازم الاقوى اعنى الاسد باطلاق اسم الاقوى على الاضنف مع سد طريق التشبيه حتى يلازم منه تساوى الوصف واعتبار السكاكي كون الملازمين مختلفين في الحقيقة ارادها ما يميم الحقيقة الشخصية كزبد وعمرو والكلية النوعية كطائر وانسان (و) كاطلاق لفظ (البدل للوجه) في وضوح الوجه واشراقه وملاحة استدارته على قياس ماسر (ومنه) اى من الاستعارة التصريحية (الاستعارة بالضد) او بالنقيض وقدمر تشبيه احد الضدين او النقيضين بالآخر منهما فيمكن ان يستعار اسم احدهما بالآخر منهما بعد اذ طعن احداهما من جنس الآخر لالحاقا للضاد والتناقض منزلة التاسب (حكما) او تخليا نحو) قوله تعالى (فبشرهم ببذاب اليم) اى انذرهم ادخل الانذار في جنس التبشير لتكم ثمة استعارته وكذا في التلميح وقدمر الفرق بينهما واعلان من الاستعارة التصريحية فتمما سمي بالتخييلية اشار اليها المص بقوله (واذا كان) المستعار (منترطمان) غلة (امور) هى مواد الهيئة المعبرة في طرفه واستعير لمدى امور مثلها في الهيئة المنتزعة منها (نحو) قولك (قدم رجلا ويؤخر ٣ اخرى للمتردد في الامر) كالملقى الذى يميم بالجواب تارة ويحجم عنه اخرى سمي هذا النوع من الاستعارة (تخيلا على سبيل الاستعارة) فالترددان هما الوصفان والجامع الصريح المنتزع منها وقدمر في التشبيه التخييلي الذى هو ميم هذا النوع من الاستعارة ان الامور المتعددة خازجة عن طرفي التشبيه وليس

١٧ المورد السيد الشريف
الجرجاني قدس سره ع
١٨ صاحب الايضاح ع

٣ اى يؤخر الرجل الذى
قدمه اولالا انه يقدم
رجلا تارة ويؤخر رجلا
اخرى تارة اخرى
اذ حاصله ان المتردد يخطو
خطوة الى قدم وخطوة
الى خلف كما توهم وليس
كذلك بل المراد انه يخطو
خطوة تارة ويتركه اخرى
وما ذكره المشوهم ليس
صورة المتردد بل صورة
المخير وفرق ما بينهما قد بر

ع

جزأ من وجه الشبه بل هي مادة لهما ولوجه الشبه فقط وإن مرجع تركيب الطرفين
 ووجه الشبه هو تركيب الهيئة فقط بأن كان منترعا من أكثر من امرين إذ المنتزع من امرين
 هيئة واحدة قطعاً ثم إن الهيئة المركبة ان عبر عنها بلفظ مفرد كلفظ المثل والقصة مثلاً
 يكون مفرداً في عرفهم لأن مدار الافراد ٩ والتركيب عندهم افراد اللفظ وتركبه حتى
 لو عبر بلفظ مركب فاعناهو لتحصيل مواد الهيئة عند عدم اشتباهه او غرابته وانما المقصود
 هيئتها فقط فيكون المأل إلى التعبير بلفظ المثل وان لم يصرح بذلك اذ التفصيل لاجل
 نقش الهيئة في ذهن السامع فيكون مقصوداً بالعرض وانما المقصود بالذات ملاحظة
 الهيئة اجلاً فيكتفي في التعبير عنها لفظ المثل مثلاً فيكون مفرداً حتى ان لم يذكر يكون
 مقدراً البتة فاذا عرفت هذا فقد انضج وجهه ودرجهم الاستعارة التمثيلية في المجاز الذي
 اعتبر فيها الافراد فاندفع بهذا اعتراض صاحب الايضاح بأن التمثيل مستلزم للتركيب المتناهي
 للافراد فكيف يكون قسمان الاستعارة التي هي قسم من المجاز المفرد وذلك لان التمثيل
 مستلزم للتركيب في المواد لفظاً ومعنى لكنها ليست شيئاً من الطرفين وكذا قد يستلزم
 التركيب في الهيئة لكن معنى لالفاظ فلان منافاته الافراد اللفظي الذي هو المعبر في هذا
 الفن فان قيل ٧ نعم انه كالاستلزام التركيب لا يستلزم الافراد بل قد يكون مركباً كافي مثال
 المفق فكيف يكون قسمان المفرد قلنا انه مستلزم للافراد لفظاً باعتبار تصور الهيئة
 اجلاً او ذكر الالفاظ المتعددة الدالة على مواد الهيئة لا يستلزم تركيب الهيئة اذ التقدير
 اراء اياها المفق بهذه الصورة وهي تقديم رجل وتأخيرها اخرى لكن اقام المتعدد
 مقام ذكر الهيئة لظهور تشبيه الهيئة التي هي المراد وخفاً الامور التي ينتزع منها الهيئة
 ومنهم من قال ٣ لا بد من ملاحظة تفاصيل المواد اولا حتى يمكن انتزاع الهيئة منها حتى
 لو لم يذكر تلك الالفاظ يكون مقدرة في الكلام فيحصل التركيب في الطرفين اقول
 لا يخفى ان اللازم مما ذكره وجوب تركيب مواد الطرفين لانضمهما وقيل ان الهيئة
 المنتزعة من امرين من تلك الامور غير المنتزعة من امرين آخرين منها فيلزم التركيب قطعاً
 اقول اللازم منها تركيب الهيئة معنى ولا يلزم من ذلك تركيبها لفظاً بل الأكثر التعبير
 بلفظ مفرد لوجوب ملاحظة اجزاء الهيئة دفعة واحدة لما لا يعتبر التشبيه في
 الاجزاء قصداً اصلياً فالمعبر هو الملاحظة الاجالية وبالجملة قد اشتهى على هذا الفاضل
 تركيب الامور لفظاً بتركيب الطرفين وكذا تركيب الهيئة معنى بتركيبها لفظاً لكننا
 قد عرفت الحال فلا نطول بذكره المقال وان شئت كلاماً طويلاً الذيول والاذناب فليكن
 برسالة حررها في هذا الباب والله اعلم بالصواب قال السكاكي ولكون الامثال كلها
 تمثيلات على سبيل الاستعارة لا يحد التعبير اليها سبيلاً اما كونها تمثيلات فلان الامثال

٩ قل بعض من شراح
 التخصيص ان المراد بالمفرد
 عندهم ما يقابل الجملة لاما
 يقابل المركب حتى قال ان
 المجاز عند السلف من علماء
 هذا الفن قسمان لغوي وعقلي
 وقال اللغوي يسمى مجازاً
 في المفرد فيكون المراد ما
 يقابل العقلي ويسمى مجازاً
 في الجملة فلا منافاة بين
 التركيب الذي في التمثيل
 وبين الافراد الذي في المجاز
 المفرد فيصعب جعل التمثيل
 قسمان من المجاز في المفرد وهذا
 ما ذكره عبد

٧ قاله سعد الدين التتائلي
 عبد

٣٣ قاله السيد قدس سره
 ٦٦ قاله سعد الدين التتائلي

عبد

هي الكلمات السائرة المثل مضربها ومورد لها كقوله * كانت مواعيد عروق لها مثالا *
وما مواعيد الا بالاطيل * وكقولهم في الصيف خيت اللين * وانما لا تغير لانها لو غيرت
لم تكن مثلا بل مأخوذا منه دالا عليه ٧ قال العلامة الزمخشري ان الامثال السائرة
لا تكون الا اقوالا فيها غرابة من بعض الوجوه نحو فقلت على تلك الترابية وجيت
الافلاظ عن التغير والافات الغرض المطلوب منها (و) الاستعارة (الخيالية) هي
(الطلاق اسم) المشبه به (الموجود) المتحقق حيا وعقلا (على) المشبه (الموهوم)
الذي لا يتحقق له بوجه من الوجوه لاحسا ولا عقلا كقول ابى ذؤيب الهذلي * واذا
النية انشبت اظفارها * (الفت كل نعمة لاتنفع) وقد عرفت ان فيه استعارتين احدهما
مكنية وهي اثبات الاظفار للنية بعد ادخالها في جنس السبع ادعاء والاخرى تخيلية
وهو اطلاق لفظ الاظفار على الامر المحفل في النية وكل واحدة منها قرينة للآخرى
٩ قال صاحب الايضاح وفي هذا التفسير تسف اراد به ان يراد بالنية صورة السبع
ادعاء ثم اخترع صورة لها مثل صورة الاظفار في السبع وذلك لانهم يكتفون بالاثبات
امر غرض بالسبع للنية بناء على التشبيه المضمر في النفس وايضا على هذا التفسير
يوجد ههنا استعارة تصريحية لان اطلاق الاظفار على ذلك الامر الموهوم تصريحية
تخيلية وهذا خلاف ما ذهب اليه السلف كاقول الشيخ عبد القاهر ان في قولك يدا الشمال
انك لا تستطيع ان تزعم ان لفظ اليد قد نقل عن شيء الى شيء اذ ليس المعنى على انه
شبه شيئا باليد بل المعنى على انه اراد ان يثبت للشمال يدا ولهذا فسروا الخيلية بمحمل
الشيء للشيء وايضا يلزم ان يكون الترشيح تخيلية للزوم مثل ما ذكره فيه اقول بتحقيق
المقام بحيث يندفع عن الاوهام هو ان التشبيه كامر غير مرة هو الحاق الناقص بالكامل
والاستعارة هو مبالغة التشبيه بأن يحمل المشبه الناقص من جنس المشبه به الكامل
وهذا هو الادعاء الذي هو معنى الاستعارة ثم ان علامة هذا الادعاء ترك اسم المشبه
بالكلية او ذكره لكن اريد بالمشبه المشبه به بعد ادعاء دخوله في جنس المشبه به حتى
لولم يكن ترك اسم المشبه او ادعاء دخوله في جنس المشبه به لافات المبالغة المذكورة
ففوت الاستعارة فلا بد في النية من ان يراد به السبع ادعاء ولا يخفى ان هذا الادعاء
مقارن لكون النية مرادف للسبع والالم يفسر التعبير بالنية كاسمي * فاللازم في الاستعارة
المكنية انه هو المشبه به بينه ولذلك اكدت ما يلزمه من اخص لوازمه وان كان
بطريق الخيل واما اللازم في التصريحية هو دخوله في جنسه وهذا الادعاء ناقص
من الادعاء السابق لانه اكتفى اطلاق اسمه دون اخص لوازمه ولا يخفى ان اطلاق
الاسم هو من اثبات اللازم هذا * ثم ان ادعاء السبعة للنية لا يستلزم كونها سعا

لهذا الجنس من المعنى كان
اسما لجنس الاسد فيقع
الاستعارة باعتبار شيوع
مدلولها لا باعتبار علميتها
٩ واعلم ان الاستعارة مبالغة
التشبيه بحيث يدعى دخول
المشبه في جنس المشبه به
وكونه من افراده ثم تعطى
بناء على هذا الادعاء شيئا من
خواص المشبه به للشبه وهذا
الادعاء يسمى استعارة ثم
ان كان المستعار اسم المشبه به
تسمى تصريحية وان كان من
خواصه اللازمه تسمى مكنية
لكون الاستعارة باللازم ثم
ان ذلك اللازم لكونه من
خواص المشبه به لا يفسر
اثباته للمشبه حقيقة فلا بد
من اثبات امر محفل فيه عائلته
فيطلق عليه اسم ذلك اللازم
ولما كان هذا اطلاقا للفظ على
غير ما وضع له يكون استعارة
تخيلية واضافتها الى المشبه
مكنية فظهر ان كل استعارة
مكنية يستلزم الاستعارة
الخيالية واما عكس ذلك ففيه
خلاف والحق انه غير مستلزم
كافي قولك انشبت النية
الشبيهة بالسبع اظفارها لكن
لما كان مثل هذا قليلا في كلام

حقيقة وذلك ظاهر فالثابت لها لا يكون حقيقة الاظفار بل يستلزم ثبوت امر خفي
مماثل لحقيقة الاظفار في الاهلاك هذا مذهب السكاكي ولا غبار عليه اصلا فليس
في ذلك تصف كالايحفي وما ذكره من ثبوت الاستعارة التصريحية فليس بمقول لان
المشبه بحقيقة الاظفار اظفار المنيه وهى مضافة الى المنيه تخيلية نعم من حيث اعتبارها
مستقلة تصريحية اذ لا مانع من هذا الاعتبار لكن هذا الاعتبار لا يلتفت ههنا الا لاجل
جعل القتل لغويا كما عرفت واما ما نقل عن الشيخ عبد القاهر فعنه انه ليس للشمال
امرا محققا ينقل اليه لفظ اليد بل معناه انه اراد ان يثبت للشمال يدا في الخيل لان
اثبات حقيقة اليد له في الواقع غير ممكن ولا يخفى ان هذا التقرير انساب الى كلام السكاكي
منه الى مذهب صاحب الايضاح لان مذهبه ان يراد بالمنيه مثلا حقيقة الموت ثم يثبت
له الاظفار في الخيال ثم ان اراد بذلك اثبات حقيقة الاظفار فذلك كالا يمكن في الواقع
لا يمكن في الخيال لان تصرف الخيال فيما ثبت فيه لا فيما ثبت في نفس الامر وان اراد امرا خفيا
مشبها بحقيقة الاظفار فلا يخفى ان الخيال لا يثبت حقيقة الموت التي هى عدم الحياة عما من
شانه ان يكون حيا لكون هذا المفهوم العدمي غير قابل لثبوت شئ لا في الذهن ولا
في الخيال بل للمخيلة القوة التخيلية عند سماع لفظ الموت من شئ مهلك يقتال النفوس
ويهلكها بالآلات شبيهة بالمخالب والانياب بل هو المتبادر عند اطلاق اهل العرف
هذا المعنى اذ قد اعتادت نفوسهم بذلك حتى لو ارادوا تصوير مفهوم الموت ليجزوا عنه
الافراد اهل المعقول واما قضية الترشيع فأمر ظاهر لان اثبات لازم المشبه في
التفصيل لتفصيل الاستعارة وفي الترشيع لتأكيد المبالغة الواقعة فيها وبين الامرين
بون بيبه سؤال اوجبت في الاستعارة انكار كونه اى كون المستعار له (من جنس
المشبه) حيث اردت بالمني السبع ادعاء لان اثبات الاظفار قرينة دالة على عدم
ارادة المعنى الحقيقي لها كما عرفت ولا شك ان المراد منها ليس هو السبع الحقيقي فوجب
التفصيل في المني وفي الاظفار (وهذا) اى ذكر المني ههنا (تصريح بخلافه) اى
بخلاف هذا الواجب لانه لا تصرع بالشئ فوق التصريح باسم جنسه فيازم التناقض
جواب وليس هنالك اى في الاستعارة المصروفة (تقل معنى المشبه) الى المشبه
(ادعاء) بأن المشبه فرد من افراده (فهنا) اى ذكر المشبه باسمه (تقل اسم المشبه
الى المشبه فيحصل في كليهما المبالغة المطلوبة يعنى كون المشبه من جنس المشبه بحيث ترادف
اسمها واطلاق الاول على الثاني او بالعكس فعصار كأن المني سبع فكيف لا يسمى السبع باسمه
اى باسم السبع وهو لفظ المني المرادف له فيكون المشبه مذكورا نظرا الى الواضع ويكون
متروكا نظرا الى الادعاء واما في المصروفة يكون متروكا بالكلية وهذا مراد من قال

الاستارة المكنية هي ان يذكر المشبه ويراد المشبه به **﴿** فنيه قد تحتمل **﴾** الاستارة (التحقيق والتفصيل) بأن يصلح جعل المشبه المتروك عماله تحقق من وجهه وعماله تحقق له اصلا (كما قال) زهيره (صحا القلب على سلى واقصر باطله **﴿** وعرى افراس الصبي ورواحله **﴾** الصعود السكرواستير للسلو من المشق والصبي امان قولهم هوصي بين الصبي بالكسر والقصر او الصباء بالفتح والمدوامان الصبوة بمعنى الميل الى الجهل والقوة ومنه التصابي والرواحل جمع راحلة وهي ما يركب من الابل ذكر اكان او اشي والثاء للاسمية (اي عريت آلتها) اي آلات الافراس (تخيلا) بأن شبه الصبي بجهة قضى منها الوطر واحملت آلتها من جهات المسير كاللج والتجارة فأخذ الوهم في تصوير الصبي بصورتها وتخيل مثل آلتها له او برجل مسافر لا بد له من الافراس والرواحل فتوهم للصبي مثلاثم اطلق لفظ الافراس على ذلك التخييل واصنافه الى الصبي استارة تخيلية (او يراد بها) اي بالافراس (دواعي النفس) وشهواتها الحقيقية عقلا واسباب التي من المال والمثال والاخوان وغيرها (تحقيقا) بأن شبهها بالافراس في ان كلامها ينهب بصاحبه الى ما يريد ثم اطلقت لفظ الافراس عليها على سبيل الاستارة الحقيقية ولما كانت التخييلية في هذا البيت اقرب قدمها في الذكر **﴿** الثالث **﴾** من التقسيمات هو التقسيم من جهة المستار وهو ان يقال (المستار اما اسم جنس) وهو لفظ وضع للماهية من حيث هي او لصدت الموجود في الدهن (فأصلية) اي فالاستارة اصلية لان مبنى الاستارة هو التشبيه ومبناه على جعل المشبه موصوفا بوصف ثابت للمشبه به فيكون الاصل في الموصوفية المشبه به وانما المشبه يراد لخاصته به فيها ثم الاصل في الموصوفية اسماء الاجناس لان مفهوماتها ذوات مستقلة كلية فلكونه ذواتا يكون جائزا للموصوفية فيخرج الحروف لان مفهوماتها نسب محضة لا يكون موصوفة اصلا وكذا لا يمكن دخول شيء فيها لانها نسب شخصية وضعت الحرف لها وضعا عاما بواسطة مفهومات كلية هي متطقاتها ولا يمكن الاندراج في الامور الشخصية كاحرف في الاعلام وكذا الافعال وسائر المشتقات لدخول النسب في مفهوماتها ولكون مفهومات اسماء الاجناس كلية يمكن اعتبار دخول المشبه فيها وكونه من افرادها فيخرج الاعلام لانها ليست بكلية اللهم الا بتأويل مرذوكة (او) المستار (غيره) اي غير اسم جنس من الحروف والافعال وسائر المشتقات (تجسيدا كالقول) الدال على نسبة الحادث الى البات مع مقارنته للزمان (لانه) اي القفل مستعار بواسطة المصدر (الذي هو اسم جنس فلا يقال نطق الحلال بل دلت الابد تقدر استارة نطق الناطق لدلالة الحلال بادخالها في جنس النطق لاشتراكهما في الايضاح (ونجى)

الاستارة (في نسبه) اى نسبة القمل (الى المتعلقات) فان نسبة القمل او المشتقات من الصفات الى بعض المتعلقات كالفاعل والمفعول قرينة على كون الاستارة فيها تبعية نحو نطقت الحال فان نسبة نطقت الى الحال دلت على ان المراد دلت (نحو) قول ابن المعتز **جمع الحق لنا في امام (قتل البخل واحيي السماحا)** فان نسبة قتل الى البخل واحيي الى السماح دلت على ان المراد بالاول ازالته لمشاركتها في الاعداء وبالثاني اظهار لان كثرة السماح مشبهة بالاعطاش وكذا الحال في سائر المتعلقات (و) نحو قول الشاعر (تقرأ الرياح رياض الحزن مزهرة **•** اذا سرى النوم في الاجفان ايقاظا) الحزن بلاد للعرب وهو في الاصل للمغلظ من الارض ومزهرة حال من الرياض يقال ازهر النبات اذا ظهر زهره واذا سرى طرف لتقرأ وفي الاجفان متعلق بسرى استمار التري لتتبع الرياح اكمام الازهار والقرينة نسبة القمل الى الفاعل وهى الرياح الى مفعوله وهما رياض الحزن وايقاظا واستمار السرى لطريان النوم والقرينة قوله في الاجفان والمعنى تهب التسيب وقت السحر فيقع الاكمام عن الازهار وعبر عن السحر بقوله اذا سرى النوم في الاجفان لان لذة النوم عند الصباح (وكالحروف فانها) اى الحروف تستار بواسطة متعلقات معانيها) اى المفهومات التى يعبر عنها عند تفسير الحروف (مثل الظرفية) فى فى (والابتدائية) فى من والاستلاء فى على وغير ذلك (اذ ليست هى) اى المتعلقات (معانيها) اى مدلولات الحروف مثلا ليس مدلول من معنى الابتداء بل نسبة خاصة بين السير والبصرة وامثالهما فوضع كلمة من بواسطة ذلك المفهوم بازاء كل نسبة مخصوصة يصدق عليها مفهوم الابتداء وضمانا لوصفها (بل هى) اى تلك المتعلقات (لوازم) ومتعلقات (لها) اى لمعاني الحروف التى هى النسب المفصوصة للدرجة تحتها (والا) اى وان كانت تلك المتعلقات معاني الحروف ومدلولاتها (كانت) الحروف (اسماء) لاستقلال تلك المعاني بالمفهومية وليس يمكن كون كلمة حرفا اذا كانت مدلولها مستقلا بالمفهومية وحاصلا فى نفس تلك الكلمة (اذ تميز الحروف والاسماء اتماها بالمعنى) اى من حيث الاستقلالية وكونها نسبة قائمة بشئ آخر لا بحسب اللفظ حتى يمتاز بدون الفرق بالمعنى (نحو) قوله تعالى ذلكم وصاكم به (لعلكم تتقون) فان الاستارة فى لعل اتماها بعد الاستارة فى مفهوم الترتيب لما ان الاصل فى الموصوفية اسماء الاجناس وبواسطتها تستار نسبة الترتيب بالترتيب والمرتبى منه التى هى مدلول كلمة لعل وذلك لان النسب لا يمكن الاستارة فيها ابتداء لعدم اصلها واستقلالها كامر من انها نسبة شخصية غير قابل لدخول المشبه فى جنسه ولوجود امر مشترك يقع وجه الشبه هناك وطريق الاستارة فى مفهوم الترتيب ان حقيقته لما كانت محلا فى حقه تعالى بناء على ان الرجال يستلزم العجز عن تحصيل المرجو لا جرم حل لعل على الاستارة

وذلك لأنه لما أراد الله تعالى من عباده التقوى مع اعطائه القدرة بواسطة اختيارهم الجزئ
على فعل المصيبة شابه حال الله تعالى مع مراده بحال المرئى مع مرجوه فاستير مفهوم
الترجى الصادق على الهيئة القائمة بالمرئى اى الفاعل والمرئى منه اى العباد والمرئى
اى الفعل نفسه لمفهوم الارادة الصادقة على الهيئة القائمة بالمريد والمراد وما يراد منه الفعل
حيث ادخل الهيئة الثانية تحت مفهوم الترجى الصادق على الهيئة الاولى ثم اطلق
اسم الترجى على الارادة استعارة ثم تبعية هذه الاستعارة استير كلمة لعل للارادة (و) نحو
(فانقله آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا) ولما استحال من الماقل القاطم العدول لاجل
الحزن حكم بأن لام الفرض هنا استعارة فان ترتب العداوة والحزن على الالتقاط
لما كان مثل ترتب الناية على الفعل استير مفهوم الفرض لذلك الترتيب وتبعيته كلمة
اللام على قياس التفصيل المذكور (و) نحو قوله تعالى (ربما يود) الذين كفروا لو كانوا
مسلين حيث استير التقليل لودادتهم الكثيرة تهلكتا ثم استير كلمة رب الموضوع
للتقليل لذلك وهذا (من) قيل (الهم) واذا عرفت ان مدلول الحرف نسبة فاعلة
بأمر متعددة عبر عنها بلفظ مفرد هو لفظ الابتداء صارت الاستعارة فيها تمثيلية لان
مكان التمثيلية كافيضائه سابقا هو التعبير عن الهيئة المترعة من عدة أمور بلفظ مفرد
كالمثل والقصة ثم استعارة احدهما للآخر فكأنما يبرعن احدى الهيئتين بالترجى وعن
الآخرى بالارادة فيستعار احدهما للآخرى ويستعار بتبعيتها الحرف كاستير نفسه
ثم ان العلامة التفتازانى بنى كلامه في تجوز اجتماع الاستعارة التبعية والتمثيلية على
هذا التحقيق الوثيق واما الفاضل الجرجاني فلما اشتبه عليه امران احدهما ماسر من
لزوم تركيب طرفي التمثيلية معنى ولفظا وثانيهما لزوم افراد متعلق الحرف الذى
يقع الاستعارة فيه ابتداء فى التبعية حكم بامتناع الجمع بينهما واصر عليه كل الاصرار
وانكر على من جوز ذلك اشدا لانكار لكن لا يخفى عليك امتناع كل من هذين الامرين
اما الاول فلما مر سابقا من ان طرفي التمثيلية وان كان مركبا معنى فهو مفرد لفظا ولا اقل
من الجواز ولما التانى فلما مرهنا من ان الافراد فى التبعية فى لفظ الابتداء بمنزلة لفظ
المثل فى التمثيلية واما ما يصدق هو عليه انما هو التسبب المخصوصة المتبعة بين السير
وبصرة والمائر ٧ وهذا بمنزلة تركيب ما يصدق عليه لفظ المثل من القصة المركبة من
التسبب المخصوصة ولا يخفى ان الاستعارة التمثيلية بدخول احدى الهيئتين فى الاخرى
لا فى لفظ المثل او مفهومه الاجالى كذلك التبعية انما هو باعتبار الدخول فيما يصدق عليه
مفهوم الترجى او الارادة من الهيئتين لافى لفظ الترجى ولا فى لفظ الارادة ولا فى
مفهوميهما الاجالين هذا ما يسرى فى هذا المقام ولعمري ان هذا من مداحض الافهام
وأى مقام اصعب مما توجه فيه الاحكام لجامع المعاني وسيبويه الثانى بعد الملة والدين

٧ وكذا الحال فى سائر متعلقات
الحروف فان الى مثلا لانتهاه
وهى نسبة بين المتسمى
والمتسمى به والمتسمى وكذا
الترجى وامثالها

الفنازى مع كون الحق ماعظم هو فيه وبات كاطهر لك عند تحقيق الاستعارات ١٠ اذا
 قالت حذام ففسد قوها ١١ فان القول ما قالت حذام ١٢ ولعله انما افهم عليه لناية حمله
 لاقتصور في عمله وان الفاضل الشريف لما غلب عليه قوة البحث والجدال غلب عليه
 الى حيث ضربه الامثال حتى اشتهرنا لطن في امام كثير الطعن في العلوم العربية
 واقصر بضم صبر هو البحر في كل الفنون سيما الادبية والحق ان كلامهما ظلم العلم وعلم
 التحقيق والآية الكبرى في الفضل والتدقيق جزاهما الله عنا وعن سائر المستفيدين
 خير الجزاء والفضل بيد الله يؤتيه من يشاء والله ذو الفضل العظيم والجلواد الكريم
 (والشيخ) العلامة السكاكي (يحمل) الاستعارة (التبعية من) الاستعارة (الكنى
 عنها) بأن قلب الامر ويحمل ما كان قرينة هناك استعارة وهنا وبالعكس مثلاً يحمل
 نطقت استعارة بالكناية عن المتكلم وأثبت النطق له قرينة الاستعارة (قال) الشيخ
 السكاكي (كما يجعل المنية سبعا) اى استعارة بالكناية عن السبع (والحال
 فاطما) اى استعارة بالكناية عن المتكلم والقرينة في الاول اضافة الاطفاق وفي الثاني
 اضافة الحال (اجعل اللهذميات في قوله) اى قول القطاى (تقريرهم لهذميات) بقديها ١٣
 ما كان خاط عليهم كل زراد (الطمة) اى اجعل اللهذميات استعارة بالكناية عن
 الاطمة على سبيل التهكم ثم اخذف المشبهه واجعل قرينة الاستعارة هى نسبة القرى
 الى اللهذميات وهى الطعنات المنسوبة الى اللهذم وهو القاطع من الاسنة او الاسنة انفسها
 بأن يحمل الياء للبالغة كافي اجرى واوحى قوله بقى اى يقطع والزراد صانع الدرع
 من الزرد بمعنى السرد وهو ادخال الحلق بعضها في بعض والمعنى فضيفهم اسنة قاطعة
 يقطع بها ما كان خاط عليهم كل زراد (و) اجعل (المرهفات) قول كعب بن زهير
 (صحننا الخرزجية مرهفات) البارزوى ارومتها ذوها (صبوها) اى استعارة بالكناية
 عن الصبوح (نكها) وقرنتها نسبة صحننا اليها وهى مفعوله الثانى قوله صحننا اى وضنا
 مكان الصبوح وهو ما يشرب بالنداء يقال صحنه صحننا والخرزجية القليلة المنسوبة
 الى خزرج بن حارثة بن ثعلبة من اليمن والاوز اخوه والمرهفات السيوف المحدودة
 المرقمة والبارى اهلك والارومة هى الاضل والضمير فيها للخرزجية وذووها اى
 صواحب المرهفات ١٤ واعلم ان حاصل ما ذكره السكاكي هو ان القوم اعتبروا قحما من
 المصرحة وسموها تبعة على ما ذكره الا انهم لو عكسوا ما صوروه رجع ذلك الى المكتبة
 وكان اقرب الى الضبط لان الاستعارة حينئذ اصلية كلها اما مصرحة او مكتبة والمصرحة
 اما تحقيقية او تخيلية وكان المبلغ من التبعية كما عرفت سابقا قال صاحب الايضاح ان قدر
 التبعية حقيقة لم يكن تخيلية لانها مجاز عنده فلم يكن المكتبة مستلزما للتخيلية وذلك

باطل اتفاقا والافكون التبعة استمرتا في الملاقة هي المشابهة فلم يكن ما ذهب اليه منفي
عما ذكره واجيب بأنه قليل التبعة لانقيها بالكلية ورد بأن الاقربية الى الضبط انما
تحصل بنفي التبعة رأسا لبقيلها الا يرى كيف اسقط التبعة بالكلية في ضبط اقسام
الحجاز على رأيه كما اسقط هناك الحجاز القلي كذلك والذي يرتضيه البال في تحقيق هذا
المقال هو ان الاستارة بالكناية لا يمكن الا في الامور العقلية كالنية والحال والعهد وانما لها
دون الحسية لان قرينة المكنية التخييل وهو لا يتصور الا في اثبات الامور الحسية
بالامور العقلية فيعنيث اذا وقع قرينة الاستارة التبعة امرها حيا يتعين الاستارة
التبعة هناك اذ احسن حيثئذ للمكنية اصلا واذا وقع امرها عقليا كما في نطق الحال
يصح المكنية كالتبعة الا انه يترجم احدهما بحسب المقام لان المقام اذا كان مقتضيا لكشف
الحال عن شأن الحال يتعين تشبيه بالتكلم واستارته واذا كان مقتضيا لكشف الحال عن
دلالة الحال يتعين تشبيه بنطق التكلم واستارته له وعلى كلا التقديرين يتنازع التبعة
عن المكنية اما في الاول فبالذات واما في الثاني فبحسب المقام فلا يصح ارجاعها اليها
بالكلية **فتبينه** في بيان ان الاستارة في الفعل والحرف يمكن ان تكون بالاصالة وهذه
فوائد زائدة على تقرير السكاكي (اما الفعل فيل على النسبة) المحصلة (و يستدعي)
ايضا (حدئا وزمانا في الاكثر وان كان قديري عن الحدث ككان) لانه سلب منه
الدلالة على الحدث واتمايل على الزمان فقط قيل وفيه نظر لان كان في كان زيدا قائما
يدل على الكون وهو الحصول المطلق وخبره يدل على الكون المخصوص وهو كون
اقيام وحصوله وفيه التأكيد والمباينة لان كان يدل على حصول حدث مطلق يمينه
خبره مع دلالة على زمان معين وخبره يدل على حصول حدث معين في زمان مطلق
يمينه كان (او) يمرى (عن الزمان كنم وبش) فانهما لانشاء المدح والذم بلفظهما
(وبت اذا استخدمت) اى انشأت (به الحكم) فانه لانشاء البيع واحداه وكذا غيره من
صيغ العقود اما اذا لم يحدث به الحكم فانه حيثئذ يدل على الحدث والزمان وكذا
فلا التعجب لانشاء التعجب وليست هذه الافعال بمحتملة للصدق والكذب باعتبار
النسبة التي بها يحصل الكلام وان احتملها باعتبار ما لاجله تلك النسبة من الصفات
المحمودة او المذمومة في فعل المدح والذم والصفات الخارجة عن العادة المألوفة في فعل
التعجب (والاستارة متصورة في كل من الثلاثة) النسبة والحدث والزمان (في النسبة
كهزم الامير الجند) فان الزمان والحدث باقيا فيه لكن التصرف في نسبتة الى الامير
استارة لان غيره هازم وهو جند اقول قد صرفت ان المتبر في وضع افضل هو نسبتة
الى ذات فرض فاعلا في الدهن فاذا كان فاعلا في الواقع كان القضية صادقة والا كانت

قائه شارح الفوائد

٧ ومن ثم لما بشر اعربى
عولودته وقيل نعمت
المولودة هي رد على البشر
يقوله والله ما هي بنمت
المولودة • حيث لم يقع
المدح موقده

كاذبة بالنسبة في هزم الامر هي النسبة الفاعلية حقيقة وان كانت كاذبة (وفي الزمان كنادى اصحاب الجنة) اى ينادى لان النداء ما يمكن بعد ذلك فنادى باقى على حقيقة في الحدث والنسبة لكن استيعرف زمانه اقول نادى ههنا مستعمل في الزمان الماضي حقيقة لكن يمدحجل مدلوله بمنزلة الماضي ولو كان مستملا في المستقبل لما احتاجوا الى ما سمع منهم من التأويل بأن المستقبل ههنا منزلة الماضي لتحقق وقوعه فالتصرف في جعل المستقبل بمنزلة الماضي لا في استعمال لفظ الماضي في المستقبل وبينهما بون بيد (وفي الحدث) نحو (فبشرهم بئذاب اليه) فانه استيعر التبشير للانداز والزمان والنسبة باقيان على اصلهما اقول وهذا كلام حق لان مدار الاستعارة على الحدث كاسلف تحقيقه (واما الحروف في مثل ما وضعت لكل ظرفية خاصة وان كان الوضع بأمر تام) اى يحمل امر تام هو نوع من النسبة ومفهوم كل كالتظرفية مطلقا مثلا آلة للملاحظة تلك النسب المخصوصة اجمالا ووضع اللفظ بازاء تلك النسب وضاعطا (علقت) الظرفية الخاصة (به) اى بالامر السام وكذا الحال في وضع المشتقات والمججمات (وانها) اى الظرفية الخاصة (لاتحصل الا بذكر المتعلق) الذى الحرف كالدار للفظ في لان النسبة لاتحصل الا بذكر المنسوب اليه وكذا الابتداء لا يتعين الا بذكر البصرة مثلا وكذا الحال في غيرها وهذا بخلاف لفظ الابتداء والانتهاى وامثالهما فانها موضوعة بازاء مفهوم كل صادق على النسب المخصوصة لا يتوقف تحصل مدلوله على حصول نسبة مخصوصة في الخارج (فاذا اريد بها) اى بالظرفية (استعلاء كافي قوله تعالى لاملنكم في جذوع النخل فقد نقل) لفظي (عن الموضوع له) وهو الظرفية الى الاستعلاء (و) نقل (الموضوع له) وهو الظرفية الى الاستعلاء بمعنى انه شبه الاستعلاء بالظرفية في شدة تمكن المصلوب على الجذع تمكن المطروف في الطرف مبالغة ثم ترك المشبه وذكر المشبه استعارة فيكون حينئذ التصرف في المعنى لانه استعارة مصرحة بتحقيقه وعلى الوجه الاول يكون التصرف في اللفظ فيكون مجازا (والمدخول عليه) لفظ في وهو جذوع النخل (قرينة) لنقل لفظ في عن الموضوع له اول نقل الموضوع له ثم ذكر الظرفية الحقيقية في الجذوع ~~وعا~~ وان الحروف متعلقات كالظرفية والابتداء والانتهاى مثلا ومدلولات هي النسب الشخصية كالنسبة القائمة بالماء والكوز في الظرفية والقائمة بالسائر والبصرة في الابتداء مثلا فان اراد الاستعارة في المتعلقات فذلك بينه ما ذكره القوم من الاستعارة التبية في الحرف وان اراد الاستعارة في المدلولات فذلك غير ممكن اصلا لوجهين اتواهما ان الاستعارة لا بد فيها من ادخل دخول المشبه في جنس المشبه وكونه من افراده ولما كان المشبه اسما شخصيا لا يتصور فيه ذلك فلهذا حكموا بأن الاستعارة الاصلية لا يتصور

فما يكون في مدلوله النسبة الشخصية كالفعل والمشتقات والحروف وثانيهما ان التشبيه
كالحرف في موضعه مشاركة امر لاسر في معنى فالنفي الذي هو وجه الشبه امام مفهوم
الظرفية فيرجع الى تشبيه نسبة الاستعلاء مثلا الى الظرفية فيرجع الى ما ذكره القوم
من الاستارة التبية وامام مفهوم غير هاولا يخفى ان النسب الشخصية متبينة غير متشاركة
في مفهوم يقصد التشبيه فيهما او المشاركة في مفهوم النسبة او مفهوم الشخصية او مفهوم
البينة وامثالها بما يتساوى حصولها في كل نسبة فلا يقصد الحقائق احدي تلك النسب
بأخرى منها في واحد من تلك المفاهيم المتساوية الحصول (وكل ذلك) من التصرفات
في الفعل والحرف (بالإسالة) لا بالتبعية (لكنك بعد التحقيق) والتمييزين اقوالهم (لا تشاح)
انت (في التسمية) اذ لا مشاحة في الاصطلاحات كالا نزاع في الشبوات اقول ان اراد بذلك اما
نطلق هذه الاسماء على امر ذكره من غير قصد المناسبة في معانيه فسلم انه لا تشاح فيها وان
ادعى المناسبة كما هو الظاهر من تقريره قال تشاح من خص من غير اشتباه بناء على ما مر من انشاء
تقرير كلامه وتبيين مراده ولعمري لقد خالف فيه افاضل الجماعة ولم يحذر سوء العواقب
والتباعدة ٧ ومن خالف الجمهور قايه والعاقبة وانما يأكل الذئب القاصية ٩ (والرابع)
من تسميات الاستارة بحسب الحكم التابع لها (الحكم) الذي يلحق الاستارة من الصفات
والترجيح عليها سواء كان مقدما عليها او مؤخر عنها او بعضها مقدما وبعضها مؤخر او ان كان
قوله وقولك بعده فيما سمى يدل على وجوب التأخر الا انه اراد التأخر في الرتبة لا في
الذكر (ان ناسب) الحكم (المشبه فمجردة) اي فالاستارة مجردة عما يلزم المشبه
والاولى ان يقال مجردة عن الادعاء المتبصر فيها (و) ان ناسب الحكم (المشبه بفرشعة)
اي فالاستارة مرشحة لانه لكونه ملائما لادعاء الاستارة ومقويا لها سمى من بابها (وان عدم)
الحكم بالكلية (فطلقة) اي فالاستارة مطلقة عن قيد الحكم (فرايت اسدا اطلاق)
اذ لا حكم معه يناسب شيئا من طرفي التشبيه (وقولك بعده) اي يد رأيت اسدا
(شاكي السلاح) اي شاك السلاح بمعنى التام وفيه قلب المكان (بحرر محمد تجريد)
لا يلايم المشبه (و) قولك بعده (حاد الخالب دامي البرائن ترشح) لانها تلايم المشبه به
والبرائن جعر برن وهو من السباع بمنزلة الانسان والمخبط بمنزلة الظفر منها
والفرق بين الترشح والخييل ان الاول ثبت للمشبه وشبهه للمشبه به بدخوله فيه
فلا يحتاج الى التخييل بخلاف الثاني فانه ثبت للمشبه بدخوله في جنس المشبه به فيحتاج
الى التخييل فلا يرد ما يقال يلزم على السكا ان يتبصر في الترشح صورا وهمية كافي التخييلة
من غير حاجة الى ما لا يجب عنه من انه قد احتج الى توهم امر في التخييلة لعدم ملائمة ذلك
اللازم لما ثبت له بحسب الظاهر بخلاف الترشيح لان هذا فرق لفظي لا محدد (ومبنى)

قوله لا تشاح بصيغة التثنية
هكذا الرواية عن المصنف

٧ التباعدة بالكسر بمعنى
التباعدة كذا في الصحاح
٩ فيه تضمين الحديث
كلا يتخفى

الحبيب السيد الشريف
البحراني

الترشح تناسى التشبيه (وتقوية الادعاء والمبالغة ولهذا كان الترشح يبلغ من التجرید لان فيه اعترافا بالتشبيه حتى يبنى على علو القدر المشبه بالعلو المكاني ما يبنى على الطول المكاني (كما قال ابو تمام ووصعد حتى يظن الجبول • بأن له حاجة في السماء) استعار الصعود لعلو القدر ثم بنى عليه ما يبنى على علو المكان فلو لان قصده ان يتناسى التشبيه ويصر على انكاره فيجعل ما عدا في السماء لما كان لهذا الكلام وجه ثم انهم يفعلون ذلك تناسى مع التصريح بالتشبيه والاعتراف بالاصل فع جمعد الاصل والاصرار عليه كافي الاستمارة اولى فأولى كقول عباس بن الاحنف • هي الشمس مسكنها في السماء • فمن القواد عزاء جبال • قلن تستطيع اليها الصعود • ولن تستطيع اليك التزولا • ولا يخفى ان هذا التناسى وقع مع الاعتراف بالاصل وهو في قوله هي الشمس لانها راجعة الى الحقيقة وهذا واضح وجعلها ضمير القصص كما هو بهض السراح تكلف وهما قائمة ببنى ان تبه عليها وهي ان كون الترشح مبنيا على تناسى التشبيه لا ينافي اجتماعهم التجرید المبني على تذكره لجواز ان يتناسى التشبيه في بعض الصفات دون بعض • خاتمة • ضم اقسام الاستمارة بتبنيها ثلاث متشكلة على ثلاثة مقاصد حيث قال (فيها: تنبيها • ثلاثة • الاول • في القرينة (لا بد) للاستمارة (من قرينة) تدل عليها (وقد تكون) القرينة (امرا واحدا نحو رأيت اسديري) اويتكلم او في الحام ونحو تبسم في قولك تبسم بدر (او) تكون (اكثر) من امر واحد سواء كان بعضها مربوطا ببعض كافي البيت الآتي بدءا واولا نحو رأيت شمسا وتريد انساني والجامع حسن الطلبة وعلو المرتبة (نحو) قول البحرى (وصاعقة من نصله ينكفي بها • على ارؤس الاقران خمس صحاب) ومعنى ينكفي بها اى يقلبها من كفأت الاياه اى قلبته والباء فيها للتعدية اى يقلبها خمس صحاب واراد بها الا نامل الخمس والاقران جمع قرن بالكسر وهو الكفو في الحرب استعار الصحاب للانام الخمس ليعين المدحج بناء على تشبيه الجواد بالصحاب الهطال فذكر ان هناك صاعقة ترشعا ثم قال من نصله تجريد ثم قال على ارؤس الاقران تجريدنا ايضا ٧ اما قال خمس اشارة الى ان كلامنا انا ملها مستقل في الجود مبالغة وفي ذكر الخمس نوع تجريد اذا لاختصاص للصحاب بالعدد ولا يخفى ان هذه الامور كلها قرينة لاستمارة الصحاب للانامل ومربوطة بعضها ببعض وفي هذه الاستمارة ايدان بشجاعتهم ومخاوتهم • الثاني • من التنبيها (انه يحسن الاستمارة برعاية جهات حسن التشبيه) من كون وجه الشبه شاملا للطرفين كاملا في افادة الفرض سليما عن الابتذال وذلك لان حسن البناء بحسن المبني (و) اخص (خصوصا) بتلك الرعاية الاستمارة بالتصريح (الحقيقية وما بالكناية) من الاستمارة لان الحقيقة لما كانت تابعة

قوله عزاء من عزاء جملة
على المزاء وهو الصبر
قال التتازاتي والمامل
في اليها واليك هو المصدر
بعد هذان جوزنا تقديم
الطرف على المصدر والا
فيخوف يفسره الظاهر

قول المصنفا واكثر اشم
من قول السكاكي وربما كان
معاني مربوطا بعضها
ببعض كاللا يخفى

٧ اذا لاختصاص لاصل
للمصاعقة بأرؤس الاقران

•

للمكنية لم يجب تلك الرعاية فيها اصالة وبلاستغلال بل يكفي الرطابة في المكنية فقط
وفي عبارة المصنف اشعار بجواز الرعاية المذكورة في التخييلة ايضا والفهم من عبارة
السكا كى خلافا على ان في التخييلة ايضا تشبيهها فيجوز اعتبار الرطابة المذكورة فيها سيما عند
اتفكا كما عن المكنية كما جاز السكا كى بقوله محالب المنية الشربة بالسبع وان استغنى عن ذلك
عند كونها تابعة للمكنية (و) من جهات الحسن (ان لا تشبهها) اى الاستارة (رايحة التشبيه)
بذكر شئ من ادواته او بدكر شئ يدل على الطرف التروك نفسه دون لوازمه فان ذكر
اللازم تجر بدو ذلك لا يبطل ادعاء الاتحاد بل ينفي عن خلافه بمدغمه وقرق بين ابطال
الادعاء سواوين الدلالة على خلافه ثانيا ولا يلزم التناقض لعدم اتحاد الزمان ولا الكذب لان
الادعاء اظهار الشئ للسامع لا دعوى انه كذلك في نفس الامر فلا ينافيه الانباء عما في نفس
الامر ثانيا فاحفظ هذا الكلام فانه ينفعك في كثير من المقام (ولذلك) اى ولو جوب عدم اشمام
رايحة التشبيه (وجبت القرينة) الدالة على الاستارة من كون الشبه جليا بنفسه
او معروفا بين الاقوام في التصريحية واما في المكنية فالقرينة هى التصريح باسم المشبه
واثبت شئ من لوازم المشبه به (والا) اى وان لم تكن القرينة مع انه لم يكن في اللفظ
ما يدل على التشبيه (فلنر) لاستارة يقال الفرز في كلامه اذا عي مراده والاسم الفرز
على وزن الرطب وبه المعنى وقد يفرق بأن الثانى فى الاسم والاول فى المعنى كما اذا
قلت رأيت ابلا مائة لا تجد فيها راحلة تريد بذلك الناس اشارة الى قوله صلى الله عليه
وسلم الناس كابل مائة لا تجد فيها راحلة اى الخيل منهم قليل كالغيب من الابل القوى
الذى لا يوجد في كثير من الابل فان قلت اذا لم يوجد قرينة لاستارة يحمل على الحقيقة
فلا يكون لنفا قلت قرينة المقام تدل على انه ليس بحقيقة لكن لما لم يوجد قرينة دالة
على وجه الشبه صار الفاذا قيل ان الفرز قديس تر تشييد الخاطر وتصفية الذهن وقد
تكلم به بعض النحويين كقوله في صفة الميزان وقضى قضاء فصل الحكم ساكنا وبالحق
يقضى لا يوسع فينطق يقضى بلسان لا يعيل وان عيل على احد الخمين فهو مصدق
وكقولهم في وصف القلم وما غلام راكع ساجد اخو نحول دمه جارى ملازم الضم
في وقتها مستكف في خدمة البارى وهذا احسن ما يكون في هذا الباب ومن لطائف
الانجاز قول ابن اخلال في الشمة وصبيحة بيضاء تطلع في الديجى صبحا وتشتق
الناظرين بدائها شابت ذوائبها أو ان شابها واسود مفرقا أو ان فائها كامين
في طبقاتها ودومعها وسوادها وياضها وضائها اقول ولا تنوهم من اعتباره بتشديد
الاذهان كونه مندرجا في البيان لان الغرض من البيان اظهار المراد ومن الفرز

قوله ان لا تشبهها عطف على
قوله برعاية جهات الحسن
اى يحسن الاستارة برعاية
جهات الحسن ويأن لا تشبهها
رايحة التشبيه

قائه شارح الفوائد

٢٥٧ لا اشتراطهم في الفصاحة كون الدلالة على المراد ظاهر ايحكي ان خطيب البين

اعترض على الخطيب القزويني وهو صاحب الايضاح عند اشتراط السلامة عن التعقيد في الفصاحة بالتمية والالتاز حيث يلزم خروجهما عنها مع ان استخراج المعنى كلما كان اصعب كان حسنا وبالقول اجدر فلا وصل الخبر الى صاحب الايضاح اجاب بالاتزام ومنع كونهما من المحسنات مستشهدا بترك السكاكي ذكرهما في المحسنات البديعة وهذا هو الحق اذ البيان اظهار المراد والفصاحة ازالة ما يوجب الاخلاص في الفهم عن اللفظ ليم ابراليان ومدار التمية والالتاز اخفاء المراد فاني يتدرجان فيه نعم يمكن ان يكون المراد الاخفاف في بعض الاحيان فيكونان مقصودين للاختصار لكن ابن هذا من اعتباره في علم البيان والله المستعان في كل حين وان عهد قال الكرماني في شرحه هذا المثال ما قرأه على المصنف ولطفا حاشية لثال المشكلة لدم الاستعارة فيها الهم الابتكاف شديد فالتقت بالثن هذا ما ذكره

الاخفاء فلا يترا أي نارهما (و) الاستعارة (الخيالية تبع) في الحسن (لما بالكناية) من الاستعارة فحسنا يستجيب حسنا. واعلم ان المفهوم من كلام السكاكي انه يجوز عدم تبينها لها ككسها حيث قال متى كانت تابعة لها الان المصنف حكم بالتبعية فيلزم حينئذ ان يكون اثبت في آيت الربيع البقل عبارة عن امر وهى مقدر الا انه تكلف كالمسبق تحقيقه (وهى) اى الخيالية (مع المشاكلة احسن) وهى ازدواج لفظين او ان يذكر الثنى بلفظ غيره لوقوعه في محبته وانما كان احسن لاجتماع المناسبة اللفظية مع المعنوية (نحو) قوله تعالى ان الذين يبايئونك انما يبايئون الله (بداقة فوق ايديهم) ولا ينبغي ان قوله بيا الله بعد قوله انما يبايئون الله يقتضى الحل على غير معنى القدرة التى يحمل لفظ اليد عليها في الاكثر فلا بد من ان يحل صورة مخترة شبيهة باليد لان حقيقة اليد محال في حقه تعالى فصارت استعارة تخيلية بعد قصد كونه تعالى كالبايع واثبات لازم له بطريق الكناية ثم ان ذكر بيا الله مع ذكر ايديهم مشتمل على المشاكلة المفيدة للحسن الزائد (و) نحو قوله تعالى (ومكروا ومكر الله) فان حقيقة المكر التى هى الحيلة فى اضرار الغير لما احتمال فى حقه تعالى حل على المشاكلة والازدواج والمقابلة فليس هذا مثالا للاستعارة (بل قلنا يستحسن) الفضيلة (دونها) اى دون الاستعارة بالكناية حكم بالقلة دون النقي اذ قد تحسن على قلة كافي قولك اظفار النية الشبية بالسبع (فلذلك) اى قلته استحضارا بدونها (استحسن قول ابي تمام) الطائي (لاستقى ماء اللام فاني) صب قد استعذبت ماء بكافى فانها استعارة تخيلية غير ناسبة للكنية اذ ليس يظهر للام شبه لشيء يلزم ما يع مستكره كالخنظل والحوض الاجن ماؤه حتى يشبهه ويخيل له صورة شبيهة بالماء كما انه توهم للام بلا ملاحظة تشبيهه بذى ما يع مستكره شيئا رقيقا به قوام سره في النفس وتأثيره فيها واطلق عليه اسم الماورئع هذا الاطلاق بذكر السقي وراعى فيه المشاكلة والازدواج بماه البكاء ومع ذلك كله لا ينبغي كونه سميا مستحسنا جدا وايضا يعارضه ما نقل عن الطائي ان بعض اصحابه لما يث اليه قارورة وقال ابث لنا فيها من ماء اللام قال في جوابه ابث لنا شيئا من جناح الذل حتى نثبت لك من ماء اللام الا انه اخطأ في جعله من قيل جناح الذل لان الطائر عند اشفاقه وتططفه على اولاده او عند تبوه وهنه يخفض جناحه وبلقيه على الارض ولما كان الانسان عند تواضعه يثا من رأسه ويخفض من يديه الذين هما بمنزلة جناحه شبه ذله وتواضعه باحدى حالتي الطير على طريقة الاستعارة بالكناية ويضاف الجناح اليها قرينة لها على ان الآية يحتمل الحل على الاستعارة التخيالية واما جعل ماء اللام من قيل لجين الماء فليس بحسن اذ الماء مفيد للحياة ويرغب النفس فيه والملام خلافه من ان المتقول عن

الطائي لا يساعده هذا ما قالوه ويحتمل عندى ان يحيل للملام عند تأثر النفس من امر
مر نافذ في جيج اعاقى البدن والقلب ويشبه ذلك بمرىان الماء ووصوله الى جميع
اجزاء الارض عند صبه عليه فيستارله اسم الماء ولا تقع فيه والمحب من امرأى
تمام انه رجا الخلاص من الملام ففر من المطر ووقع في الميزاب حتى صار بينه مثالا
في هذا الباب حتى شكن به كتب الآداب ان في هذا لمبة لاولى الاباب وعلى هذا
تذهب عادة الزمان والمبالغة هو المستعار **الثالث** من التنبهات (ان الاستارة
فرع التشبيه فأنواعها كأشياء استارة حصى لحصى لوجه) من الشبه (حصى
نحو) قوله تعالى (واشعل الرأس شيئا) فالمستعار منه هو النار والمستعار له الشيب والجامع
بينهما هو الانبساط والانتشار وكل من هذه امور حسية وهذه استارة بالكناية
(و) استارة (حصى لحصى لوجه) من الشبه (عقل) نحو قوله تعالى (اذ ارسلنا عليهم
الريح القيم) فالمستعار منه المرأة والمستعار له الريح وهما حسيان ووجه الشبه المنع من
ظهور الامر والنتيجة وهو امر عقل والاستارة هنا مكنية وقرئتها القيم وهو استارة
تخييلية وتوهم التبعية قبح (و) استارة (مقول لمقول) ووجه الشبه مقول البتة
نحو قوله تعالى (من يشا من امر قدنا) فالمراد وهو النوم مستعار للموت على سبيل
التصريح وهما مقولان ووجه الشبه وهو عدم الافصال فيما عقل ايضا وان جعل
المرقد اسم مكان يكون تصريحية تبعية والقرينة صدور الكلام عن الموتى لا البعث
لانه يستعمل في النوم ايضا يقال يشه من نومه اى أيقظه وأورد ان عدم ظهور
الافصال اظهر في الموت واقوى فلا يكون جامعا بل سهولة تأتى البعث فانها في النوم
اظهر واعرف وفيه ٣ ان هذا غير مشترك بين الطرفين على كلامى البعث اللهم الاعلى
عوام المجاز (و) استارة (محسوس لمقول) لوجه مقول نحو قوله تعالى (مستم البأساء
والضرراء) فالمستعار منه وهو المس في الاجسام حصى والمستعار له وهو مقاسة
الشدة عقل وكذا الجامع بينهما وهو الحقوق (و) استارة (مقول لمحسوس) لوجه
مقول نحو قوله تعالى (أفالمظنى الماء) جلناكم في الجارية فالمستعار منه التكبر وهو
عقل والمستعار له كثرة الماء وهو حصى والجامع الاستلاء المفرط وهو ايضا عقل
وأما لم يتعرض للوجه في الثلاثة الأخيرة بناء على ما مر من عدم انتزاع المحسوس من
المقول وانتارك هنا ما يكون الطرفان حسيان والوجه بعضه عقل وبعضه حصى
كقولك رأيت شمسا في الحماى اى انسانا عبيدها في حسن الطلعة ونهاية الشان
لما انخرض المصنف بيان وقوع هذه الاقسام في التزويل ولم يوجد لذلك مثالا فيه
لان مجرد الاقسام يعرف من اقسام التشبيه التى يتقن الانتزاع عليها وما قيل انما
يذكر لرجوعه الى الاقسام الباقية فدفوع بأن المصنف ديان ان كان كل من هذه الاقسام

المورد السيد قدس سره

٣ السيد السند قدس سره

هـ

قائه السيد السند قدس

سر

قَالَ السَّيِّدُ السَّنْدُ قَدْ سَرَدَ

٢٤

قَالَ السَّيِّدُ قَدْ سَرَدَ ٢٥

ولم يظهر من رجوع هذا القسم الى الاقسام الباقية امكان وجوده وما قيل تركه لتدرة الاستعمال فدفوع بأن الفرض بيان الامكان لبيان كيفية الاستعمال واتساعاً بحقيقة الحال منه المبدأ واليه المآل (الاصل الرابع في الكناية وهي اى الكناية بالمعنى المصدرى المقابل للتصريح) ترك التصريح بذكر الشيء اى اداء المعنى بما هو موضوع له من غير مزاحم (الى ما يلزمه) اى ذكر لازم الشيء (لينتقل من) (اللازم (المذكور) بلفظه (الى) (اللزوم) (المتروك) ذكره صريحاً فيكون اللازم مراداً من اللفظ على ان يكون وسيلة الى الانتقال الى ملزومه وكيف لا واللازم انما فهمه المخاطب اذا لاحظ معنى اللازم فريد المتكلم تقيهم ثم تصديقه بوجود اللزوم وقيل يحتمل ان يريد ان لفظ اللازم المذكور مستعمل في معنى اللزوم المتروك ذكره صريحاً مع جواز ارادة معنى اللازم ايضاً وهذا غيظ صحيح اذ يلزم ان لا يكون معنى اللزوم وسيلة اصلاً وانه باطل واراد باللازم الشيء ما يتبعه ويردفه ويلزومه اليه ان يكون له تعلق ما به صحيح للانتقال منه الى متبوعه سواء كان لزوماً عقلياً او عايداً او اعتقادياً او ادعائياً وما يقال ان اللفظ في الكناية مستعمل في المكنى عنه لا المكنى به معناه ان الفرض الاصلى ذلك ولا يلزم من ان لا يكون المكنى به مراداً ولوتبعاً وما يقال ان الكناية لاتنفي ارادة الحقيقة فله احتمالان احدهما جواز ارادة المعنى الحقيقى فقط بناء على عدم منع القرينة عن ذلك وهذا غير صحيح لان القرينة كالايتماع عدم ارادته يدل على كونه مقصوداً بالتبع وهذا يمنع كونه مقصوداً اصلاً لانه لم يمنع كونه مقصوداً بالتبع وان اراد الجواز مع قطع النظر عن القرينة فذلك لا يختص الكناية بل يوجد في المجاز ايضاً وتأتيها جواز ارادة المعنى الحقيقى تبعاً لان قرينة الكناية لا تمنع ارادته كما في المجاز وهذا هو الاحتمال الخلق اذ غرضهم بذلك تمييزها عن المجاز واما تمييزها عن سائر الحقيقة فلكون ذكر الاصل هنا للانتقال الى اللزوم لا بأن يكون مقصوداً اصلياً كما في سائر الحقايق واما الفرق بينها وبين التعريض فسيجي ان شاء الله تعالى وقد سبق نبدأ بما يتعلق بهذا الباب فلا نل بالتفصيل الاصحاب (نحو) فلان (طويل الخفاء) عند قيام القرينة على ان المراد بيان طول قائمته فيلقى المخاطب طول الخفاء لينتقل منه الى طول القائمة (وسمي) الكناية كناية (لغفاً) ٧ وعدم التصريح بما هو المقصود ومنها الكنى في الاعلام لما فيها من اخفاء وجه التصريح بالاسم الموزن بالوحشة لان الدعاة بالاسم مما يوحش المخاطب ولذا قال تعالى لا تجعلوا كلمة الرسول بينكم ككلمة بعضكم بعضاً (وكذلك جمع تعالينا في) اللغة (العربية تدل على الخفاء) اى التعليل الاربعة من التعاليل الستة الممكنة في حروف ل ن ي تدل على معنى الخفاء لان تقديم

٧ فان قلت قد تقرر عندهم ان الكناية ابلغ من التصريح مع ان المعنى في البلاغة وضوح المعنى والمعتبر في الكناية خفاء المعنى فكيف يكون يليقاً قلت المعنى في البلاغة وضوح طرق التمييز فينتد يمكن ان يكون ماسلكه من المقصد خفياً بالنسبة الى آخر لكن يكون له طرق متعددة بعضها واضح من بعض فيختار السالك الأوضح الى ذلك المطلب الخلق ٢٥

الكاف مع اتباع النون ثم الياء وضع لاختفاء التصريح كما مر ومنه الكفى وقد عرفت
ومع اتباع الياء ثم النون يقال للجمعة المستبطنة في ظلم المرأة خلفاتها وتقديم النون مع اتباع
الكاف ثم الياء لا يصل المضار الى المدون من حيث لا يشعر ومع اتباع الياء ثم الكاف يبلغ من
الغلقه درجة حتى سرى الى التصريح باسمه بل الى كتابته صريحا وتقديم الياء امام مع اتباع
الكاف ثم النون او بالعكس فمهم (ولها) اى للكنى (مراتب قريسة) بأن يكون
الانتقال من اللازم الى الملزوم بغير واسطة (كطويل النجاد لطول القامة) حيث
لا واسطة بينهما (وبسطة) بأن يكون الانتقال بواسطة (كنومة الضى لمخدومة)
اذ ينتقل من الاول الى التفرغ للنوم عما بينهما من الاشغال بناء على ان وقت سعى نساء العرب
في تدبير معاشهن من تحصيل ابلان الابل وسائر ما يناسب اغاها في ذلك الوقت ولما لم ينم
من نساها في ذلك الوقت الامن يكون لها خدم يتوبون عنها انتقل من نومها في ذلك الوقت
الى كونها مخدومة (وابد) بأن يكون الانتقال بواسطة كثيرة (كمزول الفصيل للمضيف)
فان هنزال الفصيل يلزم فقد الام وقد هاهم كمال عناية العرب بالثلثيات يلزم كمال قوة الادعى
الى نحرها واذ لا ادعى الى نحرها اقوى من صرفها الى الطبايح ومن صرف الطبايح الى قرى
الانبياء فزال الفصيل يلزم المضيافة بهذه الوسائل (واقسامها) اى اقسام الكناية
(ثلاثة) وكل واحد منها شامل للقرب والبعد (اذ المقصود بها) اى بالكناية (الموصوف)
بأن ينتقل الدهن من الصفة اليه (او الصفة) بأن ينتقل من صفة لموصوف الى اخرى
له والمراد بالصفة ههنا هو الاسم الدال على ذات باعتبار معنى هو المقصود (او التخصيص
لها) اى للصفة (به) اى بالموصوف ونسبتها اليه لافى طريقه والمراد بالتخصيص التخصيص
في الاثبات لا التخصيص في الثبوت الذى هو معنى الحصر (فالاول قريسة) بأن يتفق
في صفة اختصاص بموصوف معين ينتقل منها اليه (كجاء المضيف لمن اشهر به) اى
بالمضيف بسبب كثرة صدور الضيافة عنه (وبسطة) وهى ان يحتاج الانتقال الى الموصوف
الى تفتيق صفات تختص المجموع لا كل واحد منها ومن هذا القيل الحدود والرسوم
اذ عبرت عن ذكر الحدود (كمتوى القامة بادية البشرة عريض الاظفار للانسان)
فان كل واحد منها عرض عام له والمجموع خاصة ونحو طائر ولود الخفاش (والثاني)
اى طلب الصفة (قريسة) بأن ينتقل من صفة الى اخرى بغير واسطة (كطويل النجاد)
لطويل القامة (وبسطة) بأن يكون الانتقال بلوازم متسلسلة (ككثير الرماد للمضيف)
اذ ينتقل من كثرة الرماد الى كثرة الجمر ومنها الى كثرة احراق الحطب تحت القدور ومنها
الى كثرة الطبايح ومنها الى كثرة الاكلة ومنها الى كثرة الضيقان ومنها الى انه مضيف
(و) مثل (جبان الكلب) للمضيف ايضا فان جبن الكلب عن الباح الذى هو امر طبيعي

له يقتضى استمرار تأديب له وهو يقتضى استمرار موجب باحداذ التأديب في الحيوانات
لا يكون الا بالمتع عند الموجب وذلك الموجب كثرة مشاهدة الواردين وهذه يقتضى
ان يكون ساحتهم متصلا بالادنى والاقصى وذلك يقتضى انجاح الآمال لديه وذلك يقتضى
المضيافة **والثالث** اى طلب اختصاص الصفة بالموصوف كناية (قريبة) لا يحتاج الى
زيادة تأمل (نحو) قول زياد الا عجم (ان السحابة والمروة والدى) في قبة ضربت
على ابن الحشرج) كان طريق التصريح ان يقول انه مختص بها اذا اضافة مثل سماحة
ابن الحشرج او معناها مثل السماحة له او الاسناد نحو سمح هو او حصل السماحة له
او معناه نحو هو سمح الان الشاعر ترك التصريح الى الكناية فجعل الصفات المذكورة
في البيت في قبة تشبها على علو شان الممدوح ثم لما لم يلزم من اجتماعها في قبة اختصاصها
بالممدوح لوجود ذوى قباب غيره حكم بأنها مضروبة عليه دلالة على ان اثبات الامر
في مكان الرجل وحيزه يستلزم اثباته (و) كناية (بيدة) يحتاج في تخصيص الصفة
بالموصوف الى زيادة تأمل (نحو) قول الشاعر (المجد يد عوان يدوم لجيده) عقد
مساعي ابن العميد نظامه ٧) لما اراد ان يبين اختصاص المجد بابن العميد على طريق
الكناية جعل مساعي ابن العميد نظام عقد في جيد المجد ٧ ودل بذلك على اعتناء ابن العميد
بشان المجد ودل بذلك على ان ابن العميد يجب المجد اذ الاعتناء بشان شئ يدل على صحة
الاعتناء به وينبى على ان المجد المعروف باللام اى حقيقة ثابتة بثبوت الحقيقة لشيء يستلزم
ثبوت جميع الافراد له الموجب اختصاص المجد له والحاصل انه جعل تزئين المجد به
تخصيصا له به على طريقة قولك تزينت الوزارة فلان اى حصلت له قيل ٣ قسم السكاكى
هذا القسم الى لطيف وألطف لالى قريب وبسبب كماله المصنف اذ القرب والبعد
لا يتصوران في التخصيص بل في الطرفين فقط واجيب ٦ بأن لا تسلم ذلك اولاً ولن تسلم فلا مانع
من اعتبارهما في التخصيص باعتبار الطرفين ولا يفهم من تقسيم السكاكى هذا القسم الى
لطيف وألطف تشبها على جواز عدم امكان تقسيمه الى قريب وبسبب واعلم بصرح بذلك
اعتماداً على ما سبق في نظيرهما على انه نقل عن المصنف انه قال كونها اللطيف وبسبب
متساويتان في الوجود قيل ٦ ههنا قسم آخر وهو المطلوب بها الصفة والنسبة ما كما يقال
تكثير الرماد في ساحة عمرو فان كثرة الرماد كناية عن الصفة كما عرفت واثبات الساحة
عمرو كناية عن التخصيص واجيب ٧ بأن هذا كنيانان والتقسيم في الكناية الواحدة **والاعلم**
ان من الكناية نفي الشيء بنفى لازمه كقوله تعالى اتقون الله بما لا يعلم اى بما لا يحوت له
بناء على ان عدم العلم يستلزم عدم الثبوت اذ لو ثبت لعل قطعا وكقوله لا يفزع الارب
اهوالها ولا ترى الضب بها تنحجر **اى** لا ارب في المفاضة تنزع ولا ضب ولا انحجار

المجد الكرم والمقد هو
الخطب الذي يتكلم به اللؤلؤ
والساعي ضد المساوى عهد

٣ قاله شارح الفوائد عهد
٦ المجيب شارح الفوائد عهد

٢ قاله شارح الفوائد عهد

٧ المجيب شارح الفوائد عهد

٦ قاله شارح القوائد

٧ وهو قوله تعالى اوئك

على هدى

٩ وهو الذي يساق

لتغير الموصوف المذكور

٣ نظيره • فقالت بطرف

العين خيفة اهلها •

اشارة مذعور ولم تتكلم •

•

تذنيات • اربعة للاصل الرابع • الاول الكناية • في القسمين الاخيرين (قدساق
لتغير الوصف المذكور) اذ لا بد فيهما من موصوف سواء كان مذكورا او لا (كقوله تعالى
هدى للمتقين الذين يؤمنون بالتيب) اي مع التيب عن حضرة النبي عليه السلام واصحابه
لا يعنى القاب عن الحسن كالصانع وصفاته اذ لا يصح حينئذ الكناية والتعريض لانهم
ايضا يؤمنون بالتيب بهذا المعنى عند حضور النبي واصحابه فهذه الآية (اشارة الى
المتقين) اي الى ذمهم (و) الى (انهم بخلافه) اي بخلاف الوصف المذكور فالكفى
عنده في الايمان وموصوفه المتناقض وهو غير مذكور قبله • مدح المتقين بعد قوله تعالى
لا ريب فيه يرجع الى مدح الكتاب بأنه كامل في نفسه ومكمل لتغيره فلا يصح ارجاعه
الى ذم المتناقضين فالاولى ان يثقل بقوله تعالى والذين يؤمنون بما انزل اليك الى قوله
المقطوع بأن يحمل الموصول مع صلتهم بدأ والاولى ٧ من اسمى الاشارة خبره ويحمل
الجملة من مستبهمات قوله تعالى هدى للمتقين دون المتقين الموصوفين بالموصول (والا قرب
ان يقال لهذا) النوع ٩ من الكناية (تعريض) لانه في اللغة خلاف التصريح يقال
نظرائه برض وجهه اي بجانبه ومنه قولهم ان في المساريض لمدوحة عن الكذب
وهي التورية بالكى عن الشيء (و) يقال (للبعيد من الكناية تلويح) وقد صرفت الكناية
البيدة والتلويح ان تشير الى غيرك من بعد (وللقرب) من الكناية (مع خفاء) لانه كم
وصف مستغن عن الوسط حتى لا يحتاجه الى امر حرفي او يجرى او غير ذلك (رمز)
وهو ان تشير الى القرب خفية بشفة او حاجب وامثالهما كقوله ٣ وللعيون رسالات
مرردة • تدري القلوب معانيها وتخفيها (كمرضى القفاء) فانه كناية عن الابله بغير
ولسطة لكنه يحتاج فيه الى عدة قواعد من علم القراءة وفي بعض النسخ ومع خفاء رمز
كمرضى الوسادة فانه كناية عن عريضة القفاء وهو عن الابله على هذا يكون قسما من
البيد لان قوله ومع خفاء قيد لقوله وللبيد يفوت قسم القرب وفيه بعد وفي بعض
النسخ وللقرب مع خفاء رمز كمرضى الوسادة وهذا صحيح لان المراد بالقرب ههنا
قرب المسافة اعم من ان يكون هناك واسطة واحدة او اكثر فيصح التثليل بمرضى
الوسادة كما يصح التثليل بمرضى القفاء لكن المصنف لوجع بين المثالين كافله السكاكي
لكان احسن واولى كالايجي (و) يقال للقرب (دونه) اي دون الخفاء (اشارة
واعام) يقال اشارة اليه باليد اذا اوأاليه ووجه المناسبة امالنا ما لم يكن قيد زائد
كما في التلويح والرمز تعين الاسم الدال على مطلق الاشارة واما لان هذا الاسم
اذا اطلق تبادر منه القرب والظهور وقيل الاول ان يخص اليعاء بعافيه
شائبة الخفاء فيبقى اسم الاشارة للباقي واستشهد لذلك بقوله • اشارت باطراف

البنان وودعت • وامت ببنيتها حتى انت راجع • حيث نسب الاشارة الى البنان والاياء
الى العين • الثاني • من التذنيات (التريض قد يكون كناية بأن يراد به الموصوف
ايضا) اى كاي يراد به غير الموصوف بمونة قرآن الاحوال (و قد يكون) مجازا بأن
لا يراد به الموصوف اصلا بل يراد غيره مثلا اذا قلت آذنى فستعرف وأردت به
المخاطب وانسانا آخر معه كان تريضاً على سبيل الكناية اما انه تريض فلا رادك
غير الموصوف واما انه كناية فلكون الاشتغال من اللزوم وهو الخطاب على سبيل
التهديد للمخاطب الى اللزوم وهو الخطاب لمن يتصف بالايذاء وان اردت به غير
المخاطب فقط كان تريضاً على سبيل المجاز اما كونه تريضاً فلما هو وما كونه مجازا
فلان ذكرته الخطاب الدال بالوضع على المعنى وارادة الخطاب المطلق يكون من
باب ذكر اللفظ وارادة اللزوم • واعلم ان قول المض التريض قد يكون كناية وقد يكون
مجازا منظورا فيه بل الوجه ان يقال التريض تارة يكون على سبيل الكناية واخرى
على سبيل المجاز كما هو عبارة السكاكي وتوضيح هذا يستدعى الكشف عن جليلة الحال
فقول ان اللفظ ان اشتمل في المعنى الموضوع له يسمى حقيقة مطلقة ويقابلها المجاز فان
قصد بذلك دلالة اللفظ على معنى آخر ملزوم للمعنى الموضوع له اللفظ قصدا اصليا
وقصدا الى الموضوع له قصدا تبعا يسمى كناية ويقابلها التصريح وان لم يقصد معنى
آخر لتلك بل اقتصر على ارادة المعنى الموضوع له فقط يسمى حقيقة تصريحية وهى
مع الكناية فحمان من الحقيقة المطلقة وان لم يشتمل اللفظ في المعنى الموضوع له اصلا بل
في غيره يسمى مجازا فيحتاج الى قرينة قوية لا يرضى فيها الا بهمال اصلا • واما التريض
فهو استعمال اللفظ في المعنى الحقيقي أو الكنائى او المجازى اذ الاستعمال يوجد في كل
من هذه ثم يقصد بذلك المعنى الى معنى آخر يلزمه عقلا او عرفا من غير ان يشتمل
اللفظ في اللزوم فيكون دلالة اللفظ عليه خارجا عن دلالة اللفظ عليه اصالة او تبعا
والالكنايت كناية بل دلالة اللفظ ينقطع في المعنى الاصلى ثم يدل على ذلك المعنى
اللزوم المعنى الاصلى لا اللفظ وان اعتبرت دلالة اللفظ عليه صارت دلالة بالواسطة
لان الذات ومثل هذا يسمى مستجابات التراكيب والخواص • والمزايا المتبعة في المعانى
من هذا القليل ايضا كما صرت اليه الاشارة في صدر الكتاب واما يسمى تريضاً لدلالته
على عرض من الكلام وهذا التريض قد يوجد مع المعنى الحقيقي كما اذا قلت للحميتاج
اليه جئتك لاسلم عليك فان الحمي للسلام مستعمل في معناه الحقيقي لكنك تقصد معه
ما يلزمه طاعة من توقع الصلة وقد يوجد مع المعنى المجازى كما اذا قلت السائل لك الاسد
قد يرغب في لقاءه فانه يريد بالاسد للرجل الشجاع ويقصد الرغبة في لقاءه توقع النفع

عادة وقد يوجد مع المعنى الكناية كافي قولك المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده
فانه يكفي به عن نفي الاسلام عن المودى فاذا قصد نفيه عن مود معين بسبب وجود
الابناء فيه كان تعريضا بالقياس اليه فظهر من هذا التفصيل انه لا استعمال في اللفظ
المرض به فلا يكون كناية ولا مجازا لاشتراط الاستعمال فيها بل المراد ان التعريض
قد يكون على طريقة الكناية في ان قصده المنيان فقط ٩ وقد يكون على طريقة المجاز
في ان قصده المعنى التعريض فقط هنا ١٠ ثم ان بعضا من الفضلاء فصل في المجاز والكناية
والتعريض كلاما آخر فلا علينا ان نسمك ذلك في هذا الباب وان افضى الى الاطناب
قال ان المجاز قد يصير حقيقة عرفية بكثرة الاستعمال ولا يخرج بذلك عن كونه
مجازا بحسب اصله ١١ وكذلك الكناية قد يصير بكثرة الاستعمال في المعنى عنه بمثالة
التصريح كأن اللفظ موضوع بآرائه فلا يلاحظ هناك المعنى الاصلى بل يستعمل ذلك
اللفظ حيث لا يتصور فيه المعنى الاصلى اصلا كالاستواء على العرش وبسط اليد اذا
استعمل في شأنه تعالى ولا يخرج بذلك عن كونه كناية في اصله وان سمي حينئذ مجازا
متفرقا على الكناية ١٢ وكذلك التعريض قد يصير بحيث يكون الالتفات فيه الى المعنى
المرض به كأنه المقصود الاصلى الذي استعمل اللفظ فيه ولا يخرج بذلك عن كونه تعريضا
في اصله كقوله تعالى اول كفر به فانه تعريض بأنه كان يجب عليهم ان يؤمنوا به قبل
كل احد وهذا المعنى المرض به هو المقصود الاصلى ههنا دون المعنى الحقيقى ١٣ واعلم ان
هذا المقام من مزالق الاقدام فقيما ذكرناه ما يصلح امرك ويبلغ صدرك تقدر فيما يحويه
ثم احفظ لحاويه (الثالث) من التذنيات (لا وجه لتفصيل الكناية بالحقيقة) وان صدر
عن السكاكي حيث قال والحقيقة في المفرد والكناية تشارك في كونها حقيقتين
وتتفرقان في التصريح وعدم التصريح (لانه) اى اللفظ في الكناية (تقل من معنى
الى معنى) سواء كان اللفظ في المعنى الاول حقيقة او مجازا (وقد يكون) النقل المذكور (في
المجاز) كما كان في الحقيقة كما عرفت من ان ضرب القبة مجاز يتقل منه الى كرمه هذا ما ذكره
المصروفه بحث لان القرينة في المجاز لا يمكن ان تدل على عدم ارادة المعنى الحقيقى فقط
والا لم يكن معنى اولى من معنى في الارادة باللفظ بل لابد من الدلالة على معنى معين ثم ان
لم يقارن معها عدم الدلالة على معنى آخر صار المتبادر المعنى الحقيقى وان قورن معها
عدم الدلالة على معنى آخر لا يصح الكناية ايضا ١٤ واما احتمال ان تدل على تعيين المعنى
المجازى مع عدم ارادة المعنى الحقيقى فقط دون سائر المعاني فباطل لان الدلالة على
العدم بواسطة لزومه من تعيين المعنى المجازى لا بالاستقلال اذ الدلالة على الاعداد
تبعية للكلمات فحينئذ يتساوى الدلالة على عدم دلالة باقى المعاني ولا يتخرج

٩ مثلا قولك آذيتنى فتعرف
اذا اردت به تهديدهما معا
كان على طريق الكناية
الا ان تهديد المخاطب مراد
باللفظ استعمالا وتهديده
مراد سياقا واذا اردت به
تهديد غيره فقط وهو المعنى
المرض به كان على طريقة
المجاز ولا يخرج بذلك عن
كونه تعريضا كما تحققت
مجد

٩ كقول البحرى في وصف الورد * اما ترى الورد يحكى جملة لمهرت * في سخن خرد من المشوق منعت * كانه فوق
 ساق من زبرجده * نثر من الثبر في محراب قوت * ٢٦٥ * وقول ابن الرومى في هجوه * وقائل لم هجوت الورد

مقبلا * فقلت من سخطه
 عندى ومن غطته * كانه
 سرم نعل حين اخرجده
 عند الحراء وباقي الروث
 في وسطه * كيف اثبت
 البحرى في النفس خيالا
 في نهاية الحسن يدعو الى
 الترغيب في الورد وكيف
 اثبت ابن الرومى خيالا في
 النفس في غاية القبح يدعو
 الى التنفير عنه وبرى قول
 ابن الرومى هكذا * يا مادم
 الورد لا ينفك من غطه *
 الست تبصره في كف
 ملقطه * كانه سرم نعل
 حين سكر جده * عند البراز
 وباقي الروث في وسطه *
 ولا بن المعتر في جوابه *
 يا حاجى الورد لاحت من
 رجل * غلظت والمرقد
 يوتى على غلظه * هل
 تبت الارض شيئا من
 ازهارها * اذا تحلت تحلى
 الوشى من غلظه * احلى
 واشهر من ورد له ارج *
 كانه المسك مذرو على
 وسطه * كانه لون جنى
 حين ملكنى * حل
 السراويل بمد البعد من
 سخطه

البعض على البعض فتعين عدم الدلالة على المعنى الحقيقي دون الباقي تحكم والتحقيق في المقام
 ما ذكره السكاكى من ان الكلمة لا يفيد البتة الا بالوضع والاستزمام بوساطة الوضع واذا
 استعملت فالما ان يراد معناها وحده او غير معناها وحدها ومعناها معنى منها ماعلاول
 هو الحقيقة في المفرد والثاني وهو المجاز في المفرد وانه مقتضى نصب دلالة مامنة
 عن ارادة معنى الكلمة والثالث هو الكناية لابله من دلالة حال الى ليعلم به ان معنى معناها
 مراد ايضا ولولاها لم يعلم الاقصد منها وحده مثلا قولك كثير الرماد كناية في معرض
 المدح ومجمل على الحقيقة في الجملى وهذا تحقيق حقيق بالقول فلا يجاوز عنه الرابع *
 من التزيينات (طبق اللفظ) على (ان المجاز ابغ من الحقيقة لانه) اى المجاز (اثبت
 الثبوت) بلزومه فهو (اى المجاز) دعوى بشاهد) فان وجود المزموم كالنيت مثلا شاهد
 عقلى او عادى لوجود اللازم كالنيت مثلا لانتاج وجوده بدون وجود اللازم عقلا واعدة في
 قولك رعينا النيت انت مدع للنيت بينة مادية هي النيت بخلاف قولك رعينا النيت
 (والاستعارة) ابغ (من التشبيه) الصريح (لانه) اى الاستعارة (مجاز) والمجاز
 ابغ من الحقيقة كالتشبيه هنا (واذ اعتراف فيها) اى في الاستعارة (بكون التشبيه
 اقوى) من التشبيه بخلاف التشبيه الصريح على ما عرفت (والكناية) ابغ (من الصريح
 كما) يتنا (في المجازيينه) لان الانتقال من اللازم الى المزموم معين انما هو بسبب المساواة
 فيصير هو انتقالا من المزموم الى اللازم لان الكناية لكونه دعوى الثبوت بينة يوجد
 فيه زيادة تهويل للبعد وتقصير قيل فعل هذا يكون ذكر ارادة الاقصد والشفقة من المرسن
 والمشفق في قسم المجاز استطرادا وهو من التوارد فلا يتدبها ٩ قيل ان التشبيه ايضا
 ابغ في الترغيب والتنفير من سائر الصفات كما اذا شبه شئ بشئ حسن للترغيب او بشئ
 قبيح للتنفير اقول الظاهر ان المراد بالترغيب والتنفير غير الابغية المتبصرة في هذا المقام قال
 الشيخ عبد القاهر وليس السبب في كون المجاز والاستعارة والكناية ابغ ان واحدتها
 يفيد زيادة في نفس المعنى لا يفيد خلافه بل لانه يفيد تأكيدا لا يثبت المعنى لا يفيد
 خلافه وحاصله ان كل موضع فيه اثبات الثبوت بينة يكون ابغ بالمعنى المتبصر في المقام
 وليس الترغيب والتنفير كذلك فيكون ابغ ههنا من المبالغة وقد يتوهم انها من المبالغة
 وليس كذلك كالاخفى والاعمال * تذييل * للبلين المتحدن في ترتب عرض تحصيل
 البلاغة (البلاغة) في اللغة هي البلوغ الى المتشئ مكانا وزمانا او غيرهما وفي الاصطلاح
 البلاغة الكسبية للتكلم (توفية الكلام) اى توفية التكلم كلامه الخبرى الصادر
 عنه (بحسب) اقتضاء (المقام حقه) اى حق الكلام بحسب طاقته ٧ فكان للكلام حقا

٧ وانما قال بحسب اقتضاء المقام للتايخرج (٣٤) (معانى) عن البلاغة آية مستقلة على فوائد التركيب مع خلوها عن
 مراتب الدلالة لان المقام قد يقتضى الاولى تارة وقد يقتضى الثانية اخرى وقد يقتضيهما معا

٩ وقيل في ذكر القوائد
والتركيب بلفظ الجمع إشارة
الى ان من علم فائدة من تركيب
او من تركيب لا يسمى بلينا
كالن من علم فوائده من تركيب
لا يسمى بلينا عه
٧ واعلم ان الانسب بحسب
المقام بيان طرفي البلاغة فقط
وذكر الاعجاز لتعيين
الطرف الاعلى بأن يكون
اعلى البلاغة مراتب تقرب
من حد الاعجاز بحيث لو
زادت البلاغة على تلك
المراتب لالتحق بمحد الاعجاز
الذي لا يصل اليه قوة البشر
كان الطرف الاسفل اذا
تقص التحق بأصوات
الحوانات فالوجه حل كلام
المفتاح والايضاح على هذا
التقرير ومن جملهما على
المعاني الاخر قد غفل عن
حسن التصور عه

واجبا قضاؤه (من قوائمه التراكيب) ٩ اى خواصها الحاصلة لها المستنبطة من قواعد
علم المعاني المأخوذة تلك القواعد من استقراء تراكيب اللغات (و) من (مراتب الدلالة) الواقعة
في التراكيب بحسب الجلاء على معنى واحد المستنبطة من علم البيان كاتواع المجازات
والاستعارات والكنيات وقد عرفت في صدر الكتاب ما يتعلق بهذا التعريف على
وجه التحقيق والتدقيق (ولها) اى البلاغة المعبرة في الكلام (طرقان اسفله يزيد على
ما يفيد اصل المعنى) بحيث لو نقص منه شئ يسير التحق بأصوات الحيوانات عند اللغات
(و) طرف (اعلى هو المعجز) وهو الذي تنقصر القوى البشرية عن الايمان بما يوازيه
او يدانيه اعلم ان المصنف عد الاعجاز الطرف الاعلى للبلاغة بناء على انها اسر من جنس
البلاغة كما ستعرفه الان سائر المشايخ قسموا الطرف الاعلى الى قسمين حيث اعتبروا
مرتبة يقرب من الطرف الاعلى تنبها على ان الاعجاز ايضا مراتب قال الامام الرازى
في نهاية الايجاز الطرف الاعلى وما يقرب منه كلاهما معيّن يعنى ان الطرف الاعلى
هو اعلى مرتبة الاعجاز ولما ايضا مرتبة اخرى اسفل منها بحيث اذا نقص منها شئ
يسير التحق الى اعلى مرتبة البلاغة البشرية وقال السكاكى ثم تأخذ البلاغة في التزايد
متصاعدة الى ان تبلغ حد الاعجاز وهو الطرف الاعلى وما يقرب منه اى من حد
الاعجاز في الجانب الاسفل منه ولا يخفى انه يمكن حل عبارة السكاكى على معنيين واحد هما
ما يوافق كلام الامام الرازى بأن يحمل الاعجاز داخلا في البلاغة فيكون حد الاعجاز
نهاية البلاغة ويكون قوله وما يقرب منه عطف على الطرف الاعلى والضمير عائدا اليه
فيكون للاعجاز مراتبه وتأتيها ان يتجر الاعجاز خارجا عن البلاغة البشرية اذا المراد
بيان حالها لا مطلقا فيكون المراد بالطرف الاعلى اعلى البلاغة مطلقا فقوله وهو الطرف
الاعلى اى الاعجاز الطرف الاعلى وما يقرب منه اى من الحد الاسفل للاعجاز وكان
الحد الاسفل للاعجاز والطرف الاعلى للبلاغة البشرية حدا مشتركا فيكون ما يقرب من الحد
الاسفل من الاعجاز داخلا في البلاغة والحد الاسفل من الاعجاز خارجا عنه واما
ما وقع في كلام بعضهم ٧ من ان الطرف الاعلى هو حد الاعجاز وما يقرب منه فعبارة
ان الطرف الاعلى للبلاغة حدا للاعجاز اليه ينتهى البلاغة فقوله وما يقرب منه عطف
على قوله حدا للاعجاز والضمير في منه اما الى حد الاعجاز فيراد حينئذ الحد الاعلى من
الاعجاز ويكون ما يقرب منه بيان تفاوت الاعجاز واما الى الاعجاز فيراد حينئذ الحد
الاسفل من الاعجاز ويكون ما يقرب منه تعيينا للطرف الاعلى من البلاغة البشرية
ويكون هذا من الطرف الاعلى للبلاغة وقريبا من حد الاعجاز وبهذا التفصيل ظهر ان
للاعجاز ايضا طريقان ويمكن بينهما مراتب تجل عن مدارك البشر كما يقال ان آيات

وايراد مراتب الدلالة كايبنى توفية الحقوق والمراتب بتمامها بل توفيتها في الجملة
تفاوت المراتب (والاعجاز شانه عجيبي بذكر ولا يمكن التمييز عنه) لا تحديداً ولا
تنبيها وذلك لغاية لقطه ودقه لان الامور الصعبة كما يجتمع عن اثنين كذلك الامور
اللطيفة وذلك كانه سقاة الوزن تترك وجدانا بواسطة الذوق بلاشبهة ومع ذلك
لا يمكن وصفه بل هذا يمكن في الحسيات ايضا كاللحاحة فاما نحس بها ونحجز عن وصفها
قال السكاكي ومذكر الاعجاز عندي هو الذوق ليس الا والذوق حالة وجدانية يترك
بها الشيء ولا يمكن التمييز عنها ثم الذوق ان كان فطريا سليقا فذاك والا فلا بد من محصله
اذ لا يبنى ان يترك الانسان نفسه ببدى الله الا ان يساعده القطرة وليس للانسان الا
ماسي ثم طريق اكتساب الذوق طول خدمة العليلين لا غير واذا تأيد الفطري بقواعد
الاكتساب فهو النهاية في ادراك الاعجاز كما اذا تهر الشاعر بالطبع في علم العروض
(ثم البلاغة وجوه يمكن الكشف عنها) وان لم يكن كشف نفس الاعجاز قال السكاكي
في تكملة المقام اختلف في وجه الاعجاز ففهم من يقول صرف التمددين عن المعارضة
وان كانت ممكنة ويلزمه تعجب الساجزين عن العجز لاعتناء النظم ومنهم من يقول
وروده على اسلوب مبتأ ما بين لاسلوب غيره ويلزمه كون اسلوب لم يسهل في الخطبة
معجزا ومنهم من يقول سلامته عن التناقض ويلزمه اعجاز كل ما سلم عنه ومنهم من
يقول الاشتهال على القيوب ويلزمه حصر الاعجاز في السور المشتملة عليها والوازم
كما هي متفية بالاجاع فالصواب ما ذهب اليه السكاكي من ان وجه الاعجاز هو امر من
جنس الفصاحة والبلاغة كما يحسنه ارباب الذوق لا غيره (ويوصف بها) اى بالبلاغة
(المتكلم) كما تقول شاعر بليغ (والكلام) كما تقول قصيدة بليغة دون الكلمة فلا يقال
كلمة بليغة وقد تم تعريف البلاغة لملحقها بالمعنى بخلاف الفصاحة (والفصاحة منوية)
وهي راجعة الى المتكلم والكلمة والكلام (وهي الخلوص) اى خلوص الكلام (عن
التعقيد) عرف بالخلوص اشارة الى ما أخذ الاشتقاق والمناسبة بين المعنى والقوى
والاصطلاحى يقال فصيح اللمز اذا خلص بأن اخذت رغوته وذهب لبائه وقصم
الاعجمي اذا خلصت عبارته عن الكثرة والعمق والمراد بالتعقيد ان لا يكون الكلام
ظاهر الدلالة على المراد بحيث لا يراى السمع من أين يتوصل وبأى طريق منه يحصل
بسبب ضخمه انما ليف وسوء الترتيب وانما خلوصه (بأن يدخل) الكلام (الاذن بلا
اذن) اى بلا صرف الاذن اليه والاصناف به هنا على ان يراد الاذن الثاني كالاول مضموم
الهمزة ويروى الثاني مكسور الهمزة والامر ظاهر (فيدخل المعنى القلب قبل دخول
القرآن المجيد متفاوتة في طبقات الاعجاز وظهر ايضا انه لم يرد بتوفية الخواص حقها

الناظر الاذن) اى لا يكون لفظه يسبق الى ذهنك الا ومنتاه اسبق الى قلبك (لا كافى
قول الفرزدق * وما من له فى الناس الا ملكا * ابوامدحى ابوه يقاربه) اى ليس مثل الممدوح
فى الفضل والكمال الا ابن اخته هشام الخليفة وهذا من النحوض بحيث لا يفهم مغزاه
من لا يعلم قصته قوله مثله اسم ما وفى الناس خبره وحى بدل من مثله وقد فصل بينهما
بناثرى والاعلما استثناء من حى قدم عليه فوجب نصبه وابوامه اى ابوام الملك مبتدأ
وابوه اى ابوام الممدوح خبره وقد فصل بينهما بحى كافصل بالخبرين حى وعقده اعنى يقاربه
وكل من هذه الامور مع جوازها اتفاقا خرج الى مرتبة التقيد بالاجتماع (و) القصاحة
(لفظة بأن يكون المفردات) اى مفردات الكلام (لا وحشية) بل ادور على السنة الموثوق
بهم بينهم بحيث يحتاج فى معرفته الى التفتير عن كتب اللغة كاروى ان عيسى بن عمر النحوى
حين سقط عن الحمار بسبب غلبة مرة صفراء واجتمع الناس عليه قال ما لكم تكأ تكأ ثم
على تكأ كؤك على ذى جنة افرقعوا عنى اى اجتمعتم تحنوا عنى حق قال بعضهم دعوه
فان شيطانهم يتكلم بالهندية (ولا مبتذلة) بأن يخرج لها وجه بعيد كافى قول العجاج * ومقالة
وحاجبا من جحبا * وفاجا ومرسا مسرجا * قيل المسرج من قولهم سيف سرجى وسرج
اسم قين يصب اليه السيوف اى كالسيف السرجى فى الدقة والاستواء او كالسراج فى
البريق والهيان ومنه مسرج الله وجهه اى حسنه والابتذال اما بأصل الوضع كالقاتل ومنه
ما احده المولدون كالقرميد والطوب للاجر الذى هو معرب واما بتغير السامة
كالمشوم فى المشؤم ولفظة الرسم لمخرج الناطق اسله بالصدق للقطع ٧ (و) بأن يكون
المفردات (على قانون) اللغة (العربية) بأن لا يكون مخالفا للقياس العرفى نحو قول
الشاعر * الحمد لله على الاجل * اذ القياس الاجل بالادغام تامه والواحد القرد القديم
الاول (و) تكون المفردات (سليمة عن التناثر) اى تناثر حروف الكلمة بأن تنقل
التلفظ بها متتابعة ثقلا متاهيا كما فى الهجوع فى قول امرأى تركتها اى الابل ترى
الهجوع او غير متاه كافى المستشتررات فى قول امرئ القيس * غدا ثم مستشتررات الى
العل * فصل المقاض فى مثنى ومرسل * والمرجع فى هذا الى الذوق السليم الى اقرب خارج
الحروف ابوهما والى الى تربها فى الصعود او التزول قيل ومن التناثر فى المفرد الكراهة
فى السمع نحو الجرشى فى قول ابى الطيب فى مدح سيف الدولتين الحسن على * مبارك
الاسم * اغر القلب * كريم الجرشى شريف النسب * والجرشى النفس ورد بأنه مندرج
تحت الوحشية والسلامة عن تناثر الكلمات متبصرة فى فصاحة الكلام ايضا ومرجه
الذوق ايضا وهو كالاول ينقسم الى ما هو متاه فى التقل كقوله * وقبر حرب بمكان قفر
وليس قرب قبر حرب قبر * والى ما هو غير متاه فيه كقوله * كريم متى امدح امدحه

٧ وان شئت تأمل فى قولك
المدامة والسيف والاسد
والاسفط والجشليل
والعنوكس بمناهاج

٩ الاسم مبار كالمواقتة اسم
امير المؤمنين على رضى الله
عنه والقب مشهور بين
الناس والاغر من الخيل
الابيض الجبهة ثم استعير
لكل واضح معروف

٧ واعلم ان بعضا من الناس عد تنايع الاضافات بما يحل بالفصاحة واعترض عليه صاحب الايضاح بأن ذلك ان افضى الى القتل على اللسان فقد حصل الاحتراز ﴿٢٦٩﴾ عنه بالتأفروالاقتلاخل الفصاحة كما في قوله عليه السلام الكريم

ابن الكريم بن الكريم بن يوسف بن يعقوب بن اسحق بن ابراهيم قال الشيخ اكل الدين في شرحه تلخيص وفي هذا الكلام

نظرائه ليس كل ما لم يرض الى القتل لا يحل بالفصاحة فان التكرار اذا كان منه بد ويكون باعتبار شيء واحد يكون مغلا بالفصاحة والحديث انما لم يحل لكونه ليس كذلك لان كل واحد

من الموصوف بالكرم والابنية نماير الاخر وليس فيه تنايع الاضافات ايضا

لانه يقع بين المضافين ليس بذلك والحق انه ليس

بمحل لوروده في كلام الله تعالى مثل حاب قوم نوح

وقوله فبأى آلاء ربكما تكذبان بان وقوله اذ بعث

فيهم رسولا منهم يتلو عليهم آياتهم وزيهم ويعلمهم الكتاب

هذا ما ذكره اكل الدين رجحانه عليه

٣ في هذا التشبيه بحث اذعم احتمال الصبيان اقوى في الارض واظهر

والورى معي فاذا ما التمتة موحدى فان تكرار امدهم مع الجمع بين الحاء والهاء موجب للتأخر بخلاف قوله تعالى فسيحبه ومنه ما يرد فيه حروف متراكبة كقوله العلم والفضل والاب قاطبة منه اليه لديه فيعته به اى مأخوذة منه متبعية اليه حاضرة لديه بحجة فيه صادرة عنده متبعية به او اضافات متوالية كقوله جامتجرعى حومة الجنبل اسجى فانت بمر اى من سعاد وسمع وجرعى وحومة والجنبل اسماء مواضع الا ان تنايع الاضافات اذا لم يكن ثقيل على اللسان لا يحل بالفصاحة ٧ وقد قلنا ان عليه الصلوة والسلام الكريم ابن الكريم ابن الكريم يوسف بن يعقوب بن اسحق بن ابراهيم (واذ قد وقتت على العطين) الحاني واليان (ان شئت) ان تقف على لطائفهما على كيفية اكتساب البلاغة والفصاحة والكشف عن وجوههما (فتأمل) في كيفية اجراء قواعدهما في قوله تعالى وقيل يا ارض ابلى مائك وياسماء اقلى وغيض الماء وقضى الامر واستوت على الجودى وقيل بعدا للقوم الظالمين (تر) مجزوم بأنه جواب الامر اى تأمل (تر) مافيه اى في هذا القول (من لطائفهما) اى لطائف العطين وتذكر ان ساعدك الذوق ما ادرك من تحذوبه من العرب العرباء روى انهم كانوا قد علقوا القصائد السبع المشهورة على باب الكعبة واصروا في الانكار على الفصحى ما نزل من القرآن الى ان نزلت هذه الآية فيحذثوا اقروا لها بالاذعان فانزلت تلك القصائد يدالاعجاز ولولاها لكانت مسجودة الى الآن في ارض الحجاز من تلك اللطائف انه شبه ٣ الارض والسماء بالأمور التى لا يتأتى منه لكمال هية الصبيان وشبه الامر به بالامر المجزم النافذ في تكون المقصود تصويرا لاقداره العظيم حتى كان جميع المكونات هيأوا أنفسهم الى ورود الامر عن جنبه المالى حتى يتبادروا الى الامتثال ثم نبى على تشبيهه هذا قوله قيل عازا عن الارادة وجعل قرينة الحجاز الخطاب للجماد وهو يا ارض ثم نبى على تشبيهه بالأمور ثابتة لهن ما هو من خواص المشبه اعنى النداء والخطاب على سبيل الاستارة بالكناية فقال يا ارض وياسماء ثم استعار بطريق التبعة لبور الماء في الارض البلع الذى هو اثر القوة الجاذبة في المطموم لكمال الشبه بينهما وهو الذهاب الى مقرخى ومع هذا ففى قرينة للاستارة بالكناية التى في الماء اى استارة الماء فذا لجامع تقوى الارض بالماء في الابات تقوى الاكل بالطعام ثم ان الله تعالى امر الارض بالبلع على سبيل الاستارة بناء على التشبيه الثانى المذكور وخاطب الارض في الامر بالبلع وكذا في الاقلاع ترشيعا لاستارة النداء ومنها انه تعالى قال مائك يا ارض فذا لجامع تقوى الارض بالماء في الابات تقوى الاكل بالمالك ورشعها بالخطاب ثم استعار لاحتباس المطر الاقلاع الذى هو ترك الفاعل الفعل للشبه بينهما في عدمه كان ومنها انه تعالى لم يصرح بشاغل غيظ وقيل كالم يصرح

الهم الاعلى المباعدة لكن لا يلزم المقام ٨ وفي الاضافة الى الارض نكتة اخرى وهى التنية على حدوث هذا الماء من الارض ايضا لان اسماء فقط كما يدل عليه قوله تعالى وغار التور

٩ وقيل في وجد الدول عن تصريح الفاعل اشارة الى ان هذا الامور اهو عن عداقة تعالى من ان ينسبها الى قدرته صراحة **ع**
 ٣ ويمكن ان يقال في اختيار ابله تبيينه على عدم التدرج في البلع **ع** ٢٧٠ المفهوم من الابتلاع اذ المقام مقام الانقياد التام
 الابي عن التدرج المتقضى

لسرعة الامثال **ع**
 ٧ وايضا في افراد الماء اشعار
 بأن هذا الماء لم يحصل من
 اجتماع المياه وتكثرها بل
 هو نوع واحد حصل
 بقدرته تعالى دفعة واحدة **ع**

٦ وايضا افراد ارض اشارة
 الى شمول هذا الماء الكل
 بحيث صار الكل كشي
 واحد باعتبار هذا الشمول
 وايضا افراد سماء اشارة
 الى ان المراد بالسماء ههنا
 جهة الموقط لا الاجرام
 الطولية لان حدوث الامطار
 من الجو **ع**

٩ ولهذا الاختيار وجه
 آخر في اختيار ابله
 بدل ابتلى **ع**

٦ ولا اختيار الماء بدل ماء
 طوفان السماء اشارة الى ان
 الابتلاع وقع حال حصول
 الماء على الارض وايضا الامر
 للسماء بالاقلاع والارض
 بالابتلاع يقتضى اضافة
 ما لكل منهما الى نفسه ليمتقق
 امر المقابلة **ع**

٤ وفي اختيار استوت على

في صدر الآية بمقابل قيل ٩ وكذا لم يصرح بمن سوى السفينة بينها على ان تلك الامور
 العظام لا يتصور الامن قادر لا يكتسه وقهار لا يغالى فلا يذهب الوهم الى فاعل غيره
 جلت عظمتة ومنها تمخض الكلام بالعرض تبيينه لسلكي مسلكهم في تكذيب
 الرسل وان تلك ليست الا نظلمهم هذا هو النظر من جهة علم اليان **ع** واما النظر من جهة
 علم المان **ع** منها ما اختبروا دون اخواتها لكثرة استعمالها ولا قضاء مقام اظهار الجبروت
 تبسيد المنادى المؤذن بالهوان ولم يقل يارض بالكسر لامداد الهوان ولم يقل يابته
 للاختصار مع اياه مقام الانقياد عن القفلة اللازمه لالتصيه **ع** ومنها اختيار لفظ سماء وارض
 على غيرهما لكونهما اخف وادور وكذا ابله على ابتلى مع نجاسة باقلى ٣ ومنها افراد ماء ٧
 للايلاء مقام اظهار الجبروت الاستكثار المحفوظ في الجمع وكذا افراد ارض ٦ وسماء **ع** ومنها
 ذكر مفعول ابله لتلايم بالحلف ابتلاع الجبال والبحار وسواكن الماء كايقتضيه مقام
 الكبرياء **ع** ومنها اختيار غرض ٩ على غرض التشديد لكونه اخف واخصروا وفق بمقابل
 ولهذا قيل الماء دون ماء طوفان السماء وكذا الامر دون امر نوح من تجزئ لعوده **ع** ومنها
 اختيار استوت على سوت ٤ مع مقارنته للالفاظ المبنية للمفعول رطبة لطريقة تجرى بهم
 مع الاختصار في اللفظ **ع** ومنها قيل ببدادون ليعد تأكيدا للفعل بالمصدر مع الاختصار
ع ومنها التميم الظلم ليتناول انواعه حتى ظلمهم انفسهم في تكذيب الرسل هذا من حيث
 النظر الى الحكم **ع** واما الطائفة المتعلقة بالكلام **ع** منها تقديم النداء ليتمكن الامر عليه
 ومنها قدم امر الارض على السماء لابتداء الطوفان منها ثم ذكر ما هو المقصود من قضاء
 الامر الموعود ثم حديث السفينة لتأخره في الوجود ثم ختم بالعرض حتمال المقصود
 بالحصة منها نصحا لبيادة بالانزجار عن انواع الظلم هذا كله نظر من جهة علم الماني
ع واما النظر من جهة الفصاحة المضمونة فهي كاترى نظم لطيف لا تنقيد فيه ولا اتواء
 لفظها تسابق معانيها ومعاني لفظها **ع** واما الفصاحة اللفظية فالتناظر على ما ترى عربية
 جارية على قوانين اللغة من مصادر البراعة سليمة عن التناثر والبشاعة عذبة على المنهيات
 سلسلة على الاسلات كل منها كالماء في اللطافة والسلاسة وكالمسلسل في الخلاوة والانسيم
 في الرقة ثم قل الله جرشان التثنية لا يتأمل العالم آية من آياته الا ادرك لطايف لا تسمع
 الحصر ولا تظان الآية مقصورة على ما ذكرت ففعل ما تركت اكثر مما ذكرت هذا
 ما افاده السكاكي في لطائف الآية اكرمه الله بعبارة بلاغية والله دره وعليه اجره حيث
 ما احتدنا في هذين العليين الابدالات وما اعترفنا في بحارهما الامن فضائته جزاء الله عنا
 وعن كافة المستفيدين خير الجزاء انه قد بر على كل ما يشاء **ع** ويا حمرى ان نذيلهما ما
 العليين بعد ما عرفت ان البلاغة بمرجيبها والفصاحة بنوعها بما يكتسبها الكلام حلقه الترتين

سويت وجه آخر وهو ان الامر بالابتلاع كان في استواء السفينة لاستزامه لمغادة ولا يحتاج الاستواء (ويرقبه)
 الى امر جديد حتى يقال وسويت **ع**

ويرقيه اعلی درجات التحسين (بشيء) مشهور **﴿من علم البديع﴾** وهو علم سرف به وجوه
تحسين الكلام بعد رعاية تطبيقه على مقتضى الحال ووضوح الدلالة وهذا العلم يفيد
الكلام حسنا تاما للبلاغة والقصاحة خارجا عما هو حسن ذاتي للكلام البليغ القصيع
فلا يدخل لها في الاحتراز عن الخطأ في تطبيق الكلام على ما يقتضى الحال ذكره فلا
يجوز جل الاستحسان الذى ذكر السكاكى في حدهم المعاني على هذا العلم كاحققناه في صدر
الكتاب واما ذكر المطابقة والتجيس في انشاء نكت علم المعاني في الاية قبل سيل الاستطراد
والنجبة (وهو) اى علم البديع (فمعان معنوى) ينطق بالمعنى وحده كالالتفات وغيره
او مع اعتبار اللفظ كالمطابقة والمشاكله ونحوهما وهو ليس من البلاغة لانه عرضى وهى
ذاتى الا انه من حيث التعلق بالمعنى قديمتين به (ولفظى) متعلق باللفظ وحده كالتجيس
والترصيع وهو بمنزلة القصاحة في الحسن الثانى (فالمنوى استناف) بئى بالمنوى لان
المعاني مقاصد اصلية والالفاظ توابع وقوابلها وذكر من استنافه سبعة عشر وقديبلغ
تسعة وعشرين واكثر **﴿المطابقة﴾** وهى الموافقة (ان تجمع) في الذكر (بين متافين)
اى مقابلين في الجملة وان لم يكونا في غاية الخلاف سواء كانا اسمين (نحو) قوله تعالى
حكاية عن اصحاب الكهف (ونحسب انظا وهم رقود) او فلين نحو قوله تعالى
يحيى ويميت او حرفين نحو قوله تعالى لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت وسواء
كان المتافيان في كلام متكلم واحد او متكلمين كاشهد رجل عند شرح فقال انك
لسبط الشهادة اى خالية الشهادة عن التقيد فقال انها لم تجسد عنى اى لم يصب
ولم يكن فيها تقيد **﴿ومن المطابقة اثبات الشيء ونفيه كقوله تعالى ولكن اكثر
الناس لا يعلمون يعلمون ظاهرا من الحياة الدنيا وقد يكون الثقابل تقديره كقول
ابى الطيب لم تطلب الدنيا اذا لم ترد بها سرور محب او اساءة محرم فانه قابل
الحب بالمحرم ومقابله البغض بالسرور والاساءة ومقابلها الحزن وقد يكون خفيا نحو
اغرقوا فادخلوا تاراً **﴿ومن الطباق نوع يسمى البديع من ديج المطر الارض زيتها بالرياح
ويفسر بان تذكر في معنى من الملح او غيره الوانا قصدا للكناية كقول ابى تمام يصف
شهيدا تردى ثياب الموت جراً فأتى **﴿لها الليل الاوهى من سندس خضر **﴿او قصد
التورية كقول الحريري فذا زور المحبوب الاسفر **﴿واغبر البيش الاخضر **﴿اسود بوى
الابيض **﴿وابيض فودى الاسود **﴿حتى رثى العدو الازرق **﴿فياخذ الموت الاجر **﴿
ومن الطباق ما يسمى ايهام التضاد وهو قمعان الاول نحو قوله تعالى اشداء على الكفار
رحاء بينهم فان الرحمة منية عن اللين والثانى نحو قول دعل الخراعى **﴿لا تصبى يا سلم
من رجل **﴿ضحك المشيب برأسه **﴿ضحك ههنا مقابل تبكى ظاهر او اما حقيقة فحجاز**************************

عن ظهور بياض الشيب في سواد رأسه **المقابلة** ان تجمع بين متافين **أو** أكثر (وتشروطهما) أي وتجهلها مشروطا (بتقابلين) وهي أخص من المطابقة لوجوب التعدد فيها بخلاف المطابقة على ما عرفت (نحو) قوله تعالى (فأما من أعطى واتقى وصدق بالحسنى فسنيسره لليسرى) وأما من بخل واستغنى وكذب بالحسنى فسنيسره لليسرى جمع بين خمسة هي التيسير واعطاء حقوق ماله وإتقاء المعصية والتصديق بالكلمة الحسنى وهي كلمة التوحيد وبين خمسة هي مقابلاتها وهي التيسير والبخل الذي هو المنع والاستغناء بشهوات الدنيا عن نعم القبح ويجوز أن يكون المراد بالاستغناء الزهد فيما عند الله **٣** والتكذيب بالكلمة الحسنى وكقوله صلى الله عليه وسلم أن الرفق لا يكون في شيء إلا زانه ولا اغرق في شيء إلا شانه **٤** ومن لطائف المقابلة ما روى عن بعضهم أنه قال له المنصور أنك بخل فقال يا أمير المؤمنين ما جدد في حق ولا زوب في باطل **٥** وأعلم أن بعضهم لم يدركوا في المقابلة الشرط المذكور فمد منها بيت أبي دلامة وهو قوله **٦** ما أحسن الدين والدنيا إذا اجتمعا **٧** وأقيم الكفر والافلاس بالرجل **٨** اذكر في الأول الاجتماع دون الثاني نقل عن الطرزي أنه جعل المقابلة أعم من الطباق وفسرها بأن تضع معاني تريد المواجهة بينها وبين غيرها أو المخالفة فتأتي في الموافق بما وافق وفي المخالف بما خالف أو تشترط شروطا وتعدد أحوالا في أحد المعنيين فيجب أن تأتي فيما يوافقه بمثل ما شرطت وعددت وفيما يخالفه بأضداد ذلك ومثل ذلك بأمثله يطول ذكرها **٩** المشكلة أن تذكر الشيء بلفظ غيره **١٠** دخل فيه المجاز ثم خرج بقوله (لوقوعه في محبته) أي محبة غيره وخرج التجنيس أيضا فانهما وإن ذكرا بلفظ غيرهما لكن لالوقوعهما في محبته لمجرد المشكلة الصورية قال بعضهم إن كان هناك علاقة صحيحة للمجاز فذاك وبقيت المشكلة زيادة الحسن والأفلا بد من جعل وقوعه في محبة غيره علاقة صحيحة للمجاز في الجملة والأفلا وجه التعبير به عنه أقول لا يخفى عليك أن المجاز من المحسنات الذاتية والمشكلة من المحسنات العرضية فإذا وجد الأول لا يبيح لاعتبار الثاني من تلك الجهة وجهوا أيضا لا يشك أحد أن اطبعوا في المثال الآتي ليس مستعملا في معنى خيطوا بل أتى به بلا استعمال فيه (نحو) قوله **١١** قالوا اقترح شيئا نجد لك طبعه **١٢** قلت اطبعوا إلى جبة وقيصا **١٣** ذكر أطروا موضع نخطوا لوقوعه في محبة نجد لك طبعه واقترح السؤال على سبيل الارتجال وتحقيق المقام أن اللفظ في المجاز مستعمل في المعنى المجازي واطبعوا ليس مستعملا ههنا في معنى خيطوا بل هذا اللفظ قائم مقام خيطوا فالمجاز أراد معنى بدل معنى آخر والمشكلة أراد لفظ بدل لفظ آخر فلا استعمال تعيين اللفظ للمعنى سواء كان بالوضع أولا والمشكلة تبديل اللفظ المستعمل في المعنى بلفظ لا يستعمل في ذلك المعنى لمناسبة معينة هناك فاللفظ فيها يدل على لفظ مستعمل في ذلك المعنى لآعلى المعنى نفسه ولهذا عادت من المحسنات

٣ قال البيهقي في تاج المصادر
يقال زهديه إذا رغب عنه
وعنه إذا رغب فيه **٤**
صاحب الإيضاح **٥**

اللفظية واما التجنيس فيؤل الى ترجيح اللفظ على لفظ آخر للمناسبة لا لتبديله بالاخر كما في
 المشاكلة وقد يكون ذكر الغير تقديرية كما تقول لمن يفرس الاشجار اغرس كما يفرس
 فلان تريد رجلا يصطنع الى الكرام ويحسن اليهم فيبر عن الاصطناع بلفظ الغرس
 للمشاكلة بقرينة الحال وان لم يكن له ذكر في المقال ومن المشاكلة الاستطراد وهو
 الانتقال من فن من الكلام الى آخر يناسبه مناسبة قريبة او بعيدة ولم يلاحظ الثاني عند
 سوق الاول مأخوذ من فصل الصايد يطارد صيدا فيلتقاه فيقصده كقوله تعالى لبسا
 يوارى سواتكم وريشا ولباس القوى ذك خيرا فان آخر الكلام من قبل ما ذكرناه ونحو
 ذلك (مراعاة النظير) ويسمى التناسب والتوفيق والاثلاف والتلفيق ايضا (الجمع بين
 المتشابهات) بالفاظها كقوله تعالى والشمس والقمر بحسبان او بالفاظ متشابهة معانيها
 الاخر دون المعاني المرادة (نحو) قول ابي العلاء المعري (هو حرف كنون تحت راو لم يكن
 بدل يؤم الرسم غير النقطة) و حرف اى ناقصة ضامة كنون اى كحوت في الصفر والخافعة
 او حرف التون في الضمور والانعحاء تحت راه اسم فاعل من رأيه اذا ضربت ريته
 لتحركة والدال اسم فاعل من دلوت الناقصة رقت بها وسيرتها سيرا رويها يؤم اى يقصد
 ذلك الراى الرسم اى اثر الدلالة غير النقطة اى ما تقاطر على الرسوم من المطر فالتشابه
 ههنا ليس في المعنى المراد بل في المعنى المتبادر اعني حروف العجاء وحرف التون
 والراء والدال واقاع النقطة ولذلك سماه بعضهم ايهام مراعاة النظير (و) نحو (لقرأت
 مناما تحط يد الوغى) والبيض تشكبل والاسنة تنقط) والبيض اى السيف تشكبل والشكلة
 ما يسقط منه من الدم طولا والاسنة الرمح والنقط ما ينقط منه من النقطة وكذلك
 الحال في اثرهما اول البيت لو كنت شاهدا غداة لقائنا والخليل من تحت الفوارس تحط
 وهو من المحيط بمعنى الزفير ومن مراعاة النظير تشابه الاطراف وهو ان يحتم الكلام بما يناسب
 ابتداءه في المعنى نحو قوله تعالى لا تدركه الابصار وهو يدرك الابصار وهو اللطيف الخبير فان
 اللطيف يناسب كونه غير مدرك للابصار والخبير يناسب كونه مدركا للاشياء لان المدرك
 للشيء يكون خيرا به (المزاوجة ان تراوج بين معنيين متساينين في اللفظ) (في الشرط
 والجزاء) بأن ترتب امر او احد على كل منهما (نحو) قول المعري (ماذا ماى الناهى فلج في
 الهوى) استأخ الى الواشى فلج بها العجبره) نسب لجلاج الهوى ازدياده الى الشرط اى
 بنهى الناهى ولجلاج العجبر اى زيادته بالجزاء اعني اساخة المحبوب الى الواشى اى استماع
 كلامه والواشى من شىء الكلام الكاذب وزينه (القب والتشر ان تلق بين شيئين
 في الذكر (وتنشر منطلقهما) من غير تعيين (اعتماد على العقل) بأن ترد كلاما الى ما هو له وله
 اقسام منها ما يقع على ترتيب القس (نحو) قوله تعالى ومن رزقته جعل لكم الليل والنهار

٧ يقول وتجعل هذه الحبيبة
 ايضا ان تركت من التوق
 ما هي في الضمر والانعحاء
 كالنون يركبها الاعرابي
 لزيارة الاطلال فيضرب
 ريتها اذ لا حراك بها من
 شدته الهزال يريد ان يركب
 هذه الحبيبة سمان ذات اسمعة
 وابيت كله ايهام (ضرام
 السقط)

لتسكنوا فيه) اى فى الليل (ولتبتوا من فضله) اى فى النهار بأشواط المسكيب • ومنها ما وقع
بغير ترتيب كقوله تعالى ومن آياته منامكم بالليل والنهار وابتاؤكم من فضله تقديره
وابتاؤكم من فضله بالليل والنهار فيكون الليل ناظرا الى المنام والنهار الى الابتداء • ومنها
ما يكون احدى القريتين من القف محذوفة دلالة التضرع عليها • كقوله تعالى يوم يأتى
بعض آيات ربك الآية اذ التقدير لا ينفع نفسا ايمانها وقت مجئ • اشراط الساعة
او كسبها فى ايمانها فى ذلك الوقت لم تكن آمنت من قبل او كسبت فى ايمانها خيراً من قبل
(الجمع ان تدخل شيئين) فصاعداً (فى نوع واحد) اى فى امر كلى تجمعهما (نحو) ان
الشباب والفراغ والجدة • مفصلة للمرء أى مفصلة • وهذا البيت لآبى الصائغ واوله
• علمت يا مجاشع بن مسعدة • فالفسدة هى الكلى والثلاثة جزئيات • والجدة الاستثناء
ووجه جمعها فى المفصلة ان الشباب زمان اتباع الهوى خصوصا اذا اطاعه فراغ الحال
من عدم لوم الرجال مع وجود الفاتحصيل اى المال • (التفريق عكسه) اى عكس الجمع وهو
ان قصد الى شيئين من نوع واحد وقوع بينهما تبايناً (نحو) قول الوطواط • ما نوال الغمام
وقت ربيع • كنوال الامير يوم سناه • فنوال الامير بدرجة عين • ونوال الغمام قطر ماء • فرق
بين نوعى النوال برغبة النفوس بأحدهما دون الآخر والبدرة هى عشرة آلاف درهم
• التقسيم ان تذكر شيئاً جزءين او اكثر وتسمد الى كل • من الجزءين او الاجزاء
(ما) هوله • عندك • على التعيين بخلاف القف والتشر (نحو) قوله • ادبيان فى بلخ
لا يأكلان • اذا صحب المرء غير الكبدية فهذا طويل كطل القننة • وهذا قصير كطل
الوند • ذكر ادباً ذو جزئين واسند الى احدهما الطول والى الآخر القصير واكل
الكبد كناية عن الخبث والايذاء وحقيقته من آكلة الاكباد مرض مخصوص فان قلت
من اين التعيين لان كلا من اسم الاشارة يصلح كلامهما قلت يلزم من الاشارة التعيين عند
التكلم وعدم التعيين عند السامع لا يضر • (الجمع مع التفريق ان تدخل شيئين فى امر)
اى فى معنى واحد (وتفرق جهتي الادخال نحو) قوله • قد اسود كالسك صدفاً • وقد طاب
كالمسك خلقاً • شبه الصدف والخلق بالمسك ثم فرق بين جهتي المشابهة • (الجمع مع التقسيم ان
تجمع • بين شيئين او اكثر تحت حكم (ثم تقسم) بأن تضيف الى كل منهما ما هوله عندك
(نحو) قول المتن فى مدح سيف الدولة • الدهر متندر وانصر متنظر • وارضهم لك
مصطفى ومرتبعة • لسي ما نكحوا واقتل ما ولدوا وهاتين ماضياً • (النار مازرعوا)
المصطفى • موضع الإقامة بالصيف والمربع • موضع الإقامة بالربيع وعبر عن المنكوحات
والاولاد بكلمة ما استحقاراً لهما او توقفاً فى البارة بينهما وبين ما جحوا وما زرعوا
جمع فى البيت الاول ارض الصدو وما فيها فى كونها خالصة للممدوح لانه قال

٩ فصل من مفهوم اول
التشرين المذكورين ومن
لقه المذكوران ان مجرد
الايان ايضا نافع وفى الكشف
ان قوله او كسبت عطف على
آمنت ولم يفرق بين النفس
الكافرة اذا آمنت فى غير
وقت الايمان وبين النفس
التي آمنت فى وقتها ولم تكسب
خيراً بناء على منذهب ان
الايان اخطاى عن العمل
لا ينفع يوم القيامة بخلاف
اهل السنة فانه عندهم نافع
بقول صاحب الكشف
مردود بمحصل الآية من
قيل القف التقديرى كنا
قيل •
٧ وكقول التلمس • ولا يقيم
على ضمير يراد به • الا
الاذلان غير الخى والوند •
هذا على الخلف مربوط
برمته • وذال شمع فلا يرى له
احد • •

والمصطفى من اصطافى كما
ان المصيف من صاف •

وارضهم لك مصطاف بتقديم الطرف ثم قسم في البيت الثاني والمشهور في نسخ ديوان
 النبي قبل قوله لسي ما نكحوا هو قوله حتى اقام على ارباض خرشنة تنشق بها الروم
 والصليان والبيع واما قوله الدهر معتذر فهو بیده بیده ابيات وعلى المشهور
 فالجمع هو شقاء الروم بالمدح اجمالا فانه يتناول السبي والقتل والهيب والاحراق
 الارياض جمع ربيض بالفتح ماحول المدينة والخرشنة بلفظ من بلا داروم يقال انها اول
 حصونهم يقال لها الآن اماسيه والشقاء التعب والصليان جمع صليب النصراني والبيع
 جمع بيعة بكسر الباء وسكون الياء وهي متجد النصراني وحتى متعلق بقوله قاذ
 المقائب اي الصاكر في البيت السابق التقسيم مع الجمع عكس ما تقدم وهو ان يقسم
 ثم يجمع (نحو) قول حسان رضي الله عنه يمدح قومه (ه قوم اذا حاربوا ضروا
 عدوهم وحاولوا النفع في اشياهم تقصوا محبة تلك منهم غير معدة ان الاخلاق
 فاعلم شرها البعد) السمية الفرزة التي جبل عليها الانسان والخلق جمع خليفة بمعنى
 الطيمة والخلق والمراد بالبدع محدثات الاخلاق جمع في البيت الاول صفة المدحوحين
 حيث ذكر ضرهم للاعداء ونظمهم للاولياء ثم جمع في البيت الثاني تحت حكم واحد هو
 السمية الجمع مع التفریق والتقسيم لم يفسره لظهوره ماسبق (نحو) قول السكاكي
 رحمه الله وتكاثرت صنواؤا كالتار حرا محيا حبيبي وحرقة بالي فذلك من صنوه
 في اختيال وهذا الحرقة في اختلال جمع في البيت الاول محيا الحبيب وحرقة البالي
 تحت النار ثم فرق بين وجهي الشبه ثم قسم في البيت الثاني قوله فنلك اي الحبيب
 من صنوه محياه في تختل ودلال من الحسن وهذا اي البالي بحرقة في اختلال من الحزن
 (الايهام) ويسمى التورية ايضا (ان تذكر لفظا له استعمالان) قريب وبسبب بالنسبة
 الى الدهن سواء كان المعنيان حقيقيين او مجازيين او مختلفين (فتريد ابديهما) مع توهم
 ارادة القريب (نحو) قوله جلناهم طرا على الدهم بديما خلطنا عليهم بالطمأن ملايسا
 اراد بالجل على الدهم قصيد المدي بالقيده فأوهم ان كلهم اخيل الدهم وكقول القبيضي
 للحجاج لا جلنك على الادمه وعني به القيد مثل الامير جل على الادمه والاشهب
 ابرز وعينه في مرض النود متفليا لمكان لفظ اجلنك على الطيف وجموعه ايضا
 سراطة نظير بين الحمل والادمه والجهل واسلوب الحكيم ومعنى المشاكلة لانه لو لم
 يقل الادمه لم يطابقه الحمل عليه والتوجيه لانما اراد الوعد كان مدحا وان اراد الوعيد
 كان ذما وفيه البيان والتخصيص بطرف الاشهب واكثر التشابهات في التزليل من باب
 الایهام اذ المراد معانيها البعيدة التي عجز العقول عن دركها (التوجيه) ويسمى ايضا
 محتمل الضدين (ان يذكر) كلام (ذا وجهين) مختلفين في المدح والذم فالایهام اعم

هذا المعنى مقتبس من قوله
 صلى الله عليه وسلم اما بعد
 فان خير الحديث كتاب الله
 وخير الهدي هدي محمد
 وشر الامور محدثاتها وكل
 بدعة ضلالة قال صاحب
 جامع الاصول محدثات
 الامور ما لم يكن معروفا
 في كتاب الله ولا سنة ولا
 اجماع واما الابتداء فان كان
 في خلاف ما امر الله تعالى
 به ورسوله فهو في حيز الذم
 والانتكار عليه وان كان
 واقفا تحت عموم ما ندب الله
 تعالى اليه وخس عليه
 او رسوله فهو في حيز المدح
 فالحديث من العام المخصوص
 ع

اشار الى انه من اشعاره بقوله
 كما اذا قلت على صفة الخطاب

ع

٦ قال الراغب الاصفهاني في المحاضرات دفع رجل الى خياط اعور ثوبا فقال لا خيطنك مالا مدرى اقباه هو ام قبض فقال لا مدحك بيت لا مدرى اهباه هو ام مدحك فقال خاظر يدلي قباه ليت عينيه سواء هذا كلام مفيد هذه الرواية اسم الخياط زيد دون عرو كما هو المشهور بعد ٧ قيل الاعتراض على ثلاثة اشرب ٢٧٦ مذكوم وهو مالا يفيد شيئا كقولہ يشفي صداع

الرأس مثل الصدام العصب فان لفظ الرأس حشو لاحاجة اليه ومتوسط وهو ما يكون تأكيذا كقولہ الاهل أكلها والحوادث جة بأن امرئ القيس من تلك يقرأ يقال يقر للرجل اذا اقام بالحضر وترك قوته وتلك ام امرئ القيس كقولہ والحوادث جة افاد تأكيدا لانه ينسر وأنه من الحوادث وملح ويسمى حشو اللوزيخ وهو ما يفيد المعنى جالا اما لافادة دفع الشك والاعتقال على تقدير السؤال واخرهما كقولہ ان الثمانين وبلتتها قد احوجت سمي الى ترجان وقولہ ولو ان الباخلين واث منهم رأوا تملوا منك المطالا هذا ما ذكره الشارح الكرمانى بعد ٣ نقل عن علي بن عيسى الربيعي ان في البيت وجهان آخر ان من المدح احدهما ان يفتب الاعار دون الاموال وهذا ما يفتي عن علو الهمة لاصلاح الدنيا وعدم

محدث يصح المدح والذم وغيرهما (كقولہ) اى قول بشاره خاطلى عرو وقباه (ليت عينيه سواء) قلت شمر ليس يدري ام مدح ام هجاء ٦ (للاعور) اى الذى عينه عوراء وهو المسمى بعمر ويحتمل هذا تساوى العينين فى اخير اى الابصار وتساوجهما فى الشراى المعنى قيل التشابهات باعتبار الصورة واللفظ من باب التوجيه كالتماثل باعتبار الحقيقة والمعنى من باب الايجام ٧ الاعتراض ويسمى الحشو (ان تغفل الكلام كلام آخر) للتأكيد ويتم المقصود بدونه (بحو) قوله تعالى (فان لم تفعلوا ولن تفعلوا فاتقوا النار) كقولہ ولن تفعلوا اعتراض بين الشرط والجزاء وعلى هذا التعريف لا يكون غير الجملة والجملة الواقعة فى الآخر اعتراضا وقديكون اعتراض فى اعتراض كقولہ تعالى فلا اقم بمواقع النجوم وأنه قسم لوتعلمون عظيم فقولہ وأنه قسم لوتعلمون عظيم اعتراض ولوتعلمون اعتراض آخر فيها البهال ولقد تأدب السكاكى وسمه سوق المعلوم مساق غيره وقال لا احب تسبيته بالبهاول وذلك لوروده فى التزليل (وقد سر) فى علم المعاني الا انه ذكر هناك باعتبار مقتضى المقام وهنا باعتبار تحسين الكلام فيلاحظ هذا التباين فى مسئلة واحدة باعتبارين (بحو) قوله (هاهنا جنة الفردوس ام ارم) ام حضرة حفها الطياء والكرمه اشار بهذه الى حقيقة الاستبعا وهو مدح يستبج مدحا آخر (بحو) قول ابى الطيب سيف الدولة (نهبت من الاعار ما لو حوت به) لهنت الدنيا بانك خالد ٣ مدحه للجماعة على وجه استبج مدحه بكمال السخاوة وجلال القدر وقد يقال الاستبعا لا يختص بالمدح بل يوجد فى الذم ايضا (وهنا) اى فى القسم المعنوى (اقسام آخر كالانفاس والايحاز) وقد سبقا فى علم المعاني لكن مع تفان رجعة البحث (وغيرهما) من المحسنات العرضية المنوية منها تأكيد المدح بما يشبه الذم كقولہ ولا عيب فيهم غير ان سيوفهم من قلوب من قراع الكتاب ويمكن عكسه ايضا كقولك فلان جاهل الا انه فاسق وقديجرى فيما ليس مدحا ولا ذما كقولہ تعالى ولا تنكحوا ما نكح آباؤكم من النساء الا ما قد سلف اى الا هذا الامر الذى هو المحال فيكون تأكيدا لانسحابة ما لعل عليه فى الآية وجوه أخر ذكرتها فى التفسير ومنها القول بالوجوب كقولہ قلت قلت اذ آتت سرارا قال قلت كاهل بالايادى قلت طولت قال لا بل طولت قلت ابرمت قال لا بل خيل ودادى ومنها الارصاد ويسمى التسميم وهو ان يجعل قبل العجز من الفقرة او من البيت ما يدل عليه اذا عرف الروى قبل ذلك كقول

الطمع المال والثاني انه لم يكن ظالما يقتلهم حيث قتلهم للاملاح لالمال بعد ونظيره ولا عيب فيهم غيران (مديركب) ضويفهم تلام نسيان الاحب والوطن بعد ونظيره قول عبد الرحمن الجالى فى شعر بعض القاصرين اكرجه وزن نارد وليك فى معنى است بعد ٦ الارصاد نصب الرقيب فى الطريق يقال بردهم فيه خطوط بمستوية بعد ٧ الفقرة فى النثر بمنزلة البيت فى الشعر مثلا قول الحررى هو يطبع الاسماع بجواهر لفظه فقرة ويقرع الاسماع بجواهر وعظده فقرة اخرى ٩

وهي في الاصل حل يصاغ على شكل ٢٧٧ كقراءة الظهر المعجز آخر كلمة من البيت او الفقرة والروى الحرف الذي يفي

عليدا واخر الايات والفقرة ويجب تكراره في كل منها

ع

٢ فان العكس قد وقع بين العادات وهو احد طرفي الكلام وبين السادات وهو الذي اضيف اليه العادات

ع

٣ وقع العكس بين الحى والميت بأن قدم الحى وآخر الميت ثم عكس تقدم الميت واخر الحى وهما متعلقان

ع

٤ وقع العكس بين من وهم حيث قدم من على من ثم عكس فأخر من من هم وهما متعلقان واقصان في طرفي

ع

٥ لم يصفها لم يصفها الا ارواح اى الروح والديم جمع ديمة وهى المطر الدائم

ع

٦ اى سقى الله النضا وهى شجر معروف في العراق واسم شبهه اى اوقوه الجواهر الاصلاص الصغار تحت الشدى والضلوع الاصلاص الكبار على الظهر

ع

٧ لان في الشرب بكف الخيل يستلزم الشرب بكف

ع

كريم مائة

مديكرب اذا لم تستطع شيئا فعد وجاوزه الى ما تستطيع فان قوله اذا لم تستطع اذا عرف يعرف السامع ان التجاوز منه الى ما تستطيع بناء على ان الروى حرف السين كافى الايات السابقة عليه ومنها العكس ويسمى التبديل وهو ان يقدم جزء في الكلام ثم يؤخر ذلك المتقدم عن المتأخر ويقع على وجوه احدها ان يقع بين احد طرفي جملة واحدة وبين ما اضيف اليه تلك نحو عادات السادات سادات العادات ونظيره كلام الملوك ملوك الكلام ٢ وتامها ان يقع بين متعلقين من جملتين نحو يخرج الحى من الميت ويخرج الميت من الحى ٣ وتامها ان يقع بين لفظين في طرفي جملتين نحو لاهن حل لهم ولاهم يحلون لهن ٤ ورأبها ان يقع بين طرفي جملة كاتل سعد الملة والدين التفتازاني طويت باخر از القنون ونيلها رد امشاي والجنون فنون فحين تطايت القنون وحظها تبين لى ان القنون جنون ومنها الرجوع وهو الود الى الكلام السابق بالقض لتكته كقول زهير قصب الديار التى لم يصفها القدم على وغيرها الارواح والديم حكم اولاً بأن تقدم المهمل يصف الديار ثم تقضها بان غيرها الريح والامطار الدائمة لتكته وهى اظهار الحزن بأنه ذهب عقله من الحيرة حق اخر عالم يتحقق ثم افاق وتدارك فقض كلامه السابق ومثله تاف لهند الدهر لابل لاهله ومنها الاستخدام وهو ان يرد بلفظ له معنيان احدهما ثم يرد بالضمير الراجع اليه المعنى الآخر او يرد باحد ضميري اللفظ احدهما وبالاخر الآخر فالاول كقوله اذا نزل السماء بأرض قوم رعيه وان كانوا غصبا اراد بالسماء البيت وبضمير رعيه البيت وكلام المعنيين مجازى والثاني كقول الجعترى فسقى النضال والساكين وان هم شبهه بين جوانحي وضلوعى اراد بضمير ساكنه الراجع الى النضال المكان وبضمير شبهه النار اى اوقدوا بين جوانحي وضلوعى نار النضا اى نار الهوى الشينة بنار النضا في عدم الانطفاء يقال لا تفتى اربعين يوما ومنها الجريد وهو ان يترع من امر ذى صفة امر آخر مثلهما بلفظ لكما الهافيه وله اقسام الاول ان يكون عن نحول من فلان صديق جيم اى بلغنى الصداقة بلفظ اترع منه آخر مثلهما والثاني باباء الجعترى بديعة نحو سنك فلا تأسألن به الجراوىء المية نحو حضرت الحرب يدرع منى مثل الاسد والثالث بدخول فى المترع منه كقوله تعالى لهم فيها دار الخلد اى في جهنم حيث اترع منها دار خلد اخرى هويلا ومبالغة والرابع ما لا يكون بحرف نحو اواسق قتيلا او يموت كريم اراد بالكريم نفسه فكأنه اترع منه كرما آخر مبالغة في كرمه وال خامس بطريق الكناية كقوله ياخير من ركب المطى ولا يشرب كأسا بكف من بخلا اى يشرب بكف جواد فقد اترع من المندوح جوادا يشرب هو الكأس من كف ٧ على طريق الكناية واذا شرب بكف نفسه فهو الكريم والسادس مخاطبة الانسان نفسه كقول ابي الطيب لا خيل عندك تهيبها ولا مال فليس يدانطق ان لم يسد الجال اراد بالخال

الغنى فقد انتزع من نفسه شخصا آخر مثله في فقد الخيل والمال والحال وخاطب به
ومعلوم ان الخطاب لنفسه فيحمل على انتزاع شخص آخر من نفسه مثله وقيل اراد
بالمال المصود عند العرب • ومنها المبالغة المقبولة لان المردودة ليست من المحسنات
فالمدعى ان كان يمكننا عقلا وعادة تبليغ كقول امرئ القيس يصف فرسه بأنه
لا يرق وان أكثر العدو ضاى عداه بين ثور وبعجة • دراك في ينضع بناء فيض •
السداء الموالاة بين الصيدين بصرع احدهما على اثر آخر في طلق واحد الثور
الذكر من قهر الوحش والنصيحة الاى منها دراك اى متابا وان كان يمكننا عقلا لمادة فغراق
كقوله • ونكرم جارا نامادام فينا • وتبعه الكرامة حيث مالا • وهذا يمكن عقلا تمتع مادة وان
ممتعا عقلا فلو كقول ابى نواس • واخفت اهل الشرك حتى انه • ليعافك النطف التي لم
يخلق • والمردود منها هو القسم الاخير • ومنهم من رد المبالغة مطلقا عتجا بأن خير الكلام
اصدقه كما قال حسان رضى الله عنه • وان اشريت انت قاله • قال اذا انشدته صدقه • ومنهم
من قبلها مطلقا عتجا بأن احسن الشعر اكذب وخير الكلام ما بولغ فيه • والمذهب المرضي ماسر
وخير الامور واساطها وقدم ان الكذب يفارق الجواز والمذموم هو الاول • والتلو
قديقبل بما يقربه الى الصحة نحو كاد زيتها يضى • ولولم تحسه نار ويكونه تحسلا حسنا
وبوقوعه موقع الهزل والخلاعة • ومنها المذهب الكلامي نحو لو كان فيهما آلهة الا الله
لفسدتا • ومنها حسن التعليل اى التعليل باعتبار لطيف غير حقيقى وهذا اما تلييل الثابت
اواثبت غير الثابت والاول اعم من ان يظهر لها علة في العادة اولا والثاني اما يمكنه
اوغير ممكنة وقديكون الاثبات بالشك • ومنها التفريع وهو ان يثبت لمتعلق امر حكم
بعد اثباته لمتعلق آخر كقول الكميت في مدح اهل البيت • احلامكم لسقام الجبل شافية
كادماؤكم يشفى من الكلب • الكلب • بالفتح شبه الجنون يحدث لض الكلب الكلب
ويزعون ان انجع الدواء له شرب دمك • ومنها الادماج وهو اللف وهو ان يضمن
كلام سبق لحنى مدحا كان اوغيره معنى آخر وهو اعم من الاستيعاب لانه يختص بالمدح
كقول ابى الطيب • اقلب فيما جفانى كما • في • اعد بهاعل الدهر الذى نوب • ضمن وصف الليل
بالطول الشكافى من الدهر • ومنها الهزل الذى راد به الجدة كقوله • اذا ما نمى اناك مفخرا •
قل عد من فا كيف كلك للضب • ومنها الاطراد وهو نتائج اسماء الآباء على الترتيب
بلا كلفة في السبك والانسجام كقوله عليه السلام الكريم ابن الكريم ابن الكريم
ابن الكريم يوسف بن يعقوب بن اسحق بن ابراهيم هذا تمام اقسام الضرب
المعنوى • والقسم • اللفظى اصناف العجيين • وهو • تشابه الكلمتين في اللفظ • سواء
كان التشابه بتمام الكلمة او بعضها واراد بتشابههما تناسبهما على وجه مخصوص
يعرف تفصيله بتحديد انواعه المعتبرة والمعتبر منه في باب الاستحسان عدة انواع

١ ولوقيل انه تمتع عقلا
في زماننا هذا لم يقابل هذا
الكلام احدا بالكذب والاول
فيطالب باثبات امكانه
فان له ذلك والى الله المشتكى
من زمان خلا عن اللطف
والكرم والله اعلم واحكم
ج

٢ اوله • انا الشعر لب المرء
يرضه على الجالس ان كسا
وان سقا • ج

٣ قل بعضهم • در شعر مكوش
كه در فن او • چون اكذب
اوست احسن او

٤ الاحلام الاراء الكلب
شبه جنون في الكلب من
اكل لحوم الناس لا يرض
احد الاعرض له الجنون
ج

﴿فنه﴾ اى من التجنيس (تام) اى اتفاتها في الحروف والحركات والسكنات والتركيب (مخو رجة رجة) اى ساحة واسعة (و) منه تجنيس (ناقص) بأن يختلفا في هيئة الحركة والسكون اوقهما ما اوفى التشديد وخلافه دون حروفه المكتوبة لا الملفوظة وتقصيه ان المتباد في اللفظ والخط هو الاختلاف فاذا وقع الاتفاق اما فيهما اوفى احدهما كان خلاف المتباد فيكون من المحسنات ثم ان كان الاتفاق في كليهما يكون تاما لاحالة وان كان في احدهما يكون ناقصا لكن لما كان جانب اللفظ اصلا الحقوا الاتفاق فيه فقط بالتام فالتام ما يكون متفقا في الخط فقط واما المختلفان فيها ليس يتام ولا ناقص بل ليس فيه تجنيسا اصلا لجره على المتباد ثم الاختلاف في الهيئة في التام ما يحجب اختلاف الحركة ضما وقما (نحو البرد يمنع البرد) البرد بالضم نوع من ملابس الشتاء يقال جبة البرد جنة البرد اوقما وكسرا وحركة وسكونا نحو البدعة شرك الشرك والشرك بفتحين حباله الصائد والشرك بالكسر بمعنى الاشراك او حركة وسكونا وتخفيفا وتشديدا نحو المجهول امام فرط او مفرط الاول من الافراط والثاني من التفريط والمشدد في هذا الباب في حكم المخفف نظرا الى الصورا الخطية (و) منه ﴿مذيل﴾ اى يختلف بزيادة حرف اما في الاول نحو مالى كالى اوفى الوسط نحو جدى جهدى اى خطى اجتهدى اوفى الآخر (نحو كاس كاسب) الاول فاعل من كساو الثاني من كسب (و) منه تجنيس ﴿مضارع ومطرف﴾ وهما واحد اى المختلفان بحرف او بحرفين وقيل الاختلاف بحرف مضارع وبحرفين مطرف الا ان قول السكاكى وهو بتوحيد الضمير يشعر بالترادف مع تضارب المخرج فيهما ما ولوكون التقارب في حكم التشابه سمي مضارعا والاختلاف بحرف في الاول (نحو داس وطامس) الاول من دمس الظلام اذا اشتد والثاني من طمس الطريق درس وانحى اوفى الوسط نحو كتيب وكثم الاول بمعنى القرب والثاني بمعنى القرب والثاني بمعنى الصرف اوسمة البطن والشيع وبحرفين نحو ما خصصتى وانما لحسنتى اى خيس الخطا والقدر وللهلم يوجد مثال المختلفين بحرفين في غير الوسط (و) منه تجنيس ﴿لاحق﴾ وهما مختلفان لاعم التقارب اما بحرفين والاول ما في الاول (نحو سعيد بيد) اوفى الوسط نحو كاتب وكاذب اوفى الآخر نحو مابد وعابت ونحو المكارم بالمكارة والمختلفان في اللاحق اذا اتفقا ككتبه كقولك طيب عايت بالثنية الفساد ويسمى تجنيس تخفيف تخفيف احدهما بالآخر وتجنيس خط تساويهما في صورة الخط وهما اعم من اللاحق نحو تايب وتايب ﴿ومزدوج﴾ من الازدواج في النظم ويسمى مكررا ومرددا ايضا وذلك اذا وقع المتجانسان بحيث يكون احدهما ضميا للآخر ولصيقه سواء كان بينهما تجنيس تام (نحو من طلب وجو جدد) وكذا

٩ تفسير قول الوطواط رب نداء للرب حذف حرف النداء والثاني رب من حروف الجر والفتح من الغناء ضد الفقر والنبي من القنوة ضد النكاح سرته فعل ماض من السرور فاعله شرته ﴿٢٨٠﴾ مصدر الشر ضد الخير فجاءه فعل ماض من

الحي والفجأة بمعنى البتة وبعد بالفتح ظرف صد قبل وبعد بالضم تقيض القرب وعشرته مصدر بمعنى المعاشرة وعشرته بمعنى السير ضد اليسر والمعنى يارب كم من غنى متصف بالعبادة سرته اتصافه باضرار الناس حتى جاءه بئته عشرته بعد طول عشرته وعزته عهد

٦ قلل الكرمانى وفي بعض النسخ مكان قوله مفروق قوله مشوش وهو سهو من الكاتب واليت شاهد عليه لانه لا يصح مثالا المشوش ثم قل بعد اسطر ولا طيه ان تركه كترك كثير من اقسامه قول المصنف ومشوش نحو بلاغة وبراعة من ملحقات التامنين لاجل الاصلاح ويحتمل ان يقع اللاحق من المصنف ولا يطلع عليه الكرمانى وان كان من تلاميذه ولا يبعد فيه عهد ٦ اذ قوله احد التجانسين مركبا يقتضى كون الاخر غير مركب قطعاً عهد

مثال الاول سكران سكرهوى وسكر مدام قاتى لضيق قى به سكران ومثال الثانى لم يحفظ

من قرع بابا وولوج اولاحق نحو قولك المؤمنون هينون لبنون ونحو جئتكم من سبابنا يقين او تجنيس مذيل (و) مثاله (التبذير التفرغ) وبغير الدسم سم ﴿و﴾ منه ﴿تجنيس تحفيف﴾ اتفاق الحرفين المختلفين فى اللاحق كسبة (نحو عاب وغاب) وقد مر قال على رضى الله عنه قصر شبايك فانه اتقى واتقى وفيه المثل المجالس اخلاها احلاها وقال الوطواط ﴿رب رب غنى غنى سرته شرته﴾ فجاءه فجاءه بعد بعد عشرته عشرته ٩ ﴿و﴾ منه تجنيس متشابه وهو كون التجانسين تاما مركبا من كلمتين ولم يكن مخالفا فى الخط (نحو) قول البسقى (اذما لك لم يكن ذاهبة) فعده فلولته ذاهبة فان الاولى مركب من ذا ومن هبوا الثانية فاعل من الذهاب ﴿و﴾ منه تجنيس ﴿مشوش﴾ لتجانسه طرفان من الصنعة (نحو بلاغة وبراعة) حيث نظن قارة مطرفا للتعاقب فى الحرفين مخرجا وللم لا يكونا مجتمعين يتوهم تجنيسا خطيا نظرا الى العين والعين وليس بذلك لاختلاف الراء واللام كتابة وقيل لو كانت عينهما متحدين اما بأن كانت الراء لاما او بالعكس كان تجنيس تحفيف ولو كان لاما متحدين بأن يكونا مملعين او معجمتين لكان مضارعا لتجانسه صفتان ﴿و﴾ منه تجنيس ﴿مفروق﴾ ان كان المركب مخالفا فى الخط ٧ لمر المركب (نحو كلهم قد اخذ الجام ولا جام لنا) مالا الذى ضم مدير الجام لوجامنا ﴿و﴾ وانماسمى مفروقا لا تقارعا فى الخط كماسمى متشابهات لتسايمهما فى الخط فان قيل كان جام لنا مركب من اسم لا وخبرها كذلك جامنا مركب من الفعل والمفعول ٦ واجوب قارة بأن كون احد التجانسين مركبا لا تنافى كون الآخر ايضا مركبا وضعفه ظاهر واخرى بأن اسم لا وخبرها متعدد عرفا بخلاف الفعل والمفعول فانه واحد لفظا عرفا وهذا ممنوع فالحق فى الجواب ان الكلام فيما سوى ضمير المتكلم ولا يخفى ان جاملا واحد خطا وجام مع اللام الجارة متعدد خطا قطعاً (ويصدنه) اى من التجنيس شيان وهو ما يجمع الكلمتان الاشتقاق اوشبهه (نحو) قوله تعالى (قال انى لكم من القالين) فان قال من القولين والين من القلى وهذا من شبهة الاشتقاق (و) نحو قوله تعالى (فروجه وريحان اى رجة وسعة رزق الريحان بمعنى التبت المعروف اوجنى الرزق من الروح وكذا الريح من الروح فيهما اشتقاق) ودال العجز على الصدر ﴿و﴾ وهذا هو القسم الثانى من المحسنات اللفظية (مجانسة آخر اليت للفظ) باعتبار التوافق فى اللفظ والمعنى او تجانسا او الحاقهما به (فيه) اى فى البيت فى احد المواضع الخمسة صدر المصراع الاول وحشوه واخره صدر المصراع الثانى وحشوه وامافى التثنية فى اول الفقرة واخرها فقط كقوله تعالى وتغشى الناس والله حق ان تغشاه (نحو) قوله فى مثال الاول (مشتهر فى زهدهم وعلمه) وحلوه وعهد مشتهر ابن موقوف مشتهر الاول ٨ من المواضع الخمسة

مصاغ المجدش من الاشياء كلال المصاغ ومثال الثالث فقط ان سملت لنامطاع وقولك ان سملت لنامطاع (مثال) ومثال الرابع والا يكن الامرج ساعة قليلا قاتى فاعلى قليلا واما الخامس فاجدته نظيرا كذا قبل عهد

٧ وهي تكون مرة كلتومرة كلتين ومرة بعض كلثمد فان قلت ذم ﴿ ٢٨٢ ﴾ النبي عليه السلام السجع حيث قال سجع كسج

عند الخليل وهو المذهب الاصح من آخر حرف البيت ٧ الى اول ساكن يليه مع حركة المتحرك الذي هو قبل ذلك الساكن وروى عنه انها مع ذلك المتحرك ايضا فلي الرواية الاولى ما بعد الثامن عتبا مثلا وعلى الثانية نأيا ومعدنا لاخفش الكلمة الاخيرة بتمامها مثل التابا وعند ابى على تطرب وابى الباس ثلب الحرف الذي يبقى عليه الشعر ونسب اليه فيقال قصيدة لامية قودالية وهو حرف الروى وعند ابن كيسان ما لم اعاده في البيت وقيل هي البيت وقيل القصيدة ولعل القائلين بها سمي المجموع باسم البعض كاطلاق الكلمة على القصيدة والالكان قافية البيت والقصيدة اضافة الشيء الى نفسه والسجع ثلاثة اقسام المطرف وهو التوافق على الروى دون الوزن كقوله تعالى لا رجون لله قارا وقد خلقكم اطوارا والمتوازي وهو التوافق على الروى والوزن كقوله تعالى فيها سرر مرفوعة واكواب موضوعة والمتوازن وهو التوافق على الوزن دون الروى كقوله تعالى ونعارق مصفوفة وزرابي مبثوثة (الترصيع) وهو مماثلة جاتي القد في العدد (توازن الالفاظ) اى الفاظ القريتين وهو توافقهما في عدد الحروف والحركات والسكنات (مع توافق الالفاظ او) مع (تقاربها) اى تقارب الالفاظ سواء كان ذلك في النثر او في النظم (نحو) قوله تعالى في توافقه الالفاظ (ان الابرار لن يسمي وان الفجار لن يسمي) وتقارب الالفاظ كقوله تعالى وايتاهما الكتاب المستبين وهديتاهما الصراط المستقيم وان لم يكن الفاظ احديهما مثل الفاظ الاخرى في الوزن والتقفية يسمى سجعاً متوازياً وذلك اما بان يختلف فيها ما نحو فيها سرر مرفوعة واكواب موضوعة او في الوزن فقط نحو والمرسلات عرفا فالعصاف عصفاء او في التقفية فقط كقولنا حصل الناطق والصامت وهلك الحاسد والشامت او لا يكون لكل كلمة من احدى القريتين مقابل من اخرى نحو انا اعطيتك الكوثر فصل لربك وانحر قال بعضهم احسن السجع ما تساوت قرائنه نحو في سدر مخضود وطح متضود وظل محمود ثمها طالت قرينة الثانية نحو وانجم اذا هو ما نزل صاحبكم وما غوى او الثالثة نحو خذوه قتلوه ثم الجحيم صلوه ويشترط ان لا يكون طول الثانية او الثالثة خارجا عن الاعتدال والا كان قبيحا وقبيحه ان يكون الآخر اقصر من الاول لان النفس اذا لم يجد ما بدا قد اعتاده في الاول كان كمن يريد الانتهاء الى غاية فيفسر دونها ثم السجع اما قصير واداه ما كان عن لفظين واعلاه الى عشرة ثم منها الى خمسة عشرة طويل ولا يزداد عليها وينها مراتب كثيرة والاسجاع مبنية على سكون الالفاظ قيل السجع غير مختص بالنثر مثاله في النظم قول ابى تمام تجلى به رشدى واسرت به يدي

الكهان فلم استعمله صلى الله عليه وسلم في كلامه قال صلى الله عليه وسلم لا اله الا الله وحده اعز جندوه نصر عبده وقلب الاحزاب وحده ولا شيء يمدو قدر واه البخارى واجاب عنه شارح البخارى الشيخ الكرمانى بأن المذموم المتكلف والزام ما لا يزم وهذا بالاتفاق وعلى مقتضى السجية هذا كلامه اقول ولا يمدان يقال المذموم المتكلف لترويج الباطل بحيث يهجر القول بايراد السجع كاهو مورد حديث انكار السجع لا كل متكلف كيف وقيل في السلف من لم يتكلفه ومع ذلك لم ينقل منهم التذكير على ذلك سيما وعلمه المسمى استحسنوه وعدوا ذلك من الصنائع مع ان فيه من المتورعين واهل القوى ما لا يخفى حالهم على أحد وبالله التوفيق عه السدر شجير النبق والمخضود مقطوع عنه الشوك والطلح شجير الموزو المتضود مانض جله من اسفل الى اعلاه وظل محمودى دائم لا ينقطع كذا في التفسير عه

يقال لها الان انكوريته هي
حسن من حصون الروم
ع

وقاض به ثمدي واورى به زندي ومن السجع على هذا القول ما يسمى التشطير
وهو جعل كل من شطري البيت سبعة مخالفة لاختصاص كقول ابي تمام يدع
المقصم بالله حين قمع عورية ٧ * تدبر مقصم بالله مقصم * الله مرتب في الله مرتب *
ومن التصريح وهو جعل العروض مقفأة تقفية الضرب والعروض آخر المصراع
الاول من البيت والضرب آخر المصراع الثاني منه والاصل فيه استقلال
كل مصراع في فهم معناه ويسمى التصريح الكامل كقول امرئ القيس * افاطم مهلا
بعض هذا التذلل * وان كنت قد ازمت مجرى قاجلي * وقد يكون غير محتاج في نفسه
فاذا جاء جاء مرتبطا به كقولها ايضا * قنابك من ذكرى حبيب وموئل * بقط الووى
بين الدخول فصول * وقد يصح وضع كل منها موضع الآخر كقول ابن الجباج
البندادي * من شروط الصبح في المهرجان * خفة الشرب مع خلوا المكان * ومن التصريح
الناقص ان لا يفهم معنى الاول الا بالثاني او ان تعد تصريح المصراعين بلفظ واحد سواء
اتخذتاهما ايضا اولا وان يطلق الاول على الثاني في صفة كقول امرئ القيس * الا
ايها الليل الطويل الانجلي * بصبح وما الاصبح منك بأمل * لان الاول مطلق بصبح * ومن
المحسنات اللفظية للتشريع ويسمى التوشيع وهذا القافان ايضا وهو بنما البيت على قافتين ايضا
يصح الوزن والمعنى عند الوقوف على كل منهما كقول الحريري * يا خابط الدنيا الدنية
انها * شرك الردي وقرارات لا كدار * دارق ما اشمكت في يومها * ابكت غدا يدنا لها من
دار * غارتها انتقض واسيرها * لا يفدى بجلال الاخطار * ومن المحسنات لزوم ما لا يلزم
وهو ان يحمي قبل حرف الروى او ما في معناه من الفاصلة ما ليس بلازم في السجع
في بيتين او اكثر اى اذا جعل قافية البيت او الفاصلة سبعة لم يلزم اتيان ذلك الحرف
نحو قوله تعالى فاما اليتيم فلا تقهر واما السائل فلا تنهر والهاء لازم فان تقهر فلا يسمع
تنهر ونحو قوله * سأشكركم ان تراخت مني * اياي لم تخن وان هي جلت * قتي غير
محبوب القى من صدقه * ولا مظهر الشكوى اذا النعل زلت * رأى خلق من حيث يخفى
مكانها * فكانت قذى عينه حتى تجلت * فاللام المشددة في هذه الايات قبل التاء غير لازم
واتيانها لزوم ما لا يلزم (وبوردها) اى في القسم اللفظي من علم البدع (انواع اخر)
راجعة الى الخط دون اللفظ (ككون الحروف) كلها (منقولة) كقول الحريري * تخفى
لجنتي تخفى * تخفى فتن غيبتن * والمعنى او قفى تخفى وهى اسم الشقة في قنعة وادعت
على جنابة بد جنابة لم افضل شيئا منها (وغير منقولة) كلها كقول الحريري * الحمد لله
الممدوح الاسماء محمود الآلاء الى آخر خطبته وكقوله اعدد لحسادك حدا سلاح
واورد الامل ورد السماح (او غنطلة منها) اى من المنقولة وغير المنقولة (على السواء)

اما بان يكون كلمة منقوطة واخرى غير منقوطة ويسمى الخفاء وهي ان يكون الفرس
احدى عينيه سوداء والاخرى زرقاء كقول الحريري في رسالته الخفاء **الكرم** ثبت
الله جيش سودكيزن **واللوم** غض الدهرجفن حسودك يشين **او** يكون حرف
منقوطا وآخر غير منقوط ويسمى الرقطاء وهي ان يكون في الشاة نقط سود وبض
كقول الحريري في رسالته الرقطاء اخلاق سيدنا نجب وبفوقه نلب (ولك ان
تستخرج منها) اي من المحسنات اللفظية والخطية (ماشتت) وهي وجوه كثيرة
وانواع جمة استوفها ارباب الكتابة في مصنفاتهم في هذا الباب **منا** الموصل وهو
كون حروف الكلام كلها موصلا عند الكتابة كافي قول الحريري فتنتي اليت **ومنا**
المقطع ضد الموصل كقول الطوطا **وادركان** زرت دار وودوه دراوردا ووردا ووردا
الودود الحبيب ودر بالضم مفعول ادرك والورد بالكسر جزء من الكتاب او ما يرد
عليه الناس من الماء والورد بالضم المراد او الفرس **ومنا** التعديل وهو ايقاع اسماء
مفرقة على سياق واحد نحو قول المتنبي **الليل** والليل والبيداء تعرفني **والحرب** والفرس
والفرطاس والقلم **ومنا** تنسيق الصفات وهو ذكر صفات الشيء متواليه كقول حسان
رضي الله عنه **بيض** الوجه كريمة اخلاقهم **شم** الانوف من الطراز الاول **ومنا**
السرقه والاخذ هو اما ظاهرا او غير ظاهرا اما الفاظها فهو ان يؤخذ المعنى كله اما مع اللفظ كله
او بوضه او بوجه فان اخذ اللفظ من غير تغيير لنظمه فهو مذموم ويسمى سرقة محضة
وانما لا ونسفا وان كان مع تغيير لنظمه او اخذ بعض اللفظ سمي اغارة ومسما فان كان
الثاني ابلغ مدح وان كان دونه ذم وان كان مثله فأيد من الذم والفضل للمبتدع وان
اخذ المعنى وحده سمي المما وسفا وهو ثلاثة اقسام كذلك **واما** غير الظاهر فاما ان
يتشابه المعنيان لكنه غير تغيير كما وهذه مقبولة وقد يخرج بالتصرف من حيز الاتباع
الى حيز الابتداء فيكون مقبولا لاحتمال التوارد **ومن** قيل السرقات الابتباس وهو ان
يضمن الكلام ثرا ونظما شيئا من القرآن او الحديث لاعلى انه منه فاما ان ينقل القتبس
عن معناه الاصل الاول او يغير لفظه بتغيير يسيرا ولا يغير اصلا **ومنه** التضمين فهو ان يضمن
الشعر شيئا من شعر الغير مع التثنية على انه من شعر الغير ان لم يكن مشهورا واحسن
التضمين ما زاد على الاصل لئكة كالتورية والتشبيه فازاد استعانة وتضمن المصراع
فادونه ايداعا ورفوا **واما** القيد فهو ان ينظم ثرا قرا ما كان او حديثا او مثلا لاعلى
طريق الاقتباس **واما** الحيل فهو ان ينظم **واما** التلميح فهو ان يشار الى قصة او شعر
او مثل ساير من غير ذكره **ومنها** براعة المطلع وهو ان يتأق في اول كلامه حتى يكون
احسن سبك او اعذب لفظا واصح معني كقول امرئ القيس **تائبك** من ذكرى حبيب

وكقول حسان رضي الله عنه
حسان رزان ما تزن بريية •
وتصبح غوثي من لحوم
التوافل

ومثل **●** فإن انضم الى ذلك الاشارة الى ماسبق الكلام لاجله ليكون المبدأ مشعر بالمقصود والانتباه ناظرا في الابتداء يسمى براعة الاستهلال **●** ومنها براعة التلخيص وهو اختروج عما شئب الكلام به من نسيب او غيره الى المقصود مع رعاية الملائمة بينهما والانتقال الى ما يلائمه يسمى الاقتضاب وهو مذهب العرب ومن يليهم من المخضرمين وقولك بيد جد الله والصلاة على نبيه اما بعد اقتضاب قريب من التلخيص وهذا قد يسمى فصل الخطاب **●** ومنه ما يذكر من القصول والابواب وقوله تعالى هذا وان للطاعين لشر ما ب **●** ومنها براعة المقطع وهو ختم الكلام بأحسن خاتمة اذ العبرة بالخطواتم وأحسنهما آذن بالانتهاء كقول المعري **●** بقيت بقاها لله رباً كهفاهله **●** وهذا دهاء للبرية شامل **●** وجميع فوائغ السور واردة على احسن الوجوه واكمل النظام فتأمل مستحسنا من الملك العلام **●** اعلم ان بعضا من الكتاب المشفوقين بتحصيل الاداب زين لهم اوهاهم زخارف الصنيع فاستحسنوا ذوات الاروام في صنائع البدع ولبت بقولهم غوايل الخيالات وارتكبوا لاجل تحسين اللفظ انواع المحالات ولما كان ذلك من البلاغة بمجزل وعن القصاحة بألف منزل اوردا المصنف في آخر هذا الكتاب وصية لطيفة لصفها للطائفة الطلاب (فقال (اسئل الحسن في الكل) من المحسنات اللفظية بل المعنوية ايضا (ان يتبع اللفظ المعنى) بأن يجعل المعنى كقالب يصاغ من الالفاظ بقدرها (لا) ان يتبع (المعنى اللفظ) بأن يجعل اللفظ اصلا كغمد من ذهب والمعنى فصلا ممولاً من خشب اما في المحسنات اللفظية فظاهر واما في المعنوية بأن تجعل لرباعيتها الكلام خارجا عن حسن النظام فان رعاية المطابقة والمقابلة مثلا يمكن ان يكون سببا لقوات كثير من جهات البلاغة (وانها) اى تبغ اللفظ المعنى (بترك التكلف) في اللفظ والتصرز عما يجئ الى البعض من تلفيق كلمات مشتملة على المحسنات البديعية والصناعات الرضوية زعمانهم انهم بذلك قد حازوا من البلاغة بالقدح المثل وقازوا من القصاحة باليد الطولى هيئات هيئات ما كل سوداء تمر ولاكل بيضاء درة وان شئت ان تعرف حسن المقال الذى نشأ في فجر الدلال وغذى بلبان القصاحة وترعرع على رياض البلاغة ويتعرف بطرفه الكحيل غرة الرسالة وفاق يضمر طرته على النزال والنزلة (فتأمل آيات البهتري) ترى في نواصيه غنايل السحر ودلائل الإعجاز وفي غوارضه قناتن المؤاخذين بالكناية والمجاز (بلوناضرايب من قدرنى **●** فإن رأينا لقمع ضربيا **●** تردد في خلقى سوددى **●** سماخا من جى وبأسامهيا **●** فكأنك ان جت مصارخا **●** وكأنك ان جت مستتيا **●**) وانمطلى ماترى في الرقة كأنك تسيم وفي اللطافة كجدة التيم يقبله كل ذهن قوم ويشرح له كل طبع مستقيم وقوله بلونالى اختبرنا والضرايب جمع ضريبة وهى الطيعة والهيبة وان في

ولا قيل الزائمة كلمة ولا يحق
ان الوجه زيادة ثان دون ما

قوله ما ان زائمة * وقم على المدح والضرع المثل * والخلق السجية والسود دمعى
السيادة احدى الدالين زائمة * وقوله سلما مزجى وبأسا مهيا منصوبان على المدح
وصفان له بالسخاوة والشجاعة والسماح الجود والبطاء المزجى من ازجاء اى اعطاه
وبأس الشدة والقوة والمهيب الذى يهاب منه ويخافه والصارخ من الاستناد
المستثبث والمنثبث ايضا واما المصرخ فالمستثبث والمستثبث من استثابه اى سأل
ان يثيبه والمعنى انه فى غاية الشجاعة ونهاية السخاوة اذا طلبت منه الصون والتصر
فهو كاليث بينك بقوة واذا طلبت منه التوال فهو كاليث المدرار يفيض
عليك ناله (فكأنه) اى كأن البحترى (عفى) بهذه الايات (المصنفه)
هذا الكتاب اعنى الوزير غياث الدين المرحوم المذكور فى خطبة الكتاب (لازالت
امور العالمين منتظمة برأيه واقطار المشرق والمغرب متورة برواه) يقال رجل له
رواه بالضم اى منظر (والحمد لله حق حمده والصلاة على من لاي بدنه والرضوان على
عترته والفران لاحبابه واباعا جبين) اوردا المصنف جدا لله تعالى والصلاة على نبيه وآله
فى مقترح كتابه وعظم مقاله ليكون وردية المقترح ومسكية الختام ويتطرب بك مشام جميع الانام
فأقول حامدا ومصليا ومسلما ومحسبلا هذا آخر ما نطق به لسان البراعة ونظمته ببيتان
البيان فى سلك البراعة املته مع قلة البضاعة ورجلى فى مضمار هذه الصناعة وعجزى
عن ضبط اصوله وفروعه كاقبل جهدا لقل سكب دموعه ومع هذا فاقى كنت فى زمان
تقاصرت فيه هم الباد وشاع بين الانام الحسد والحساد قد اندرست رسوم العلم
وجملت حدود موغلت مهادنه ورد روده قد انتكس اعلامه وانقص قواه وانكس
احواله وانقص فحواء شره لئن ادركت فى نظمى قصوره ووهنا فى بيانى للمعانى فلا تنسب
بنقصى ان رقصى على مقدار تشييط الزمان والمسئول من الملك الملتان والكريم المستعان
ان يحصل سعي هذا مشكورا وصنعي مبرورا ويسمى ما يزلقى الى عز جناه ويعدنى
عما يستوجب اليه عقابه بحرمة نية التوبة وآله ومحبه وذويه صلوات الله
عليه وسلامه وعلى من حسن بهم جال الدين ونظامه وقع الفراغ من
تأليفه وتصنيفه وتصويره وتحريره بمون الله تعالى ولطف تأييده
وقت الشاء من ليلة السبت شاهر صفر المظفر لسنة اثنى
واربعين وتسعمائة الفجرة النبوية
وقد كان الاقتراح فى واسط ذى القعدة الحرام من عام احدى واربعين
وتسعمائة فى بلدة قسطنطينية المحمية والحمد لله على التمام وعلى
آله افضل الصلاة والسلام
ومدة تصنيف الكتاب ثلاثة اشهر تقريبا والله اعلم بالصواب

باسمه سبحانه اما بيد جلاله سبحانه يقول العبد الفقير المحتاج الى رجة ربه التقي
 التقدير المصحح في دار الطباعة العاصرة عثمان بن احمد القره حصارى عنى عنهما هذا
 كتاب فيه فوائد جليلة وزوائد على سائر المصنفات غير قليلة فرجها الله مصنفه وشكر
 سعيه لم يأل جهدا في جمعه وترتيبه وبذل وسعه في تصنيفه وتهذيبه لقد رقم على صحايف
 الزمان اسطرا لا تمحوها مرور الاعصار ونسج على منوال الايام حلا لا يلبها كروور
 الادوار غير ان نسخته نادرة غزونة لا ينال ايدي الطلاب فأردت تكثيره بطلبه ونشره
 بأدنى ثمن ليم تقم ويكمل الاخذ بما فيه والله في عون العبد مادام العبد في عون اخيه
 وقد ساء بحمد الله تعالى مصححا ومهذبا غاية التهذيب ووضعت هامشه على
 الترتيب والله المسؤول ليسير الامال والمشكور على فضله في كل حال
 في عصر سلطاننا الاعظم والحاقان العظيم السلطان ابن
 السلطان السلطان التنازي عبد المجيد خان ادام الله ايام دولته
 وصادف ختام طبعه في اواخر عمره الحرام سنة
 (١٣١٤) وصلى الله على سيدنا محمد وآله
 وصحبه وسلم تسليما ابدا كثيرا كثيرا
 (شركت نشو كتب عليه)

فوائد النجاشية

﴿الفوائد النجاشية في الماتى واليان﴾ للقاضى عضد الدين عبدالرحمن بن اجد الايجي المتوفى سنة (٧٥٦) اولها الحمد لله خلق الانسان والهمة الماتى وعلم اليان الى آخره لخصها من القسم الثالث من مفتاح العلوم كالنجاش لکنها اخصر منه كالمثل هذا مختصر يتضمن مقاصد المفتاح سميت الفوائد ونسبتها الى غياث الدين وزير سلطان مجد خدا بنده وهى كتاب مفيد معتبر شرحه شمس الدين محمد بن يوسف الكرماني المتوفى سنة (٧٨٦) وسماه بتحقيق الفوائد وشمس الدين محمد بن حجة القنارى المتوفى (٨٣٤) ومحمد بن السيد الشريف على الجرجاني (٨٣٨) وسعد الدين الجلال والسيد عيسى بن محمد الصفوى المتوفى (٩٥٥) ولم يتم والمولى اجد بن مصطفى الشير بطاشكبرى زاده المتوفى سنة (٩٦٨) وهو شرح حائل بسط الاقوال فيه سؤالا واعتراضا على السعدين لتحقيقتهما في شرح المفتاح ثم اختصر هذا الشرح اوله الله الحمد في الاخرة والاولى الخ ومن شروح الفوائد النجاشية شرح الصالح الفاضل الشريف مير على البخارى المتوفى بقطنطينية سنة (٩٥٠) وهو شرح لطيف وشرحها السيد عبدالله الحسين ومحمد ابن حاجى بن محمد البخارى السعدي يقال اقول اوله الحمد لله على ما انزل القرآن على صفة الاعجاز الى آخره واهداه الى ابى الفوارس شاه شجاع وفرغ من تأليفه سنة (٧٦٠) ذكر انه لوح فيه الى ما اودع بعض الفضلاء وذكر ايرادات أوردها الخطيب مع اجوبتها لشيخه العلامة الطيبي والامام الخطيبي الوشاح (من اسامى الكتب)

﴿شركت نشر كتب عليه﴾

مصحح كتب مطبعة عامر عثمان حليمي قمره حصار

فوائد الغيابة

بسم الله الرحمن الرحيم

على رسوله (نسخة)

الحمد لله الذي خلق الإنسان • المهمه الماعى وعلمايان • والصلاة على نبيه محمد الذى أنزل
عليه القرآن • مميزا أبكم به فصحاء بنى عدنان • وعلى آله واصحابه اهل الزجوة الرضوان •
ووبده • فهذا مختصر فى علم الماعى واليان • يتضمن مقاصد مفتاح العلوم • سميت بالقوائد
الغياية • تيمنا باسم من اتى اليه الهدى قياده وقام بأمر الملك بأيدى قامة وما آداه به قبله الحاجات
يطوى اليه كل فج عميق • ويلوى اليه أعتاق الامال من كل بلد • يحقق به في فناءه جباه
الصيد • وتترامح لاستلام عتبه شفاء الصناديده • وامثالاله حين امر بتخصيص مستودعاته •
وتجربها عن فضفاض عباراته • المنحة التى تسجل النفوس بحسنها • وتشتغل بريق
شفيفها • ومؤثق تفوضها عن مشاهدة عاين الخرايد المتجلية بهاء • والتعجب بطايف خلقهن
وشمالهن • ليجتليها • وهى غوان مرفوضة الست مرفوعة الحجاب • عايلة التام منضوة
الجلباب • فيقضى منه وطره • فى اقصر مدة ولا يرج عليها الا اناخة راحل مشعر عن ساق
الجبد • لتدبر لطائف كتاب الله وقوائمه • والنوص فى تياربحا رعو بصاته لاستخراج
فرائده • والله تعالى اسأل ان ينفع به انه خير موفق ومعين • وهو مرتب على مقدمة وفصلين
﴿ المقدمة ﴾ علم الماعى • تنبع ما يفيد التراكيب لا بمجرد الوضع • وبسمى خاصة التركيب
وانما يراعى ويفهمها ذوالطبع السليم • وتنقسم الى ما هو كاللزام لصدوره عن البليغ
والى ما هو لازم لما هو حينا • وغايته • تطبيق الكلام على مقتضى الحال • فان المقامات
مختلفة • كالجد مع الهزل • والتواضع مع الفخر • وكل يستدعى تركيا يفيد ما يناسبه على
انه قد يقتضى تأدية المعنى بمجرد دلالات وضعية • وتأليف • وعلم اليان • معرفة
مراتب العبارات • فى الجلاء • وهذا كشبة للمعاني • وما انقرطال بالوقوف على تمام المراد
من كلام الله الى هذين العليين • الفصل الاول فى علم الماعى • والكلام فى الخبر والطلب

فان خبر تصوره ضروري في الاصح وتعرفاته تقيها فان التعريف قد لا يراد بها احدث
تصور بل الالتفات الى تصور حاصل في الذهن ليعتبر من بين تلك التصورات فيعلم انه
المراد وكذلك الطلب بأقسامه فان كلا يميز بينها ويورد كلا في موضعه ويجب عنه
بما يطابقه حتى الصيغ ومن لا يتأتى منه النظر في القانون الاول والخبر مرجع
الخبرية الى حكم يوقع نحو هو قائم الى حكم يشار اليه نحو الذي هو قائم وانه قائم فانه تصور
يحكم به وعليه ومن حقه ان يكون معلوما قبل * و مرجع احتماله الصدق والكذب
الى محققه من حيث هو حكم حاكم بهما بدلا وان كان خصوصية المحل قد تأتي الاحدهما
ومرجع الصدق والكذب الى مطابقة الواقع وعدمها * وقبل مع التصدد فحيث لا قصد
لا صدق ولا كذب لقوله تعالى افتري على الله كذبا ام به جنة * والجواب ان الاقرار ما خص
* وقبل الى مطابقة الاعتقاد وعدمها ولذلك يتبرأ عن الكذب بدعوى الاعتقاد او الظن
بحقيقة قوله تعالى والله يشهد ان المنافقين لكاذبون * والجواب انه يستلزم تكذيب اليهودي
في قوله الاسلام حق وتصديقه في خلافه والاجاع بخلافه ولكاذبون فيما يشربه ان
واللام واسمية الجملتين كون الشهادة عن صميم القلب * ثم البص في الخبر اما عن الاسناد
او عن طريقه او عن وضع كل عند صاحبه او عن وضع الجملتين اذا تعددت ففيه اربعة فنون
* الفن الاول في الاسناد * قد يريده المتكلم ان يعلم منه الحكم نحو زيد قائم لمن لا يسلطه
ويسمى فائدة الخبر وقد يريده ان يعلم انه يسلطه نحو حفظت التورية لمن قد حفظها ويسمى
لازم فائدة الخبر * ومن حق الكلام عقلا ان يكون بقدر الحاجة لا يزيد ولا اقص
فاضطراب بالخبر امام خالي الذهن فيجرد عن المؤككات نحو زيد قائم ويسمى ابتدائيا
لان المحل الخالي يمكن فيه كل نقش يرد عليه واما مع تعبير طرفه عنده دون الحكم فهو
بين بين فيؤكد نحو زيد قائم وان زيدا قائم ويسمى طلبيا واما مع منكر يحكم بخلافه فيزداد
توكيده بحسب قوة انكاره نحو ان زيد القائم والله ان زيدا قائم ويسمى انكارا ولو شهد له قوله
رسول عيسى عليه السلام ولا انا اليكم مرسلون وثانيا اذ يوافق في تكذيبهم بنائيا انا اليكم مرسلون
هذا كله اخراج الكلام على مقتضى الظاهر وقد يمدل عنه ويسمى اخراج الكلام لاعلى
مقتضى الظاهر فيقام المالم بالقائمة ولازمها مقام الجاهل لاعتبارات خطانية مرجعها
الجهيل لوجوه مختلفة كافي قوله تعالى لو كانوا يعلمون حيث لم يعملوا به بدو قوله تعالى ولقد
عطوا مؤكدا باللام القسمية ونظيره وماريت اذ رمت وان نكثوا ايمانهم من بعد
عهدهم ووطنوا في دينكم فقاتلوا ائمة الكفر انهم لا ايمان لهم * وقد يقع الخبر
الى المنكر مجردا تزيلا له متزلة من لا ينكر اذا كان معه ما اذا تأمله ارتدع تقول
للكافر الاسلام حق لوضوح دلائله ومثله لارب فيه والى غير السائل مؤكدا
اذا قدم اليه ما يلوح به لانه لنفسه القضي مظنة التردد قال تعالى ولا تخاطبوا في الدين ظلوا

انهم مفرقون وكذا الى غير المنكر عند شئ من محال الانكار قال الشاعر جاء
شقيق عارضارحه ان بنى عك فيهم رماح ومن ههنا مع ماسيايك تعرف تفاوت عابد ربك
ان العبادات والعبادة او العبادة حق له بحسب المقام وتقصع اعتبارات النبي وعلى سبب
نزول القرآن على هذه المناهج الفتن الثاني في المسند والمستند اليه والاكلام في الحذف
والاثبات وفي التعريف بأنواعه والتكثير وفي انواعه النوع الاول في الحذف والاثبات
فالحذف انما يحوز لقريضة جالية او مقالية ويحذف في المسند والمستند اليه وفي القفل
والمفعول وسائر المتعلقات سوى الفاعل اذ القفل للاستناد المحصل وهو نسبة لا تحصل
الا بذكر المسند اليه ثم انه يتدرج بوجوه الاول ضيق المقام الثاني الاحتراز عن
المبث نحو يسبحه فيها بالندو والآمال رجال وفيه مع ذلك تكثير الفائضة بنبأته عن
ثلاث جمل ويكون يسبح له رجال مقصودين وبذكر الشئ مجازا ثم مفصلا وهو واقع
في النفس الثالث تخيل التعويل على شهادة القفل دون اللفظ وكما فيها الرابع
تطهير اللسان عنه وقرب منه الحياء من التصريح كما قالت طيبة رضي الله عنها ما رأيت
معي ولا رأيت منه الخامس تطهيره عن اللسان السادس امكان الانكار ان احتج
اليه السابع تعيينه للغير حقيقة او ادعاءه الثامن اتباع الاستعمال نحو نعم الرجل زيد وخبرني
زيدا فاعلم وسقيا وعجبا والاحتياط فلا ياله التاسع اختبار السامع وقد رتبته العاشر تكثير
الفائضة احتمال امرين ومنه فصيحة رجل وطاعة مرفوعة للحادي عشر ان قصد بحذف المفعول
تعميم الفعل او اطلاعه قال الله تعالى وتركهم في ظلمات لا يبصرون ان في ذلك لآيات لقوم
يعقلون الثاني عشر رعاية فواصل الاي نحو ملودعك ربك وما قل والاثبات يجب عند
عدم القريضة ويتدرج لوجوه الاول كونه الاصل مع عدم الصارف الثاني زيادة التقرير
الثالث الاحتياط لقلة الثقة بالقرائن الرابع ان لا يتمكن السامع من ادعاء عدم التنبه
الخامس الاستلزام السادس التبرك السابع التعجب الثامن التعظيم التاسع الاحانة
العاشر بسط الكلام اقتراصا للاصغاء السامع نحو هي عصاي اتوكأ عليها الا يقول ولذلك اتبع
ما اتبع الحادي عشر التصريح في المسند بالاسم للثبات او بالقفل للتجديد او لتعيين احد الازمنة
باختصار او بالظرف للاحتمال الثاني عشر التعريض بضاوة السامع النوع الثاني في التعريف
والتكثير التعريف لا فائدة فائضة يتدبرها فان الحكم سواء كان قائلة الخبر او لازما
كلما كان اخص فاحتمال وقوعه اقل فالقائلة في تعريفه اقوى فاعتبر شئ ما موجود
وزيد بن عمرو طيب بياهاه تنبيه التعريف يقصد به معين عند السامع من حيث هو
معين كما انه اشارة اليه بذلك الاعتبار واما التكررة فيقصد بها التفات النفس الى المعنى
من حيث هو من غير ان يكون في اللفظ ملاحظة معين وان كان لا يكون الاميضا
فان الفهم موقوف على العلم بوضع اللفظ له وذلك انما يكون بعد تصوره

وتيمزه عنده بعماده وبه يعرف الفرق بين اسد والاسد مراداً بالحققة وإن مؤداهما واحد وإنما يختلف الاعتبار ولذلك حكم بتقاربهما وجوز وصف المرف بهذا التعريف بالترك في قوله تعالى غير المغضوب عليهم وقيل في قوله • ولقد اضر على النجم يسقى • أن يسقى صفة لاجل • فإن قلت فرفق الفرق بين الاسد واسامة ولم قيل الاسداس الجنس واسامة علمة • قلت اسامة تدل على المئين بجوهر لفظه فلا يحتمل غيرا والاسد بخلافه فإن التمين مستفاد من اللام • ثم نقول التمين اما ان يشبه جوهر اللفظ وهو العلم اولا فاما حرف وهو التريف باللام والنداء اولا فالقرينة اما في الكلام وهو الضمير اولا ولا بد من اشارة اما اليه وهو اسم الاشارة واما الى نسبة مقطوعة لهاما خبرية وهو الموصول اولا وهو الاضافة لكن الاضافة الى غير المئين لا تفيد تميذا فهو المضاف الى احد الخمسة • ويختار السلم لوجوه • الاول احضاره بيشه بطريق يخصه نحو الله ولي الذين آمنوا • الثاني التظيم • الثالث الاهانة كما في بعض الاقواب والكفى • الرابع الاستئذان بالخامس التبرك • والمضمر لوجوه • الاول الاشارة الى مذكور اوفى حكمه • الثاني حكاية المتكلم • الثالث تخصيص المخاطب وحق الخطاب ان يكون مع معين وقد يدل عنه تعميما وعليه يحمل قوله تعالى ولو ترى اذ الجرمون ناكسوا رؤسهم عند ربهم كأنه لو ضوحه استحق ان يخاطب به كل من يتأتى منه الرؤية • والموصول لوجوه • الاول ان لا يعلم منه المخاطب او المخاطب او هما غير ذلك • الثاني استعجان التصريح • الثالث الاخفاء • الرابع زيادة التقرير نحو وراودته التي هو في بيتها الخامس توجيه الدهن لالسير عليه • السادس بناء الخبز عليه تعظيما نحو • ان الذي ضلكت السماء بي لنا • يتادعا عمداً وطول • او تحقنا نحو • ان التي ضربت بيتها جرة • بكوفة الجند قالت ودها غول • او تبلا نحو ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات كانت لهم جنات الفردوس وهذا قد يقع تعظيم للمتكلم والسامع اوله كذا كوراوتيرهم او اهانة وتنبها على خطاهم • ان الذين تروهم اخوانكم • يشي غلب صدورهم ان تصرعوا • او غير ما قل • ان الذي الوحشة في داره • تونه الرحمة في علمه • والاشارة لوجوه • الاول تيمنه طريقا • الثاني الناية بكمال التميز • الثالث التنبه على غاوة السامع او اداء ان الشئ لا يميز عنده الا بالجنس • الرابع التهمك كما تقول هذا هذا وليس ثمه شئ • الخامس بيان حاله في القرب والبعد والتوسط بهذا وذلك وذلك اذ به كال التميز نحو اولئك على هدى من ربهم واؤلئك هم المفلطون وقد يثبت القرب في الرتبة تحقيرا نحو هذا الذي يث الله رسولا والبعيد فيها تعظيما نحو آلم ذلك الكتاب او خلافة نحو ذلك المئين • والمرف باللام للاشارة الى الحقيقة نحو وجعلنا من الماء كل شئ حي واللاستراق مطلقا نحو ان الانسان في خسروا مقيدا نحو جنح الامير الصاعقة والعهدة لفظا نحو كما ارسينا الى فرعون رسولا نصي فرعون الرسول او ذهنا نحو

اطيعوا الله واطيعوا الرسول تنبيه • اللام للتعريف والحقيقة فيدها جوهر اللفظ والتعريف
والخصيص عارضان فيحتاج فيهما الى قرينة • والمضاف لاموره الاول ان لا طريق سواها
• الثاني تمذر التعداد او تصره او اماله • الثالث مجاز لطيف ككوكب الخرقاء
• الرابع نوع تعظيم للمضاف والمضاف اليه ما وغيرهما واهانة • تذييب • قد يقع المرفق مستندا
وكونه مطوما معنا لا يمنع كون الخبر مقيدا اذ قد يقصده اما لازم النائمة او الفائدة بأن
يكون السامع علم ذاتين بصفتين ثم يشك في احد هما هي الاخرى ام لا فينتي المتكلم عنه ذلك
الشك وبهذا يعلم الفرق بين زيد اخوك واخوك زيد ويرى معنى قول النحاة المتقدم
من المرفقين هو المبتدأ مع انه اذا اريد به تعريف الحقيقة افاد حصرها في المبتدأ
• والتكثير لاموره الاول الافراد شخصا وتوفا كقوله تعالى والله خلق كل دابة من ماء الثاني
ان لا يعرف منه الا ذلك القدر اما حقيقة واوداه وعليه جعل قوله تعالى هل ندلكم على رجل
يشكم اذا منكم كل محرق انكم لفي خلق جديد • الثالث ان لا يمكن تعريف السامع • الرابع لما منع من
التبيين • الخامس ايها • بلوغه حيث لا يكتبه كنهه اما لحقائه راو اعظمته ويحتملها قوله تعالى
اني اخاف ان يسكت عذاب من الرحمن • النوع الثالث في التوابع • وهي لترتيب الفائدة لانها
تفيد زيادة تيسر لتوابعها فالوصف لوجوه • الاول التفسير • الثاني التمييز • وللمتقين الذين
يؤمنون يحتملها الثالث التأكيد نحو تلك عشرة كاملة • الرابع المذهب والمذموم • واعلم ان الصفة
معلومة الثبوت للموصوف وهو فرع ثبوتها في نفسها فلا يكون طلبا فان وقع اول في قوله
تعالى ولقد نجينا بني اسرائيل من المذاب المهيمن من فرعون بقرائة الاستفهام المقول
عنده • والتوكيد لجرد التقرير او دفع توهم الجور او السهوا والشمول ومنه كل رجل
حارف والبيان للايضاح قال تعالى لا تخذوا الهين اثنين اتماهوا الواحد ومنه قوله
تعالى وما من دابة في الارض ولا طائر يطير بجناحه الا انا معكم • والبدل لذكر
المقصود بد التوطئة الا في التلطف وهو لا يقع في فصيح الكلام • والعلف لتفصيل مع
اختصار فلما دخل الواو واصاحبه مع التعقيب القاء وبتراخ ثم يتدرج حتى ولا ضرب
بل ولردد قالب الحكم او لردشاك او مع لا ولكن • والتشكيك او لشك كذا وفيها ماقال • والتفسير
اي عندي • خاتمة • قد يصل عن مقتضى الظاهر فيوضع اسم الإشارة موضع الضمير
للعناية بتمييزه او لتكملة اولايها • بلادة السامع او لتكمال فطنته او لظهوره فهو عنده
كالخوس • والمظهر موضع الثابت لتمكين نقشه نحو الله الصمد او موضع المتكلم لترتبة
المهاية • والوقوية الداعية نحو وعلى الله فليتوكل المتوكلون • والمضمر موضع
المظهر نحو قل هو الله احد لانه اذا لم يفهم من الضمير معنى ينظر ما ردد عليه فيمكن
اكثر ولذلك اُتِمَّ تقديمه • ثم ان الحكاية والخطاب والنية ثلاثها يستعمل كل
مقام الآخرا ويقتل منه اليه ويسمى التفاتا ويزيد في القول والنشاط كاختلاف

الإلوان في قرى الاشباح اليس ذلك دأبهم فكانت علوا في قرى الارواح ويختص مواقفه
 بفوائد ملاك ادراكها الذوق فيزداد الحسن كان تشكو او تشكر حاضره الى غيره
 فتستبد من نفسك داعيا الى مواجهته بهما تنال الحق ينليك او تذكره صفات جلال
 بحضور قلب ويزداد حق كما في مسائل بين يديه فتقول اياك نعبد يا من هذه صفاته وفي آيات
 ابن حجر الكندي وهو المشهود له بكمال البلاغة ثلاث اتفاقات في ثلاثة آيات كان يمكن
 تركها ويمكن الاكتفاء باحد منها قال **تطاول ليك موبات ويانت له كما نه جله ثم كلى يسليا**
 الملوك اولانه لما يصبر كالملوك مثله غيره ثم بعد ان التحزن تحزن صدق خاطب ام لا اولانه
 لما دهن عن مقتضى الحال غلبة العادة **ثم بعض الافاق لم يجد نفسه معه اولانه**
 فاطل جرحه فوجع مخاطبا ثم سكته عنه النضب بالصاب فأعرض يعدم نفسه **واما قوله**
جلدي فليعلم ان ذلك كله ما يخصه هذا العلم ان لا يتعرف بالبلاغة لمن لا لطيف في اقتاناة
والفواصل في الكلام فلما يكون لغيره **واما اعجاز القران** الا انصابه في تلك القلوب
نذيب ومن هذا القيل وضع الماضي موضع المضارع لتحقيق نحو ونادى اصحاب الجنة
 والحاضر موضع الماضي لايام المشاهدة قال الشاعر **فاضربها بلا دهن فحرت** **صريما**
 للدين والبرهان **الفن الثالث في وضع الطرفين** كل عند صاحبه والنظر في التقديم
 والتأخير وفي الربط والتصر **النوع الاول** في التقديم والتأخير حيث ليس واجبا
 ولا اسلا للاتهام لوجوهه **الاول** عقد المهمة به منك او من السامع او منها لواداءه **الثاني** التشويق
 وهو احد خواص الاخبار **الذي** الثالث **القال** الرابع **طلب** آيات الغر **المتبدا** لانفسه
 نحو الخطيب يشرب ويطرب في جواب كيف الخطيب اى هو متم به **الخامس**
 كونه عز التجب او الاستبعاد تأمل في مثل قولك انخدع بالزبيب بعد المشيب واخويه
 وقد يقدم القمل فاعلا معنى او مفعولا او غيرهما للتخصيص نحو انا ضربت لمن
 ينني الضرب عنك ويثبه لغيرك او يجعل لك شريكا فيه فتقول في تأكيد في **الاول** لا غير وفي
 الثاني وحدي وكذا زيد اضربت به سررت ورا كباحت ونصا طيب فلا تقل في ما زيدا
 ضربت ولا غيره **الان** يراك تظنه ضرب عمرو اقل زيد اضربت ولا تقل فهو ولكن اكرمه
 لانك انما تخطفه في المفعول ولا قل ما انا قلت شعرا اذ لا يستقد انك قلت كل شعر ولا في ما انا
 ضربت الا زيدا لانه فيد انك ضربته ولم تضربه وقد يقدم الفاعل معنى عليه خاصة نحو انا
 عرفت لتقوية الحكم لان المبتدا لاستدعائه حكما يصرف ما يصلح له الى نفسه ولولا
 ضمير نحو زيد غلام فاذا وجد الضمير صرفه اليه ثابا واما عرفت انا فأكيد للفاعل وهو غيره
تذييلات **الاول** انا غار فدون عرفت في التقوية لعدم تثير الضمير في الحكاية والخطاب
 والنية فكأنه لا ضميره الثاني قال زيد عرفت لتأكيد لانه اذا اخر كان فاعلا **الان** ادرا
 نحو واسروا النجوى الذين ظلموا فلا يقدم وان تقدم فيصل على التادر عند عدم جواز

المتبسة نحو رجل جاء فيفقد التخصيص اى لامرأة ولا رجلا ونقولهم شرا هر
 ذئاب يا باهما موضع استماله واذا نصوا بأن مضاه ما هر ذئاب الاشر فالوجه
 ان التكبير للتعليم الثالث وكذا زيد عرفت او عرفته للتأكيد وزيدا عرفت للتخصيص
 وانا عرفت محتملها وكذا زيد عرفته او زيد عرفت عرفته الا فى نحو واما محمود
 فهديناه اذ لا يصح واما هديناه **الاربع** مثلك لا يخل وغيرك يخل التزم فيها التقديم
 للتقوية اذ الممرض به لانسائين **النوع الثاني** فى الربط **امارين** مفردين او مفرد وجملة
 فبالحل وحده او مؤكدا بالفصل نحو زيد هو القائم او هو قائم او هو احسن من بكر او هو
 خير منه ويشد ان مادخل عليه خبر لصفة وقد يقصد به الحصر فى المبتدأ او داخلا
 عليه قل يفيد حالا للحكم من دوام او حدوث او انتقال اليه من غيره اوفى نحو مازال
 وكان وصار وليس اقرب نحو عسى وكاد او لا اعتقادك له من قوة او ضعف نحو علت
 وظننت او حرف يفيد ذلك حالا فى الحكم من كونه محققا كان او مشارا اليه كأن
 او مشبا ككان او مرجوا كحل او منفيا كاولا المشبهين او مع عموم كلا الجنسية
 واما بين غيرهما كجملتين اخر جاتا يدخل حرف الشرط او الترديد عن الجلية فى الشرط
 ادواته ان للاستقبال مع عدم الجزم وقد يكون لجهل المخاطب او تجهلها او لتجامل فيقلب
 المستقبل لفظا لالانكته نحو وان يتفقوكم يكونوا انكم اعداءم يسطوا اليكم ايديهم والستهم بالسوء
 ووذوا لو تكفرون اشارة الى تحقق المودة بدون الشرط **واذاله** مع الجزم والقطع ولو
 ادله فيقلب الماضى لفظا **ونحو** وان كنتم فى ريب مما نزلنا على عبدنا اشارة الى انه ليس
 من شأنه ان يتحقق او للتخيل كالا بليس وكالتك كوروكا لقلاد وكالابوين والقرين والعمرين
 واذا ما للتعميم فى الازمنة ومتى ما لتعميم الاوقات فى الاستقبال وحيثما واغما فى الامكانة
 ومن فى القلاء وما انهم منه ومما اعم واذا قلنا اصله ماما فظا هره أى فيما يضاف اليه
 وانى فى الاحوال وكله ترك تفصيل متنع او عمل ثم الطرفان لاشبهت لهما فلا يكونان
 اسميين ولا ماضيين وان وقع فلا دله تأخرا لاسباب اولان المتوقع كالواقع نحو نادى اصحاب
 الجنة او تترى لدواعيها ان لا يصروا وعليه وورد لا تسألون عما اجرنا ولا تسأل عما عملون
 وما قبلها وانا اوياكم لى هدى او فى ضلال بين ويسمى مثله كلام المنصف او للتأمل او لاظهار
 الرغبة واما نحو ان اكرمتى اليوم فقد اكرمتك امس ولولا متاع الدنيا لمتاع غيره فقلب
 الماضى الالانكته نحو ولو ترى لصدوره عن لا يكذب ولو يطيعكم فى كثير من الامر لعنتم اى
 يستمر امتاعه او هنا لا يستحضر الصورة نحو ارسل الرياح فتثير سحابا ثم قال له كن فيكون
تنبيهات **الاول** ان لا يمل على الجزم لانها مل على عدم الجزم بدليل فان لم تقطعوا وان
 قطعوا **الثاني** قدر ربط التسمية بالنسبة او صدقها بصدقها نحو كطالمت الشمس بامت نصف
 النهار وحيث منصف الارتباط المبنى نحو ان تكرمنى فاذا خولك او قد اكرمتك يحتاج الى

يملك هدايتهم ثم الأصل ما ضرب عن الأزيد ويجوز ما ضرب الأزيد عما لكنه قليل لانه
 قصر التي قبل تمامه لان المقصور هو الضرب المقيد دون المطلق **﴿خاتمة﴾** لا بد في الاستثناء
 من المستثنى منه ومن عومه لعدم التخصص وامتناع الترجيح بلا مرجح ومن المناسبة
 فيقدر اذا قدر اعم عام يتناول المستثنى في ما ضربت الأزيد اى احدا والاراكبا اى على
 اى حال والا تأديبا اى لفرض وبه يعرف الفرق بين ما اختار الامنكم فارسا والافارسا
 منكم **﴿والتالث﴾** بأنه يفيد الحصر في الجزء الاخير من الكلام فلا يجوز فيه من التقديم
 والتأخير ما جاز في الثاني للاباس ولان ذلك هو الأصل دون هذا **﴿والرابع﴾** بأنه ذوق
 لا وضى **﴿الفن الرابع﴾** في وضع الجملتين **﴿والكلام في الفصل والوصل وفي اليجاز والاطناب**
وفي جبل احدهما محالا﴾ النوع الاول في الفصل والوصل **﴿ومما تركه العاطف وابرأه**
ويخص بالواو لانها للربط بحيث لا مطوف عليه يأول نحو والى فارهون واركا
طاهدوا عهدا واما يحسن بين متساين لا متعدين ولا متباينين ولذلك حرم في الضقة
والبيان والتأكيد والبذل لان المبذل في حكم المطروح والنحة صرحوا به في القلط
فالوصل بين الجملتين اما يحسن اذا اتحدتا طلبا وخبرا مع ارتباط اما عقل كاتحاد في مسند
او مسند اليه او قيد لاحدهما او عاقل فيها ومرجه الاتحاد لئذ العقل يحذف المشخصات
تبقى الحقيقة او تضاف واما وسمى كتشابه او تضاد كالأسود والياض او بالعرض
كالأسود والياض او ما يشبه كاستواء والارض واما خيالى للتقارن فيه بسبب اتصاف
والخيالات تحذف بالاسباب من صناعة خاصة او عرف عام في تفاوت بالام فلا يستكر
قوله تعالى افلا ينظرون الى الابل الآية الا من يحمل ان الخطاب مع العرب وما في خيالهم
الا الابل واومض ترعاها وسماء تسقيهم واياها وجبال هي معاقلم عند شن الفارات
ولا استحياب التناسب لا يخالف بينها الا لقرض ككلا حيلة تجدد وثبات نحو سواء عليكم
ادعوتوهم ام اتم صامتون ونحو اجتنابا لحق ام انت من اللاعبين﴾ ثم قد يصار الى الفصل
 في هذه الحال لوجهين **﴿الاول﴾** وجود سابق يحذر التشريك فيه فان سبق آخر يستحسن
 التشريك فيه فاحتياطا نحو **﴿وتظن سلى اتى ابني بها﴾** بدلا راحا في الضلال تهم **﴿والا**
فوجوبا نحو يا الله يستزى بهم وهذا يسمى قطعا﴾ الثاني ان ينوى الجواب عن سؤال مقدر
 للتنبيه عليه او ليفى عنه او لتلا تسمع منه او لتلا تقطع كلامك بكلامه او للاختصار
 وهذا يسمى استئنافا نحو الذين يؤمنون بالقيص **﴿أو أولئك على هدى من ربهم والفصل**
اما للاتحاد والتباين بأن يقصد البذل لان نظمه او في المقصود كقوله تعالى قالوا مثل ما قال
الاولون قالوا انما متنا او اليان نحو فوسوس اليه الشيطان قل يا آدم هل ادلك على
شجرة الخلد او التأكيد نحو ذلك الكتاب لا ريب فيه هدى للقيين واما التباين فتارة
لاختلافهما طلبا وخبرا قال الشاعر قد قل أنى في الهوى كاذب انتم الله من الكاذب﴾

الان يتضمن احدهما معنى الآخر نحو وتولوا للناس حسنا ويشتر الذين آمنوا بعد
 قوله اعدت للكافرين وعد عطا على فاقوا والاظهر انه على قل مقدرا قبل يايها
 الناس وتقدير القول كثير منه قد علم كل اناس مشربهم كلوا واشربوا ورفقنا فوقكم
 الطور خذوا وتارة بأن لا رابط اما معنى كما تقول لجوهري فلان يقرأ ثم تذكر
 ان لك خاتما تريد وقوعه تقول لي خاتم فهل اريكه واما سباقا نحو ان الذين كفروا
 سواء عليهم اه نذرتهم ام لم تنذرهم لانه لسان حال الكفار وما قبله لسان حال الكتاب
 دون المؤمنين ﴿النوع الثاني في الابهام والاطناب﴾ وهما نسيان فلننسبها الى متعارف
 الاوساط وانه لا يمنع ولا ينم ولهما مراتب لا تحصى واذا صادف المقام حسن الكلام
 والاضار الابهام عيا والاطناب اكثر اقالا بهما كقوله تعالى في انقصاص حيوة وهذا
 اوجز منه وقوله هدى للمتقين وفيه تسمية الشيء باسم ما يؤل به مجازا وتصدير اولى
 الزهر اوين بذكر الاولياء ﴿والاطناب كقوله تعالى ان في خلق السموات والارض
 واختلاف الليل والنهار الآية بدلا من ان في وقوع كل ممكن مع تساوى طرفه اذ
 الخطاب مع الكافة وفيه الذكر والتبني والمقتصر والقوى ﴿ومنه باب نم وبش وفيه
 اختصار بمحذف المتبدا فيحصل التادل ﴿ومنه باب التميز وفيها تفصيل بعد اجمال
 قال الله تعالى رب انى ومن العظم منى واشغل الرأس شيئا مقام شغف وفيها تنقالات
 لطيفة وفي اختصار رب وهو كالاساس للكلام ومن حقه ان يقدرا بنوى من البناء
 عليه تحسين له والابهام قديما بهما خلق بتمام الاطناب وهذا شأن القول في اقراض
 الشباب والمأم المشيب المراد المصيب ﴿النوع الثالث في جعل احدى الجملتين حالا
 الجملة امام ما ذكره فلاوا للاتحاد ومتقلة بالمفردة صفة فلاوا والجملة اصلها التجدد
 حال النسبة فصار ع ثبت وهذا مرتبط معنى فلاوا والا اتى بالربط وذلك بحسب
 قوة البعد وابعدا الاسمى فالترمت فيها الانادرا نحو كلفه فوه الى في ورجع عوده على
 بدنه ثم الماضي للتجدد وفي غير حال النسبة فالترمت فيها قد تحققتا او تقديرها ليقرب من الحال فيقول
 المقاربة تترلت المقارنات فيجعل مقارنات الفعل حيث للفعل فيستحب الواو ثم المنى لان النفي مسطر
 ظالما وليس هيئة للفعل الا بالعرض فيجوز وكنا في الطرف لجواز التقديرين ويجب
 في النكرة تميها للحال عن الصفة نحو جاء رجل ويسى ﴿القانون الثاني في الطلب﴾ وهو
 لمصور غير حاصل حينئذ فاما ان لا يستدعى الامكان وهو التثنية تقول ليت الشباب
 يعود او يستدعيه وهو اما الحصول في الخارج فلا ثبات امر وناء او التثنية او في الذهن
 فاستفهام وهو اما التصور او التصديق ﴿ثنية﴾ الاستفهام ليحصل في الخارج ما تشبه في الذهن
 ثم هذه قد تزال عن مواضعها المانع بحسب المقام فتقول ليتك تحدى سؤال وهل لنا
 من شفاء حيث يتمتع التصديق تخيلا وكنا لو تأتينا قمحى فان لو يقدر غير الواقع

واقفا وكذا لعل بعد المرجو والانتقل الى الانجب عرضا واتشتم اباك اى استحسن
استجبنا وازجر اولين يعجبوا اياه اتعجبو نفسك قريبا وتوبينا والم اؤدب فلانا بانك
وعيدا واما ذهبت يدي اى امسرك استبطاء وتخصيصا واما اعرفك انكارا وتعجبا وتعجيبا
واجتنبى تقريرا وكذا اتشتم مولاك لمن اذنته اى اعرفك لازم الشتم تهديدا ولا
تحتل امرى لمن لا يتسلل اى لا يتلبس به تهديدا وكذا يا مظلوم لقبيل عليك اغراء
ثم انواعه خسة • الاول التقي ولقظه ليت واما لو وهل فلانر واما لولا
ولو ما وهلا والا فهى لو وهل او مع قلب الهاء همزة بزيادة ما ولا لثمين
التقى فى الماضى للتقديم وفى المستقبل للتخصيص • الثانى الاستفهام وكلمته تختص
بالصور او بالتصديق اولا فى التصور تفصيل مجل او مفصل وفى التصديق تفصيل
مجل هو الحكم انى او اثبات فن المشترك الهمزة نحو اقام زيدوا زيد منطلق وازيد قائم
ام عمرو واقام زيدما قاعد • وما يختص بالتصديق هل فلا تقول هل زيد عندك ام عمرو
ويصح ام عندك عمرو ويقع هل زيد اعرف لا اشاره بثبوت التصديق بخلاف امر قد ويختص
بالاستقبال فلا تقول لمن مباشر الضرب هل تضرب بل تضرب ولا استدعائه الاثبات والتقى
اختص بالصفات ولا اقتضاه الاستقبال اختص بالزمانية فاقضى الفصل فاذا عدل عنه كان ادخل
فى اثبات فلا يحسن الابن البليغ كقوله • ليك زيد صار ع لخصومة • وما يختص بالصور ما
للجنس نحو ما يلبسون من يدي اى اى جنس من الموجودات او لوصف نحو ما زيد اكرم
ام شجاع ام ظلم ونحوها ولتردد هاما بين الامرين لما قل فرعون وما رب العالمين اى أى جسم
من الاجسام لا اعتبارا لجهل ان كل موجود قائم بنفسه جسم احبب موسى عليه السلام بالوصف
تمريضا بتخليطه فلم يتطعن له فقال ان رسولكم الذى ارسل اليكم ليجنون فخلط فقال رب المشرك
والغرب وما ينهيا ان كنتم تقولون • ومن لدوى القول نحو فن ربكما منكر افعال ربنا
الذى اعطى كل شىء خلقه ثم هدى لانه هذا يوجب لما قل الاعتراف • واى لما عيز احد
المشاركين فى امر عام • وكلمة ك قال الله تعالى كم لبثتم فى الارض عدد سنين • وكيف للحال
• واين المكان • واني بمعنى كيف ومن اين • ومتى لزمان وكذا ايان قال الربى وفيها
تظيم نحو يسأل ايان يوم القيامة • ويسألون ايان يوم الدين وهذه قد يتولد منها امثال
ماسبق باقراثن فيقال ما هذا ومن هذا للتحقير ومالى للتعجب نحو مالى لارى الهدهد
واى رجل واى مارجل هو للتعجب • وك دعوتك للاستبطاء • وك تدعوى للانكار • وك
احمل للتهديد • وكيف تؤذى اباك للانكار والتعجب • والتوبيخ • ومنه كيف تكفرون بالله
• وكنتم امواتا فاحياكم • واين مفشك للانكار والتعجب • نحنوا بن شركائى الذين كنتم
تزعون • خاعه • لا يخفى عليك مقامات ضربت زيدا فيقتل تقديم ويضربها وازيد اضربت
واضربت زيدا فلا يحمل آنت قلت للناس على التقديم • الثالث الاسر وله اللام فى

ليفعل وصيغ واسماء قد بنيت في النحو والامر اقتضاء القل بالقول استلاء واما الصيغ
 على الاظهر لاطباق النخلة على انها صيغة الامر ومثالهوا الاشبه ان ذلك ايجاب فان صدر
 من الاعلى اقاد الوجوب والافلاو حينئذ تولد بحسب القرأن ما يلائم المقام من دعاء اوسوال
 او اذن او تهديد او تمن او اكرام او اهانة **الرابع** التي وحرقة لا المجازمة وهو كالامر في
 احكامه ومما للفقور والافراخي فتقيد القرينة ودونها فالظاهر انها للفقور كالنداء والاستفهام
 والعرف يستحسن المبادرة ويندم عدمها ويستحسن التهي قبل الفعل وبهذا بطلا لالهو هما
 للمرتا واللاستقرار الوجه انما قطع الواقع فظيرة او الاتصال فلا استقرار وليس امرا
 بتحصيل الحاصل لتوجهه الى المستقبل **خاتمة** هنما لاربة تمن على تقدير الشروط
 بعدها نحو فقب لي من ذلك وليارتق والرفع بالاستئناف دون الوصف لئلا يلزم منه انه
 لم يرب اذ مات يحيى قلبه وقال وقل لصادي الذين آمنوا يقيموا الصلوات لايوقد يقدر الجزاء
 بعد الشرط نحو ان سكان من عند الله وكفرتم به اي الستم ظالمين بدليل ان الله
 لا يهدي القوم الظالمين **الخامس** النداء وقد سبق في النحو وهما شئ يشبه وليس
 به نحو اللهم اغفر لنا اثنا الصابية وهو الاختصاص **تذييب** قد يوضع الخبر موضع الطلب
 لوجوه **الاول** التثاق ومنه المفاضة للفلاوة التاهل للعتشان والسليم للدينغ وروعي حق
 لم يكتب للخصدرات ادام الله حراسها بل لم يهد الظرفاء السفر جل ومنه قول نائب هرون
 وقدسأله عن شئ لاوايك الله الامير وآخر تغيره وقدسأله ماهذه الشجرة قل هي
 شجرة الوفاق فخلع عليهما **الثاني** اظهار الحرص على وقوعه كانه لكثرهما ناجي به نفسه
 انتمش صورته في خياله فخاله واقفا **الثالث** الكناية لحسنها والتأدب ولهما **الرابع** حل
 الخطاب ابلغ حل بأبلغ وجه نحو تأتي غدا عن تكره ان ينسب الى الكذب او غير
 ذلك فاعتبره في القرآن واذاخذنا ميثاق بني اسرائيل لا تصدون الا الله واذاخذنا ميثاقكم
 لا تسفكون دماءكم ومنه رجاء الله وقد يوضع الامر موضع الخبر للرضاء بالواقع حق
 كما هو مطلوب قال كثير ماسي بنا او احسن لاملومة وعلية قوله تعالى استغفر لهم اولا
 تستغفر لهم ان تستغفر لهم سبعين مرة فلن يغفر الله لهم وهو للتسوية لكن مع ميل الى كل
 ما اختاره او ميل الخطاب اليه نحو اذا لم تسحق فاصنع ما شئت ثم علم الماني بحمد الله وبقية
 علم البيان **الفضل** الثاني في علم البيان **تفاوت** العبارات في الجلاء لا يمكن بالدلالة الوضعية
 لانه ان علم الوضع فهم بـ **تفاوت** والام يفهم اصلايل بالقلية لتفاوت المتعلقات في جلاء
 التعلق فلدلالة اللفظ على تمام سماء وضعية وهي المطابقة وعلى غيره عقلية فعلى جزئه
 التضمن وعلى الخارج للاتزام وشرطه اللزوم ذهنا اي تعلق بوجوب الانتقال اليه بحسب
 اعتقاد الخطاب لقل او عرف او غيرهما قال فالانتقال من اللزوم مجاز وهو بالذات
 ومن اللزوم كناية وهو بمجوعة الاول اذ لا يمكن الاعتدالتساوي واما من لازم الى لازم

فيرجع اليها ومن المجاز نوع يسمى الاستارة وهو فرع التشبيه فهنا أربعة واعترف
 انه تكلف للضبط (الاصل الاول في التشبيه) ولا بد في من طرفين مختلفين ووجه شبه
 مشترك وغرض فيه وحال له وصيغة للكلام في خمسة انواع (النوع الاول في طرفيه) ●
 وهما المشبه والمشببه وهما اما حيوان او عقليان او مختلفان واخاليات تلحق بالحسيات
 لان مبادئها حسية والوهميات بالعقليات وكذا الوجدانيات (النوع الثاني في وجهه) ●
 وهو اما صفة لحقيقتين او حقيقة لصفتين والوصف اما حسي او عقلي حقيقي
 او اعتباري او وهمي والذات اما بسيطة او مركبة وكذا الصفة فتقول وجه التشبيه
 اما واحد واما في حكمه كذات مركبة او صفات يقصد بمجموعها هيئتواحدة واما كثير
 (والاول اما حسي فكذا طرفة اذا محسوس جهة كالخد بالورد في الحرة واما عقلي
 ● ويحتمل الاقسام الاربعة فالمقول بالمقول كديم النفع بالمدوم في العراء عن
 الفائدة والمحسوس بالمحسوس كالرجل بالاسد في الجراءة والمقول بالمحسوس كالمدل
 بالقسطاس في تحصيل ما بين الزيادة والنقصان والمحسوس بالمقول كالطير بمخلق كريم
 في الترويع ● والثاني اما محسوس كسقط النار بين الديك والثريا ينقود الكرم
 النور واما معقول كالخسنة في الثبوت السوء بخضراء الدمن في حسن المنظر وسوء
 الخبير والاكفاء بالحلقة المفرغة في عدم تميز جزء بالوسطية ● والثالث تلك الامور
 اما حسية كفاكهة بأخرى في القون والطعم والرائحة او عقلية كطائر بالغراب في
 حدة النظر وكال جذر واخفاء السقاء او مختلفة كائنات بالشمس في الحسن والبهاء
 والبلوغ (مذنيات) ● الاول قد يتساع اذا ذكر وجه التشبيه وهو امر اعتباري كما يقال كلام
 كماله في السلاسة والصل في الخلاوة والتسم في الرقة ● الثاني ومن التساع ما قلنا ان وجه
 الشبه منه حسي مع ان المحسوس لا يكون الاجزيا وهذا كلي مشترك ● الثالث حق
 وجه الشبه ان يشمل الطرفين و الانفسد فاعتبره في قولهم النور في الكلام كالمخ في
 العلم اذ هو باعتبار الصلاح به لا الفساد بكثرته اذ لا يقل التضعيف فيه ● النوع الثالث
 في غرض التشبيه ● ويود غالبا الى المشبه وهو اما لبيان حاله او مقدار حاله او لبيان
 وجوده او لزيادة تقريره او لتزيين او لتشويه او لاستطراف اما البعد في الواقع كقولك
 في البحر بجم من المسك موجه الذهب او في الدهن مطلقا ولكل جديد لذة او حينا كقوله
 في البنفسج ● كما هو فوق ثلمات منقن بها اوائل النار في اطراف كبريت ● ومنه ● تزجي اغن
 كان ابرة روقه فقام اصاب من الدوا تمادها ● وقد يعود الى المشبه به اما لبيان انه اتم
 في ذلك اذ حق المشبه به ان يكون كذلك لفي سماع ذكرنا من الاعراض كقوله وبنا
 الصباح كأن غرته وجهه خليفة حين يتدح وهو من اعالى البيع مثل الربو او لغز يخلق كن لا يخلق
 واما لظاهر الاهتمام به كاسرار صاحب نمامه ان يحيزوا قوله وطلم يعرف بالسبحرى

فقال شريف اشهى الى النفس من الخبز واذا تساوى الطرفان قشابه لاتشبهه قول
الشاعر برق الزجاج ورتت الخمر قشابه قشاكل الامر فكأنه خمر ولا قشع وكأنه
قدح ولا خمر ﴿تبيينه﴾ الاول اذا كان وجه الشبه وصفا غير حقيق متزعا من امور
يسمى تمثيلا قال الله تعالى مثلهم كمثل الذى استوقد نارا ومنه كونوا انصار الله كاقال
عيسى بن مريم للصواريين من انصارى الى الله ﴿الثاني لا تلتط في مثل قول الشاعر كما برقت
قوما عطا شاغمة فلما رأوها اقشمت وتجلت فتزع الوصف بما لا يتم المراد به كالمصرع
الاول ﴿النوع الرابع في حال التشبيه﴾ مقدمات الاولى ادراك الشيء بمجلاسهل ﴿الثانية
المشكر على المحس اقرب حضورا﴾ الثالثة الشيء مع ما يناسبه اقرب حضورا كالحلم
والسطل دون السجل والرابطة استحضار الواحد بسير الخامة ميل النفس الى الحسبات اتم
بناء على انها مجسولة لها بالتجريد ولا لقها لها لكثرة تواردها عليها لاختلاف الطرق اعني الحواس
والسادسة النفس لما تعرف اقبل بالسابعة الجدي بالديها من المعاد وهنا نظر فان الالف
بال تكرار يحصل فكيف يتقافى حكمها ثم قرب التشبيه وسقوطه لوحدة الجهة نحو
زنجي كالفتح اولجانس الطرفين نحو عنة كاجاصة او كونه اكثرى الحضور نحو وجه
كالبدر وبهذه بخلافه كقوله ونارنجها بين النصوص كأنها شصوص عتيق في سمان برجده
وكما كان الزكيبا كثر فهو اغرب فتأمل قوله تعالى اتما مثل الحياة الدنيا وقوله
او كصيب من السماء فيه ظلمات ورعد وبرق وقوله بأن يكون وجه التشبيه كاسر
صحيما ومطيا للعرض كاملا غير مبتذل وورده بخلافه ﴿النوع الخامس في صيغة التشبيه﴾
قد يصح بالتشبيه وقد لا يصح نحو زيد اسديت عين المراد لا متاع الخجل وفيه مبالغة وقد يترك
المشبه مراداً اذ لو لم يرد فاستارة وهذا فيه دعوى العين فقوله حتى تبين لكم الخيط
الابيض من الخيط الاسود تشبيه لذكر الفجر وقد يترك وجه التشبيه استثناء عن ذكره
وفيه قوة المراتب باعتبار المشبه والمشببه وكذا التشبيه ووجه ثمانية لا ينبغي حكمها بما ذكرنا
﴿تبيينه﴾ وقد يعتبر التشبيه في التضاد يقال لبيان اسد والخيول خاتم تلجج او تمك ﴿الاصل
الثاني في المجاز﴾ دلالة اللفاظ بين انها بالوضع وقول عباد محمول على ما يدعيه الاشتقاقون
من رعاية الواضع مناسبة ما تم الحق اما التوقيف والالهام ومرجهما الوضع وهو تعيين
لفظة بازاء معنى بنفسها وقد يطلب بها معناها وهي الحقيقة او معنى معناها وهو المجاز
وقد يقصد للمعنى معنى وهو الكناية واقرب الحدود على كثرتها ان الحقيقة اقصده
في اصطلاح الخطاطب بمجرد وضع اول فلاحاجة الى ذكر العلامة او القرينة اذ لا فائدة فيه
دونهما وكلاهما لوى وشرعى وعرفى واصطلاحى بحسب الناقل قيل تدل الحقيقة على
ليست بكناية بنفسها والمجاز قرينة واما المشترك فوضوح لاحدهما وفيه مخازنة اللفظان
في معنيهما مجازان لتولان اذ الحقيقة فصلة من الحق بمعنى القاعل اى الثابت لثابتها

في موضعها او بمعنى المقول اى المثبت والثناء لتقديرها قبل غير مجرأه على موصوفه والمجاز
مفعول من الجواز لانه عبر من معناه الى غيره **●** واعلم ان المناسبة غير الوصف فالمناسبة
تصح الوضع والوصف الاطلاق فاعتبر بالقارورة والجن ونحوهما الانزل منزلة ثم
اللفظ قبل الاستعمال ليس حقيقة مجازاً ولا بد في المجاز من تصرف في لفظ او معنى
وكل زيادة او نقصان او نقل والنقل لمفرد او تركيب فهذه ثمانية اقسام اربعة في اللفظ
واربعة في المعنى **●** وجوزم التصرف في اللفظ **●** الاول بالنقصان واسأل القرية الثاني بالزيادة
ليس كمثل شئ على ان الاشبه جعله لثني من تشبه ان يكون مثله فضلاً عن المثل وجعلهما
القدماء مجازاً في حكم الكلمة اى اعرباها اذ الاصل جرات القرية باضافة الاهل ونصب
المثل بخفف الكاف وقد جعل من الملقى بالمجاز لانه وانت تم الحلال اذا قلت عليك
يسؤال القرية او امان شئ كمثل ثم النقل فيهما بين من سؤال القرية الى سؤال اهله اومن
ثني مثل المثل الى ثني المثل الثالث بالنقل لمفرد وهو اطلاق الشئ لمصلحة وجه كالتقدير
او النعمة لانها مظهر وهو الراوية للزيادة لانها حاملها والحفض للغير لثله والعين للرغبة
لانها المقصود منه رعيته غيثاً اى نبشاً لانه مسيبة واصابتها السماء اى القيت لكونه
من جهتها وامطرت السماء نباتاً اى غيثاً لانه سبيه ومنه اسمة الآل في صحابه وقوله
تعالى انما يكون في بطونهم ناراً واذا قرأت القرآن فاستمعوا له وانصتوا لعلهم يرحموا
فقال وكمن قرية اهلكناها فعبادها بأسماءهم وانك ان تسجد اى مادعك لان الصارف
عن الشئ داع الى تركه والقرآن مملو منه ولا تلتفت الى من ينفيه فيه فان مبنى وهم اما
عدم اطلاق التجوز عليه تعالى وذلك لعدم التوقيف اولاً به التوسع فيلا يبنى واما
كونه يوجب الالباس والالباس مع القرينة ومنه ضيق ثم الركبة اى التوهم لك وعشرة
الاثلاثة للباقي من العشرة بعد الثلاثة **●** الرابع بالنقل كتركيب نحو اثبت الريح بالقل
● وليصنع الدهر ما شاء مجتهداً **●** اذا صدر عن لا يعتقد ولا يدعيه مبالغة في التشبيه
وهذا يسمى مجازاً في التركيب ومجازاً حكماً وتحقيقاً دلالة هذه التركيبات بالوضع
لاختلافها بالغات وهم وضعت للملازمة الفاعل فاذا افيد بها ملازمة غيرها كان مجازاً
لغة كما قاله الامام عبد القاهر ومن ظن ان ايت موضوع للصدور عن القادر لغة كذبه غير
وجه وقبل انه مجاز عقلى اذا ثبت حكماً غير ماعنده ليفهم ماعنده وتميز عن الكذب
بالقرينة قال انه استدارة الكناية كانه ادعى الريح فاعل حقيقة **●** وجوزم التصرف في المعنى **●**
الاول بالنقصان كالمشفر للشفة والمراسن للاتف وهو اطلاق اسم الخاص للعام وسموه
مجازاً لتوياً غير مفيداً لثاني بالزيادة واوتيت من كل شئ اى عاينى مثلهما وهو عكس
ما قبله اطلاق اسم العام الخاص ومنه باب التخصيص بأسره الثالث بالنقل لمفرد في الحام
اسمه الرابع بالنقل لتركيب نحو اثبت الريح من يدعيه مبالغة في التشبيه وهذا لم يذكر
وهو بصدد الخلاف المتقدم وامان يعتقد فهو منه حقيقة كاذبة ولذلك لا يحكم فيه

بحكم الاثبت فلم يحمل على الجواز قول ابي النجم **من عنده قترع عن قترع** جذب الليالي ابلى
 او اسرى حتى قال ما فانه قيل الله الشمس اطلق **الاصل الثالث** في الاستعارة **وقيد مقدمة**
 وتسميات وتبيين واختام المقدمة قيل الاستعارة جعل الشيء الشيء الاول في مبالغة في التشبيه
 نحو في الحمام اسد واذ النية انشبت اظفارها وتسمى استعارتككن المناسبة اذا كان المشبه
 استعار حقيقة المشبه به حيث ادخل فيه ادعاء كما يستعار الثوب ولذلك لا يتأتى في العلم
 الا بتضمن وصفية كتمام الجود ومادر البخل ثم قيل هذا مجاز لنوى لان الاسد موضوع
 للحيوان المقترن دون الشجاع والا كانت صفة لا اسما وحقيقة لا عجزا ولم يقد تشبها
 ولا احتياج الى قرينة وقيل لا ولا لم يكن ذلك ادعاء الاسديقه ولم يكن في قوة انه ليس
 بأدى انا هو اسد ولم يكن للتعب في قوله قامت تظلالى ومن عجب شمس تظلالى
 من الشمس ولا لانكاره في قوله فكيف تنكر ان تبلى عابجرها والبدر في كل حين
 طالع فيها وجوه الجواب ان الموضوع له الاسد حقيقة لا ادعاء وهو غير ان كل ما ذكرتم
 للادعاء وقد تردد الامام عبدالقاهر فيها فان قلت فكيف الجمع بين ادعاء الاسد بقوله نصب
 القرينة على عدم ارادتها قلت انه يدعى ان للاسد صورتين متعارفتين متعارفة وغيرها كاقول المتبنى
 ونحن قوم ملجن في زى فاسه فوق طير لها شغوص الجلال وهو فيه الخيلات العرفية نحو
 هذا ليس بأسدوا تها هو راكتى اهاب اسد وهذا ليس بانسان وانما هو اسد في صورة
 انسان وذكرت القرينة لئلا يحمل على التعارف وعليه تحية بينهم ضرب وجيع وقوله
 تعالى يوم لا ينفع مال ولا بنون الا من آتى الله بقلب سليم **التسميات** واذا لا بد من مستعار
 منه وهو المشبه به ومستعاره وهو المشبه ومستعار هو اللفظ ثم قد يتبعه حكم فهي اربعة
 الاول المشبه به ان ذكر فصرح به نحو تبسم بدم وان لم يذكر هو بل حكم مختص به مع
 المشبه فكفى عنها نحو لسان الحال اقصم من لسانى **الثاني** المشبه امام وجوده فحقيقة ادلا
 تفصيلية فالتحقيق اطلاق اسم الاقوى في صفة للاضف فيها ليدل بتساوى الملزومات
 على تساوى اللازم كالاسد للشجاع والبدر للقوجه ومنه الاستعارة بالاضد تمكنا
 او تلجيا نحو فيشرهم بناب الم واذا كان متعنا من امور نحو يقدم رجلا ويؤخر
 اخرى للتردد في الامر يسمى تخیلا على سنيل الاستعارة هو التفصيلية اطلاق اسم
 الموجود على الموهوم مثل **واذا النية** انشبت اظفارها **سؤال** اوجبت في الاستعارة
 انكار كونه من جنس المشبه فهذا تضريح بخلافه جوابه وليس هناك نقل معنى
 المشبه به ادعاء فهذا نقل اسم المشبه كائن المنقصب فكيف لا يسمى السبع باسمه **ثانيه**
 قد تحتمل التحقيق والتخييل كاقول يحا القلب عن سلى واقصر باطله وعمرى اقراس
 الصي ورواحله ماى غريت **الاجابة** تخیلا او براد بهادواعى النفس تحقيقا **الثالث** المستعار
 اما اسم جنس فاصلية او غيره فقبية كالنعل لانه بواسطة المصدر ونجى في نسبتها الى المتلقات
 نحو نقل البغل واحي السماحة ونحوه بقري الرياح رياض الحزن مزهرة ماذا مبرى

النوم في الاجتنان ايقاظه وكالحروف فانها بواسطة تنطق معانيها مثل الظرفية والابتدائية
اذ ليست هي معانيها بل هي لوازم لها والا كانت اسما اذ تمايز الحروف والاسم اعما هو المعنى
نحو لو لم تكن تخون ونحو فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزناه وربما يود الذين
كفروا من الهكم والشئ يحل التبعة من المكثف عنها قال كما يجعل المنية سبعا والحال
ناطقا اجعل الالهذيات في قوله فقررهم لهذيات الحمة والمرهفات في صيغنا الخرزجية
مرهفات صوحا حكما **تفيه** اما الفصل فيدل على النسبة ويستدعي حدا وازمانا في الأكثر
وان كان قديري عن الحدث ككان او يري عن الزمان كنم ويؤس وبس اذا استحدثت
به الحكم والاستعارة متصورة في كل من الثلاثة في النسبة كهزم الاميز الجيش وفي
الزمان كنادى اصحاب الجنة وفي الحدث فبشرهم بذاب اليم **واما** الحروف ففي مثلا
وضعت لكل ظرفية خاصة وان كان الوضع بأمرغام عقلت به وانما لا تحصل الا بذكر
المتعلق فاذا اريد بها استعلاء كافي قوله تعالى ولا صلبنكم في جذوع النخل فقد نقل عن
الموضوع له والموضوع له والمدخول عليه قرينة وكل ذلك بالاصالة لكنك بسد التحقيق
لا تشاح في التسمية الرابع الحكم ان ناسب المشبه فمجردة او المشبه به فرشعة وان عدم
فطلقة فرأيت اسدا اطلاق وقولك بسد شاكي السلاح محرر محرر يلو حاد المخالب داي
البرائن ترشيع ومبنى الترشيح تسمى التشبيه كاقول ابو تمام ويصمد حتى يظن الجملوه
بأنه بحاجة في السماء **خاتمة** فيها تنبيهات الاول لا بد من قرينة فقديم يكون امرا واحدا
نحو رأيت اسدا يري او أكثر نحوه وصاعقة من نصله شكفي بهاء على أرؤس الاقران
خمس صحاب **الثاني** انه يحسن الاستعارة برعاية جهات حسن التشبيه وخصوصا
الحقيقية وما بالكناية وأن لا تشبه رابحة التشبيه ولذلك وجبت القرينة والافترز
والخيالية تبع لما بالكناية وهي مع المشاكلة احسن نحو بيد الله فوق ايديهم وومكروا
مكر الله بل قلما يستحسن دونها فلذلك استحسن قول ابي تمام لا تسقى ماء السلام فاني
صب قد استعذبت ماء بكائي **الثالث** ان الاستعارة فرع التشبيه فأنواعها كأنواع خمسة
حتى لحس لوجه حتى نحو واشتعل الرأس شيبا وحس لحس لوجه حتى نحو اذ
ارسلنا عليهم الريح العقيم ومقول لمقول نحو من يشا من مرقدنا فاحسوس لمقول نحو مستهم
البأسامو الضراوم مقول نحو الماطي الماد **الاسم الرابع** في الكناية وهي ترك
التصريح بذكر الشيء الى ما يلزمه ليتقل من المذكور الى المتروك نحو طويل النجاد
وسميت كناية لخفاها وكذلك جميع فعالها في العربية تقل على الخفاء ولها مراتب
قرينة كطويل النجاد لطويل القامة وبعيدة كنومة الضحى لمخدومة وابد كبحر زول
الفصيل للمضاف واقسامها ثلاثة اذ المقصود بها الموصوف او الصفة او التخصيص به لها
فالاول قرينة بكاء المضاف لمن اشتهر به وبسيدة كستوى القامة يدى البشارة عريض
الاذفار للانسان والثاني قرينة كطويل النجاد وبسيدة ككثير الرماد وجبان الكلب

هو الثالث قريبة نحوه ان السحاق المروءة والندی في قبة ضربت على ابن الحشر جوه وبسيدة نحوه المجد يدعون بان يوم جليدهم عقد مساعي ابن العميد نظامه **﴿ تذييلات ﴾** الاول الكناية قد تساق لتعريف الوصف المذكور كقوله تعالى هدى للمتقين الذين يؤمنون بالصيب اشارة الى المتأقنين وانهم بخلافه والاقرب ان يقال لهذا تريض والبيد من الكناية تلويح ولل قريب مع خفاء رمز كمرض القفله ودونه اشارة واعاءه الثاني التريض قد يكون كناية بان يراد به الموصوف ايضا وعجازا بان لا يراده الثالث لوجه تفصيل الكناية بالحقيقة لانه نقل من معنى الى معنى وقد يكون في الجازه الرابع اطبق البلغاء على ان الجواز يبلغ من الحقيقة لانه اثبات الشيء بعزومه فهو دعوى بشاهد والاستارة من التشبيه لانها عجاز وانه لا اعتراف فيها يكون المشبه اقوى والكناية من التصريح كما في الجواز بينه **﴿ تذييل ﴾** البلاغة توفية الكلام بحسب المقام حقه من فوائد التراكيب ومراتب الدلالة ولما طرأ ان اسفل به يزيد على ما في بصل المعنى واعلى هو المعجز والاعجاز شانه عجيب يدرك ولا يمكن التصير عنه نعم للبلاغة وجوه يمكن الكشف عنها ويوصفها الحكم والكلام **﴿ والفصاحة ﴾** معنوية وهي الخلو عن التقيد بان يدخل الاذن بلاذن فيدخل المعنى القلب قبل دخول اللفظ الاذن لا كما في قول الفرزدق **﴿ وما مثله في الناس الا عملا ﴾** ابو امي اياه يقاربه **﴿ ولفظية ﴾** بان يكون المفردات لا وحشية ولا مبتذلة وعلى قانون العربية وسليمة عن التناثر واذا وقعت على العين فان شئت فتأمل قوله تعالى وقيل يا ارض ابلي ماءك وباسماء اقلبي وغيض الماء وقبض الامر واستوت على الجودي وقيل بمد القوم الظالمين ترمافيه من لطافتهم **﴿ وبالحرى ﴾** ان فذلها ما يشئ من علم البديع **﴿ وهو قيمان منوى ولفظي ﴾** فالمنوى اصنافه المطابقة ان تجتمع بين متافيين نحوه ونحسبهم ايقاظا وهم رقوده المقابلة ان تجتمع بين متافيين وشرطهما بتقابلين نحوه قلمان اعطى واتقى وصدق بالحسنى فسيسر علي سرى **﴿ المشاكلة ﴾** ان تذكر الشيء بلفظ غيره لوقوعه في صحبته نحوه قالوا اقترن شيئا نجد لك طبعه قلت اطينوا الى جبة وقمصاء مراعات النظير الجمع بين التشابهات نحوه مو حروف كنون تحتراء ولم يكنه **﴿ بدال يوم ﴾** الرسم تغيره النقطة وقرامته ما تحطط بالوغي وهو البيض تشكل والاسنة تنطه المزاوجة ان تزواج بين منين في الشرط والجزاء نحوه اذا ما الهى انتهى فلج في الهوى اصاخ الى الواشى فلج به المصبره القصو التشر ان تلف بين شيئين وتشر متشابهة اعتمادا على العقل نحوه وجعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه وتبتغوا من فضله الجمع ان تدخل شيئين في نوع واحد نحوه ان الشباب والقراغ والجنبه مفسدة للمرء اى مفسدة التفرق عكسه نحوه ما نوال التمام وقت ربيع كنوال الامير يوم صفه موقوف الامير بدره عين موقوف التمام قطر تمام **﴿ التقسيم ﴾** ان تذكر شيئا ذا جزءين او اكثر فتقسمه الى كل ما عندك نحوه اديان في بلخ لا يا كلان اذا محبا المرأ غير الكبد فهذا طويل كظل القنطرة وهذا قصير كظل الوتد الجمع مع التفرق ان تدخل شيئين في امر

وتفرق جهنم في الادخال نحوهم قد اسود كالسك صدقوا قد طاب كالسك خلقا . الجمع
مع التقسيم ان يجمع ثم تقسم نحوهم الدهر متدر والنصر متظروا وارضهم لك مع مصطاف
وسريع . السعي ما تكبوا والقتل ما ولدوا والنهب ما جعوا والنار ما زرعوا التقسيم مع
الجمع عكس ما تقدم نحو . قوم اذا حاربوا ضروا عدوهم . وحاولوا النفع في اشياهم
نعموا سحبة تلك منهم غير معدة ما ان الخلاق قاعلم شرها البدع الجمع مع التفریق والتقسيم
نحوه فكالتار ضوا وكالتار حرا مجاحيني وخرفقالي . فذلك من ضوئه في اختيال . وهذا
الخرقة في اختلال لا يهام ان تذكر لفظا لاسم الان قريبا بعد هما نحو جعلناهم طرا على الدهم
بصمها خلعنا عليهم باللعان ملايساء التوجيه ان تذكر ذا وجهين مثل لبث عينيه سواء بالاعور
ما الاعتراض ان يخلل الكلام كلاما آخر نحو فان لم تقموا ولن تقموا فاتقوا النار التيهاهل
وقد مر ما هذه حنة الفردوس امارم خضرة حفها العلياء والكرم بالاستيعاب وهو مدخ
يستبع مدحا آخر نحو . نيت من الاعمار ما الوحوشه لنيت الدنيا بانك خالده . وههنا
اقسام اخر كالانفات والابجاز وغيرهما من اللفظي اصناف . التجنيس تشابه الكلمتين في اللفظ
فنه تام رجة رجة ونقص البرد يتبع البرد . ومذيل نحو كس كاسب . ومضارع
ومطرف نحو داس وطامس ولاحق نحو سيد يسيده ومزدوج نحو من طلب وجد
وجد والتبذير نحو التهم غم وتجنيس تخفيف نحو ما يبغايبه ومتشابه نحو اذا ملك
لم يكن ذاهبة . فدعه فلوته ذاهبة . ومفروق نحو . كلهم قد اخذ الجاني . ولا جام
لنا . ما الذي ضرمدير الجنام لوجاماته ويد منه نحو قل اني لعلكم من الصالحين
فروح وريحان . رد العجز على الصدر مجانسة آخر اليت للفظ فيه نحو
مشتهر في زهده وعلمه وحله وعهده مشتهر . انما وقع مشتهر الاول واحسنه ما لا تكرار
فيه القلب لكل نحو حسامه قمع لا وليا له حتف لاعدائه وللبعض استمر عور اتنا وان روماننا
واذا وقع احد مقلوب الكل في اول اليت والاخر في آخره سمي مجنهما وفي كلمتين
او اكثر مستويا نحو اسار ملا اذاعرا واراع اذ المرء اساء السميع وهو في النثر كالصافية
في الشعر والترصيع توازن الالفاظ مع توافق الاصحاج واتقاربها نحو ان الابرار لني نعيم وان
الفجار لني جحيم . ويورد ههنا انواع اخر ككون الحروف منقوطة وغير منقوطة او مختلطة
منهما على السواء ولك ان تستخرج منها ماشئت فأصل الحسن في الكل ان يتبع
اللفظ المعنى لا المعنى اللفظ وانما هو بترك التكلف فتأمل آيات البعثة . بلونا
ضرائب من قدرني . قال رأينا لقمع ضرباه تردد في خلقى سوددى . سماجا
مزيجي وبأسا مهيا . فكالت . ان خلت صاراها وكالت ان حته
مستتيا . وكالت معنى المصنفه لازالت امور العالمين منتظمة
برأيه واقطار المشارق والمغارب منورة برواه

شرکت نشر کتب علیه طرفین در دست طبع بولان کتابخانه ابونہ بدلی مشایرینہ
تسهیل اولیٰ اوزرہ الفقه لربنی کادلا باخود نفع فی تأدیہ دہ مشایرین بولان ذوات بخود لرد
و نصف آخری برجلدی تسلیم ایلمد کتده آنور

الجزا بدلی

- ۴۰ علم حدیث اصابع شریف شرحی ابن ملک و منافع لمظهر الدین و هاشمیه
اصابع شرحی بیضاوی بر تحقیقه اول و آخر لری مطابق جلد ۳
۵۰ علم فقه دین ملکی البحر شرحی و حدیث کنارنده منواتیه جلد ۴
۳۰ اصول فقه دین مشار شرحی ابن ملک و حاشیه لری رهاوی و عینی جلد ۲
و کنارنده آن را خلعت حاشیه شرح مشار ابن ملک
۴۰ مللوز فی حقوق الشیخ الطوم (للمعالمه السکاکی اول و آخر دہ مؤذن حسان الدین
حاشیه و قسم السعد الدین قنارانی و سید شریف رسانی حاشیه لری جلد ۲
۷ علی طین (بحر) النفیس شرح ارجوزة الشیخ الریس) و کنارنده شرح قانون
ابن سینا علامه شیوارنک بحث حیاتی

- ۷ مجازاتی قرآنیہ (الشیخ الاسلام عبدالعزیز عبدالسلام السبلی
جلد اول متن شافیه و شرحی چار پردی و حاشیه لری ابن حبانہ
۱۰ و در الکافیة فی حاشیه شرح الشافیه بر حاشیه دہ
جلد قبت جلد ثانی شرح شافیه للسید عبداللہ و مناهج الکافیة فی شرح الفقیة
۱۰ تکریم الانصار لری بر تحقیقه آخر ندہ مشلو مع الشافیه لمرینی و شرحه
کافیہ شرحی عربی لابن الحاجب کافیہ شرحی فارسی للسید الشریف البحرانی
قیمت
۵ کافیہ شرحی مولانا السودی البستوی بالوکی
قیمت ۵

ابونہ بدلی بابزید جامع مرینی پیشکا ندہ مختلف حنا
مذکورہ مک (۱۸) نومرو لری د کائندہ و مطبعہ عامر دہ مطبعہ مرکز
افندی در قبیله اجرا جبقار لری توزیع ایلمد حنا

